



القضية الفلسطينية



السنة الرابعة



منشورات جامعة دمشق
كلية الآداب والعلوم الإنسانية

القضية الفلسطينية

الدكتورة سمر بعلوان
الأستاذ في قسم التاريخ

١٤٣٩ - ١٤٤٠ هـ
٢٠١٨ - ٢٠١٩ م

جامعة دمشق



فهرس المحتويات

19	مقدمة
23	الفصل الأول (تمهيدي) تاريخ فلسطين جغرافياً وحضارياً
25	أولاً- أهمية فلسطين التاريخية والجغرافية:
26	1- منطقة السهول.
26	2- منطقة الجبال.
27	3- منطقة الغور.
27	4 - منطقة الصحراء.
28	ثانياً- فلسطين في التاريخ القديم والدور اليهودي:
32	1-المراحل التاريخية للحضارة العربية، وأهم محطاتها الحضارية.
34	2- أصل التسميات العبرانية واليهودية والسامية وإسرائيل.
40	ثالثاً- فلسطين في التاريخ الوسيط.
45	رابعاً- فلسطين في التاريخ الحديث والمعاصر.
51	الفصل الثاني: الصهيونية حركة سياسية استعمارية
55	أولاً-المساعي الاستعماريةلنهوض الحركة الصهيونية
58	ثانياً-أهم النشاطات الاستعمارية الصهيونية:
58	1-النشاط الفرنسي.
60	2-النشاط الإنجليزي.
62	3- النشاطات الصهيونية (اليهودية) المبكرة في فلسطين.
65	ثالثاً-الصهيونية قبل مؤتمر بال وعوامل نجاحها:
66	1-إثارة اللاسامية.
70	2-النهوض القومي الأوروبي في القرن التاسع عشر.

71	3-مقاومة حركة الانصهار والاندماج.
72	4-أهم رواد الحركة الصهيونية قبل مؤتمر بازل 1897.
78	رابعاً الادعاءات الصهيونية في الوطن القومي:
78	1-الادعاء التاريخي.
81	2-الادعاء الديني.
82	خامساً-أسس الإيديولوجية الصهيونية.
87	الفصل الثالث: فلسطين والصهيونية قبل الانتداب الإنجليزي
89	أولاً-النشاط الصهيوني قبيل مؤتمر بازل 1897.
92	ثانياً-النشاط الصهيوني منذ مؤتمر بازل حتى نهاية هرتزل 1904:
92	1-تيودور هرتزل ودوره السياسي في الحركة الصهيونية.
93	2-الأسس العملية لتحقيق الهدف الصهيوني قبل سنة 1904:
97	أ-اتصالات هرتزل مع الدولة العثمانية.
100	ب-اتصالات هرتزل مع الدول الأوروبية.
103	ت-أهم المؤتمرات الصهيونية لتنفيذ المشروع الصهيوني.
115	ثالثاً-الواقع الاقتصادي والاجتماعي في فلسطين عشية الحرب العالمية الأولى.
115	1-الواقع الاقتصادي.
117	2-الواقع الاجتماعي.
119	3-بائعوا أراضي فلسطين.
120	4-الوعي العربي المبكر للخطر الصهيوني.
121	رابعاً-فلسطين والأطماع الاستعمارية خلال الحرب العالمية الأولى
	1914:-1918
122	1-التنافس الاستعماري.

123	2-الخطط الصهيونية والسياسة الأمبريالية خلال الحرب العالمية الأولى:
125	أ-اتفاقية سايكس - بيكو . 1916
127	ب-المساعي الصهيونية لتحريك الدور الأمريكي سياسياً وعسكرياً.
127	ت-السياسة الإنجليزية - الصهيونية ووعدها بلفور.
133	الفصل الرابع: الانتداب البريطاني على فلسطين والمقاومة العربية منذ الحرب العالمية الأولى إلى حرب 1948
135	أولاً-السياسة البريطانية- الصهيونية في فلسطين والمقاومة المبكرة:
135	1-السياسة البريطانية - الصهيونية.
136	2-التحركات النضالية السلمية المبكرة لمواجهة الخطر الصهيوني.
140	3-الحركة الوطنية وأهم الصعوبات:
141	أ-الصعوبات السياسية
142	ب-الصعوبات الاقتصادية.
143	4-المقاومة السلمية في نهاية الحرب العالمية الأولى:
146	أ-نهج السياسة البريطانية - الصهيونية.
149	ب-أساليب المقاومة الفلسطينية.
157	ثانياً-أهم المواجهات النضالية خلال العشرينيات:
157	1-الأسباب الموضوعية لتفجر الأحداث خلال العشرينيات.
160	2-اضطرابات القدس . 1920
162	3-أحداث يافا في أيار 1921 وأسبابها.
163	4-المقاومة الوطنية بين عامي 1923-: 1928
166	أ-النشاط الصهيوني لبناء الدولة.
167	ب-ردود الفعل الفلسطينية.

168	5-أحداث 1929 (الأسباب والنتائج):
168	أ-الأسباب ذات الصلة بالسياسة البريطانية - الصهيونية.
169	ب-الأسباب ذات الصلة بواقع الفلسطينيين وردود فعلهم.
173	ت-السبب المباشر لتفجر أحداث 1929.
173	ح-القمع البريطاني - الصهيوني للتحركات الوطنية.
176	هـ-نتائج أحداث يافا 1929.
177	6- أهم سمات الحركة الوطنية الفلسطينية، وسمات الحركة الصهيونية، والتباين بينهما:
178	أ-أهم سمات الحركة الصهيونية.
179	ب-أهم سمات الحركة الوطنية الفلسطينية.
181	ت-التباين بين سمات الحركة الوطنية الفلسطينية والحركة الصهيونية.
181	ثالثاً- الحركة الوطنية الفلسطينية خلال الثلاثينيات:
181	1-الحركة الوطنية وأهم التطورات السياسية.
185	2-اضطرابات وأحداث سنة 1933 وأسبابها.
187	3-الثورة الفلسطينية الكبرى سنة 1936 (أسبابها ومجرياتها وتداعياتها):
187	أ-الأسباب غير المباشرة.
189	ب-السبب المباشر وتطور مجريات الأحداث.
191	ت-تداعيات الثورة.

194	4- اللجنة الملكية البريطانية وبدايات إعلان التقسيم والمواقف منه:
195	أ- موقف العرب من التقسيم.
196	ب- الموقف الفلسطيني.
197	ت- الموقف الصهيوني.
199	ث- دور عصبة الأمم في التقسيم.
199	5- مؤتمر لندن وصدور الكتاب الأبيض سنة 1939 والمواقف منه:
200	أ- موقف العرب وإيجابيات الكتاب الأبيض.
201	ب- الموقف اليهودي (الصهيوني) والجوانب السلبية في الكتاب الأبيض.
202	ت- الموقف البريطاني.
202	6- سمات النضال الوطني الفلسطيني في الثلاثينيات
204	رابعاً- الحركة الوطنية الفلسطينية خلال الأربعينيات:
204	1- الحرب العالمية الثانية وتطورات القضية الفلسطينية سياسياً.
206	2- تأسيس الجامعة العربية والقضية الفلسطينية.
207	3- التطورات السياسية بعد الحرب العالمية الثانية وتدويل القضية الفلسطينية:
207	أ- السياسة الأمريكية - البريطانية والهدف الصهيوني.
208	ب- تدويل القضية الفلسطينية سنة 1947 وإصدار قرار التقسيم رقم 181
212	ت- أهم المواقف من قرار تقسيم فلسطين:
212	-الموقف الصهيوني ممثلاً بالوكالة اليهودية.

214	-الموقف العربي والفلسطيني.
216	-الموقف الأمريكي والبريطاني.
217	4-قيام "دولة إسرائيل" والحرب العربية - "الإسرائيلية" الأولى سنة 1948 وأهم النتائج:
217	أ-قيام "دولة إسرائيل" وحرب 1948.
221	ب-نتائج الحرب العربية- "الإسرائيلية" 1948.
223	الفصل الخامس: تطورات القضية الفلسطينية بين عامي 1948-1956
226	أولاً-سياسة تثبيت أسس الكيان الصهيوني:
226	1-دور السياسة الأمبريالية في تثبيت الكيان الجديد "إسرائيل":
227	أ-المعونات الأجنبية المالية متنوعة المصادر "لإسرائيل".
228	ب-المعونات العسكرية وضمان تفوق "إسرائيل".
228	2-الدور الأمريكي -الصهيوني تجاه المشروع الاستيطاني في فلسطين.
230	3-السياسة الداخلية لتثبيت الكيان الصهيوني.
235	4-النهوض الاقتصادي وأهميته في تثبيت الكيان الصهيوني.
236	5-دور المؤسسة العسكرية في تثبيت الكيان الصهيوني.
236	ثانياً-اسكمال جوانب مؤامرة خلق الكيان الصهيوني ومساعي إنهاء الوجود الفلسطيني:
237	1-اللاجئون وحق العودة.
240	2-قضية القدس.
241	3-إنشاء المملكة الأردنية الهاشمية وسياستها إزاء فلسطين المحتلة.

244	4-قطاع غزة.
247	5-نقض اتفاقيات الهدنة سنة 1949 والاعتداء على المناطق منزوعة السلاح.
252	ثالثاً-العدوان الثلاثي على مصر سنة 1956 ودوافعه:
255	1-أهم أسباب العدوان.
255	2-خطة "إسرائيل" لشن العدوان وتنفيذه.
258	3-هيئة الأمم المتحدة ودورها في الحل.
260	4-نتائج العدوان.
263	الفصل السادس: تطورات القضية الفلسطينية بين سنتي 1957- 1967:
265	أولاً-تطورات السياسة العربية إزاء القضية الفلسطينية بين سنتي 1957-1967:
265	1-تصاعد النضال الوطني العربي (الدول المواجهة "إسرائيل").
267	2- سياسة أمريكا والغرب تجاه تصاعد النضال الوطني.
270	ثانياً-تطورات السياسة الأمبريالية - الصهيونية بين سنتي 1957- 1967:
270	1-استمرار دعم "إسرائيل" اقتصادياً وعسكرياً:
270	أ-العلاقات الأمريكية - "الإسرائيلية".
272	ب-العلاقات الفرنسية - "الإسرائيلية".
272	ت- العلاقات الألمانية - "الإسرائيلية".
273	2-إضعاف الجبهة العربية المعارضة للسياسة الاستعمارية وتفتيتها.

275	ثالثاً-التحدي الصهيوني وسرقة المياه العربية وردود الفعل العربية:
275	1-المخططات "الإسرائيلية" لسرقة المياه العربية.
277	2-ردود الفعل العربية على عمليات التحويل.
280	رابعاً-الجامعة العربية وإنشاء منظمة التحرير الفلسطينية:
280	1-واقع الحراك الوطني العربي والفلسطيني قبيل نشوء منظمة التحرير الفلسطينية.
283	2- إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية.
289	خامساً-عدوان حزيران سنة 1967(المقدمات والنتائج):
289	1-ظروف عدوان حزيران سنة 1967.
290	2-أهم الدوافع "الإسرائيلية" لعدوان حزيران 1967.
293	3-بعض من مجريات أحداث العدوان والمواقف منه:
294	أ-موقف الأمم المتحدة.
296	ب- صدور القرار 242.
298	ت- أهم المواقف الدولية
300	ث-أهم ردود الفعل العربية على العدوان والمواقف منه:
300	-أهم ردود الفعل.
300	أهم المواقف العربية من القرار 242
301	4-أهم النتائج المترتبة على العدوان
305	الفصل السابع: تطورات القضية الفلسطينية بين سنتي 1967-1973

307	أولاً-الاستعداد العربي للرد على عدوان حزيران سنة 1967.
309	ثانياً-تطور المقاومة الفلسطينية والمواقف منها بين سنتي 196-1970
310	1-أهم المواقف العربية من المقاومة الفلسطينية:
311	أ-موقف النظام الأردني ومقدمات أحداث أيلول 1970.
313	ب-موقف النظام اللبناني
314	ت-الموقف المصري
315	الموقف السوري
315	ث-المواقف العربية الأخرى.
316	2-السياسة الأمبريالية - الصهيونية تجاه المقاومة الفلسطينية بين سنتي 1967 - 1970:
316	أ-مشروع روجرز ودور أمريكا والغرب.
316	ب-أهم مواقف أطراف الصراع من مشروع روجرز.
321	ثالثاً-النظام وأحداث أيلول سنة 1970 (الأسباب والمجريات والنتائج):
321	1-أهم أسباب أحداث أيلول 1970.
322	2-بعض من مجريات الأحداث على الساحة الأردنية
323	3-نتائج الأحداث.
326	رابعاً-حرب تشرين الأول 1973 (الأسباب والنتائج):
327	1-أسباب اندلاع الحرب.
329	2-بعض من وقائع حرب تشرين الأول 1973 وأهم الأهداف.

334	3-تداعيات الحرب:
335	أ- على المستوى العربي والفلسطيني.
336	ب- على المستوى الدولي.
336	- الدور السوفييتي.
337	- الدور الأمريكي.
339	- الدور الأوروبي.
340	ت- حرب تشرين الأول في هيئة الأمم المتحدة.
341	4-نتائج حرب تشرين الأول. 1973
349	الفصل الثامن: التطورات السياسية للقضية الفلسطينية بين سنتي 1982-1973
351	أولاً- التطورات السياسية العربية والدولية بعد حرب تشرين الأول 1973:
351	1-التطورات السياسية عربياً.
366	2-أهم التطورات السياسية دولياً:
367	أ-الدور السوفييتي والأمريكي إزاء الصراع العربي -الإسرائيلي.
368	ب-دور أهم الدول الأوروبية الاشتراكية والصين.
370	ت-دور أهم الدول الأوروبية الغربية
373	خ- دور أهم الدول الآسيوية وأمريكا اللاتينية
376	هـ- دور أهم الدول الإفريقية

386	ثانياً-تطورات القضية الفلسطينية السياسية والتسويات بين سنتي 1973-:1982
386	1-مقدمات التسوية.
386	2-الواقع العربي وسياسة التسوية:
380	أ-موقع الأردن في سياسة التسوية.
381	ب-الاتفاقية المصرية-الإسرائيلية".
383	ثالثاً-السياسات الدولية المؤثرة في تطورات القضية الفلسطينية بين سنتي 1973-:1982
383	1-الهيئات الدولية ومنظمة التحرير الفلسطينية.
384	2-دور الاتحاد السوفيتي في تطورات القضية الفلسطيني.
387	3-دور الولايات المتحدة الأمريكية في تطورات القضية.
389	رابعاً-تنفيذ مشاريع التسوية:
390	1-معاهدة كامب ديفيد:
393	أ-السادات وزيارة القدس.
395	ب-ملحقات معاهدة كامب ديفيد.
401	ت-أمريكا و ضمانات معاهدة كامب ديفيد.
402	2-الحكم الذاتي في الضفة والقطاع وفق الرؤية الأمريكية - الإسرائيلية
407	- خطة بيغن للحكم الذاتي نموذجاً
407	خامساً -أهم المواقف العربية والدولية من كامب ديفيد:
409	- مشروع الأمير فهد بن عبد العزيز

411	2- سورية وموقفها من سياسات التسوية.
414	سادساً-هيئة الأمم المتحدة وأهم مشاريع التسوية البديلة:
415	1-مشروع بريجنيف للسلام.
416	2-مبادرة ريفان.
420	سابعاً-الحرب الأهلية اللبنانية وانعكاساتها على القضية الفلسطينية بين سنتي 1975-:1982
420	1-التطورات السياسية العربية وتفجر الحرب اللبنانية سنة 1975.
423	2- التطورات السياسية وتصعيد الحرب اللبنانية سنة 1975.
425	3-الاجتياح الإسرائيلي للبنان 1982 والدور السوري.
430	4- النظام الأردني والحلول المطروحة مع منظمة التحرير الفلسطينية.
437	الفصل التاسع:تطورات القضية الفلسطينية بين سنتي 1982-2000 (استمرار التسويات)
439	أولاً- الانتفاضة الفلسطينية سنة 1987 (ثورة الحجارة):
439	1-الأسباب القلية للانتفاضة.
440	2-التطورات السياسية للانتفاضة.
441	ثانياً-المبادرات الأمريكية لمتابعة سياسة التسوية:
442	1-مبادرة فيليب حبيب.
443	2-خطة شامير ومبادرة بيكر.
445	3-مبادرة الرئيس بوش وانعقاد مؤتمر مدريد سنة 1991:"
445	أ-مبادرة الرئيس بوش.

446	ب- مؤتمر مدريد . 1991
449	ثالثاً-المفاوضات الفلسطينية -"الإسرائيلية" في واشنطن 1991-:1993
451	1-المفاوضات السرية بين "إسرائيل" ومنظمة التحرير الفلسطينية (اتفاق أوسلو).
458	2-مخاطر اتفاق أوسلو.
465	رابعاً-النظام الشرق أوسطي وانعكاساته على تطورات القضية الفلسطينية.
466	خامساً- المعاهدة الأردنية - الإسرائيلية 1993 (وادي عربة ومخاطرها)
466	- أهم مخاطر وادي عربة
467	سادساً-أسباب تعثر المفاوضات على المسار السوري
473	سابعاً- الخاتمة.
475	ثامناً - المصادر و المراجع
483	تاسعاً - الملاحق



بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة :

تتميز دراسة تاريخ القضية الفلسطينية في مراحلها وتطوراتها المختلفة بأهمية خاصة بين الدراسات التاريخية الحديثة والمعاصرة؛ كونها إحدى أهم قضايا العالم المعاصر ومشكلاته بشكل عام، ومن أهم قضايا الأمة العربية بشكل خاص. هذا ما اتفقت عليه الغالبية العظمى من علماء العلاقات الدولية ومن المهتمون بدراسات القضية الفلسطينية، بل أضافوا بأنها من أخطر القضايا الدولية وأعقدها منذ الحرب العالمية الثانية، ويرى هؤلاء العلماء والمهتمون أن الظروف التاريخية المعقدة التي أوجدتها القوى الاستعمارية بتحالفها الوثيق - بل تبنيها - مع الحركة الصهيونية، هي التي وضعت الشعب العربي عامة والفلسطيني بخاصة في مركز الصراع السياسي، وهي مسؤولة عن المأساة التي لحقت بهذا الشعب منذ ما يقارب القرن من الزمن.

وتكمن أهمية مؤامرة اغتصاب فلسطين (بمميزاتها التاريخية والحضارية والجيواستراتيجية) بشدة الخطر الصهيوني على الأمة العربية كاملة. وهذا يعني أن استمرار الوجود العربي مرتبط تماماً باستمرار الاستعداد العربي التام لدفع ذلك الخطر والسعي الحثيث للقضاء عليه.

فالصهيونية وليدة النظام الاستعماري العالمي، وأداة الإمبريالية الفعالة في تحقيق أطماعها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في الوطن العربي؛ بل و"الشرق الأوسط" ومحيطه. بخاصة وأن القوى الاستعمارية بوسائلها كافة، قد سعت منذ ولادة الفكرة الصهيونية في بدايات القرن السابع عشر؛ لإنجاز فكرة ما ادّعوه بـ "الوطن القومي الصهيوني"، في منطقة تتركز فيها المصالح الاستعمارية - الصهيونية المشتركة. كما

خدمت ظروف التنافس الاستعماري والصراع الإمبريالي، فيما بعد، الصهيونية خدمات جلى في تنفيذ مخططات "الوطن القومي الصهيوني" في فلسطين العربية. إن وقائع التحركات النضالية العربية أثبتت أن الشعب العربي الفلسطيني قد أدرك مبكراً، (رغم أنه ما زال تحت السيطرة العثمانية) منذ بدايات النشاطات الاستيطانية، مدى الخطر الصهيوني - الاستعماري الاستيطاني، فتصدى له بعفويته، بدأب وبأشكال وأساليب مختلفة متنوعة، من الاحتجاج، إلى المقاطعة، والعصيان المدني، فالثورة المسلحة. لا سيما الثورة التي تفجرت في ثلاثينيات القرن الماضي (ثورة 1936) لمواجهة التطرف الاستعماري - الصهيوني في ظل الانتداب البريطاني في فلسطين، الذي دول القضية حين أدخلتها بريطانيا للأمم المتحدة سنة 1947، لتعلن بعدها إنهاء الانتداب في 14 أيار 1948 وقيام "دولة إسرائيل" في 15 أيار من السنة ذاتها.

ومع تلك التطورات انتقل النضال الوطني التحرري الفلسطيني إلى مراحل جديدة متطورة، اتسمت بالوعي "النسبي" بين القوى الوطنية لفهم حيثيات أحداث النضال الوطني التحرري ومجرياته، كما اتسمت بالطابع القومي، وبالصبغة الشعبية. ساعد نهوض النضال الوطني العربي والفلسطيني آنئذ على كشف حقيقة تأمر الرجعية (ممثلة بحكوماتها العربية) في تنفيذ المخططات الإمبريالية عند أول مواجهة عسكرية بين العرب و"إسرائيل" سنة 1948 بحكم تبعية مصالحها السياسية والاقتصادية؛ مما دفع القوى الوطنية إلى تصعيد نضالها في مواجهة الأساليب الاستعمارية الحديثة. وبذلك تأكد أن مسألة خلق "دولة إسرائيل" وزرعها عشية 5/14/1948 في فلسطين العربية، وتثبيت وجودها على خارطة الوطن العربي السياسية، كان نتيجة مباشرة لتأمر استعماري غربي تعود جذوره إلى فترات زمنية بعيدة، ومنذ أصبحت القضية الفلسطينية الشغل الشاغل للفلسطينيين والأمة العربية، بل للكثير من دول العالم؛ بدليل استمرار "إسرائيل" بسياستها التوسعية في أراضي الجوار العربي، وتقجير الحروب المستمرة، كما حصل بعد اتفاقات الهدنة عام 1949، وفي حرب السويس عام 1956، وفي حرب حزيران عام 1967، وحرب عام 1973؛ لتفتح أبواباً ذرائعية جديدة أمام "إسرائيل" تحت

شعارات السلام والتسويات مع العرب، كما حصل في مصر، والأردن، ومنظمة التحرير الفلسطينية.

سيتابع المقرر الجامعي هذا أبرز الأحداث التي مرّت في تاريخ القضية الفلسطينية منذ بدء النشاطات الصهيونية، والتحركات النضالية العربية كرد على النهج البريطاني - الصهيوني على أرض فلسطين العربية خلال مجريات الحرب العالمية الأولى وصدور وعد بلفور سنة 1917 وفترة الانتداب؛ وصولاً إلى الحرب العالمية الأولى، ومجمل السياسات البريطانية في أثناء الانتداب حتى نهاية الحرب العالمية الثانية سنة 1945 وتسلم الولايات المتحدة الأمريكية زمام الهيمنة الإمبريالية - الصهيونية ومتابعتها للحروب "الإسرائيلية" وما ادّعتة بالسلام من خلال مشاريع التسوية العربية - "الإسرائيلية".





الفصل الأول: (تمهيد)
تاريخ فلسطين جغرافياً وحضارياً



إن دراسة تاريخ فلسطين وحضارتها عبر مراحل التاريخ المختلفة؛ القديم والوسيط والحديث والمعاصر، تتطلب دراسة الموقع؛ للوقوف عند الأهمية الجغرافية، ومعرفة مدى تأثير ذلك الجانب المهم، ودوره في فهم تاريخ الأقوام وحضارتهم التي تتالت وعاشت على تلك الأرض، والدور الذي قام به السكان في بناء حضارة المنطقة، وما تركوه من آثار لها أهميتها في السيرة التاريخية واستمرار الوحدة الحضارية عبر الزمن من الأقدم وصولاً إلى المعاصر.

أولاً- أهمية فلسطين التاريخية والجغرافية:

تقع فلسطين في قلب الوطن العربي الممتد من المحيط الأطلسي غرباً إلى الخليج العربي شرقاً، ويتوسط قارات العالم الثلاث، آسيا وأفريقية وأوروبا، ويصل ما بين البحر الأبيض المتوسط المتصل بدوره بالمحيط الأطلسي والبحر الأحمر المتصل بالبحر العربي والمحيط الهندي، وهذا ما يسهل الاتصال بباقي أجزاء العالم⁽¹⁾.

ضمن هذا الموقع الجيوستراتيجي المتميز عالمياً، تشكل فلسطين امتداداً طبيعياً لبلاد الشام (سورية الطبيعية) من طرفها الجنوبي الغربي، وهذا التوسط للوطن العربي جعل منها جسراً يربط بين قسميها الشرقي والغربي الآسيوي والإفريقي؛ لذا كان لا بد للمتقل بين هذين القسمين من اختراق فلسطين مهما كان اتجاه السير.

أما حدود فلسطين السياسية كما وضعتها قوى الاستعمار منذ الحرب العالمية الأولى وبموجب اتفاقات سايكس - بيكو 1916 فهي: غرباً، البحر الأبيض المتوسط بطول يصل إلى حوالي 224 كم من الشمال إلى الجنوب. ومن الشرق، يحدها خط يبدأ من بحيرة الحولة فنهر الأردن مخترقاً بحيرة طبرية ليكون مجرى النهر الحدود الشرقية مع شرقي سورية وشرقي الأردن فالبحر الميت، حيث يتجه هذا الخط جنوباً قاسماً البحر إلى شطرين، ثم يستمر الخط نفسه عبر وادي عربة إلى خليج العقبة المتصل بالبحر

(1) - العامري، محمد أديب، عروبة فلسطين في التاريخ، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت،

الأحمر. وفي الشمال، تبدأ الحدود من رأس الناقورة على البحر المتوسط؛ فتلتقي بالحد الشرقي عند تل القاضي إلى الجنوب من قلعة الصببية. وفي هذا الخط بعض التعرج؛ إذ ينحرف قليلاً جنوب مرجعيون، وفي الجنوب تبدأ الحدود من خليج العقبة إلى رفح حيث يفصل هذا الخط فلسطين عن شبه جزيرة سيناء في مصر.

تقع فلسطين غرب قارة آسيا في شرق البحر المتوسط وإلى الشمال من خط الاستواء بين خطي عرض 29.30 - 33.15، شمالاً وبين خطي طول 36.15 - 35.40، شرقي خط غرينتش.

تبلغ مساحة فلسطين حوالي 27009 كيلومتراً مربعاً، وهي مستطيلة الشكل تقريباً، يبلغ طولها من الشمال إلى الجنوب حوالي 430 كم وعرض القسم الشمالي حوالي 51 - 70 كم وعرض منطقة الوسط 72 - 95 كم إلى الشمال من صحراء النقب⁽¹⁾. ورغم صغر مساحة فلسطين نسبياً وتكوينها البسيط، إلا أنها ذات طبيعة متنوعة، حيث يتميز كل قسم من الأقسام الأربعة، كل منها عن الآخر من حيث نظام السطح والمناخ وتنوع المزروعات، وتتشكل المناطق على النحو التالي:

1- منطقة السهول:

تشمل السهول الساحلية الممتدة بمحاذاة الحدود الغربية لفلسطين، وبطول يزيد على 350 كم من رأس الناقورة شمالاً وحتى رفح في أقصى الجنوب عند غزة، حيث الحدود الفلسطينية المصرية جنوباً، ومن أهم مدن السهل الساحلي، غزة ويافا وحيفا وعكا.

أما السهول الداخلية فتشكل حلقة اتصال بين السهول الساحلية في الغرب، وغور بيسان ووادي الأردن في الشرق، وتبلغ مساحتها 13.54% من مجمل مساحة فلسطين. وتنتج منطقة السهول أشهر أنواع الحمضيات؛ مما يزيد في أهمية فلسطين الاقتصادية فضلاً عن أن منطقة السهول الفلسطينية والساحلية تحديداً، تعدّ من أشهر

(1) - ذا النون، عبد الحكيم، تاريخ فلسطين القديم، دار الكتاب العربي، دمشق، 1984، ص

الممرات الحربية، وأهمها في التاريخ، كونها شكّلت مراكز اتصال حضارية؛ مما أثار أطماع المعتدين والغزاة عبر مختلف العصور والأزمنة وحتى اليوم.

2- منطقة الجبال:

تمتد وسط البلاد كعمود فقري، وتشكل ثلثي عرض فلسطين، يحدها السهل الساحلي في الغرب، ومنخفض الغور في الشرق، وتعدّ امتداداً لنطاق المرتفعات الغربية في لبنان. وتمتد من الشمال إلى الجنوب مكونة كتلة جبلية جيرية الصخور، وتقدر مساحتها بـ 33.83% من مجمل مساحة فلسطين.

تشمل تلك المنطقة ثلاث مجموعات هي: جبال الجليل، وجبال السامرة، وجبل الكرمل. وفي هذه المنطقة تقع معظم الأماكن المقدسة عند المسلمين والمسيحيين واليهود، ومن أهم مدنها القدس والخليل وبيت لحم والناصرة وصفد.

وقد حددت طبيعة التضاريس طرق الانتقال من الشمال إلى الجنوب مع خط تقسيم المياه، ومن الشرق إلى الغرب عبر الأودية التي تصل الهضبة بالساحل؛ الأمر الذي يوضح سر وجود حضارات المدن الكنعانية الرئيسية هناك منذ القدم، خاصة الخليل وبيت لحم والقدس ونابلس.

وتجدر الإشارة إلى أنّ هذه المدن أدت دوراً حضارياً مزدوجاً في حياة فلسطين، فكانت أسواقاً يقصدها سكان الصحراء، وفي الوقت ذاته شكّلت حصوناً منيعة في وجه المعتدين، ومما ساعد في ذلك كون بناء كل منها متراً مربعاً على رتبة عالية تشرف على ما يجاورها.

3- منطقة الغور:

تمتد باتجاه الشرق من خليج العقبة على ساحل البحر الأحمر في الجنوب حتى جبال لبنان في الشمال، ويجري فيها نهر الأردن باتجاه الجنوب في منطقة جبل الشيخ إلى حوالي 200 م من سطح البحر، وينتهي مجراه في البحر الميت الذي يبلغ انخفاضه عن سطح البحر 390 م. ويضم هذا المنخفض ثلاثة أقسام متميزة، هي: وادي الأردن في الشمال، ويشمل الحولة وبحيرة طبريا، وحوض البحر الميت الغني بأملاحه في الوسط، وادي عربة في الجنوب (منطقة الغور)، وأهم مدن الغور أريحا وبيسان، وأهم

مزروعاته الحبوب والدخان، وتشكل مساحته 06.09% متراً مربعاً من مجمل مساحة فلسطين.

4- منطقة الصحراء:

تشكل منطقة الصحراء القسم الجنوبي من فلسطين التي تشبه مثلثاً يقع رأسه عند خليج العقبة، شاملاً الأراضي الواقعة بين قضائي غزة والجليل، وبين شبه جزيرة سيناء وشرقي الأردن وجنوبي البحر الميت. وتعدّ الصحراء الفلسطينية امتداداً لنطاق المرتفعات الوسطى في فلسطين، وامتداداً لنطاق المرتفعات الوسطى في فلسطين، وامتداداً لهضبة التيه في شبه جزيرة سيناء في الجنوب، وتغطيها تربة رملية مختلطة بالجبر وبخاصة في القسم الشمالي منها. وتوجد فيها زراعة الشعير إذا توفرت فيها المياه. وهذا ما دفع الصهاينة للعمل على مدّ أنابيب المياه لري الصحراء الفلسطينية (صحراء النقب) من نهر الأردن، لتوفر إمكانية زراعة أراضيها وبخاصة القسم الشمالي منها حيث هضبة بئر السبع؛ لتستوعب أفواجا من المهاجرين للإقامة هناك، وتبلغ مساحة الصحراء 38.85% كيلومتر مكعب من مجمل مساحة فلسطين.

ثانياً- فلسطين في التاريخ القديم والدور اليهودي:

إن الموقع الجغرافي المتميز للوطن العربي، لا سيما جنوبي سوريا الطبيعية (فلسطين) وطبيعة تربتها الخصبة ومناخها المعتدل، جعلت منها مركزاً حضارياً منذ أقدم الأزمنة كونها جزءاً لا يتجزأ عن الوطن العربي. ويقول فير غولدن تشايلد عن أهمية مناخ تلك المنطقة منذ أقدم العصور، وعن مدى ملاءمته للحياة الحضرية قياساً بمناطق العالم الجليدية: "في الوقت الذي كان فيه شمال أوروبا مغطى بطبقات الثلوج إلى مسافات بعيدة، وكانت جبال الألب والبيرينيه مغطاة بكتل الجليد، كان ضغط القطب الشمالي الشديد يسوق أعاصير الأمطار التي تهب على أوروبا الوسطى، ويجعلها تجتاز وتعبّر إلى حوض البحر المتوسط، وتستمر في سيرها من دون أن تستنزفها الجبال

* - تقوم "إسرائيل" حالياً باستصلاح بعض الأراضي في المنطقة، وإقامة بعض المزارع والتجمعات المميزة، كما شيد مركزاً للأبحاث والتجارب العلمية.

السورية، فتصل إلى العراق وجزيرة العرب .. فكانت الصحارى التي يلفحها العطش الآن تتمتع بأمطار منتظمة، ولم تكن الأمطار الذاهبة بعيداً إلى جهة الشرق أكثر مما هي عليه الآن فحسب، بل إنها كانت موزعة على جميع فصول السنة بدلاً من أن تكون مقصورة على فصل الشتاء، وكان يعيش في شمال افريقية، وربما في جزيرة العرب أيضاً، حيوانات من نوع يوجد الآن في زمبابوي وروديسيا⁽¹⁾.

وتؤكد نتائج أبحاث سفينة الأبحاث الألمانية ميتور في قاع الخليج أنه نتيجة لانخفاض مستوى مياه البحر خلال العصر الجليدي الأخير إلى نحو 110 أمتار عما هو عليه اليوم، كان الخليج العربي أرضاً يابسة تتكون من منخفض يبلغ طوله نحو 1100 كم، ووسطي عرضه 180 كم، ولا يتجاوز عمق غوره من 30 - 100 م، وتشق قاع الخليج قناة حفرتها مياه النهرين تبدأ قرب الفاو لتصب في خليج عمان. ومن الجدير بالملاحظة أن تضاريس قاع منطقة الخليج تشبه إلى حد كبير طبيعة الأرض التي يجتازها نهر الفرات في سوريه إلى درجة دفعت الباحثين إلى الاعتقاد أن حوض الخليج يكاد يكون استمراراً للأرض السورية، فلا يفصل المنخفضين إلا السهول الرسوبية المنبثحة المعالم، وبدءاً من أواخر العصر الجليدي الرابع "الأخير" أي منذ نحو 14000 سنة قبل الميلاد ارتفعت مياه البحر بفعل مناخ دافئ ساد الكرة الأرضية خلال عصر الهولوسين "الدفاء" وباستثناء انقطاعين عارضين، حدث الأول حوالي 10000 سنة قبل الميلاد، والثاني حوالي 8000 سنة قبل الميلاد بفعل التذبذبات المناخية، تابع ماء البحر ارتفاعه واستمر يغمر منطقة الخليج حتى استقر مستواه تقريباً بدءاً من نحو 4000 سنة قبل الميلاد على وضعه الراهن في القرن العشرين، وبذلك انفصلت المرتفعات التي ستعرف فيما بعد باسم "البحرين" و"قيلكا" و"بوبيان" من الجزر عن الأرض العربية التي تحولت بدورها إلى شبه جزيرة، وبلغ ارتفاع منسوب المياه 120 م⁽²⁾.

(1) - تشايلد، فير غوردون، الشرق القديم، الشركة العربية للطباعة، 1964، ص 15 و 16.

(2) - الصفدي، هشام، تاريخ الشرق القديم، جامعة دمشق، 1983-1984، ج1، ص 7-81.

هكذا هي اللوحة الجغرافية والمناخية للجزيرة العربية التي كانت من أهم مواقع حضارات العالم، وكانت تمتد حدودها من ضفة الخليج الشرقية شرقاً إلى البحر المتوسط غرباً، ومن البحر الأسود شمالاً "البحر الأعلى" إلى بحر العرب جنوباً "البحر الأدنى". وقد استطاعت دولة سرجون الأكادي في الألف الثالث قبل الميلاد أن تحافظ على حدودها عبر ثلاثة آلاف عام حتى نهاية عهد الملكة العربية زوبيا.

استناداً إلى هذه التطورات والتغيرات الجيومناخية، فقد أثبتت المكتشفات الأثرية أن منطقة ما قبل الخليج كانت جزءاً من ثقافة عالمية مهمة، انتشرت مراكزها في الجنوب الرافدي وجواره قبل أن تجبر مياه البحر المتصاعدة أهلها على الرحيل تدريجياً إلى مواطن جديدة، وهذه الظاهرة هي التي أجبرت سكان الخليج العربي على الانتشار، والاتجاه إلى الجوار الشرقي، فنقلوا إلى شواطئ الهند الغربية ما دعي بحضارة ما قبل الهندية، والتي تعود إلى الألفين السادس والخامس قبل الميلاد.

إن هذا الواقع الجغرافي والحضاري قد سهل للسكان حركة الانتقال والتجوال من مكان لآخر، بعد أن بدأت الظروف المناخية تتغير في بعض المناطق عبر سنين طويلة متباعدة. وفي الوقت ذاته فإن حركة الانتقال العربي على الأرض العربية استغرق مراحل زمنية واسعة متتابعة استطاع خلالها أن يبني حضارة ممتدة متواصلة بشهادة الآثار والمكتشفات المتوالية في يومنا هذا، على الرغم من جميع أشكال التزوير ووسائله التي اتبعها الغرب في كتابة تاريخ حضارات العرب والتنبية إلى المقاصد التي تهدف إليها التعابير والتسميات الجيوسياسية التي ابتدعتها لإخفاء الحقائق حول الأهمية الحضارية للمنطقة. كما لم يعد خفياً اليوم أن معظم مؤرخي الغرب، ونزولاً عند رغبات الدوائر السياسية الاستعمارية والصهيونية، عمدوا إلى إلغاء اسم سوريا من التاريخ القديم، وملؤوا المساحة الممتدة ما بين الفرات والنيل بعشائر التوراة البدوية الرعوية المتخلفة، في محاولات لطمس الوجود الحضاري للشعب الأصيل في المنطقة بوساطة سلسلة من اليافطات الجيوسياسية الاستعمارية الحديثة، مثل: "الشرق الأوسط" و"الشرق الأدنى" و"آسيا الصغرى" إلخ... وكل ذلك لإخفاء الهوية العربية، وهذا ما يقوله بيير روسي: "إننا عندما نؤكد من خلال نظرة شاملة أن الشرق يتحدد من خلال ثقافة عربية في مناخ

عربي، فإننا لا نخترع شيئاً، إننا لا نفعل سوى تجميع العوامل الجغرافية والتاريخية وإحكام ضبطها⁽¹⁾.

كما يدخل العامل اللغوي إلى جانب العامل الجغرافي ليثبت مدى عمق الدور الحضاري العربي في تلك المنطقة واستمراره، وهو ما أجمعت عليه الغالبية العظمى من مؤرخي اليوم، بأن علم اللغات يعدّ من أصلح الدلائل لمعرفة الأصول السكانية والأعراق عبر مراكز نشوء الحضارة؛ لأنّ اللغة تنقل الإشعاع الحضاري إلى أنحاء العالم، وهي الأقدر على تحديد الهوية القومية شريطة إمكانية اللغة المعنية بالاضطلاع بعملية التواصل التاريخي لهذا الشعب أو ذاك. ودعيت اللغة المكتشفة حينها هناك بـ "الدرويدية" وهي عربية شقيقة للعربية السائدة حينذاك في شرق شبه الجزيرة العربية، وهذا ما وضحه كوندراتوف بقوله: "ويجد اللغويون معالم التشابه بين لغة الدرويديين، ولغة العبيديين الذين عاشوا في وادي دجلة والفرات قبل السومريين، وكثيراً ما كانوا يتحدثون عن الوطن الجد الغريق، وعن مملكتهم التي ابتلعتها مياه البحر"⁽²⁾. ثم إنّ اللغة تعيش في لهجات عديدة، وتبقى ضمن تسمياتها، ولا يصح أن يطلق اسم اللغة على اللهجات؛ لأنّه مهما تعددت وتباينت يبقى انتماءها متصلاً باللغة الأم، وهذا هو حال اللغة العربية التي تفرع عنها الكثير من اللهجات، وهذا ما يثبت قول كرايمر للحقيقة التي أكدها الكثيرون غيره، وهي "أن الأكادية هي نفسها البابلية والآشورية"⁽³⁾.

مع الأخذ بالحسبان أنّ اللغة تنشأ مع الإنسان منذ بدء حياته بين الجماعة وتتطور معه، بينما الكتابة اختراع تمليه ضرورة التطور الاجتماعي في مرحلة لاحقة، قد تكون عشرات آلاف السنين من عمر تطور اللغة المحكية، وقد كان للفينيقيين قصب السبق

(1) - داوود، أحمد، العرب والساميون والعبرانيون وبنو إسرائيل واليهود، دار المستقبل، دمشق، 1991، ص 26.

(2) - أ، كوندراتوف، الطوفان العظيم بين الواقع والأساطير، دار وهران، ترجمة عاكف حمود، ط1، دمشق، 1987، ص 62.

(3) - داوود، العرب والساميون...، ص 30.

الحضاري العالمي في اختراعهم الأبجدية، فحققوا أهم ثورة في تاريخ التمدن البشري، إنهم "كانوا عنصراً بارعاً أبدعوا في الحرب والسلم.. وقد أثروا إلى الدرجة الأكثر قوة في الحضارات اللاحقة للعالم القديم الأصيل"⁽¹⁾. كما يؤكد ديودور الصقلي أن الفينيقيين "مارسوا التجارة لفترة طويلة قاموا بعدها ببناء مستوطناتهم العديدة في صقلية والجزر القريبة منها (افريقية) و(سردينيا) و(إيبيريا) إسبانيا"⁽²⁾. وانتشروا في مناطق كثيرة من العالم حملوا إليها تجارتهم وثقافتهم وأثروا في شعوبها.

1- المراحل التاريخية للحضارة العربية، وأهم محطاتها الحضارية.

حينما بدأت الظروف المناخية في الجزيرة العربية تتغير وتتجه نحو التصحر، أخذت أقوامها تتجه إلى مناطق أفضل، كبلاد الشام وجنوبها، وشمال العراق وشرقه أو غربه، وغيرها...، وقد استغرق هذا الانتقال آلاف السنين. وفي المراكز الجديدة التي استقر فيها أقوام العرب وجدت أهم الحضارات العالمية التي اكتسبت أهميتها من التميز الاستراتيجي للمواقع (المراكز) التي استقروا فيها، حيث كان خط القوافل التجاري الدولي يخترق شبه الجزيرة العربية من الجنوب إلى الشمال؛ صاعداً من عدن جنوباً مروراً في منطقة "خميس مشيط"، ويصعد موازياً لوادي "بيشة" إلى سفوح منطقة "غامد" و"زهران". وهناك جنوب غرب "العقيق" يتفرع منه فرع مع وادي الثرات ليواكب الدواسر إلى "تدمر" ومنها إلى "أور" و"بابل" و"آشور" ثم يتابع طريقه مع خط الحرير الذاهب إلى الصين، ومن دمشق يصعد شمالاً إلى "إببلا حلب"، فالأناضول ثم إلى بلاد اليونان. وكان القسم الجنوبي منه يحمل أغلى سلع العصور القديمة وأنفسها مما تنتجه بلاد العرب وافريقية والهند. فمن اللبان والمرّ والبخور التي كانت تباع بوزنها ذهباً، إلى الكحل والعطور من بلاد العرب؛ إلى الأحجار الكريمة والياقوت واللؤلؤ والمرجان من البحر الأحمر والخليج العربي؛ إلى العاج والأبنوس وجلود الأسود والفهود والنمور من افريقية، إلى التوابل والحناء من الهند إلى الذهب نفسه الذي كان يستخرج بكميات وفيرة من مناجمه الكبيرة

(1) - Cf,Donald Harden, The Phoenicians, London 1963. P 19-20.

(2) -Cf, Didoorus Seculus, V. 45, P.3-5.

والسهلة في مهد الذهب ومواقع أخرى كثيرة في شبه الجزيرة العربية. ولذا ومن الطبيعي أن يكون هذا الخط التجاري عرضة لهجمات البدو وسطوهم على موارده. إن هذا الواقع جعل كل مدينة كبرى تتشأء محطة لها على هذا الخط التجاري العالمي، وغالباً ما حملت تلك المحطة اسم مدينتها مثل بابل وآشور ونيوى والخ..

أما الفروع السكانية التي كانت تتحرك في تلك المنطقة من البدو وأنصاف المستقرين، فهي: بقايا الأراميين من بعض العشائر من أبناء حام، وفي هذا يقول الطبري في تاريخه: "وأما حام بن نوح فولد له كوش ومصرييم وقوط وكنعان، فمن ولد كوش نمرود المتجبر الذي كان في بابل وهو نمرود بن كوش بن حام"⁽¹⁾. ويضيف الطبري أيضاً.. "ولد للآوذ بن سام طسم وجديس، وكان منزلهما اليمامة، وولد للآوذ أيضاً عمليق بن لاوذ، وكان منزله الحرم وأكناف مكة، فمنهم كانت العماليق ومن العماليق الفراعنة بمصر"⁽²⁾. وعشائر كنعان بن حام بن نوح في المنطقة، (وهم من دعوا باليهود)، وكما تعددهم التوراة: "ولد كنعان صيدون بكره، وحثا، واليبوسي، والآموري، والجرجاشي، والحوي، والعرفي، والسيني، والعرادي، والصمادي، والحمتي".

أما الفلسطينيون فهم من أبناء تلك الأرض العربية وتجولوا كغيرهم في المناطق الممتدة من سوريا إلى الجزيرة العربية بحكم الامتداد الجغرافي الطبيعي للأرض، وهذا ما أكده جواد علي في كتابه "المفصل تاريخ العرب قبل الإسلام بذكره أن وينكر العالم الألماني قد ألف رسالة بعنوان "مصر وملوحا ومعين" بين رأيه في أن مصر المذكورة في التوراة هي بلاد العرب لا إفريقية"⁽³⁾؛ مما يؤكد أن الفلسطينيين هم من أبناء المنطقة وليسوا من خارجها. أما فلسطين التي صارت تترجم إلى كلمة "الفلسطينيين" فهم عشيرة من العرب المصريين سكان بلدة تسمى مصر في المنطقة نفسها، ولكن التزوير الصهيوني

(1) - الطبري، محمد بن جرير، تاريخ الطبري، دار التراث، بيروت، ص 142

(2) - تاريخ الطبري.... ص 142

(3) - علي، جواد، المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام، دار العلم للملايين، بيروت، مكتبة

النهضة، 1976، ج2، ص 142.

جعلهم شعباً هندو أوروبية غير معروفة الأصل سكنت أرض كنعان؛ أي في جنوب سورية.

بهذا يتضح واقع تاريخ التواجد اليهودي في المنطقة، ويتضح أيضاً واقع تواجد الشعب العربي الفلسطيني بكل تنقلاته وتفاعله الحضاري الذي تم فوق أرضه العربية، فمن أين أتى مصدر التسميات العديدة التي ألصقت بيهود اليوم؟ السامية والعبرانية والإسرائيلية وغيرها.. علماً أن حقائق التاريخ لا تتكرر أصول أي من الأقوام لا أرضاً ولا حضارة؛ لأن التاريخ حاكم عادل (بحكم ما فيه من وثائق وآثار) حتى وإن كتبه الأقوياء على هواهم وبما يخدم مصالحهم ورغم كل محاولاتهم التزوير والإلغاء.

2- أصل التسميات العبرانية واليهودية والسامية وإسرائيل:

العبرانية: يقول جورج بوست - حسبما ورد في "قاموس الكتاب المقدس" -: إن لقب أبرام بالعبراني، يعني أبرام النازح أو المهاجر و"العبراني هنا صفة مؤقتة أو طارئة، وليست عرفاً أو جنساً أو انتماءً، وتدل التحريات على أن "الهابيرو" تمكنوا من احتلال مدينة أريحا قبل عصر موسى بنحو قرنين من الزمن"⁽¹⁾. ف "الهابيرو" هنا جماعة من الناس لا يعرف لهم جنس أو انتماء وقد احتلوا بلدة أريحا وحدها، مما جعل صفة التمرد أو الانتفاضة تغلب على حركتهم؛ إذ لم يذكر أنهم وفدوا من أي مكان آخر. ويعلق "فرويد" على مسألة "العبيرو" بقوله: "ونحن نعرف أخبار هؤلاء المحاربين من الرسائل المكتشفة عام 1887 في سجلات تل العمارنة المتهدمة، فهي تسميهم باسم "عابيرو"، وقد أطلق هذا الاسم فيما بعد، (لسنا ندري كيف؟!!!) على الغزاة الجدد اليهود

• - من المفيد أن نشير إلى أن هذا التفسير قد حذف من الطبعة الجديدة لقاموس الكتاب المقدس لعام 1971 بل حذفت منه الدراسات العلمية جميعها التي قام بها العلامة جورج بوست، ووضع مكانها خلافاً لما جاء في المقدمة؛ ما يؤكد ربط اليهود بعصر إبراهيم انسجاماً مع ما تبذله الحركة الصهيونية، لجعل إبراهيم أباً لكل اليهود، ويلاحظ أن هذا القاموس بطبعته الجديدة يدعم النظرية الصهيونية الحديثة التي تعدّ الأسماء الواردة في التوراة جميعها من أسماء أشخاص وأماكن عبرية؛ أي يهودية.

(1) - T.H. Grant, Enc. Brint 1965. Vol 4. P. 727.

"العبرانيين" الذين ما كان في مستطاع رسائل تل العمارنة أن تذكرهم؛ لأنهم جاؤوا في زمن لاحق⁽¹⁾. إذن فالعابريو عند فرويد جماعة من المحاربين من دون تحديد جنس لهم، وفي رسائل تل العمارنة هم أقدم من العبرانيين الذين ألصقوا أنفسهم بإبراهيم. وكانت كلمة عبري أو عبراني تطلق في الألف الثانية قبل الميلاد وقبلها على طائفة كبيرة من القبائل العربية في شمال شبه الجزيرة العربية وفي بادية الشام، وكانت لغة هؤلاء العبرانيين آنذاك لغة أهل فلسطين الكنعانية ولغة كثير من القبائل في طور سيناء، وفي شرقي الأردن، ومنهم العمالقة والمديانيون وغيرهم من الأقوام العربية في المنطقة، حتى صارت كلمة "عبري" مرادفة لابن الصحراء، أو ابن البادية بوجه عام⁽²⁾. فالعبرانيون هنا مجموعة قبائل عربية بدوية ثم أصبحت كلمة "عبري" تشمل الآراميين جميعهم، وكلهم عرب نزحوا من موطنهم الأصلي في شبه جزيرة العرب قبل أن يكون لليهود وجود⁽³⁾. بهذا يكون العبرانيون هم من العرب الآراميين.

ويوضح درايفر أستاذ اللغة العبرية في جامعة أكسفورد في مقالة له في دائرة المعارف البريطانية، حول أصل كلمة عبري، كيف أن التوراة حينما تحدثت عن لغة جماعة موسى، لم تقل "لغة العبرانيين" بل دعتها "شفة كنعان" أي لسان كنعان، ثم يهوديت بعد أن اقتبسوها وأخذوا يتكلمون بها. ثم "لسون حقوديس" أي اللسان المقدس في وقت لاحق، لأن هؤلاء الحاخاميين اليهود وجدوا أن أفضل طريقة يمكن اتباعها لربط تاريخهم بأقدم العصور، وعدّ عصر اليهود متصلاً بأقدم الأزمنة هو استعمال مصطلح عبري أو عبري للدلالة على اليهود بوجه عام.

(1) - سيجموند، فرويد، "موسى والتوحيد" ترجمة جورج طرابيشي بيروت، دار الطليعة 1986 ص 47.

(2) - سوسة، أحمد، مفصل تاريخ العرب واليهود في التاريخ، دون تاريخ ومكان الإصدار، انظر في صفحات 404-495.

(3) - إسرائيل، ولفسون، "تاريخ اليهود في بلاد العرب في التاريخ، مطبعة الاعتماد، مصر 1929، ص 27.

السامية: تعود حقيقة التسمية إلى سام بن نوح الذي لم يبتدع لغة ولم يتكلم غير لغة أبيه وأمه العربية، ولم يخرج عن بني قومه العرب الذين ملؤوا الساحة العربية منذ آلاف السنين قبله، وما ينطبق عليه ينطبق على أبنائه وأجداده، وإن مصادر التاريخ العربي جميعها تؤكد أن أبناء آرام جميعاً ومنهم عشيرة إبراهيم وذريته، ومن بعده هم جميعاً في شبه جزيرة العرب، وأن سام هو أخو يافث وحام، فكيف يصح أن يقطع سام من بيت أبيه ومن بين إخوته عرقياً ولغوياً؟... إذا كان الأمر كذلك ومن أجل احترام التراث التوراتي، على حد تعبير بيير روسي، فإنه ينبغي أن نقول: "اليافثيون" وليس "الآريون"؛ لأن "يافث" من أبناء نوح الثلاثة، هو الذي نسل اليونانيين والأناضوليين وأقاربنا الأوروبيين⁽¹⁾.

ظهرت تسمية السامية لأول مرة على يد اليهودي اللاهوتي النمساوي شلوتزر في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، أي في مراحل نشاط الحركة الصهيونية، وكان هدفه إضفاء نوع من القدسية على ما دعي آنذاك بـ "لغة الكتاب المقدس" مفترضاً أن ثمة ما يدعى باللغة العبرية" نزل بها كتاب التوراة؛ وذلك بعد أن لمس إقبال الكثير من العلماء والباحثين اللغويين على دراسة اللغات الشرقية القديمة، ثم ما لبث أن أعلن فكرته ومفادها: "أنه من البحر المتوسط إلى الفرات، ومن أرض الرافدين إلى بلاد العرب جنوباً سادت لغة واحدة"⁽²⁾، ولكن صهاينة اليوم، وفي القرن التاسع عشر استغلوا تلك الوقائع، وكتبوها بطريقة تمكّنهم من الادّعاء أن جذورهم التاريخية تمتد إلى ذلك الوقت، وأصولهم تعود لأصول شعوب تلك الأرض. ومن أجل ذلك جند المستشرقون أنفسهم لكتابة التاريخ العربي والإسلامي "بصورة يبرزون فيها ما دعوه بالعبرانيين واليهود، ويسفّهون العرب وتاريخهم، ومحمداً والقرآن الكريم، وكان من أبرزهم جميعا المستشرقون الألمان خاصة "اليهود الصهاينة" مثل ابراهام ججر، وجوزيف ديرنبورغ، ولويس سبرنجر والمستشرق الروسي اليهودي شولسون وغيرهم..⁽³⁾.

(1) - Cf. Rossi, Op. Cit .P. 17.

(2) - داوود، العرب والساميون، ص 65.

(3) - داوود، العرب والساميون ، ص 66.

ويؤكد كروهمان في بحثه عن "أصل العرب"، مدى التصاق معنى العبرانيين بأصول الشعب في المنطقة بقوله: "ومن المؤكد أن العنصر العربي البدوي في شبه جزيرة العرب هو على الأرجح مصطلح مرادف لتسمية "آرام" و"عبيرو" و"جنيرو"، وجد أصلاً في المنطقة التي تمتد بين سورية وبلاد ما بين النهرين التي تعد أقدم مركز للساميين"⁽¹⁾.

كما أكد أحمد سوسة في كتابه "مفصل العرب واليهود في التاريخ" التسميات نفسها ومعانيها بقوله: "لقد ورد ذكر جماعات أخرى مع "الأخلامو" سميت بـ "الجنيرو" أو "الهييرو" أو "العبيرو"، وهي كلمة كانت تطلق على القبائل العربية الرحل التي كانت تجوب الجزء الشمالي من الجزيرة العربية أيضاً، وقد انضمت إلى القبائل الآرامية وصارت هذه الكلمة بعد أن صحفت إلى "عبري" و "عبراني" تطلق على أتباع موسى بعد ظهورهم كونهم من القبائل الرحل، لأنهم لم يكونوا قد وجدوا بعد، عندما كانت هذه الكلمة تستخدم لتعني البدو الرحل أو المهاجرين أو العابرين"⁽²⁾.

وبعد الحرب العالمية الأولى، أقامت الدول الاستعمارية منظمات ومؤسسات استشرافية، بهدف تشويه التاريخ العربي وتقزيم حضارته، وبالمقابل لم يتورعوا عن إحداث التزوير الفادح في أحداث التوراة وفي جغرافيتها، ووضعت نفسها في خدمة تلك الدول من أجل حصة استعمارية ما، وتحول التاريخ العربي فجأة بكل زخمه الحضاري الإنساني العالمي إلى تاريخ لدولة عبرية (بأصول سامية) مزعومة في جنوب سورية، وإمبراطوريات هندوأوروبية مزعومة أيضاً في شمالها وإلى فلسطين وأنكروا عربيتهم وزعموا أنهم من شعوب البحر الغرباء عن المنطقة، وإلى عشائر عربية آرامية تتصارع من أجل بئر ماء ومجموعة من الماشية تملأ الساحة من شمال سوريا إلى جنوبها.

إسرائيل: نسب يقصد به أولاد يعقوب وأبنائه الذين يعودون بنسبهم إلى إبراهيم، مثل الموسويين الذين ينسبون إلى موسى الذي هو ابن عمران بن يصهر بن قاهث ابن

(1) - A.Grahman, The Arabs, Ienc of Islam.New York ed. P. 255

(2) - سوسة، أحمد، مفصل العرب واليهود، ص 404 - 495.

لاوي بن يعقوب بن إسحق بن إبراهيم العربي الآرامي. وكذلك اليهود الذين ينسبون إلى يهوذا الذي هو أحد أبناء يعقوب الاثني عشر.

إن بعضاً من سور القرآن الكريم ، كالمائدة والبقرة تميز بكل وضوح ما بين إبراهيم وإسماعيل وإسحق ويعقوب والأسباط وموسى وعيسى من جهة، وبين اليهود الذين وضعوا كتاباً غير تورا موسى، ولم يؤمنوا حتى بما جاء به موسى من جهة أخرى. وهو في الوقت نفسه يمجّد فيه يعقوب وينوه.. نراه يخاطب اليهود بلهجة أخرى، ففي سورة المائدة نقراً: "لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ النَّاسِ عداوةً لِلَّذِينَ آمَنُوا اليهود والذين أشركوا، ولَتَجِدَنَّ أَقْرَبَهُم مودةً لِلَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ قَالُوا إِنَّا نَصَارَى ذلك بَأَنَّ مِنْهُمْ قِسِيّينَ وَرَهْبَاناً وَآنَهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ" وفي سورة البقرة: "ولقد آتينا موسى الكتاب وقضينا من بعده بالرسول وأتينا عيسى ابن مريم البينات، وأيدناه بروح القدس، أفكلما جاءكم رسول بما لا تهوى أنفسكم استكبرتم ففريقاً كذبتم وفريقاً تقتلون".

وفي هذا المجال ظهر عدد كبير من الدراسات النقدية للمرويات التوراتية، كان أول هذه الأعمال الأكاديمية في مناقشة جرت في كوين هاغن في ألمانيا عام 1968 للباحثة (H.Friis هـ. فريس) حيث بيّنت بوضوح وجدية أنّ المرويات التوراتية التي حددت تشكيل الدولة أو الملكية الموحدة تحت حكم داوود كانت من نتاج فترة السبي، كما حددت أصول التوحيد اليهودي في فترة السبي أيضاً. وبالتوافق مع هذا رأّت أنّ الروايات التي تقول إنّ أصل إسرائيل من مصر مجرد أساطير، ثم أضافت أنّ قصص سفر الملوك بكاملها قد كتبت لتشرح أسباب السبي إلى بابل، ويجب أن تكون قد كتبت بعد السبي بفترة من الوقت⁽¹⁾.

إن المعلومات المزورة التي تدرّس في الجامعات الأوروبية ومعاهدها ونُشِبت في مراكزها البحثية، وبكل أسف هي ما ينقله الكثير من أبناء العرب من دون تدقيق ليدرسوه للأبناء والأحفاد في الجامعات والمدارس على المستوى العربي حتى اليوم، وفي هذا يقول

(1) - طومبسون، ل. توماس، التاريخ القديم للشعب الإسرائيلي، ترجمة صالح علي سوداح، دار بيسان، بيروت، 1959، ص 64.

الباحث الفرنسي، بيير روسي: "قبأي غفلة لا تغتفر تقدمت مدرستنا العلمية في ميدان ليس فيه شيء من الثبوت والصحة.. إنه من المتعارف عليه أن الجامعة جسم يحمي أعضائه المؤمنين به من جهة، ويقسو على معارضيه من جهة ثانية، ولذلك سكت النقاد عندما لم يسكتهم أحد قسراً⁽¹⁾. إن كثيراً من هؤلاء التلاميذ بحكم خوفهم من أساتذتهم أو جهلهم، انصاعوا لأولئك المغرضين عن قصد أو بغير قصد، وخلدوا وهماء ليس من صنعهم، وفي هذا يقول روسي: "ليس أقل من ذلك صحة أن العرب أنفسهم وهم المعتقدون بنجاحهم العالمي في الأخذ بيد الغرب، وقد وافقوا على التعريف بأنفسهم من قبل مراقبين أجانب، لقد صدقوا بسهولة وعن طوعية الأحكام الجسورة المتهورة لمستشرقينا.. إن الضلالات التي يقودنا إليها السكوت أخطر من تلك التي يقودنا إليها الجهل.. إننا باختصار في جهل علمي متفق عليه⁽²⁾. كذلك الصهيونية، تعني المغارة أو الحصن في الجبل، والتي لجأ إليها داوود، وأن ييوس هي المرادفة لصهيون وتعني ساكن المغارة.

كما أن أورشليم، اليونانية هي حوراشليم في الأصل العربي القديم، وتعني مغارة المتعبدين، أو الموحدين، أو المعزولين .. وحسب مدونات التوراة، كان ينبع منها النهر الكبير (الفرات) وينحدر شرقاً إلى البرية، وهي بالتالي لا علاقة لها بمدينة القدس العربية التي لم تعرف اسم أورشليم طوال تاريخها الذي يعود إلى الألف الثالث قبل الميلاد، باستثناء مراحل التزوير الثلاث: زمن قسطنطين البيزنطي، وزمن الاحتلال الصليبي، وزمن الاحتلال الصهيوني. وليس في آثار فلسطين كلها أي ذكر لهذه التسمية على الإطلاق. ثم إن مدينة القدس لا ينبع منها نهر الفرات أو أي نهر آخر، إن مدينة القدس في جنوب سورية لم تشهد في تاريخها ما يدعى بهيكل سليمان، وهي بيت من بيوت مدين بن إبراهيم كما تؤكد التوراة هذا.

(1)- Cf. Rossi, Op. Cit. P. 14.

(2)- Cf. Rossi, Op. Cit. P. 14- 17.

إن كل ما سبق، يؤكد أن اليهودية هي دين، وليست نسباً أو جنساً أو عرقاً أو أرضاً أو وطناً أو أمة، وليس ثمة ما يربط يهود العالم اليوم بإبراهيم أو يعقوب أو داود أو سليمان أو موسى، إلا ما يربط مسيحو العالم بالنسب إلى عيسى بن مريم ومسلمي العالم بالنسب إلى محمد بن عبد الله. كما أنه ليس ثمة ما يربطهم بوطن هؤلاء إلا متلماً يربط مسيحي ومسلمي العالم بوطن عيسى ومحمد.

وقد أثبتت الدراسات أن الصهيونية وجميع القوى الاستعمارية المتبئية لها والمؤيدة، قد أبدعت في جريمة تزوير الحقائق، واختراع الأقاويل، فسخرت أحدث الأجهزة الإعلامية وأساليب الدعاية وملايين الدورات؛ لتجعل من الأباطيل وثائق يدعى أنها صحيحة أمام الرأي العام العالمي. ولكن رغم ذلك فإن المجريات والوقائع الحقيقية لا بد وأن تثبت وجودها بقليل من جهد الباحثين والمهتمين بتاريخ أمتنا العربية.

ثالثاً- فلسطين في التاريخ الوسيط

تعرّضت فلسطين كما باقي البلاد العربية إلى احتلالات أجنبية؛ يونانية وفارسية ورومانية، عبر فترة استمرت منذ أواسط الألف الأولى قبل الميلاد، وحتى وصول جيوش التحرير العربية الإسلامية إلى فلسطين في أوائل القرن السابع الميلادي، ليعود لفلسطين استقلالها وحريتها في ظل الحكم العربي الإسلامي الذي استمر حتى إخضاع البلاد العربية للسيطرة العثمانية في أوائل القرن السادس عشر ميلادي.

ففي بداية هذه المرحلة من التاريخ الوسيط، دخلت فلسطين تحت حكم الإمبراطورية الرومانية* وبعد انقسام تلك الإمبراطورية سنة 395 إلى سلطتين، إحداهما في الغرب

* - شهدت بداية السيطرة الرومانية ميلاد المسيح في 2-3 ق.م في بلدة بيت لحم العربية حيث نشأ المسيح في الناصرة، وعاش طوال حياته في فلسطين، وكان أكثر حواريه وتلاميذه من الجليل، ولقيت المسيحية مقاومة شديدة من اليهود رغم أن المسيح كان منهم. وتمكنوا من التآمر والقضاء عليه في 32 م، ويشير أرنولد توينبي إلى أنه من سخريّة القدر أن شعب الجليل الذي حاولوا تهويده بالقوة شجب المسيح الذي عارضه اليهود في ذلك العصر مما أضاع على اليهود مستقبلهم. كما استمرت المقاومة الرومانية للمسيحية التي انتشرت بشكل كبير وفي مناطق واسعة = من أوروية حتى مطلع القرن الرابع الميلادي، حين تنصر الإمبراطور

الأوروبي وتمركزها في روما الإيطالية، والأخرى في الشرق وتمركزها في القسطنطينية في الأناضول، وهو ما عرف فيما بعد بالامبراطورية البيزنطية التي تمكنت من السيطرة على البلاد العربية وعدت بيزنطة نفسها آنذ الوريثة الوحيدة للامبراطورية الرومانية القديمة، وحاولت فرض سيطرتها على كل الأراضي التي كانت تابعة لروما، والتي أصبحت حينها جزءاً من العالم المسيحي⁽¹⁾. ثم أخذت هذه الامبراطورية تتسم بطابع خاص مميز لها، سياسياً واقتصادياً وعسكرياً وثقافياً. ولم يتوقف النزاع والتنافس الفارسي - البيزنطي حول البلاد العربية وحروبهم المستمرة، وكان لهذا أثره الكبير في إضعاف الإمبراطوريتين وانهيارهما، وهذا ما انعكس بالمقابل على البلاد العربية وأصابها بمزيد من الضعف والتراجع آنذاك.

حينها تمكن العرب المسلمون في شبه الجزيرة العربية بعد نجاح الدعوة العربية الإسلامية من تحرير الوطن العربي من الاحتلالات الأجنبية الفارسية والرومانية والبيزنطية، ومن ثم تحرير فلسطين من السيطرة البيزنطية سنة 627، ومن الطبيعي أن تستمر الأهمية الجغرافية والتاريخية والاستراتيجية والسياسية لتلك المنطقة، وأن تحتفظ بأهميتها الدينية وقديستها بالنسبة للمسيحيين والمسلمين واليهود، بحكم وجود الأماكن المقدسة فيها، لاسيما المسجد الأقصى. وهذا ما أكدته حديث النبي محمد صلى الله عليه وسلم حين قال لمعاذ بن جبل: "يا معاذ إن الله عز وجل سيفتح عليكم الشام من بعدي من العرش إلى الفرات، رجالهم ونساؤهم وإماؤهم مرابطون إلى يوم القيامة، فمن اختار منكم ساحلاً من سواحل بلاد الشام أو بيت المقدس فهو جهاد مقدس إلى يوم القيامة"⁽²⁾.

قسطنطين الذي شيد كنائس فلسطين "كنيسة القيامة في القدس" وكنيسة المهدي في بيت لحم.

(1) - العاقل، نبيه، الامبراطورية البيزنطية دراسة في التاريخ السياسي والثقافي والحضاري، جامعة دمشق، 1969، ص 7.

(2) - التل، عبد الله، خطر اليهودية العالمية على الإسلام والمسيحية، دار القلم، القاهرة، 1964، ص 132.

وليس هذا الحديث إلا دلالة على مدى أهمية فلسطين الاستراتيجية كجزء لا يتجزأ من الوطن العربي، بما فيه من سواحل بحرية وممرات مائية تصل العالم ببعضه. وفي سنة 637 تم تسليم فلسطين للخليفة عمر ابن الخطاب الذي أمر بترميم المسجد الأقصى بعد أن كان أطلاً مهملة، بما في ذلك عمود داوود وكروسي سليمان. هذا فضلاً عن أهمية فلسطين العسكرية الاستراتيجية كخط دفاع أول عن البلاد العربية الإسلامية، حيث استطاعت الجيوش العربية تحرير القدس، ومن ثم تحرير المدن والمناطق الفلسطينية الأخرى جميعها. وفي عهد الخليفة عبد الملك بن مروان وابنه الوليد تم بناء قبة الصخرة والمسجد الأقصى بشكليهما الحالي كما نراهما اليوم. وهذا ما يؤكد مدى الازدهار الذي حققه العرب المسلمون آنذاك؛ باعتراف بعض المستشرقين الموضوعيين مثل الألمانية زنجريد هونكة بقولها: "إن العرب نقلوا كنوز القدامى إلى بلاد الغرب"⁽¹⁾. وتضيف أيضاً اعترافاً موضوعياً آخر عن ريادة العرب وتميزهم في تلك الفترة من العصور الوسطى وما قبلها، حينما كان الجهل المطبق يسود أوروبا بقولها: "... أن يكون هذا الشعب رائداً لغيره من الشعوب في أنحاء الدنيا وفي غضون سبعمائة وخمسين عاماً حاملاً مشعل الثقافة رديحاً جاوز عصر الإغريق الذهبي بضعفيه أكثر من أي شعب آخر"⁽²⁾. فضل عن هذا النهوض الشامل اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً، فإنهم تميزوا بسياساتهم داخلياً وخارجياً، وتميزوا بسياسة التسامح والتعاطف مع مختلف الطوائف والشعوب التي أصبحت تحت حكمهم، سواء أكانت داخل حدود الوطن العربي أو خارجه، وحظيت الطائفة اليهودية بالكثير من التسامح والاحترام؛ مما فسح المجال لازدهار أحوالها بشكل عام، فبرز منهم العلماء والكتاب والمترجمون والموسيقيون والماليون وغيرهم...

في منتصف عهد الدولة العربية الإسلامية، (الذي ترافق مع بدء دور التراجع)، تعرضت البلاد العربية الإسلامية إلى غزو الفرنجة (الصليبي الذي سجل البدايات الأولى

(1) - زنجريد، هونكة، شمس العرب تسطع على الغرب، دار الجليل، بيروت، ط 8، 1993،

ص 12.

(2) - هونكة، شمس العرب، ص 12.

للتغيير الاقتصادي - الاجتماعي في أوروبا ما بين 1099 - 1187) وتمكنت جيوش الغزو الأوروبي من احتلال بيت المقدس في فلسطين، وتأسيس مملكة اللاتين فيها سنة 1099؛ مستغلين ظروف التفرقة والانقسام والضعف الذي أخذ ينتشر بين أرجاء الإمبراطورية العربية الإسلامية. واستطاع الأيوبيون بقيادة صلاح الدين الأيوبي إنهاء الكثير من الانقسامات وتوحيد بلاد الشام ومصر سنة 1130، وانتصر على الجيوش الأوروبية سنة 1187، في موقعة حطين، لكن الانتصار ظل ناقصاً لاضطرار صلاح الدين توقيع اتفاقية الرملة مع القائد البريطاني ريكاردوس المعروف بـ "قلب الأسد" على "أن يبقى الساحل السوري من عكا إلى يافا تحت الحكم الصليبي"⁽¹⁾؛ مما يشير إلى شدة الجشع الأوروبي وقدم أطماعهم الاستعمارية في الوطن العربي وخاصة فلسطين، وعلى رأسهم بريطانيا. وفي الوقت ذاته تؤكد تلك الأطماع وما تتضمنه من مخاطر مصيرية، على وحدة المصير العربي أمام التحديات التاريخية الكبرى، ومدى خطورة الاحتلال الأجنبي على أي جزء من أرض الوطن العربي، فلسطين أو غيرها.

ولا بد من الإشارة إلى، مدى تأثير الجاليات اليهودية (القصد باليهودية دين وليس قومية) في العصور الوسطى تأثيراً كبيراً بمجمل التفاعلات الاقتصادية - الاجتماعية والسياسية التي شهدتها أوروبا عامة (شرقها وغربها)، حيث قام اليهود بدور اقتصادي مميز بهدف الحفاظ على استمرار مصالحهم، وهذا ما أكدته الكثير من مؤلفي تاريخ القرون الوسطى بإيضاحهم: "أن رجال المال كانوا يترأسون تلك الجاليات، بيد أنهم كانوا يولفون أقلية ضئيلة محاطة بجموع غفيرة ممن تهيمن عليهم يرتبطون بها مباشرة أو بصورة غير مباشرة من عملاء وكتاب حسابات ومساعدین وخدام في الكنيس ممن يقومون بواجبات العبادة وكل من يقوم بكتابة النصوص العملية ونقلها ونسخ المؤلفات الأدبية والدينية ومعلمي الأولاد والأطباء الذين يعنون بصحة المرضى والخدم الذين

(1) - محمد، عزة دروزة، القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها، ج1، منشورات المكتبة العصرية، بيروت، 1959، ص5.

يعنون بالبيوت واللحامين والخبازين وعمال المطاعم وغيرهم...⁽¹⁾ مما يؤكد عدم اكتراث تلك الطائفة حتى بخصوصيتها الدينية؛ لأنه لم يكن لهم أي دور تاريخي في تلك المرحلة كما في غيرها من المراحل. وهذا ما يدحض ادعاء صهاينة اليوم بأن لهم أثراً في فلسطين؛ متناسين أن يهود الأمس (كطائفة اعتنقت الديانة اليهودية وهي كغيرها من قبائل البلاد)، وبهذا يختلفون تماماً عن المستوطنين الجدد القادمين من شتى أصقاع الأرض؛ ليغتصبوا أرض فلسطين من سكانها الأصليين.

إن البنية الاجتماعية والاقتصادية في بلدان أوروبا الإقطاعية التي كانت تحدد تلك الدرجة القصوى من عزلة الفئات الاجتماعية داخل كل طبقة على حدى، إنما كانت السبب الرئيس في ذلك العزل الصارم للجاليات اليهودية، وفي إقامة جدران "الجيتو" المنيعه حولها. ونلاحظ أن الفئة المتزعمة للجاليات اليهودية لم تكن تمنع في إقامة مثل هذا العزل الاقتصادي والاجتماعي والمادي البحت، لأن هذا العزل كان يعني "المحافظة على الدين اليهودي من جهة وعلى ممتلكات الطائفة من جهة أخرى"⁽²⁾.

وما يؤكد هذا أيضاً الباحث الصهيوني الإنجليزي هـ.م ساشار بقوله: "لقد جاء قيام "الجيتو" الأول في كل من اسبانيا وصقلية في الفترة المبكرة من القرون الوسطى بناء على طلب اليهود أنفسهم"⁽³⁾. كما أن الاضطهاد الديني الذي كان يلاقيه اليهود (بحسب ادعائهم) في القرون الوسطى، كان في أساسه ناتجاً عن عوامل اقتصادية بحتة، وهذا ما ورد لدى ت.غليكمان، أحد مؤلفي الموسوعة السوفيتية الكبرى بقوله: "إن السلطة الملكية التي لم تكن تقف عند حد الابتزاز الكبير كانت تنكر أيضاً السندات المترتبة عليه كلها، وهذا ما حدث مثلاً في نهاية حكم هنري الثاني؛ إذ أن ممتلكات البانكي اليهودي الكبير آرون لينكولن الذي كان الملك مديناً له بمبلغ مئة ألف جنيه إسترليني وكل ما ترتب عليه من ديون للغير، كما أن كل الأراضي المرهونة لديه، تحولت جميعاً إلى خزينة الملك. ولقد تكشفت علاقة الطبقات الحاكمة باليهود بصورة أكثر جلاء إبان المجزرة الكبرى قبل

(1) – The Cambridge History Vol. 11.P. 650.

(2) Sacher H M. The course of modern Jewish history. Y. 1963. P. 27.

(3) – Ipid. P. 29.

الحرب الصليبية الثالثة سنة 1190، عندما أحرق النبلاء الإنجليز كل السندات المترتبة عليهم لليهود⁽¹⁾.

وعلى الرغم من الاضطهاد الذي كانت تتعرض له الجاليات اليهودية في البرتغال وإسبانيا وإنجلترا وبعض البلدان الأخرى، فإن الأساليب التي كان يتبعها اليهود في أثناء هجرتهم في القرون الوسطى لم تكن لترضيهم، وهذا ما كتب عنه المؤرخ سيسل روت بأنه "إذا كان وادي الفرات مركز الدين اليهودي في القرنين الثامن والتاسع، فإن هذا المركز يتحول إلى بولندا في القرن السادس عشر"⁽²⁾.

تأتي دراستنا الوجيزة لواقع اليهود عبر مراحل تاريخ القرون الوسطى في أوروبا والبلاد العربية والمساحة التي امتد إليها حكم العرب المسلمين؛ لتوضح توجه التطورات الاقتصادية والسياسية اللاحقة، ومجمل انعكاساتها فيما بعد، (أي في فترات التاريخ الحديث)، على المنطقة العربية والدور الجديد الذي سيناظ بالحركة الصهيونية، صنعة السياسة الاستعمارية، التي ستكون الأداة الفعلية لكل المخططات الاستراتيجية للقوى الاستعمارية في الوطن العربي؛ آخذة من فلسطين مركز تحرك أساسي للتوسع والهيمنة.

رابعاً- فلسطين في التاريخ الحديث والمعاصر:

شهدت الدولة العربية الإسلامية في نهايات القرن الخامس عشر تراجعاً واضحاً في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والفكرية والعسكرية؛ إلى جانب التمزق والضعف السياسي الذي أصاب الكثير من مواقع الحكم العربي - الإسلامي وفسح المجال للكثير من الأعاجم لحكم البلاد باسم الإسلام، وهذا ما ساعد العثمانيين في أوائل القرن السادس عشر على غزو البلاد العربية والنجاح في السيطرة عليها، بالرغم من تراجع أمجادهم، وهو ما انعكس على البلاد العربية وشعبها، فلم يكد يحل القرن السابع عشر إلا وأخذت مظاهر الضعف العسكري والاقتصادي والاجتماعي تلقي بظلالها على كيان الدولة العثمانية؛ مما دفع العثمانيين إلى تزايد استغلالهم ونهبهم للبلاد، وفسح المجال في الوقت

(1) - الموسوعة السوفيتية الكبرى، ج 24، 1932، ص 26.

(2) - الموسوعة السوفيتية، ص 26.

ذاته للأطماع الأوروبية، بالتوجه نحو مناطق الحكم العثماني، خاصة الوطن العربي، الذي شكل وما زال محوراً أساسياً في برامج الخطط الاستعمارية ومركزاً رئيساً للتنافس بين القوى الأوروبية المتصارعة حول السيطرة التجارية والتحكم بطرق المواصلات في العالم.

وفي ظل التطورات الاقتصادية البرجوازية في أوروبا ونشوء طبقة تجارية أوروبية متنافسة ظهرت أيضاً منافسات أخرى مع بعض اليهود من الذين مارسوا التجارة والتعامل بالربا والبحث عن المال بشتى الوسائل المشروعة، لكن دور الطبقة البرجوازية الأوروبية الأقوى أفقد اليهود مكانتهم المالية في أوروبا الغربية خاصة، وتحددت إقامتهم في أحياء خاصة بهم "الجيئو" وفي هذا كتب الباحث والصحفي الأمريكي أ.ليلينثال متفقاً مع سالو بارون بالقول: "أصر الحاخامات على الانفصال لأسباب سياسية ودينية؛ ولذا فإن القوانين الأساسية التي تنظم حياة المحجر قد اتخذت في البرتغال بطلب من اليهود المقيمين فيها"⁽¹⁾. إنهم اتجهوا نحو "الجيئو"؛ لأن نهوض الرأسمالية الصناعية في أوروبا الغربية أدى إلى انهيار وظيفة اليهود الاقتصادية والاجتماعية فهاجر بعضهم إلى أوروبا الشرقية؛ ليستمروا بممارسة دورهم الاقتصادي المعروف، وفي هذا يقول غايلكمان: "إن المزاخمة بين اللومبارديين خلال القرن الثالث عشر قد أزلت الحاجة إلى الرساميل اليهودية.. وحتى نهاية القرن أخذت تتضاعف أعمال الكنيسة بأمر من إدار الأول"⁽²⁾. إن هذا الدور أخذ يزداد تعقيداً؛ ليتحول إلى مشكلة من جديد مع نهوض الرأسمالية الصناعية في أوروبا الشرقية؛ كما استمر تصاعد نشاطهم الاقتصادي حتى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، وهذا ما اضطر سلطة روسيا القيصرية في عهد كاترين الثانية أن تصدر أمراً يحدد نشاط اليهود التجاري المنافس للتجار الروس وتضمن: "لايحق لليهود تسجيل أسمائهم في نقابة التجار إلا ضمن نطاق روسيا البيضاء ومنطقة

(1) - إيفانوف، يوري، احذروا الصهيونية، ترجمة أحمد داوود، ط1، منشورات وزارة الثقافة، دمشق 1969، ص24.

(2) - إيفانوف، احذروا الصهيونية، ص24.

كاترينوسلافسكي وإقليم تامزيتشسكي، وهكذا وضع هذا القانون سنة 1796 أساس ما يسمى بتحديد الإقامة لليهود⁽¹⁾.

وفي مراحل النهوض القومي الأوروبي والأزمة الإمبريالية العامة، أصبحت الحركة الصهيونية هي المسار الناشط في خدمة المصالح الاستعمارية والأداة الفعلية لتحقيق أطماعه الآتية والمستقبلية. ففي ظل السيطرة العثمانية، لا سيما في القرن التاسع عشر، حيث استغلت الحركة الصهيونية نظام الامتيازات أفضل استغلال، تلك الامتيازات التي بدأت منذ دخول محمد الفاتح واستيلائه على القسطنطينية، حينها ترك للجاليات الأجنبية أنظمتها القضائية الخاصة ومحاكمها وقوانينها وقضاتها، فكانت بهذه الصفة تتمتع باستقلالها الذاتي المشفوع بحماية الدولة، وحافظ خلفاء محمد الفاتح على هذه السياسة وأيدوها برسائل وجهوها إلى ملوك الغرب، ومنحوا بموجبها أفراد جالياتهم وتجارها إعفاءات وضمانات، غير أن هذه الامتيازات التي منحها العثمانيون إلى الجاليات الأوروبية وهم في أوج قوتهم في القرن السادس عشر، قد انقلبت إلى تجاوزات في القرن التاسع عشر عندما تغير ميزان القوى وتزايد ضعف الدولة العثمانية، وهذا يعني عدم التزام الجاليات الأوروبية القاطنة بفلسطين بما فيهم اليهود الوافدين من أوروبا، لا تخضع بمقتضى نظام الامتيازات للقانون العثماني؛ بل للقوانين المعمول بها في بلدانها، وكان يدير شؤونها قناصل مكلفون بحمايتها لدى السلطات العثمانية، وبالدفاع عن مصالحها ودعمها، ولهذا الهدف استندت القوى الأوروبية إلى المعاهدات التي أبرمتها مع الباب العالي التي تمنح امتيازات مهمة لجالياتها؛ بخاصة على المستويين الاقتصادي والقضائي؛ وبطبيعة الحال استغلت الحركة الصهيونية نظام الامتيازات لتدعم مصالحها ونفوذها، بخاصة أن اليهود الوافدين من أوروبا يحملون جنسيات بلدانهم الأصلية، ويتمتعون بالامتيازات نفسها التي يتمتع بها بقية الأوروبيون⁽²⁾.

(1) - إيفانوف، احذروا الصهيونية، ص 27.

(2) - المحجوبي، علي، جذور الاستعمار الصهيوني بفلسطين، دار سراس للنشر، تونس.

1990، ص 14.

وبهذا تزايد التغلغل الصهيوني في الدولة العثمانية مع تزايد التغلغل الأوروبي الرأسمالي في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية خلال حكم السلاطين الضعاف؛ إذ تمكن اليهود حينها من تسلّم مراكز مالية وإدارية مهمة، وهذا ما أكدّه الباحث الصهيوني ابن هالبيرن بقوله: "إنّ اليهود من رعايا السلطان العثماني كانوا يمتنعون بالحرية الكاملة في دخول فلسطين أو الخروج منها، وكانوا يتنقلون من دون أي عائق بين أرجاء الامبراطورية الشاسعة الممتدة من افريقية الشمالية إلى البلقان، وقد كانت تلك الأقاليم من الإمبراطورية التي تتمتع بأفضل الشروط السياسية والاقتصادية كالمسقط رأسهم ودمشق والقاهرة محط أنظار المهاجرين الأوروبيين والرعايا من اليهود أكثر من فلسطين ذاتها"⁽¹⁾.

على الرغم من النشاط الصهيوني المتزايد، التسهيلات كافة التي وجدها في سياسة الامتيازات وحكوماتها، فإنهم لم يشكلوا إلا قلة نسبة إلى السكان الأصليين، ففي 1876 وجد في القدس 1320 دكاناً يعمل فيها 1920 رجلاً يعدون من أرباب الحرف والصنائع والمهين: 807 منهم مسلمون و 501 يهود و 357 روماً أرثوذكس و 146 لاتيناً و 69 أرمناً و 40 بروتستانتين⁽²⁾ أما في فلسطين كلها في نهاية القرن التاسع عشر لم يزد عدد اليهود على 50 ألفاً ولكن ما إن انقضى عام على إعلان وعد بلفور حتى ارتفع هذا العدد إلى 65 ألفاً، أي ما يعادل 7% من عدد سكان البلاد، وكانت نسبة المسلمين سنة 1922 تقدر بـ 78% والمسيحيين 11% ومثلهم من اليهود⁽³⁾.

وإذا ما رجعنا إلى محاولات الصهيونية العالمية في الفترة ذاتها (نهاية القرن التاسع عشر) لإغراء السلطان عبد الحميد، والضغط عليه كي يسمح لليهود بالاستيطان في فلسطين، فقد قدم هرتزل في أول زيارة له للسلطان عام 1896 عشرين مليون ليرة

(1) - Benhel Pern. The idea of Jewish state. Massachusetts. 1961.P.105.

(2) - العارف، عارف، المفصل في تاريخ القدس، مكتبة الأندلس، بيروت 1973، ص 86.2

(3) - ليلنتال، الفريد، ثمن إسرائيل، ترجمة حبيب نحولي و ياسر هوارى، كتاب الملايين، ط3،

1954، ص 16.

ووعده بتسديد ديون الدولة العثمانية وإنعاش اقتصادها؛ مقابل إطلاق يد اليهود في استيطان فلسطين لكن السلطان رفض، وأوضح برسالة إلى هرتزل عن طريق نيولنسكي قال فيها: "ليحتفظ اليهود بملايينهم، فإذا ما قسمت الامبراطورية فقد يحصل اليهود على فلسطين بدون مقابل؛ إنما لن تقسم إلا على جثثنا، ولن أقبل بتسريحنا لأي غرض كان"⁽¹⁾.

ومن الجدير بالملاحظة، أنه رغم رفض السلطان عبد الحميد، فإن اليهود سعوا لتنفيذ مخططاتهم في الهجرة والاستيطان وفي النشاطات الاقتصادية والسياسية والثقافية بطرق غير شرعية، من خلال السفارات الأجنبية وما لها من امتيازات، لا سيما الألمانية منها، وهذا ما اتضح من رسالة لسفير السلطنة العثمانية في برلين في 17 آب 1900 كتب فيها: "ليس من مجال للأوهام حول الصهيونية على الرغم من العموميات الواردة في خطبهم فإن الصهاينة يسعون لإنشاء دولة يهودية كبرى في فلسطين، سوف تتسع لاحقاً على حساب الأقطار المحيطة"⁽²⁾.

وبالفعل كان للصهيونية ما أرادت، حينما تبنّت الدول الاستعمارية مخططاتهم الاستيطاني كاملاً، وعملوا على تنفيذه باستصدار وعد بلفور سنة 1917، وانتداب بريطانيا على فلسطين لتتولى تنمية الدولة الوليدة داخل فلسطين العربية، لتبدأ مرحلة جديدة من الصراع العربي - الصهيوني، ولتشكل القضية الفلسطينية قضية من أهم قضايا العالم المعاصر.

(1) - صايغ، أنيس، يوميات هرتزل، بيروت، م ت ف، مركز الأبحاث 1968، ص 35.

(2) - les Vol. 14. 1982. P. 329- 333. International Journal of Middle east





الفصل الثاني
الصهيونية حركة سياسية استعمارية



شهد التاريخ الحديث والمعاصر تطورات جوهرية، اقتصادية واجتماعية وسياسية وفكرية شاملة، وكانت دول أوروبا (لاسيما أوروبا الغربية) المركز الفعلي للتطورات الرأسمالية التجارية، ذلك النظام الذي تطلب منذ مراحله الأولى البحث عن الأسواق في المستعمرات؛ وإقامة مراكز تجارية وتحصينات عسكرية ضمن المستعمرات؛ لحماية المصالح التجارية الرأسمالية.

ذلك لأن الطبقة البرجوازية الأوروبية الحاكمة كانت منهكة في بناء الدول الرأسمالية الحديثة على الأسس القومية، والاعتماد على التوسع التجاري والعسكري والثقافي المستمر خارج القارة الأوروبية والسيطرة الاستعمارية متعددة الأشكال على أراضي القارات الأخرى وشعوبها ومصادر ثرواتها وتجاريتها والتنافس التناحري المستمر بين دولها⁽¹⁾.

وفي القرن التاسع عشر دخل النظام الرأسمالي العالمي مراحل جديدة من تطوره، فكان نهوض الرأسمالية الصناعية والمصرفية، وازدياد قوة الدولة التي عملت على خدمة بعض طبقات المجتمع وفئاته بتأمين الأسواق لبضائعهم وبغرض الاستثمار لرؤوس الأموال الفائضة.

(1)-العظم، جلال صادق، الصهيونية والصراع الطبقي، بيروت، دار العودة 1975، ص 50

كما وجد الساسة الإمبرياليون أن المستعمرات ستكون مجالاً مناسباً ومهماً لامتصاص الفائض السكاني في المجتمعات الأوروبية؛ وبالتالي يستفاد من هذا الحل إمبريالياً على شكل فائدة مركبة وإضعاف الثورة في البلد الاستعماري نفسه والارتقاء الطبقي من حيث هم يشكلون فئات اجتماعية مهيمنة في الأقطار الجديدة التي هاجروا إليها، وربط مصالحهم الجديدة بالسياسة الإمبريالية لأقطارهم⁽¹⁾.

وبذلك تشكل المستعمرات بعداً استراتيجياً للقوى المسيطرة التي يترتب عليها في الوقت ذاته إجراء تحولات اقتصادية - اجتماعية مناسبة في المناطق المستعمرة؛ لتصبح قادرة على استيعاب بضائع الغرب واستهلاكها، وهذا يعني ضرورة تبعية التامة للدولة المستعمرة؛ وبذلك كان من الملائم بالنسبة لكل دولة أوروبية متفوقة اقتصادياً أن تطرح "مشروعها الصهيوني" الخاص باستعمار فلسطين، والهيمنة منها على باقي مناطق الوطن العربي بوساطة اليهود (كونهاها تكون وحدة جغرافية وتاريخية واحدة) مقابل إقامة وطن قومي لهم مرتبط بالدولة الأوروبية صاحبة المشروع ومنفذته والمستفيد المباشر والأكبر من منافعه، وبخاصة وأن هذه التطورات الاقتصادية قد انعكست على أوضاع اليهود بعد أن أسقطت الرأسمالية حواجز الجيتو اليهودية؛ لتفسح المجال مرة أخرى لعملية اندماج اليهود مع شعوب تلك البلدان التي يعيشون فيها بعد أن كانت هذه العملية قد توقفت نسبياً ولفترة وجيزة، وفي هذا كتب فلاديمير ايليتش لينين موضحاً أنه: "في أوروبا كلها كان سقوط القرون الوسطى وتطور الحرية السياسية يسيران جنباً إلى جنب مع رفع الوصاية السياسية عن اليهود ومع انتقالهم من لغتهم العامية إلى بقية الشعب الذي يعيشون بين ظهرانيه، ومع التقدم الأكيد لاندماجهم مع السكان المحيطين بهم"⁽²⁾، كما أكد ل. شتاين في دراسته لهذه الفترة في كتابه "الصهيونية" أن "يهود الغرب الذين رفعت عنهم الوصاية السياسية لم يعد في مقدورهم أن يعدوا أنفسهم مضطهدين ملاحقين أو

(1) - قهوجي، حبيب، استراتيجية الاستيطان الصهيوني في فلسطين المحتلة، مؤسسة الأرض

للدراسات، دمشق 1978، ص 34.

(2) - لينين، المؤلفات الكاملة، ج 8، ص 74.

أنهم يعيشون في عالم منعزل. لقد كانوا مرتبطين ارتباطاً وثيقاً بتلك البلدان التي ولدوا فيها والتي لم يكن يشدهم إليها الولاء السياسي وحده؛ بل كل المصالح والروابط الخاصة .. إنهم لم يعودوا مجرد يهود وحسب؛ بل صاروا يسلكون طرقاً شتى، مثلهم مثل غيرهم من الإنكليز والفرنسيين والألمان وغيرهم، ولم تعد تقنعهم تعاليم العالم القديم حول "التشرد والضياع" التي نشأت عن الاعتقاد أن اليهودية بقية تائهة من شعب لا مأوى له⁽¹⁾.

وما يؤكد أن اليهود لم يكن هدفهم فلسطين؛ إنما هدفهم مصالحهم، وهذا ما صرح به مندوبون في المؤتمر القومي العام لممثلي الكنييس اليهودي في بتسبورغ جميعاً عام 1885 بقولهم: "نحن لا ننتظر العودة إلى فلسطين، إن أمريكا هي أرض صهيون"⁽²⁾، لكن الظروف حكمت بأن يتركز اهتمام القوى العالمية الرأسمالية والإمبريالية على المنطقة العربية لأهميتها الاستراتيجية وغناها الاقتصادي، ثم ضعف الإمبراطورية العثمانية وانهارها، التي كانت وممتلكاتها محور الصراع الحاد بين الدول الطامعة فيها خلال القرن التاسع عشر، والساعية لاقتسام ممتلكاتها بما يتناسب والمصالح الخاصة بكل دولة أوروبية استعمارية على حدة.

أولاً- المساعي الاستعمارية لنهوض الحركة الصهيونية:

شكل العامل الديني ستاراً مناسباً للدعوات الصهيونية منذ بداياتها الأولى وعبر مختلف مراحل تطورها سواء عند الصهاينة غير اليهود (الذين كانوا المحرك الأول للصهيونية في تاريخنا الحديث المعاصر) أم عند الصهاينة اليهود، الذين وجدوا في الصهيونية تحقيقاً فعلياً للأطماع والأهداف الاستعمارية الاستيطانية.

تعود الفكرة الصهيونية إلى ما قبل منتصف القرن السابع عشر الميلادي، حين كان المتطهرون الإنجليز يحكمون إنكلترا بقيادة كروميل، وكما هو معروف كانت طبقة رجال الأعمال والتجار الإنجليز يومئذ تابعة في أغليبيتها الساحقة لطائفة المتطهرين من البروتستانت الإنكلوسكسونيين الذين كانت اهتماماتهم الأساسية متركزة حول هداية اليهود

(1)- Steil,Zionism. London 1925, P. 13

(2) - liliental. What Price Israel USA.P.19

وإعادتهم إلى الأرض المقدسة؛ إذ إن تأييد اليهود وإسرائيل القديمة (وفق التزوير الذي حصل) والدولة الحديثة في المجتمعات البروتستانتية ولد في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية وله جذور عميقة في روح المذهب التطهيري البيوريتاني، ولدى مذهب عصمة الكتاب المقدس الحرفية، وهذا ما وصفه مؤرخ بريطاني بقوله: كانت البيوريتانية* نوعاً من يهودية جديدة .. محولة إلى مصطلحات انكلوسكسونية، ركز هؤلاء البروتستانت في رجوعهم إلى نص الكتاب المقدس على العهد القديم، وحاول بعضهم تقبله حرفياً كأي يهودي أرثوذكسي⁽¹⁾، وفي القرن السابع عشر الميلادي بدأ عهد الثورة البيوريتانية التي هي في الواقع الشكل المتطرف للبروتستانتية ووريث مباشر للكاليفينية.

يقوم المذهب البيوريتاني على حب الخير لليهودية والإيمان بأن اليهود هم خلفاء العبرانيين القدامى؛ لذلك اقترح جون ملتون -الشاعر الانجليزي المشهور مؤلف الفردوس المفقود، والفردوس المستعاد- وهو بيوريتاني- إدخال اللغة العبرية في مناهج المدارس الثانوية في بريطانيا كما أن مجموعة "الفلرز" وهي مجموعة متطرفة من البيوريتانيين حكمت بريطانيا، واستطاعت أن تجعل التوراة دستوراً للقانون الإنجليزي ومصدراً له. وعندما جاء كروميل إلى السلطة عام 1653 شكل برلماناً من القديسين البيوريتانيين فقط، وشكل مجلساً للدولة من سبعة أعضاء؛ تمثلاً بالمجلس الأعلى

* - البيوريتانية، أو حركة التطهير، وهي حركة دينية مسيحية انطلقت من رحم البروتستانتية، ويقوم فكرها على التزمّت والتشدد. نشأت في إنجلترا في القرنين السادس عشر والسابع عشر؛ بهدف استيعاب ما تبقى من آثار كاثوليكية هناك. غالت في إجلال الكتاب المقدس، لاسيما العهد القديم، ونادت بالحد من تأثير القساوسة والإكليروس، وذهبوا إلى أن مجالس مشيخية يجب أن تحل محل الأساقفة. وقد انتشرت بقوة عام 1660 حين استلم تشارلز الثاني عرش إنجلترا. وهم أول من أطلق عليهم تسمية الأصوليين (Fundamentalism) التي تشير إلى التعصب والتزمّت والانغلاق الديني. By Roger Lockyer and others, A history of England, New York 1934, P. 245.

(1) - مجموعة من المؤلفين، القضية الفلسطينية والصراع العربي الصهيوني، ج1، الأمانة العامة لاتحاد الجامعات العربية، الرياض، 1984، ص 170.

اليهودي القديم المعروف بـ"السنهدريم" وبلغ الأمر في عهده بالبيوريتانيين أن اعتنق بعضهم اليهودية، مثل: جون تراسك وأتباعه والفنان والرسام الشهير الكسندر كوبر⁽¹⁾. وفي جنوب فرنسا كان "الهنغوت" من المؤمنين بالعصر الألفي السعيد، ومن أبرزهم: إسحق لابيري 1745-1676 الذي ألف كتاباً عنوانه: "دعوة اليهود" دعا فيه إلى إحياء "إسرائيل" بتوطين الشعب اليهودي في الأرض المقدسة، وتتبأ القسيس الفرنسي بيير جورير في كتابه "تحقيق النبوءات" بإعادة تأسيس مملكة يهودية في فلسطين قبل انتهاء القرن السابع عشر⁽²⁾.

وفي السويد نشر أندرز بدرس كمب سنة 1868 كتاباً بعنوان: "أخبار إسرائيل السارة" طالب فيه بحق اليهود في امتلاك أرض كنعان إلى الأبد⁽³⁾، ومن المؤكد أنه كانت هناك قوى تعمل على تحويل الدوافع الروحية (العودة إلى صهيون)، التي هي ستار مساعد على طرح الفكرة على أرض الواقع لتفعيلها وجعلها عملاً سياسياً محصناً بايدلوجية وبرنامج وبتنظيم. وبحكم سياسة التنافس والصراع بين البرجوازية التجارية الأوروبية وخاصة في الشرق، وفي عز نهوض الرأسمالية التجارية في الغرب، طرح المتطهرون الإنجليز أحد أوائل المشروعات الصهيونية المعروفة في تاريخ أوروبا الحديث، حيث قام اثنان من المتطهرين الإنجليز المقيمين في أمستردام أحد أهم المراكز التجارية وأكبرها في تلك الفترة برفع عريضة إلى حكوماتها تطالب بالسماح بعودة اليهود وبذل جهود مشتركة مع هولندا لتوطين اليهود في فلسطين وقد طالبت العريضة بالآتي: "ستكون هذه الأمة الإنجليزية مع سكان الأراضي المنخفضة أول الناس وأكثرهم استعداداً لنقل أبناء "إسرائيل" وبناتها في سفنها إلى الأرض التي وعد بها أجدادهم إبراهيم وإسحق

(1) - الشهابي، يحيى إبراهيم، نقاط على حروف في الصراع العربي الصهيوني، الكتاب الأول، دار الأدهم، دمشق 1986، ص 86-48.

(2) - الشهابي، نقاط على حروف، ص 47-48.

(3) - الشهابي، نقاط على حروف، ص 49.

ويعقوب كارث باق أبداً⁽¹⁾. وشكلت العريضة منذ تلك الفترة المبكرة اتجاهاً تاريخياً أساسياً صاعداً؛ نابعاً من المصالح المادية والحيوية المرتبطة أشد الارتباط بتطور الرأسمالية الحديثة في أوروبا، ونزعتها الواضحة نحو الغزو والنهب وبناء الإمبراطوريات الاستعمارية، وإخضاع بقية شعوب الأرض لهيمنتها ومصالحها. إذن فالصهيونية نظام رجعي النظرات، ونظام للتنظيمات الرجعية التي تخدم الإمبريالية أيضاً⁽²⁾.

لذلك قامت البرجوازية الإنجليزية منذ تلك الفترة بتصدير المبشرين والتجار والرحالة والعلماء والمغامرين من كل نوع إلى فلسطين والمنطقة العربية؛ ليفتحوا الطريق ويمهدوها أمام امتداد مصالحها ونفوذها⁽³⁾.

كانت ظروف المنطقة العربية ومناخها ملائماً؛ لأن تحصل الدول الاستعمارية على مآربها؛ لا سيما أن الإمبراطورية العثمانية كانت قد وصلت في القرن التاسع عشر إلى آخر مراحل الضعف والتمزق والانهييار، وأصبحت محور النزاع والصراع الأساسي بين العديد من الدول الأوروبية الاستعمارية في تلك الفترة، وأطلقوا عليها اسم "المسألة الشرقية". وجاءت الصهيونية آنئذ تلبية للمسألة الشرقية، ومشروعاً من المشروعات الإمبريالية الاستعمارية وجزءاً من ترتيباتها للخارطة العالمية عامة وللوطن العربي بشكل خاص⁽⁴⁾. وما يؤكد ذلك التصريح الذي أدلى به جورج غاولر (الذي كان حاكماً عاماً لأستراليا وموظفاً استعمارياً خبيراً في البرلمان الإنجليزي) سنة 1853 جاء فيه: "أن المشيئة الإلهية جعلت سورية ومصر في طريق إنجلترا إلى الأقاليم الأخرى الأكثر أهمية في مجال تجارتها الخارجية الاستعمارية (الهند والصين وجزر الهند وأستراليا) وأن إصبع

(1) - العظم، الصهيونية والصراع العربي الصهيوني، ص 53.

(2) - إيفانوف، احذروا الصهيونية، ص 12.

(3) - إيفانوف، احذروا الصهيونية، ص 12.

(4) - العظم، الصهيونية والصراع، ص 54.

المولى تشير إلى بريطانيا أن تعمل بهمة ونشاط من أجل خلق الشروط المواتية في هاتين الولايتين⁽¹⁾.

ثانياً- أهم النشاطات الاستعمارية الصهيونية:

ظلت مشاريع اقتسام الإمبراطورية العثمانية مطروحة منذ ذلك الوقت، وكان ذلك واضحاً من خلال سياسات الدولة الكبرى، روسيا والنمسا أولاً، ثم إنجلترا وفرنسا فيما بعد، ثم إنجلترا وفرنسا وألمانيا في نهاية القرن التاسع عشر⁽²⁾. وكان من أهم النشاطات الاستعمارية آنذاك:

1- النشاط الفرنسي:

إن واقع السياسة التناحرية حول اقتسام الوطن العربي كجزء من ممتلكات الإمبراطورية العثمانية المنهارة، يفسر النشاط الاستعماري الفرنسي وحملة نابليون بونابرت (1798-1801) على مصر وبلاد الشام، والذي هدف إلى تعزيز الرأسمالية التجارية الفرنسية، والوقوف في وجه منافستها البريطانية المهيمنة على طرق التجارة إلى مستعمراتها في الهند، عبر المنطقة العربية، بخاصة طريق مصر وفلسطين وفي خضم هذا الصراع الإمبريالي حول اقتسام مراكز التجارة العالمية، أدرك نابليون أهمية الاستعانة بفكرة توطين اليهود في فلسطين، وتأسيس دولة لهم فيها تقوم بحماية الممتلكات الفرنسية في الشرق، وعلى هذا الأساس أصدر نابليون أثناء المراحل الأولى من حصار جيوشه لمدينة عكا نداء إلى يهود العالم، نشرته الصحيفة الفرنسية لومونيتور في 22 أيار 1799 وتضمن إعلان نابليون: «أعلن نداءً دعا فيه يهود آسيا وأفريقية جميعهم للانضمام تحت راياته من أجل إقامة القدس القديمة»⁽³⁾. وخاطب النداء النابليوني اليهود باسم «الورثة الشرعيين لفلسطين»⁽⁴⁾.

(1) - قهوجي، استراتيجية الاستيطان، ص14.

(2) - قهوجي، استراتيجية الاستيطان، ص14.

(3) - العظم، الصهيونية والصراع، ص57.

(4) - العظم، الصهيونية والصراع، ص57.

وتوضح المؤرخة "باربارة توخمان" في تعليقها على النداء النابليوني مدى الأهمية التاريخية المتمثلة في نداء نابليون فيما يتعلق بمستقبل التناحر الإمبريالي بين الدول الرأسمالية الكبرى، وارتباط المشروع بالصهيونية ارتباطاً عضوياً (رغم نزعات توخمان الصهيونية)؛ إذ أصبح مسلماً به بالنسبة للدول الكبرى المتصارعة حول الشرق الأوسط أن تقترح مشروعاً لإحياء إسرائيل كلما تزايدت حدة الصراع بين القوى الإمبريالية. كما أصبح من المسلّم به أيضاً أن ينغمس صاحب الاقتراح في حلم سعيد، ليس حول كسب منطقة نفوذ في بقعة استراتيجية حيوية فحسب؛ بل أيضاً حول اجتذاب النفوذ والثروات المزعومة ليهود العالم إلى جانبه⁽¹⁾. وبطبيعة الحال كان للإمبريالية الفرنسية ممثلوها وعملاتها في صفوف البرجوازية اليهودية حتى في أوروبا، وهذا ما عكسته الرسالة الفرنسية الموجهة إلى يهود العالم التي تدعو إلى إنشاء مجلس يمثل اليهود كي يتفاوض مع الحكومة الفرنسية من أجل إعادة فلسطين إلى الشعب اليهودي، وكان عنوان الرسالة "إلى الإخوان في الدين" إلا أنها لم تحمل أي توقيع؛ لأن الحكومة الفرنسية كما يقال كانت وراء إصدارها؛ فضلاً عن ارتباط كل من ظهور الرسالة ونداء نابليون وحملته الشرقية ومحاولاته المستمرة لمنافسة الإمبريالية الإنجليزية. ويلاحظ أيضاً أن الرسالة كانت صريحة جداً في شرح الطبيعة الاستعمارية للمشروع الصهيوني، وفي توضيح نوعية المكاسب الاستراتيجية والاقتصادية الكبيرة التي كانت الإمبريالية الفرنسية تعدّ العدة لتحقيقها من خلال طرح مشروعها الصهيوني، واستمرت فرنسا تتابع مشروعها الصهيوني بمختلف الوسائل متحدية القوى المنافسة لها حول المشروع، حيث ظهرت من خلال مصادر فرنسية مختلفة بعض الكتابات المتعلقة بعودة اليهود مثل كتاب "أ. بتافيل" الذي يحمل عنوان: "فتاة صهيون وإعادة تأسيس إسرائيل" في باريس سنة 1864 وكتاب "ج. فرانكل" وعنوانه: "تأسيس الدولة اليهودية في ستراسبورغ عام 1868"⁽²⁾.

(1) - العظم، الصهيونية والصراع، ص 58

(2) - مجموعة من المؤلفين، القضية والصراع العربي الصهيوني، ص 179.

أما النشاط الحكومي الفرنسي الصهيوني، فقد مثله "أرنست لاهاران" غير اليهودي في كتابه "المسألة الشرقية الجديدة" الذي تضمن إعادة تنظيم جذري لمناطق الإمبراطورية دعا فيه إلى تأسيس دولة يهودية من السويس إلى ميناء "أزمير" تضم سلسلة لبنان الغربية بأسرها، ورأى في اليهود حماة حقيقيين للحضارة الغربية في الشرق، وهذا ما أكدته كل من "موزيس هسس" و"تيودور هرتزل" وغيرهما فيما بعد⁽¹⁾. وتؤكد بأن الاعتبارات الإمبريالية الاقتصادية، كانت وراء دوافع لاهاران حيث قال: "إن على الصناعة الأوروبية أن تبحث يوماً عن أسواق جديدة كمنافذ لمنتجاتها"⁽²⁾.

2- النشاط الإنجليزي:

أما النشاط الإنجليزي- الصهيوني فقد تزايد أكثر منذ هزيمة نابليون وصعود محمد علي وحملته على بلاد الشام في الأربعينيات من القرن التاسع عشر؛ مما ساعد على تجديد اهتمام السياسة الأوروبية بزعامة إنجلترا بالحركة الصهيونية، ففي الفترة نفسها التي كانت الدول الأوروبية وعلى رأسها بريطانيا تعمل على إخراج محمد علي من سورية، وكان السلطان العثماني في أشد حالات ضعفه وانهاره، أخذت الأوساط السياسية الإنجليزية العليا تطرح مسألة اقتطاع فلسطين من جسم الإمبراطورية العثمانية من الوطن العربي وإعطائها لليهود⁽³⁾.

ففي سنة 1838 قام اللورد "شافتسبري" السياسي الإنجليزي الكبير بتقديم مشروعه لاستيطان اليهود في فلسطين تحت الحماية الأوروبية إلى اللورد بالمرستون وزير الخارجية الإنجليزي آنذاك الذي اهتم به للغاية وعينه مباشرة قنصلاً لإنجلترا في القدس، وفي سنة 1840 اهتم مؤتمر لندن بمناقشة أوضاع فلسطين وسورية بعد إخراج محمد علي وتراجعته إلى مصر⁽⁴⁾.

(1) - مجموعة من المؤلفين، القضية والصراع العربي الصهيوني، ص 179.

(2) - مجموعة من المؤلفين، القضية والصراع العربي الصهيوني، ص 179.

(3) - قهوجي، استراتيجية الاستيطان، ص 14.

(4) - قهوجي، استراتيجية الاستيطان، ص 16.

كما نشط في هذا المجال بشكل فعال عدد من كبار الساسة والاستراتيجيين والعسكريين الإنجليز، وأعلنوا أهدافهم من المشروع بوضوح، حيث كتب الكولونيل تشارلز هنري تشرمل الضابط في قيادات قوات الحلفاء في حربها ضد محمد علي والقنصل الإنجليزي في دمشق فيما بعد سنة 1914 يقول: "لأسباب جلية ينبغي أن يكون واضحاً لكل عقل انكليزي، أنه لتدعيم سيادة إنجلترا في الشرق يجب إدخال سورية ومصر إلى هذا الحد أو ذاك ضمن نطاق سيطرتها أو نفوذها. لقد أعلن نابليون أن عكا هي مفتاح الشرق، وقد قدرت عبقريته العسكرية بصورة صائبة تماماً أهمية تلك الأراضي التي حاول عبثاً دخولها كقاعدة للعمل ضد إمبراطوريتها الهندية، وبناء عليه فإنني أدعو أبناء وطني إلى تبني هذه العقيدة السياسية وإلى تعليقهما على علم البلاد⁽¹⁾. أما جورج جاوهر حاكم أستراليا الجنوبية وخبير الاستيطان الاستعماري صاحب مشروع لاستعمار فلسطين، وضعه سنة 1845 فقد أعلن أمام أعضاء البرلمان الإنجليزي سنة 1853 عن مصالح إنجلترا في قيام الصهيونية الآتية: "لقد وضع القدر سورية ومصر في طريق إنجلترا إلى أهم مناطق تجارتها مع البلدان المستعمرة الهند والصين والأرخبيل الهندي وأستراليا.. وقدر لبريطانيا أن تمارس نشاطاً كبيراً في تهيئة الظروف الملائمة في هاتين المقاطعتين، ويتعين على إنجلترا أن تحدد سورية بواسطة الشعب الوحيد القادر على تنفيذ هذه الرسالة والذي يمكن استخدام طاقته دوماً بصورة فاعلة؛ أعني أبناء هذه الأراضي الحقيقيين بني إسرائيل⁽²⁾."

وكتب أيضاً اللورد "شافتسبري" سنة 1876؛ أي بعد سنة من شراء إنجلترا حصّة مصر من أسهم قناة السويس موضعاً أهمية استيطان اليهود في فلسطين ومساهمتها في مساندة إنجلترا من خلال الدور التجاري العالمي الذي يمكن أن يقوموا به بقوله: "سوف تكون ضربة لإنجلترا إذا تمكن أحد منافسيها فرنسا أو روسيا من السيطرة على سورية، لأن إمبراطوريتها الممتدة من كندا في الغرب إلى كالكوفا وأستراليا في الجنوب الشرقي

(1) - قهوجي، استراتيجية الاستيطان، ص 17.

(2) - قهوجي، استراتيجية الاستيطان، ص 19.

سوف تقطع إلى قسمين، لا تطمح إنجلترا بهذه الأقاليم، ولكن عليها أن تضمن ألا تقتضي السياسة من إنجلترا أن تنمي قومية اليهود وتساعدتهم عندما تمنح الفرصة للعودة كقوة تحويلية إلى تلك البلاد القديمة.. إن إنجلترا هي تلك القوة التجارية البحرية العظمى في العالم؛ ولهذا فإن مساندة استيطان اليهود في فلسطين بعد طبعي بالنسبة لإنجلترا⁽¹⁾.

إذن، المهمة الملقة على عاتق الصهاينة تتركز بوضوح حول خدمة المصالح الإمبريالية الإنجليزية العالمية، وهذا ما أدركه تماماً قادة الحركة الصهيونية، وأعلنوا استعدادهم لتنفيذه، كما أثبت ذلك الكثير من الوثائق والمذكرات، فقد أوضح هرتزل دور دولة إسرائيل كحاجز في فلسطين كما ورد في مذكرات ناحوم سوكولوف الزعيم والمؤرخ الصهيوني في 12 / 4 / 1916 قائلاً عن هرتزل: "إن إقامة كومنولوث يهودي في فلسطين بحماية إنجلترا سيشكل جداراً فاصلاً بين السكان العرب في آسيا والعرب في شمال إفريقية"⁽²⁾، وهذا يعني أن مهمة حماية المصالح الإنجليزية في الوطن العربي المرسومة أمام الحركة الصهيونية لا تقتصر فقط على حراسة قناة السويس؛ بل هي أساساً تستهدف تجزئة الوطن العربي، ثم حماية هذه التجزئة فيما بعد، وهذا ما يفسر تزامن صدور وعد بلفور مع اتفاقية سايكس بيكو؛ أي اتفاقية تقسيم المشرق العربي؛ أي إن الهدف من تهويد فلسطين هو بناء معسكر مسلح يقوم بحماية المصالح الإمبريالية الحيوية في الوطن العربي، والمتمثلة بإبقائه في حالة تبعية مستمرة للإمبريالية، وغير قادرة في الوقت نفسه على رفض هذه التبعية.

3- النشاطات الصهيونية (اليهودية) المبكرة في فلسطين.

إن مشروع تحويل فلسطين إلى حصن منيع لأوروبا في المشرق أو تحويل فلسطين إلى مستوطنة إمبريالية، حكم وظائف الصهيونية ورسم سلفاً طبيعتها ودورها الإمبريالي في الوطن العربي، وانعكس هذا الدور ليس فقط على المهاجرين اليهود إلى الأرض

(1) - قهوجي، استراتيجية الاستيطان، ص 19.

(2) - قهوجي، استراتيجية الاستيطان، ص 38.

العربية في فلسطين؛ بل كذلك على مجمل العلاقات والتطورات والصراعات العربية-الصهيونية في المراحل اللاحقة⁽¹⁾.

إن المهمة الملحة المترتبة على الجنسيات اليهودية المختلفة التي تلقت هذه المشاريع بحذر وشك، لا سيما الحذر من المشاريع التي كان يرعاها أشخاص غير يهود، تقتضي المزيد من العمل والنشاط لتوجيه أنظار مختلف الجنسيات اليهودية إلى الوطن القومي اليهودي في أية منطقة استراتيجية مهمة في إطار محاور النشاط الاستعماري الإمبريالي، وبشكل خاص فلسطين، حيث كان العنصر اليهودي ضرورياً للإسهام في إنجاح المشاريع المطروحة؛ وهذا ما يفسر إصرار إنجلترا وضغطها في أواخر القرن التاسع عشر، على أن يصدر السلطان العثماني نداء وموافقة من أجل السماح بالهجرة اليهودية إلى فلسطين، وهذا ما يفسر أيضاً النشاطات اليهودية وغير اليهودية في تلك الفترة المبكرة.

ففي عام 1842 كتب "ابرهام بنيش" بناء على تكليف من وزارة الخارجية الإنجليزية كتاباً بعنوان: "مخطط لتحسين الظروف المدنية والأخلاقية لليهود في الشرق" أكد فيه دور إنجلترا في هذا المشروع وقدرتها على دفع البلاط العثماني إلى السماح بالهجرة اليهودية إلى فلسطين، وكان ما قاله بهذا الصدد "ستكون المستعمرة تحت سلطة الحكومة التركية وحمايتها، وتضمن إنجلترا المحافظة على الشروط التي ستقام عليها"⁽²⁾.

كذلك كانت النشاطات الإنجليزية الواسعة في مجال توطين اليهود في فلسطين عند مونتغيوري اليهودي في تلك الفترة؛ دليلاً على عمله الملصق بالمشاريع الإنجليزية، وهو ما تؤكد الموسوعة اليهودية بوضوح تام، حيث ورد فيها: "أن دعم الحكومة الإنجليزية نشاطاته منسجم مع السياسات الإنجليزية لما وراء البحار، وقد أضيف الدعم الشخصي من قبل الملكة فيكتوريا إلى سيرته الممتازة"⁽³⁾.

(1) - قهوجي، استراتيجية الاستيطان، ص38.

(2) - قهوجي، استراتيجية الاستيطان، ص38.

(3) - قهوجي، استراتيجية الاستيطان، ص38.

وفي عام 1838 سافر مونفيوري إلى فلسطين ووضع مخططاً لشراء الأراضي الزراعية⁽¹⁾. وفاوض محمد علي أيضاً في رحلة أخرى عام 1840 إلى سورية ومصر من أجل هذا المشروع وكان المشروع الذي كتب عنه مونفيوري في مذكراته عام 1839 ينص على: "سأبدأ بأن أطلب من محمد علي منحي أرضاً لمدة خمسين عاماً ومائة أو مائتي قرية، وسأعطيه ربحاً يتراوح بين عشرة وعشرين بالمائة، على أن يكون دفع المبلغ بأجمعه سنوياً في الإسكندرية بشرط أن تعفى الأراضي والقرى الممنوحة طوال المدة من أية ضريبة يفرضها الباشا أو حاكم المناطق التي ستمنح فيها الأرض، فإذا حصلت على المنحة، فإنني سأستعين بالله وأنشئ شركة تتولى زراعة الأرض، وأشجع أبناء ديننا في أوروبا على العودة إلى فلسطين"⁽²⁾.

إن محاولات مونفيوري لم تكن طروحات نظرية؛ وإنما قام بتهجير بعض يهود اليمن إلى القدس بعد احتلال إنجلترا ميناء عدن سنة 1839، كما حاول إدخال الصناعة إلى البلاد فأدخل مطبعة ومصنع نسيج، وكان وراء تأسيس عدد من المستعمرات الزراعية، ويعود حي "موشيه اليمني" خارج مدينة القدس القديمة إلى أعماله وسمي باسمه⁽³⁾.

إن فشل مشاريع مونفيوري دفع إنجلترا للاستعانة بغيره، فقد كتب "إسحق اش" سنة 1871 داعياً إلى استيطان تدريجي لسكان يهود في المنطقة التي يحدها الفرات شرقاً ونهر مصر جنوباً، بحيث يؤدي ذلك في النهاية إلى استقلال اليهود وسيادتهم، كذلك اقترح شق قناة من البحر المتوسط إلى العقبة كبديل عن قناة السويس⁽⁴⁾.

لكن رغم هذه الجهود كلها الساعية للمشروع الصهيوني، فإن المشروع لم يلق الاستجابة اليهودية المتناسبة مع المساعي المبذولة، بل عمل الكثير من اليهود على مناهضة المشروع والإعراض عنه. والحقيقة أن عدم استجابة بعض اليهود للمشروع

(1) - قهوجي، استراتيجية الاستيطان، ص38.

(2) - قهوجي، استراتيجية الاستيطان، ص38.

(3) - قهوجي، استراتيجية الاستيطان، ص38.

(4) - مجموعة من المؤلفين، القضية والصراع، ج1، ص178.

ومناهضة بعضهم البعض الآخر له تعود إلى أن يهود الغرب كانوا مستقرين، وبعضهم الآخر مندمجاً في مجتمعه؛ فضلاً عن الكثير منهم قد بدأ يتخلى عن يهوديته ومال معظمهم إلى الشك في أنها مؤامرات لحرمانهم من الحقوق السياسية والمدنية التي اكتسبوها في أوروبا بعد كفاح طويل، ومهما يكن فقد فضلوا أن يروا يهود أوروبا الشرقيين مرشحين للعودة وليس أبناء دينهم في الغرب، بينما كان يهود أوروبا الشرقيون يفضلون الهجرة إلى غرب أوروبا وأمريكا، ومن كان يهاجر منهم إلى السلطنة العثمانية كان يفضل الإقامة في المدن الكبرى؛ أي العواصم والمدن التجارية (إسطنبول، القاهرة، دمشق، بيروت) وبذلك يتأكد بأن الأطماع الاستعمارية في المنطقة العربية كانت منذ زمن بعيد في ذواكر الرواد الصهيينة والاستعماريين، حتى قبل تهديد محمد علي المصالح الإنجليزية، هذه الأطماع التي ترجمت إلى نشاطات دعائية مختلفة، وفكرية وثقافية واقتصادية ومفاوضات سياسية.

ويؤكد المؤرخ اليهودي سالو بارون هذا الخط المتواصل من الجهد المستمر بقوله: "منذ هذه المحاولات القديمة وحتى توطيد الانتداب الإنجليزي في فلسطين سنة 1922 وهناك خط متواصل من الصيغ الدعائية والمفاوضات الحكومية التي اختلطت فيها المطامع الإمبريالية الإنجليزية بالمسيحية الدينية والإصلاح البوتوبي وحقائق القومية اليهودية للنهوض بحركة صهيونية دولية قوية"⁽¹⁾.

ثالثاً- الصهيونية قبل مؤتمر بازل وعوامل نجاحها:

استمر النشاط الصهيوني الذي تزعمه (كما سبق إيضاحه) كبار رأسماليي العالم من غير اليهود ومن اليهود على السواء، وتساعد العمل باتجاه "المشروع الصهيوني" في القرن التاسع عشر بشكل كبير جداً، وأخذ هذا النشاط يتمثل طرائق وأساليب ثقافية وفكرية جديدة بهدف كسب تأييد العالم في "الوطن القومي اليهودي" لليهود من جهة، وللدفع بيهود العالم إلى تأييد المشروع، والعمل على إنجاحه من جهة أخرى؛ إذ من دون اليهود لا يمكن أن ينجز المخطط الصهيوني؛ "لأن الصهيونية وجدت على أرض الواقع

(1) - مجموعة من المؤلفين، القضية والصراع، ج1، ص 178.

صعوبة كبيرة في الانتشار بين الطوائف اليهودية في أوروبا الغربية؛ مما تطلب ظهور المنظمة الصهيونية بداية، ومن الدلائل على ذلك، أن الطائفة اليهودية في ميونيخ رفضت بشدة عقد المؤتمر الصهيوني الأول في مدينتها؛ ما دفع القيمين عليه لعقده في مدينة بال السويسرية⁽¹⁾. وبذلك استمرت الجهود الحثيثة الصهيونية اليهودية وغير اليهودية، وتكثفت حتى أصبحت الصهيونية نتاج الفلسفات الأوروبية العنصرية والاستعمارية، كما هي نتاج للكراهية الغربية للعرب. فالفلاسفة والساسة الغربيون يصفون العرب والمسلمين بالخداع والرزيلة، وبأنهم يرمزون إلى الركود والفجور والحكم المتعفن والفساد والمجتمع الكاذب، في حين يصفون اليهود بالذكاء والفضيلة، وبأنهم رمز التقدم والحداثة، ويصورون بالمقابل العرب والمسلمين بأنهم حثالة البشرية ولصوص مجرمون وقطاع طرق ومهريو مخدرات وتجار رقيق أبيض⁽²⁾.

كما قدم الفكر الصهيوني ثقافته بأساليب عمل متنوعة ومختلفة أدبية ودينية وفنية؛ لتنفيذ الهدف المرتجى. ومن الأمثلة على الأعمال الأدبية التي ورد فيها وصف العرب بأبشع صورة: رواية "الهائمون"، ملف الأوديسة، القرصان، الأحد الأسود⁽³⁾.

واستمر تنوع أساليب العمل والنشاطات في تلك الفترة لترويج الفكر الصهيوني وإنجاحه بين سائر أوساط الرأي العام العالمي. وفي الوقت نفسه تضمنت هذه النشاطات بشكل واضح، وبطريقة مباشرة أو غير مباشرة أسس الإيديولوجية الصهيونية وأهدافها لإنشاء الوطن القومي المنشود، وتركزت أهم هذه الأعمال والنشاطات الفكرية الصهيونية حول عوامل عدة، من أهمها:

(1) - توما، إميل، جذور القضية الفلسطينية، منظمة التحرير الفلسطينية، دار الجليل، دمشق 1981، ص 43.

(2) - الشريف، ريجينا، الصهيونية غير اليهودية، سلسلة عالم المعرفة عدد 96، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، كانون أول 1986، صفحات 248 و 249 و 280.

(3) - نشرة وزارة الخارجية الأمريكية، مجلد 78، خطاب جيمي كارتر في 1/5/1978، عدد 4، 2015، ص 4.

1- إثارة اللاسامية:

شكلت اللاسامية وجهاً آخر للصهيونية وتبناها، ودعا إليها صهاينة يهود وغير يهود، حيث تطلع دعاة اللاسامية من خلال كرههم واحتقارهم لليهود، والرغبة في الخلاص منهم، إلى ضرورة عودة اليهود لفلسطين والاستقرار فيها بصورة دائمة. وفي هذا الصدد قال فون تراينكسي: "كان اللساميون مجموعة متناقضة من الناس تضم أولئك الذين أرادوا إزالة المنافسة اليهودية من الميدان الاقتصادي، والذين أرادوا تحطيم اليهود ك رأسماليين، والذين يسعون إلى الانتقام من زعماء الاشتراكية اليهود، والذين آمنوا بنقاوة عنصرهم وتفوقه على العناصر الأخرى، والذين وجدوا في إثارة الغضب الشعبي على اليهود وسيلة للاعتداء السياسي الشخصي، والذين حاولوا تحويل استيائهم من سوء تصرف حكوماتهم إلى مجار أخرى، ويمكن أن يضاف إلى هذه القائمة أولئك الذين اعتقدوا أنّ اليهود لا يستطيعون أن يصبحوا وطنيين صادقين؛ ولذلك فإنهم مصدر ضعف دائم للبلاد المضيف⁽¹⁾.

وعبر اليهودي اللسامي بيير جوزيف برودهن الفرنسي الجنسية عن كرهه لليهود (بعرقهم السامي المنبوذ بين الشعوب المختلفة الأخرى في العالم) فيما كتبه في مذكراته بقوله: "أنا يهودي أكتب مقالاً ضد هذا العرق الذي يسمح كل شيء بالتدخل في كل مكان دون أن ينضم إلى شعب آخر، أطلب طردهم من فرنسا ما عدا الأفراد المتزوجين من نساء فرنسيات، ولا نسمح لهم بأي نوع من التوظيف، وأسعى أخيراً لإلغاء هذا الدين.. ويرى أنه لا بد من إعادة هذا العنصر إلى آسيا أو إبادة، إن الذين كرهتهم شعوب العصور الوسطى بالغريزة أكرههم بعد التأمل كرهاً لا يتغير⁽²⁾.

وبلغت الحملة المعادية للسامية قمتها في فرنسا في أثناء قضية ألفريد درايفوس الضابط برتبة نقيب في أركان الجيش الفرنسي الذي اتهم رسمياً بالخيانة لزعم أنه باع أسراراً مهمة للاستخبارات الألمانية وقدم للمحاكمة أمام محكمة عسكرية، وقد أدت هذه

(1) - مجموعة من المؤلفين، القضية والصراع العربي.. ج1، ص 190.

(2) - مجموعة من المؤلفين، القضية والصراع العربي.. ج1، ص 190.

الحادثة إلى انقسام حاد بين الفرنسيين بين مناصر لدرافوس ومعارض؛ مما أدى إلى قيام حملة مركزة على تهجير اليهود الفرنسيين، وفي هذه الأثناء حضر تيودور هرتزل إلى باريس كمبعوث لإحدى الصحف النمساوية؛ ليغطي محاكمة درافوس فصد من موجة العنف الموجهة ضد اليهود؛ مما أدى إلى تغيير موقفه المؤيد لانتصار اليهود واندماجهم بالشعوب التي يعيشون بين ظهرانيها؛ إلى ضرورة انسحاب اليهود من الدول القومية الأوروبية كنتيجة لوضعهم المزري فيها وهذا ما شرحه تماماً في مؤلفه الشهير "الدولة اليهودية" الذي نشره في باريس عام 1895.

وبذلك أصبح هرتزل من غلاة اللاسامية والعاملين لإنجاحها، واعتقد أن الأمة اليهودية لن يعود لها وجود في الحالة التي تزول فيها اللاسامية وكان الصهيونيون يقولون إن اللاسامية أبدية، وبما أن "الأمة اليهودية" موجودة نتيجة الوجود الدائم للعدو (اللاسامية)، فيمكن القول إن اللاسامية تعيش في أوساط الشعوب جميعها التي تعيش جنباً إلى جنب مع اليهود. ويؤكد الصهاينة قائلين إن هذا لا يكفي فإنها لا تعيش وحسب⁽¹⁾.

وكتب هرتزل في يومياته: "أصبحت في باريس أنظر بشكل أوسع إلى اللاسامية التي بدأت أفهمها الآن تاريخياً، وأعزها وأكثر. من ذلك أعترف بغطرسة وعدم فائدة النضال ضد اللاسامية، وعلاوة على ذلك لن تلحق للاسامية باليهود أذى عندما تصبح قوة جبارة، أكثر منها قوة شبه واعية، وأعد حركتها مفيدة لتطوير الفردية اليهودية" وأضاف: "إن الشعوب التي يعيش اليهود بينها تشكل جميعاً معاً أو على حدة لاساميين سافرين أو مستترين"⁽²⁾.

(1) - إيفانوف، احذروا الصهيونية، ص 49.

(2) - إيفانوف، احذروا الصهيونية، ص 49.

وأكد وايزمن أن "السبب الرئيس للاسامية يتلخص في أن اليهود موجودون"⁽¹⁾. وأضاف وايزمن مطوراً هذه الفكرة: "إن اللاسامية هي جرثومة يحملها معه في كل مكان كل إنسان بغض النظر عن الاقتتاعات وبالعكس..⁽²⁾".

ومثل غولدوين سميث الإنجليزي نموذجاً لاسامياً آخر، حيث مزج اللاسامية بميل إلى الصهيونية، ورأى في اليهودية ديناً قَبلياً لا عالمياً، تمسك به اليهود بمزيد من التعصب في الثنات، وعلى هذا يقول: "ضاع بلادهم ولم يبق لليهود سوى العنصر ودين عنصري يتمسكون به بضراوة وانضواء رافضين الاختلاط بالناس جالبين لأنفسهم بغض الشعوب"⁽³⁾. إلا أن التطورات السياسية الاستعمارية العالمية، لا سيما ما يخص المسألة الشرقية في نهاية القرن التاسع عشر والدور الصهيوني المعول عليه الكثير في المنطقة العربية، وأكدت جميعها أنها حلّ مناسب لمسألة اليهود، وإن كان حلاً جزئياً، وهو ما وضحه غولدوين سميث بقوله: "يهزأ الناس إذا ما اقترح إثر حلّ الإمبراطورية العثمانية الذي اتضح الآن أنه وشيك إعادة اليهود إلى وطنهم الخاص"، ويقول معبراً عن عدالة الحلّ: "لا أحد يفترض أن آل روتشليد سيعودون إلى القدس، ولكن بعض اليهود شديدي العزلة قد يعودون، فيسهل انسجامهم ودمج العنصر ووضعه كقومية منفصلة كما هي الحال في اليونان"⁴.

وشهدت روسيا القيصرية أيضاً موجة لاسامية واسعة إثر اغتيال القيصر الكسندر الثاني سنة 1881 على أيدي اليهود بشكل واسع في أنحاء روسيا كلها، وحدثت مذابح عدة بين اليهود، وعبر المثقفون الروس عن كراهيتهم لليهود بوسائل مختلفة، ثم قامت جماعة من المثقفين وأصحاب المهن وبعض أبناء الطبقة الوسطى من اليهود وتبنوا الفكرة الصهيونية، وأخذوا يعملون في نشاطات الحركة تحت تأثير حوادث سنة 1881

(1)The comridge medieval history Vol V11 1923.p.644

(2)The comridge medieval history Vol V11 1923.p.644

(3) - مجموعة من المؤلفين، فلسطين والصراع..ج1، ص 92.

4 - مجموعة من المؤلفين، فلسطين والصراع..ج1، ص 92.

وكان أشهرهم "ل. بينسكر، وم. لينبلوم، وسمولنسكن"، وهكذا ظهرت جماعة "أحباء صهيون" إلى الوجود.

إن النتائج المباشرة لموجة العنف ضد السامية التي شملت شرق أوروبا وأواسطها وغربيها بعد سنة 1870، كانت نتيجة ظهور حماسة لتكتل يهودي وتأييد الأصوات القليلة التي كانت تنادي: "بتجديد بناء الحياة اليهودية خارج أوروبا"، ثم وجود الفرصة الكافية لقيام قيادة يهودية جديدة مؤلفة من المثقفين وأصحاب المهن الحرة عوضاً عن القيادة القديمة المؤلفة من الأحرار والصيارفة؛ أي قيادة من صنف هرتزل وبينسكر.

ولا شك في أن الموجة اللاسامية جاءت حليفاً قوياً للصهيونية وسنداً مساعداً أو موضوعياً لتحقيق برنامجها، وأصبح من الطبيعي أن تتغذى الصهيونية من الحركة اللاسامية لتصبح الحركتان متكاملتين وهذا ما عبر عنه فلوري ماغنس في مقال كتبه سنة 1902 بعنوان "الصهيونية واللاسامية"، وضح فيه مدى العلاقة الوثيقة بين الحركتين اللتين تتفانان هدفاً واحداً هو تحقيق الكيان الصهيوني، فقال: "ليس الدكتور هرتزل والزمرة التي تجاربه في تفكيره إلا مجموعة خونة أساعت فهم التاريخ اليهودي وتأويله؛ لأنهم شركاء في إنعاش اللاسامية. التي يدعون أنهم يودون القضاء عليها؛ إذ كيف تستطيع الدول الأوروبية أن تتحمل بقاء اليهود فيها إذا كان هؤلاء يعملون على مناداتها وكيف يتسنى لليهود نيل المساواة المدنية مهما بذلوا من جهد في هذه البلاد؛ إذ كانوا هم أنفسهم يعملون على هجرها"⁽¹⁾. وبذلك يتضح أن الصهيونية هي العدو اللدود للصدقة والسلام بين الشعوب. والزعماء الصهاينة يسمون كل إدانة لسياساتهم "عداء للسامية"، على أن شعوب العالم برمتها قد أدركت منذ عهد بعيد خطة التآمر القديمة للمعتدين الإسرائيليين فاللاسامية كأي شكل آخر من الأشكال التي تتبدى بها العنصرية.

2- النهوض القومي الأوروبي في القرن التاسع عشر:

ومن العوامل المهمة التي ساعدت الصهيونية على تحقيق هدفها ومصالحها، مجمل التغييرات الاقتصادية والاجتماعية والفكرية والسياسية الجارية في أوروبا الغربية، التي

(1) - مجموعة من المؤلفين، فلسطين والصراع.. ج1، ص 213.

أدت إلى تبلور الفكر القومي في القرن التاسع عشر، والتي أدت في الوقت ذاته إلى تصاعد كبير في التناحر والصراع بين الأنظمة الرأسمالية. لقد دفعت مصالح تلك الدول في تلك المرحلة من نهوض النظم الرأسمالية إلى تطرف الفهم القومي وتشدده عرقياً، والاتجاه نحو العنف، كما اتسمت بضعف الأفق فيما يتعلق بتعريف الذات. لقد أصبحت بكلمة مختصرة قومية مقصورة حافزاً ونمطاً سلوكياً، هذا النوع من القومية القاصرة لم يهيء المجال العام لنمو الصهيونية فحسب، بل وتشكل سماتها⁽¹⁾. واتخذ ارتباط الصهيونية بالقوميات الأوروبية طرائق متعددة متسقة مع نماذج الحركات القومية المختلفة النشطة في تلك الفترة، وهذا ما أكدته بينسكير بقوله: "إن المخرج الصحيح الواقعي الوحيد؛ إنما هو في خلق الأمة اليهودية كشعب يعيش على أرضه الخاصة به، أي في تحرر اليهود من الوصاية، وتحررهم كأمة بين الأمم الأخرى عن طريق إنشاء وطن قومي خاص بهم"⁽²⁾.

كما أن "أبا الصهيونية" تيودور هرتزل كرّس مؤلفه الشهير "الدولة اليهودية" بأكمله للبرهان على ضرورة إنشاء الدولة كوسيلة وحيدة لحل مشاكل "الأمة اليهودية كلها"⁽³⁾، وكذلك أكد حايم وايزمن ضرورة وجود التمييز القومي، وهذا ما عكسه حديثه مع اللورد الإنكليزي بلفور عن شكوى أرملة المؤلف الموسيقي فاغنر من "أن اليهود في ألمانيا سيطروا على المسرح والصحافة والتجارة والمعاهد العلمية العليا" فكتب يقول: "كنت أستطيع الموافقة مع السيدة فاغنر على هذه الحقيقة غير أنني التزمت الرأي المناقض بصدد النتائج، فالمأساة اليهودية تنحصر في أن اليهود إذا كانوا يقدمون كل قواهم المادية والفكرية للألمان، إنما كانوا لايفيدون أنفسهم بل الألمان"⁽⁴⁾.

3- مقاومة حركة الانصهار والاندماج:

(1) - مجموعة من المؤلفين، فلسطين والصراع.. ج1، ص 194.

(2) - ل. بينسكير، الانتعاق الذاتي من الوصاية السياسية، صفحات 36، 33، 40.

(3) - إيفانوف، احذروا الصهيونية، ص 103.

(4) The comridge medieval history Vol V11 1923.p.648

من العوامل الأخرى التي دفعت بالصهيونية إلى الأمام، حركة الانصهار والاندماج التي نشطت بين اليهود في الدولة الأوروبية المختلفة حيث عارضت الصهيونية اندماج اليهود بالشعوب التي يعيشون بينها، وأخذت موقفاً عدائياً؛ لأن اليهود في مفهوم الصهيونية "أمه" و"الأمة" لا يمكنها الانصهار والاندماج والذوبان، ثم إن اندماج اليهود في الغرب قد فشل في نظرها بحكم نقطة الوعي القومي الأوروبي في القرن التاسع عشر؛ فضلاً عن أن الصهيونية رأت بالانصهار خطراً عليها يقود إلى القضاء على القيم والخصائص المميزة لليهود.

ومن المؤكد أن مبدأ الانصهار هو الخصم الرئيس للحركة الصهيونية، وقد امتاز بعداوتها له، ولهذه الأسباب صور الانصهار بأقبح المظاهر؛ إذ عدّه ضعفاً في الشخصية، وليس كعملية تاريخية لها منطقها وقوتها الدافعة⁽¹⁾. ولكن بقي الانصهار في نظر يهود الغرب مبدأً مثالياً رغم المصاعب جميعها التي تعترض طريقه؛ لأن ما ينتج من فوائد يفوق المضار من نواح عدة؛ لذا فلا غرابة إذا رأينا أن الدعوة الصهيونية ضد الانصهار في أوروبا الغربية ووسطها، وفي أمريكا الشمالية لا تصادف مؤيدين من قبل المجتمعات اليهودية، بينما كانت النفوس مهيأة لقبولها في أوروبا الشرقية.

4- أهم رواد الحركة الصهيونية قبل مؤتمر بازل:

كان من أهم رواد الحركة الصهيونية قبل مؤتمر بال سنة 1897 "ي. الكلي وج. كالشر وم. هس" الذين شكلت أفكارهم وأقوالهم حجر الزاوية في بناء الإيديولوجية الصهيونية رغم أن تأثير الرواد الثلاثة في أبناء مرحلتهم كان ضئيلاً بحكم نشاط حركة "الاندماج والانصهار"، حتى في روسيا، حينما أسس عدد من المتقنين حركة "المستتيرين" وأطلقوا عليها اسم "الهاسكاله"، وهدفت إلى تحرير اليهود ودمجهم في المجتمعات التي يعيشون بين ظهرانيها، والذين كانوا يواجهون عالماً عصياً يتجه نحو إفساح فرص التحرر والمساواة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، ولم يأبهوا بأقوال الرواد الصهاينة وما كانوا ينادون به لجمع يهود العالم في وطن قومي، وحسبوا أن

(1) - مجموعة من المؤلفين، القضية والصراع...، ج 1، ص 194.

هذا كله مجرد أفكار خيالية ولكن حينما اشتدت حركة اللسامية في العقدين الأخيرين من القرن التاسع عشر أخذت أفكار طلائع الحركة الصهيونية تلقى صدى في نفوس اليهود المضطربة غير محددى الاتجاه الفكري

- يهوذا. الكلبي 1798-1878:

كان حاكماً لفئة قليلة من اليهود في صربيا، عاش في جو بلقاني مفعم بالروح القومية ومضطرب من جراء حروب الاستقلال التي خاضتها البلاد، والفكرة التي كتبها سنة 1840 كانت تعبر عن تفكيره الصهيوني حيث قال فيها: "إنني أطالب إخواني أن يعملوا على إنشاء شركة شبيهة بشركات التأمين أو شركات سكك الحديد على أن تلتزم هذه الشركة من السلطان العثماني أن يرجعنا إلى أرض أجدادنا مقابل أجر سنوي ندفعه، وإذا ما نجحنا بإحياء اسم إسرائيل في بلادنا يهب يهود العالم جميعهم؛ ليساعدوا هذه الشركة بكل ما يستطيعون"⁽¹⁾.

- تسفي هيرش كاليشر 1795-1874:

ولد في بولندا وعاش مثل سابقه الكلبي فترة نهوض الفكر القومي في أوروبا، وتتلخص فكرته الصهيونية في نقطتين شديدتى الصلة ببعضهما هما:
أولاً- جعل الخلاص قضية زمنية دنيوية تتحقق بتملك الأرض والإقامة عليها واستغلال خيراتها، وبذلك أدخل عنصراً دنيوياً إلى التقاليد الدينية الصوفية المتعلقة بالخلاص، وفي هذه الناحية جاء كتابه "البحث عن صهيون" الذي نشره سنة 1862، وأهاب باليهودية حتى ترتجف شعوب الأرض جميعها، إن الأمر عكس ذلك تماماً لأن الخلاص لا يتحقق إلا بتوعية القادرين جميعهم على أن يجدوا بإحسانهم وإقناع شعوب الأرض أن تساعد على جمع شمل اليهود المشتتين في البلاد المقدسة.

ثانياً- رأى ضرورة توعية اليهود لأهمية الزراعة واستغلال الأرض وبذل الكثير من الجهد؛ ليقنع "منظمة الاتحاد الإسرائيلي العالمي"، كأهم منظمة يهودية في فرنسا؛ لشراء بعض الأراضي في فلسطين، وأكد أن الحقل الزراعي المهمل يمكن أن يعطي غلات

(1) - مجموعة من المؤلفين، القضية والصراع...، ج 1، ص 214.

سريعة ومباشرة، وأن يكون له تأثير طيب في الشخصية اليهودية، وزد على ذلك أنه يعمل على رفع شأنهم بين الشعوب⁽¹⁾.

موزس. هس 1812-1875:

يعد أول شخصية استطاعت أن تضع مفهوم الصهيونية الحديثة، وأول من زود القومية اليهودية بقاعدة فلسفية⁽²⁾. ولد هس من عائلة غنية تعمل في التجارة في ألمانيا، وقد تعهد بتقنيته جده لوالدته الحاخام، ومن ثم دخل جامعة بون حيث ظهر ميله الشديد للفلسفة، وفي سنة 1862 ألف كتاباً بعنوان "روما والقدس" وظهر لهس أن الألمان يَكُونُ عداءً عرقياً طبيعياً لليهود، عداءً مولوداً وغير مقصود ولن ينجو اليهودي من هذا العداء حتى لو اعتنق الدين المسيحي ومما قاله: "إن كره الألمانى لليهودي أشد من كرهه لدينه، وهو ينفر ويعاف المعتقدات اليهودية الخاصة أقل مما يعاف أنوفهم، لا أمل في فتح أبواب الحياة الاجتماعية في ألمانيا أمام اليهود، ولا جدوى من الإصلاح، ولا التحرر، حتى ولا جدوى من اعتناق المسيحية؛ لذلك لا جدوى من إنكار نسبنا ونبذ خصائصنا العرقية⁽³⁾. فضلاً عن ذلك اعتقد هس أنه يستحيل على اليهودي الاختلاط عضواً مع الأمم الأخرى، وهزأ من القانونين إن التحرر والاندماج يتناسبان مع اليهودية واعتبرهما على كل حال اختبارات وهمية؛ لأن الأمم التي تعيش فيها ستبقى دائماً تعد أن وجود اليهود بينها مدعاة للقلق وعدم الارتياح⁽⁴⁾.

أما نظرته إلى مستقبل الدولة اليهودية، فقد شرحها في أثناء حفر قناة السويس يوم كان نابليون الثالث مصمماً على تحسين مركز فرنسا في المنطقة السورية - الفلسطينية، وقد تعددت المقالات الأدبية في الغرب الداعية إلى رجوع اليهود إلى فلسطين فتأثر هس بتلك المقالات، وبخاصة ببحث كتبه لاهاران الكاتب الفرنسي وموضوعه المسألة الشرقية

(1) - مجموعة من المؤلفين، القضية والصراع...، ج 1، ص 214.

(2) - مجموعة من المؤلفين، القضية والصراع...، ج 1، ص 215.

(3) - مجموعة من المؤلفين، القضية والصراع...، ج 1، ص 215.

(4) - مجموعة من المؤلفين، القضية والصراع...، ج 1، ص 215.

الجديدة، فكتب هس ليس فقط الفرنسيون؛ بل الألمان والإنجليز قد عبروا عن آرائهم المحبذة لرجوع اليهود إلى فلسطين مراراً. وقد تأثر أيضاً بمصادر يهودية خاصة بالبرنامج الرباعي الذي صاغه الحاخام كالنيشر لاستعمار فلسطين، وقد ورد شرحه في كتاب "روما والقدس"، كما تأثر كغيره من طلائع الصهيونية بالنهضة القومية الأوروبية⁽¹⁾. تصور هس أن إنشاء الدولة اليهودية في المستقبل على أسس اشتراكية بدائية تستمد دستوراً من شريعة موسى، لا مجال فيها للملكية الشخصية، وانسجاماً مع ما عدته "الرسالة الحضارية للشعب اليهودي"، ارتأى أن تنشأ الدولة اليهودية بمساعدة فرنسا عسكرياً وسياسياً كي تتمكن الدولة العتيدة بدافع إنساني من تحسين الأوضاع في آسيا وإفريقية وتطويرها.

كما شهدت روسيا القيصرية نشاطاً صهيونياً واسعاً، لا سيما أنها احتوت على أعداد كبيرة من يهود العالم، كانوا في أوضاع اجتماعية مزرية، وكان من أهم رواد الحركة الصهيونية في روسيا: ل. بينسكر وم. ليلينالوم وسمولنسكن وى. بن يهوذا وغيرهم. اختلفت أوضاع اليهود الاجتماعية في روسيا؛ مما أدى إلى تنوع مجالات نشاطاتهم في الحركة الصهيونية؛ وفقاً لترتيب وضعهم الاجتماعي. فكانت أقلية منهم من الطبقة الوسطى ومن التجار والصيارفة؛ مما ساعدهم على المساهمة في نشاط الثورة الصناعية في غرب روسيا وجنوبها بنجاح، وفئة أخرى من المستيرين ومن ذوي المهن الحرة وعلى الأخص من كان منهم من أنصار حركة الاندماج، وهم الذين اختاروا الطريق الثوري، وتعاونوا مع حركة الثورة الروسية ومع الحركة الاشتراكية، والفئة الثالثة وهي الأكثرية من العمال وذوي المهن الحرة اليدوية، ممن عملوا على إنشاء منظمة يهودية ثورية عرفت باسم البوند أي الرباط الوثيق، وقد اختارت هذه الفئة أن تقوم بحركة نضالية منفصلة عن غيرها، على أن ينحصر كفاحها في البلاد الروسية، وفئة رابعة من المتقنين والطلاب وأصحاب المهن الحرة اعتنقت الصهيونية، وأصبحت منافسة عنيدة لمنظمة البوند في الكفاح للسيطرة على مقدرات المناطق اليهودية في روسيا، ونبذت كل ما يتعلق بالتجارب

(1) - مجموعة من المؤلفين، القضية والصراع...، ج 1، ص 217.

الروسية ودعت إلى تجديد بناء الأمة اليهودية في مكان آخر وفضلت أن تكون فلسطين، ولكن هذا لم يكن شرطاً. وفئة خامسة، لم تدخل أي تنظيم وتعدادها بالملايين مالت إلى الهروب بأسرع ما يمكن من تلك البيئة التي تنتكر لها والهجرة إلى أواسط أوروبا وغربها، أو إلى إحدى الأمريكيتين أو إلى شمالي أفريقية، وكانت فلسطين آخر مكان فكروا باللجوء إليه.

ليون بينسكر 1821-1891:

ساعت أوضاع اليهود في روسيا إثر اغتيال القيصر سنة 1881، وتعرضوا لمذابح جماعية وتزايدت أوضاعهم الاجتماعية سوءاً؛ مما خيب آمال الكثيرين في تحسين أوضاعهم، وكان على رأسهم ليون بينسكر، وعلى الأثر تشكلت جمعية "أحباء صهيون" التي نشطت بشكل واسع من أجل اليهود وإيجاد الوطن القومي لهم، وتركزت أعمال الجمعية في مؤتمرها المنعقد سنة 1884 على تسهيل الهجرة إلى فلسطين وتأسيس المستعمرات، فكانت بتاح تكفا وروشيننا وزحرون يعقوب، وانتخب بينسكر رئيساً للجمعية. وكان طبيباً ناجحاً، وفي مقدمة أنصار الاندماج في المجتمع الروسي، وألح على أن تعمم اللغة والحضارة الروسييتين في حياة اليهودي الخاصة حتى في الحقل الديني⁽¹⁾.

وعلى أثر تردّي أوضاع اليهود ارتد عن تأييده للاندماج ثم نشر كتيباً بعنوان "التحرر الذاتي"، وأصبح كتاب موزس هس "روما والقدس" حجر الزاوية في تطور الفكرة الصهيونية الذي وضّح فيه بأنّ اللاسامية مرض لا يمكن شفاؤه، والحلّ يكمن في أن يحصل اليهود على وطن، وإن لم يكن بلداً خاصاً بهم⁽²⁾. لكنه لم يختار فلسطين مقراً للوطن مثل موزس هس بقوله: "إذا قدرنا أن نحصل على وطن ما. يجب أن لا نحلم باسترجاع اليهودية القديمة، ولا أن يكون هدف محاولتنا الحالية منحصر في الأراضي المقدسة فقط، بل أرضاً في أي مكان. إننا لا نفتقر إلى رقعة واسعة من الأرض ليقيم عليها المساكين من إخواننا، إن الهدف قطعة أرض ملك خاص لنا، لا يحق لأي سيد أن

(1) - مجموعة من المؤلفين، القضية والصراع...، ج 1، ص 217

(2) - مجموعة من المؤلفين، القضية والصراع...، ج 1، ص 217

يطردنا منها، قد تصبح الأراضي المقدسة يوماً مناسبة لإقامة الوطن؛ إذا تحقق ذلك سيكون أمره حسناً، لكن قبل كل شيء يجب أن نصمم (وهنا بيت القصيد) على اختيار البلاد التي يسهل أمر الحصول عليها، وفي الوقت نفسه، مناسبة لإقامة اليهود الذين يهاجرون إليها ليجدوا فيها مقراً مأموناً ذا خيارات⁽¹⁾. وبعد أن يتم اختيار الأرض يرى بينسكر ضرورة تأسيس شركة من كبار الأغنياء تتولى أمر شرائها، وبالنسبة لموقع تلك الأرض قال: "قد تكون هذه الرقعة زاوية صغيرة في أمريكا الشمالية أو ولاية ذات سيادة ضمن الحدود الآسيوية التركية، على أن يعترف الباب العالي والدول الكبرى باستقلالها وحيادها"⁽²⁾.

موشيه ليلينبلوم 1843-1910:

آمن بالمبدأ الاشتراكي العالمي، وبالكفاح الطبقي حلاً أساسياً لخلاص الإنسانية من الاضطهاد، ولكن بعد سنة 1881 اتجه نحو العمل في الحركة الصهيونية، وتعاون مع بينسكر بقيادة لجنة "أوديسا" التابعة لمنظمة أحباء صهيون، ومثلاً معاً الجناح العلماني في المنظمة وعندما ظهرت الصهيونية السياسية أصبح مناصراً لهرتزل.

بيرتر سمولنسكن 1842-1885:

قبل سنة 1881؛ عام اغتيال القيصر، كان يعتقد أن اليهود كأمة روحية لا تشبه غيرها من الأمم، وتعيش في بلاد الغير حتى حينما كانوا في فلسطين اختلفوا عن غيرهم؛ لأن هويتنا القومية لم تكن مطلقاً مرتبطة بالبلاد المقدسة، والبرهان على ذلك أننا خسرنا الأرض وسيناء ولم نخسر قواعد قوميتنا وقد كنا ولا نزال أمة روحية ودولتنا مؤسسة على التوراة. وقال: "إن اليهود كمواطنين في البلاد المضيفة عليهم أن يتحملوا المسؤولية التي يتحملها المواطنون الأصليون.. البلاد التي نقيم فيها هي بلادنا. لقد كان لنا يوم فيه أرض، لكن الأرض لم تكن الحزام الذي يشدنا إلى بعضنا، التوراة هي أرض الوطن

(1) - مجموعة من المؤلفين، القضية والصراع...، ج1، ص 219

(2) - مجموعة من المؤلفين، القضية والصراع...، ج1، ص 217

الروحي الذي يجعل لنا أمة وشعباً، ولكن بالمعنى الروحي فقط⁽¹⁾. وبعد أحداث 1881 تحول عن آرائه السابقة، ودعا إلى هجرة منسقة إلى فلسطين.

اليعازر بن يهوذا 1858-1923:

اشتهر بدوره في إحياء اللغة العبرية الجديدة، واهتم كثيراً في القضية اليهودية واشترك بالمنافسات التي كانت تدور حول الحضارة القومية اليهودية، وهاجر إلى فلسطين سنة 1881، ووضع قاموسه العبري المؤلف من مجلدات عدة، ومع أنه كان من أوائل مستوطني فلسطين من اليهود فقد أيد إسرائيل زانغويل الذي تزعم الجناح القائل بامتلاك أرض غير فلسطين، قد تكون في أمريكا الجنوبية أو أفريقيا الشرقية لتكون وطناً قومياً لليهود؛ هذا الجناح برز في المؤتمر الصهيوني السابع سنة 1905.

جمعية أحباء صهيون:

كان لجمعية أحباء صهيون دور كبير في النشاط الصهيوني، وحصلت على المساعدات المالية والسياسية اللازمة من اليهود وغير اليهود، ورغم ضيق مجال تحركها في روسيا، فإنها استطاعت أن تقدم إلى الحركة الصهيونية قاعدة شعبية شديدة الحماس للعمل على الإقامة في فلسطين، ونجحوا في إرسال فئات عدة استوطنوا هذه البلاد، وأسهموا في ترجيح الكفة القائلة بوجود أرض صهيون كموطن للصهيونية وليس مكاناً آخر⁽²⁾.

رابعاً- الإدعاءات الصهيونية في الوطن القومي:

أثبتت الأحداث والمجريات والكثير من الوثائق، أن الصهيونية حركة سياسية حديثة يعود ظهورها إلى القرن السابع عشر، وأنها وليدة النظام الاستعماري الإمبريالي العالمي، لذا لجأت السياسة الإمبريالية بأدواتها الثقافية والإعلامية والسياسية والعسكرية كلها، إلى البحث عن مسوغات وذرائع وعوامل تساعد في تدعيم خلق الكيان الصهيوني في فلسطين العربية.

(1) - مجموعة من المؤلفين، القضية والصراع...، ج 1، ص 217

(2) - مجموعة من المؤلفين، القضية والصراع...، ج 1، ص 221

وكان من أهم دعائم ادعاءات الوطن القومي: الادعاء التاريخي والادعاء الديني، اللذان ينبثق عنهما، ادعاء الأرض الموعودة والشعب المختار؛ فضلاً عن أساليب تضليل أخرى، مثل: إعمار الأرض الخالية وحق تقرير المصير وغيرها.

1- الادعاء التاريخي:

أثبتت الأحداث التاريخية وكثير من الوثائق أن اليهود دخلوا فلسطين كغيرهم من الجماعات العابرة للصحراء، وحينما أرادوا الاستقرار في فلسطين لم يكن لديهم أية مقومات حضارية، خاصة وأنهم لم يتركوا أثراً عمرانية أو ثقافية تدل على أي دور مميز لهم. حتى الدولة التي أرادت تلك المجموعة القبلية إقامتها تشبهاً بالقبائل المجاورة، لم تتمكن منها في أكثر الفترات نهوضاً. واقتصر دور مجموعتهم السياسي على مكان وزمان محددين، لم يلبثوا بعدها أن تفرقوا، وانتشروا في مناطق مختلفة من العالم.

وليس يهود العصور الوسطى والحديثة والمعاصرة إلا من معتقي الديانة اليهودية ممن رغب باعتناق الديانة اليهودية من شعوب العالم المختلفة وقومياته. وهذا ما أثبتته الحقائق والمصادر التاريخية المختلفة. باستثناء نصوص العهد القديم الذي كتبه أصحاب الادعاءات أنفسهم، وعلى هذا فإنه من الصعب جداً إسناد الحق التاريخي للصهيونية في فلسطين العربية؛ لأنهم لم يكونوا في أي وقت من السكان الأصليين للبلاد؛ وإنما مروا فيها كغيرهم من القبائل المتجولة مروراً أو غزواً.

كما أن فلسطين لم تكن في أي وقت أرضاً مباحة أو خالية من السكان، (بحسب ادعاءاتهم)؛ بل شغلها سكانها الأصليون الكنعانيون العرب في مراحل التاريخ المختلفة منذ القديم وحتى الآن. وعمل الصهاينة على تدعيم أسطورتهم التاريخية بادعاءاتهم أن فلسطين أرض بلا شعب لشعب بلا أرض، بحسب عبارة إسرائيل زانغويل. "إن الصهيونية خلقت تماماً كما فعلت اللاسامية، بعد أن هدمت الاستمرارية التاريخية للأرض الفلسطينية استمرارية عنصرية الشعب اليهودي وعرقية استناداً إلى أنساب خيالية ورفض الاندماج تسويغاً للعودة إلى أرض الأجداد وكان اليهود الحاليون أسلافاً

وورثة طبيعيين لإسرائيل العهود التوراتية ومحققى الأمنية الألفية لجميع الطوائف اليهودية في العالم⁽¹⁾.

إن إنكار وجود الشعب العربي الفلسطيني على أرضه (وفق الادعاءات الصهيونية) هو من المسلمات الصهيونية الأساسية، وهذا ما دفع إلى الكثير من الجرائم اللاحقة في أثناء تهجير السكان الأصليين وتوطين القادمين الجدد من الصهاينة، وهنا يلاحظ مكنم التناقض في الادعاءات الصهيونية، فيما يخص خلو الأرض من أهلها، وهذا ما يؤكد قول أحد الصهاينة الأوائل في مقال عنوانه: "واحد من الشعب" نشره في أثناء زيارته فلسطين، قال فيه: "اعتدنا في الخارج على الاعتقاد أن 'إسرائيل' هي اليوم شبه صحراوية، صحراء غير ذات زرع؛ وإذا أراد أحد الحصول على أراض فليات إلى هنا لتحصيل ما نتوق إليه نفسه؛ ولكن الحقيقة غير ذلك إذ من العسير أن يجد في طول البلاد وعرضها أرضاً غير مزروعة. إن الأراضي الوحيدة غير المزروعة هي حقول رملية وجبال صخرية، لا تنبت فيها إلا الأشجار المثمرة، وهذا لن يكون إلا بعد جهد طويل، وعمل شاق من التعشيب والتعويض عن الجهد المبذول⁽²⁾. إذن كيف تقبل التصريحات الصهيونية المعلنة في مناسبات مختلفة، كتصريح مذكرة المنظمة الصهيونية العالمية في مؤتمر الصلح في جنيف سنة 1919 حينما أعلنت أن هذه الأرض (أي فلسطين) هي وطن تاريخي لليهود، وكذلك تصريح 14 أيار 1948، على أن تأسيس هذه الدولة في فلسطين قد تم بموجب الحق الطبيعي والتاريخي للشعب اليهودي⁽³⁾.

أما الخرافة التاريخية الأخرى للادعاءات الصهيونية، فهي "استمرار العرق وتميزه"، وإيهام العالم بأن ثمة سلالة وهمية نقول: "إن يهود العالم ينحدرون من عرق واحد جاؤوا كتلة واحدة بأمر من الرب إلى أرض كنعان الموعودة...".

(1) - مجموعة من المؤلفين، القضية والصراع...، ج 1، ص 221

(2) - مجموعة من المؤلفين، القضية والصراع...، ج 1، ص 221

(3) - مجموعة من المؤلفين، القضية والصراع...، ج 1، ص 221

ولكن من الثابت بأن مفهوم العرق من اختراع القرن التاسع عشر الأوروبي، ظهر لتسوية السيطرة الاستعمارية الغربية، ومتخذاً مساراً تعسفياً من التمييز بين المجموعات اللسانية إلى فكرة الفارق البيولوجي، ولا سيما التسلسلي بين الأعراق الإنسانية الكبرى⁽¹⁾. ولكن هذا الادعاء فضحته الوقائع، حيث أدان ليفي شتراوس في كتابه "عرق ودين" هذه العرقية مشيراً إلى افتقارها وابتعادها عن حوار الثقافات فقال: "إن العاهة الوحيدة التي يمكن أن تصيب مجموعاً إنسانياً، وتمنعه من تحقيق طبيعته كلياً هي أن يكون وحده"⁽²⁾. إن التاريخ لا يسهم ولا حتى علم الأحياء (البيولوجيا) موضوعياً في مفهوم العرق ولئن وافقنا على أن اليهود عرق منعزل عن الشعوب، نكون قد خلقنا خرافة مشتركة بين اللساميين والصهيونيين. إن اللسامية والصهيونية ترتكزان على المسألة ذاتها وتقودان إلى النتائج عينها. إن المسألة المشتركة هي الاعتقاد بوجود ذات يهودية تكون غير قابلة للاندماج بين الشعوب الأخرى سواء بالاصطفاء أو الاستبعاد، إن الحصيلة المشتركة هي استنتاج وجوب استخلاص اليهود من بين الأمم؛ لكي تجمعهم في أحياء يهودية عالمية، وكان هذا دوماً هدف اللساميين⁽³⁾. إن الحصيلة الأكثر وضوحاً عن القضاء على الخدعة التاريخية، صاغها توماس كيرنان بقوله: "كان الصهيونيون أوروبيين، وليس ثمة أي صلة إطلاقاً ببيولوجية أو إنسانية متعلقة بالأجناس البشرية بين أسلاف يهود أوروبا والقبائل العبرانية القديمة"⁽⁴⁾.

2- الادعاء الديني:

(1) - مجموعة من المؤلفين، القضية والصراع...، ج 1، ص 221

(2) - مجموعة من المؤلفين، القضية والصراع...، ج 1، ص 221

(3) - مجموعة من المؤلفين، القضية والصراع...، ج 1، ص 52.

(4) - مجموعة من المؤلفين، القضية والصراع...، ج 1، ص 55.

اعتمدت الصهيونية على التوراة في تدعيم ادعاءاتها المختلفة بخصوصية الدينية والتاريخية؛ لأنها رأت في الحجة التوراتية تثبيتاً لمطالب إقليمية وحقاً إلهياً (يفترض التسليم الأعمى به) في امتلاك فلسطين، وبهذا الصدد يقول مناحيم بيغن: "وعدنا هذه الأرض ولنا عليها حقوق"، وكذلك يقول موسى دايان: "إذا كنا نملك التوراة وإذا ما عددنا أنفسنا شعب التوراة وجب علينا امتلاك الأراضي التوراتية أراضي قضاة ورؤساء القدس والخليل وأريحا وغيرها من الأمكنة"⁽¹⁾.

إن هذا التصور للوعد، وكذلك وسائل تحقيقه، كما استخرجه قادة الصهيونية السياسية من سفر يوشع ومآثر ذبح السكان السابقين التي تمت بأمر من الرب وعون منه، يشكلان فضلاً عن موضوعات الشعب المختار وإسرائيل الكبرى الممتدة من الفرات إلى النيل أساس الأيديولوجية الصهيونية. لقد رأت الأنظمة الاقتصادية الاستغلالية عبر العصور في الدين وسيلة صالحة تخفي وراءها أهدافها في السيطرة والنهب واستغلال الشعوب.

أما فكرة الشعب المختار، فهي مرفوضة تاريخياً، لأنها منبثقة أصلاً عن كتاب ميزوا أنفسهم لأنفسهم، وليس من إثبات لذلك سوى أهداف وغايات عنصرية عدائية، كما أن الفكرة بحد ذاتها إجرامية من الناحيتين السياسية والأخلاقية؛ لأنها تضيي القداسة على العدوان والتوسع والسيطرة وكل سياسة تدعي الاستناد إلى هذه الخرافة اللاهوتية في الاصطفاء، تقود إلى إنكار الآخرين ورفضهم، وليس ثمة نظرية لاهوتية للعزلة؛ لأن الفرد المعزول المكتفي ذاتياً لا رب له⁽²⁾.

يتأكد مما سبق ذكره، - إذا علمنا أن الأكثرية الساحقة الواسعة من إسرائيل اليوم - لا يمارسون الشعائر الدينية ولا العقيدة، ثم إن الأحزاب السياسية المختلفة لا تضم سوى أقلية ضئيلة من المواطنين على الرغم من أنها تضطلع بدور حاسم في دولة إسرائيل، وقد علل ناتان ونشتوك هذه المفارقة الظاهرة تعليلاً جيداً، فقال: "إذا ما

(1) - مجموعة من المؤلفين، القضية والصراع...، ج 1، ص 80-82.

(2) - مجموعة من المؤلفين، القضية والصراع...، ج 1، ص 85.

انتصرت الظلامية الحاخامية في "إسرائيل"؛ فلأن الصوفية الصهيونية لا تتماسك إلا بالعودة إلى الملة الموسوية. وإذا ما حذفتم مفهوم "الشعب المختار" و"أرض الميعاد" انهارت أسس الصهيونية؛ ولذا تستمد الأحزاب الدينية (بشكل متناقض) قوتها من تواطئها مع الصهيونيين اللأدريين⁽¹⁾.

وإذا بحثنا في جوهر الإيدولوجية الصهيونية نجد أنها اعتمدت هذه الأفكار كإضافات إلى بنية الإيدولوجية. والعلاقة بين هذه المحتويات والبنية الإيدولوجية ليست علاقة عضوية؛ وإنما علاقة ميكانيكية خارجية، ولو حذفت هذه الأفكار من البنية الأساسية، فإنها لا تتغير ولا تتعدل كثيراً⁽²⁾؛ لأن جميع الاتجاهات السياسية المؤمنة بفكرة الوطن القومي، من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار تلتقي عند الهدف الأساس، رغم المفارقات الإيدولوجية التي يتميز بها كل اتجاه بمفرده. لقد وجد الفكر الصهيوني الجديد في فكرة الدولة القومية التي شكلت زي العصر ارتباطاً بمبدأ القوميات وبحق الشعوب في تقرير مصيرها، منطلقاً مناسباً يرتكز عليه في المطالبة بالعودة إلى فلسطين، ولكن هذه المرة ليس من أجل إعادة بناء الهيكل؛ وإنما بقصد إقامة دولة قومية لهم على أساس أن الشعوب الأوروبية التي صممت على أعمال حقها في تقرير مصيرها بإقامة دولة قومية لن تراجع مبادئها بالنسبة لليهود.

خامساً - أسس الإيدولوجية الصهيونية:

أثبتت مجمل الدراسات أن الفكرة الصهيونية السياسية قد تبلورت في الربع الأخير من القرن التاسع عشر، أي حين صدور كتاب تيودور هرتزل عن "الدولة اليهودية" سنة 1895، وبالاستناد إلى الأسس التي رسمها هرتزل للوطن القومي الصهيوني المنتظر قام بتأسيس المنظمة الصهيونية العالمية بعد عقد المؤتمر الصهيوني العالمي الأول في مدينة بازل في سويسرا سنة 1897، قام بتأسيس المنظمة الصهيونية

(1) - مجموعة من المؤلفين، القضية والصراع...، ج1، ص85.

(2) - المسيري، عبد الوهاب، الإيدولوجية الصهيونية ج1 سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، العدد 60، 1982، ص212.

العالمية. وكانت أهم الأسس التي قامت عليها الإيديولوجية الصهيونية كما أرادها هرتزل ومؤسسو الحركة الصهيونية وزعمائها:

1- الانطلاق من أقوال وتفسيرات تقصد تجاهل العوامل الاقتصادية والاجتماعية التي خلقت اللاسامية، وجعلت اليهود منعزلين عن غيرهم من دون رغبتهم وإرادتهم وهذا ما عكسته تفسيرات هرتزل حين قال: "إن الشعوب التي يعيش اليهود بين ظهرانيها هي إما ضمناً أو صراحة لاسامية، وإن اليهود هم شعب واحد جعلهم أعداؤهم هكذا من دون موافقتهم كما يحدث مراراً وتكراراً في التاريخ⁽¹⁾."

2- تشكل الصهيونية الوجه الآخر للاسامية، وهذا ما أكد هرتزل حين تعرض من قبل أحد نقاده للاغتيال قبيل نشر كتابه "الدولة اليهودية"؛ "لأنه أجحف بحق اليهود إجحافاً هائلاً، فردّ عليه هرتزل قائلاً: "بدأت في أن يكون لي الحق أن أكون أكبر اللاساميين جميعاً". وصرّح أيضاً وهو يعي تماماً النقاء مشروعيه الصهيوني واللاسامي في نقطة واحدة، فقال: "ستصبح البلاد اللاسامية حليفتنا" ثم قال "أنعم بهذا إذا كان يعطي عدو اليهود (السيد) مجالاً لكتابة موضوعات ضدهم". وهذا يوضح أن هرتزل كان يعلم بدقة أن اللاسامية ضرورية للصهيونية السياسية لإقناع اليهود بالفرار والهجرة إلى "إسرائيل"، وبذلك تشكل الصهيونية الوجه الآخر للاسامية، وبقي هذا العنصر ثابتاً للصهيونية وإيديولوجيتها حتى يومنا هذا.

3- عملت الصهيونية على فرض الإيديولوجية اللاسامية على الطوائف اليهودية التي لم تقتنع بهذه الأفكار الانعزالية، بخاصة أنها اندمجت وعدت نفسها جزءاً من القوميات التي اقترنوا معها، وذلك ليتسع إطار مؤيدي الإيديولوجية الصهيونية.

4- عمل قادة الصهيونية على جعل اللاسامية عاملاً مساعداً على تحقيق برامجها، واتخذ التقارب بين الصهيونية واللاسامية إطار تعاون وثيق بين اللساميين والصهيونيين، وهذا ما أظهرته حقائق التعاون بين القادة الصهاينة مع النازيين قبل الحرب العالمية الثانية، وخلالها وبعدها.

(1) - توما، جذور القضية الفلسطينية، ص 42.

5- عمل قادة الصهيونية على التعمق في بحث إيديولوجيتهم وألبسوها حلاً علمية، وهذا ما أوضحه كل من "بيرتس سمولنسكين" و"ليو بنسكر" في كتابيهما التحرر الذاتي الذي اعتمدا في بنائه الإيديولوجي على أن اليهود قوم شبح، لا وطن لهم وبما أن الإنسانية تكره الأشباح؛ لذلك تنزل بهم الشعوب الاضطهاد والتعذيب، والحل يكمن في تحويلهم من قوم شبح إلى قوم طبيعي. وهذا يتم إذا أقاموا وطناً لهم في مكان ما، فعندئذ يتوقف اضطهادهم حتى لو بقيت بعض طوائفهم في أقطار مختلفة، وبذلك يكونون جالية كسائر الجاليات التي تعيش بين قوميات أخرى⁽¹⁾.

6- إن القرار النهائي باختيار منطقة فلسطين وطناً قومياً لليهود التي لم تكن في البداية هي المقصودة تماماً؛ إنما المفضلة على غيرها من المناطق الأخرى في العالم، يعود إلى النقاء المصالح الإمبريالية والصهيونية، فضلاً عن أن الصهاينة اكتشفوا أن اختيار فلسطين يسهل استنفار جماهير الطوائف اليهودية لبناء وطن قومي في فلسطين بسبب اقترانها بالدين اليهودي وذكريات تاريخية قديمة.

7- رأت الإيديولوجية الصهيونية أن الأمة اليهودية أمة من نوع جديد تتجاوز التقسيمات الطبقية، ولكن يتضح أنها بعيدة عن الاشتراكية العلمية التي تدعو لوحدة النضال الطبقي بين عمال العالم في وقت كانت فيه الصهيونية تدعو إلى انسحاب العمال اليهود من النضال الطبقي وتعميق العزلة الطائفية في مرحلة النهوض الطبقي الثوري في أوروبا.

8- كما أنها ترى في الصراع القومي أولوية لدرجة العنصرية، وهذا ما يتعارض مع الاشتراكية العلمية، حيث إن الإيديولوجية القومية البرجوازية لديهم تتبلور في "الصهيونية الاشتراكية" من خلال توجيهها البرجوازي الجوهري نحو حل مشكلة الطوائف اليهودية؛ إذ إن الصهيونية الاشتراكية كما قدمها بيبور وروخوف ترى في الصراع القومي أسبقية عن الصراع الطبقي الاجتماعي؛ لذلك لا بد من تجميع الشتات وإقامة القوم أولاً⁽²⁾، وهذا ما

(1) - توما، جذور القضية الفلسطينية، ص 45.

(2) - توما، جذور القضية الفلسطينية، ص 47.

يتعارض مع الاشتراكية العلمية التي ترى أن التطور التاريخي هو حسيطة الصراع الاقتصادي - الاجتماعي منذ نشوء الطبقات بعد عهود الإنسانية الأولى.

9- فرضت تطورات الحياة السياسية الاقتصادية في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية تغييرات في الإيديولوجية الصهيونية لم تجد لها جذوراً بين جماهير عمال الطوائف اليهودية، ولهذا ظهر تياران متوافقان: الأول تيار الصهيونية التقليدية، الذي يرتأى الدولة اليهودية في وطنها المقبل دولة برجوازية كسائر الدول البرجوازية. والثاني تيار الصهيونية الاشتراكية الذي يقبل بمقولات الصهيونية كلها إلا أنه يدعو إلى أن تكون الدولة دولة اشتراكية.

10- ثبت من خلال معرفة سمات الحركات التحررية الوطنية ومميزات نضالاتها في العالم أن الإيديولوجية الصهيونية بعيدة حتى عن مجرد الوصف بأنها إيديولوجية قومية تحررية؛ ذلك لأنها لم تسهم في الظروف الموضوعية في حركات التقدم الإنساني؛ بل دعمت قوى الردة والإمبريالية على الصعيدين الأوروبي والعالمي. فمن الناحية الأوروبية الداخلية وقفت الصهيونية ضد حركات اعتناق اليهود واندماجهم في مجتمعاتهم، كما اصطدمت مع الحركات الاشتراكية الثورية، بمحاولتها إبعاد العمال عن تلك الحركات. ومن الناحية العالمية، دعت إلى الاندماج في مخططات الإمبريالية العالمية والاستعمار الاستيطاني وسياسته واستراتيجيته.





الفصل الثالث

فلسطين والصهيونية قبل الانتداب الإنجليزي



توجهت الاهتمامات الصهيونية العملية نحو فلسطين خلال القرن التاسع عشر، على الرغم من أن قادة الحركة الصهيونية ومؤسسيها سواء من غير اليهود، أم من اليهود قد اتفقوا نهائياً على أن تكون فلسطين هي المكان المستهدف. وأخذت موجات الهجرات تصل إلى فلسطين تدريجياً وعبر مراحل متتالية، وكأما تجري عملية تطابق دقيقة ما بين التصريحات والإعلانات النظرية لزعماء الحركة الصهيونية ومفكرها مع خطط تنفيذ استيطان فلسطين، حتى ما قبل انعقاد مؤتمرهم الصهيوني الأول في بازل بسويسرا سنة 1897. واستطاع الصهاينة جميعاً أن يستغلوا الظروف الدولية، وظروف المنطقة العربية آنذاك أفضل استغلال في صالح تحقيق هدفهم. ولم تكد تنتهي الحرب العالمية الأولى إلا وكانت وثيقة منحهم فلسطين "وطناً قومياً" سنة 1917، قد أصبحت مفروضة ومحتمة على العالم كله، وعلى العرب قاطبة.

أولاً - النشاط الصهيوني قبيل مؤتمر بازل 1897:

شهد العقدان الأخيران من القرن التاسع عشر بعض النشاطات الصهيونية في فلسطين، حيث إن مؤرخي الصهيونية يعدون سنة 1882 البداية الأولى للاستيطان، ونقطة التحول في سير الحركة الصهيونية قبل انعقاد مؤتمرها الأول سنة 1897، رغم أن المراحل السابقة كانت مليئة بمشاريع ومحاولات عديدة للاستيطان في فلسطين العربية.

فقد بلغ عدد اليهود في النصف الثاني من القرن الثامن عشر من (5000 إلى 6000) نسمة، وأصبح العدد سنة 1856 نحو (10,600) نسمة⁽¹⁾، وأخذ هذا العدد يتزايد نسبياً منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر نتيجة عاملين: الأول ازدياد النفوذ الغربي في السلطنة العثمانية، وكون يهود السلطنة تحت الحماية الإنجليزية، بشكل خاص. والثاني تدهور أوضاع السلطنة الداخلية عامة، وقد نجم عن ذلك تحسن واضح في أوضاع اليهود في فلسطين والسلطنة.

(1) - قهوجي، استراتيجية الاستيطان، ص 31.

جرت هجرات المرحلة الأولى بين عامي 1880 - 1903، وكانت أغلبية دفعات هذه المرحلة من يهود روسيا ودول أوروبا الشرقية الذين بدأت هجرتهم بعد حادثة اغتيال القيصر الروسي "الكسندر الثاني" سنة 1880، والتي تبعتها أعمال القتل والاضطهاد ضد اليهود، ورغم ذلك فقد حازت المفاوضات مع القيصر الروسي نقولا الثاني عن طريق وزيريه بليغي وستوليبيين رضا الصهاينة. فقد قام هرتزل بالمفاوضات مع بليغي، ثم جاء خلفه وولفسون، وأجرى المفاوضات مع ستوليبيين. وقد لقيت مطالب الصهاينة عطفاً كبيراً لدى الحكومات المعادية للثورة ولدى أمير لقوف الاشتراكي الثوري كيرينسكي، فبشهادة ن. سوكولوف الروسي صوت المؤتمر السابع للصهاينة في بتروغراد بـ 522 صوتاً إلى جانب كيرينسكي "ضد خصومه" وعبر عن تضامنه التام مع قضية "استيطان فلسطين"⁽¹⁾.

كتب ريتشارد كروسمان النائب في البرلمان الإنجليزي: "أن اليهودية لم تنجز مهماتها كلها؛ مهمة تأمين مليون مهاجر في الأعوام الأولى، (حيث بدأ ظهور اتحاد الشركات الصهيونية الدولي)، والسبب الرئيس في هذا يعود بالطبع إلى الثورة البلشفية "لقد كان الصهاينة دائماً يعدّون أن روسيا ستكون المصدر الرئيس للهجرة إلى فلسطين"⁽²⁾.

كانت الدفعة الأولى من هجرات تلك المرحلة، بين عامي 1880 - 1897 من جماعة "محبى صهيون"، وتمت تحت رعاية البارون روتشيلد، وتمكنوا بدعم مالي منه، من الحصول على أراض زراعية بلغت 3200 دونم في "ديشون ليسيون" وفي "جديرا"⁽³⁾. ويلاحظ أن هذه الزيادة الكبيرة نسبياً لم تكن بسبب تحسن أوضاع فلسطين الاقتصادية؛ بل تعود إلى حماية القناصل الأوروبيين في "الأستانة" و"القدس"، والإنجليز منهم بشكل

(1) - إيفانوف، احذروا الصهيونية، ص 123.

(2) London 1959. P.62. Report Crossman, NR.A nation

(3) - أبو عرفة، عبد الرحمن، الاستيطان والتطبيق العملي للصهيونية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، دار الجليل، دمشق، 1981، ص 47

خاص لليهود⁽¹⁾. وهذا ما تؤكد به بديعة أمين في كتابها "المشكلة اليهودية والحركة الصهيونية"، حيث تقول: "إن استحالة العثور على شعب واحد يمكن أن يقطع جذوره مرة واحدة وإلى الأبد بوطنه، ويرحل بكلية إلى فلسطين ليقم فيها دولة تحت حماية دولة أجنبية للدفاع عن مصالح تلك الدولة، هي السبب الحقيقي الكامن وراء اختيار اليهود؛ بل وراء إجبار اليهود من أجل هذا المشروع ورغم أن الحماية متوافرة، والدعم اللازم للهجرة الصهيونية قائمان، فإن الاستيطان الصهيوني في فلسطين قبل الربع الأخير من القرن التاسع عشر لم يكن ذا تأثير فعلي؛ بسبب إجماع الكثير من اليهود عن المشاركة والمساهمة في المشاريع الاستيطانية؛ بل إن واقع اليهود في أوروبا خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر يؤكد تماماً أن التيارات الاندماجية، (أي التيارات التي تنادي باندماج اليهود في المجتمعات التي يقيمون فيها)، كانت هي التيارات الأساسية والسائدة بين صفوف اليهود، وأن الاتجاهات الصهيونية (أي الاتجاهات الساعية إلى الدولة الخاصة باليهود) كانت هي الاتجاهات المرفوضة بين غالبية اليهود، وهذا ما أكده الزعيم الصهيوني ماكس نورداو في خطابه في المؤتمر الصهيوني الأول 1897، إذا قال: "إن اليهود متهمون بأنهم يتماسكون مع يهود العالم، ويتعصبون لهم، لكن العكس هو الصحيح، فمن سوء حظهم أنهم بعد التحرير اندفعوا في قومية البلد الذي يعيشون فيه، وتخلوا عن كل ما يربطهم باليهودية"⁽²⁾.

إن هذا الإجماع، يعود إلى واقع البنية الاقتصادية - الاجتماعية لليهود عبر المنحى التاريخي العام لمسيرتهم في مختلف المجتمعات التي عاشوا فيها. وبالرغم من الكثير من الصعوبات، فقد استمرت الحركة الصهيونية في تقديمها العملي الحثيث وأكدت نضجها الفكري، وقدرتها السياسية العالمية حتى نهاية القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين. وتم آنذاك تنظيم الدفعة الثانية من الهجرة الصهيونية الأولى ما بين عامي 1897 - 1903. حيث وصل عدد المهاجرين اليهود في فلسطين ما يقارب 13,920

(1) - قهوجي، استراتيجية الاستيطان، ص 31.

(2) - قهوجي، استراتيجية الاستيطان، ص 47.

ألف نسمة، وبلغت مساحة الأراضي الزراعية التي استوطنها الكثيرون منهم نحو 350 ألف دونم، لكن الحدث الأهم بين جميع تلك التطورات الجارية، كان صدور كتيب هرتزل الدولة اليهودية سنة 1896، الذي جسّد فيه أسس الإيديولوجيا الصهيونية السياسية وخططها التنظيمية، وطرائق تنفيذ الوطن القومي، والأدوات اللازمة للإنجاز كافة. ودعا إلى عقد المؤتمر الصهيوني الأول في مدينة ميونيخ في ألمانيا في شهر آذار سنة 1897، لكن ندائه لم يستجب بسبب معارضة حاخامات ألمانيا ويهودها بشكل عام؛ مما اضطره إلى تجديد الدعوة للمؤتمر الذي تمّ عقده في شهر آب من العام نفسه في مدينة بازل السويسرية.

ثانياً- النشاط الصهيوني منذ مؤتمر بازل حتى نهاية هرتزل 1904:

1- تيودور هرتزل ودوره السياسي في الحركة الصهيونية:

يعد هرتزل (1860 - 1904) المؤسس الفعلي للحركة الصهيونية، ومؤسس عدد من أجهزة هذه الحركة التي مازال بعضها يعمل حتى الآن، وهو أول رئيس للمنظمة الصهيونية العالمية، وللمؤتمرات الصهيونية العالمية الستة الأولى، وهو بحق أبو "دولة إسرائيل" كما يلقبه العديد من الصهيونيين.

ولد هرتزل من أبوين يهوديين موسرين، سنة 1860، في مدينة بودابست عاصمة المجر، وتلقّى علومه في القانون في مدينة فيينا عاصمة النمسا بين عامي 1878 و1884، اشتغل في الكتابة الأدبية والسياسية بين عامي 1885 و1891، ومارس العمل الصحفي بين عامي 1891 و1896 كمراسل لإحدى الصحف النمساوية المهمة وهي الجريدة الحرة الجديدة.

ويقال إنّه كان ضعيف الصلة بالدين اليهودي، والكتابات الصهيونية وموجة العداء للسامية في أوروبا، ولكن تدفق اليهود المهاجرين من أوروبا الشرقية في العقدين الأخيرين من القرن التاسع عشر، ومحاكمة الضابط اليهودي الفرنسي داريفوس، جعلاه يتبنى الفكرة الصهيونية بقوة، ويتخلّى عن آرائه السابقة بوجوب اندماج اليهود مع الشعوب التي يقيمون بينها. عرض هرتزل أفكاره حول المسألة اليهودية وجذورها، وشرح حلولها في كتابه الدولة اليهودية الصادر سنة 1895، الذي لخص فيه نظريات سابقه من

الصهاينة وبرامجهم مثل: موزيس هس وليوبينسكي؛ بل إنه تجاوزهما في دقة المخطط السياسي التنفيذي للصهيونية.

يعد كتاب هرتزل، الدولة اليهودية تجسيدا للإيديولوجية الصهيونية، ومخططها السياسي من أجل بناء الدولة اليهودية، حيث عالج فيه أدق تفاصيل عملية البناء، ابتداء من إقامة جمعية اليهود التي ستكون الهيئة المشرفة على المشروع، والشركة اليهودية التي ستكون المؤسسة المختصة بالتنفيذ والتمويل الاقتصادي للمشروع، بما في ذلك قضايا تهجير اليهود، وتنظيم المدن في دولتهم، واختيار لغتهم وعلمهم، ودستورهم.

ويظهر هدف المؤلف من أول جملة وردت في مقدمة الكتاب، وهي: "الفكرة التي أشرحها في هذا الكتيب فكرة قديمة، وهي إحياء الدولة اليهودية"⁽¹⁾، أي إن فكرة الوطن القومي ليست خيالية، وإن تنفيذها يتوقف على القوة الصهيونية الدافعة. وبذلك يتضح أن إحياء المشروع الصهيوني الاستعماري القديم يعتمد تماماً على المصالح البرجوازية الكامنة وراء الدعوة ومطامحها ... أي إنه بدلاً من أن تتبنى الصيغة الإمبريالية الكلاسيكية للمشروع عن مواقع ساكنة منفعة، ومن حيث هي استجابة لنداءات أتباع شافيتسبوري .. أرادت الصهيونية اليهودية في مرحلة نضجها وتبلورها أن تكون قوة فاعلة، تتحرك وفقاً لمصالحها الطبقية المستقلة، بحيث تتقدم هي إلى الطبقات الحاكمة في الدول الإمبريالية من أجل عقد التحالفات وتبادل الخدمات في أثناء سيرها في سبيل تحقيق أهداف المشروع الصهيوني*.

(1) - القضية الفلسطينية، الأمانة العامة، ص 222.

* حول هذه الفكرة، ظهر خلاف في الرأي حول المصالح الطبقية في الحركة الصهيونية، بين جلال صادق العظم وبيدعة أمين، حيث يرى د. العظم، أن العامل الطبقي يشكل أساساً في الهدف الصهيوني، بينما تنفي د. أمين أي نوع من التحديد الطبقي لطبيعة الحركة الصهيونية؛ مما أدى بها إلى نفي كل سمة من سمات الحركات القومية البرجوازية.

ويرجح استناداً لكتابات المفكرين الصهاينة أنفسهم أو غيرهم عن تحليل دوافع نشوء الصهيونية وأهدافها في تلك المرحلة التاريخية من التطورات الاقتصادية - الاجتماعية تأكيد أهمية العامل الطبقي في الإيديولوجية الصهيونية وأهدافها - والقصد من ذلك مصالح كبار البرجوازيين

2- الأسس العملية لتحقيق الهدف الصهيوني:

إن الصياغة التي قدمها كل من بينسكر وهرتزل للمشروع الصهيوني ركزت على إيجاد الأدوات التنفيذية المباشرة، تنظيمياً وإدارياً ومالياً من أجل العمل الفوري على تطبيقه، كما تميزت بإقدام الرجلين على الاضطلاع بمهمات بناء الأجهزة المطلوبة وخلق الأدوات اللازمة لذلك، وبهذا فإن أسس الخطة العملية بحسب دراسة هرتزل تضمنت ظواهر أساسية عدة، أهمها

- تعيين رقعة الأرض التي ستقوم عليها دولة اليهود، وتكليف جمعية اليهود باختيار المنطقة المناسبة التي لم تكن قد تقرر نهائياً لإقامة الوطن القومي اليهودي عليها. علماً أن فلسطين كانت دائماً في أعماق أذهان الصهاينة المؤسسين، من يهود وغير يهود، ويتأكد هذا من مقارنة هرتزل بين مزايا كل من فلسطين والأرجنتين في كتيبه الدولة اليهودية، وترك الاختيار النهائي معلقاً ومرهوناً بالرأي العام اليهودي، إلا أن أية مراجعة دقيقة لمقارنته تظهر تحيزه العميق لفلسطين المنحدرة من تراث المشاريع الصهيونية الإمبريالية⁽¹⁾؛ فضلاً عن أقواله أن "فلسطين هي وطننا التاريخي الذي نذكره أبداً، وإن اسم فلسطين بحد ذاته سيجذب شعباً بقوة رائعة من حيث فاعليتها"⁽²⁾. ويتأكد الاتجاه نفسه في القول المأثور أيضاً: "العام القادم في القدس"، المسألة في وقتنا الحاضر هي أن نبين أنه بالإمكان تحويل هذا الحلم إلى واقع حي"⁽³⁾.

- تقوم الشركة اليهودية كنموذج للبناء المالي الصهيوني، بالاهتمام بمصالح اليهود المهاجرين، وتصفية أموال اليهود المنقولة، ثم الاهتمام برؤوس الأموال السائلة إلى

والإمبرياليين في العالم - وأنها ليست حركة ثقافية يهودية مجردة ، وهذا ما يثبت أيضاً الكيان الصهيوني وواقع مجتمعه اليوم ومجمل تناقضاته المختلفة .

(1) - صادق العظم، جلال، دراسات يسارية حول القضية الفلسطينية، دار الطليعة، بيروت، ط2، ص 101.

(2) - العظم، دراسات، ص 103.

(3) - العظم، دراسات، ص 103.

القطر الجديد لاستخدامها في بناء المساكن وشراء الأراضي وتنظيم التجارة . كان رأسمال الشركة آنذاك 50 مليون جنيه، أو ما يعادلها 200 مليون دولار في بداية القرن العشرين، واختيرت لندن مركزاً لها؛ لتكون تحت الحماية القانونية الإنجليزية. ويصف هرتزل طبيعة عمل الشركة اليهودية، فيقول: "ستحتذي الشركة اليهودية جزئياً نموذج شركات التملك العقارية الكبرى، وبإمكاننا أن نسميها أيضاً الشركة اليهودية ذات الامتياز، على الرغم من أنها غير قادرة على ممارسة سلطات السيادة، ولها مهمات غير المهمات الاستعمارية المحضة، سيتم تأسيس الشركة اليهودية كشركة مساهمة بحماية إنكلترا، وتكون خاضعة للتشريع الإنكليزي، ومنظمة وفقاً للقوانين الإنكليزية⁽¹⁾. وبحسب هرتزل أيضاً، الأرباح الباهظة التي ستجنيها الشركة من مصادر متنوعة متعددة (والتي طمح أن تكون على نمط شركة قناة السويس) تجمع من أرباح مبيعات مخلفات المهاجرين العرب، ومضاربات بيع الأراضي الفلسطينية وشرائها، ثم استغلال احتياطي اليد العاملة الرخيصة المتوفرة من يهود أوروبا الشرقية. كذلك أرباح التجارة والأعمال العديدة التي ستنشأ في المستعمرات؛ فضلاً عن استثمار بيع الاحتياجات العصرية والكمالية لكبار الأغنياء والموظفين الوافدين من العالم الرأسمالي؛ مما سيخلق سوقاً ممتازة متناسبة ومتطلباتهم وستستمر هذه السوق في تحسين وضعها.

- قيام الجمعية اليهودية، كممثلة للشعب اليهودي، وهي النموذج للمنظمة الصهيونية، ولها سلطة التفاوض مع الحكومات المختلفة في العالم (للحصول على الأرض، وتحديد موقعها)، وتظهر براعة هرتزل السياسية بتصميمه على نيل الاعتراف الدولي بالجمعية اليهودية. وهذا ما أكدته في كتابه الدولة اليهودية حين قال: "يجب كسب اعتراف الدول بالجمعية، أنها هيئة رسمية هدفها إنشاء حكومة، وعندما يتم الاعتراف تولد الدولة.

- نهج الاستعمار الاستيطاني، على غرار الاستعمار الاستيطاني في الجزائر وروديسيا، هو الأسلوب الذي المتفق على اتباعه في الوطن القومي المرتقب بين هرتزل

(1) - العظم، دراسات، ص 113.

وزعماء الحركة الصهيونية، وهذا ما جعلهم يطلقون على أداة الصهيونية المالية سنة 1902 اسم الشركة اليهودية الاستعمارية، وعدّوا هدف هذه الأداة المالية تطوير فلسطين والدول المجاورة اقتصادياً واجتماعياً، وهذا ما أكده ناحوم سوكولوف في معرض تفسيره دوافع تأسيس شركات المنظمة الصهيونية المالية في إنجلترا، فقال: "شجعت الإنجازات العظيمة التي حققها الغزو السلمي الإنجليزي؛ أي الاستيطان الاستعماري، الحركة الصهيونية على أن تضع ثقتها وأموالها في إنجلترا. لقد خلق سيسل رودوس الإمبريالي الإنجليزي الذي قاد احتلال ولايات عدة في إفريقيا وبلغت مساحتها 31,000 ميل مربع، وشركة إفريقية الشرقية البريطانية، التي أشرفت على إدارة 200,000 ميل مربع بدأت بالمبلغ الذي بدأت به الشركة اليهودية الاستعمارية، أي بمبلغ 250,000 جنيه⁽¹⁾. ووضح سوكولوف أيضاً دور إنجلترا في مساعدة الصهيونية، فقال: "كان واضحاً أن تقوم إنجلترا بدور على غاية من الأهمية في السياسة الصهيونية". فإنجلترا هي التي اقترحت إقامة الدولة اليهودية في أوغندا بأفريقية، ونظمت بعثة العريش. لقد كانت المالية الصهيونية إنجليزية⁽²⁾، والنظرة السياسية الصهيونية إنجليزية. وعلى هذا الأساس من التعاون بين الطرفين الصهيوني والإنجليزي كانت المفاوضات بين هرتزل وجوزيف تشمبرلن وزير المستعمرات الإنجليزي بشأن استيطان اليهود الاستعماري في عدد من مناطق العالم.

وبذلك يتضح أن هرتزل، وضع مشروعاً عملياً منسقاً، تميّز بخطته السياسية والتكنولوجية أمام اليهودية العالمية، والدول الأوروبية لخلق الدولة. وأتى اقتراحه منسقاً مع روح العصر، وتضمن بشكل رئيس ضرورة اعتراف الدول الكبرى ونيل مساعدتها، وضمان حمايتها، كما تضمن ضرورة الحصول على براءة لامتلاك الأرض، وعلى مساحات تستطيع أن تأوي ملايين عدة من السكان، ووجوب تعهد الأغنياء اليهود بتقديم

(1) - توما، جذور القضية الفلسطينية، ص 53.

(2) - توما، جذور القضية الفلسطينية، ص 54.

الأموال اللازمة. كما تتضمن أيضاً الترتيبات التي تساعد على القيام بهجرة واسعة بإشراف الجمعية اليهودية والشركة اليهودية.

وفي سنة 1902 تقدم هرتزل بمشروع لاستعمار قبرص، أو شبه جزيرة سيناء حتى العريش، لكن استبعدت قبرص لعدم رضا الأتراك واليونانيين. أما شبه جزيرة سيناء فنالت الرضا، وأخذت إنجلترا تبحث عن مدى إمكانية تنفيذ ذلك لدى اللورد كرومر، إلا أن كرومر تحفظ على المشروع؛ بسبب الخشية من تهديد مستعمراتهم في تلك المنطقة، واقترح تشمبرلن استعمار أوغندة في كينيا، ولكن المشروع لم ينجح بسبب معارضة الصهاينة اليهود.

ويلاحظ أن المخططات الإنجليزية تباينت إلى حد ما، منذ منتصف القرن التاسع عشر، حيث كانت تدعو إلى إعادة "إسرائيل" إلى فلسطين، وكان هذا مرتبطاً بمشاريعها الاستعمارية في منطقة الشرق الأوسط إبان الهزة السياسية التي أحدثها محمد علي في مصر حين حاول إقامة الدولة العربية الكبرى بين عامي 1830 - 1840. أما في بداية القرن العشرين، فكانت إنجلترا قد احتلت مصر، ولم تكن تستطع (في ظروف التوازن الدولي الدقيق الذي أبقي الإمبراطورية العثمانية على وشك الانتهاء) أن تخطط للاستيلاء على فلسطين.

لذلك كان اهتمامها بالمنظمة الصهيونية وفقاً لرغبتها في تسخيرها لتنظيم استعمار استيطاني في بعض أنحاء الإمبراطورية الاستعمارية الإنجليزية، وبشكل خاص في أوغندة، لكن تغير الأوضاع العالمية إبان الحرب العالمية الأولى، وإتاحة الفرصة لتقسيم مناطق السيطرة العثمانية بعثا المشروع الإمبريالي الإنجليزي القديم في إعادة بعث "إسرائيل" في فلسطين. لذلك كان اهتمامها بالمنطقة الصهيونية المستهدفة قائماً برغبتها في تسخيرها لتنظيم استعمار استيطاني في بعض أنحاء الإمبراطورية الاستعمارية الإنجليزية، وبشكل خاص في أوغندة.

3 - مساعي هرتزل لتنفيذ المشروع الصهيوني قبل سنة 1904:

استمرت اتصالات الزعماء الصهاينة بالدول الداعمة للمشروع الصهيوني، بدءاً من الإمبراطورية العثمانية المتداعية، والإمبراطورية الإنجليزية العريقة، ثم دولة ألمانيا الفتية

الناشئة، وإيطالية الحديثة التي كانت قد بدأت تتطلع إلى الفوز بحصة من المستعمرات، وغيرها من الدول الداعمة، وأنت مساعيه ضمن اتجاهين هما: اتصاله مع الدولة العثمانية، واتصاله مع الدول الاستعمارية.

أ - اتصالات هرتزل مع الدولة العثمانية:

بدأت اتصالات هرتزل على الصعيد الدولي، واجتماعه مع الوزير العثماني في 21 حزيران سنة 1896؛ لبحث مسألة الاستيطان الاستعماري في فلسطين تحت رعاية السلطان⁽¹⁾، وفي 13/8/1899، أرسل هرتزل برقية إلى السلطان العثماني بمناسبة بدء جلسات المؤتمر الصهيوني الثالث قال فيها: "إن الصهيونيين المجتمعين في مؤتمر بازل يعدّون أنّ واجبهم الأول، هو أن يرفعوا تعهدهم بإخلاصهم وتقديرهم إلى لطف جلالته نحو رعاياه اليهود، إلى أعتاب عرش جلالة السلطان، إنّ الصهيونيين يرغبون في إغاثة إخوانهم التعماء في دول أوروبا المختلفة، وفي الإسهام في عظمة الإمبراطورية العثمانية وازدهارها، وإنهم ليأملون بإخلاص أن يحظى ولاء هذه الرغبات بتقدير وتشجيع حكمة الخليفة العظيمة"⁽²⁾.

وفي سنة 1901 قام هرتزل بمحاولة في القسطنطينية للحصول على براءة لحقوق وواجبات الشركة العثمانية - اليهودية للأراضي من أجل الاستيطان في فلسطين وسورية⁽³⁾؛ مقابل مبالغ كبيرة من المال تسد ديون الإمبراطورية وعجزها الاقتصادي. ورغم استقبال السلطان عبد الحميد الثاني هرتزل في 18/5/1901، وإظهار عطف السلطنة على اليهود، والموافقة على حمايتهم كرعايا، وهذا ما يعكسه قوله: "إنني دائماً صديق لليهود، والواقع أنني لا أعتمد إلا على المسلمين واليهود، ولا أثق الثقة نفسها برعاياي

(1) - توما، جذور القضية الفلسطينية، ص 58.

(2) - صايغ، أنيس، يوميات هرتزل، مركز الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1973، ص 149.

(3) - لوكاس، غرولنبرغ، فلسطين أولاً، ترجمة محمود فلاح، منشورات وزارة الثقافة، دمشق،

1982، ص 35.

الآخرين⁽¹⁾. لكن هرتزل لم يتمكن من انتزاع الموافقة العثمانية على مشروعه الصهيوني في فلسطين، رغم استمرار جهوده ومساغيه السياسية، واتصالاته الواسعة مع وسطاء دوليين عدة لدى السلطنة العثمانية⁽²⁾.

إلا أن اليهود استطاعوا أن يتابعوا هجراتهم من أرجاء العالم شتى إلى فلسطين؛ بتسهيل من السلطنة العثمانية، والحصول على الكثير من الامتيازات المساعدة على بناء مستوطناتهم، من خلال سياسة الامتيازات الأجنبية الألمانية أو الفرنسية أو الإنجليزية غيرهم... وفي هذا يوضح الباحث الإسلامي عزه دروزه في كتابه نشأة الحركة العربية الحديثة بقوله: "ثم لما استشرى الزحف الصهيوني إلى فلسطين وأنشئت المستعمرات اليهودية في كل مكان في عهد السلطان عبد الحميد، أخذ المدافعون عنه يعكسون، الوضع ويقولون: كانت المركزية شديدة جداً، فلا يكاد رئيس في العاصمة أو الولايات أو الأقضية، يستطيع البت في أمر إلا بعد رفعه من فوقه وتلقي التفويض فيه ... وكثيراً ما كان مجلس الوزراء لا يقدم على البت في أمر فيرفعه إلى السلطان لاستصدار إرادته السنية فيه"⁽³⁾، وكذلك إن جمعية الاتحاد والترقي العنصرية التركية التي نمت ونشأت في كنف السلطان عبد الحميد الثاني بتركيباتها التركية اليهودية، وظهرت على مسرح الأحداث ويدها كل مقاليد الأمور، بعيد عزل السلطان عبد الحميد الثاني سنة 1909، وقد لمس السفير الإنجليزي في إسطنبول تفوق مركز اليهود في دوائر الحكومة العثمانية، وذكر هذه الحقيقة بصراحة تامة في مذكرة بعث بها إلى وزارة الخارجية الإنجليزية. وأهم ما جاء فيها: "إن لجنة الاتحاد والترقي تبدو في تشكيلها الداخلي تحالفاً يهودياً وتركياً مزدوجاً، فالأتراك يمدونها بالمادة العسكرية الفاخرة، ويمدّها اليهود بالعقل المدبر وبالمال وبالنفوذ الصحفي

(1) - صايغ، يوميات هرتزل، ص 147.

(2) - صايغ، يوميات هرتزل، ص 147.

(3) - محمد عزه دروزه، نشأة الحركة العربية الحديثة، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، 1949،

القوي في أوروبا .. إنَّ اليهود الآن في موقف الملهم والمسيطر على الجهاز الداخلي للدولة..⁽¹⁾.

اعتمد هرتزل في خطته لاستيطان اليهود في فلسطين العربية على محاولتين: الأولى، محاولة الاتصال المباشر مع السلطان العثماني، والاتفاق معه على إقامة وطن يهودي يتمنع بحكم ذاتي مقابل رشوة مالية ضخمة.

الثانية، محاولة الاتصال غير المباشر مع العثمانيين عن طريق الإمبراطورية الألمانية التي كان عليها أن تقدم المساعدات لإقامة دولة "إسرائيل" في فلسطين؛ مقابل دعم اليهود لمصالح ألمانيا وسياستها في الوطن العربي. وبذلك ينجز هرتزل مشروع دولة اليهود خلال خمس سنوات عن طريق الحصول على موافقة رسمية تختصر طرائق طويلة، لكن تلك المحاولات المباشرة وغير المباشرة لم تتجح لعدم موافقة العثمانيين.

لذلك كان البديل العمل التدريجي المرحلي؛ لإقامة الوطن القومي الصهيوني في فلسطين، أي نهج سياسة العمل على خلق واقع صهيوني في فلسطين، وانطلاقاً من هذه السياسة استمرت الاتصالات مع الدول الاستعمارية بمختلف أطرافها ومحاورها السياسية الخاصة بها، ومصالح كل منها على حدة. كما تمكّن من إنجاز المؤتمر الصهيوني الأول في مدينة بازل في سويسرا، وبعد أن قطع هرتزل مرحلة عملية أساسية في مخططة سهلت استعمار فلسطين على الصهاينة في الخمسين سنة التي تلت تأسيس الحركة. توفي سنة 1904 في فيينا ونقلت رفاته إلى فلسطين عند جبل هرتزل في جوار القدس المحتلة.

ب- اتصالات هرتزل مع الدول الأوروبية:

اجتمع هرتزل مع ملك إيطاليا في 23 كانون الثاني سنة 1904 وأبدى الملك الإيطالي عطفه على المشروع الصهيوني، وحصلت إيطاليا فيما بعد على موافقة من الدول الإمبريالية الأخرى (بموجب المعاهدات التي عقدها كل من إنجلترا وفرنسا في شمال أفريقيا العربية)؛ لاستيطان طرابلس الغرب في 1911.

(1) - ملف وثائق فلسطين، ج1، وزارة الثقافة والإرشاد القومي المصرية، وثيقة رقم 8، ص

كما عمل هرتزل على كسب تأييد الألمان في عهد بسمارك والقيصر غليوم الثاني؛ مقابل تأمين مصالح الإمبراطورية في الشرق، وهو ما وضعه هرتزل في يومياته حين قال: "سنبنى خطوط السكك الحديدية في آسيا؛ لتكون طريق الشعوب المنقّعة ولن تكون هذه الطريقة في حوزة أي من الدول الكبرى". وأضاف أيضاً "إن الاستعمار الصهيوني في فلسطين برعاية ألمانيا وحمايتها سيفتح الطريق البري لآسيا من البحر المتوسط إلى الخليج العربي، وبذلك ي دشّن عهداً جديداً، ويفتح آفاقاً رحبة"⁽¹⁾، لكن المحاولات مع ألمانيا فشلت؛ لأن القيصر الألماني لم يرغب في تعزيز علاقاته مع العثمانيين.

وكان لهرتزل محاولات مع القيصريّة الروسيّة التي ارتكبت مذابح اليهود في محاولة منها؛ لإشغال الرأي العام، وإبعاد الثورة عن بلادها. وتوصل بنتيجة اتصالاته مع وزير خارجية القيصر في آب 1903 إلى التفاهم على أن يعمل هرتزل على سلخ اليهود من صفوف الاشتراكيين، وذلك بتمكين عمل المنظمة الصهيونية، وهذا ما ورد في يومياته حين كتب، "أعتقد أنني قد أشير إلى أثر مفيد لنشاطي، لقد أثبتت الكثيرين عن مبادئ الثورة الاشتراكية المزيفة، وحولتهم إلى حملة مثل عليا"⁽²⁾. وقد استمر هرتزل في متاجرته الراحبة مع سياسي أوروبا على حساب الاشتراكية. وفي هذا المجال كتب إلى دوق بادن الكبير في 1896/2/24 إثر اجتماعه به، إن قيام الصهيونية سيكون خدمة لأوروبا عن طريق إضعاف الحركة الاشتراكية: "سيكون لحركتنا نتيجتان، وهذا أمر نوهت به قليلاً في كراسي الذي قصدت أن أجعله مادة للنقاش بين الناس وأنا أريد أن أوجه انتباه سموكم إلى هذين الأمرين: إضعافنا للأحزاب الثورية وتفتيتنا للقوى الاقتصادية الدولية إذا وجدنا المساندة فلن يكون كلامي غروراً"⁽³⁾، وأصبحت مقاومة الحركات الاشتراكية الثورية التي تبناها هرتزل آنذاك تقليداً عميق الجذور في القيادة

(1) - صايغ، يوميات هرتزل، ص 137.

(2) - صايغ، يوميات هرتزل، ص 149.

(3) - صايغ، يوميات هرتزل، ص 492.

الصهيونية، واستمرت السياسة الصهيونية في هذا الميدان إلى أن نجحت بإسقاط المنظومة الاشتراكية سنة 1991.

كما لجأ هرتزل إلى أمريكا والدول الأوروبية الكبيرة مستجداً بها: وقال السفير الأمريكي في إستنبول حين وجوده في العاصمة النمساوية وأجرى معه تلك المحادثة: "يعدّ من المستحيل حصولنا على فلسطين، لن تسمح لنا بذلك الكنيسة الأرثوذكسية والكاثوليكية. فقلت له إنني أعتبر روما وحدها ضدنا، ونسيت أن أقول له السبب الأعظم وهو أن الكتلة هي وحدها الكنيسة العالمية مثل اليهودية. روما هي الأخ الغني الذي يكره الأخ الفقير، أما الكنائس الأخرى فقومية؛ ولذلك لا تحتاج إلى القدس كنقطة أرخميدس...⁽¹⁾.

وأرسل إلى رئيس الوزارة النمساوية، كويرير في 1900/2/28 يشرح له غايات الصندوق الاستعماري اليهودي الذي كان قد أسسه في لندن كمصرف للحركة الصهيونية: "تأسس الصندوق اليهودي الاستعماري لخدمة أهداف الحركة الصهيونية، ولا يسعى مؤسسو البنك إلى أي ربح خاص؛ بل إن قوانينه تمنع مجلس المديرين والمجلس العام (الذي لا يتكون من رجال أعمال وأنا عضو فيه) من جني أي ربح من المشروع، وقد أمّن تكاليف الإنشاء عدد من أتباعنا، وأنا نفسي أسهمت بخمسمائة جنيه إسترليني .. سوف يكون للبنك رأسمال مساهم بمبلغ مليوني جنيه إسترليني.. أسهم فيه بمبلغ جنيه واحد. تجابه الحركة الصهيونية مقاومة أثرياء اليهود؛ لذلك يجب أن توجه المساهمة إلى الجماهير بالدرجة الأولى... وقد بلغت المساهمة حتى الآن ثلاثمائة ألف سهم، إلا أن المدفوع في لندن لم يبلغ مئة ألف جنيه بعد؛ لأنّ المساهمة بالنقسيط⁽²⁾، وكذلك طلب هرتزل من كويرير مساعدة حكومته في الضغط على السلطان مقابل خدمات سياسية ومادية. وكان النفوذ الصهيوني في إنجلترا قد ازداد لدرجة أن ستين مرشحاً لمجلس

(1) - صايغ، يوميات هرتزل، ص 157.

(2) - صايغ، يوميات هرتزل، ص 158.

العموم أعلنوا في مطلع تشرين الأول سنة 1900 تأييدهم للصهيونية، وهو كسب صهيوني قال عنه هرتزل: "إنه أحقق خطوة قامت حركتنا بها منذ وقت طويل"⁽¹⁾.

هذا على صعيد النشاط الدبلوماسي لتحركات هرتزل، أما على صعيد التحرك العملي. فقد تابعت الدفعة الثانية من الهجرة الصهيونية اليهودية الأولى 1897 - 1903 طريقها إلى فلسطين. وأقامت مجموعة من المستوطنات مثل رحبوت وبئر توفيا في السهل الساحلي في جنوب يافا والخضيرة في السهل الساحلي بين حيفا ويافا، والمطللة على الجليل الأعلى الشرقي⁽²⁾.

ومنذ تلك المرحلة بدأت جمعية الاستيطان اليهودي تشرف على عملية الاستيطان وبدأت الجمعية التي كان من أبرز أعضاء مجلس إدارتها البارون روتشيلد، تقدم المساعدات لبعض المستوطنات على شكل قروض بدلاً من المنح، كذلك بدأت الجمعية بشراء الأراضي، وإنشاء مستوطنات جديدة، وأقامت عدداً من المستوطنات في منطقة الجليل الأدنى الشرقي ومنطقة طبريا⁽³⁾.

ج- أهم المؤتمرات الصهيونية لتنفيذ المشروع الصهيوني:

لم تقتصر مساعي هرتزل على الاتصال فقط مع زعماء العالم؛ إنما أردفها بمساعي عملية متصلة بتحريك يهود العالم وصهاينته وتحريضهم، وأنتت تلك المساعي ضمن مؤتمرات منتظمة بمنتهى الدقة في اتخاذ قرارات تنفيذ الخطط الصهيونية الهادفة إلى إنشاء دولة اليهود، وما تزال المؤتمرات الصهيونية مستمرة إلى اليوم.

- المؤتمر الصهيوني الأول 1897:

عقد المؤتمر الصهيوني الأول في مدينة بازل في سويسرا بين 29-31 آب 1897 بزعامة هرتزل بحضور 204 مندوبين يمثل جزء منهم 117 جمعية صهيونية مختلفة،

(1) - صايغ، يوميات هرتزل، ص 165.

(2) - قهوجي، استراتيجية الاستيطان، ص 156.

(3) - قهوجي، استراتيجية الاستيطان، ص 156.

وجاء نحو 70 من أولئك المندوبين من روسيا، وحضر المؤتمر مندوبون من أمريكا والدول الإسكندنافية. وتم فيه تحديد الهدف الصهيوني، وصياغة البرنامج على النحو الآتي: "تَبْدُل الصهيونية جهودها للحصول على وطن* مدعوم قانونياً وعلناً للشعب اليهودي في فلسطين..." وهذا ما ورد في خطاب هرتزل بقوله: "لدينا الكثير لتحقيقه في ظرف ثلاثة أيام، نريد وضع أساس الصرح الذي سيسكن فيه الشعب اليهودي يوماً.. فإذا كان بالإمكان حل مسألة الشرق الأوسط والمسألة اليهودية في آن واحد فسيكون لهذا الحل تأثير في العالم المتحضر بأسره.. وتحسن وضع اليهود سيساعد على تحسين وضع مسيحيي الشرق..."⁽¹⁾.

ولتحقيق الهدف الصهيوني ارتأى المؤتمر اتباع الوسائل الآتية:

- 1- تَبْنِي مبدأ حق اليهود على إنشاء المستعمرات، وبخاصة المزارعين منهم والمهنيين والتجار
- 2- العمل على إنعاش الشعور القومي اليهودي وتقويته.
- 3- العمل على جمع اليهود وتنظيمهم بواسطة إنشاء مؤسسات عامة تتناسب في كل بلد مع القوانين الشرعية فيه.

* كلمة "وطن" كما وردت أعلاه ، لم تكن تؤدي معنى محدداً ، ومعرضة إلى تفسيرات شتى، وفضلت الحركة الصهيونية استعمال عبارة "الوطن القومي اليهودي" بعد عام 1897 ، وغضت النظر عن محاولة تفسيرها وشرحها . وثبت هذا الاصطلاح بعد عشرين عاماً أي حين صدور وعد بلفور عام 1917 ، وفي أثناء النقاش حول مفهوم الوطن أو الدولة صرح هرتزل بقوله : "لا مجال للقلق في تفسير النص؛ لأن الناس حتماً ستقرؤه "الدولة اليهودية" وقد دَوَّن العبارة التالية = في مفكرته "إذا حاولت أن اختصر ما تم في مؤتمر بازل لأجبت بكلمة واحدة - لا أستطيع أن ألقظها جهراً - أقول إنني في بازل قد خلقت "الدولة اليهودية". مأخوذ عن القضية الفلسطينية والصراع العربي الصهيوني ج 1، ص 167.

(1) - أبو الحسن، علي، دور بريطانيا في تهويد فلسطين، دار الوحدة العربية، بيروت 1997، ص 93.

4- اتخاذ الخطوات التمهيدية للحصول على موافقة الدولة على الإجراءات الضرورية لتحقيق أهداف الصهيونية⁽¹⁾.

كما أسفر المؤتمر عن قيام المنظمة الصهيونية العالمية، وأنشأ أيضاً صندوقاً قومياً غايته شراء الأراضي، وأنشأ مصرفاً يهودياً؛ لتسهيل المعاملات المتعلقة بتحقيق الأهداف التي ترمي إليها المنظمة الصهيونية العالمية.

وبالاختصار، فقد وضع المؤتمر أهداف الحركة في حيز التنفيذ، وبرنامجاً للاستعمار، كما أقام هيئة تنفيذية، وجهاز دعاية لتقوية الفكرة القومية اليهودية. ومن الناحية الرسمية أعلن عن قصده في نيل اعتراف دولي، ودعم يساعده على تحقيق الأهداف. وعلى الرغم من مقاطعة اليهود الغربيين له، ومن أن وسائل النشر اليهودية العالمية تلقته بفتور يمكن القول: إن المؤتمر كان حدثاً بارزاً وفاصلاً⁽²⁾. كما وضحت الأهداف والوسائل أن زعماء الصهيونية أكدوا أمرين أساسيين، هما:

1- تنفيذ إقامة الوطن القومي أو الدولة اليهودية على نسق الاستعمار الاستيطاني.

2- الحصول على الموافقة الدولية، لما لها من أهمية في تحقيق أهداف الصهيونية.

- المؤتمر الصهيوني الثاني 1898:

عقد في بازل بسويسرا بين 28 و 31/8/1898، بحضور 346 مندوباً يمثلون 913 مجموعة صهيونية، وقد بحث في كيفية نشر الفكرة الصهيونية بين الجاليات اليهودية، وأسفر عن إنشاء "صندوق الاستيطان اليهودي"، ويلاحظ النمو العددي لأعضائه؛ إذ تضاعف العدد تقريباً عما كان عليه في المؤتمر الأول، كما شهد ازدياداً في عدد الجمعيات والتنظيمات الصهيونية المحلية في القارتين الأوروبية والأمريكية بنسبة ثمانية أمثال إلى المؤتمر الأول. وأقر المؤتمر ميثاق تشكيل صندوق الانتماء اليهودي للاستعمار برأسمال قدره أربعة ملايين فرنك فرنسي، وحدد مجال عمله في المشرق

(1) - القضية الفلسطينية، الأمانة العامة، ص 226.

(2) - القضية الفلسطينية، الأمانة العامة، ص 227.

بخاصة في سورية وفلسطين وقد أوكل أمر إدارته إلى دافيد وفلسون⁽¹⁾. وضم مجموعة من يهود روسيا وشرق أوروبا، ولم يكن لهذه الفئة أي اهتمام بالقضايا الاقتصادية والسياسية والمبادرات المنهجية. وقد عكست أصواتها صدى تعاليم أحاد هاعام، إذ تركزت مطالبها على تجديد الحياة الروحية والبعث الحضاري، ومواصلة النهج الزراعي. وقد ظهر في هذا المؤتمر لأول مرة جناح صهيوني يساري يتزعمه ن. سيركن⁽²⁾. تميز المؤتمر بانعقاده في الوقت المحدد له، والمشاركة فيه من قبل أعضاء منتخبين من تنظيمات وقواعد معترف بها؛ الأمر الذي أكسبه صفتي الشرعية والنظامية.

- المؤتمر الصهيوني الثالث 1899:

عقد في بازل بسويسرا بين 15 و 18/8/1899 بحضور 153 مندوباً، وفيه اكتملت وتحددت الأطر التنظيمية للمنظمة الصهيونية العالمية. وتأكد موقع الأجهزة التنظيمية الدائمة للمنظمة والتي حلت محل الأجهزة المؤقتة التي قامت سابقاً. كما شهد نمواً ملحوظاً في عدد أعضائه، وتوسعاً في صفوف المنظمة على الصعيد الدولي، وتزايد عدد أعضائه بنسبة الثلث في روسيا القيصرية، والربع في البلدان الأخرى. وكان ذلك نتيجة لنشاط هرتزل السياسي والإعلامي، واتصالاته المختلفة على المستوى الدولي، كما أنه اغتنم فرصة انعقاد المؤتمر العالمي للسلم، ونزع السلاح الذي عقد في لاهاي سنة 1899، فاتصل بأعضائه الأوروبيين أملاً في أن يلفت أنظارهم إلى أهداف الحركة الصهيونية الدبلوماسية⁽³⁾. وتعرض هرتزل في هذا المؤتمر لحملة عنيفة لإخفاقه في الحصول على شيء ملموس، سواء من القيصر الألماني، أو من السلطان العثماني.

- المؤتمر الصهيوني الرابع 1900:

(1) - القضية الفلسطينية، الأمانة العامة، ص 229.

(2) - القضية الفلسطينية، الأمانة العامة، ص 229.

(3) - القضية الفلسطينية، الأمانة العامة، ص 229.

عقد في لندن بين 13 و 16/8/1900، بحضور 498 مندوباً، لأن المجلس التنفيذي الصهيوني رغب في أن ينجز الاجتماع في عاصمة الإمبراطورية الإنجليزية، خاصة وأن هرتزل كان يعلق أهمية كبرى على كسب الرأي العام الإنجليزي، وعلى الاتصال مع زعماء السياسة الإنجليزية؛ فضلاً عن أنه رغب في إقناع أثرياء اليهود الإنجليز؛ لكن هرتزل توفي سنة 1904 قبل أن يرى مشروع الدولة قد أنجز (وفقاً لما ورد في كتيبه دولة اليهود)؛ ليتابع زعماء الحركة الصهيونية جهودهم الحثيثة للوصول إلى الهدف الصهيوني.

- المؤتمر الصهيوني السابع 1905:

عقد في بازل بين 28/7 و 2/8/1905 بحضور 497 مندوباً، أخذت تتبلور ولاءات التنظيمات الصهيونية القطرية، كل للدولة التي تنسب إليها. ومن هذا المنطلق كان ولاء المنظمة الصهيونية في ألمانيا للإمبريالية الألمانية، وفي إنجلترا للإمبريالية الإنجليزية وفي فرنسا للإمبريالية الفرنسية وهكذا.. وانعكس هذا الولاء القومي في المؤتمر السابع الذي عقد سنة 1905، في مدينة "بازل"، وكان أول مؤتمر بعد وفاة هرتزل، وظهر فيه تياران:

الأول: عرف بالتيار العملي، وتبنّى فكرة التخلي عن استعمار الصهيونية؛ أي منطقة غير فلسطين، وأيدته الإمبريالية، وتزعمه المصرفي الألماني دافيد ولفسون، وكان التيار الأقوى والأرجح في المؤتمر وما بعده.

الثاني: عرف بالتيار السياسي، وتبنى فكرة تنمية استيطان اليهود في أي جزء ملائم من العالم تحت العلم الإنجليزي، وألف أصحاب هذه الاتجاه منظمة "الاتحاد الإقليمي اليهودي" بزعامة إسرائيل زانغويل. وتم اتخاذ القرارات الآتية:

- 1- إن الصهيونيين لا يخرطون بأي نشاط إسكاني خارج فلسطين.
- 2- رفض مشروع "أوغندا"، كلياً والتوجه بالشكر للحكومة الإنجليزية؛ لتوافقها مع النهج الصهيوني في اختيار مشروعهم الاستيطاني.
- 3- تطوير المركز الصهيوني في فلسطين وإرسائه على قاعدة متينة، والسير على خطة منتظمة بالنشاطات الدبلوماسية والسياسية، والإحجام عن حركة الإسكان المشوشة التي قام بها أحباء صهيون.

ولكن ما لبث أن انتهى الانقسام، وتم الاندماج بين الاتجاهين السياسي والعملي بعد التخلي عن مشروع أوغندة وصدر وعد بلفور سنة 1917، وخدم هذا الاندماج إنجلترا الإمبريالية التي استطاعت الإقادة من وعدها هذا تماماً، ومما تجدر ملاحظته حول تلك المجرىات:

1- أنه رغم الانقسام الذي حصل في المنظمة الصهيونية، لم يكن هناك اختلاف حول جوهر الفكرة الصهيونية. أي إن الجميع متفقون على خلق الوطن القومي الصهيوني؛ إنما الاختلاف كان حول أسلوب تحقيق ذلك الوطن.

2- إن الصهيونية العملية التي تمثلت في البداية بصهيوني روسيا القيصرية، عملت على توجيه الهجرة إلى فلسطين بدلاً من الولايات المتحدة الأمريكية، وهدف العمليون من وراء ذلك العمل على تقوية الإيديولوجية الصهيونية، وصيانة فكرة الدولة اليهودية؛ لأن الهجرة من أوروبا الشرقية إلى النصف الغربي من العالم أكدت أن دوافعها لم تكن التماسك القومي اليهودي (حسب الإدعاءات الصهيونية)؛ بل الاندماج الإنساني العام القائم على الرغبة في الهروب من الاضطهاد.

فضلاً عن أن النهوض الاقتصادي في العالم الجديد، وشروط الاستيطان الأفضل تغلبا على دعوة البعث القومي الصهيوني، وهذا ما أثبتته الإحصائيات، حيث أصبح عدد اليهود في الولايات المتحدة الأمريكية خلال فترة قصيرة بين عامي 1881 - 1918 نحو 4 ملايين نسمة، في حين بلغ عدد اليهود في فلسطين عشية الحرب العالمية الأولى 800,000، وهبط العدد في أثناء الحرب إلى 65,000 نسمة وبالرغم من الاختلافات بين الصهاينة حول طرق تحقيق الوطن القومي، فإن النشاط الصهيوني العملي لم يتوقف.

وكان من جراء الاتجاهات الجديدة تنظيم الهجرة الثانية بين عامي 1905 - 1914 وعلى مراحل، وكان من أبرز قادتها دافيد بن غوريون وإسحاق بن زيفي اللذان فرضا مع شبان المرحلة الأولى من تلك الهجرة 1905 - 1907 من الصهاينة المتعصبين على المزارع اليهودية في فلسطين مبدأ مقاطعة اليد العاملة العربية، وطرد حراس المزارع اليهودية في فلسطين من الشركس والبدو؛ ليقيموا منظمة هاشومير التي ستصبح فيما بعد الذراع المسلح "الهأغاناه" للمنظمة الصهيونية. وأسهم مبدأ مقاطعة اليد

العاملة العربية، والجو المعادي للغزو الصهيوني في تقوقع الصهاينة الغزاة ضمن مزارع جماعية عرفت بالكيبوتر، كما قامت المنظمة الصهيونية بافتتاح فروع للشركة الإنكليزية الفلسطينية التي أصبحت فيما بعد بنك أنكلوا - فلسطين في مدن فلسطين الرئيسة وفي بيروت وإستانبول؛ فضلاً عن إقامة المؤسسات التعليمية التي اعتمدت العبرية لغة أساسية لأول مرة.

أما التطوير المنظم لعملية الاستيلاء على الأراضي، وتوطين اليهود في المستعمرات الزراعية فكان من مسؤولية مكتب فلسطين التابع للمنظمة الصهيونية العالمية سنة 1908 برئاسة آرثر روبين، وقام مكتب فلسطين بمساعدة الصندوق القومي اليهودي ببناء نواة مدينة تل أبيب كما قام بتأسيس شركة تطوير أراضي فلسطين؛ لاستملاك الأراضي العربية، وإدارة مراكز لتدريب المهاجرين اليهود على الأعمال الزراعية والصناعية.

وعلى الرغم من ارتفاع عدد اليهود المقيمين في فلسطين من 50,000 نسمة سنة 1897 إلى 85,000 نسمة عام 1914^{*}، بينهم 12,000 مهاجر يقطنون في المستعمرات الزراعية، فإنّ تقدّم الغزو الصهيوني كان يواجه معارضة ومقاومة عربيتين متصاعدتين بفضل الوعي الشعبي للخطر الصهيوني الذي كاد أن يؤدي إلى انتفاضة شعبية من أجل الاستقلال والخلّاص من المستوطنين اليهود.

- المؤتمر الصهيوني الثامن 1907:

عقد في لاهاي في هولندا بين 14 و 21 / 8 / 1907 بحضور 326 مندوباً استمع المؤتمر إلى خطاب حايم وايزمن الذي حدّد فيه ملامح الصهيونية الواقعية الساعية للتوفيق ما بين التيارين العملي والسياسي⁽¹⁾. وطرح وايزمن عبارة الصهيونية المركبة في

* بلغ عدد سكان فلسطين عام 1914 حوالي (689) ألف نسمة حسب تقديرات السلطات العثمانية آنذاك.

(1) - القضية الفلسطينية والصراع العربي الصهيوني، ج1، مرجع سابق، ص 233.

محاولة للتوفيق بين العمل الدبلوماسي السياسي والعمل الاستيطاني في فلسطين وإعطاء كليهما الأهمية ذاتها⁽¹⁾.

وتقرر إقامة مكتب فلسطين في يافا الذي عهدت إليه المنظمة الصهيونية بمهمة الإشراف على المستوطنات الزراعية اليهودية في فلسطين وكان من بين المقررات التي اتخذها المؤتمر اعترافه مبدئياً باللغة العبرية لغة رسمية للحركة الصهيونية.

- المؤتمر الصهيوني التاسع 1909:

عقد في هامبورغ في الفترة بين 26 - 30 / 12 / 1909 بحضور 364 مندوباً، واشترك فيه لأول مرة ممثلو الأحزاب الصهيونية العمالية في فلسطين. أما أهم المناقشات، فكانت حول انتصار ثورة تركيا الفتاة، ومدى استفادة الصهيونية منها.

- المؤتمر الصهيوني العاشر 1911:

عقد في بازل بسويسرا بين 9 - 15 / 8 / 1911 بحضور 387 مندوباً، ونتيجة لمعارضة بعض أعضاء المؤتمر لقيادة ولفنسون؛ اضطر هذا الأخير للاستقالة وتجدر الإشارة إلى أن نجم وايزمن بدأ بالصعود في هذا المؤتمر، واكتسب هذا المؤتمر سمة المصالحة؛ لأنه أنهى الخلافات بين الصهيونيين العاملين والسياسيين، وحقق الانتصار للصهيونية المركبة، وانتخب أوتو وارنبرغ رئيساً للمنظمة.

- المؤتمر الصهيوني الحادي عشر والثاني عشر:

عقد المؤتمر الحادي عشر في فيينا بين 2 - 9 / 9 / 1913 بحضور 539 مندوباً، وهو آخر مؤتمر صهيوني عقد قبل نشوب الحرب العالمية الأولى، وأقر المؤتمر اقتراحاً لإنشاء جامعة عبرية في القدس، وتبنى حايم وايزمن هذا المشروع.

أما المؤتمر الثاني عشر، فقد عقد في مدينة كارلسباد في تشيكوسلوفاكيا بين 4-10 / 9 / 1921، وهو أول مؤتمر عقد بعد صدور وعد بلفور، وانتهاء الحرب العالمية الأولى، واحتلال إنجلترا فلسطين، وطرد الأتراك من البلاد العربية وبعد الاضطرابات مع

(1) - القضية الفلسطينية والصراع العربي الصهيوني، ج1، مرجع سابق، ص 233.

يهود أوروبا الشرقية. وتركزت المناقشات على توسيع الاستيطان في فلسطين وصادق المؤتمر على إقامة الصندوق التأسيسي لشراء أراضي مرج ابن عامر وإقامة المستوطنات فيها، وقدم حايم وايزمن الذي أصبح رئيساً للمنظمة الصهيونية منذ سنة 1920 تقريراً لدعوة يهود العالم وتشجيعهم للهجرة والاستيطان في فلسطين.

- المؤتمر الصهيوني الثالث عشر والرابع عشر:

عقد المؤتمران في فيينا من 18 - 31 / 8 / 1925 وتأثرا بالحركة العمرانية بين السكان اليهود في فلسطين الناجمة عن دفعة الهجرة الرابعة التي كان معظم مهاجريها من بولونيا، فنشط بناء المنازل وشراء الأراضي، وشهد المؤتمر ذروة الانتقادات لأساليب الاستيطان العمالي.

- المؤتمر الصهيوني الخامس عشر والسادس عشر:

عقد المؤتمر الخامس عشر في بازل بسويسرا بين 8/30 و 9/11 / 1927، وكانت القضية الأهم التي عالجها، أزمة الصهيونية الاقتصادية، ومشكلة البطالة بين المهاجرين اليهود في فلسطين، وهذا ما كان مرتبطاً بالأزمة الاقتصادية العالمية آنذ.

أما المؤتمر السادس عشر عقد في زوريخ بين 7/28 و 8/10 / 1929 وافتتحه سوكولوف بمحاضرة عن هرتزل بمناسبة مرور 25 سنة على وفاته، ووافق هذا المؤتمر على مشروع وايزمن لتوسيع الوكالة اليهودية بانضمام غير الصهيونيين إليها.

- المؤتمر الصهيوني السابع عشر والثامن عشر:

عقد المؤتمر السابع عشر في بازل بين 6/30 و 7/15 / 1931 في ظل الأحداث الدامية التي كانت قد انفجرت في فلسطين من جراء ثورة 1929. بعد أيام قليلة من الإعلان عن توسيع الوكالة اليهودية وعلى أثر هذه الأحداث صدر الكتاب الأبيض الإنجليزي الذي يقيد الهجرة (نسبياً) واستقال وايزمن من رئاسة المنظمة الصهيونية؛ احتجاجاً على السياسة الإنجليزية الجديدة التي عدتها الحركة الصهيونية معادية لها. وخلال المؤتمر قدمت بعض الوفود احتجاجاً على سياسة وايزمن؛ داعية إلى المزيد من التعاون مع الحكومة الإنجليزية للتمهيد من أجل إقامة الدولة اليهودية في فلسطين وتم انتخاب سوكولوف رئيساً للمنظمة الصهيونية العالمية.

عقد المؤتمر الثامن عشر في براغ بين 21/8 و 4/9/1933 في ظل أحداث مهمة: أولها - شبح تسلّم النازية للسلطة في ألمانيا، والثاني - التضخم المالي في فلسطين، والثالث، اغتيال أزرولوزوروف رئيس الدائرة السياسية في المنظمة الصهيونية. وفي هذا المؤتمر أعيد انتخاب سوكولوف رئيساً للمنظمة.

- المؤتمر الصهيوني التاسع عشر والعشرون:

عقد المؤتمر التاسع عشر في لوزان بسويسرا بين 24/8 و 20/9/1935 وتميز المؤتمر بالمحاضرات العلمية الشاملة التي ألقاها عدد من زعماء الحركة الصهيونية، واستطاعت الحركة تشكيل ائتلاف واسع، أعاد الزعامة لوايزمان الذي انتخب رئيساً للجنة التنفيذية، وبرز بن غيرون في هذا المؤتمر؛ فأعيد انتخابه في اللجنة التنفيذية.

أما المؤتمر العشرون، فعقد في زيوريخ بين 3 و 16/8/1937 في أعقاب ثورة 1936 التي عمّت مناطق فلسطين المختلفة، وشملت فئات المجتمع جميعها، وناقش المؤتمر توصية لجنة بيل الإنجليزية بإقامة دولة يهودية في جزء من فلسطين، وكان على الحركة الصهيونية أن تصرّح عن رأيها في هذه التوصية، والتي أثارت انقساماً حاداً بين مختلف الأحزاب الصهيونية، وفي داخل أحزابها كلها، وتقرر في النهاية؛ وفقاً لسياسة وايزمان الداعية إلى المحافظة على العلاقة بالحكومة الإنجليزية. وأكد المؤتمر أن المقصود بالوطن القومي اليهودي كما ورد في وعد بلفور هو فلسطين بأكملها.

المؤتمر الصهيوني الحادي والثاني والعشرون: عقد المؤتمر الحادي والعشرون في جنيف بين 16 و 26/8/1938 قبل نشوب الحرب العالمية الثانية، وفي هذه الأثناء تراجعت الحكومة الإنجليزية عن مشروع التقسيم، وعقدت مؤتمراً حضره ممثلون عن العرب واليهود، ونشر على أثره الكتاب الأبيض الذي يقيد الهجرة اليهودية، وشراء الأراضي في فلسطين، وعدّت الصهيونية هذه القيود معادية لها وأعلنت الحركة الصهيونية عن مقاومة هذه القيود وتوسيع نطاق الهجرة، وانتخب المؤتمر اللجنة التنفيذية بزعامة وايزمان.

عقد المؤتمر الثاني والعشرون في بازل بين 9 و 24/12/1946 بعد الحرب العالمية الثانية، وناقش قضايا الهجرة غير الشرعية، والنضال السياسي والعسكري ضد السلطات

الإنجليزية في فلسطين. تبنى هذا المؤتمر برنامج بلتيمور الذي انعقد في الولايات المتحدة سنة 1942 والدعوي لتحويل فلسطين إلى كومنولث يهودي، كما ناقش مشروع موديسون غرداي لتقسيم فلسطين إلى أربعة أقسام (يهودية، وعربية، والقدس، والنقب)، وبدأ في هذا المؤتمر عهد التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية، حينها قدم وايزمن استقالته، وفشل المؤتمر في انتخاب رئيس جديد للمنظمة.

- المؤتمر الصهيوني الثالث والعشرون والرابع والعشرون:

عقد المؤتمر الثالث والعشرون لأول مرة في القدس بعد إقامة إسرائيل بين 1951/8/30، ولم يستطع وايزمن حضور المؤتمر بعد انتخابه رئيساً "لإسرائيل"؛ فبعث رسالة إلى الوفد واصفاً فيها الوضع الجديد بقوله: "إن ثمة رمزاً عميقاً لحقيقة أن المؤتمر الصهيوني لم يعقد في أراضينا القديمة إلا بعد أن عادت لنا". وافتتح المؤتمر قرب قبر هرتزل في القدس، وتم فيه تلخيص مسيرة الحركة الصهيونية من بازل إلى القدس.

كانت أبرز مشكلة عالجها هذا المؤتمر هي وضع الحركة الصهيونية بعد إقامة دولة يهودية، وقرر أن برنامج بازل لم يعد ملائماً لمتطلبات الوضع الجديد، وأقر بدلاً منه برنامج القدس الذي كان من أهم فقراته: "إن مهمة الصهيونية هي تعزيز دولة إسرائيل"، وانتخب المؤتمر رئيسين للجنة التنفيذية، هما: ناحوم غولدمان في نيويورك وبيرك لوكر في القدس، وطالب أحد قرارات المؤتمر بـ "اعتراف إسرائيل بمكانة المنظمة الصهيونية"، وقد نفذت الحكومة الإسرائيلية هذا القرار بعد المؤتمر بقانون أقره الكنيست في 24 / 11 / 1952.

عقد المؤتمر الرابع والعشرون في القدس بين 4/24 و 5/7 سنة 1956، وناقش المؤتمر مشكلات الهجرة والاستيطان وتنظيم جمع الأموال وانتخاب ناحوم غولدمان رئيساً للمنظمة الصهيونية العالمية، وهو المنصب الذي بقي شاغراً منذ استقالة وايزمن سنة 1946.

- المؤتمر الصهيوني الخامس والعشرون والسادس والعشرون:

عقد المؤتمر الخامس والعشرون في القدس بين 27 و 12/1960 و 14/1/1961، وكانت القضايا الأبرز التي تم بحثها: العلاقة بين الحكومة الإسرائيلية والمنظمة الصهيونية العالمية ومكانتها الرسمية في ضوء الانتقادات التي وجهها بن غوريون إلى المنظمة، وبحث كذلك مشكلات الهجرة واستيعاب المهاجرين والثقافة والتعليم اليهوديين في الشتات.

عقد المؤتمر السادس والعشرون في القدس في 30/12/1964 و 10/1/1965، وتمثل الموضوع الرئيس الذي ناقشه المؤتمر بالشعار الذي طرحه غولدمان في خطابه الافتتاحي "مواجهة الشتات"، وتطرق المؤتمر إلى العلاقات بين الدولة والمنظمة الصهيونية والالتزامات نحو الهجرة، وأعاد المؤتمر انتخاب غولدمان رئيساً للمنظمة الصهيونية.

- المؤتمر الصهيوني السابع والعشرون والثامن والعشرون:

عقد في القدس بين 9-19 / 6/1968، وهو أول مؤتمر يعقد في هذه المدينة بعد احتلال البلدة القديمة في أعقاب عدوان 1967. وشارك فيه ولأول مرة وفود عن الشبيبة والطلبة وأعضاء حركة الهجرة. وكان محور مناقشاتها مشكلة الهجرة وقرار الحكومة الإسرائيلية بإنشاء وزارة للاستيعاب، كما وافق المؤتمر على إعادة صياغة برنامج القدس، وأصبحت الصيغة الجديدة لأهداف الصهيونية في برنامج القدس على النحو الآتي:

وحدة الشعب اليهودي ومركز دولة إسرائيل في حياته.

- 1- تجميع الشعب اليهودي في وطنه التاريخي أرض "إسرائيل".
- 2- تدعيم دولة "إسرائيل".
- 3- المحافظة على هوية الشعب بتطوير التربية اليهودية والعبرية .
- 4- الدفاع عن حقوق اليهود في بلدان العالم جميعها. وخلال هذا المؤتمر استقال غولدمان من رئاسة المنظمة.

عقد المؤتمر الثامن والعشرون في القدس بين 18- 28/1/1972، وكان أول مؤتمر يعقد منذ سنة 1946 بعد إجراء انتخابات مباشرة داخل الحركة الصهيونية.

وكانت القضايا الأبرز التي بحثها المؤتمر: مشكلة من هو اليهودي؟ وقضية الولاء المزدوج للمهاجرين، والعلاقات بين "إسرائيل" ويهود العالم، وإقامة المستعمرات الصهيونية في المناطق المحتلة، ومشكلات الهجرة والاستيعاب.

- المؤتمر الصهيوني التاسع والعشرون والثلاثون:

عقد المؤتمر التاسع والعشرون في القدس يوم 20/2/1978 بعد انقضاء ثمانين سنة على انعقاد المؤتمر الأول، وثلاثين عاماً على قيام "دولة إسرائيل". وشارك فيه 560. وجرى الافتتاح في أجواء احتفالية بحضور رئيس الدولة والحكومة والوزراء وأعضاء الكنيسة، ونحو 2000 مندوب ومراقب وضيوف مثلوا 40 دولة.

عقد المؤتمر الثلاثون في القدس بين 7 و17 كانون الأول 1982، في وقت وصلت فيه أزمة الحركة الصهيونية درجة لم يسبق لها مثيل، وبرزت قضية الهجرة المعاكسة من "إسرائيل". افتتح المؤتمر في جو من الفوضى والتوتر، ومن أهم القضايا التي تمت مناقشتها: قضية الهجرة والاستيعاب، وموضوع الاستيطان، وقضية الانقسام ضمن المجتمع الإسرائيلي. إن ما جرى في هذا المؤتمر عكس الأزمة العميقة التي تعيشها الحركة الصهيونية.

- المؤتمر الصهيوني الحادي والثلاثون والثاني والثلاثون

عقد المؤتمر الحادي والثلاثون في القدس في الفترة بين 6 و10 كانون الأول 1987 وقد طغى انحسار الهجرة وازدياد النزوح على قرارات المؤتمر. ومن المفارقات التي برزت في قرارات المؤتمر النداء الذي وجه من أعلى منبر صهيوني إلى حكومة الاتحاد السوفييتي؛ بالسماح برحلات جوية مباشرة من "إسرائيل" إليها، في حين أن 90% من اليهود الذين كانوا يغادرون الاتحاد السوفييتي كانوا يتوجهون إلى الدول الغربية رافضين التوجه إلى "إسرائيل".

عقد المؤتمر الثاني والثلاثون في القدس في 29/7/1992، وجاء عقده بعد مرور خمسة وتسعين عاماً على انعقاد المؤتمر الأول في مدينة بازل في سويسرا 1897، الذي وضع حجر الأساس لقيام المنظمة الصهيونية العالمية، وبعد خمسة وستين عاماً على وعد بلفور 1917 الذي وعد الحركة الصهيونية بإقامة وطن قومي لليهود على حساب الأرض الفلسطينية والشعب الفلسطيني، وبعد خمسة وأربعين عاماً على إنشاء إسرائيل.

طغت على هذا المؤتمر مسائل فكرية بشأن الطبيعة السياسية لدولة إسرائيل، والخلاف القائم بين يهود العالم حول حدود تلك الدولة، وحول إقامة دولة يهودية ذات صبغة دينية، أم دولة علمانية لليهود، ومحاولة إقامة مجتمع مستقل ونموذجي، بعد أن أخفقت الحركة الصهيونية في تحقيقه عبر تاريخها، حيث اتسم هذا التاريخ بالاعتماد على القوى العالمية الكبرى، ومن تجليات هذا الإخفاق تدني نسبة هجرة اليهود إلى إسرائيل وانحسار الهجرة وازدياد النزوح.

وأخيراً عقد زعماء الصهيونية مؤتمراً في مدينة بازل السويسرية أواخر شهر آب عام 1997؛ تمجيداً لذكرى مرور قرن كامل على عقد أول مؤتمر صهيوني، وعقد هذا المؤتمر وسط مظاهر احتفالية ومناقشة تاريخ الحركة وإنجازاتها خلال هذه الفترة. ولاشك في أن الحركة الصهيونية لم تكن آنذ تملك قوى خفية أو عصاً سحرية تحرك بها العالم حسبما يتوهم البعض؛ بل هي حركة تعاني من الاختناق والتفكك بسبب تشرذم وانقسام التجمع اليهودي وانقسامه على نفسه⁽¹⁾.

ثالثاً - الواقع الاقتصادي والاجتماعي في فلسطين عشية الحرب العالمية الأولى:

1- الواقع الاقتصادي:

شهدت فلسطين والوطن العربي عشية الحرب العالمية الأولى تغييراً اقتصادياً عاماً في المجالات المختلفة الزراعية والصناعية والتجارية؛ نتيجة للتغلغل الرأسمالي الأوروبي في عمق الواقع الاقتصادي العربي في مناطق السيطرة العثمانية، لاسيما مجال الزراعات الاستثمارية في الصناعة، والاستثمارات المالية، وهذا ما وصفه المؤرخ الاقتصادي شارل عيساوي بقوله: "...لقد اتسع المنتج الزراعي اتساعاً كبيراً، وتضاعف تصدير المحاصيل النقدية استجابة للطلب الأوروبي على المواد الخام وبمساعدة الإنخفاض الشديد في تكاليف النقل، وهذا ما أدى بدوره إلى مضاعفات عميقة بالنسبة لأنظمة حياة الأراضي، وأسفر عموماً عن الانتقال من الملكية الجماعية أو العشائرية إلى حقوق

(1) - الزعبي، جمال، مجلة معلومات دولية، تصدر عن مركز المعلومات القومي في سورية، العدد 54 المؤتمرات الصهيونية في القرن العشرين، ص 19، 22، 25.

الملكية الفردية. فالحرف اليدوية التي تعرضت لمنافسة البضائع الأوروبية المصنوعة آلياً، صار معظمها إلى الزوال..⁽¹⁾. غير أن هذا لا يعني إزالة كلية للحرف اليدوية؛ لأنّ بعض الصناعات الصغيرة استمرت في البقاء، وبعضها استمر في التوسع.

كما ساد فلسطين (كغيرها من مناطق الوطن العربي) النظام الإقطاعي، وتوزعت الملكيات الزراعية بين القوى الحاكمة، (وهو ما عرف بالملكيات الأميرية)، وكبار الملاك الذين تمكنوا بوسائل مختلفة من التسلط على مساحات كبرى من أراضي الفلاحين المرهقين بقل الضرائب؛ الأمر الذي دفعهم للتنازل عن صكوك ملكياتهم لضمان معيشتهم؛ بسبب عجزهم عن دفع التزاماتهم المالية من الضرائب، فتحوّلت ملكياتهم إلى كبار الملاك الذين بلغت نسبة ممتلكاتهم نحو 60% قبيل سنة 1914، والتي كانت من أغنى الأراضي وأخصبها⁽²⁾. وحققت هذه الطبقة الغنية بامتلاكها الأراضي الشاسعة قوة اجتماعية واقتصادية مستقلة وغير مستمدة من أي مصدر رسمي، وهذا ما أعطاه قوة سياسية مستقلة أيضاً، مكّنتهم من تحويل المجالس الإدارية التي كانوا أعضاء فيها، إلى أدوات لخدمة مصالحهم الخاصة. ويؤكد هذا المؤرخ عارف العارف، بالقول: "إنّ الذين مارسوا السلطة الحقيقية في القدس هم الأعيان"⁽³⁾. وألفت هذه الأسر المتنفذة، كأسرة الخالدي والحسيني والنشاشيبي والداوودي مع بداية القرن العشرين الطبقة الأرستقراطية في المجتمع الفلسطيني، وشغلوا مناصب إدارية مهمة في فلسطين وخارجها؛ فضلاً عن وجود ملكيات كبيرة لبعض الإقطاعيين والتجار المجاورين، مثل: آل بسترس، وسرسق، وتويني، وفرح، وخوري، وهم من ملاك أخصب الأراضي الفلسطينية في مرج ابن عامر. كذلك ظهر تحسن في ميزان التجارة الخارجية، بحكم الاحتياجات الرأسمالية الأوروبية ومصلحتها داخل البلاد وخارجها؛ مما أدى بدوره إلى ضرورة إيجاد تسهيلات مدعمة لحركة التبادل، فنشطت حركة فتح الطرق وتطوير وسائل الاتصال بين المدن

(1) - مجموعة من المؤلفين، القضية الفلسطينية والصراع العربي الصهيوني، ج 1، ص 306.

(2) - القضية الفلسطينية والصراع العربي الصهيوني، ج 1، ص 303.

(3) - القضية الفلسطينية والصراع العربي الصهيوني، ج 1، ص 303.

الرئيسة؛ حيث تمّ تنفيذ تمديد خطين حديديين أحدهما يربط بين القدس والساحل في يافا، والثاني يصل بين حيفا والداخل السوري⁽¹⁾. وترافقت حركة الاتصالات بإنشاء شبكة من الخدمات التجارية والمالية استندت بشكل رئيس إلى المؤسسات الأوروبية التي نشطت استثماراتها في أنحاء البلاد المختلفة.

2- الواقع الاجتماعي:

لكن الواقع الاجتماعي لم يحظ بأي تطور؛ بحكم تردي أوضاع الدولة العثمانية في نواحي الحياة عامة من جراء ضعفها سياسياً وخسارتها لولاياتها في أوروبا الشرقية، وتزايد الاستثمارات الأجنبية في معظم مناطق السلطنة. وقد ترافق هذا بحرصها الشديد على استمرار تخلف المجتمع بأبعاد التخلف كافة، صحياً وتعليمياً ثقافياً وعقائدياً؛ بل السعي للابتعاد عن كل ما يساعد على توعية الناس للنهوض والتطور. ولهذا فلم تتل فلسطين من التطور التعليمي إلا القليل، خاصة بين عامة الشعب، الذي كان يعاني من الاستغلال الشديد، سواء عن طريق الولاة العثمانيين الضعفاء وحاشيتهم، أو بسبب الاستغلال الرأسمالي الأجنبي للبلاد. في وقت تمكّن فيه أبناء الطبقة الإقطاعية والبرجوازية - ممن استطاع تحصيل بعض العلوم والثقافات خارج الوطن - (في إستنبول أو في دول أوروبية) من اكتساب ثقافات وإيديولوجيات ذات طابع غربي؛ مما كان له أثره في المراحل النضالية اللاحقة، التي قاد فيها أبناء هذه الطبقة النضال الوطني التحرري ضد الاحتلال البريطاني - الصهيوني لفلسطين العربية.

إن هذا الواقع الاقتصادي عامة، وواقع الملكية خاصة، يؤكد أن العرب الفلسطينيين شكلوا الأغلبية الساحقة من السكان، حيث بلغ عدد الفلسطينيين حوالي 689,275 نسمة، كما أشارت الأرقام جميعها إلى أن عدد سكان فلسطين في العام 1914 قارب ثلاثة أرباع المليون، وقدرت نسبة العرب من السكان آنذاك بـ 90% على الأقل بين المسلمين والمسيحيين؛ موزعين توزيعاً عادلاً متكافئاً في طول البلاد وعرضها،

(1) - القضية الفلسطينية والصراع العربي الصهيوني، ج1، ص 307.

أما اليهود فلم تزد نسبتهم عن 10% من السكان⁽¹⁾، واقتصرت إقامتهم على المدن المقدسة والمهمة، كالقدس، وطبريا، وصفد، والخليل. وكان معظم هؤلاء اليهود من الأتقياء الذين كانوا يعيشون على نظام الصدقات اليهودية، بينما عمل قسم منهم كمهنيين وفنيين مهرة، لا سيما الذين برعوا في الصياغة والحداة والخياطة وتجليد الكتب، واحتكروا الأعمال المصرفية والصيرفة.

ولكن منذ موت هرتزل سنة 1904، وهيمنة دعاة التيار الصهيوني العملي، جعل المنظمة الصهيونية تأخذ على عاتقها المبادرة لإيجاد هيئات كانت تعمل على توسيع رقعة الوجود الصهيوني في فلسطين وتقويته. وقد دشنت المنظمة أعمالها سنة 1908، بإنشاء المكتب الفلسطيني في يافا بإدارة آرثر روبين الذي تولى تنفيذ برنامج دقيق يرمي من خلال شراء الأراضي العربية إلى ربط مناطق تواجد اليهود في وسط فلسطين وشمالها، وإلى تحويل اليهود فيها إلى أكثرية. وقد استند روبين في استيلائه على الأرض إلى المعونات المالية التي قدمها الصندوق القومي اليهودي الذي احتوى في قانونه الأساسي على بند ينص: "على أن الأرض التي تشتري باسمه تعد ملكاً جماعياً ثابتاً لليهود، لا يجوز التصرف فيها أو بيعها مستقبلاً لغير اليهود؛ فضلاً عن ذلك أسست المنظمة الصهيونية مصرفاً صهيونياً أطلق عليه اسم (شركة انجلو - فلسطين)، وقامت بوساطته بتعزيز مكانة اليهود الاقتصادية من خلال تقديم القروض طويلة الأمد بشروط سهلة إلى المستوطنين الجدد"⁽²⁾.

وبذلك يتضح أن الاستيطان الصهيوني، بأساليبه القديمة كافة التي اعتمدت على الملكية الخاصة للأرض، أو الأساليب الجديدة التي اعتمدت الأساس الجماعي والتعاوني في بداية القرن العشرين، أصبح أكثر جدية وأشد عدوانية وتماسكاً؛ مما أدى إلى توسع واضح في المستوطنات الزراعية اليهودية.

(1) - القضية الفلسطينية والصراع العربي الصهيوني، ص 301.

(2) - القضية الفلسطينية والصراع العربي الصهيوني، ص 325.

وعشية اندلاع الحرب العالمية الأولى، كان هناك 40 مستوطنة قيد العمل والتشغيل في أنحاء متفرقة من البلاد، ومع أن هذا لم يشكل إنجازاً باهراً؛ لأنه من أصل مجمل مساحة أراضي فلسطين امتلك اليهود أقل من 2%، فإن هذا الأمر كان بمثابة تطور غير متوقع يحمل في طياته بذور الخطر الشديد⁽¹⁾.

3- بائعو أراضي فلسطين:

كشفت مجريات الأحداث منذ بدء النشاط العملي الصهيوني الاستيطاني على أرض فلسطين أن الذين ارتكبوا جرائم بيع الأراضي العربية الفلسطينية هم من كبار الملاك، خاصة الغائبين عن فلسطين، ممن انحصر معظمهم في الأسر اللبنانية الغنية (سرسق وتويني وتيان ومذور وغيرهم)، وكذلك من متنفذي بقية المناطق؛ مناطق بلاد الشام، (آل عبد الهادي، والنشاشيبي، والعظم وغيرهم). كذلك أسهمت الحكومة العثمانية في بيع نسبة من الأراضي، بلغت حوالي 7% من الأراضي التي بيعت عن طريق السماسرة والمرابين؛ فضلاً عن أراضي بعض الفلاحين التي بيعت بالمزاد العلني لعجزهم عن دفع الضرائب المترتبة عليهم، وهذا ما فضحته الصحافة العربية؛ بهدف تنبيه الشعب والسلطة إلى مخاطر هذا البيع، ففي شهر أيار سنة 1910 هاجم عدد من الصحف العربية آل سرسق لاعتزامهم بيع قرى فولة وعفولة لليهود، وأرسل سكان الناصرة وحيفا برقيتين إلى الحكومة المركزية؛ محتجين فيهما على السماح ببيع الأراضي لليهود، والسعي لحرمان السكان المحليين من أراضيهم⁽²⁾.

"وبلغ مجموع القرى التي امتلكها اليهود الغزاة 28 قرية، مساحتها 279491 دونماً، وهي نسبة ضئيلة جداً من مجموع أراضي فلسطين الصالحة للزراعة"⁽³⁾.

(1) - القضية الفلسطينية والصراع العربي الصهيوني، ص 325.

(2) - كياي، عبد الوهاب، تاريخ فلسطين الحديث، المؤسسة العربية للدراسات، بيروت 1981، ص 61.

(3) - الكياي، تاريخ فلسطين، ص 59.

ونتيجة لتلك الأطماع الصهيونية وتغليب مصالح المتنفذين في الداخل الفلسطيني، فقد شهدت البلاد تحركات سلمية ومسلحة؛ لاسيما في العقدين الأخيرين من القرن التاسع عشر، وتبعها تحركات أخرى بين قطاعات المجتمع الأخرى من فلاحين وتجار وأصحاب المهن الحرة، فحوادث الصدام التي كانت منعزلة وثنائية في بداية الأمر، ولكنها مع مرور الزمن أصبحت هجمات منسقة وعنيفة من أجل تخريب المستوطنات التي أقصى عنها الفلاحون الفلسطينيون العرب. وقد أدت تلك الصدامات المبكرة والعنيفة (التي اتصفت بالعنفية) بين الفلسطينيين والمستوطنين وظيفية القيام بالإبقاء على حالة من التوتر الشديد، وتحولت إلى أحداث ذات مغزى كبير على الصعيد السياسي، عندما جرى ربطها بأشكال أخرى من المعارضة أشد وضوحاً. ففي سنة 1886 ثم في سنة 1892، هاجم صغار الفلاحين المطرودين من الأراضي التي اشتراها اليهود من كبار الملاكين ومن الدولة العثمانية من دون اعتبار حق انتفاعهم فيها، وتجدد التصدي للصهيونية في احتجاج وجهاء القدس سنة 1890، على محاباة متصرف سنجقهم للصهاينة، ثم في العريضة التي وجهوها في شهر حزيران 1891 إلى رئيس الوزراء العثماني مطالبين فيها بإصدار أمر يمنع اليهود من دخول فلسطين وشراء أراضيها.

4- الوعي العربي المبكر للخطر الصهيوني:

كانت أول تظاهرة سياسية للمعارضة العربية ضد النشاط الصهيوني في فلسطين في سنة 1891، حيث قامت هيئة تمثيلية كبيرة من وجهاء القدس بالإعراب عن مخاوفها الجدية من التسرب اليهودي إلى فلسطين، والتمست إلى الحكومة المركزية في الأستانة أن تفرض قيوداً على الهجرة اليهودية، وتمنع بشكل فعال انتقال الأراضي العربية إلى الأيدي اليهودية.

واشتدت المقاومة الفلسطينية إثر تأسيس المنظمة الصهيونية العالمية سنة 1897، حيث تبلورت نية الصهاينة في الهيمنة على فلسطين، وازداد شعور الفلسطينيين بخطر هجرة اليهود إلى بلدهم. فتفاقم دور المعارضة الفلسطينية للهجرة الصهيونية والاستيطان الزراعي. وقد تصدرها آنذاك مفتي القدس محمد الطاهر الحسني الذي ازداد تأثره على الرأي العام الفلسطيني لجمعه بين القيم الإسلامية ومناهضة الاستعمار (أي الجمع بين الدين والقومية). فعندما ترأس سنة 1897 لجنة رسمية للنظر في طلبات نقل الملكية في

سنجق القدس، عمل على عدم السماح لليهود في الحصول على أراض زراعية جديدة. كما قامت سنة 1900 حملة احتجاجية واسعة للتدبير بشراء اليهود الأراضي الزراعية. وعندما فرطت عائلة سرسق اللبنانية في مساحة واسعة من الأراضي الخصبة للصهاينة، اعترض فلاحو القرى المجاورة، وقاموا بمهاجمة الفنين الذين جاؤوا لمسح هذه الأراضي تمهيداً؛ لنقل ملكيتها إلى اليهود.

وقد اتسعت المقاومة الفلسطينية إثر وفاة هرتزل سنة 1904 وتبني المنظمة الصهيونية خطة التسلل التدريجي؛ المتمثلة في تكثيف هجرة اليهود إلى فلسطين وتنمية مصالحهم فيها بقصد تغيير ميزان القوى بهذا البلد وتوفير الظروف الملائمة لتحقيق المشروع الصهيوني من دون انتظار الحصول على ميثاق دولي؛ إذ أثار وصول أعداد من الموجة الثانية لهجرة اليهود إلى فلسطين حفيظة الشعب الفلسطيني بخاصة أن رواد هذه الهجرة تبّنوا مبدأ غزو العمل أو مقاطعة اليد العاملة العربية في المؤسسات الصهيونية. وتجسّد ذلك في استيلاء صغار الفلاحين من أصحاب رؤوس الأموال الصهاينة وكبار الملاكين العرب الذين فرطوا لهم في الأراضي من دون اعتبار حق انتفاعهم فيها⁽¹⁾. ولم تكن هذه الاحتجاجات إلا نتيجة لوعي العرب المبكر لطبيعة الفكرة الصهيونية وتهديدها للوجود القومي لعرب فلسطين، وهذا ما أدركه الكثير من مثقفي العرب.

رابعاً- فلسطين والأطماع الاستعمارية خلال الحرب العالمية الأولى 1914-

1918

استمرت المقاومة الفلسطينية للحركة الصهيونية خلال الحرب العالمية الأولى، كما جاء في تقرير إنجليزي حول الوضع السياسي في فلسطين حينذاك "إن المسلمين من سكان القدس وضواحيها يكتون للمسيحيين العطف والمودة، ولكنهم شديدو العداء لليهود، وإن شئنا المزيد من الدقة للصهيونيين. فهم يعارضون بشدة تزايد التجمعات اليهودية في المدن والأرياف، ولا سيما ابتياع الصهيونيين للأراضي؛ وبالتالي تجريد السكان من

(1) - المحجوبي، جذور الاستعمار الصهيوني، ص 64-65.

ممتلكاتهم^(١). وازدادت المقاومة الفلسطينية للاستيطان الصهيوني حدة غداة وعد بلفور والاحتلال البريطاني لفلسطين.

وبذلك أوضحت مجريات الحرب مدى بعد الأطماع الاستعمارية في الوطن العربي من مشرقه إلى مغربه، وعلى رأسها الأطماع الصهيونية التي شكلت أداة فاعلة لتنفيذ الخطط الاستعمارية ومصالحها المتضاربة منذ ما قبل الحرب العالمية الأولى، وستوضح متابعة الدراسة استمرار هذه الأطماع خلال الحرب وما بعدها.

١- التنافس الاستعماري:

اشتد الصراع والتنافس الإمبريالي حول الوطن العربي في منتصف القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، ونجحت إنجلترا إلى حد كبير في تنفيذ سياستها التقليدية في الحفاظ على مواصلات الإمبراطورية، وبسطت نفوذها على عدن وسلطنة لحج والمشايخات العديدة فيها (حزرموت ومشايخاتها وقطر والبحرين والكويت)، وبهذا طوقت الجزيرة العربية من الجنوب والشرق، ووطدت نفوذها مع آل سعود أمراء نجد في قلب الجزيرة العربية، وهذا ما أثر في سير حركة التحرر العربية، وعزل معظم تلك المناطق تقريباً عزلاً تاماً عن المساهمة فيها، وعملت بريطانيا على مدّ أطماعها إلى بلاد الشام عبر التغلغل السياسي والثقافي والاجتماعي والاقتصادي في المنطقة، وهذا ما أثار حفيظة فرنسا التي تعدّ نفسها صاحبة الحق في المنطقة علماً بأنّ التنافس الإنجليزي - الفرنسي شمل مختلف السواحل العربية.

كذلك دخلت ألمانيا حلبة التنافس، ومدّت أطماعها إلى خليج العقبة، وهو الموقع الذي يغلق الطريق إلى العقبة أمام الإنكليز في مصر. وحاولت مدّ نفوذها إلى البصرة والكويت، وذلك بمساعدة السلطان العثماني الذي كان حينها على وفاق تام معهم، ولكنها تراجعت؛ لأنّ إنكلترا كانت في أوج قوتها.

(١) - المحجوبي، جذور الاستعمار الصهيوني، ص 66.

وكان لروسيا القيصرية دور في المساومة على تركة الدولة العثمانية، بين الدول الاستعمارية بخاصة فرنسا وإنجلترا. هذا إذا أضفنا إلى دائرة الصراع دولاً إمبريالية حديثة النهوض (لاسيما في مجال التنافس الاستعماري)، مثل: إيطاليا وإسبانيا.. وبهذا يكون اندلاع الحرب العالمية الأولى نتيجة التنافس الحاد بين مختلف الدول الاستعمارية العظمى في العالم.

كان للتنافس الاستعماري - الإمبريالي أثره السلبي في الحركة الصهيونية (بحكم طبيعة نشأتها في كنف هذا النظام بل في عمقه، واستمرارها في فلكه)، حيث وجدت الصهيونية نفسها موزعة بين الدول المتنافسة، وهو ما وضعه حايم وايزمن حين قال: "ستبقى السنوات التي سبقت الحرب الأولى فصلاً جافاً في تاريخ الصهيونية"، وهو ما وصفه أيضاً أبراهام ليون في كتابه تاريخ اليهود بقوله: "حين انفجرت الحرب على العالم بدا مؤكداً أن البناء الصهيوني الصغير سيتحطم وتذروه الرياح"⁽¹⁾. ومما زاد في أزمة الصهيونية آنذاً، انشغال جماهير الطوائف اليهودية عن الحركة الصهيونية، التي مثلت آنذاك أضعف الإيديولوجيات المطروحة لحل "المسألة اليهودية العالمية"، وهذا ما وضعه أحد مفكري الحركة الصهيونية وناشطها بن هلبرن في كتابه فكرة الدولة اليهودية، حين كتب: "كانت إيديولوجيات يهودية مختلفة تطرح حلولها للقضية اليهودية، كانت هناك الصهيونية والإقليمية والتحرر المدني، والدعوة للفوز بحقوق الأقليات في التركيز الإقليمي واللغة والثقافة". وأكد ذلك أيضاً هوراس ماير كالين في كتابه الصهيونية والسياسة الدولية، على أن الصهيونية في الولايات المتحدة الأمريكية خرجت من تغايتها بهبوب رياح الحرب سنة 1914 فقط. لكن نشاط زعماء الصهيونية المتزايد، عمل على تلافي الكثير من الثغرات داخل الحركة، وأحسنوا استغلال الظروف الدولية في صالح هدفهم، خلال الحرب وبعدها ونجحوا في ذلك.

2- الخطط الصهيونية والسياسة الإمبريالية خلال الحرب العالمية الأولى:

(1) - المحجوبي، جذور الاستعمار الصهيوني، ص 71.

حينما انفجرت الحرب الإمبريالية الأولى، انشغلت الدول المتصارعة فيها بإنجاز مصالحها الاستعمارية؛ مما شغلها عن الحركة الصهيونية، (نسبياً)، وبقيت شبه ساكنة بين عامي 1914 - 1916، علماً أنّ الصهيونية كانت من قبل قد اكتسبت عطف هذه الدول، لذا كان على الزعماء الصهاينة العمل على تحريك هذه الدول بما يخدم الهدف الصهيوني.

كانت الولايات المتحدة الأمريكية، أهم مجال تتحرك فيه الصهيونية؛ إذ استطاعت أن تخرجها عن عزلتها الدولية في أثناء الحرب، عن طريق اليهود الأمريكيين الذين يمتلكون مركزاً مالياً مهماً في اقتصادها؛ وبالتالي احتمال تأثيرهم في مسألة انحيازها لأحد الطرفين المتنازعين في الحرب* والإفادة من قدرة أمريكا الاقتصادية.

استناداً إلى هذا الاحتمال، والمصالح الأخرى التي قد تتحقق للحكومة الألمانية في المنطقة، أخذت ألمانيا تعمل على منح اليهود مطالبهم، وبعثت في مطلع الحرب لسيورها في إستنبول بتعليمات للتدخل من أجل إعادة فتح البنك الإنكليزي - فلسطيني، وكان من أهم المؤسسات الصهيونية، كما حالت السفارة الألمانية من دون تسفير اليهود الروس من فلسطين، حيث كان النفوذ الألماني آنذاك قوياً في العاصمة التركية، وهذا ما أسهم بشكل فاعل في حماية الجالية اليهودية في فلسطين من اتخاذ إجراءات تركية ضدهم لأسباب تتعلق بالأمن، ورغبت ألمانيا في إقامة علاقات رسمية مع "اللجنة الصهيونية التنفيذية" في برلين، وتمكّن اليهود من استخدام الشيفرة اللاسلكية الألمانية، للاتصال بين برلين وفلسطين، ولم تمض سنة على الحرب، حتى أعلنت الحكومة الألمانية تعاطفها مع النشاط الصهيوني الذي يهدف إلى تحسين أوضاع اليهود الاقتصادية والثقافية وصرحت أنها تنظر بعين العطف إلى استيطان اليهود وهجرتهم إلى فلسطين. وهذا ما قرب اليهود من النجاح في مسعاهم للحصول على وعد ألماني بالوطن القومي الصهيوني في فلسطين، وقد يكون لهذا التعاطف والتقارب الألماني - الصهيوني أثره في تعجيل إنجلترا

* - الأطراف الإمبريالية المتنازعة في حرب سنة 1914 هي: دول المركز، وضمت ألمانيا وتركيا والنمسا والمجر، ودول المحور وضمت بريطانيا وفرنسا وروسيا القيصرية.

إعلان وعد بلفور سنة 1917، ولم تتوقف الجهود الصهيونية عن العمل للحصول على وعد ألماني - تركي لإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين. وتمكن الصهاينة في أيار سنة 1916 من الحصول على موافقة أمريكا لوضع ترتيبات شراء فلسطين من الأتراك لصالح اليهود بعد انتهاء الحرب.

إذن، كانت الصهيونية مسرحاً فاعلاً للتناقضات والمصالح الإستعمارية؛ لاسيما الألمانية - الإنكليزية. ولا شك في أن أحداث الحرب العالمية الأولى قد خلقت موازنات دولية جديدة بين الكتل المتصارعة؛ إذ إن وحدة المصالح والأطماع الاستعمارية في تركة الإمبراطورية العثمانية، وحدت الكتلتين المتحاربتين ودفعت بهما إلى تسوية الصراع بشكل يحفظ الاستراتيجية الإمبريالية الموحدة. واستمرت التطورات وفقاً للخطط الاستعمارية المتنافسة المتصارعة، حيث دخلت تركيا الحرب سنة 1914 إلى جانب ألمانيا، وفي الوقت ذاته أخذت إنجلترا تخطط للاستيلاء على فلسطين، وتحويلها إلى وطن قومي لليهود بعد إنهاء دور السلطنة العثمانية في المشرق العربي.

ووجدت إنجلترا في الشريف حسين أمير مكة، أنسب سند وقائد ومنفذ لخططها في المنطقة العربية. وكانت البداية بمراسلاتها مع الشريف حسين، المعروفة باسم "مراسلات حسين - مكماهون" سنة 1915. وفي سنة 1916 تم الاتفاق بين إنجلترا وقيادة الثورة العربية الكبرى (التي اختارتها هي)، على أن يقوم العرب بالثورة على الأتراك مقابل اعتراف إنجلترا باستقلال البلاد العربية من مرسين إلى أضنة إلى الخليج العربي شمالاً، ومن بلاد فارس إلى خليج البصرة شرقاً، ومن المحيط الهندي إلى الجزيرة العربية جنوباً، باستثناء عدن، ومن البحر الأحمر والبحر المتوسط إلى سيناء غرباً، كما تم الاتفاق على إعلان خليفة عربي على المسلمين.

وبنتيجة هذه الوعود، إلى جانب تطورات الحركة القومية العربية الجارية ضمن إطار الوطن العربي، انفجرت الثورة العربية الكبرى في صيف 1916، وقام الجيش العربي بتحرير الحجاز، وانتقل منها إلى العقبة ومعان وأريحا ودمشق. وفي الوقت نفسه بدأ الهجوم الإنكليزي شرقاً عند قناة السويس، واستولى الإنكليز على العريش في أيلول

1917، وسرعان ما استولوا على بئر السبع وغزة والقدس، وبذلك أنجزت إنجلترا احتلالها لفلسطين، بما عرف بالانتداب.

أ- اتفاقية سايكس - بيكو 1916:

دخلت إنجلترا سنة 1916 (خلال مجريات الحرب) في مفاوضات سرية مع روسيا القيصرية وفرنسا، وهو ما عرف 'باتفاقية "سايكس- بيكو؛ وفقاً لاسمي مندوبيها: الإنكليزي مارك سايكس، والفرنسي جورج بيكو. ونتجت تلك المفاوضات الدبلوماسية عن نوع من الحرب الباطنة في لندن وباريس وبيروت وغداد، تناولت بحث الموقف الذي سيجري على تصفية الدولة العثمانية، وانتهت هذه المفاوضات بتوقيع تلك الاتفاقية سرىاً، وبموجبها تم الاتفاق على الآتي

1- تحديد حصة روسيا القيصرية، بالقسطنطينية "إستانبول" مع عدد من الأميال إلى الداخل على ضفتي البوسفور، وبقطعة كبيرة من الشرق في الأناضول تضم تقريباً كامل الولايات الأربع المجاورة للحدود الروسية - التركية.

2- شملت حصة فرنسا القسم الأكبر من سورية الطبيعية حتى حدود الأناضول ومنطقة الموصل في العراق.

3- امتدت حصة بريطانيا، من طرف سورية الجنوبية حتى العراق، حيث تتوسع بشكل مروحة لتضم بغداد والبصرة والمناطق الواقعة بين خليج فارس والخليج العربي جميعها.

4- تقرر بأن تقع المنطقة التي اقتطعت فيما بعد من جنوب سوريا، وعرفت بفلسطين تحت إدارة دولية، يتم الاتفاق على ملامحها بالتشاور بين بريطانيا وفرنسا وروسيا القيصرية.

5- نص الاتفاق على منح بريطانيا في هذه المنطقة أيضاً، ميناء عكا وحيفاً، على أن يكون ميناء حيفا حراً تستخدمه فرنسا التي منحت بريطانيا بالمقابل حق استخدام ميناء الإسكندرونه الذي سيقع في حوزتها ميناء حراً. وبذلك تجسدت نوايا الدول الحليفة بشأن فلسطين حتى عام 1916 بموجب تلك الاتفاقية التي تضمنت في أحد بنودها الهدف الصهيوني الذي اجتزأ فلسطين من طبيعتها الجغرافية الأساس لأول مرة في التاريخ المعاصر.

ويمكن القول: إن اتفاقية سايكس - بيكو ذات خلفية صهيونية؛ لأن الشرط الخاص بفلسطين كان ثمرةً لجهود هيربرت صموئيل في أثناء مجريات الاتفاقية بين الأقطاب الموقعة على المعاهدة، الدكتور غاستر مع سايكس، وتأثير سايكس على بيكو؛ فضلاً عن أنها حمت مستقبل فلسطين (بطريقة لا أخلاقية)، حين طرحت إنجلترا وعودها الكاذبة لشريف مكة بما يخص استقلال الوطن العربي من دون فلسطين هذا من جهة، ومن جهة أخرى كانت الاتفاقية متعارضة مع الرغبات الصهيونية من زاوية واحدة، وهي إصرارها على أن تكون القدس منطقة دولية*.

ب- المساعي الصهيونية لتحريك الدور الأمريكي سياسياً وعسكرياً:

من الجدير بالملاحظة والاهتمام أن النقاط جميعها التي رسمتها الصهيونية قد تحققت؛ إذ إن تطورات الحرب، وتدهور وضع الحلفاء في أوروبا سنة 1916، أدت إلى ازدياد اهتمامهم بضرورة دخول أمريكا إلى جانبهم، واستغل قادة الصهيونية في أمريكا وخارجها نفوذهم في هذا المجال ببراعة، ونتيجة الاتصالات الصهيونية - الإنجليزية - الأمريكية، أصبحت الصهيونية حليفاً لإنجلترا، وفتحت أمامها التسهيلات المختلفة بما في ذلك حق استعمال "الشيفرة" الخاصة بوزارة الخارجية، وسرعان ما قدم "وايزمن" في شهر

* - غاستر، هو د. موسى غاستر معلم سايكس وهو يهودي روماني، كان الحاخام الأكبر للسفارديين في لندن، وقد التقى مع سايكس في إحدى الجمعيات الشرقية خلال عام 1915، وفتح عينيه كما يقول سايكس على معنى الصهيونية في نهاية ذلك العام، عقب تعيين سايكس واحداً من وكلاء الوزارة في مجلس الحرب، وكان لهربرت صموئيل يد في دعم معلوماته عن الصهيونية؛ إذ أرسل له في شباط عام 1916 نسخة من مذكراته التي تدعو إلى حماية بريطانية على فلسطين، يتم عبرها تقديم تسهيلات للمنظمات اليهودية لشراء الأراضي وإقامة المستوطنات، وإنشاء مؤسسات تعليمية ودينية". وتأثر سايكس بهذه المذكرة وبدأ يهتم منذ تلك اللحظة بالصهيونية بشكل جدي، وتبنى الهدف الرئيس للصهيونية، وهو "تحقيق فكرة مركز للقومية بدلاً من حدود الأرض"، ومما زاد من حماس هؤلاء الساسة البريطانيين للصهيونية، أنها داخل إطار الاستعمار البريطاني. عن الشريف ريجينا، الصهيونية غير اليهودية، سلسلة عالم المعرفة، عدد 96، صادر عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت، 1986، ص 170 - 171.

تشرين أول سنة 1916، مذكرة رسمية إلى وزارة الخارجية الإنجليزية تتضمن برنامج إدارة جديدة في فلسطين بحسب أهداف الحركة الصهيونية، وكأساس للمفاوضات بين إنجلترا والمنظمة الصهيونية حول مستقبل فلسطين، وطالبت المذكرة بالآتي:

- الاعتراف بيهود العبرية كوحدة قومية.
- عدّ اللغة العبرية لغة قومية.
- منح اليهود الاستقلال الذاتي في كل ما يتعلق بالشؤون التعليمية والدينية والاجتماعية والحكم الذاتي والضرائب المحلية.

ج- السياسة الإنجليزية - الصهيونية ووعدها بلفور 1917:

على الرغم من التوجه الثقافي الألماني لدى العديد من الزعماء الصهاينة، فقد ظل معظم قادة الحركة الصهيونية، يرغبون في أن تتبنّى إنجلترا الهدف الصهيوني في الوطن القومي؛ نظراً لتوافق ذلك الهدف مع استراتيجيتها في حماية قناة السويس والطريق البري إلى الهند، وحاجتها إلى قوة تعمل في حماية تلك المنطقة. وهذا ما أكدته الباحثة ريجينا الشريف في كتابها "الصهيونية غير اليهودية"، فقالت: "النقت المصالح الإنجليزية والصهيونية في النهاية، فقد قام الصهاينة اليهود، كحاييم وايزمان وناحوم سوكولوف بدورهما في جعل مصالح الصهيونية متماثلة مع مصالح إنجلترا والاستعمار الغربي؛ لذا كان احتلال فلسطين سنة 1917 ضرورة استراتيجية لبريطانيا"⁽¹⁾.

انطلاقاً من هذا الأساس، تصاعدت الاتصالات الدبلوماسية بين كبار مسؤولي الحكومة البريطانية، مثل: لويد جورج وهربرت صموئيل، وزعماء الحركة الصهيونية، مثل: هرتزل ووايزمن؛ لإنجاز الهدف الصهيوني في فلسطين، فكان مشروع أسرة روتشيلد لتأسيس جامعة يهودية في فلسطين.

كما استغل اليهود الصهاينة ظروف الحرب أفضل استغلال لتحقيق هدفهم؛ لأنّ انهيار الإمبراطورية العثمانية أصبح شبه مؤكد. وفي سنة 1914 اتصل وايزمن مع بلفور ولقي منه الدعم والتشجيع، ولكن هذه الخطوة الناجحة لم تكن تعني تأييد الأوساط

(1) - الشريف، الصهيونية غير اليهودية، 170 - 171.

السياسية الإنجليزية جميعها، لأنّ المذكرة التي قدمها هربرت صموئيل سنة 1915 إلى الوزارة الإنجليزية والمتضمنة، ضرورة ضم فلسطين للإمبراطورية ودعم الحركة الصهيونية وخططها الرامية إلى إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، فشلت في إثارة حماس رئيس الوزارة، هربرت اسكويث الذي كان ملتزماً آنذاك بسياسة إنجلترا في إحلال العرب محل الأتراك كأصدقاء لبريطانيا العظمى في الوطن العربي؛ لا سيما أن المصالح البريطانية كان لها دائماً أولويات على أية مصلحة أخرى. وعلى هذا وضّح وايزمن أهمية الوجود اليهودي في تلك المنطقة العربية بالنسبة للمصالح البريطانية، بحيث يمكن القول: إن وقعت فلسطين ضمن منطقة النفوذ البريطاني، وإن شجعت بريطانيا الإسكان اليهودي هناك كمحمية بريطانية، فإنّه يمكن أن يكون لنا هناك في خلال عشرين إلى ثلاثين سنة، مليون يهودي، وربما أكثر، إنهم سيطورون البلاد، ويعيدون إليها الحضارة، ويكونون حراساً فاعلين لقناة السويس. وبذلك تبلورت الدبلوماسية الصهيونية التي هدفت إلى الآتي:

- انتصار الحلفاء (بريطانيا، فرنسا، روسيا القيصرية).
- إقامة الإنتداب البريطاني في فلسطين.
- سيهيء الإنتداب البريطاني دخول مليون يهودي أو أكثر إلى فلسطين في مدة عشرين إلى ثلاثين سنة بعد إقامة الإنتداب.
- العلم بأنّ الإنتداب سينتهي في فلسطين التي يحكمها اليهود، والتي ستستمر في خدمة مصالح بريطانيا في قناة السويس كحصن للدفاع عن تلك الطريق.
- أسباب إصدار الوعد:

نتيجة للمجريات التي سبق ذكرها، أصدرت إنجلترا "وعد بلفور" في الثاني من شهر تشرين الثاني سنة 1917، وجاء الوعد على شكل رسالة موجهة من اللورد بلفور وزير الخارجية الإنجليزية إلى اللورد روتشيلد تضمنت: "إن حكومة جلالتة تنظر بعين الارتياح إلى إنشاء وطن قومي في فلسطين للشعب اليهودي وستبذل أطياف مساعيها لتسهيل بلوغ هذه الغاية. وليكن معلوماً أنّه لن يُعمل شيئاً من شأنه أن يلحق الضرر بالحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها الطوائف غير اليهودية الموجودة في فلسطين

أو بالحقوق التي يتمتع بها اليهود في أي بلد آخر والمركز السياسي الذي حصلوا عليه".

أما الصهيونية البريطانية فقد كانت تطالب بأن يأخذ بيان الحكومة البريطانية شكل اعتراف بحق اليهود التاريخي في فلسطين، وبفلسطين وطناً قومياً لليهود لا وطناً يهودياً في فلسطين.

والسؤال المطروح الآن لماذا أصدرت إنجلترا هذا الوعد؟ وما الدوافع لإصداره بهذه الصيغة في أواخر سنة 1917؟: إن الإجابة عن ذلك السؤال تشمل الاحتمالات الآتية:

- اعتراف إنجلترا بما قدمه وايزمن من خدمات في أثناء الحرب؛ لا سيما اكتشافه مادة الاستيرون الفاعلة في أدق مراحل الحرب.

- رغبة أوروبا في تعويض اليهود عما تحملوه من تعذيب وازدراء.

- رغبة إنجلترا في كسب الرأي العام اليهودي الأمريكي إلى جانب الحلفاء، لما لهم من تأثير اقتصادي وسياسي، وكان هذا الاعتقاد حافزاً كبيراً للسياسة الإنجليز.

- خشية إنجلترا من أن يستبق الألمان الحلفاء، بوعدهم بشأن الوطن القومي الصهيوني، وهذا ما قد يغير سير الحرب لصالح دول المحور.

- اعتقاد إنجلترا قبل تشرين الثاني سنة 1917 أن تأييدها العلني للصهيونية يبعد اليهود الروس عن الحزب البلشفي، ويضمن بقاء الثورة معتدلة؛ وبالتالي استمرار بقاء روسيا حليفاً محارباً إلى جانب إنجلترا وفرنسا.

- خشية إنجلترا من النهوض الكبير في حركة التحرر القومي العربي؛ بخاصة في سورية الطبيعية.

إن، العامل المقرر في نهاية المطاف كان المصلحة الإمبريالية - الإنجليزية؛ الأنية وبعيدة المدى. وذلك للنقطة الإنجليزية الكبرى بالصهيونية، التي هي فعلاً أداة حقيقية في تحقيق الأطماع الإمبريالية عامة، والإنجليزية خاصة. إضافة إلى إمكان استخدام الصهيونية في مواجهة أي أطماع فرنسية في سورية، أي محاولة مجابهة اليهود بالعرب. وتعزيز سياسة "فرق تسد" في الوطن العربي، وهذا ما صرحت به الصحافة الإنجليزية آنذاك، تحت عنوان: "سياسة بريطانيا في فلسطين ضرورة عبرية - بريطانية"،

كتبت صحيفة ساندي كرونكل ما يلي: "لا يوجد جنس آخر في العالم كله يستطيع أن يقوم بهذه الخدمات لنا غير اليهود أنفسهم.. ولدينا في الحركة الصهيونية القوة المحركة التي ستجعل امتداد الإمبراطورية البريطانية إلى فلسطين في غير هذه الحالة ضرورة غير مسرة، مصدر كبرياء وركن قوة". كذلك كتبت صحيفة يفنغ ستاندرد تقول: "لقد أوضحت المصالح الإنجليزية منذ وقت طويل ضرورة قيام دولة جاهزة بين مصر وحكومة تركية معادية، والصهيونية تزودنا بالحل"⁽¹⁾. وبذلك يتضح بأن الدوافع الإنجليزية الكامنة وراء إعلان وعد بلفور تتمحور حول دوافع جوهرية بعيدة المدى، ودوافع آنية ثانوية:

من خلال الدوافع الجوهرية، كان بالإمكان رؤية إمكانات البرنامج الصهيوني في توطيد مواقع الإمبريالية في المنطقة العربية، بل في تلك المنطقة الشرقية من القارة الآسيوية، وهذا يعني ضرب الحركة القومية العربية وإجهاضها قدر الإمكان.

ومن خلال الدوافع الثانوية، فقد كان بالإمكان تقويت الفرصة على الإمبريالية الألمانية الناشطة لكسب الصهيونية والاستفادة ممن يمكن جذبهم من اليهود لصالح الحلفاء، وبخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية.

أتى هذا التصريح العجيب تعبيراً عن تطابق المصلحتين الاستعمارية والصهيونية وأصبح فيما بعد أساساً لسياسة بريطانية في فلسطين، والوطن العربي، كما أن عصبه الأمم عدته جزءاً من صك الإنتداب البريطاني على فلسطين، وقد أعطاه الصهيونيون فيما بعد التفسير الذي يتناسب مع مصالحهم، وجعلوا منه أساساً دولياً لمطالبهم، وأشاروا إليه في إعلان قيام "دولة إسرائيل" سنة 1948.

-جوانب بطلانه: صدر الوعد ونفذ فيما بعد، رغم تفاهته وطلانه من نواح عدة، أهمها:
- وعد تقطعه دولة كبرى لا صلة لها بالموضوع الذي يتناوله التصريح وحتى من الناحية العملية؛ لأن بريطانيا في ذلك الحين لم تكن قد احتلت فلسطين، ولم تكن مسؤولة عن يهود العالم.

(1) - توما، جذور القضية، ص 87.

- يتناقض الوعد مع تعهدات بريطانيا للعرب بالاستقلال، وحق تقرير المصير، كما تضمنتها الرسائل المتبادلة بين الشريف حسين ومكماهون سنة 1915.
- احتوى نص التصريح على التناقض بين إقامة الوطن القومي اليهودي في فلسطين ومن ثم المحافظة على حقوق الطوائف غير اليهودية فيها، وقد أثبتت الأحداث كلها منذ البداية وحتى اليوم أنّ الكيان الصهيوني قام على حساب الشعب العربي الفلسطيني وحقوقه المدنية والدينية والسياسية.
- حرص على الحقوق أو الوضع السياسي الذي يتمتع به اليهود في البلدان الأخرى، بينما أظهر حرصه فقط على الحقوق المدنية والدينية لعرب فلسطين من دون أن يسميهم باسمهم وهم أصحاب الحق السياسي الذي تنفر عنه سائر الحقوق.
- لم يراع نهائياً وضع الأكثرية الساحقة من عرب فلسطين في ذلك الحين، أو مصالحها الحيوية، أو حقوقها الطبيعية.
- موجه من دولة إلى هيئة غير رسمية هي الاتحاد الصهيوني، الذي لم يكن له أية صفة تمثيلية من جهة، ومن جهة أخرى ليس له أية علاقة بالبلد الذي يتناوله التصريح.
- ويستخلص من التصريح بكل صراحة أنّ الموائيق والعهود الدولية لا تتبنّى في الأغلب من اعتبارات تستقيها من مضمون الأمر الواقع بصيغته الأولى وفق التخطيط المسبق الدقيق، والتنفيذ القوي المتكامل.
- أما تصريح بلفور، فيؤكد تطابق المصالح الصهيونية والاستعمارية، وقد اتخذ شكل الإعلان الرسمي منذ سنة 1917، وطبع سياسة الإدارة البريطانية الاستعمارية في فلسطين بطابعه طيلة فترة ما بين الحربين العالميتين.



الفصل الرابع

الانتداب البريطاني على فلسطين والمقاومة العربية الفلسطينية
منذ الحرب العالمية الأولى إلى حرب 1948



كان انتهاء الحرب في صالح القوى الإمبريالية (الحلفاء) يعني ضرورة تنفيذ الاتفاقيات حول اقتسام مناطق النفوذ فيما بينها، وكان وضع فلسطين تحت الانتداب البريطاني الوسيلة العملية الأساسية لتنفيذ الاتفاق الإنكلو - صهيوني الذي تقرر مع نهاية سنة 1917، على شكل وعد لإقامة "الوطن القومي الصهيوني" في فلسطين العربية، ذلك التاريخ الذي سقطت فيه القدس في يد بريطانيا في 9/2/1917، ثم وضعت فلسطين تحت الإدارة العسكرية البريطانية التي شملت كل الأراضي الفلسطينية إلى أن احتلت فلسطين كاملة في أيلول 1918.

ساعدت هذه التطورات المرسومة مسبقاً على تنفيذ التزامات الحكومة البريطانية بدعم الأطماع الصهيونية في فلسطين العربية؛ متحدية وجود مصالح العرب عامة والفلسطينيين خاصة وحقوقهم التي جعلتهم يدركون مدى الخطر الصهيوني منذ بداية

تسرب الهجرات اليهودية إلى المنطقة العربية في نهاية القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين؛ أي منذ اتصالات "هرتزل" مع السلطان العثماني .

واستمر الوعي العربي يكبر والنضال الوطني يتصاعد، وبالمقابل كانت المخاوف تتزايد أمام السياسة البريطانية - الصهيونية في فلسطين، إلى أن تمكنت الإمبريالية البريطانية والصهيونية من تحقيق الهدف الصهيوني في إقامة "دولة إسرائيل" سنة 1948، لتبدأ مرحلة نضال جديدة ضمن ظروف أكثر قسوة، وأشد خطورة على الأمة العربية والوطن العربي.

أولاً - السياسة البريطانية - الصهيونية في فلسطين والمقاومة المبكرة:

1- السياسة البريطانية - الصهيونية:

عملت بريطانيا-كما سبق إيضاحه- خلال الحرب العالمية الأولى على إنجاز المشروع الصهيوني لإنشاء "الدولة الإسرائيلية" في فلسطين، كونها القوة الاستعمارية الإمبريالية الأكثر نفوذاً آنذ على الصعيد العالمي، ثم الأكثر استفادة من المخطط الصهيوني في الوطن العربي؛ لذلك أدت دوراً فاعلاً وحاسماً في تحقيق الهدف الصهيوني، وأوجدت المسوغات المختلفة اللازمة لتحقيق ذلك الهدف، فيسرت سبل الهجرة اليهودية إلى فلسطين، وعمليات الاستيلاء على الأراضي العربية، وقامت بالدور السياسي المخادع في حكم الفلسطينيين؛ متبعة وسائل الضغط والقمع والاضطهاد المختلفة ضد الشعب الفلسطيني ومعاناته في مجالات الحياة كافة؛ مما انعكس على سوية وعيه القومي والوطني، مما أضعف من مواجهة الحركة الصهيونية وأساليبها التنظيمية والفكرية المتطورة وقوتها العسكرية والاقتصادية.

2- التحركات النضالية السلمية المبكرة لمواجهة الخطر الصهيوني:

عكست النهضة الفكرية التي شهدتها الوطن العربي عامة، والمشرق العربي خاصة -منذ منتصف القرن التاسع عشر وحتى العقدين الأولين من القرن العشرين- الكثير من مخاطر الصهيونية ومخططها الاستيطاني في فلسطين؛ وبالتالي ظهرت ردود الفعل النضالية العربية المبكرة مع بدايات الهجرة الصهيونية المنظمة إلى فلسطين سنة 1881، (كما سبق ذكره)، في رفض وجود المستوطنين اليهود الجدد في فلسطين العربية، في العقدين الأولين من القرن العشرين.

كما وجدت في الوقت ذاته قوى وطنية أدركت بدقة مدى خطر الاستيطان الصهيوني؛ كالمفكر نجيب عازوري الذي وضع في مقدمة كتابه بقطة الأمة العربية الصادر بالفرنسية النتائج الخطيرة المترتبة على تنفيذ السياسة الصهيونية، فقال: "هناك ظاهرتان مهمتان من طبيعة واحدة لكنهما متعارضتان، ولم يجتذبا انتباه أحد من الناس حتى الآن، إنهما تتجلبان عند هذه اللحظة في ترقية الآسيوية، وهما بقطة الأمة العربية، والجهد اليهودي الخفي من أجل إعادة تأسيس "مملكة إسرائيل" القديمة⁽¹⁾ على نطاق واسع جداً. إن المصير المنتظر لهاتين الحركتين هو الصراع بصورة مستمرة إلى أن تتغلب إحداهما على الأخرى ومصير العالم بأكمله منوط بالنتيجة النهائية التي سوف يسفر عنها الصراع بين الشعبين اللذين يمثلان مبدأين متعارضين"⁽²⁾.

إن ما قدمه نجيب عازوري حينئذ من تحليل للصراع العربي - الصهيوني في أوائل القرن العشرين هو ما نراه اليوم قائماً في السياسة الصهيونية والإمبريالية العالمية؛ وبحق إن مصير العالم مرهون بالنتيجة النهائية لهذا الصراع ونحن في العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين.

وهذا ما ورد في بعض المجالات العربية المعروفة آنذاك، كمجلة المقنطف سنة 1898، ومجلة المنار التي حذرت من أن استمرار التغاضي العربي عن الخطر الصهيوني من شأنه الإسهام في خسارة فلسطين، واستيلاء أضعف الشعوب عليها وهم اليهود (هذا حسب نص المجلة)⁽³⁾.

وكان للصحافة دور مهم في إيضاح مخاطر الصهيونية الاستيطانية، كما في الصحيفتين الفلسطينيتين "الأصمعي" و"الكرمل"، حيث قام "نجيب الخوري نصار، محرر

¹ - بحسب رأي نجيب عازوري، أما رأي المؤلف فهو نفي وجود أي حضارة يهودية، لأنه لم يعثر على أي آثار تؤيد ذلك الوجود.

⁽²⁾ - القضية الفلسطينية والصراع العربي الصهيوني، ج1، ص327-333.

⁽³⁾ - بيان نويهض الحوت، القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين 1917 - 1948، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1981، ص 42.

صحيفة "الكرمل" بدور بارز في كشف الخطر الصهيوني وتعريته على فلسطين والفلسطينيين⁽¹⁾. وأوضح الأخطار الكامنة وراء الهجرة اليهودية، وشراء الأراضي من جانب اليهود على نطاق واسع؛ منبهاً إلى أن الهجرة غير المشروعة والمشروعة على السواء يجب إخضاعها للقيود؛ لأن استمرارها على هذا المنوال من شأنه أن يحول الأكرثية العربية مع مرور الوقت إلى أقلية عرقية ضئيلة.

وأدت الصحف التي أخذت تظهر مجدداً مع تطور النضال الوطني الدور نفسه، مثل جريدة "فلسطين" وصاحبها عيسى العيسى الذي نشر سنة 1914 مقالات عدة متتابعة ومترجمة عن كتاب "البروغرام الصهيوني السياسي" لأوسشكين الملقب بمؤرخ الصهيونية، ووضح أن خطورة الكتاب تكمن في عرضه لأغراض السياسة الصهيونية في الاستيلاء على فلسطين، ثم التحليل للوسائل والأساليب وربطها بالغايات.

إلى جانب مجموعة أخرى من الصحف والمجلات العربية خارج فلسطين التي نشرت مقالات عديدة في تلك المرحلة؛ لتسهم في نشر الوعي، مثل "المقتبس" في دمشق و"المفيد" و"الحقيقة" و"الرأي العام" في بيروت.

ووجد وجهاء الفلسطينيين في البرلمان العثماني فرصة لشرح وعرض مشكلة الهجرة اليهودية والمعارضة العربية، وهو ما أثاره النائبان "شكري العسلي" نائب دمشق و"روحي الخالدي" نائب القدس؛ إذ نبه الاثنان إلى الطرائق التي اتبعتها الصهيانة لشراء الأراضي المشرفة على السكة الحديدية للحجاز، وهدفهم التوسعي في سورية والعراق⁽²⁾.

وفي أوائل شهر حزيران 1909، قدم نائب "يافا" استجواباً في "مجلس المبعوثان العثماني، تساعل فيه عن مقاصد الصهيونية، وعما إذا كانت "الحركة الصهيونية اليهودية" تتوافق مع مصلحة الإمبراطورية العثمانية. ثم طالب بأن يغلق مرفأ "يافا" في وجه المهاجرين اليهود، ومع أن المشكلة كانت حديثة، إلا أن الوجهاء أدوا فيها أيضاً دور الوساطة الذي اعتادوه بين الحاكم والمحكوم. لكنهم لم يتصدوا لمقاومة الصهيونية

(1) - كياي، تاريخ فلسطين الحديث، ص 43.

(2) - توما، جذور القضية، ص 94.

وجهاً لوجه؛ بل اكتفوا بنقل وجهة النظر الشعبية، والتوسط لدى الحكام⁽¹⁾. وغالباً ما أثرت التصريحات الرسمية والتحركات الشعبية العربية في تعثر كسب تأييد السلطان العثماني للمشروع الصهيوني. وهذا ما ذكره أحد موظفي السفارة البريطانية في إستانبول في حديث مع طلعت بيك، عن تحديد القيود على بيع الأراضي، فقيل له، إن تلك القيود جاءت "نتيجة شكاوي السكان المحليين الذين يخشون غزواً يهودياً أجنبياً"⁽²⁾.

كما اتضح هذا الخطر من خلال برامج بعض الأحزاب التي الناشئة آنذاك مثل "الحزب الوطني العثماني" الذي تم تأسيسه قبيل الحرب العالمية الأولى والذي أكد في إحدى نشراته الموجهة للرأي العام الفلسطيني أن "الصهيونية هي الخطر المحدق بوطننا، وهي الموجة الرهيبة التي تضرب شواطئ بلادنا، إنها مصدر الأعمال الخداعة الغادرة التي تجتاحنا والتي ينبغي أن تكون أشد إخافة لنا من السير على انفراد في ظلمة الليل الحالكة؛ ولا يقتصر الأمر على ذلك؛ بل إنها أيضاً نذير نفينا عن وطننا، وطردها من بيوتنا وممتلكاتنا"⁽³⁾.

إن هذا التوجه الواعي للخطر الصهيوني، لم يقتصر فقط على تلك القوى الوطنية؛ بل ترددت أصداؤه في مناطق عديدة من الوطن العربي؛ ففي القاهرة تشكلت "جمعية لمعارضة الصهيونية"، وكان هدفها التصميم على المجابهة الكلية للصهيونية على المستويات كلها، من أجل الحفاظ على الطابع العربي الفلسطيني والذود عن سلامته، كما أسس الطلبة الفلسطينيون في جامع الأزهر بالقاهرة "جمعية مقاومة الصهيونية"، وبرزت أيضاً دعوات أخرى حديثة من أجل مقاومة الصهيونية بالقوة؛ مما يدل على مدى التأثير والتأثر بين نضال قوى التحرر العربية والشعور العربي بالخطر الصهيوني.

(1) - كيالي، تاريخ فلسطين، ص 60

(2) - كيالي، تاريخ فلسطين، ص 61.

(3) - المحجوبي، جذور الاستعمار الصهيوني، ص 65.

وتشكلت في بيروت ودمشق تنظيمات عدة مناوئة للصهيونية، وانضمت صحف، مثل: القبس، وفتى العرب، إلى المعركة الإعلامية؛ فحاولت هذه الصحف تعزيز الشعور العربي القومي لأنه وحده الكفيل بجعل الفلسطينيين يولدون قوة كافية لإلحاق الهزيمة بالعدوان الصهيوني⁽¹⁾.

وتم تأسيس جمعيات فلسطينية أخرى معادية للصهيونية في الفترة نفسها، مثل: "جمعية مكافحة الصهيونية" في مدينة نابلس، كما أسس الطلبة الفلسطينيون في إستانبول سنة 1914 جمعية لمناهضة الصهيونية. وعملت هذه الجمعيات على توعية الرأي العام العربي بفلسطين والبلدان العربية المجاورة ضد الغزو الصهيوني، وتنبيهه إلى العواقب الوخيمة للصهيونية، والضغط على السلطات العثمانية حتى لا تتفرد في الأراضي الدولية لفائدة اليهود، وتضع حداً للاستيطان الصهيوني بفلسطين.

من خلال ما سبق، يتضح أنّ الشعب الفلسطيني كان واعياً (وإن لم يكن هذا الوعي في المستوى المطلوب) إلى مدى الخطر الصهيوني الذي يتهدهه وبلاده، وهذا ما كتبه البرت عنيّبي فقال: "إنّه منذ أن انتشرت نصوص خطابات روجي الخالدي وشكري العسلي في الريف، عمّت بين الفلاحين المشاعر المناوئة لليهود، وأرسلت من يافا برقية وقعها 150 عربياً إلى كل من رئيس مجلس المبعوثان والصدر الأعظم، ومختلف الصحف؛ وذلك تعبيراً عن الاحتجاج على استمرارية اليهود في ابتياع الأراضي⁽²⁾.

والى جانب الحملات الصحفية والاحتجاجات الرسمية في مجلس المبعوثان وغير ذلك من أساليب نضالية رافضة للهجرة والاستيطان الصهيوني، كان نهوض الحركة السياسية، حيث أسس مجموعة من الشباب في آب 1911، حزباً وطنياً لتطوير كل ما هو مفيد للشعب، وتوجيه كل الجهود نحو معارضة قانونية للحركة الصهيونية ومحاربتها بسلاح الحق، فضلاً عن إثارة وعي الأمة العربية للعواقب الوخيمة للسياسة الصهيونية، وتذكير الحكومة بالمطالب الآتية:

(1) - القضية الفلسطينية، والصراع العربي الصهيوني، ج 1، ص 327 - 333

(2) - كياي، تاريخ فلسطين، ص 62.

- أ- إجراء إحصاء لليهود وإعطاء العثمانيين منهم بطاقات هوية واضحة.
- ب- منع الهجرة؛ وذلك بتطبيق جواز السفر الأحمر.
- ت- فرض رقابة حكومية وبرنامج الدراسة الرسمي على مدارسهم.
- ث- حظر اجتماعاتهم الخاصة وبرنامج الدراسة على مدارسهم.
- ج- إجراء أعمال مسح لأراضي المستعمرات، وفرض مختلف الضرائب والأعشار عليهم، مع إعادة تقويم المبالغ المالية وتقديرها التي ضاعت على الخزينة عن السنوات الماضية⁽¹⁾.

3- الحركة الوطنية وأهم الصعوبات:

واجهت الحركة الوطنية صعوبات شتى، في ظل الظروف التي كانت تحاك فيها المؤامرات الاستعمارية - الصهيونية؛ فضلاً عن تردّي الواقع العربي من النواحي الحياتية كافة، في ظل الحكم العثماني (كما سبق دراسته). وتزايد التغلغل الأوروبي في شؤون الولايات العربية؛ لاسيما في القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، وهذا ما ستابعه الدراسة للوقوف عند أهم جوانب معاناة الحركة الوطنية العربية - الفلسطينية التي تركزت هنا حول الجانبين السياسي والاقتصادي.

أ- الصعوبات السياسية:

أكدت الحقائق التاريخية، ومجريات الأحداث كافة، وحدة الحركة القومية العربية، (لاسيما في المشرق العربي الذي مازال تحت السيطرة العثمانية في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين) في مواجهة العثمانيين والامتيازات الأوروبية بكل وسائل استغلالها، وصولاً إلى تنفيذ سياسة الانتداب في الوطن العربي مع نهاية الحرب العالمية الأولى، وتجسد ذلك في وحدة أهداف الحركة القومية العربية وسعيها للاستقلال والنهوض بالأمة العربية إلى مصاف الأمم الحية. كما لم تنقيد الحركة القومية العربية حينها بأية

(1) - كياي، تاريخ فلسطين، ص 63.

حدود إقليمية، وهذا ما عكسه نداء بعض القوميين العرب في صحيفة الأهرام في 1912/8/8، وجاء فيها "أنه كان هدف الكفاح أن تعترف السلطنة العثمانية بالعرب أمة حية ذات حقوق قومية في لغتها وإدارة أقاليمها"⁽¹⁾؛ لكن الحركة القومية أصيبت في أثناء الحرب بضريبتين قاسيتين:

الأولى : كانت في إجراءات القمع الدموية التي اتخذها جمال باشا السفاح ضد الوطنيين وذهب ضحيتها المئات من كبار القوميين العرب.

الثانية : كانت في نجاح الأسرة الهاشمية في السيطرة على قيادة الحركة القومية العربية النامية.

وكان في ذلك خطر كبير على الحركة القومية العربية؛ لأن قيادتها خذلت النضال القومي التحرري بعد اتفاق الأمير فيصل مع وايزمن حول الفوائد التي يجنيها العرب من تنفيذ البرنامج الصهيوني، بعد أن تذاكر الاثنان حول القرابة العنصرية القديمة بين العرب واليهود، واتفقا على أن يسود علاقات الدولة العربية وفلسطين التفاهم القائم على أساس الإخلاص وحسن الإدارة، وأن تحدد الحدود بين الدولتين بعد مؤتمر الصلح، وأن تؤخذ التدابير جميعها وتعطى أفضل الضمانات؛ لتطبيق تصريح الحكومة البريطانية الصادر في 2 تشرين الثاني 1917، وأن تتخذ التدابير اللازمة؛ لتشجيع الهجرة اليهودية والاستيطان، على أن تصان حقوق الفلاحين، ويتقدموا اقتصادياً⁽²⁾.

ولا شك في أن المؤثرات التي دفعت فيصل للاتفاق مع وايزمن، تكمن في طموحه بتولي السلطة، ووقوفه في صف ملاك الأراضي، ومهادنته لسلطة الانتداب البريطانية إلى فترات ما بعد الحرب العالمية الأولى، (وإن كان مرغماً)، وهذا ما اتضح خلال فترة حكمه القصيرة في سورية. ويؤكد هذا رسالة فيصل إلى الزعيم الصهيوني الأمريكي فيليكس فرانكفورتر في 13 آذار سنة 1919، حيث يردد فيصل فكرة سايكس،

(1) - توما، جذور القضية، ص 93.

(2) - توما، جذور القضية، ص 99.

"بأن العرب واليهود تحملوا الاضطهادات المتشابهة مع الدول القومية وأن على الشعبين العربي واليهودي التعاون من أجل بعث الشرق الأوسط وإصلاحه⁽¹⁾.

وعلى هذا الأساس، تؤكد الاتفاقات والاتصالات بين فيصل وقادة الصهيونية أن الصهيونية (خلفاً لما أدعته فيما بعد في محافل الغرب المهمة) كانت تجد التأييد بين بعض الأرستقراطية الإقطاعية العربية، وبعض العناصر التي تعاونت مع الإمبريالية البريطانية وغيرها.

ب- الصعوبات الاقتصادية:

قاوم الشعب العربي الصهيونية ومخطط بريطانيا الداعم للهدف الصهيوني في خلق وطن قومي للصهيونية في فلسطين، منذ أن أدركت حقيقة هذا المخطط مجسدة بوعد بلفور وأبعاده الاستيطانية الخطيرة. ومن سوء الطالع انقسمت الحركة الوطنية العربية؛ نتيجة سوء أوضاع البلاد بشكل عام اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وفكرياً، بسبب ظروف الاحتلال وسياسة التجزئة التي سعى إليها الاستعمار الأوروبي في مختلف مناطق الوطن العربي. وانعكس هذا الانقسام من خلال انقسام حزب العهد وقادته الذين اشتركوا في الثورة العربية الكبرى في أثناء الحرب سنة 1916، إلى عراقيين وسوريين، وقرروا أن ينقسم الحزب أيضاً إلى حزبين سوري وعراقي؛ ليعمل كل منهما في خدمة قضية بلده مستقلاً عن الآخر.

صوّر ساطع الحصري المؤرخ السوري في كتابه يوم ميسلون هذه الحقيقة عند وصف واقع التجزئة في الحركة القومية العربية، فكتب موضحاً بأن "هذا فلسطيني يعدّ الصهيونية أول ما يجب أن يهتم به من المشكلات، وذاك سوري يرى في أطماع فرنسا أكبر الأخطار التي تهدد القضية العربية، وذاك عراقي يقول بوجود الثورة ضد الإنكليز قبل كل شيء"⁽²⁾. وهذا ما انعكس سلباً على النضال الوطني عربياً وفلسطينياً، وفسح المجال لتنفيذ سياسة الانتداب؛ وفقاً لمعاهدة سايكس- بيكو 1916 بعد انتهاء الحرب.

(1) - توما، جذور القضية، ص 99.

(2) - توما، جذور القضية، ص 102.

وهكذا انتهت إدارة فيصل العربية، وحسنت القسمة بين بريطانيا التي احتلت العراق وفلسطين، وفرنسا التي احتلت سوريا ولبنان. وفي هذه الظروف القاسية من جراء الاحتلال والتشتت والضعف، كانت بدايات النضال الوطني التحرري الفلسطيني، وكان على الحركة الوطنية ضرورة مجابهة خطر التحالف البريطاني - الصهيوني الاستعماري الاستيطاني، خاصة بعد انتصار بريطانيا في الحرب وتربعها على عرش أقوى امبراطورية استعمارية في العالم.

4- المقاومة السلمية في نهاية الحرب العالمية الأولى:

أسفرت الحرب العالمية الأولى عن تغييرات سياسية دولية مهمة، استطاعت من خلالها الدول الإمبريالية اقتسام مناطق النفوذ في العالم بما يخدم مصالحها الخاصة، واستراتيجيتها العامة. وفي 28 حزيران 1919 تم توقيع الدول الأوروبية ما عدا الاتحاد السوفييتي على ميثاق عصبة الأمم الذي نص في بنده الثاني والعشرين على نظام الانتداب الذي حدد بدوره حالة فلسطين^(*)

(*) - حينما انعقد مؤتمر الصلح سنة 1919 تقدم إليه "فيصل" بوصفه ممثلاً عن أبيه "الشريف حسين" بمذكرة طالب فيها باستقلال البلاد العربية ووجدها. كما تقدمت له الحركة الصهيونية بمذكرة عنوانها "الحقوق التاريخية لليهود في فلسطين" وقد أوضحت المذكرة الآتي: 1- إن أرض فلسطين هي مأوى اليهود وفي داخلها حققوا أعظم تطور، ولقد طرد اليهود من فلسطين بالقوة، ولكنهم لم ينقطعوا عن الأمل والرغبة. 2- إن ظروف حياة ملايين اليهود في بعض بلاد العالم وبصفة خاصة في أوروبا الشرقية مؤلمة، حيث إنهم يكونون جماعات مكروهة حرمت من فرص التقدم، وإن الحاجة إلى مخرج من هذا الموقف أصبحت ماسة لمصلحة اليهود ولمصلحة الأجناس الأخرى وإن فلسطين تمثل هذا المخرج، 3- إن فلسطين ليست بالسعة الكافية لكي تحتوي يهود العالم كلهم، ومن ثم فإنه يجب على مؤتمر الصلح أن يضمن لليهود خارج فلسطين = حقوقاً مساوية كمواطنين صالحين، وطلب المذكرة إنشاء وطن يهودي في فلسطين، وتوسعت في حدود ذلك الوطن اليهودي، فأدخلت فيه فلسطين كلها وشرقي الأردن وجنوب لبنان، وكانت الحدود المقترحة في الشمال تدخل في الوطن اليهودي أنهار اللباني والأردن واليرموك، وذلك للحصول على مصادر المياه ومصادر القوة، وفي الجنوب كانت الحدود تمتد من العقبة حتى

لم يكن نظام الانتداب هذا، إلا بدعة ابتدعتها الدول الاستعمارية؛ لتتمكن من تحقيق أطماعها الاقتصادية والسياسية والثقافية والعسكرية، تحت شعار "حق الشعوب في تقرير مصيرها". وعلى هذا الأساس اعترفت سياسة الانتداب بنسب متفاوتة، بحق الشعوب وحكم نفسها بنفسها، ولكنها عدت تلك الشعوب غير قادرة على ذلك آنذاك، وأوكل أمرها لدولة كبرى تأخذ بيدها ريثما ترقى وتتمكن من الاستقلال بأمورها، حينها تنتهي (بدعة) نظام الانتداب عليها.

وفي 25 نيسان 1920 تقرر انتداب بريطانيا على فلسطين^(*)، وكانت بقية الانتدابات قدع استكملت في سورية ولبنان والعراق، وبالرغم من إرضاء أطماع بريطانيا

العريش؛ وبذلك تكون "الدولة اليهودية" حلقة اتصال بين البحر الأحمر والبحر الأبيض وانحصر تكتيك اليهود في تلك المرحلة في عدم المطالبة بإنشاء الدولة اليهودية فوراً؛ لأنه كان واضحاً أن نصوص "وعد بلفور" والأحوال في فلسطين لا تسمح بذلك؛ فضلاً عن أن فرنسا وإيطاليا كانتا تعارضان إنشاء دولة يهودية على الفور. وكان هدف الصهيونية الحصول على اعتراف دولي بحقوق اليهود المزعومة في فلسطين، ويعقب ذلك هجرة جماعية وبصفة خاصة من أوروبا الشرقية، كما عارضت الحركة الصهيونية إنشاء إدارة دولية مباشرة لفلسطين تشترك فيها روسيا وفرنسا؛ لأن هذا التدويل يثير مشاكل وصعوبات يعرقل تنفيذ الأهداف الصهيونية.

وعارضت الصهيونية منح الانتداب لفرنسا؛ خوفاً من السياسة الفرنسية التي تهدف إلى دمج الأقاليم الخاضعة لإدارتها في المجتمع الفرنسي، كما خشيت من منح الانتداب لأمريكا لأن الرئيس ولسون كان ينادي بإجراء استفتاء في فلسطين لارتباط ذلك بتطبيق حق تقرير المصير. وهكذا تبنت الصهيونية فكرة وضع فلسطين تحت الانتداب البريطاني، ودافعت عنها لارتباط الصهيونية بالسياسة الخارجية البريطانية.

مأخوذ عن: حافظ غانم محمد. المشكلة الفلسطينية في أحكام القانون الدولي، جامعة الدول العربية. معهد الدراسات. القاهرة 1960 - ص 63 - 64 .

(*) اتسمت وثيقة الانتداب بغموض مقصود يتصل بمستقبل فلسطين، ويرجع هذا الغموض إلى أن الوثيقة مع تبنيها للأهداف الصهيونية استعملت في مقدمتها نصوص وعد بلفور نفسها وهي نصوص غامضة جداً، فلقد استعملت الوثيقة اصطلاح "الوطن القومي" وهو اصطلاح غير

وفرنسا، إلا أنَّ التنافس ظل قائماً بينهما حول فلسطين، وتمكّنت بريطانيا من أن تقتطع فلسطين وشرقي الأردن لنفسها، وبذلك حققت ذروة الاستفادة من وعد بلفور؛ لفوزها بحصة الأسد من سورية الطبيعية.

وفي 24 تموز 1922 أقر "مجلس عصبة الأمم" نظام الانتداب على فلسطين، ويعني هذا اعترافاً دولياً رسمي بواقع الاحتلال البريطاني الذي بدأ عملياً في نهاية الحرب العالمية الأولى سنة 1918.

وفي سنة 1923 سرى مفعول هذا النظام رسمياً على البلاد، واكتسبت بريطانيا التي كانت تسيطر على فلسطين عملياً منذ وصول قواتها سنة 1917 حقاً شرعياً دولياً في البلاد، وأصبح في وسعها أن تنفذ وعد بلفور بأنه جزء لا يتجزأ من نظام الانتداب، بخاصة أن البند (ج) من المقدمة، يؤكد مسؤولية بريطانيا الدولة المنتدبة على وضع تصريحها الصادر في 2 تشرين الثاني سنة 1917 موضع التنفيذ لإنشاء وطن قومي في

مألوف في القانون الدولي، كما أنه كان من الواضح أن الوثيقة تحتوي على التزامات متعارضة، فبينما نصت الوثيقة على إنشاء وطن قومي، فقد أوردت تحفظات تتصل بحماية حقوق العرب وأوضاع اليهود في العالم، وهي تحفظات يصعب التوفيق بينها وبين فكرة الوطن القومي اليهودي.

أما التفسير الصهيوني فقد أعطى لوثيقة الانتداب قيمة قانونية لفكرة الشعب اليهودي والوطن القومي اليهودي، حينما يهاجر إليها أعداد كافية من اليهود لتكوين تلك الدولة، وهذا اعتبر الصيونيون أن وعد بلفور ووثيقة الانتداب لا يوجد فيهما أي غموض، وأنهما تتفقان تماماً مع الأهداف الصهيونية، كما تحدثت في مؤتمر بال، وهذا التفسير يتجاهل تماماً التحفظات الواردة على فكرة الوطن القومي المتصلة بحقوق اليهود المقيمين في بلاد أخرى.

أما وجهة النظر العربية، فقد أكدت على حق سكان فلسطين في الاستقلال ونظام الانتداب يحتفظ بالسيادة للشعوب الموضوعة تحت الانتداب ولا يترتب عليه نقل السيادة إلى الدولة صاحبة الانتداب أو إلى عصبة الأمم.

كما أن سكان فلسطين يرفضون فكرة الوطن القومي ويعتدونه اعتداء على حقوقهم وخطراً على مصالحهم السياسية والاقتصادية.

فلسطين للشعب اليهودي، وبذلك فسخ المجال واسعاً أمام بريطانيا لإنشاء دولة داخل دولة.

أ- نهج السياسة البريطانية - الصهيونية:

رفضت الحركة الوطنية منذ بدايات المخطط البريطاني - الصهيوني لاستيطان فلسطين، والنهج السياسي المتبع، الذي كان (واستمر) على حساب العرب؛ بل عمل كلا الطرفين البريطاني والصهيوني على الاستفادة المباشرة وغير المباشرة من ثغرات عمل الحركة الوطنية المختلفة ونقاط ضعفها التي برزت في قياداتها السياسية التقليدية وأساليب عملها (من جراء نشأتها في ظل السيطرة العثمانية ومجمل الصعوبات التي اعترضتها). فضلاً عن ذلك، فقد اتبعت سلطة الاحتلال البريطاني أسلوب لجان التحقيق الوافدة من قبلها التي لم تتوان لحظة عن الاعتراف بالحق الفلسطيني، لكنها في الوقت ذاته كانت تؤكد تنفيذ وعد بلفور وقيام دولة إسرائيل في كنفها وحمايتها. كما عملت على إصدار "الكتب البيضاء" عقب كل تحقيق لتؤكد فيه تنفيذ وعد بلفور بما فيها الكتاب الأبيض الأخير الذي أصدرته فيما بعد سنة 1939.

وبناء على ذلك تمكنت الحركة الصهيونية من تحقيق هدفها باغتصاب أرض فلسطين، وإنشاء الوطن القومي على حساب الشعب الفلسطيني. وبناء عليه وصل إلى فلسطين في نيسان 1918 بعثة صهيونية وعلى رأسها حاييم وايزمن، تركزت مهمتها واختصاصاتها حول:

- 1- أن تكون البعثة حلقة اتصال بين الحكومة البريطانية ويهود فلسطين.
- 2- أن تسهل عودة المهاجرين والمنفيين إلى فلسطين.
- 3- أن تساعد على تعمير المستعمرات وتنظيم أمور اليهود بالإجمال في فلسطين.
- 5- أن تساعد الجمعيات والمدارس والمعاهد اليهودية في فلسطين لتستأنف أعمالها.
- 6- أن توثق عرى المودة بين العرب واليهود.
- 7- أن تضع التقارير فيما يمكن عمله للاستعمار اليهودي.
- 8- أن تنظر في أمر إنشاء جامعة يهودية.

ويلاحظ أن هذه المهمات والاختصاصات قد صيغت على غرار مهمات الحكومات واختصاصاتها، ولا شك في أن البعثة الصهيونية أثارت سخط الجماهير ضد سلطات الاحتلال التي عملت على احتواء نعمة القادة العرب في فلسطين عن طريق بعض أبناء الأسر المتنفذة، مثل: فوزي البكري ورفيق العظم وسليمان ناصيف وآخرين من أسرتي النشاشيبي وعبد الهادي وغيرهما...، حيث دعا هؤلاء إلى تكوين الجمعيات⁽¹⁾، وأساليب نضالية أخرى، مثل: الصحافة، وعقد المؤتمرات، وإصدار المذكرات والاحتجاجات، وغيرها... (كما سبق إيضاحه) كمخرج نضالي سلمي عساه أن يقف أمام النهج الاستعماري الاستيطاني الصهيوني.

تزايد النشاط الصهيوني في تلك المرحلة، حيث قرر المؤتمر الصهيوني في أيلول 1921، توصية لجنة العمل باتخاذ الإجراءات كافة مع سائر الهيئات لتنظيم الشعب اليهودي لبناء فلسطين وطناً قومياً لليهود. وفي هذا كتب وايزمن رسالة إلى وزير المستعمرات البريطاني ونستون تشرشل، جسّد فيها بقوة طبيعة الصهيونية، وكتب أيضاً في تموز 1921 يقول: "لم أندم أبداً على تقتي بكلمة بريطانيا العظمى، ولكن وضعي المزدوج بوصفي زعيماً للحركة الصهيونية العالمية، وبوصفي مواطناً بريطانياً يخضع آمال الصهيونية لبلاذه (بريطانيا) هو وضع حرج. هناك حل طبيعي؛ بل تماثل في المصالح تام تقريباً بين الصهيونية وبريطانياً ثم قال: لو لم تكن هناك فلسطين لكان من الضروري حسب اعتقادي خلقها في مصلحة الإمبريالية، فهي قلعة مصر.. وأضاف أن بريطانيا تصون مصالحها عن طريق الاستيطان الكولونيالي اليهودي بأرخص ما يمكن"⁽²⁾.

وبحكم تزايد الضغط الصهيوني على بريطانيا، رأى تشرشل أن يضع حداً لحالة القلق السائد في فلسطين، وللانتقادات التي عمّت الصحف البريطانية في فلسطين، ووصلت إلى مجلس اللوردات، وذلك بإصدار بيان رسمي عن السياسة البريطانية في

(1) - ياسين، كفاح الشعب الفلسطيني حتى سنة 1948، دار الجليل، دمشق، 1984، ص 36.

(2) - توما، جذور القضية، ص 124.

فلسطين، فأصدر الكتاب الأبيض في حزيران سنة 1922؛ مبيناً فيه أن تصريح بلفور الذي تعتزم الحكومة التقيد به لا يهدف إلى إخضاع السكان العرب أو الثقافة العربية، ولكن اليهود موجودون في فلسطين بدافع الحق وليس التسامح... وسيكون في وسع اليهود أن يزدوا عددهم من خلال الهجرة؛ شريطة ألا يتعارض ذلك مع الطاقة الاستيعابية للبلاد. ونوه الكتاب إلى نية العمل على إنشاء مجلس تشريعي مهمته الاتفاق مع الإدارة العامة بشأن القضايا المتعلقة بتنظيم الهجرة، وفي حال قيام خلافات بين اللجنة والإدارة العامة تكون الكلمة الفاصلة لحكومة صاحب الجلالة⁽¹⁾.

قبل اليهود الكتاب الأبيض؛ لأنه يؤمن مطالبهم في تزايد عددهم، بينما رفضه العرب؛ لأنه يؤكد المصالح الصهيونية من خلال السياسة الاستعمارية الواضحة المسماة بالانتداب، ورغم المواقف النضالية الشعبية، والمحاولات السياسية التي قامت بها القيادة الوطنية، بخاصة لجنة وفد لندن في عصبة الأمم في جنيف، وكذلك مؤتمر وزراء خارجية الدول الحلفاء للنظر في معاهدة سيفر في باريس، لم تتمكن في النهاية من إقناع الدول المسيطرة بعدم التصويت على صك الانتداب، الذي أقر نهائياً في عصبة الأمم في 24 تموز 1922، وأصبح نافذاً في 29 أيلول سنة 1923.

استمرت الحركة الصهيونية بتطوير أعمالها سعياً وراء هدفها، فمنذ نهاية الحرب والصهيونية تؤكد ضرورة الأداة التنظيمية القادرة على الاضطلاع بالعمليات الحربية المتسعة للحركة، وبناء على ذلك؛ انعقد اجتماع صهيوني في لندن سنة 1919، وعين وايزمن رئيساً للمنظمة الصهيونية تأكيداً على الزعامة التي تبوأها على أرض الواقع، وعلى جدارته منذ سني الحرب، كما انتخب ناحوم سوكولوف رئيساً للهيئة التنفيذية، وأقر الاجتماع الآتي:

1- إن المنظمة الصهيونية عازمة على التعايش بسلام مع الجماعات غير اليهودية في فلسطين.

(1) - توما، جذور القضية، ص 197.

2- إن الأراضي جميعها التي يستعمرها اليهود في فلسطين تصبح في النهاية ملكاً للشعب اليهودي.

3- إن مكتباً مركزياً للهجرة سيوجد في فلسطين، ومكاتب أخرى في البلاد جميعها المتوقع أن يأتي منها فرق المهاجرين الشباب.

4- إن صندوقاً قومياً يهودياً سينشأ لتوظيف التبرعات الطوعية لجعل الأراضي الفلسطينية ملكاً عاماً للشعب اليهودي.

ركّز النشاط الصهيوني في تلك المرحلة بزعامة وايزمن على تنفيذ مخطط هرتزل لاستعمار فلسطين، وهو ما أكدّه أيضاً المؤتمر الصهيوني الثاني عشر المنعقد في 1921 في كارلسباد، وهو أول مؤتمر صهيوني يعقد بعد الحرب العالمية الأولى، وتمّ فيه إقرار توصية لجنة العمل باتخاذ الإجراءات كافة مع سائر الهيئات، لتنظيم الشعب اليهودي من أجل بناء الوطن القومي لليهود⁽¹⁾. وأكد المؤتمر أنّ عداوة العرب لن تضعف من تصميم الصهاينة على العمل لتحقيق أهداف الحركة من خلال المخطط العملي الصهيوني خلال تلك المرحلة التأسيسية المهمة من الانتداب البريطاني على فلسطين⁽²⁾.

ب - أساليب المقاومة الفلسطينية:

بعدّ النضال الفلسطيني في تلك الفترة امتداداً لنضال الحركة القومية العربية التي شملت الوطن العربي كاملاً، واتسمت بوحدة أهدافها في الاستقلال والوحدة، رغم اختلاف أساليب النضال من منطقة عربية لأخرى، وبذلك اتبع الفلسطينيون آنئذ أسلوب النضال السلمي بأشكاله المختلفة ومنها:

- الجمعيات الدينية: شهدت مرحلة ما قبل الحرب وخلالها وبعيدها، ولادة الجمعيات الإسلامية - المسيحية التي عمل على تأسيسها وقيادتها وجهاء البلاد وكبار تجارها،

(1) - توما، جذور القضية، ص 132.

(2) - توما، جذور القضية، ص 137.

والذين كانوا يأملون أن تكون الجمعيات مماثلة للمنظمات الصهيونية واليهودية، في محاولة منهم لتصبح قوة تقف في وجه هذه المنظمات⁽¹⁾ (*) الصهيونية.

وبعد قيام هذه الجمعيات من مظاهر الوعي السياسي المنظم في فلسطين إثر الاحتلال العسكري، فقد تم تشكيلها بعد أن بلغ أهل فلسطين نبأ وعد بلفور 1917. ووفقاً لقانون الجمعيات العثماني الذي كان ساري المفعول، فقد اعترفت السلطات البريطانية بها كجمعيات ممثلة لسكان البلاد⁽²⁾. أسست أول الجمعيات في يافا ثم في القدس، باسم جمعية القدس "الجمعية الإسلامية - المسيحية الفلسطينية"، وكان هدفها "المحافظة على حقوق أبناء الوطن المادية والأدبية وترقية شؤون الوطن الاقتصادية، الزراعية منها

(1) - كيلي، تاريخ فلسطين، ص 108.

(*) تشير بعض الصحف والوثائق إلى أن تشكيل الجمعيات قد تم بإيحاء من بريطانيا، يوضح حمدي الحسيني الزعيم الوطني الديمقراطي الفلسطيني كيفية تكوين الجمعيات الإسلامية المسيحية، فيقول: "إن مجموعة من قادة البلاد قابلوا الحاكم العسكري البريطاني في فلسطين عام 1918م، وأعربوا له عن مخاوفهم من نتائج وعد بلفور، وقد طلب منهم الحاكم العسكري البريطاني أن يسلكوا مسلك اليهود نفسه حين طالب هؤلاء بالوطن القومي، وفعلاً خرج قادة البلاد ليشكلوا الجمعيات الإسلامية - المسيحية في كل مدينة وقرية لمطالبة الحكومة البريطانية من خلال تلك الجمعيات بإلغاء وعد بلفور".

وهناك ما يشير إلى أنه كان لفرنسا دور في تأسيس هذه الجمعيات، فحين كان جورج بيكو في زيارة لفلسطين عام 1918م كان قد جمع بعض وجهاء الطائفتين الإسلامية والمسيحية، وأقنعهم بضرورة تأليف لجنة دعيت اللجنة الإسلامية - المسيحية، فتألفت بالفعل من أعضاء الجمعية الخيرية الإسلامية التي كان يرأسها عارف باشا الدجاني والشيخ يوسف العلمي ومن ممثلين عن طائفتي الأرثوذكس واللاتين، وكان موظف بريطاني في القدس قد أعلن في حزيران 1918، أن برنامج الجمعية الإسلامية - المسيحية في القدس يرمي إلى "مقاومة السيطرة اليهودية وإلى مكافحة النفوذ اليهودي والحيولة دون شراء الأراضي بالوسائل الممكنة كافة". عن عبد القادر ياسين، كفاح الشعب الفلسطيني حتى عام 1948، دار الحقيقة، بيروت 1970، ص 38.

(2) - الحوت، القيادات والمؤسسات، ص 80.

والتجارية، وإحياء العلم وتهذيب الناشئة الوطنية⁽¹⁾. اعتمدت تلك الجمعيات في نضالها الأساليب السلمية، وكادت أن تكتفي بإرسال البرقيات والعرائض إلى المؤسسات البريطانية الرسمية، لكنها لم تستطع التأثير في إحداث تغيير في السياسة الاستعمارية؛ مما أدى إلى ضغط داخلي يدفع إلى القيام بمحاولة فاشلة على صعيد عالمي، تمثلت في نداء مسيحي - إسلامي باسم عرب فلسطين، نشر في صحيفة المستقبل العربية التي كانت تصدر في باريس. وسرعان ما بعث سايكس برسالة إلى بيكو وصف فيها النداء المذكور بأنه ملتهب يدعو إلى الثورة؛ لأنه يدعو إلى إقامة صندوق حرب لمقاومة الصهيونية⁽²⁾.

ولم يكن الانتماء لهذه الجمعيات على أساس المعيار السياسي؛ بل على أسس عشائرية، وفي هذا المجال يؤكد أحد المثقفين الوطنيين الفلسطينيين في يومياته الأحد 1919/1/26، أن الفرد من الأسر الإسلامية بفلسطين كان لا يقول كلمة أو يخطو خطوة إلا وهو مراعى لتقاليد، وقبل كل شيء مصلحة أسرته قبل كل مصلحة ونفوذ أسرته قبل كل نفوذ، ويضرب مثلاً بالجمعيات الإسلامية - المسيحية قالهمون فيها منقسمون بعضهم على بعض، كل واحد منهم يمثل أسرته لا وطنه، ويحافظ على تقاليد أسرته قبل كل شيء⁽³⁾. لكن رغم ما اتصفت به الجمعيات من عيوب وسلبات، فإن تكوينها من المسلمين والمسيحيين معاً كان بادرة صحية في رفض التخلف الطائفي، وعكست تسمياتها "الوحدة القائمة بين النصارى والمسلمين وإحباط أية دعاية طائفية ودينية يقوم بها الإنكليز ضد العرب"⁽⁴⁾. أما فرنسا فقد هدفت إلى خلق ركائز لها في البلاد من خلال

(1) - أوراق أكرم زعيتر، وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية 1918 - 1939، مؤسسة الدراسات

الفلسطينية، بيروت، 1979، ص 2.

(2) - كيالي، تاريخ فلسطين، ص 117

(3) - ياسين، كفاح الشعب، ص 39.

(4) - ياسين، كفاح الشعب، ص 39.

تلك الجمعيات، لكن بريطانيا رغبت في خلق التفرقة الطائفية بتسمية الجمعيات بأسماء دينية وليس قومية.

- تأسيس الأحزاب السياسية: تشكل حينها عدد من الأحزاب السياسية الوطنية لمقاومة الاحتلال؛ وكان في مقدمتها الحزب الشيوعي الذي تأسس سنة 1919 بدعم من الاتحاد السوفيتي، وكان باسم "حزب العمل الاشتراكي". وتميّز تاريخه في المرحلة الأولى التي امتدت حتى سنة 1929 بالعزلة والمساهمة المحدودة في النشاط الوطني، رغم عدائه للصهيونية التي وصفها بأنها "أكذوبة لا مثيل لها في التاريخ"⁽¹⁾. كذلك تأييده للحركات الوطنية العربية؛ وفقاً لوثائق المؤتمر الثاني "للكومنترن" المنعقد في تموز سنة 1919.

- عقد المؤتمرات وإصدار المذكرات: لم تقتصر المقاومة العربية الفلسطينية السلمية على تشكيل الجمعيات، وهذه الندرة من الأحزاب السياسية؛ إنما عملت على عقد المؤتمرات، وإصدار المذكرات الاحتجاجية أو المؤيدة، والنداءات إلى المحافل الرسمية الدولية، وبذلك شهدت سورية الطبيعية انعقاد عدد من المؤتمرات العربية الفلسطينية، من أهمها:

- المؤتمر العربي الفلسطيني الأول القدس بين 27 كانون الثاني و4 شباط 1919: وحضره ممثلون عن مختلف مناطق فلسطين (سورية الجنوبية). سعى المؤتمر لتبني أهداف واحدة للتقدم بها إلى مؤتمر الصلح في باريس، وانتخب 27 عضواً، منهم: عارف بكر الدجاني رئيساً للمؤتمر، ومحمد عزة دروزة سكرتيراً. واقترح المؤتمر تسمية فلسطين سورية الجنوبية، وأرسل برقية احتجاج إلى مؤتمر باريس، ووضع ثلاثة تقارير: الأول في تنفيذ المزاعم الصهيونية؛ والثاني من أخطار فصل فلسطين عن سورية العربية، والثالث عن الأراضي المدورة والأميرية. وحدد المؤتمر مبادئ الحركة الوطنية في ميثاق قومي، رفض فيه وعد بلفور، والهجرة الصهيونية، والانتداب البريطاني، وطالب بالاستقلال التام ضمن الوحدة العربية وأرسل المؤتمر وفداً إلى باريس وآخر إلى دمشق.

(1) - ياسين، كفاح الشعب، ص 47.

- المؤتمر السوري العام (تموز 1919): عكس انعقاد المؤتمر السوري العام في دمشق في تموز سنة 1919 استمرار الوحدة القومية العربية؛ حيث ضم مندوبين عن مدن سورية ولبنان وفلسطين وشرقي الأردن. وطالب "بالاستقلال التام الفوري لسورية دون حماية أو وصاية، وذلك في ظل حكومة مدنية ملكية نيابية"⁽¹⁾. وفيما يتعلق بفلسطين، فقد أكد رفض مطالب الصهيونية في فصل القسم الجنوبي والساحلي من سورية، والتمسك بقواعد الرئيس ولسون التي تقتضي إلغاء المعاهدات السرية سايكس-بيكو ووعده بلفور، وحق الشعوب في تقرير مصيرها.

وفي تلك الفترة وصلت لجنة كينغ كراين إلى المنطقة العربية للتحقيق في رغبات الأهالي، فتقدم المؤتمر بذاكرة إلى اللجنة وضّح فيها مواقف الشعب العربي من القضايا القومية والوطنية المختلفة، وبيّن مطالبه، ومما جاء في المذكرة كان: "نحن أعضاء المؤتمر السوري الحائزين اعتمادات مقاطعاتنا وتقويضات أهاليها من مسلمين ومسيحيين وموسويين، نطلب الاستقلال السياسي التام للبلاد السورية التي يحدها شمالاً جبال طوروس وجنوباً رفح؛ فالخط المار من جنوب الجوف إلى جنوب العقبة الشامية والعقبة الحجازية، وشرقاً نهر الفرات والخابور والخط الممتد شرق أبي كمال إلى شق الجوف، وغرباً البحر المتوسط من دون حماية ولا وصاية"⁽²⁾.

كما تبنّى المؤتمر الميثاق الذي وضعه المؤتمر الفلسطيني الأول وضمه إلى قراراته التي قدمها إلى لجنة كينغ - كراين، وإلى قرار إعلان استقلال سورية وملكيتها فيصل في 1920/3/8. في اليوم الأول، أرسل المؤتمر برقية إلى مؤتمر السلم في باريس قالوا فيها: "إن مندوبي جميع بلدان سورية الجنوبية العاقلين مؤتمرهم في القدس قرروا قبل الخوض في أي بحث أن يرفعوا احتجاجهم الشديد إلى ما سمعوه من جعل بلادهم وطناً قومياً، ومنحهم حق الهجرة والاستيطان، وأنهم سيرفعون إلى المؤتمر العالمي تقاريرهم المؤيدة بالبراهين، والمثبتة أقلية اليهود، القليلة جداً مالا ونفوساً وأموالاً،

(1) - كياي، تاريخ فلسطين، ص 138.

(2) - توما، جذور القضية، ص 104.

وهم يرفضون أن يبيت مصير بلادهم إلا طبق رغباتهم التي سيرفعونها على يد السلطة العسكرية⁽¹⁾. وأكد المؤتمر المطالب القومية في الاستقلال والوحدة العربية، ووضّحوا موقفهم السياسي، والعلاقات مع الحلفاء، وعلى رفض الشعب للأطماع الفرنسية، وحددوا العلاقة مع بريطانيا على أساس التعاون فقط ورفض وعد بلفور بحزم^{(2)(*)}.

- المؤتمر الفلسطيني الثاني دمشق 1920/2/27: كان مقررًا عقده في نابلس، لكن السلطات البريطانية منعت عقده بذريعة المحافظة على الأمن العام، وخلال المشاورات التي سبقت عقد الدورة الثانية للمؤتمر السوري في دمشق عقد ممثلو فلسطين في هذا المؤتمر اجتماعاً خاصاً بهم في 1920/2/27، حضره عدد من الوطنيين العرب، واتخذوا

(1) - زعيتر، وثائق الحركة، وثيقة رقم 16، القدس، 3-5 شباط، 1919، احتوت الوثيقة أسماء الموقعين الذين هم أعضاء المؤتمر الأول 1919.

(2) - زعيتر، وثائق الحركة، وثيقة رقم 16.

(*) إن ما ورد في المذكرة في النص العربي كان:

أولاً - إنا لا نعدّ فلسطين إلا جزءاً من أجزاء سورية العربية، لم تفصل عنها في أي دور من أدوارها، تربطنا وإياها الروابط القومية والدينية واللغوية والأخلاقية والاقتصادية والجغرافية.

ثانياً - إن ما جاء في خطاب المسيو "بيشون" ناظر خارجية فرنسا من إدعائه لفرنسا حقوقاً في بلادنا مبنية على آمال الأهلين ورغباتهم لا أصل له ولا نقبل بكل ما جاء في خطابه الذي ألّقه في تاريخ 29 / كانون الأول عام 1918 وليس لنا آمال إلا بوحدتنا العربية واستقلالنا التام.

ثالثاً: بناء على هذه الاعتبارات، فإننا نريد أن تكون مقاطعتنا هذه جنوبي سورية أي فلسطين غير منفصلة عن الحكومة السورية العربية المستقلة المرتبطة بالوحدة العربية خارجة عن كل نفوذ أو حماية أجنبية .

رابعاً: إنا بحسب القاعدة التي وضعها الرئيس ويلسون ووافق عليها أكثر رجال الدول العظمى نعدّ كل وعد أو معاهدة جرت بحق بلادنا ومستقبلها ملغى لا نقبل به.

خامساً: تستعين حكومة البلاد بصديقتها بريطانيا فيما تدعو إليه الحاجة من الشؤون العمرانية بشرط أن لا يكون ذلك مخلّاً باستقلالها ووحدتها العربية بوجه ما مع المحافظة على حسن العلاقات مع دول الحلفاء جميعها.

قرارات أعلنت أن سورية الجنوبية (فلسطين) جزء من سورية، ورفضت الهجرة الصهيونية لخطرها على كيان البلاد السياسي والاقتصادي والقومي، وصرحت بعدم اعترافها بأي حكومة وطنية في فلسطين قبل أن تعترف الحكومة المحلية بمطالب الشعب الفلسطيني التي قدمت إلى لجنة كينغ - كراين.

المؤتمر الفلسطيني الثالث حيفا 13-19/12/1920: انعقد رغم ممانعة السلطة البريطانية واثّر تطورات عنيفة في المنطقة، لاسيما وأنه تصادف مع نهاية مؤتمر سان ريمو في نيسان 1920، وهذا ما أثار العرب على السياسات الاستعمارية التعسفية، ومنها: فصل فلسطين عن سورية، وانهيار الحكومة العربية الأولى في سورية، وتنفيذ انتداب فرنسا على سورية ودخولها دمشق في 24/7/1920، وضرب الثورة العراقية؛ فضلاً عن إعلان المندوب السامي البريطاني مخطط سياسته، وعزمه على إنشاء مجلس استشاري.

عقد المؤتمر تسع جلسات برئاسة موسى كاظم الحسيني، وتقدم بمذكره إلى المندوب السامي هربرت صموئيل يطالب فيها الحكومة البريطانية بتشكيل حكومة وطنية مسؤولة أمام مجلس نيابي منتخب من قبل الشعب العربي، وأشارت المذكرة إلى أن المؤتمر يتكلم باسم الشعب وهو غير راض عن شكل الإدارة الحالية؛ لأنها مخالفة لرعاية حقوقه، ولأنها أعطت لنفسها حق سن القوانين من دون مجلس تشريعي منتخب، وقبل صدور قرار عصبة الأمم النهائي، ولأنها اعترفت بالجمعية الصهيونية بإدخالها المهاجرين واستعمالها اللغة العبرية لغة رسمية، وسكوته عن وجود راية صهيونية ووجود زعماء صهيانية في أعلى المراكز. واتخذ المؤتمر في نهاية جلساته مجموعة من القرارات التنظيمية والسياسية؛ فعلى الصعيد التنظيمي قرر انتخاب لجنة تنفيذية مركزية، عهد إليها بمتابعة تنفيذ مقررات المؤتمر إلى حين انعقاده التالي، والإشراف على سير الحركة الوطنية على أن يكون مقرها القدس. وتقرر انعقاد المؤتمر مرة كل ثلاثة أشهر وعند الضرورة القصوى، كما انتخب المؤتمر لجنة تنفيذية راعى فيها مبدأ الوحدة الوطنية، وتألفت من موسى كاظم الحسيني (رئيساً)، وعارف الدجاني وتوفيق حماد، وسليمان التاجي الفاروقي، وإبراهيم شماس، ويعقوب برتقش، ومعين الماضي وعبد الفتاح السعدي (أعضاء). أما على الصعيد السياسي، فقد أكد المؤتمر مواصلة السير على

ميثاق سنة 1919 في مبدأ رفض الهجرة الصهيونية إلى فلسطين، لكنه عدل عن المبدأ الثالث من ميثاق 1919، الذي يقتضي إقامة حكومة وطنية تمثيلية مستقلة (فلم يذكر الوحدة مع سورية)، وهذا مؤشر على اتخاذ طريق منفصل عن طريق الحركة الوطنية العربية. وبالرغم من اعتدال المقررات، وعدم تحديدها لسلطة الانتداب، فقد رفضت هذه السلطة الاعتراف بأن المؤتمر يمثل الشعب رغم الثبوتيات الشرعية، لكن سلطة الاحتلال أكدت على شروط الانتداب بما فيها وعد بلفور.

- المؤتمر الرابع، القدس 1921/5/29 إلى 1921/6/2: اتخذ هذا المؤتمر طابعاً تضامنياً، بتأكيد المطالب الوطنية، ورسم اتجاهاً جديداً للحركة الوطنية الفلسطينية، وسعى إلى الاتصال المباشر بالحكومة البريطانية المركزية نفسها، وبالأوساط السياسية في بريطانيا. وأكد مقررات مؤتمر حيفا (الميثاق القومي المعدل)، وشكل وفداً لإرساله إلى أوروبا لشرح القضية الفلسطينية، ولجنة لدراسة ثورة يافا، وانتخب لجنة تنفيذية جديدة برئاسة عارف الدجاني وسكرتيه جمال الحسيني، كما قرر تنظيم الشؤون المالية، وإنشاء جريدة عربية إنجليزية تنطق باسم المؤتمر.

- المؤتمر الخامس، نابلس 1922/8/25-20: حضره مندوبون من أنحاء فلسطين كلها، وانضم إليه الوفد الفلسطيني الذي كان قد عاد من لندن، وانتخب موسى كاظم الحسيني رئيساً للمؤتمر. وأكد توثيق عرى الاتحاد في الوطن العربي، وتوطيده بأسلوب عملي من خلال تنمية العلاقات الاقتصادية بينهم. واتخذ المؤتمر قرارات عدة، من أهمها: رفض دستور فلسطين الجديد، ومقاطعة انتخابات المجلس التشريعي المقبلة، ورفض الانتداب، وتأسيس مكتب عربي، وتأليف كتاب عن تاريخ الحركة الفلسطينية، وإرسال وفد إلى أمريكا وآخر إلى الشرق، وعدم الاشتراك في مشروع روتنبرغ (القدس، شركة الكهرباء)، وإصدار طوابع عليها شعارات وطنية، وتطبيق مشروع القرشين، وتطبيق النظام المالي الذي سنته اللجنة التنفيذية في المؤتمر الرابع؛ فضلاً عن مقاطعة اليهود في البيع والشراء.

- المؤتمر السادس، يافا 1923/6/20-16: كان معظم أعضاء هذا المؤتمر ممن اشتركوا في المؤتمرات الخمسة السابقة وسائرهم من الشباب الذين أخذوا يبرزون في الحياة السياسية، وقد انتخب موسى كاظم الحسيني لرئاسة المؤتمر وتوفيق حماد وميشيل

حماد بيروتي نائبين للرئيس. وكان سكرتير الوفد الفلسطيني الثاني في لوزان، ولندن، فقدم بياناً عن أعمال الوفد، ومن ثم بحث موضوع المعاهدة العربية- البريطانية، وقرار المؤتمر برفض مشروع المعاهدة المقدم للملك حسين، (وكانت حكومة فلسطين قد نشرت خلاصته)؛ لأنه مخالف للعهود المقطوعة للعرب وحقوق الشعب الفلسطيني، وطالب بإلغاء السياسة الصهيونية، وإنشاء حكومة وطنية نيابية مستقلة. كما ناقش أسباب الامتناع عن دفع الضرائب للحكومة الذي كانت اللجنة التنفيذية قد سعت لعدم الالتزام بها. وتشكل وفد للسفر إلى لندن قبل التوقيع النهائي على المعاهدة العربية - البريطانية، واتخذ المؤتمر 27 قراراً، تتابع من قبل اللجنة التنفيذية.

- المؤتمر السابع، القدس 20-21/6/1928: حضر المؤتمر 227 مندوباً يمثلون الفئات المختلفة كافة، تأكد فيه تضامنه مع سورية. واتخذ خمسة قرارات، هي: المطالبة بحكومة برلمانية، والاحتجاج على كثرة الموظفين الإنجليز في الدوائر الرسمية، الاحتجاج على تفضيل العمال اليهود عن العمال العرب في الأشغال الحكومية، والمطالبة بوقف سن القوانين إلى حين تأليف حكومة برلمانية. وانتخب لجنة تنفيذية جديدة موسعة من 48 عضواً برئاسة موسى كاظم الحسيني للإشراف على تنفيذ قرارات المؤتمر. ويلاحظ أن هذا المؤتمر كان أضعف المؤتمرات وأخرها.

ثانياً- أهم المواجهات النضالية خلال العشرينيات:

شهدت فلسطين خلال العشرينيات مواجهات نضالية عدة، اتخذت أشكالاً سلمية كالإضرابات والاحتجاجات والمواجهات مع سلطات الاحتلال، بدءاً من أحداث القدس 1920؛ إلى أحداث يافا 1921؛ وصولاً إلى اضطرابات سنة 1929. وتعود الأسباب الحقيقية لمجمل التحركات والاضطرابات إلى سياسة الاحتلال في تنفيذ وعد بلفور.

1- الأسباب الموضوعية لتفجر أحداث العشرينيات:

أخذ النضال الوطني الفلسطيني يتطور ويتصاعد نتيجة لتأثير أسباب عدة، داخلية منها، وخارجية.

ففي الداخل: عانت البلاد من ثقل سوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، بحكم تطبيق سياسة احتلال الأرض والعمل، وهذا ما انعكس على فئات المجتمع المختلفة. حيث أخذت الحكومة المنتدبة تتشدد في جمع الضرائب المتركمة

على الملاك والفلاحين، ورفضت إنشاء بنك زراعي لإقراض الفلاحين، بينما كانت تقدم القروض للمستوطنين اليهود، وأهملت القرى العربية، واعتنت بالمستعمرات الصهيونية، وكانت تقيم محطات السكك الحديدية، بعيدة عن القرى العربية بهدف تخفيض أثمان الأراضي العربية⁽¹⁾.

كما وقع الفلاح العربي فريسة للمرابين، ففي سنة 1920 كانت "فائدة 30% سنوياً هي الأكثر شيوعاً بين أولئك الذين يلجؤون إلى المرابين، ولكن فائدة 50% لمدة ثلاثة أشهر ليست أمراً غير معتاد، وقد بلغ متوسط الدخل السنوي للفلاح 26 جنيهاً، في حين بلغ متوسط جملة الضرائب التي كان عليه دفعها 5 جنيهاً و 780 مليماً أي نحو 25% من دخله السنوي"⁽²⁾.

ويعدد المندوب السامي عوامل توتر العرب وسخطهم، فيقول: "فمن إدخال اللسان العبري كلغة رسمية إلى إقامة قضاء يهودي إلى تلك التشكيلات الحكومية التي تألفت منها اللجنة الصهيونية والامتيازات الممنوحة لأعضاء اللجنة الصهيونية في السفر والانتقال"⁽³⁾.

كذلك كان حال المقاطعة الاقتصادية بين العرب واليهود وأثرها السيئ على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية العامة، وهذا ما اعترف به حاكم لواء حيفا في تقريره إلى مجلس الوزراء البريطاني، فقد بين أن "الظروف الاقتصادية سيئة؛ مما أثر في الشؤون السياسية ودفع بالقرويين للتجاوب مع التحريضات المناوئة للحكم .. كذلك توقفت الأعمال في عكا وشفا عمر، والأعمال المربحة للعرب، وأن الحواجز الجمركية السورية تقتل تجارة الترانزيت.. إن جميع الطبقات تعاني من ارتفاع تكاليف المعيشة حتى

(1) - ياسين، كفاح الشعب، ص 56.

(2) - ياسين، كفاح الشعب، ص 56.

(3) - ياسين، كفاح الشعب، ص 57.

الطبقات الاجتماعية الأعلى نسبياً يكادون أن يصلوا إلى حافة اليأس؛ لأنهم يجدون صعوبة متزايدة في العيش بمداخلهم أو بواسطة أعمال أخرى يمارسونها⁽¹⁾.

وتزايد سخط المثقفين العرب في فلسطين؛ بسبب ضيق فرصهم للتعيين في الوظائف الحكومية، وبخاصة الوظائف العليا، وإغراق هذه المراكز بالموظفين الإنكليز والمستوطنين اليهود. فحسب تقرير الإدارة البريطانية في فلسطين في حزيران 1921، يتبين أن 179 بريطانيا كانوا يشغلون وظائف عليا، منهم 14 بريطانياً يهودياً. في حين شغل العرب 145 من هذه المراكز. وشغل المستوطنون اليهود 50 مركزاً منها. أما الوظائف المتوسطة والعادية، فقد شغل الإنكليز 89 منها، كان بينهم 13 بريطانياً يهودياً، في حين احتل العرب 1488 مركزاً، وشغل المستوطنون اليهود 566 مركزاً. وهذا يعكس أن النسبة مجحفة بحق العرب إلى حد كبير، فهي لا تتناسب مع نسبتهم العددية إلى السكان في فلسطين؛ إذ كانوا يشكلون نحو 6-7% من سكان فلسطين آنذاك⁽²⁾.

أما التأثير الخارجي: فقد أدى إلى تصعيد التحركات النضالية أيضاً، وكذلك تأثير التطورات النضالية العربية، "منذ ثورة مصر في ربيع سنة 1919 والتحركات الثورية في سورية ولبنان والعراق والمغرب والسودان"⁽³⁾، وغيرها من أقطار الوطن العربي المناضل ضد الاحتلال. وكان لنمو أفكار الجامعة العربية والجامعة الإسلامية أثرها في نهوض الحركة الوطنية الفلسطينية. هذا فضلاً عن الأسباب المباشرة التي كانت تدفع للتحركات النضالية في العشرينيات، مثل تزايد النشاط الصهيوني محلياً ودولياً (بالحجرة والاستيطان تحديداً وتضييق سبل العيش)؛ بالاعتماد على قوى الاحتلال البريطاني؛ حيث كان لإدارة هيرت صموئيل المندوب السامي الصهيوني دور مهم في تصعيد الاحتجاج الجماهيري منذ تسلمه السلطة سنة 1920، وهذا ما أكدته المؤتمر الصهيوني

(1) - توما، جذور القضية، ص 175-176.

(2) - ياسين، كفاح الشعب، ص 62.

(3) - ياسين، كفاح الشعب، ص 54.

المنعقد في تموز 1920 حيث قال لويس برانديز: "إنه لم يبق بعد إقرار الانتداب البريطاني وتعيين صموئيل مندوباً سامياً على فلسطين، إلى أن يهاجر اليهود إليها ويعمروها، ويجعلوها وطناً لهم بينونه كيف شاؤوا"⁽¹⁾. كما وضّح صموئيل مهمته في فلسطين، فقال: "إن السياسة الرسمية التي جئت لتطبيقها تقضي بتشجيع الهجرة اليهودية إلى حد قد تبلغه بعد خمسين سنة أو مائة، وتصبح فيه المصالح اليهودية مهيمنة على فلسطين، فتقضي بإقامة حكومة يهودية فيها"⁽²⁾.

ومنذ تسلمه مهمته كمندوب سامي، بدأ يعمل على تضيق سبل العيش على مختلف فئات الشعب من ناحية، وتنفيذ مخطط الوطن القومي الصهيوني من ناحية ثانية، فقام بتقديم أكثر من مائة ألف دونم من أراضي الدولة التي يستثمرها العرب إلى المؤسسات الصهيونية. ونقل بمقتضى تشريعات جديدة ملكية أراضي 22 قرية من الحولة ومرج ابن عامر إلى الدولة، ومن ثم منحها لليهود بعد إخراج سكانها وهم أكثر من 25 ألف نسمة... وحجز أراضي العرب ومواشيهم الذين عجزوا عن تسديد قروضهم، وتدفقت الهجرة اليهودية إلى البلاد، ولاقت (وفقاً للجنة هايكرافت) اعتراضات اقتصادية من قبل العمال والصناع. فاشتغل هؤلاء المهاجرين بالأشغال العامة ومزاحمتهم لأهالي المدن أثار قلق العرب حينها؛ لأنهم عدّوا أنّ هؤلاء المهاجرين قد جاؤوا ليزاحموهم وينتزعوا اللقمة من أفواههم. وأن صموئيل قد سمح في 21 آب 1920 بدخول 16,500 مهاجر يهودي خلال سنة واحدة. وأدلى صموئيل بتصريح مضلل بأن الهجرة ستكون تدريجية، وسيكون المهاجرون من الأغنياء وأصحاب المهن، وسيأتون برؤوس أموالهم؛ لإنماء الثروة وتحسين الحالة الاقتصادية، وأشار إلى أنه لولا المستعمرات الصهيونية لكانت البلاد في درجة من الفقر عظيمة.

2- اضطرابات القدس 1920:

(1) - ياسين، كفاح الشعب، ص 54.

(2) - ياسين، كفاح الشعب، ص 61-62.

قامت اضطرابات القدس سنة 1920 رداً على السياسة الصهيونية الاستيطانية ومن أهم أسبابها الحقيقية: خوف العرب من إنشاء الوطن القومي اليهودي الذي يعني الزيادة الهائلة في الهجرة اليهودية ومزيداً من التوسع الاستيطاني؛ مما سيؤدي إلى إخضاع العرب لسيطرة اليهود الاقتصادية والسياسية⁽¹⁾.

أما السبب المباشر؛ فكان الحكم على الحاج أمين الحسيني وعارف العارف بالسجن غيابياً لمدة 10 سنوات مع الأشغال الشاقة؛ لاثامهما بإثارة الإضرابات التي حدثت في مدينة القدس ما بين 4-8 نيسان 1920؛ مما استدعى قوى الاحتلال لأن توفد لجنة* بالين البريطانية لتحقيق في أسباب الإضرابات وأحداثها. كانت لجنة بالين الأولى من سلسلة لجان التحقيق المتعددة التي وفدت إلى فلسطين، التي عرفت بتحيزها الدائم إلى جانب الصهاينة المحتلين، ولم تكن الغاية من وجودها إلا تخدير الجماهير العربية التي كانت تسعى إلى الاستقلال والخلاص من وعد بلفور، وترغب في نيل حقها في تقرير مصيرها.

ترافقت هذه الفترة بانعقاد مؤتمر القاهرة في آذار 1921 برئاسة وزير المستعمرات البريطاني ونستون تشرشل، وكبار الجنرالات والمندوب السامي صموئيل، فضلاً عن حضور شخصيات عربية موالية لبريطانيا، وقرر المؤتمر الآتي:

- 1- تنصيب الأمير فيصل الذي فقد عرشه في سورية ملكاً على العراق، وبذلك يسهل تهدئة الثورة العراقية بإقامة حكم قومي يتزعمه فيصل ابن الشريف حسين.
- 2- تنصيب الأمير عبد الله شقيق فيصل أميراً على شرقي الأردن، لتلافي بريطانيا مخاطر تطورات الأحداث في الأردن وفلسطين.

(1) - مجلة الوقائع الفلسطينية، العدد 476، في 9/11/1934، ص337.

* - هدفت سياسة سلطة الانتداب من إرسال لجان التحقيق المتعددة إلى فلسطين، هدفين أساسيين: الأول، التغطية على سياستها المنحازة لليهود الصهاينة ومساعدتهم في تحقيق أهدافهم الاستيطانية. والثاني، ذريعة لتضييع الأهداف الحقيقية للتحركات النضالية من أجل الدفاع عن الأرض والشعب.

3- محاولة إقامة مجلس تشريعي في فلسطين يحل محل المجلس الاستشاري^(*) المعين الذي أقامه المندوب السامي البريطاني⁽¹⁾.

ولا شك أن إجراء تنصيب فيصل ملكاً على العراق كان عاملاً من عوامل التضليل والتهدة في العراق، كما أن المحاولة الفاشلة لإقامة مجلس تشريعي، قد زادت في تعميق وعي العناصر العربية على خطورة سياسة الإمبريالية البريطانية والصهيونية، وهو ما أدى إلى تجدد الأحداث والاضطرابات.

3- أحداث يافا في أيار 1921 وأسبابها:

- الأسباب الحقيقية:

امتدت الاضطرابات إلى مناطق واسعة من فلسطين، وتميزت بجماهيريتها من العمال والفلاحين الذين ثاروا ضد سياسة الانتداب، واتساع الهجرة اليهودية إلى البلاد ضد سياسة استبدال العمال العرب بالعمال اليهود؛ فضلاً عن تزايد سوء الأوضاع السياسية والاقتصادية، حيث رفض عرب فلسطين الدستور المقترح لاعترافه بتصريح بلفور، ولأنه يحرم الشعب الفلسطيني وممثليه من أية سلطة حقيقية إدارية أو تشريعية. ووصلت في

(*) من المعروف أن صموئيل كان قد شكل مجلساً استشارياً في فلسطين برئاسته في تشرين الأول عام 1920، ضم أربعة وعشرين عضواً منهم (12) موظفاً رسمياً وأربعة غير رسميين من المسلمين وثلاثة من المسيحيين ومثلهم من اليهود إلا أن العرب قاوموه لعدم تمتعهم بأي صلاحيات، وأراد صموئيل أن يتقرب من عرب فلسطين، فعفا عن الذين أدينوا في أحداث نيسان 1920، ومن ضمنهم الحاج أمين الحسيني وعارف العارف. ثم عين الحاج أمين الحسيني مفتياً للبلاد في أيار عام 1921 ضارباً عرض الحائط بنتائج انتخابات الإفتاء التي سقط فيها الحاج أمين، بينما حصل الشيخ حسام جاد الله على المركز الأول، وكان صموئيل يرمي بهذا التعيين إلى استمالة آل الحسيني، وإقامة توازن في البلاد بين عائلتي النشاشيبي والحسيني بإعطاء العائلة الأولى رئاسة بلدية القدس والثانية الإفتاء؛ مما يجعلهما يشعران معاً بأنهما مدينان بوجودهما في هذين المنصبين لصموئيل والسلطات البريطانية، كما كان صموئيل يرمي إلى تقييد الحاج أمين بالمنصب.

(1) - توما، جذور القضية، ص 17.

ذلك الوقت لجنة توماس هايكرافت لتحقيق في أسباب الاضطرابات، واتضح للجميع أن أحداث يافا ليست انفجاراً بسيطاً؛ إنما هي تعبير عن استياء شعبي عميق الجذور، وواسع النطاق من السياسة البريطانية الحالية⁽¹⁾.

ورأى المسؤولون البريطانيون أنه لا بد من التوصية بتقديم تنازلات للعرب بشأن الهجرة اليهودية، أو بزيادة عدد أفراد الحرس حتى يمكن فرض التأييد البريطاني للصهيونية في فلسطين بالقوة.

وحملت لجنة هايكرافت انطباعاً ممتازاً عن مستوى الاهتمام والوعي السياسي في المدن والقرى الفلسطينية، مثل طولكرم: "ففي مركز إسلامي صغير من هذا النوع تجد لدى الناس ذهنية سياسية تفوق ما يقابلها في قرية إنكليزية، ونجد أن بحث الأمور السياسية هو محور اهتمامهم الفكري الأكبر إن لم يكن المحور الوحيد"⁽²⁾.

ولاحظت اللجنة أن الصهاينة يقاطعون العرب، والتاجر اليهودي لا يشتري من العربي. ومضت تؤكد أن الهجرة اليهودية تواجه اعتراضات اقتصادية من العمال وأصحاب المصانع، وأضافت: لو كان المهاجرون يوزعون حين وصولهم على المستعمرات اليهودية الزراعية لما أضر مجيئهم على العمال في يافا وسائر المدن الفلسطينية، فقدم المهاجرين بكثرة ومزاحمتهم السكان الأصليين يثيران قلق العمال⁽³⁾ العرب. فضلاً عن ممارسة الصهاينة سياسة احتلال الأرض؛ جعل أمر التعاون بين العرب واليهود على الصعيد الشعبي غير ممكن.

وفي تقرير رفع إلى تشرشل، عزا صموئيل الانفجارات إلى عوامل سياسية واقتصادية زادت الهجرة الصهيونية سوءاً، وأضاف صموئيل يقول: "إن العرب يطالبون بمؤسسات تمثيلية ويعدون الإدارة الفلسطينية إدارة أوتوقراطية خلافاً للأصول، إلى جانب ذلك فإن

(1) - كيالي، تاريخ فلسطين، ص 177.

(2) - كيالي، تاريخ فلسطين، ص 177.

(3) - توما، جذور القضية، ص 121-122.

التأخر في المصادقة على الانتداب هو عنصر مهم له دوره في الحيلولة دون استقرار البلاد وهدوئها⁽¹⁾.

4- المقاومة الوطنية بين عامي 1923-1928:

كان لهدوء الموجة الثورية التي اجتاحت العالم بعد ثورة أكتوبر 1917، تأثيرها الكبير على الحركة الوطنية العربية عامة والفلسطينية بخاصة، باستثناء القطر العربي السوري، الذي كان يعيش أحداث الثورة السورية الكبرى سنة 1925.

ومن الجدير بالملاحظة أنه بالرغم من الهدوء الذي مرت به الحركة الوطنية العربية والفلسطينية، وبالرغم من ضعف القيادة الفلسطينية، فإن قوى الحركة الوطنية الفاعلة لم تتفصل عن قوى الثورة العربية العامة، وبخاصة جناحها الشرقي الذي شهد إضرابات فلسطينية شعبية تضامناً مع الثورة السورية الكبرى المعادية للاحتلال الفرنسي سنة 1925. كما أضربت مرة أخرى احتجاجاً على زيارة السيد دي جوفنيل المندوب السامي الفرنسي في سورية ولبنان إلى القدس، في الوقت الذي استقبلت فيه دمشق وبيروت اللورد بلفور بالمظاهرات حين زيارته لهما في ربيع سنة 1925⁽²⁾.

كما كان لسياسة سلطة الانتداب الصهيونية تأثيراتها وانعكاساتها الكبيرة على الحركة الوطنية الفلسطينية من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية كافة؛ مما عرض الحكومة الوطنية إلى الانقسام وعكس طغيان المصلحة الشخصية على مواقف الوجهاء السياسيين الفلسطينيين طوال الفترة. مما فصح المجال أمام سلطة الانتداب لتقوم بدور مهم في تعميق هذا الانقسام، من حيث تأييدها لطرف ضد الآخر. وكان محور الصراع والتنافس يدور حول السيطرة على المجلس الإسلامي الأعلى بين آل الحسيني وآل النشاشيبي، حيث كان المجلس يجتذب أكثر قدر من اهتمام مسلمي فلسطين بالنظر إلى أن يعرضهم، ما أمكن، عن أحلامهم في الحكم الذاتي، وهو ما رفضت سلطة الانتداب تحقيقه لتحول دون وقوف المؤسسات التمثيلية أمام تنفيذ سياستها. ولا شك إن

(1) - كيالي، تاريخ فلسطين، ص 177.

(2) - ياسين، كفاح الشعب، ص 74.

هذا الصراع الهامشي - كان نتاج قصور وعي القيادة الوطنية - كان له أثر سلبي على سير النضال الوطني ضد الصهيونية، وأعطى للمسائل الثانوية أولوية على المسائل الجوهرية لإنجاز الاستقلال، كما ظهر بين صفوف الحركة الوطنية العديد من التشكيلات السياسية والجمعيات الدينية والمؤسسات العمالية والفلاحية؛ منها الوطنية الصادقة، والمعتدلة، والمتعاونة مع سلطة الانتداب^(*). وهذا ما وصفه أمين الريحاني في مقال صدر في جريدة الجامعة العربية التي كانت تصدر في القدس بقوله: "وإذا كان لكلمتي الصريحة الصادقة التي لم تخرج عن كونها عربية صريحة صادقة شيء من التأثير، فجلّ ما أبغيه أن يكون في سبيل التوحيد؛ بل في سبيل القوة الكامنة في التوحيد. أما إذا كان الحسينيون أو النشاشيبيون أو الطوقانيون أو العبدهادون أو غيرهم من السلالات الفلسطينية المعروفة لا يرون في الأحزاب غير تلك الوطنية التي لا تنهض إلاّ بهم ولا تعزز إلاّ باسمهم، ولا يرون في الجامعة العربية غير جامعة بيتية ومصلحة عائلية، فخير لهم أن ينضموا إلى الحزب الصهيوني، وأن يرسلوا أولادهم إلى الجامعة العبرية في جبل الزيتون. ويقول الحسينيون إن النشاشيبيين يمالئون الصهيونيين ويساومونهم على حقوق الأمة، ويقول النشاشيبيون هذا القول في الحسينيين وأنا لا أصدق أو إنني لا أحب

^(*) تألفت في العشرينيات مجموعة من الأحزاب السياسية الصغيرة لم ينتشر أي منها في البلاد كلها، كما أنه لم يحظ أي منها بتأييد جماهيري حتى في منطقته، والسبب الرئيس في ذلك يعود إلى أن معظم تلك الأحزاب التي تألفت منها بخاصة في السنوات الخمس الأولى كانت بوحى مشبوه ومحرك من المراجع الصهيونية والوكالة اليهودية أو المراجع الحكومية . وفي الوقت نفسه كان بهدف إحداث الانشقاق في الحركة الوطنية ، وقد كانت النتيجة أن الانشقاق قد حدث فعلاً، فقد ألفت الأحزاب - على الصعيد الداخلي - جذور الحركة المعارضة للحركة الوطنية إلا أن تلك الأحزاب أو الجمعيات السياسية التي أطلقت على نفسها اسم الأحزاب لم تستطع أن تترك أثراً حزبياً مستمراً، كما أنها لم تستطع أن تترك أثراً تاريخياً من حيث التجربة الجماهيرية الحزبية ونموها وتطورها. مثال : الجمعية العربية - اليهودية 1920 تشكلت من أبناء العائلات، وهدفت إلى التعاون مع العرب واليهود. الجمعية الإسلامية الوطنية 1921 كان مصدر إنشائها الأمير عبد الله وموافقة بريطانيا، ثم الحزب الوطني العربي 1923.

أن أصدق القولين. أما إذا كان صحيحاً فنبت زعامة الأثيم من أقدم الواجبات وإذا كان في القولين شيء من الصدق فهي الطامة الكبرى. إنني افترض الحالة الأخيرة وأرجح عكسها، وإنني في حال الافتراض أرى من واجب الأمة أن تنبذ الزعامتين وأن تؤلف من الصالح في الحزبين زعامة جديدة⁽¹⁾.

ولا شك أن القوى أدركت مدى خطورة تمزق الحركة الوطنية؛ لذلك حاولوا جمع صفوفهم مجدداً منذ جميعها رحيل هريرت صموئيل وبداية عمل المندوب السامي الجديد اللورد بلومر (1925-1928)⁽²⁾؛ ليصبح المزاج السياسي الفلسطيني مختلفاً عما كان عليه من قبل، فالأحزاب العربية المختلفة، كانت تود أن تتقدم للمندوب السامي الجديد بجمبهة متحدة، وفي الوقت ذاته رأت أن تقف موقفاً ودياً، وتبدي قناعتها في أن عهد السياسة السلبية الخالصة قد أنقضى⁽³⁾؛ وبناء على ذلك يمكن التركيز على واقع الحال ضمن مسارين هما: النشاط الصهيوني، وردود فعل المقاومة الفلسطينية.

أ- النشاط الصهيوني لبناء الدولة:

حرصت المنظمة الصهيونية على الاستيلاء على المزيد من الأراضي الزراعية، وأراضي الدولة، رغم انحسار موجة النشاطات الصهيونية بين عامي 1925-1928؛ لكي يستوطن فيها المهاجرون اليهود. وكان وزير المستعمرات يرى أن للمنظمة الصهيونية حقوق الأفضلية في الأراضي الملائمة للزراعة، وكانت سلطة الانتداب تبدي النشاط اللازم لتدبير ذلك للمنظمة، ومن الأسباب الأخرى التي غالباً ما أدت إلى الاصطدام بين العرب واليهود، والتي ظهرت مرة أخرى في أواخر سنة 1927، معارضة العمالة اليهودية تشغيل العمال العرب في المشروعات اليهودية. فقد جرت مثلاً محاولة لمنع العمال العرب من العمل في قطف البرتقال الذي ابتاعه التجار العرب من البساتين

(1) - الحوت، القيادات السياسية، ص179.

(2) - بهجت، صبري، وثائق بريطانية، فلسطين خلال الحرب العالمية الأولى وما بعدها

1914-1920، جمعية الدراسات المصرية، القدس 1982، ص18.

(3) - كيالي، تاريخ فلسطين، ص179.

اليهودية؛ الأمر الذي أدى إلى وقوع اصطدامات ونزاعات جديدة، بين العرب والصهيونيين⁽¹⁾.

أما النشاط الصهيوني في نهاية تلك المرحلة، فقد أخذ يتجدد ويتسع خارج البلاد، حيث وجهت المنظمة الصهيونية جهودها للحصول على قرض بمبلغ مليوني جنيه إسترليني يجمع تحت رعاية عصبة الأمم وبضمانه الحكومة البريطانية، لشراء المزيد من الأراضي التي ستخصص للاستيطان اليهودي والهيئات الزراعية. كما عقدت المنظمة ميثاقاً ضمّ المنظمات اليهودية غير الصهيونية في الولايات المتحدة بهدف جمع الأموال وتعزيز بناء الوطن القومي اليهودي في فلسطين⁽²⁾.

كما تعزز النشاط الصهيوني الاستيطاني داخل البلاد، بخاصة أنّ السلطة البريطانية ما تزال على تبنّيها إنجاز المشروع الاستيطاني. وكتب حينها سايمز السكرتير العام للحكومة مذكرة تحذيرية إلى اللورد بلومر، بعد إطلاعه على مطالب فلسطينية حول ضرورة تشكيل مجلس تشريعي يضم ممثلين شعبيين بصرف النظر عن المعارضة اليهودية. وحذر سايمز من النفوذ السياسي الذي تتمتع به النخبة المثقفة، ورغبة هذه النخبة في أن تكون ممثلة في الحكومة وهي رغبة لم تكن منبثقة عن المصلحة الشخصية وحسب؛ بل كذلك من شعور بالرغبة بالحفاظ على الكيان الوطني. وهم يخشون أن يخلق نظامنا الإداري وقوانيننا ظروفاً عامة متميزة ضد ما يعدّونه حقوقهم السياسية وميزاتهم المادية. وهذا الخوف هو العنصر الرئيس من المشاعر القومية التي تجتاح العرب الفلسطينيين وغيرهم من الشعوب الشرقية في الوقت الحاضر والتي يمكن أن تتحول إلى هياج شعبي على أيدي أقلية ساخطة⁽³⁾.

وبالمقابل عملت السلطة البريطانية على تسهيل أعمال الجمعية الصهيونية ثم الوكالة اليهودية في بناء المستعمرات لاستيعاب المهاجرين اليهود الذين أخذ عددهم يتزايد، أو

(1) - كياتي، تاريخ فلسطين، ص 227.

(2) - كياتي، تاريخ فلسطين، ص 230.

(3) - كياتي، تاريخ فلسطين، ص 230.

تسليحهم، وسعيهم لتطوير أجهزة الإدارة والمؤسسات الصهيونية المختلفة بما يجعلها مؤهلة لحكم البلاد.

ب- ردود الفعل الفلسطينية:

سجل النضال الوطني التحرري خلال تلك الفترة هدوءاً نسبياً، بسبب التراجع الحاد للهجرة الصهيونية، لدرجة عجز الصهيانية (وإن كان مؤقتاً) عن التغلب على الصعوبات الناجمة عن ذلك. ففي سنة 1927 كانت هجرة اليهود إلى خارج البلاد أكثر منها إلى الداخل، أما في سنة 1928 فكان خطأ الهجرة إلى الداخل والخارج متوازيين⁽¹⁾. إلى جانب جملة من المؤثرات الخارجية والداخلية، أثرت على مسار الحركة الوطنية الفلسطينية، ليقصر نضالها على التحرك السلمي.

5- أحداث سنة 1929 (الأسباب والنتائج):

أ- الأسباب ذات الصلة بالسياسة البريطانية - الصهيونية:

تابعت سلطة الانتداب سياستها لإنجاز هدفها بالوطن القومي اليهودي، ووفرت التسهيلات المختلفة اللازمة لاستمرار عمل الجمعية الصهيونية، ونجاح عمل الوكالة اليهودية؛ كونها القاعدة الأساسية للنشاط الصهيوني، وخلق نواة الدولة المنشودة، من حيث بناء المستعمرات واستيعاب المهاجرين اليهود وتسليحهم والعمل على تطوير الأجهزة والمؤسسات الصهيونية المختلفة؛ مما يؤهلها فعلياً لحكم البلاد. وهذا ما نصّت عليه الفقرة الرابعة من صك الانتداب الذي اعتمدته بريطانيا، حيث يترتب على الحكومة البريطانية في فلسطين في فلسطين أن تعترف "بالوكالة اليهودية" هيئة عامة تقوم بدور النصح، وتتعاون مع الإدارة الفلسطينية في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والاجتماعية

(1) - كياي، تاريخ فلسطين، ص 225.

وغيرها؛ مما يؤثر في بناء الوطن القومي اليهودي، ومصالح السكان اليهود في فلسطين⁽¹⁾

كذلك اقترنت الهجرة الصهيونية بتطبيق شعاري احتلال الأرض واحتلال العمل، اللذين نص عليهما دستور الوكالة اليهودية؛ أي إنه يجب استخدام اليد العاملة اليهودية في الأشغال والتعهدات جميعها التي تنفذها أو تدعمها الوكالة. كما تضمنت عقود إيجار الشركات الصهيونية تعهداً من المستأجر اليهودي بعدم استئجار أو استخدام العمال غير اليهود، وإلاّ تعرض المستأجر للغرامة وفسخ العقد⁽²⁾.

وبذلك فإن هدف التعاون اليهودي ارتكز على زيادة الهجرة إلى فلسطين، والاستيلاء على الأرض، وجعلها ملكية الشعب اليهودي .. والاستيطان الزراعي القائم على العمل العبري. وبعث اللغة والثقافة اليهودية⁽³⁾ الصهيونية.

كما هدفت الصهيونية من قيام الوكالة اليهودية إلى استنفار يهود العالم، خاصة الأغنياء منهم، لمَد يد العون لإقامة الوطن القومي اليهودي في فلسطين واستقرار اليهود فيها. وقد ساعدت هذه السياسة على عودة تزايد الهجرة اليهودية في بداية سنة 1929، حتى تزايد عدد القادمين رسمياً إلى أكثر من مائة ألف مهاجر عدا عن آلاف المتسللين غير الشرعيين.

وفي الوقت ذاته ترتب على الحكومة البريطانية في فلسطين أن تعترف بالوكالة اليهودية، هيئة عامة لها دورها السياسي؛ "مما يؤثر على بناء الوطن القومي اليهودي ومصالح السكان اليهود في فلسطين"⁽⁴⁾.

ولا شك، بأن قيام الوكالة اليهودية على قاعدة عالمية آثار مخاوف الشعب العربي الفلسطيني بشدة، أمام تزايد عدوانية القيادة الصهيونية، التي قويت ثقتها بإنجاز مخططاتها

1 - توما، جذور القضية، ص 165.

(2) - ياسين، كفاح الشعب، ص 52.

(3) - توما، جذور القضية، ص 165.

(4) - توما، جذور القضية، ص 165.

الإستيطني بنجاح؛ ولذا فإنه ليس مصادفة أن تعتبر المصادر البريطانية والصهيونية حوادث سنة 1929 رداً على قيام الوكالة اليهودية.

ب- الأسباب ذات الصلة بواقع الفلسطينيين وردود فعلهم:

ضمن ظروف فلسطين الصعبة، تزايد عدد الفلاحين المعدمين الذين شكلوا في هذه الفترة، حسب بيان الحكومة البريطانية الذي أصدرته سنة 1930 حتى وصل إلى 29,4% من الفلاحين أو 86.980 عائلة ريفية⁽¹⁾، وكان هذا نتيجة استملاك المنظمات اليهودية الصهيونية الأراضي الزراعية، وإجلاء المزارعين العرب عنها. وأسهم في ذلك بعض الإقطاعيين العرب الغائبين عن فلسطين، وهم ممن باع مساحات واسعة من الأراضي الزراعية -كما سبق إيضاحه- التي كان يعمل فيها الفلاحون العرب عبر أجيال، للسلطات البريطانية واليهود الصهاينة، وهذا ما جرد أولئك الفلاحين من حقوقهم، وأدى إلى طردهم وتشريدهم⁽²⁾.

(1) - توما، جذور القضية، ص 165.

(2) منحت حكومة الانتداب الشركات الصهيونية (82) ألف دونم من الأراضي الأميرية، عدا عن الأراضي التي قدمتها الحكومة للشركات الاحتكارية الصهيونية ومنها (75) ألف دونم لشركة البوتاس و(8) ألف دونم لشركة كهرياء روتنبرغ، كما نقلت سلطات الانتداب امتياز تجفيف سهول الحولة إلى الشركات الصهيونية، وبلغ مساحة هذه السهول ثلث الأراضي الخصبة في فلسطين، وحتى بداية عام 1928 بلغ ما لدى الشركات والمستوطنين اليهود في فلسطين من أراضي (1,002,00) دونم أي ما يوازي سندس الأراضي الزراعية في فلسطين مع ملاحظة أنها أكثر أراضي فلسطين خصوبة. وارتفع عدد المستوطنات اليهودية عام 1927 إلى (96) مستوطنة، وكان يقف وراء اتساع الملكية هذا كبار الملاك العرب ، وأغلبهم من خارج فلسطين، فقد اشتركت السلطات الصهيونية حوالي 90% مما في حوزتها من أراضٍ؛ أي حوالي 900 ألف دونم، من غير الفلاحين، وإن كان الفلاحون هم الذين تحملوا النتائج. حيث أصبح 30% منهم بلا أراضٍ. وقد باع آل سرقس - الغرباء عن البلاد - خلال 1921 - 1925 (200) ألف دونم تقوم عليها (22) قرية وتقطنها (1746) عائلة ذات (8730) نسمة، تشردوا وتشتتوا في البلاد. وعندما يستمر بعض المستوطنين اليهود في استخدام العمال الزراعيين العرب كان يدفعهم إلى

-ساءت أوضاع العمال بشكل كبير؛ لحرمانهم من العمل، بخاصة أن معظمهم انحدر من الفلاحين -الذين فقدوا أراضيهم، وهاجروا إلى المدن بحثاً عن العمل-، وحرفيين سابقين في صناعة الصابون والنسيج وغيرها من الصناعات التي قضى عليها المستعمرون. في وقت أغلقت المصانع الصهيونية في وجوه العمال العرب، وبلغ عدد العاطلين عن العمل سنة 1927 نحو 1600 عامل⁽¹⁾.

- تزايد رفض الشريحة البرجوازية العربية (الصناعية والتجارية)، لسلطة الانتداب لأنها فتحت أمام الصهاينة مجالات المنافسة واحتكار المؤسسات التجارية الخارجية والداخلية كلها، وأغرقت السوق الفلسطينية بالبضائع الأجنبية والصناعية اليهودية التي أحيطت بالحماية الجمركية المشددة، وخفضت ضرائبها، في حين ضيقت الخناق على الصناعة العربية الضعيفة أصلاً.

- منح سلطة الانتداب الامتيازات السياسية والاقتصادية لأصحاب رؤوس الأموال اليهود وشركاتهم؛ وبخاصة امتياز البحر الميت الذي منحتة الحكومة في حزيران سنة 1929 لوكلاء شركة البوتاس (نوفسكي وتولوخ الصهيونيين)، بحيث يعطي هذا الامتياز الشركة حق استغلال أملاح البحر الميت ومعادنه التي قدرت قيمتها بـ 14 مليار جنيه.

ذلك انخفاض أجور هؤلاء العمال، ولذا سارعت الصهيونية إلى استجلاب بضع مئات من العائلات اليمينية اليهودية المعروفة بتقاضي أجور أقل من تلك التي يتقاضاها العمال العرب؛ مما جعل الملاك اليهود يتهافون عليها. كما ضيق الانتداب بالتشريعات التعسفية والضرائب الغالية على الفلاحين العرب ليرغمهم على بيع أراضيهم حيث كانت تنتظرهم المبالغ الخيالية لدى الشركات الصهيونية. كما أجاز "قانون الرهونات" الذي أصدرته حكومة الإنتداب عام 1926 حجز أراضي الفلاحين العرب ومواشيهم وبيعها تسديداً لديون البنوك الزراعية.

وقد كان متوسط الضريبة المفروضة على الفلاح العربي (3٠870) جنيهات؛ فضلاً عن جنيهين من الضرائب غير المباشرة. في حين كان متوسط دخله هو (11٠800)؛ مما أوقعه فريسة للمرابين الذين كانوا يقرضونه بفائدة تتراوح بين (30٠50) وقد تزايدت نفقة الفلاحين على الحكومة بعد المتاعب والعراقيل التي كانت تضعها الحكومة أمام تصريف محاصيلهم.

(1) - ياسين، كفاح الشعب، ص 93.

- لم يكن وضع مثقفي أبناء الطبقة البرجوازية أفضل حالاً من غيرهم، ولم يكونوا أقل نفعة على سلطة الانتداب وسياساتها المجحفة بحقهم، وذلك لمنعهم من تسلم الوظائف الرسمية في البلاد، وإدراكهم الهدف من حرمان الشعب من التعليم بمراحله المختلفة، الابتدائية والإعدادية والثانوية والجامعية. لأن حكومة الاحتلال لم ولن تساعد على انتشار التعليم إلا بالدرجة التي يحتاجها النظام الاستعماري، (وكان هذا نهج بريطانيا في مستعمراتها المختلفة من مصر إلى السودان والأردن وغيرها)، أي السماح بالتعليم بالقدر الذي يسد حاجتها لموظفين يعرفون القراءة والكتابة، وعمالاً يمكن استغلالهم بشكل مربح من خلال جهلهم المطبق، ولم تكن الحكومة تقبل في مدارسها إلا ما يعادل نصف عدد المتقدمين لطلب العلم؛ مما جعل الأمية تشمل ثلاثة أرباع العرب الفلسطينيين و86% من البالغين، وأغلب هؤلاء من الطبقات الشعبية العاجزة عن دفع الرسوم المدرسية الباهظة⁽¹⁾. ويؤكد عدد الأطباء العرب مدى تضيق سلطات الاحتلال على المجتمع بجوانبه كافة بخاصة التعليم، فقد بلغ عدد الأطباء سنة 1927، 40 طبيباً مقابل 123 من الأوروبيين و373 من اليهود تلتهم من النساء⁽²⁾.

- توجهت نفعة كبار الملاك نحو المستوطنين الصهاينة -بعيداً عن الاحتلال البريطاني- وذلك لخشيتهم من الانتفاضات الشعبية مما جعلهم يعملون على توجيه النضال الوطني ضد وعد بلفور فقط، وهذا ما تطلب الاعتماد على سياسة المفاوضات مع الحكومة البريطانية والاحتجاجات لدى عصبة الأمم.

- اتخذت المقاومة في الريف طابعاً معادياً للصهيونية، وهاجم الثوار المستعمرات اليهودية، وبشكل خاص التي انتزعت أراضيها من السكان العرب، ودمروا ستاً من تلك المستعمرات.

- القمع الوحشي لسلطة الانتداب للعرب، ومحاباة الصهيونيين ونشاطهم، وتسعير الحملة الداعية للاستيلاء على ساحة البراق لتغطية الأسباب الحقيقية للثورة الوطنية بغطاء

(1) - ياسين، كفاح الشعب، ص 96.

(2) - ياسين، كفاح الشعب، ص 96.

ديني، وهذا ما أكدته وايزمن حين قال: "إن حادث حائط المبكى قد أثار مشاعر اليهود في الإقبال على جمع التبرعات لليهود فلسطين، حتى وإن لم يكونوا صهاينة ولا يستبعد أيضاً أن يكون استفزاز الصهيونيين للمشاعر الإسلامية مقصوداً"⁽¹⁾. وهذا ما لاحظته لجنة بيل حين ذكرت سنة 1929 بأنه لم يكن للعنصر الديني القومي المثير سوى أثر ضئيل في نمو العداء العربي ضد الوطن القومي اليهودي.

فالقومية في فلسطين وفي أي مكان آخر من العالم الإسلامي اتسمت بطابعها السياسي أكثر من الديني، ورغم ذلك فقد ارتفع النداء الديني وعمّ الاعتقاد أن قدوم اليهود إلى البلاد لا يعني سيطرتهم الاقتصادية والسياسية على البلاد فقط؛ بل يعني إعادة بناء اليهودية القديمة بناءً كاملاً، وغزو الأماكن المقدسة وتدنيسها، وإعادة بناء الهيكل على أنقاضها، فليس من شك في أن العداء العربي أصبح عندئذ أكثر إجماعاً وأشدّ تعصباً وبأساً مما كان في أي وقت مضى⁽²⁾.

دفعت هذه الأسباب كلها الفئات الاجتماعية المختلفة، من فلاحين وعمال ومتقنين وبرجوازيين ومستثمرين من كبار الملاك إلى الانضمام إلى حركة المقاومة العربية الفلسطينية ليدخل النضال الوطني مراحل أكثر تطوراً وأشدّ مقاومة.

ت- السبب المباشر لتفجر أحداث سنة 1929:

كان السبب المباشر لتفجر الأحداث سنة 1929، رد المسلمين على محاولة اليهود استخدام حائط المبكى "البراق"؛ مما أدى إلى تظاهر اليهود في 14 آب 1929، احتجاجاً على منع المسلمين اليهود من استخدام ساحة البراق، وفي اليوم التالي اتسعت التظاهرة وضمت شباب تل أبيب، واخترقت شوارعها. وفي اليوم الثالث رد العرب الفلسطينيون عليهم بتظاهرة كبيرة؛ مما شحّن الجو العام بالتوتر، وقاد إلى الصدام

(1) - كيالي، تاريخ فلسطين، ص 232.

(2) - كيالي، تاريخ فلسطين، ص 232.

المسلح بين الطرفين، واستمرت الاضطرابات حتى 29 آب 1929. وانتهت بحوادث صفد التي قتل وجرح فيها 45 يهودياً، وعدد غير محدود من العرب⁽¹⁾.

- القمع البريطاني-الصهيوني للتحركات الوطنية:

قمع الإنكليز الثورة بوحشية، وأوقعوا الكثير من الأضرار في القرى العربية، (لقتا، ودير ياسين وغيرهما)، وبعد توقف الصدمات سيق المئات من العرب إلى المعتقلات، وأصدرت سلطة الانتداب 20 حكماً بالإعدام بحق العرب، نفذت منها ثلاثة، وبالسجن المؤبد على 23 عربياً، وبالسجن لمدد مختلفة 979 عربياً أيضاً، كما فرضت السلطات العقوبات والغرامات المالية الجماعية على مدن وقرى الخليل وصفد وعرطاف⁽²⁾، في حين أصدرت حكماً بإعدام شرطي صهيوني لإفئانه أسيرة عربية بكاملها بسلح الحكومة نفسها، كذلك أصدرت الحكومة أحكاماً مخفضة على 92 صهيونياً⁽³⁾.

استمرت الأحداث متفرقة حتى أيلول، مخلفة وراءها 133 قتيلاً و339 جريحاً من الصهيونيين، و116 قتيلاً و232 جريحاً من العرب، وكانت أكثر إصابات العرب بفعل رجال الشرطة البريطانيين⁽⁴⁾. وفضحت الأحداث وسلسلة التحقيقات تحيز بريطانيا لليهود الصهاينة، ومحاولاتها تضليل الرأي العام داخل البلاد وخارجها باستمرار، عن طريق شخصياتها العديدة التي وفدت إلى فلسطين بذريعة معالجة الوضع.

وفي 23 أيلول، وصل إلى القدس لجنة والترشو البرلمانية، وكانت تضم ممثلين عن الأحزاب البريطانية الثلاثة؛ (العمال، والمحافظين، والأحرار)، للتحقيق في الأسباب الحقيقية للأحداث، وأكد تقرير اللجنة النهائي أن السبب الرئيس للصدمات هو شعور العرب بالعداء والبعضاء نحو اليهود شعوراً نشأ عن خيبة أمانهم السياسية والوطنية وخوفهم على مستقبلهم الاقتصادي.. بسبب الهجرة اليهودية، وشراء الأراضي.. وعن

(1) - توما، جذور القضية، ص 170.

(2) - ياسين، كفاح الشعب، ص 101.

(3) - ياسين، كفاح الشعب، ص 101.

(4) - ياسين، كفاح الشعب، ص 102.

عجزهم المتواصل عن نيل أي قسط من الحكم الذاتي. وأكدت اللجنة على أن المهاجرين الذين قدموا إلى البلاد كانوا أكثر مما تستطيع البلاد استيعابه، وطالبت اللجنة في تقريرها الحكومة بالحفاظ على الأراضي العربية⁽¹⁾.

وأرسلت الحكومة البريطانية أيضاً المندوب جون هوب سمبسون ليدرس الأوضاع القائمة في البلاد، وأتى تقريره موضحاً سوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية⁽²⁾. واتهم

(1) - ياسين، كفاح الشعب، ص 104.

(2) صدر تقرير سمبسون في تشرين أول 1930 مؤكداً فيه وجود أزمة زراعية في البلاد، حيث أن الأراضي الزراعية تتألف من (6٠544٠000) دونم وليس (16٠000٠000) كما كان يزعم الصهيونيون أو (10٠092٠000) دونم كما كان يقدر مفوض الأراضي البريطانية، واستنتج أيضاً أن الأراضي الزراعية حتى ولو وزعت بين الأهليين العرب توزيعاً عادلاً فلا يمكن أن تؤمن للعائلات الريفية حياة مقبولة؛ لذا بقيت أوضاع الزراعة والفلاحين في حالة سيئة، وربط سمبسون الهجرة والاستيطان الصهيوني بتطوير الأراضي، واعتقد أن هذا التطوير سيمكن البلاد من استيعاب (20) ألف عائل. ووضح أن استملاك الصهاينة للأراضي العربية خسارة في الأرض والعمل، وذلك بحسب نصوص دستور الوكالة اليهودية، يلاحظ أن المبعوث البريطاني لم ير حقيقة الأزمة الزراعية؛ بل رأى جانباً منها، فالأزمة الزراعية في فلسطين نجمت عن الملكية الكبيرة من ناحية، وتخلف وسائل الإنتاج من ناحية ثانية، وعلاقات أسياذ الأرض والمستأجرين من ناحية ثالثة.

أما الجانب الذي كشفه فلم يكن سوى عامل تعميق الأزمة الزراعية، فبيع الأراضي شرد مزيداً من الفلاحين العرب عن الأرض، وخلق ضغطاً جديدة في الريف. وهنا تبدو سخافة مزاعم الصهيونية حول دورها في ضرب الإقطاعية والقيام بإصلاح زراعي. فالواقع إن الإقطاعية كانت حليفة الصهيونية من حيث بيع الأراضي وتشريد المزارعين.

كما لاحظ سمبسون وجود البطالة بين العرب، ووضح أنه من الخطأ أن يأتي اليهودي من بولونية أو غيرها ليملاً مكاناً شاغراً في فلسطين في حين أن هناك عاملاً محلياً يستطيع شغله. فاختصار سمبسون مبدئي الصهيونية أو القومية التعصبية الانعزالية: احتلال الأرض واحتلال العمل، هذان المبدآن اللذان حفرا خنادق التباعد بين العرب واليهود منذ البداية.

في تقريره الصادر في تشرين الأول سنة 1930 الوكالة اليهودية، بأنها المسؤولة عن الحوادث جميعها المخالفة للقانون⁽¹⁾.

وعلى ضوء التحقيقات، والتدقيق في تقرير سمبسون الذي استند إلى توصية لجنة شو، صدر الكتاب الأبيض في 24 تشرين أول سنة 1930، مؤكداً أن صك الانتداب هو تعهد دولي لا يمكن العدول عنه.. ومن العبث لدى الزعماء اليهود أن يلحوا على حكومة جلالتهم لأن تسير في سياستها، فيما يتعلق بالمهاجرة والأراضي مثلاً، حسب أمانى الرأي العام الصهيوني المتشددة.. ومن عبث الزعماء العرب أن يصرخوا على مطالبهم بوضع أي نوع من الدستور.

وأكد الكتاب الأبيض ضرورة ربط الهجرة بمقدرة البلاد الاقتصادية، وأن يأخذ بالحسبان عدد العاطلين من العرب واليهود، وأشار كتاب الحكومة البريطانية إلى أن الحكومة البريطانية ستشكل مجلساً تشريعياً، من المندوب السامي ومن عشرة موظفين واثنين عشر عضواً منتخباً، وأكدت الحكومة في كتابها هذا أنه لا يوجد في فلسطين، أية أراضٍ ميسورة لاستقرار المزارعين من المهاجرين الجدد، وأنه لا بد من تأليف جمعية تعاونية من الفلاحين، وأنهى الكتاب بدعوة العرب إلى الاعتراف بالأمر الواقع، وعلى الزعماء اليهود أن يعترفوا بضرورة إجراء بعض التنازلات من جهتهم عن التصورات الاستقلالية الانفصالية⁽²⁾.

أدرك العرب أن الكتاب لم يكن أبيض ولا يحمل أي تغيير جوهري في مخطط الانتداب، أما الصهاينة فقد ثاروا ورفضوا الكتاب، واستقال وايزمن من منصبه احتجاجاً على الكتاب الذي سرعان ما نقضته التفسيرات والتوضيحات البريطانية الساعية لإنجاح الهدف الصهيوني. ونفى اللورد باسفيلد وزير المستعمرات البريطاني على صفحات جريدة التايمز اللندنية في الرابع من تشرين الثاني سنة 1930 ما قيل عن نية بريطانيا في إيقاف الهجرة اليهودية إلى فلسطين، كما أرسل رامزي مكدونالد رئيس وزراء بريطانيا

(1) - ياسين، كفاح الشعب، ص 105.

(2) - دروزه، نشأة الحركة، ص 282-305.

رسالة في 13 شباط 1931 إلى وايزمان، أكد فيها أن الكتاب الأبيض لا يعني منع اليهود من امتلاك الأراضي الجديدة، وأن حكومة جلالتة لم تقرر إيقاف الهجرة اليهودية أو منعها، وسيؤخذ في الحسبان مسألة حصول اليهود على نصيب من الأعمال الميسورة .. وتتعترف الحكومة بحق المنظمات الصهيونية ألا تستخدم سوى العمال اليهود⁽¹⁾، وشكلت الرسالة إحدى الوثائق الرسمية للحكومة البريطانية، وعرفت لدى العرب باسم الكتاب الأسود؛ لأنه بموجبه عادت السياسة الاستعمارية الصهيونية إلى الاستيلاء على الأراضي، وفتح باب أوسع للهجرة، واتباع سياسة أشد عنفاً وتعبصاً وعنصرية ضد عرب فلسطين. وبذلك فإن أحداث سنة 1929 عكست جملة من النتائج والتطورات، من أهمها:

- نتائج أحداث يافا 1929:

- ظهور قوى سياسية على المسرح السياسي العربي، تمثلت في تيارين مختلفين: الأول؛ تيار طغى عليه الطابع الديني وجعل جوهر الصراع دينياً بحثاً؛ مما أصبغ على أسباب الاختلاف بين الإسلام واليهود طابعاً دينياً، واتضح هذا التيار في المؤتمر الإسلامي العام الذي عقد في كانون أول 1931. والثاني تيار وطني قومي، رأى أن جوهر الصراع يكمن بين الحركة القومية العربية والإمبريالية البريطانية التي تسخر الصهيونية لأهدافها، ومثلته العناصر العربية الواعية، التي دعت إلى عقد مؤتمر عربي حقيقي في كانون الثاني 1932. وكان انعقاد مؤتمر الشباب العربي الفلسطيني الأول رداً على المؤتمر الإسلامي العام، وأكدت هذه العناصر أهمية العامل القومي العربي، وأعلنت أن "البلاد العربية وحدة تامة الأجزاء، وكل ما طرأ عليها من أنواع التجزئة لا تقره الأمة العربية ولا تعترف به، ويجب توجيه الجهود العربية في كل قطر من الأقطار العربية إلى وجهة واحدة هي استقلالها التام ومقاومة الاستعمار"⁽²⁾.

- جبن الوجهاء المتزعمين للقيادة الوطنية الفلسطينية، وموقفهم المتخاذل من النضال الوطني ضد الصهيونية والسياسة البريطانية، بعد أن أصدروا بياناً تتصلوا فيه من

(1) - توما، جذور القضية، ص 189 - 190.

(2) - توما، جذور القضية، ص 189 - 190.

الأعمال التي أقدم عليها المتظاهرون العرب؛ تاركين البدو والفلاحين غير المنظمين وغير المسلحين عرضة لهجمات الطائرات والسيارات المصفحة والقوات البريطانية. - اعتمدت الحركة الوطنية على التقديرات الذاتية لقيادتها المتخاذلة المتخلفة (نسبياً)، وعلى ردود الفعل لتحركات سلطات المستعمر وسياسته الصهيونية. وعانت الحركة من غياب التخطيط وسيادة التخبط والعفوية، وإهمال تنظيم العمل الوطني وقضايا التسليح؛ مما يدل على افتقارها إلى برنامج فكري وسياسي وعسكري واضح وصحيح؛ مما يدل على قصور الوعي الوطني التحرري (نسبياً) في جوانب عديدة.

6- أهم سمات الحركة الوطنية الفلسطينية وسمات الحركة الصهيونية والتباين بينهما: لكل حركة سياسية سمات خاصة بها، تكتسبها من جراء تركيبها السياسية والفكرية والاقتصادية والاجتماعية؛ فضلاً عن تأثير طبيعة الظروف المحيطة بهذه الحركة أو تلك، التي تفرض تحديد الهدف الذي أنشئت من أجله الحركة، وطبيعة الحراك الذي يقتضيه الهدف. وعلى هذا الأساس يمكن التعرف على سمات الحركة الصهيونية بكل أبعادها الذاتية والموضوعية، من خلال ظروف نشأتها وتطورها وأهدافها. وكذلك يمكن التعرف على سمات الحركة الوطنية العربية الفلسطينية وظروف نشأتها وطبيعة تركيبها وأهدافها.

أ- أهم سمات الحركة الصهيونية:

- عملت الصهيونية قبل كل شيء على تضليل الرأي العام فيما قالته عن تلاشي المقاومة العربية لنظام الانتداب والمشروع الصهيوني، ذلك لأنه لم يكن من السهل إقامة وطن قومي لشعب على حطام شعب آخر، كما هو المخطط الصهيوني في فلسطين، وأثبت سير الأحداث عدم صحة تلك الأضاليل .

- عملت الصهيونية على التنمية السكانية من خلال الأعداد الكبيرة المتزايدة الوافدة إلى فلسطين بشكل رسمي وغير رسمي .

- لم تكن المثالية القومية التي دفعت بالهجرة اليهودية إلى فلسطين؛ بل الحاجة إلى مكان ذي إمكانات اقتصادية؛ لذا اتجهت الصهيونية السياسية نحو احتلال الأرض والعمل كأساس لهدفها الاستيطاني وهو ما وضحه والدشتين في كتابه "فلسطين العصرية" حين كتب: "اليهود لا يزالون أقلية في فلسطين ومستقبلنا أن يصبحوا أكثرية فيها.. وحتى يتحقق ذلك الهدف لا نستطيع أن نسمح للعامل العربي أن يهيمن في الزراعة والصناعة على حساب العمل اليهودي، وبذلك يتهدد مستقبلنا بذاته في فلسطين. إن هدف احتلال العمل كان خلق إمكانات أوسع لاستيعاب المهاجرين الجدد، وتعميق الانعزالية اليهودية عن الشعب العربي في البلاد.

- نمو عدد المستوطنات الصهيونية، حيث كان الاستيطان الزراعي على حساب الفلاحين العرب في أغلب الحالات؛ فضلاً عن العزلة التي فرضت عليهم، كما وردت في المؤتمرات الصهيونية، أما مصادقتها على مبدأ تأميم الأرض وموافقتها على التجزئة الاجتماعية الجريئة في التعاون الزراعي الذي كان يحكم الضرورة الاستيطانية؛ وليس من منطلق التحرر الاجتماعي.

- تأسيس القوة العسكرية المعروفة بالهاجاناه؛ أي الدفاع، وذلك لضرورة الدفاع عن المستوطنات حتى في عهد الانتداب، ولتشكل قوة حماية ترافق الاستيطان الصهيوني في المجالات كلها أي إن الصهيونية خططت منذ البداية للاستخدام بالشعب العربي.

- شجعت سلطة الانتداب الصناعة لدى اليهود، وأرست أسسها كما فعلت في منح امتياز شركة الكهرباء التي أسست في لندن برأسمال مشترك، وعرفت بشركة روتنبرغ.

ب- أهم سمات الحركة الوطنية الفلسطينية:

دفعت السياسة البريطانية - الصهيونية خلال تلك المرحلة النضال الوطني الفلسطيني باتجاه أكثر حدة وتطوراً، لأن القوى الاجتماعية جميعها أدركت تماماً أن النضال يجب أن يتركز حول معارضة الانتداب البريطاني كمجموع، والتحرك نحو الاستقلال التام وإقامة دولة موحدة مؤلفة من سورية وفلسطين. وفي الوقت الذي كان الفلسطينيون فيه يزدادون تطرفاً في مواقفهم المناوئة للبريطانيين، كان الاتجاه نحو التضامن بين الهيئات الوطنية يتصاعد في كل من سورية وفلسطين ومصر، وكانت الدعوة إلى الاستقلال التام تتجدد، وحثت الهيئات الوطنية الفلسطينية الفلاحين على

الامتناع عن دفع الضرائب لحكومة غير إسلامية، وكان الخطباء من الشباب الوطنيين يدعون المصلين في مسجد يافا إلى اليقظة والتنبه إلى الأخطار الصهيونية المحدقة بفلسطين⁽¹⁾.

ترافق هذا الواقع في فلسطين مع متغيرات عربية وإقليمية ودولية، حيث تمكن مصطفى كمال أتاتورك وأنصاره من الانقلاب على نظام الدولة العثمانية التي شيدت على ظلم الشعوب الضعيفة وهضم حقوقها، وقرر مؤتمر مودانيه الذي عقده الكماليون مع دول الحلفاء وجوب تحرير معاهدة سيفر، وهي المعاهدة التي تضمنت الانتداب وإنشاء وطن قومي لليهود في البلاد، فتحتم على الأمة ألا تقوم بأي عمل سياسي قبل أن تتجلى الحالة بعد مؤتمر الصلح القادم، وينقرر فيه المصير. ولهذا قررت اللجنة باجتماعها الأخير أن توفد ممثلين إلى هذا المؤتمر للمداولة بشؤون القضية الفلسطينية، لأن المؤتمر الأخير ألغى عموم المعاهدات التي وقّعت عليها حكومة الأستانة قبلاً، وقبل المفاوضات على أساس الميثاق الكمالي الذي نصت أول مادة من مواده على وجوب استفتاء البلدان العربية في أمر تقرير مصيرها⁽²⁾. لكن المساعي العربية لم تتجح في هذا المجال؛ لأن انتصارات مصطفى كمال على اليونانيين في الأناضول كانت أقل من أن تحدث تغييراً في قرارات الحلفاء الدولية التي يعينها اقتسام إرث الرجل المريض⁽³⁾. واستمرت الجهود السياسية العربية في السعي لدى البريطانيين، لكن المصالح الاستعمارية الإمبريالية كانت أقوى من أن تحدث أي تغيير في مخطط بريطانيا الصهيوني في فلسطين العربية. وانطلاقاً من هذه الظروف الصعبة نلاحظ أن الحركة الوطنية الفلسطينية اتسمت بخصوصية مستمدة من الظروف الموضوعية العامة والذاتية الخاصة.

(1) - توما، جذور القضية، ص 200.

(2) - الحوت، القيادات، ص 165.

(3) - الحوت، القيادات، ص 170.

وبناء على ما سبق، فإن ظروف السيطرة العثمانية والإجراءات القمعية، قد حددت سمات الحركة الوطنية العربية الفلسطينية؛ حيث لم تترك إلا التخلف والضعف في مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والفكرية المختلفة. التي أكملها الاستعمار البريطاني وتحالفه الصهيوني؛ ليجعل من الحركة الوطنية الناشئة قوة دفاع ضعيفة أمام خطر جسيم. وبذلك يمكن تحديد بعض السمات التي اتسمت بها الحركة الوطنية الفلسطينية منذئذ:

- 1- قامت الحركة الوطنية الفلسطينية الناشئة من خلال ظروف الاستعمار والتجزئة على أساس وطني تحرري بعيد تماماً عن العنصرية.
- 2- وعي الحركة المبكر وإدراكها مدى الخطر الإمبريالي الاستعماري من جهة، وخطر الاستيطان الصهيوني من جهة أخرى؛ لذا تركزت جلّ مطالبها النضالية في الاستقلال، ووقف الهجرة، وإلغاء وعد بلفور.
- 3- تميزت بتسارع نموها وتطورها، وذلك من خلال تزايد وعيها الوطني التحرري لشمولها عناصر شابة ثائرة وجب عليها أن تعي طبيعة قيادتها التقليدية وهذا ما كتب عنه تشرشل أن: "الزعماء الرئيسيين في البلاد يتعاونون في هذه السياسة، ولا يبدوون تباطؤاً في استخدام نفوذهم للحيلولة دون نشوب الاضطراب أو قمعه كلما كان ذلك ضرورياً"⁽¹⁾.
- 4- اتسمت بشمولها الجماهيري، واتساعها الشعبي، حيث شاركت فيها الطبقات والفئات الاجتماعية المختلفة.
- 5- اتسمت الحركة بإدراكها مدى أهمية الرأي العام العالمي في معرفة عدالة القضية العربية الفلسطينية على صعيد النضال السياسي، بخاصة خارج البلاد؛ إلى جانب ضرورة النضال المسلح لمقاومة السياسة البريطانية الصهيونية الاستيطانية.
- ج- التباين بين سمات الحركة الوطنية الفلسطينية والحركة الصهيونية:

(1) - كياي، تاريخ فلسطين، ص 203.

يلاحظ من خلال العرض والتحليل، أنه رغم تطور الحركة القومية العربية الفلسطينية من جوانب عدة، إلا أنه بالمقارنة مع الحركة الصهيونية تظهر فروقاً جوهرية بين الحركتين؛ الوطنية العربية في فلسطين والصهيونية:

1- كانت الحركة الوطنية الفلسطينية فضفاضة تنظيمياً وإيديولوجياً مقارنة بالحركة الصهيونية بتنظيماتها المتطورة، وأجهزة الاستيطان القوية التي أقامت إيديولوجيتها العنصرية العدوانية.

2- شكلت الحركة الصهيونية عبر منظماتها أداة الإمبريالية الفعلية في المنطقة، على عكس الحركة القومية العربية في فلسطين التي نشأت في ظروف السيطرة البريطانية التي قمعت الحركة القومية العربية بعنف، ساعداً في ذلك، التركيب الاجتماعي (الإقطاعي والبرجوازي) لقيادة الحركة، التي كثيراً ما رضخت لمغريات سلطة الاستعمار، واكتفت بالقول دون العمل، إلى جانب صراعاتها واختلافاتها الداخلية حول الزعامة. وهذا ما أعاق تطور الحركة الوطنية الفلسطينية، وحال دون أن تحقق أهدافها، رغم استمرار النضال على الصعد كافة؛ وفقاً للظروف والإمكانات المتوفرة في كل مرحلة من مراحل النضال.

ثالثاً - الحركة الوطنية الفلسطينية خلال الثلاثينيات:

استمرت الحركة الوطنية الفلسطينية في تطورها وتقدمها، وأخذت تتميز بتطور وعيها الوطني التحرري والاجتماعي خلال الثلاثينيات (نسبياً)، وذلك بسبب استمرار ازدياد الاضطهاد الاستعماري وعدوانية الاستيطان الصهيوني برعاية فائقة من سلطة الانتداب البريطاني.

1- الحركة الوطنية وأهم التطورات السياسية:

فرضت مجمل التطورات النضالية الجارية على الحركة الوطنية أن تسعى إلى إجراءات سياسية تنظيمية أقوى مما سبق؛ لتخفف من الانقسام والتفكك الواضح تماماً بين صفوف قيادتها التقليدية. واتخذ النشاط السياسي آنذاك نهج دعوات التوعية والتنبيه إلى جوانب الضعف في الحركة السياسية، والتمزق الوطني والقومي العام، حيث نشر محمد عرّه دروّزه أحد العاملين المسؤولين في الحركة العربية وأحد مؤرخيها فيما بعد مقالاً بعنوان "أين نحن من مبادئنا الاستقلالية" جاء فيه: "لقد أصبحت حركتنا الوطنية

ضيقة الأفق والنطاق، وأصبحت كلمتا الاستقلال والوحدة كلمتين إذا تلفظنا بهما فكأنهما أجنبتان لا صلة بينهما وبين قلوبنا". ثم شرح أسباب ذلك بقوله: أقوى الأسباب هو السياسات المحلية والانتخابية التي جرف تيارها الناس جميعهم.. وكان لهذا أثر آخر وهو عدم التجانس العقلي والوطني والأخلاقي ... وفي اندساس كثير من ضعاف الإيمان والأخلاق في الصفوف الوطنية وتشكيلاتها؛ بل وتمرّكهم فيها، وفي انخداع العامة بهم وحيرتها في أمرها معهم بسبب هذا الارتباك والاختلاط⁽¹⁾.

ثم انعقد المؤتمر العربي القومي في كانون أول 1931، واتفق فيه المجتمعون على نشر بيان موجه إلى الوطن العربي يشرحون فيه تكوين القضية العربية العامة وغايتها الوجدية وتطورها. كما أصدروا ميثاقاً قومياً عاماً يؤمن بالوحدة التامة، ولا يعترف بالتجزئة؛ ويرفض الاستعمار ويقاومه⁽²⁾، ووقع الميثاق الحاضرون من الأقطار العربية المختلفة، وعددهم خمسة وخمسون.

وكان "المؤتمر العربي القومي" تمهيداً حقيقياً لنشوء "حزب الاستقلال" الذي أعلن عنه رسمياً في 2 آب 1932 في بيان جاء فيه: "سيكون الأساس الذي يبنى عليه هذا الكيان الحزبي الاستقلالي التجانس في المبادئ الصحيحة والإخلاص الشريف وحب العمل النزيه والابتعاد كل البعد عن الجري في طريق السياسات المحلية والشخصية والعائلية"⁽³⁾. وكان قانون الحزب واضحاً في خطته، بأن النضال الفلسطيني وحده لا يكفي، فالحزب يعمل ما يستطيعه بنفسه، وبلاشتراك مع الهيئات الاستقلالية في الأقطار العربية لتحقيق مبادئ الحزب الموجزة في ثلاثة بنود:

- أ- استقلال البلاد العربية استقلالاً تاماً.
- ب- البلاد العربية وحدة تامة لا تقبل التجزئة.
- ت- فلسطين بلاد عربية وهي جزء طبيعي من سورية.

(1) - الحوت، القيادات ، ص 264.

(2) - الحوت، القيادات ، ص 266.

(3) - الحوت، القيادات ، ص 273.

وعلى الصعيد التنظيمي، اعتمد الحزب الاختيار النوعي للأعضاء من دون الاهتمام بالكثرة العددية، ولم يكن لعملية الانتخاب أي وجود في مؤسساته؛ مما أفقد الحزب قواعد شعبية عاملة. فالأعضاء لم يتعدوا الخمسين أو الستين، وكانوا إجمالاً من المثقفين لاسيما المحامين والأطباء.

اعتمد الحزب في عمله أسلوب التوعية السياسية، وإثارة الحماس الجماهيري الثوري ضد القوى المعادية مباشرة، وظهر ذلك من خلال اجتماعاته في مناسبات وطنية عربية مختلفة وإصدار بيانات متعددة، وكان منها المهرجان الوطني في ذكرى احتلال القدس في 9 كانون أول 1932، الذي أصدر المجتمعون فيه قراراً وطنياً ندد بالاستعمار وسياسته الصهيونية، وأصدر منشوراً صرح فيه بأن الحزب ".. يجدد العهد على مكافحة الاستعمار بأصله وفروعه .. والمطالبة بحق العرب الطبيعي في الحرية والاستقلال والاتحاد مع الأقطار العربية الأخرى، ويعلن الحزب للملا أجمع أن البريطانيين قد نقضوا ما قطعوه للعرب من عهود ومواثيق وخالفوا ما نشروه في بلاد العرب من مناشير وبيانات، وأنزلوا بالعرب الضربات الموجهة التي تهدم كيانهم القومي"⁽¹⁾. لكن الحزب اضطر إلى تصفية نشاطه بعد سنة ونصف من قيامه بسبب مقاومته الانتداب، وقلة الإمكانيات المادية وصفات العضوية الشديدة.

شهدت تلك الفترة أيضاً، نهاية اللجنة التنفيذية المحتضرة منذ زمن غير قصير بعد وفاة موسى كاظم الحسيني، ونجاح سلطة الإنتداب بزيادة الانقسامات والمنافسات العائلية التي برزت في انتخابات بلدية القدس سنة 1934؛ مما فصح المجال للانصراف إلى تأليف الأحزاب السياسية، فظهر بعد معركة القدس الانتخابية حزبان متنافسان، هما: حزب الدفاع الوطني، الذي ظهر في شهر كانون أول 1934، برئاسة راغب النشاشيبي، وضم عدداً من الوجهاء ورؤساء البلديات، "واتفق الجميع على محاولة تحقيق

(1) - الحوت، القيادات ، ص273.

استقلال فلسطين مع تأمين سيادة العرب التامة عليها، وعدم الاعتراف بأي التزام دولي يمكن أن ينتهي بأية سيطرة أو نفوذ أجنبيين⁽¹⁾.

ثم الحزب العربي الفلسطيني الذي ظهر في حزيران 1934 برئاسة جمال الحسيني كان حزباً شعبياً ذا فروع عديدة في أنحاء البلاد المختلفة، وكان أشد صراحة في الإعلان عن تصميمه على مكافحة الصهيونية والانتداب في وقت واحد، كما نادى بالوحدة وعمل على منع بيع الأراضي لليهود⁽²⁾.

كما انبثق عن المؤتمر الثاني للشباب العربي الذي ضم جيل الشباب العربي الناشئ في النوادي الرياضية والمنظمات الشبابية المصمم على مكافحة الصهيونية حزب سياسي عرف بمؤتمر الشباب سنة 1934، بزعامة يعقوب الغصين أحد الشخصيات البارزة في المجال السياسي في فلسطين. وقبل بداية سنة 1935، تأسس حزبان آخران، هما:

حزب الإصلاح، الذي ظهر في شهر حزيران 1935، بزعامة الدكتور حسين فخري الخالدي، وحزب الكتلة الوطنية، الذي ظهر في تشرين الأول 1935 بزعامة عبد اللطيف صلاح، وهو محام بارز معروف من مدينة نابلس، وكانت أهداف هذين الحزبين مقاربة لأهداف الحزب العربي الفلسطيني⁽³⁾.

ويلاحظ أن بواعث الأناثية كمنت وراء تعدد الأحزاب العربية، وكان هذا واضحاً أمام الفلسطينيين جميعهم، وقد أثارت تلك التعددية والأناثية خصوماتهم؛ مما أثار بدوره سخرية الرأي العام كله منهم، كما ثبت للجميع أيضاً، وبخاصة في القرى أن الزعماء لا يعملون إلا لأنفسهم⁽⁴⁾.

أما الحزب الشيوعي الفلسطيني، فقد سعى للتوحيد بين العرب واليهود في تنظيمه، لكنه لم يتمكن من ممارسة الدور النضالي اللازم في فلسطين، إلا بعد انعقاد مؤتمره

(1) - كياي، تاريخ فلسطين، ص 289.

(2) - كياي، تاريخ فلسطين، ص 289.

(3) - ياسين، كفاح الشعب، ص 130.

(4) - الكياي، تاريخ فلسطين، ص 289.

السابع في أيلول 1930. حيث صدرت عنه تحليلات مهمة، حول توضيح طبيعة القضية الوطنية، ومهمات القوى التقدمية والموقف الصائب من الوحدة العربية، والنضال في الريف، والكفاح ضد الصهيونية. وحدد الحزب الهدف الرئيس للنضال هو تحرير البلاد القومي والاجتماعي من الإمبريالية البريطانية ومن الصهيونية ومن طبقة الأفندية⁽¹⁾. وتمكّن الحزب في هذه الفترة من إصدار صحيفة "أور" العبرية و"النور" العربية.

2- اضطرابات وأحداث سنة 1933 وأسبابها:

اتسعت الهجرة اليهودية خلال سنة 1933 بشكل كبير جداً؛ بذريعة ازدياد الضغط النازي ضد اليهود الألمان، ومنذ أول نيسان وحتى أول أيلول 1933 دخل البلاد 15 ألف مهاجر يهودي، وطالبت المنظمات الصهيونية بـ 24 ألف تأشيرة دخول للأشهر الستة التالية⁽²⁾. واتخذ المؤتمر الصهيوني المنعقد في براغ في آب 1933 قراراً طالب فيه الحكومة البريطانية بفتح فلسطين لهجرة يهودية غير محدودة حتى يتمكّن من تحويل فلسطين إلى وطن قومي يهودي⁽³⁾.

كما أجلت السلطات البريطانية - الصهيونية عرب الحوارث عن 41 ألف دونم من مرج ابن عامر التي باعها الإقطاعيون من آل التيان اللبنانيين سنة 1929 للمنظمات الصهيونية، وبذلك شرد 1500 مزارع. وأجلت السلطات أيضاً عرب الزبيدات عن أراضيهم في الحارثية قرب حيفا؛ مما أدى إلى صدامات مسلحة بين الشرطة البريطانية وأصحاب الأراضي العربية⁽⁴⁾. وهذا ما دفع وزير الدولة البريطانية في مجلس العموم في

(1) - مرقص، إلياس، الشيوعية الأممية والثورة العربية، دار الحقيقة، بيروت، 1970، ص 119-118.

(2) - ياسين، كفاح الشعب، ص 142.

(3) - كيالي، تاريخ فلسطين، ص 227.

(4) - توما، جذور القضية، ص 195.

14 تموز 1933 إلى التصريح بعزم حكومته على توطين المزارعين المشردين وتمويلهم بقرض ينفق منه على تطوير الأراضي.

كما شهدت المدن الفلسطينية أيضاً إضرابات عمالية، بلغت بين عامي 1930 و1935 حوالي 46 إضراباً، اشترك فيها 400 عامل⁽¹⁾. قد لا تبدو هذه الموجة العمالية النضالية كبيرة الأهمية بالقياس إلى اليوم، ولكن في ظروف فلسطين آنذاك كانت تلك الإضرابات أمراً كبيراً؛ لأنها نسفت مزاعم الصهيونية حول خنوع العمال العرب، وعدم قدرتهم النضالية بالمقارنة مع العمال اليهود. وهذا ما أكده المؤرخ الفلسطيني عزه دروزه، الذي عاصر أحداث الفترة، فكتب يقول: "ما بين 1930 - 1935 لمست الطبقات جميعها خطر السياسة البريطانية - الصهيونية بخاصة طبقة العمال، حيث يجيء المهاجرون الجدد ليخطفوا اللقمة من أفهواهم، وكانت حيفا مركزاً مهماً من مراكز العمال العرب الذين كان كثير منهم من مشردي مزارعي القرى التي بيعت لليهود، وأجلوا عنها بالوسائل المختلفة الوسائل دون أن يلقوا حماية مجدبة من السلطات، وكان لهؤلاء العمال حي خاص مساكنه من الخشب والتك، فأخذ يظهر من هذه الطبقة رجال جهاد منذ سنة 1930⁽²⁾."

أصبحت الأحداث على وشك الانفجار، حينما أصدرت اللجنة التنفيذية بياناً في آذار 1933، حذرت فيه من خطر الهجرة الصهيونية، وانتقال الأراضي إلى المؤسسات الصهيونية، ثم جاء مؤتمر اللجنة التنفيذية في 26 آذار 1933، الذي اشترك فيه ممثلون عن فئات الشعب المختلفة من مدن وقرى فلسطين. وقرر عدم التعاون مع السلطات البريطانية، ومقاطعة الهيئات الحكومية والبضائع البريطانية والصهيونية.

أدت هذه التراكمات جميعها بشكل مباشر وغير مباشر إلى انفجار الأحداث في تشرين أول 1933. واستمرت التظاهرات الشعبية ستة أسابيع، وشملت القدس ويافا

(1) - توما، جذور القضية، ص 195.

(2) - دروزه عزه، القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها، ج1، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، 1959. ص 2.

ونابلس، وسائر المدن تعبيراً عن نضال الجماهير ووعيها. واشتركت فيها النساء على نطاق واسع إلى جانب فئات الشعب الأخرى؛ مما يدل على شموليتها الجماهيرية والوعي الشعبي لقضيته التحررية، كما أزر المناضلون مجموعات من أقطار عربية مجاورة، بخاصة سورية ولبنان؛ مما يدل على فعالية روح الوحدة والتضامن العربي، رغم التمزق الإقليمي الذي فرضته السياسة الاستعمارية على الوطن العربي.

أمام هذا المدّ النضالي النوعي، حققت لجنة وليم موريسون البريطانية في مجريات الأحداث وأسبابها، وقدمت تقريراً موضحاً أنّ الفرق كبير بين هذه الأحداث وما سبقها خلال سنوات العشرينيات. وذلك لأنّ العرب لأول مرة يهاجمون الحكومة ويتهمونها بالتحيز؛ فضلاً عن سمتها الجماهيرية ووعيها الوطني والقومي. وهذا ما أكدّه المندوب السامي لوزير المستعمرات البريطاني، بما ذكره عن أنّ الانتفاضة كانت معادية للاستعمار البريطاني إذ لم تقع اعتداءات على اليهود، وفي التقرير نفسه أرجع المندوب السامي أسباب الانتفاضة إلى اتساع الهجرة اليهودية ونمو الشعور القومي⁽¹⁾.

3- الثورة الفلسطينية الكبرى سنة 1936 (أسبابها ومجرياتها وتداعياتها):

أ- الأسباب غير المباشرة :

كانت الثورة الفلسطينية الكبرى سنة 1936 استمراراً طبيعياً لتطور النضال الوطني في الثلاثينيات وازدياد حدته الثورية إزاء التمادي الصهيوني في تنفيذ سياسة الوطن القومي، ومن أهم أسباب الثورة:

- تزايد أعداد المهاجرين سنوياً إلى فلسطين من 9500 مهاجر سنة 1932، إلى 33000 مهاجر سنة 1933، وإلى 43000 سنة 1934، وإلى 62000 سنة 1935⁽²⁾، عدا عن الألوف الذين دخلوا البلاد تهريباً واستقروا فيها، ثم أذنت السلطات في إبقاء أكثر من 150 ألف مهاجر خلال خمسة أعوام⁽³⁾.

(1) - كيالي، تاريخ فلسطين، ص 282.

(2) - الصغير زياد، ثورة فلسطين 1936-1939 وأثرها في لبنان، دار الحوار دمشق، ص 48.

(3) - زعنبر، القضية الفلسطينية، دار المعارف، مصر، 1955، ص 95.

- اتساع مساحة الأراضي المستولى عليها، وفقاً لما تضمنه تقرير سمبسون نفسه بأن الأراضي الموجودة بيد العرب لا تكفيهم، ومع ذلك انتقل إلى أيدي اليهود 667 ألف دونم⁽¹⁾.

- تزايد عدد العاطلين عن العمل في المدن، ففي يافا التي كانت مساحتها 667 ألف دونم، وعدد سكانها 71 ألف نسمة في أواخر سنة 1935، وصل عدد العاطلين عن العمل فيها 2270 عاملاً وعاملة، وارتفع هذا العدد بعد سنة 1936، إلى أربعة آلاف⁽²⁾. وأثبتت لجنة الأجور "أن أجور العمال العرب قد انخفضت بمقدار 25% بين عامي 1934 - 1939 في حين لم تنخفض أجور العمال اليهود سوى 5%"⁽³⁾. كما أقر المجلس الزراعي العام في 1936 أن أجر العامل اليهودي سنوياً للدونم الواحد هو 12 جنيهاً فلسطينياً، أما العامل العربي فكان أجره 8 جنيهاً فلسطينياً⁽⁴⁾.

- تزايد الاستياء الشعبي من سياسة الانتداب المصممة على حرمان البلاد من الحكم الذاتي^(*).

- تزايد الاستفزازات الصهيونية بهجوم وحداتها العسكرية (الهاجاناه) المدرية على القرى العربية، واكتشاف شحنات كبيرة من الأسلحة المهربة للصهيونيين بمساعدة السلطة. ففي شباط 1935 ضبط البوليس البريطاني كميات من السلاح في بيت أحد اليهود بمدينة القدس، ويدعى الأدون حاليل، ونشرت دائرة البوليس هذه المعلومات بتحفظ حتى توحى إلى المواطنين حرصها على الأمن العام وحماية

(1) - زعيتز، القضية الفلسطينية، دار المعارف، مصر، 1955، ص 95.

(2) - ياسين، كفاح الشعب، ص 162.

(3) - ياسين، كفاح الشعب، ص 162.

(4) - ياسين، كفاح الشعب، ص 163.

(*) ظلت البلاد تحكم حكماً استعمارياً مباشراً، وحدث أن أبلغ المندوب السامي في أواخر أيلول عام 1935 زعماء العرب واليهود عزم الحكومة على إقامة مجلس تشريعي وتحدث عن عدد من أعضاء هذا المجلس وسلطاته.

المواطنين، لكن اليهودي لم يحاكم؛ بل تمكّنت سلطة الانتداب من إخفاء القضية فيما بعد⁽¹⁾.

- تصاعد المدّ الثوري العربي ضد سلطات الحكم الأجنبي؛ لاسيما سورية ومصر والعراق؛ مما شجع العناصر الوطنية الثورية الفلسطينية أن تنتهج أساليب مماثلة للوصول إلى الأهداف التحررية في فلسطين.

- أزمة البحر الأبيض المتوسط؛ لاسيما ما أثاره الإيطاليون بحملتهم على الحبشة كإشارة إلى بوادر حرب أوروبية وشيكة الوقوع، وكان العرب يرون فيها فرصتهم لتحقيق أهدافهم السياسية الوطنية⁽²⁾؛ مما يدل على مدى تفاعل الأحداث العالمية والعربية، وتأثيراتها في مسيرة الحركات الوطنية في الأقطار العربية المختلفة. ويقرّ بذلك تقرير اللجنة الملكية لسنة 1937، والذي ورد فيه أنّه " .. وبالضبط كما كان ضغط اليهودية الأوروبية على فلسطين سنة 1936 ، فإنّه أشد ما يكون الآن؛ فضلاً عن تأثير الأحداث العالمية في الأقطار المجاورة. ففي شتاء 1935 - 1936 شهدت المنطقة انبعاثاً في النشاط القومي في مصر وسورية، وكان على درجة من الحيوية في القطرين؛ حيث حقق أهدافه خلال بضعة شهور، وفاز القطران بالاستقلال القومي"⁽³⁾. وهذا ما تضمنته نصوص المعاهدات المعقودة سنة 1936 مع قوى الاحتلال.

ب- السبب المباشر وتطور مجريات الأحداث:

دخلت الحركة التحررية الفلسطينية في تلك الفترة، مرحلة التنظيم النضالي المسلح، حيث تألّف تجمع سري في حيفا برئاسة الشيخ عز الدين القسام، وهدف التجمع إلى مقارعة الإنكليز مباشرة، وتغيير الأسلوب السياسي المعتدل السابق الذي قاده الحاج

(1) - الصغير، ثورة فلسطين، ص 52.

(2) - كيالي، تاريخ فلسطين، ص 300.

(3) - توما، جذور القضية، ص 216-217.

أمين الحسيني^(٩). وحينما استشهد القسام وثلاثة من رفاقه خلال أحد الاصطدامات في أحرش يعبد قرب مدينة جنين، واتخذ من تشييع الجنازة مناسبة لتظاهرة وطنية جوبهت بالصدام مع القوات البريطانية؛ مما زاد في إثارة المشاعر الوطنية في أنحاء البلاد المختلفة، وعدّ هذا الحدث مقدمة لثورة 1936 الكبرى؛ تلا ذلك مقتل ثلاثة من اليهود في 15 نيسان 1936، أعقبها مباشرة قيام تظاهرة يهودية في تل أبيب اعتدي فيها على العرب، قوبلت بمثلها أيضاً من قبل العرب على الصهاينة، ففرض حظر التجول، وأعلن قانون الدفاع الذي خول المندوب السامي البريطاني وضع قانون الطوارئ موضع التنفيذ. وتشكلت في نيسان 1936 لجان قومية، أخذت تدعو إلى الإضراب العام في أنحاء البلاد جميعها، وعمّ الإضراب فلسطين كلها، واشترك فيه السكان العرب جميعهم حتى عمال السجون، ثم اتفقت كلمة الأحزاب واللجان على تأليف لجنة عربية عليا، برئاسة رئيس المجلس الإسلامي الأعلى محمد أمين الحسيني، وعضوية ممثلي الأحزاب؛ للإشراف على الحركة، وبشرت قيادته عملها بالدعوة العامة للإضراب حتى تبدل الحكومة سياستها المتبعة في فلسطين تبديلاً أساسياً وتركزت المطالبات فيما يأتي:

- منع الهجرة منعاً باتاً.
- منع انتقال الأراضي العربية إلى اليهود.
- إنشاء حكومة وطنية مسؤولة أمام مجلس نيابي^(١).

^(٩) طلب القسام من الحاج أمين الحسيني رئيس الحركة الوطنية آنذاك تعيينه واعظاً متنقلاً لتيسير وستر تنقلاته للحض على الثورة في أرجاء فلسطين، لكن الحاج أمين اعتذر عن تلبية رغبة القسام بذريعة أفضلية الحل السياسي .

وفي حيفا أعلم القسام الحسيني باقتراب تفجير الثورة المسلحة أي أنه لم يستجب له بحجة أن الوقت لم يحن بعد لمثل هذا العمل وإن هذه المجريات تدل على أن القسام رجل ثوري، أما الحسيني فهو رجل دين معتدل الوطنية، فهو محافظ معادٍ للاستعمار والصهيونية، لكنه ضد الثورة لما تأتي به لثورة من احتمالات التغيير الاجتماعي في وقت كان فيه موظفاً كبيراً لدى حكومة الانتداب، ويتمتع بمزايا سياسية ومادية كبيرة .

(١) - زعيتر، القضية الفلسطينية، ص 98-99.

استمرت الثورة الجماهيرية المسلحة، واستمر الدعم العربي، ودخل فوزي القاوقجي البلاد (قادماً من العراق) على رأس 500 مجاهد عراقي⁽¹⁾، ثم سعيد العاص الذي استشهد في تشرين الأول 1936، والشيخ محمد الأشمر⁽²⁾، (من سورية)؛ فضلاً عن أشكال أخرى من التأييد والموازة.

كما تزايدت سياسة القمع وحشية وضراوة، وأعلنت حكومة الانتداب قانون الطوارئ الذي تضمن عقوبات بالغة القسوة ضد كل عربي حمل السلاح أو خرّب أياً من الممتلكات الحكومية من طرق وخطوط مواصلات حديدية وأسلاك هاتفية. كما منح هذا القانون حكومة الانتداب حق مصادرة أي منزل تشك أنه كان مصدراً لإطلاق النار ونسفه.

وفي 30 أيلول 1936، أعلنت حكومة الانتداب الأحكام العرفية في البلاد، وأباحَت لنفسها حق مراقبة المطبوعات، وتوقيف أي شخص مشتبّه به واعتقاله، ومنحت لنفسها أيضاً حق امتلاك الأموال ومصادراتها، وفرض الغرامات الجماعية، وإقامة المحاكم العسكرية التي كانت تصدر أحكاماً تعسفية على الثوار المشتبه بهم.

ث- تداعيات الثورة:

ومن اللافت استعانة سلطة الانتداب بالرجعية العربية لتصفية الثورة، وهذا ما ذكرته الوثائق البريطانية عن دور أصحاب النوايا الحسنة من الملوك والأمراء العرب، وذوي المقامات العالية في البلاد المجاورة الذين تقدموا "فأعربوا من حين لآخر عن رغبتهم في استعمال نفوذهم لمحاولة الوصول إلى مسالمة"⁽³⁾. وعلى هذا الأساس حضر نوري السعيد وزير خارجية العراق آنذاك إلى فلسطين في 26 آب 1936 واتفق مع اللجنة العربية العليا على وقف الإضراب؛ مقابل منع الهجرة اليهودية مؤقتاً، وقيام حكومة العراق بالسعي لدى بريطانيا لإنجاز مطالب فلسطين المشروعة وتصفية الثورة على

(1) - ياسين، كفاح الشعب، ص 169.

(2) - كيالي، تاريخ فلسطين، ص 318.

(3) - كيالي، تاريخ فلسطين، ص 318.

أساس: إلغاء الغرامات، ووقف عمليات التفتيش، وإطلاق سراح المعتقلين، والعفو العام عن المتهمين بحوادث الثورة⁽¹⁾.

رغم كل الإجراءات البريطانية، فإن الثورة تقدمت أكثر؛ مما زاد في حرج بريطانيا في فلسطين، فطلب المندوب السامي من الأمير عبد الله، والملك عبد العزيز بن سعود التدخل لتصفية الثورة⁽²⁾. فأصدر زعماء العرب آنذ (الملك عبد العزيز، والأمير عبد الله، والملك غازي بن فيصل والإمام يحيى) بياناً في 9 تشرين الأول 1936، ناشدوا فيه عرب فلسطين "للإخلاء للسكينة حقاً للدماء؛ معتمدين على حسن نوايا صديقتنا الحكومة البريطانية، ورغبتها المعلنة لتحقيق العدل" وكان المفتي وراغب النشاشيبي وعوني عبد الهادي، قد أعربوا للمندوب السامي (عندما اجتمع بهم كلاً على حدة يوم 10 أيلول 1936)، عن استعدادهم لوقف الإضراب إذا طلب الملوك العرب إليهم ذلك⁽³⁾. ورحب الحاج أمين بالوساطة العربية، وأصدرت اللجنة التنفيذية بياناً في 11 تشرين الأول سنة 1936 دعت فيه الشعب إلى إنهاء الإضراب، ولم تنس اللجنة أن تطلب من أفراد الأمة الكريمة التذكير إلى معابدهم؛ لإقامة الصلاة على أرواح الشهداء الذين بلغ عددهم 193 شهيداً⁽⁴⁾.

وصلت خلال هذه الفترة أيضاً لجنة ملكية بريطانية من لندن للتحقيق في أسباب الثورة وأوضاع البلاد العامة برئاسة اللورد بيل، الذي استغرق مع لجنته الحيادية - بحسب الادعاء البريطاني - حوالي الشهرين اتصل خلالهما مع كبار الصهاينة، أمثال: وايزمن، وجبوتنسكي، ولويد جورج، ليرسم نتائج التحقيق قبل القيام به وفقاً للمصالح الصهيونية، وهو ما تم تنفيذه على أرض الواقع.

(1) - ياسين، كفاح الشعب، ص 171.

(2) - كيالي، تاريخ فلسطين، ص 318.

(3) - كيالي، تاريخ فلسطين، ص 316-317.

(4) - ياسين، كفاح الشعب، ص 172.

كانت الإجراءات البريطانية قبل انتهاء أعمال اللجنة السماح باستمرار تدفق الهجرة، حيث قدمت حكومة الانتداب 1800 شهادة هجرة يهودية، ونفذت عقوبات جماعية بالإعدام والسجن وهدم البيوت والأحياء؛ مما زاد استياء العرب من الحكومة، وهذا ما ذكره تقرير وضعه أو. ويليامز من وزارة المستعمرات، بأن تلك الإجراءات "قد أثارت قدراً كبيراً من المشاعر المريرة التي لم تخل -كما أظن- من الازدراء لحكومة صاحب الجلالة البريطانية"⁽¹⁾. وإزاء سياسة التحدي البريطانية - الصهيونية، استمرت أعمال الثورة، وأعلن عن مقاطعة لجنة التحقيق.

ولكن أعمال اللجنة الملكية استمرت؛ بسبب مواقف الوجهاء وترددهم بما يخدم مصالحهم، وتدخل وساطة الحكومات العربية الرجعية الأردن والعراق والسعودية، وتقدمت اللجنة العربية العليا بمطالبها التي تركزت حول وقف الهجرة وانتقال الأراضي وإنهاء الانتداب، وقيام حكومة دستورية مستقلة. ثم ضرورة حل القضية الفلسطينية على الأسس التي حلت عليها قضايا العراق وسورية ولبنان، بإنهاء عهد الانتداب، وعقد معاهدة بين بريطانيا وفلسطين تقوم بموجبها حكومة مستقلة وطنية ذات حكم دستوري، تتمثل فيها العناصر الوطنية جميعها، ويضمن للجميع فيها العدل والتقدم والرفاهية⁽²⁾، خاصة وأن "القضية العربية في فلسطين هي قضية قومية استقلالية لا تختلف في جوهرها عن قضايا العرب في سائر البلاد العربية"⁽³⁾.

وأظهرت اللجنة مخاوف العرب من انخفاض نسبتهم العددية في فلسطين من 90% إلى 70% وبالمقابل تزايدت نسبة أعداد اليهود؛ ثم وضحت اللجنة مخاطر إجلاء العرب عن أراضيهم، وسوء الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية من جراء الحكم الاستعماري المباشر في البلاد.

(1) - كيالي، تاريخ فلسطين، ص 322.

(2) - توما، جذور القضية، ص 247 - 248.

(3) - توما، جذور القضية، ص 247 - 248.

أما الصهاينة فقد طالبوا بدولة يهودية بأكثرية يهودية في فلسطين، وحددوا فلسطين بالأقاليم القائمة على ضفتي نهر الأردن. وأن مشروعهم القومي يعتمد على الاستيطان الاستعماري؛ لذا لا يمكن أن تؤخذ رغبات المواطنين أو حقوقهم بالحسبان. واقترحوا أن تمكنهم الإدارة البريطانية من إقامة قوات مسلحة تستطيع حماية الأمن، كما رفضوا قيام مجلس تشريعي في البلاد قبل أن يصبح اليهود أكثرية. وأعلنوا أنه لا حاجة لاستشارة العرب إذا قررت بريطانيا التخلي عن الانتداب تماماً، مثلما أعطت عصبة الأمم بريطانية مسؤولية الانتداب وأصدرت وعد بلفور بعيداً عن الاهتمام بموقف العرب. كما أكدوا الفوائد التي تجنيها بريطانيا والإمبريالية من تواجد دولتهم في هذا الموقع المتوسط بين الشرق والغرب في تلك الظروف الدولية الجديدة، وما قد يستجد من ظروف عربية أو شرق أوسطية.

4- اللجنة الملكية البريطانية وبدايات إعلان التقسيم والمواقف منه:

صدر تقرير اللجنة في 7 تموز 1937، موضحاً الأوضاع العامة في فلسطين وأسباب الاضطرابات وتطوراتها؛ مستنداً إلى أقوال العرب واليهود في أثناء سير التحقيقات. وتوصلت اللجنة إلى أن التقسيم هو الحل الجذري للمشكلة؛ كونه غير متاح لأي من الطرفين، العرب واليهود، حكم فلسطين بأسرها، وليس هناك ما يمنع أي منهما تولي الحكم في قسم من البلاد، إن كان ذلك ممكناً، فالتقسيم يفسح المجال لتوطيد السلام في النهاية؛ الأمر الذي لا يتيح أي مشروع آخر وكان مضمون مشروع اللجنة مرتكزاً حول إنهاء الانتداب البريطاني، وتقسيم البلاد إلى ثلاث مناطق على النحو الآتي:

- دولة عربية تضم الأجزاء التي تقطنها أكثرية ساحقة من العرب
- دولة يهودية تضم الأجزاء التي تقطنها أكثرية ساحقة من اليهود.
- منطقة تضم الأجزاء ذات الأهمية الاستراتيجية والدينية الخاصة، وهذه ينبغي أن تبقى تحت سلطة الانتداب البريطاني^(*).

(*) ألحق بمشروع التقسيم هذا مشروع نهائي، عدته لجنة التقسيم مشروعاً عملياً واعداً. وورد في بلاغ رسمي صدر بتاريخ 7 تموز 1937 برقم 37/11. وبموجبه توافق الحكومة البريطانية على

ولما كانت الدولة اليهودية المقترحة ستضم خير ما في فلسطين من أراضٍ، أوصى التقرير بأن تتلقى الدولة العربية منها مساعدة مالية سنوية⁽¹⁾، فضلاً عن؛ موافقة البرلمان البريطاني على منح الدولة العربية مساعدة مالية قدرها مليوناً جنيهاً، بسبب تأخر أحوال شرقي الأردن، ومن الواجب أن يشرع في تبادل السكان والأراضي بين الدولتين⁽²⁾.

أ- موقف العرب من التقسيم :

استنكر العرب جميعاً داخل فلسطين وفي الأقطار العربية قرار التقسيم، ونددوا بالمشروع حكومات وشعباً من أقصى الوطن العربي إلى أذناه. فأيدوا أهالي شرقي الأردن الفلسطينيين في مطالبهم، وقاموا بمظاهرات جرت في أكثر من مدينة وفي مناسبات عدة .. كما أن عدداً من الثوريين فجّروا أنابيب بترول شركة نفط العراق التي كانت تمر في أراضيهم⁽³⁾. وفي سوريا أكدت الحكومة في مذكرتها إلى قناصل الدول في 7/21/1937 أن التقسيم سيؤدي إلى إجلاء العرب عن بلادهم، وستستمر الخصومات ويضرب الأمن في المشرق العربي. وتجسدت حركة التضامن العربي بدعوة لجنة الدفاع عن فلسطين في سورية إلى عقد مؤتمر عربي عام (بصبغة شعبية) في 8/9/1937 في بلودان، قرب دمشق، بحضور 400 ممثل من الأقطار العربية المختلفة، وقرر:

"أن فلسطين بلاد عربية وأن واجب العرب إنقاذ هذا القطر من الخطر المحيِّق به .. وهو يستنكر فكرة التقسيم، ويؤكد أنَّ القضية يمكن أن تحلَّ على أساس إلغاء الانتداب ووعد بلفور، وعقد معاهدة بين بريطانيا وممثلي العرب .. في فلسطين على غرار

إنهاء أجل الانتداب المفروض على فلسطين، ويستبدل بنظام معاهدات يتفق مع السابقة التي درج عليها في معاهدتي العراق وسورية .. لمزيد من التفصيلات العودة إلى محمد عزه دروزه، تاريخ القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها ج 1، صفحات من 324 وحتى 328.

(1) - كيالي، تاريخ فلسطين، ص 232.

(2) - كيالي، تاريخ فلسطين، ص 232.

(3) - دروزه، الحركة العربية، ص 214.

المعاهدة العراقية⁽¹⁾، وأعلن أيضاً: أن "يتعهد العرب في فلسطين بأن يعامل اليهود، كما تعامل الأقليات في البلاد جميعها التي تطبق فيها مبادئ عصبة الأمم"⁽²⁾.

وعلى الصعيد الرسمي، عقد في صيف 1938 بمبادرة من لجنة برلمانية مصرية مؤتمر برلماني عربي في القاهرة، اشترك فيه نواب وشيوخ من برلمانات مصر والعراق وسورية ولبنان، ممن ينتمون إلى أحزاب مختلفة، كما شارك فيه ممثلون عن الحركة القومية في المغرب الأقصى، ثم ممثلون عن فلسطين. وقرر المؤتمر "تأييد مطالب الحركة القومية العربية في فلسطين وميثاقها القومي، وتأليف حكومة قومية مستقلة، ووقف الهجرة، ومنع بيع الأراضي"⁽³⁾.

ب- الموقف الفلسطيني:

أثبتت الوثائق أن الحركة القومية العربية، باتجاهاتها كافة في فلسطين، رفضت علناً مشروع التقسيم، كذلك الهيئة العربية العليا التي أذاعت بياناً في 9/7/1937 أكدت فيه أن "هذه البلاد لا تخص عرب فلسطين؛ بل العالمين العرب والإسلامي قاطبة"⁽⁴⁾؛ ولهذا فعليهم تقع المسؤولية، ويجب أن تجري مشاورات معهم؛ مما يدل على إدراك الفلسطينيين أهمية التعاون والتضامن الفعلي بين القوى الوطنية جميعها، عربية كانت أو إسلامية أو مسيحية، (داخل فلسطين وخارجها)، لمواجهة الخطر الصهيوني الذي يهدد العرب والعالم الإسلامي، والشرق الأوسط ومحيطه.

وتجددت الثورة المسلحة، واتسعت بشكل كبير جداً سنة 1938؛ مما اضطر الحكومة البريطانية إلى استخدام الطائرات والدبابات و أنواع المدفعية المختلفة لقمعها. ونجحت الثورة في تحرير بعض المدن والمناطق لفترة قصيرة، وأقامت القيادة الثورية فيها إدارات

(1) - يوميات الحركة الوطنية الفلسطينية 1935-1939، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1980، ص 234.

(2) - يوميات الحركة، مؤسسة الدراسات، ص 234.

(3) - دروزه، الحركة العربية، ص 214.

(4) - دروزه، الحركة العربية، ص 211 - 212 - 213.

محلية وقضائية، كما في نابلس، وجنين، وطولكرم، والقدس وبعض ضواحيها. وفي هذا الانتصار كتب محمد عزة دروزه في كتابه "الحركة العربية الحديثة"، بأنه جاء يوم اضطرت السلطات فيه إلى نفض يدها من الحكم داخل المدينتين نابلس والخليل؛ بل وإلغاء المحاكم في نابلس، ونقل ملفاتها إلى الثكنة العسكرية خارج المدينة. وهذا يعني أن الثورة امتازت بعمق جذورها بين الفلاحين والفئات الشعبية، فهؤلاء مدّوها بالقوى المحاربة، وهذا ما ذكره المؤرخ الفلسطيني دروزه أيضاً، حين كتب: "إن القرويين كانوا عماد الحركة الثورية، وإن اشترك فيها بعض المدنيين والمتقنين إلى جانبهم"⁽¹⁾.

ج- الموقف الصهيوني:

عكست آراء قادة الحركة الصهيونية ومناقشاتهم موافقتهم على مشروع التقسيم، فقد كان بن غوريون في سنة 1937 حاضراً مناقشة مشروع بيل في مجلس العموم البريطاني ومجلس اللوردات. ثم ذهب إلى زوريخ ليقدم تقريراً حول المشروع، ويحثه في المؤتمر الصهيوني العشرين. في البداية غضب الصهاينة، ولكن فكرة قيام دولة يهودية راقت للكثيرين منهم (كونها الأساس لتحقيق هدفهم في إقامة الوطن القومي)، ورأوا أنهم يستطيعون توسيع هذه الدولة.

وفي الفترة التي مرت بين نشر الموضوع وانعقاد المؤتمر الصهيوني، رأى وايزمن ومن حوله أن يجعلوا "مشروع بيل" أساساً لمفاوضاتهم، وكان بن غوريون من رأي وايزمن وكثيراً ما كان بن غوريون يقول: "بما أن الانتداب غير عملي، فلماذا لا نقبل الاستقلال الممنوح لنا منذ البداية"⁽²⁾. وكتب إلى موسى شرتوك عن مشروع التقسيم الآتي: "سوف نحطم هذه القيود المفروضة علينا، وليس بالضرورة بطريق الحرب، واعتقد أنه بالإمكان الوصول إلى اتفاقية مع الدولة العربية؛ المزمع إقامتها بموجب التقسيم، في وقت قريب،

⁽¹⁾ - دروزه، الحركة العربية، ص 211 - 212 - 213.

⁽²⁾ - هلسة، تهاني، ديفيد بنغوريون، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، بيروت،

1968، ص 50.

وإذا استطعنا أن نجلب المئات والآلاف من اليهود إلى دولتنا وقوتنا مركزنا الاقتصادي والعسكري، فإننا نستطيع أن نتوصل إلى اتفاقية لإلغاء الحدود بيننا وبين الدولة العربية⁽¹⁾.

وفي خطابه في المؤتمر الصهيوني العشرين في زوريخ قال: "أرى أن إعلان الحكومة البريطانية عن إنهاء الانتداب لصالح دولة يهودية، يعد من أعظم الأعمال في التاريخ؛ هذه بداية التحرير الذي كنا ننتظره مدة ألفي عام، لقد أوجدنا قوة سياسية، حتى حكامنا تكلموا معنا عن الاستقلال، وقال .."إن دولة يهودية في قسم من فلسطين يحقق أكثر مما تحققه دولة إنجليزية في كل فلسطين"⁽²⁾. وبذلك يمكننا أن نتبين أن القيادة الصهيونية انطلقت من منطلقين مهمين:

1- الشعور بضرورة تحقيق السيادة اليهودية؛ لأن إقامة الدولة اليهودية في فلسطين يعدّ العنصر الجوهري في البناء الإيديولوجي الصهيوني.

2- التعاون مع بريطانيا يؤلف (باصطلاح وايزمن) حجر الأساس في السياسة الصهيونية وكان هذا يحمل في ثناياه استعداد القيادة الصهيونية لربط مصيرها بالاستعمار البريطاني، وتقديم القوات الصهيونية المسلحة للمساهمة في معركتها، وذلك "لأن البريطانيين كانوا يحمون بوابات أرض الوطن، وباستطاعتهم إغلاقها متى أرادوا غير عابئين بما سيحدث"⁽³⁾.

وطالب معظم قادة الهستدروت بالألّا ينهوا الإنتداب في ذلك الوقت، ورأوا أن باستطاعتهم إجبار بريطانيا على الوفاء بالتزاماتها حتى يستطيع اليهود وضع أسس حكمهم في فلسطين وضعاً مئناً⁽⁴⁾. وسعى الصهاينة لإثبات الفوائد من التحالف والخدمات التي

(1) - هلسة، ديفيد بنغوريون، ص 50.

(2) - هلسة، ديفيد بنغوريون، ص 51.

(3) - جولدا مائير، الحقد، ترجمة منير بهجت حيدر وسمية أبو الهيجا، دار المسيرة، بيروت،

1979، ص 129.

(4) - هلسة، ديفيد بنغوريون، ص 51.

يمكن أن يقدموها لبريطانيا بعد أن شعروا أن بريطانيا تؤشك على التخلي عن سياسة الوطن القومي اليهودي بالنظر إلى الضرورة الاستراتيجية لتحالف بريطانيا مع العرب في فلسطين والأقطار العربية المجاورة، وكذلك وضع حدٍّ للثورة إذا ما اندلعت الحرب العالمية الثانية. وهذا يعني إرجاء التقسيم، ووقف الهجرة؛ لأنَّ ذلك هو الحل الأفضل للوضع القائم في فلسطين. وحذر أحد القادة البريطانيين هاينغ بقوله: "إن هذه الإصلاحات لا تعني وقف الثورة العربية على الفور وأضاف أن المرحلة الثانية من الثورة أصبحت أقل اعتماداً على المساعدة الخارجية مما كانت عليه في المرحلة الأولى من سنة 1936، وليس هناك من يملك نفوذاً لدى الثوار الذين هم ذوو ذهنية وطنية"⁽¹⁾.

كما شارك بعض الساسة العرب بريطانيا خشيتها من استمرار الثورة في فلسطين، لكن التطورات السياسية المحلية والدولية، لاسيما ظروف الحرب العالمية الثانية، التي كان لها دور مهم في تهدئة الثورة الفلسطينية التي أنهكتها سنو الكفاح المسلح خلال الثلاثينيات، وأصبحت تعاني من نقص السلاح، وضغط المستعمر الذي لم يتوقف لحظة عن القمع والاضطهاد، وأدركت الأطراف السياسية المتنازعة جميعها أن الحكومة البريطانية تؤشك أن تقدم تنازلات كبيرة للعرب.

د- دور عصبة الأمم في التقسيم:

كان موقف المؤسسة الدولية (عصبة الأمم)، دليل قاطع على التآمر الدولي، وأعلنت في جلسة 1937/9/14 أنها قبلت مقترحات اللجنة الملكية، وأنها مستعدة لإرسال لجنة فنية خاصة إلى فلسطين لوضع خطة مفصلة لمشروع التقسيم وتخطيط الحدود؛ مما يدل على تأمر الدول العظمى (القيمة على تلك المنظمة) على العرب عامة وشعب فلسطين خاصة، وما زالت المؤامرة مستمرة والعالم في العقد الثاني من الألفية الثالثة.

(1) - كياي، تاريخ فلسطين، ص 347.

5- مؤتمر لندن وصدور الكتاب الأبيض سنة 1939^(*) والمواقف منه:

عقد في 7 شباط 1939 مؤتمر لندن بين العرب والإنكليز، وبين اليهود والإنكليز، (لأن العرب رفضوا الاجتماع مع اليهود)، وبننتيجة المؤتمر طرحت بريطانيا خططها السياسية الجديدة، وصدر الكتاب الأبيض في 17 آذار 1939 في بلاغ رسمي أعلن فيه: "أنه ليس من سياستها أن تصبح فلسطين دولة يهودية .. ولكن الهدف الذي ترمي إليه هو إقامة الحكم الذاتي، وهي ترغب في أن ترى دولة فلسطينية مستقلة في النهاية"⁽¹⁾. كما أن "تشكيل دولة مستقلة في فلسطين والتخلي التام عن رقابة الانتداب فيها يتطلبان نشوء علاقة ما بين العرب واليهود؛ من شأنها أن تجعل حكم البلاد صالحاً وفي حيز الإمكان"⁽²⁾، أما نمو مؤسسات الحكم الذاتي، فيجب أن تسير على قاعدة النشوء والارتقاء، وجاءت اقتراحات بريطانيا في كتابها الأبيض على النحو الآتي:

- 1- احتفاظ بريطانيا بسلطانها التامة في فلسطين خلال الفترة الانتقالية بعد انتهاء الانتداب وإعلان الاستقلال .
- 2- تقوم خلال عشر سنوات حكومة مستقلة ترتبط مع المملكة المتحدة (بريطانيا العظمى) في المستقبل، وتضمن للقطين تطلباتهما التجارية والحربية ضماناً مرضياً.
- 3- ستنفذ بريطانيا المشروع رضا اليهود والعرب أم لم يرضوا.
- 4- ستبلغ الهجرة اليهودية خلال الأعوام الخمسة القادمة 75000 نسمة تحظر بعد ذلك إلا بموافقة العرب.

(*) حضر المؤتمر وفود عربية مدعوة من مصر والعراق والسعودية واليمن وفلسطين ، واستثنت سورية ولبنان - لعدم رغبة بريطانيا الاحتكاك مع فرنسا حسب ادّعاها - افتتح "تسمبرلن" المؤتمر وفي أثناء اجتماعه مع الوفود العربية بدأ بكلمة ترحيبية بين فيها سياسة حكومته في توطيد السلم ، وأسف لحوادث فلسطين، ودعا إلى التفاهم والاتصال المباشر مع اليهود، مأخوذ عن: زياد الصغير، ثورة فلسطين 1936 - 1939 وأثرها في لبنان، ص 228.

(1) - زعبيتر، الحركة الوطنية، ص 273.

(2) - توما، جذور القضية، ص 273.

5- يحظر بيع أراضي العرب في بعض مناطق فلسطين، ويكون البيع مقيداً في مناطق أخرى.

أما المواقف من الكتاب الأبيض فقد تباينت بين مؤيد ورافض له، بناء على ما يمكن أن يحقق من مصالح لطرفي الصراع أولاً (العرب والصهاينة اليهود)، ثم مصالح الأطراف الأخرى الداعمة لهذا أو ذاك؛ آخذين بالحسبان مؤشرات انفجار الحرب العالمية الثانية وما قد ينجم عنها من مخاطر، وضرورات ضبط المصالح وفقاً لمجرياتها.

أ- موقف العرب وإيجابيات الكتاب الأبيض:

1- جعل تحقيق الاستقلال مرتبطاً بوضع اليهود في فلسطين ضمن مخطط الوطن القومي مع افتراض نشوء علاقات طيبة بينهم وبين العرب، وهذا أمر مستحيل؛ لأن اليهود ممتمنعون عن الإسهام في دولة لا تكون يهودية.

2- جعل الكتاب الأبيض إعلان الاستقلال أو تأجيله بعد عشر سنوات منوطاً بالظروف، وهي كلمة مبهمّة، كما أنه ترك لبريطانيا حق الاحتفاظ لنفسها بالقرار النهائي في الموضوع، أي أن فترة الانتقال غير محددة تماماً، والانتداب نفسه كان في الأصل فترة انتقالية نحو الاستقلال، ولكنه هو الذي حال دون استقلال فلسطين.

3- الغموض الذي أحاط بصك الانتداب وعباراته، لا يزال يحيط بنصوص الكتاب الأبيض.

4- بقيت تبعات الحكم في البلاد على عاتق الحكومة البريطانية، ومدة الانتقال لا يعرف موعد نهايتها وأبناء البلاد بعيدون عن جهاز دولتهم، فلا حكومة وطنية نيابية، ولا دستور وطني تستند إليه.

5- لم يقلل باب بيع الأراضي تماماً؛ وإنما ترك الأمر لمشئنة المندوب السامي البريطاني.

أما الجوانب التي أفاد منها العرب في الكتاب الأبيض، فكانت:

- اعتراف بريطانيا مبدئياً بحق فلسطين في الاستقلال.

- تراجعها عن قرار التقسيم.

- تحديدًا للهجرة اليهودية بحكم حساباتها للتأثيرات السياسية المختلفة في المنطقة، والحرب العالمية الثانية على وشك بدايتها.

- أعطت أهمية لتقارير الخبراء في موضوع الأراضي، فحوّلت المندوب السامي منع انتقالها، وتنظيم هذا الانتقال.

لا شك أن هذا كله كان من نتائج انتصارات الثورات والنضال؛ مما جعل اللجنة العربية العليا، وقادة الثورة يعلنون استنكارهم جميعاً للكتاب الأبيض.

ب- الموقف اليهودي (الصهيوني) والجوانب السلبية في الكتاب الأبيض:

وضّح بنغوريون موقف القائمين على خلق الدولة بقوله: "سحارب الكتاب الأبيض كأن لا حرب هناك، وسنقاتل في الحرب كأنه لا وجود للكتاب الأبيض"⁽¹⁾. وبناء عليه احتجت القيادة الصهيونية بشدة على الكتاب الأبيض، وأعلنت أن السكان اليهود لا يمكن أن يتسامحوا أمام سياسة بريطانيا الخائنة، وأنهم سيحاربونها بالوسائل شتى. وجرّت مظاهرات عديدة في أنحاء البلاد المختلفة، وعقد المؤتمر الصهيوني في آب 1939، وأعلن ضرورة مقاومة الكتاب الأبيض وإنكار شرعيته؛ لاسيما نقطتي تحديد الهجرة وبيع الأراضي وانتقالها لليهود، ولكن بحكم التطورات الدولية ومخاطر اندلاع الحرب العالمية الثانية، أعلن المؤتمر تأييده لبريطانيا مقدراً بأن الكتاب الأبيض أخذ بالحسبان أهمية الأوضاع الدولية. كما أيدت الصهيونية الجبهة المعادية للنازية ضمن ما يخدم مصلحتها السياسية وأهدافها.

ومن اللافت حينها، أنه أخذت تظهر بوادر تحول القيادة الصهيونية إلى الاعتماد على الإمبريالية الأمريكية. وقد أشار إلى هذه الحقيقة روبرت سانت جون حين كتب يصف تفكير بنغوريون: "لقد رأى حتى في حالة كسب الحلفاء الحرب أن بريطانيا ستهيّط بوصفها دولة كبرى، وستندفع الولايات المتحدة إلى موقع قيادة العالم"⁽²⁾. وتؤكد هذا النهج السياسي الصهيوني من تحذير روزفلت سفير أمريكا في بريطانيا للحكومة

(1) - توما، جذور القضية، ص 286.

(2) - توما، جذور القضية، ص 286.

البريطانية من نتائج الكتاب الأبيض السيئة على الرأي العام الأمريكي، بخاصة وأن نفوذ يهود الولايات المتحدة كان في تزايد ملحوظ.

ح- الموقف البريطاني:

كانت بريطانيا جادة في تنفيذ مقررات الكتاب الأبيض، ووافق عليه مجلس اللوردات، ودافع عنه وزير المستعمرات أمام لجنة الانتداب الدائمة. وتوصلوا إلى أن الكتاب الأبيض متفق وصك الانتداب، لكن أعمال تنفيذه توقفت بسبب نشوب الحرب، ولم تتابع مناقشته.

6- سمات النضال الوطني الفلسطيني في الثلاثينيات:

مع استمرار تطورات النضال الوطني التحرري اتضحت جملة من التغييرات الموضوعية التي اتسمت بها الحركة الوطنية الفلسطينية حتى سنة 1939، من أهمها:

- نمو البرجوازية العربية البطيء أمام منافسة البرجوازية الصهيونية ونموها السريع؛ مما دعا القيادة العليا في الحركة الوطنية إلى مقاطعة المنتجات اليهودية، وتشجيع الصناعات الوطنية، وإلى إقامة بنك عربي سنة 1930 ثم بنك زراعي، وآخر صناعي، كما عثر مؤتمر نابلس المنعقد في أيلول 1931 عن اتجاه المقاطعة؛ إذ قرر أن سياسة التعاون مع الحكومة فاشلة، ودعا اللجنة التنفيذية إلى عدم التفاهم إلا على أساس المطالبة بالاستقلال ضمن الوحدة العربية، كما أشار المؤتمر إلى استحالة التعامل مع الصهيونية، ودعا إلى مقاطعة البضائع جميعها التي ترد بوساطة الجمارك؛ لأنها تشكل نصف الدخل الحكومي، كما في هذه المقاطعة رواج الصناعات الوطنية، ودعا المؤتمر إلى الاهتمام بتنفيذ مشروع صندوق الأمة⁽¹⁾.

- نمو الطبقة العاملة ووعيها ضد الإمبريالية، وتزايد الدور النضالي للفلاحين؛ وذلك بحكم ظروف الاستغلال التي مارسها الصهيونية في استلابها العمل والأرض، وتأثير تصاعد المدّ الثوري العالمي.

(1) - ياسين، كفاح الشعب، ص 115.

- اتساع فئة المثقفين والمتعلمين ونموها وتوجهها نحو الجماهير؛ لتوعيتهم وإثارة حماسهم. وقد بلغت نسبتهم بين السكان العرب حتى سنة 1931 حوالي 13,75%، ورغم محاولات فصل المثقف عن أبناء المجتمع بخصوصية معاملته إلا أن أغلب المثقفين الفلسطينيين كانوا يدركون أهمية وجودهم في الوسط الشعبي، وسرعان ما كان العامل الاقتصادي يندمج بالعاملين السياسي والحضاري لدى المثقف العربي بسبب ضغط الانتداب والقيود التي يفرضها عليهم^(*). وقد اتضح دور المثقفين في الحركة الوطنية الفلسطينية من خلال الدور الذي قاموا به في تشكيل الأحزاب السياسية الفلسطينية.

- اتساع الدور الشعبي وشموله فئات ثورية مختلفة من النساء والطلاب وعناصر الشباب الناقد للقيادة التقليدية في الحركة الوطنية والذي يعد مظهر تحول مهم في توجه الحركة الوطنية نحو تصعيد النضال.

رابعاً- الحركة الوطنية الفلسطينية خلال الأربعينيات:

استمر نضال الحركة الوطنية الفلسطينية (سلمياً) حتى سنة 1948، بحكم ظروف الحرب العالمية الثانية، واتسم نضال تلك المرحلة بالهدوء النسبي؛ بسبب تفرق قيادة الحركة الوطنية واعتقال معظم عناصرها. ورغم ذلك فقد حافظت على أهمية دورها

(*) تضاعفت الاستثمارات اليهودية المالية في المرافق المختلفة لبناء الوطن القومي اليهودي، ونمت أيضاً القوة المسلحة التي عرفت بالهاجاناه ما بين عامي 1918 - 1936، استثمرت الصناديق القومية اليهودية (14) مليون جنيه، أي نحو (40) مليون دولار - حسب تسعيرة ذلك الوقت - في حين استثمرت الشركات الخاصة والأجنبية والمحلية (63) مليون جنيه أي نحو (180) مليون دولار ، دخل نصفها النشاط الصناعي والزراعي خلال السنوات الأربع الأخيرة. وحسب تقرير اللجنة الملكية (لجنة التحقيق) تأسس ما بين 1920 - 1935 ما يعادل (4,157) منشأة منها 1,246 منشأة صناعية و(2,11) منشأة يدوية، كذلك ارتفع عدد العمال اليهود، وأصبح (32) ألف عامل يعملون (18) ألف إنسان. ووصلت القوة المسلحة إلى (10) آلاف محارب مع احتياطي خط ثان تألف من (40) ألف محارب ودلت الإحصاءات على أن عدد المهاجرين ما بين 1930 - 1935 بلغ نحو (180) ألف مهاجر.

السياسي؛ لاستمراريتها وتضامنها والتعاون بين قيادة الحركة الوطنية والكثير من القوى المناضلة المنضوية تحت تلك القيادة، من فلسطينيين أو عرب، مع المحافظة على استقلاليتها النامة فكرياً وتنظيماً.

ومع اقتراب نهايات الحرب العالمية الثانية سنة 1944 نشأ حزب التقدم العربي الفلسطيني، وتركزت أهدافه حول مطالب الشعب العربي الفلسطيني في الحفاظ على الأراضي العربية والأهداف الوطنية في التحرر. كما تحركت بعض الأحزاب القديمة وأخذت تجدد نشاطها، مثل: الحزب العربي الفلسطيني، وكتلة القوميين العرب، وعودة فكرة تنظيم اللجان القومية؛ مما يعني تصميم الحركة الوطنية على متابعة النضال وتحقيق هدف الاستقلال، رغم الكثير من الصعوبات.

1- الحرب العالمية الثانية وتطورات القضية الفلسطينية سياسياً:

ركزت السياسة الصهيونية خلال الحرب على مقاومة الكتاب الأبيض، ونهج الطرق والأساليب المختلفة لتحقيق هدفها في فلسطين؛ فتابعته سياستها الإعلامية لكسب مزيد من دعم الرأي العام العالمي على المستويين الرسمي والشعبي، لا سيما بالنسبة لليهود الوافدين إلى فلسطين بشكل مشروع أو غير شرعي، فاستمرت عمليات الهجرة غير المشروعة، ووصل عدد اليهود في فلسطين في نهاية الحرب سنة 1945 إلى 660,000، بغض النظر عن الكوارث والأخطار التي تعرضوا إليها، فكان غرق 240 مهاجراً غير شرعي على سفينة باتريا في 25 كانون الثاني 1945 في البحر المتوسط، وأيضاً غرق 769 مهاجراً على سفينة ستروما في البحر الأسود في العام ذاته، ولم يكن الاضطهاد النازي لليهود في ألمانيا إلا بدعة هذه السياسة.

ودعمت الإمبريالية الأمريكية النشاط الصهيوني، فعقدت لجنة الطوارئ الأمريكية للشؤون الصهيونية مؤتمراً في فندق بلتمور في نيويورك في أيار 1942 وكان من أهم مقرراته:

أ- ضرورة قيام سريع لدولة يهودية في فلسطين كجزء لا يتجزأ من العالم الديموقراطي الجديد.

ب- رفض الكتاب الأبيض الصادر سنة 1939.

ت- إطلاق الهجرة اليهودية، واستيطان فلسطين برعاية الوكالة اليهودية.

ث- إنشاء جيش يهودي يحارب تحت راياته الخاصة والاعتراف به.

وبناء على ذلك، اعترفت الوكالة اليهودية بمقررات مؤتمر بلتيمور، وأيدتها الأحزاب الصهيونية، وأصبحت برنامج الحركة، وفيها أعلن اليهود رسمياً لأول مرة مطالبتهم بقيام "الدولة اليهودية". وأتى هذا كله متفقاً مع توقعات بنغوريون الذي تسلم حينها قيادة المنظمة الصهيونية، وقال: "إذا كانت الحرب العالمية الأولى قد جاءت بوعد بلفور، فالحرب العالمية الثانية ستأتي بالدولة اليهودية"⁽¹⁾.

وشهدت فلسطين خلال فترة الحرب العالمية الثانية نهوضاً اقتصادياً كبيراً بحكم متطلبات الحرب ومتطلبات القوى العسكرية المتواجدة في البلاد؛ مما فرض على بريطانيا أن تعدل من سياستها القديمة بإبقاء المستعمرات سوقاً لسلعها الصناعية ومجالاً حيوياً لمجمل مصالحها، فعملت على النهوض بالصناعات المحلية لسد حاجات البلاد، ولكن هذا النهوض كان في صالح المهاجرين الجدد أكثر مما هو في صالح عرب فلسطين، وقد ساعد هذا النهوض الاقتصادي الذاتي في الوصول إلى الهدف الصهيوني، إلى جانب المساندة والدعم الإمبريالي العالمي.

2- تأسيس الجامعة العربية والقضية الفلسطينية:

لم يكن ممكناً أن تبقى فلسطين في عزلة عن أحداث المشرق العربي، خاصة بعد استقلال سوريا ولبنان، وتساعد النضال التحرري واستمراره في مناطق الوطن العربي كلها، ونهوض فكرة الوحدة العربية. فمنذ صيف 1940 أخذت الأوساط السياسية العربية تطرح أشكالاً متعددة من الوحدة ضمن محاور مختلفة بين الأقطار العربية التي كان معظمها ما يزال تحت سلطات الاحتلال خاصة بريطانيا؛ لذلك لم تكن التوجهات الوحوية آنذاك أكثر من أداة سياسية جديدة بيد بريطانيا،* التي سعت حينها لتأسيس الجامعة العربية؛ وفقاً لظروف العرب وما يخدم مصالحها في آن واحد.

(1) - توما، جذور القضية، ص 286.

* - كانت أبرز المشاريع الوحوية التي طرحت على المسرح السياسي: مشروع الملك عبد العزيز، ثم مشروع سورية الكبرى الذي نادى به الأمير عبد الله، ثم مشروع الكتاب الأزرق الذي

بدأت محادثات تأسيس جامعة الدول العربية في تموز 1943، بين الحكومات العربية، وانتهت إلى وضع ميثاق تحضير في الإسكندرية عرف ببروتوكول الاسكندرية في 7 تشرين الأول 1944، وأفرد في البروتوكول قرار خاص بفلسطين، وضح أن فلسطين جزءاً لا يتجزأ عن البلاد العربية، وأكد وقف الهجرة، والمحافظة على الأراضي العربية، وضرورة استقلال فلسطين. ثم ألفت لجنة لوضع دستور الجامعة العربية، وتم ذلك في 12 آذار 1945، وبموجبه أسست جامعة الدول العربية.

ومنذ قيام جامعة الدول العربية بدأت قضية فلسطين تدخل عملياً في بناء القيادة القومية وتؤثر في نهجها، وإذا أخذنا بالحسبان أن عناصر الإمبريالية كانت نافذة في هذه المنظمة، استطعنا أن ندرك الآثار السلبية على مجمل التطورات السياسية. وفي هذه الظروف عملت بريطانيا على إيجاد مشاريع لحل القضية الفلسطينية في إطار الخطط الإمبريالية للمشاريع الوحدوية التي أخذت تطرح على الساحة العربية⁽¹⁾. فكان مشروع الكتاب الأزرق سنة 1943 الذي ارتبط باسم نوري السعيد، وأبدت الصهيونية في تلك الفترة استعداداً كبيراً لمساعدة الولايات المتحدة الأمريكية وتهيئة قواعد دفاعية لها في فلسطين.

وما زال دور الجامعة العربية متخاذلاً في حل أي قضية عربية منذ التأسيس وحتى اجتياح الفوضى العارمة لمناطق الوطن العربي (تحت مسمى ثورات الربيع العربي)

قدمه نوري السعيد، وأخيراً مشروع جامعة الدول العربية الذي ترأس محادثاته الأولى نوري السعيد ومصطفى النحاس، وقد سبق طرح هذه المشاريع كلها خلال المفاوضات السياسية التي قام بها الكولونيل نيوكمب في الشرق الوسط. وهذا ما جعل الأوساط السياسية العربية تعتقد أن الحكومة البريطانية راغبة جداً في التفاوض مع العرب في أثناء الحرب، ونسي معظم الساسة العرب أن بريطانيا كانت تعلم جيداً ومنذ خديعتها للعرب في مؤامرة سايكس - بيكو بتمزيق بلادهم، أن المطلب العربي الرئيس كان الوحدة وبريطانيا نفسها تجاهلت هذا المطلب ربع قرن من الزمن، وتخلّت عن سياسة التجزئة السياسية التي كانت هي المسؤولة الأولى عنها، وأخذت تشجع راية الوحدة.

(1) - الحوت، القيادات ص 433-442.

ونحن في العقد الثاني من الألفية الثانية، وما زال أصحاب هذا الدور متجاهلين تبعيتهم المغرقة لأسيادهم الصهاينة في أمريكا والغرب، وكل مكان في العالم، والذين ما زالوا يستهدفون المزيد من تمزيق البلدان العربية، والمزيد من تشريد أبناء العرب.

3- التطورات السياسية بعد الحرب العالمية الثانية وتدويل القضية الفلسطينية:

عكست التطورات السياسية منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية سنة 1945 أن بريطانيا لم تكن صادقة فيما أعلنته في الكتاب الأبيض سنة 1939، ولم يكن هكذا الكتاب إلا وسيلة لكسب الوقت لتهيئة خطة جديدة للتقسيم، وإشراك الولايات المتحدة في مخططها الصهيوني.

أ- السياسة الأمريكية - البريطانية والهدف الصهيوني

في 14 تشرين الثاني 1945، أصدر بيفن وزير خارجية بريطانيا بياناً أيد فيه اتفاق بريطانيا وأمريكا على العمل بدأ واحدة لحل مشاكل اليهود والاشترك معاً في حسم قضية فلسطين، (خاصة وأن الحركة الصهيونية أصبحت بعد الحرب أقوى بكثير سياسياً وعسكرياً، على عكس ما كان عليه العرب)، وبحكم استمرار النضال الوطني من أجل الاستقلال والخلص من المخطط الصهيوني، وصلت إلى فلسطين لجنة أنجلو - أمريكية لدراسة الموقف، والتوصية بما يرضي اليهود، ويحقق أهدافهم طبقاً لمصالح لندن وواشنطن والصهيونية. ونتيجة للتحقيقات المزيفة الجارية في 20 نيسان 1946، فقد أوصت اللجنة نزولاً عند رغبة ترومان قبول مطالب الصهيونية العالمية، وإدخال مئة ألف مهاجر يهودي خلال سنة 1946، وتسهيل انتقال الأملاك العربية للمهاجرين اليهود، وضرورة بقاء الدولة المنتدبة في فلسطين ريثما يتم رسم خطة محكمة لتنفيذ التقسيم⁽¹⁾.

استنكر العرب الحل، وعبر ساستهم عن استنكارهم ورفضهم في مؤتمر أنشاص المنعقد في مصر في 28 آذار 1946، وفي مقررات مجلس الجامعة العربية المنعقد في بلودان في سورية بتاريخ 7 حزيران 1946، والتي تضمنت: "إن دول الجامعة تعد الأخذ

(1) - بيسمو، سعدي، إسرائيل جناية وخيانة، سورية 1956، ص 114 - 115.

بتوصيات لجنة التحقيق عملاً عدائياً موجهاً ضدها، وأنه ينبغي أن تتخذ كل الوسائل الممكنة للدفاع عن كيان فلسطين الذي هو جزء لا يتجزأ عن كيان البلاد العربية الأخرى⁽¹⁾.

ورأت وزارة المستعمرات البريطانية ضرورة دعوة العرب واليهود إلى مؤتمر جديد يعقد في لندن العاصمة البريطانية، للبحث في حل يرضي الجميع. ومن أجل ذلك عقدت مؤتمراً في لندن بين 10 أيلول و2 تشرين الأول 1946، وطرحت مشروع موريسون الذي يقضي بتقسيم فلسطين إلى مقاطعات عربية ويهودية مستقلة، وضم المقاطعات العربية إلى شرق الأردن تحت تاج الملك الهاشمي. لكن المساعي البريطانية جميعها لإقناع العرب بقبول هذا الحل فشلت، ورفضوا التقسيم رغم كل ما تذرعت به بريطانيا من أساليب سياسية وضغوط⁽²⁾.

ب- تدويل القضية سنة 1947 وإصدار قرار التقسيم رقم 181:

اقترح بيفن خطة الوصاية البريطانية على فلسطين لمدة خمس سنوات، والسماح بالهجرة الحرة إلى ما يقارب 96,000 يهودي خلال سنتين، وفي نهاية السنوات الخمس تقام دولة مستقلة ثنائية الجنسية، وفي هذه الدولة يقرر العرب واليهود مبدأ الهجرة فيما بينهم⁽³⁾. ورفض بنغوريون هذا الاقتراح، كما رفضه العرب، ولذا رأت الحكومة البريطانية أن الحل هو في إحالة مشكلة فلسطين إلى هيئة الأمم المتحدة، (تدويل القضية)، وأعلن وزير خارجية بريطانيا هذا القرار على مجلس العموم في 18 شباط 1947 وفي 28 نيسان من العام نفسه، اجتمعت الجمعية العمومية للأمم المتحدة لبحث الموضوع⁽⁴⁾. حينها تقرر تأليف لجنة من مندوبي إحدى عشر دولة من الدول الصغرى التي لا مصلحة لها في القضية؛ لبحث الوضع في فلسطين، وقدمت اللجنة تقريرها الذي جسد

(1) - بيسيو، إسرائيل جنائية، ص 115.

(2) - بيسيو، إسرائيل جنائية، ص 116.

(3) - هلسة، بنغوريون، ص 71.

(4) - هلسة، بنغوريون، ص 72.

رأي أغلبية اللجنة، وسمي مشروع الأكثرية، وتضمن اقتراح اللجنة إنشاء دولتين مستقلتين، إحداهما عربية والأخرى يهودية.

كما اقترحت اللجنة مشروعاً آخر عرف بمشروع الأقلية، كونه يمثل رأي الأقلية في اللجنة، ومثلته الهند ويوغسلافيا وإيران، وكان يدعو إلى إنشاء دولة فلسطينية تنجز خلال ثلاث سنوات، أي قيام دولة ثنائية الجنسية⁽¹⁾، وتمت دراسة هذه التقارير من قبل لجان سياسية فرعية في هيئة الأمم المتحدة. حينها برز دور الولايات المتحدة كطرف رئيس في دفع الأمور باتجاه التقسيم، وإنجاح مشروع الأكثرية الذي هو في مصلحة "إسرائيل"، كان لازماً الحصول على موافقة ثلثي أعضاء الجمعية آنذاك، وسعت الدول الأوروبية الغربية بزعماء أمريكا إلى تأجيل التصويت؛ لتتمكن من ممارسة الضغوط على القوى المختلفة الكبيرة والصغيرة؛ لتوفير أغلبية الأصوات المطلوبة لتحقيق الهدف الصهيوني، ونجحت في ذلك.

تم التصويت في الجمعية العامة للأمم المتحدة، في 29 تشرين الثاني 1947، وبعد مناقشات حادة، كانت النتائج في صالح المشروع الصهيوني، وذلك بأغلبية 33 صوتاً بينها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي، ومعارضة 31 صوتاً منها الدول العربية، وامتناع 10 أعضاء عن التصويت منها بريطانيا. وصدر القرار رقم 181 لتقسيم فلسطين، وكان أهم ما تضمنه مشروع تقسيم فلسطين:

- إنهاء الانتداب البريطاني على فلسطين في أقرب وقت ممكن، وفي مدة أقصاها الأول من آب 1947.

(1) - هلسة، بنغوريون، ص 78.

* - للاطلاع على مشروع التقسيم ومناقشاته والمواقف منه، العودة إلى أحمد طربين، القضية الفلسطينية 1897-1948 ج2، جامعة دمشق، 1969، صفحات 839 وحتى 846.

* - أيضاً لمزيد من الاطلاع على مواقف الدول في هيئة الأمم المتحدة من التقسيم، العودة إلى لوكاس غرولينبرغ، فلسطين أولاً، صفحات 77 وحتى 84.

- انسحاب قوات الانتداب البريطاني تدريجياً من فلسطين ألا تتجاوز المدة الأول من آب 1948، وإعلام الدولة المنتدبة اللجنة الدولية عزمها على الجلاء عن كل منطقة قبل وقوعه بأقرب وقت ممكن.

- إقامة دولتين مستقلتين في فلسطين عربية ويهودية بعد مرور شهرين (كحد أقصى) على انسحاب قوات الانتداب البريطانية، على ألا يتجاوز ذلك الأول من تشرين الأول 1948، وإقامة اتحاد اقتصادي بينهما.

- تدويل منطقة القدس ووضعها تحت نظام دولي خاص تابع للأمم المتحدة.⁽¹⁾ وحسب القرار 181 تم تقسيم فلسطين إلى ستة أجزاء خصص ثلاثة منها لإقامة الدولة اليهودية، والثلاثة الأخرى فضلاً عن محيط يافا للدولة العربية، في حين جعلت القدس والقرى المحيطة بها تحت إشراف النظام الدولي. وبلغت مساحة الأراضي المخصصة للدولة اليهودية 14.100 كم مربعاً وهي تشكل 56% من مساحة فلسطين، ويسكنها 509.780 عربياً مقابل 499.020 يهودياً. في حين بلغت مساحة الأراضي المخصصة للدولة العربية 11.100 كم مربعاً وتشكل 43% من مساحة فلسطين، ويسكنها 749.000 عربي و 9.520 يهودياً. وبلغت مساحة المنطقة الدولية في القدس ومحيطها 177 كم مربع تشكل 0.6% من مساحة فلسطين، ويسكنها 105.540 عربياً مقابل 99.690 يهودياً. ويبدو من هذه الأرقام أن اليهود كانوا يشكلون أقلية في فلسطين عشية صدور هذا القرار⁽²⁾، رغم المساعي الحثيثة البريطانية - الصهيونية المستمرة لتهجير اليهود من دول العالم بشكل شرعي وغير شرعي إلى فلسطين طيلة فترة الانتداب البريطاني. لقد كان مفروضاً أن تشمل الدولة اليهودية 498,000 من السكان اليهود، و794,000 من السكان العرب في حين أن الدولة

(1) - النص الكامل للقرار 181 في وثائق فلسطين، دائرة الثقافة، منظمة التحرير الفلسطينية

1987، ص 113-131.

(2) - وثائق فلسطين، منظمة التحرير الفلسطينية 1987.

العربية كانت ستشمل 725,000 من العرب، و 10,000 من اليهود، والباقي من السكان العرب واليهود كان من المفترض أن يكونوا من سكان القطاع الدولي في القدس⁽¹⁾.

يلاحظ أن المناطق جميعها التي كان يملكها أو يقطنها يهود داخلية بطبيعة الحال ضمن رقعة الدولة اليهودية، ولكن أضيف إليها مساحات بكاملها يملكها ويقطنها عرب، غير أن الطائفة اليهودية كانت ترغب بها؛ لذا أدخلت منطقة النقب التي تمثل حوالي نصف مساحة فلسطين العربية في المنطقة اليهودية، ولم تكن ملكية اليهود فيها تتجاوز نصفاً في المائة، وكانت المنطقة المخصصة للدولة العربية تضم أقل عدداً من اليهود والممتلكات اليهودية (التي تم الاستيلاء عليها برعاية بريطانية - أمريكية).

أمام هذا الواقع؛ أخذت الاشتباكات المسلحة تندلع في العديد من مناطق فلسطين. ويصف الجنرال البريطاني غلوب (مؤسس وقائد الفيلق العربي في شرقي الأردن) في مذكراته حديثه مع أحد قادة الهاغانا* ذكر الإنجليزي أن سكان "إسرائيل" سوف ينقسمون فور قيامها، بالتساوي تقريباً إلى يهود وعرب وقد يولد ذلك صعوبات كبيرة، عندئذ أجاب ضابط الهاغانا: "الصعوبات تحل، إن عدة مذابح منظمة سوف تخلصنا من الفلسطينيين"⁽²⁾، وما حصل في كانون الأول سنة 1947 فقد استمر خلال سنة 1948⁽³⁾، وكأنه تجسيد لهذه الكلمة

(1) - طربين، القضية الفلسطينية، ج2، ص 844.

* - الهاغانا، منظمة عسكرية غير نظامية من منظمات الحركة الصهيونية، أصبحت فيما بعد أساساً للجيش الإسرائيلي عند تشكيله.

² - سير غلوب، "خندي مع العرب"، لندن 1957، ص 99.

³ - قام الصهاينة في كانون الثاني 1948 بإحداث تفجير في الساحة المركزية في مدينة يافا أسفر عن مقتل 22 عربياً فلسطينياً وجرح عدد أكبر من ذلك بكثير. وفي اليوم التالي فجروا فندق سميراميس في القدس، حيث قتل 22 عربياً فلسطينياً أيضاً. واستمرت مثل هذه الأعمال الإرهابية طيلة كانون الثاني وإلى آذار 1948. وارتكبت واحدة من أفظع الجرائم في قرية دير ياسين العربية الواقعة على مشارف القدس، حيث قام أعضاء من العصاباتين الإرهابيتين "شتيرن" و

ج- أهم المواقف من قرار تقسيم فلسطين:

- الموقف الصهيوني ممثلاً "بالوكالة اليهودية":

أيدت "الوكالة اليهودية" قرار التقسيم وعبرت عن ذلك غولدا مايرسون ممثلة الوكالة في هيئة الأمم المتحدة من خلال مناقشتها للمشروع؛ وهذا ما ذكرته صحيفة التايمز في 2 أيلول 1947؛ "أن الدوائر اليهودية الأمريكية قد اغتبطت بمشروع الأكثرية، كما أبدى معظم اليهود ارتياحهم. وفي اليوم نفسه تلقت اللجنة السياسية للمجلس الصهيوني العام المنعقد في زوريخ، بارتياح اقتراح التوصية بإنشاء "دولة يهودية" مستقلة في وقت مبكر، ولكنها أضافت بأسف "أن الرقعة المخصصة لها ما هي إلا جزءاً صغيراً من الرقعة التي وعد بها الشعب اليهودي في الأصل، على أساس حقوقه التاريخية، فهي لا تحتوي على مناطق ذات أهمية قصوى"⁽¹⁾. ولم يتوقف الصهاينة عن سياسة الضغط على الأمم المتحدة وأمريكا؛ لضمان النتيجة التي يرغبونها، وهذا ما أكدته الرئيس الأمريكي ترومان في مذكراته بقوله: "الحقائق هي أنه لم تكن هنالك حركات ضغط حول الأمم المتحدة لا مثيل لها فحسب؛ بل إن البيت الأبيض أيضاً تعرض لحملة مستمرة، وأظنني تعرضت لضغط ودعاية استهدفا البيت الأبيض، كما تعرضت في تلك اللحظة، وقد أزعجني وأغاضني إلحاح بعض الزعماء الصهيونيين المتطرفين والذي حركته الدوافع السياسية

و"أرغون تسفاي ليومي" المتطرفتين في ليلة التاسع وصباح العاشر من نيسان بتدبير مذبحه دامية في هذه القرية وقتلوا 254 شخصاً بينهم نساء وأطفال، وفي نيسان أيضاً احتلت قوات الصهاينة المسلحة مدينتي حيفا ويافا وحي القطمون العربي في القدس. وفي أيار تم الاستيلاء على صفد وبيسان وغيرهما من المدن، وإلى حين إعلان "دولة إسرائيل" كان قد أبعد عن الأراضي المحتلة حوالي 400 ألف عربي، واستمرت تلك السياسة إلى ما بعد حرب 1948، ليصبح عدد المرغمين على الهجرة 340 ألف لاجئ جديد عن ي.م. بريماكوف، تشرح الصراع في الشرق الأوسط، دار ابن خلدون، بيروت 1981، ص 11-12.

(1) - طربين، القضية الفلسطينية، ج2، ص 846.

وارتبطت به التهديدات السياسية؛ بل إن بعض هؤلاء اقترح علينا أن نضغط على أمم ذات سيادة لتصوّت إلى جانبهم في الجمعية العامة⁽¹⁾.

ومنذ ذلك الحين أخذ الصهاينة يستعدون للمواجهة العسكرية المتوقعة مع العرب، واجتمع بنغوريون بقيادة الهاجاناه وقادة الأراغون واشتيرن، مع أنّه لم تكن له سلطة إلاّ على الهاجانا، وقرر القادة أنّه باستطاعتهم القضاء على المقاومة الفلسطينية وإرغام الفلسطينيين على القرار إذا أرادوا ذلك، ولكن الحال ستختلف إذا اشتركت الجيوش العربية⁽²⁾.

وأصرّ اليهود الصهاينة على إنجاز هدفهم الاستعماري الاستيطاني بوسائل الضغط والغدر شتى. ففي التاسع من نيسان هاجمت مجموعة من عصابة الأراغون التي يقودها مناحيم بيغن قرية دير ياسين وذبحت 250 شخصاً من سكان القرية البالغ عددهم 400 نسمة، كان من بين القتلى عدد كبير من الشيوخ والنساء والأطفال. وكانت أساليب الذبح والإرهاب سبباً في هرب الآلاف من السكان العرب الفلسطينيين من أراضيهم. وقد أكد مناحيم بيغن في كتابه "الثورة" الذي أصدره سنة 1951 بقوله: "إنّ دولة إسرائيل ما كانت لتقوم لولا الانتصار في دير ياسين، ووصف كيف بات ممكناً دخول مدينة حيفا العربية، مثلما تخترق السكين قالب الزبدة، وأخذ العرب يفرون مذعورين صائحين: دير ياسين"⁽³⁾. ويبدو أنّ بيغن قد أخذ على عاتقه مسؤولية العمل الذي ادعى أنّه كان ذا أهمية حاسمة على إقامة الدولة، ويخرج المرء بالانطباع نفسه من تقارير جولته في أمريكا في أواخر سنة 1948، فأعماله الإرهابية الوحشية هي التي حققت الحلم الصهيوني في إقامة "دولة يهودية".

جرت هذه التطورات جميعها على الساحة العربية ضمن ظروف التجزئة والتبعية، تلك الأوضاع التي خططت لها الأنظمة الاستعمارية العالمية منذ زمن بعيد؛ ليحققوا أطماعهم

(1) - غرولنبرغ، فلسطين، ص 84 - 85.

(2) - هلسة، بنغوريون، ص 79.

(3) - غرولنبرغ، فلسطين، ص 92 - 93.

ومصالحهم من خلال استعباد الشعوب ونهب خيراتها. ومما زاد هذا الواقع العربي سوءاً؛ استمرار تجزئة الوطن العربي بالأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعسكرية كلها..؛ فضلاً عن تفاقم الخلافات السياسية، وهذا ما أدى إلى إلقاء معظم عبء الدفاع على الشعب الفلسطيني رغم عدم استعداده للحرب؛ فضلاً عن قلة السلاح وسوء نوعيته، في وقت كان يترتب على الشعب الفلسطيني أن يخوض معركته ضد قوتين متحالفتين في وقت واحد، هما: الصهيونية والإمبريالية العالمية؛ ممثلة بسلطة الانتداب البريطاني. ولا شك أن التجزئة والاختلافات السياسية العربية - العربية التي ما زالت الأمة العربية تعيشها إلى اليوم (ونحن في العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين) قد وصلت إلى ذروتها تخدم الغرب وأمريكا خدمات جلى، وتحقق "لإسرائيل" مزيداً من الاستقرار والهدوء في إنجاح مشاريعها التوسعية، عبر تحكمها في سياسات التسوية التي أخذت تدير دفتها مؤخراً - منذ حرب سنة 1973 وقبلها وبدء تسويات كامب ديفيد - وفقاً لمصالحها الخاصة.

- الموقف العربي والفلسطيني:

ازدادت حدة الأحداث لإصرار العرب والفلسطينيين على موقفهم العادل، وأعلنت الهيئة العربية العليا رفضها القاطع لمشروع التقسيم، واستنكار الجميع في سورية ولبنان واليمن والعراق ومصر والأردن والسعودية.. وغيرها. وعبروا عن رفضهم بالمظاهرات والإضرابات الشاملة، وعادت الثورات المسلحة لتعم المناطق الفلسطينية كلها. وقامت الحكومات العربية* بعقد اجتماعات اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية*. وأصدرت في 1947/12/27 بياناً يستنكر التقسيم، ويؤكد العزم على مقاومته؛ للحيلولة دون قيام

* ما أشبه أمس باليوم، والقدس تسرق أمام العالم كله، ونحن في الأيام الأخيرة من سنة 2017. لماذا أيها الحكام العرب المعتدلون، ويا قوى العالم الظالمون الطامعون، أما يكفي العرب...؟

* - لمزيد من التفاصيل حول الموقف العربي الرسمي والشعبي، العودة إلى أحمد طربين، القضية الفلسطينية، ج2، صفحات 900 وحتى 933.

"دولة يهودية" في فلسطين، وإمداد الجيش العربي الفلسطيني بما يمكن الحصول عليه من السلاح والعتاد، واعتماد مليون جنيه للإنفاق على حركة التعبئة والتطوع والتدريب على وسائل الدفاع، وإرسال ثلاثة آلاف متطوع عربي كاملي العدة بأسرع ما يمكن لمعونة فلسطين، وجرت تصريحات بقطع النفط عن الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا؛ لكنها لم تتعد حدود التهديد، وقامت اللجنة العسكرية التابعة لجامعة الدول العربية بتوزيع القيادات حسب مناطق فلسطين، وتقرر في اجتماع عالية في لبنان المنعقد في تشرين الأول 1947 على أن تكون حصص الدول العربية في تمويل الأعمال العسكرية كالآتي: مصر 42%، سورية ولبنان 32%، السعودية 20%، العراق 15%⁽¹⁾.

وجرت معارك دموية بين العرب واليهود في فلسطين، إثر قرار الهيئة العربية العليا، كون يوم 29 تشرين الثاني 1947 يوم حداد، واستمر الشعب الفلسطيني في المقاطعة والإضراب. وأجمعت حركات التحرر العربية على ضرورة النضال من أجل الاستقلال الكامل وإلغاء قرار التقسيم. وطالب حزب البعث العربي -حديث النشأة- في سورية بالحرب الجماعية، وتعبئة القوى المادية والمعنوية جميعها في الوطن العربي لسحق الصهيونية، ورأى ضرورة اتخاذ تدابير نفطية تهدد مصالح الغرب، وتجبره على التخلي عن مشروع التقسيم، كما قرر في أواسط كانون الثاني 1948 إرسال أول كتيبة منه إلى الجبهة⁽²⁾.

إن مجمل القرارات السياسية والإجراءات التعبوية العربية الثائرة، مع تزايد أهمية النفط العربي بالنسبة لمصالح الغرب عامة وأمريكا بالذات، التي لم تكن آنذاك مستعدة للتورط في نزاع مسلح في المنطقة العربية قد يفيد منه الاتحاد السوفييتي، كان لها أهميتها في عودة مجلس الأمن لبحث الموقف ثانية، بين 24 شباط و1 نيسان 1948. حيث أوصى بإيقاف أي إجراء لتنفيذ مشروع التقسيم. وفي 19 آذار وأعلن أوستن ممثل

(1) - نضال البعث في سبيل الوحدة والحرية والاشتراكية، ج1، دار الطليعة، بيروت، صفحات 227 - 244.

(2) - طربين، القضية الفلسطينية، ج2، ص 926.

حكومة الولايات المتحدة الأمريكية؛ أن قرار الجمعية العامة بتأييد قرار التقسيم لم يشكل أمراً تنقيدياً به الأمم المتحدة، وأن مشروع التقسيم نفسه قد جرت الموافقة عليه على أساس الافتراض أن أقسام المشروع جميعه ستنفذ معاً، وبما أنه ثبت الآن تعذر ذلك فإن واجب الأمم المتحدة إعادة السلام والنظام إلى نصابهما. وقال إن حكومته تقترح تشكيل لجنة وصاية مؤقتة على فلسطين، قد تساعد الفريقين المتحاربين على التوصل إلى اتفاق، على أن يكون معلوماً أن نظام الوصاية هذا لن يضير التسوية السياسية النهائية⁽¹⁾.

- الموقف الأمريكي والبريطاني

عارض الصهاينة بشدة فكرة العدول عن مشروع التقسيم، ووصف الناطق الصهيوني في مجلس الأمن بيان الولايات المتحدة الأمريكية بأنه تراجع مؤلم وتسليم مفعج للتهديد والإرهاب. وفي فلسطين رفضت الوكالة اليهودية والمجلس الملي اليهودي في 23 آذار من السنة نفسها أية خطوة لإقامة نظام وصاية على فلسطين حتى لفترة قصيرة، وأعلنت الوكالة أن حكومة يهودية مؤقتة سوف تقوم قبل 16 أيار، واستمر الضغط الصهيوني الشديد على الحكومة الأمريكية لاستمرار قرار التقسيم وتنفيذه، إلى أن صدرت تفسيرات ترومان بأن الوصاية ليست بديلاً عن التقسيم؛ إنما هي تدبير مؤقت قصد به ملء الفراغ الذي سينجم عن انسحاب الإدارة البريطانية من فلسطين⁽²⁾. أما بريطانيا فإنها المهندس الفاعل في إنجاح قرار التقسيم لإيصال الصهاينة إلى هدفهم الأساس في زرع "الكيان الصهيوني" في قلب الوطن العربي؛ (في فلسطين).

4- قيام "دولة إسرائيل" والحرب العربية - "الإسرائيلية" الأولى سنة 1948 وأهم

النتائج:

أ- قيام "دولة إسرائيل" وحرب 1948:

يُعدّ بنغوريون الشخصية الأهم التي يدين اليهود الصهاينة لها بالفضل الأكبر لدوره في تحقيق اغتصاب فلسطين، تحت ستار زائف هو "استقلال إسرائيل". فهو الذي عرف

(1) - طربين، القضية الفلسطينية، ج2، ص 926.

(2) - طربين، القضية الفلسطينية، ج2، ص 928.

كيف يستغل قرار الأمم المتحدة 181، وظروف العرب وضعفهم، وعرف كيف يرضي الأطماع الاستعمارية والصهيونية في آن معاً، لقد أدرك أنه إذا لم يقرر إعلان "الدولة" آنئذ فإن حلم "الدولة اليهودية" سيتلاشى. ويقول بنغوريون واصفاً المرحلة: "إن هذه اللحظة حاسمة في تاريخنا وإذا تقاعسنا فربما كان علينا الانتظار أجيالاً أخرى". ثم يفسر العوامل التي دعتّه إلى اتخاذ الموقف الذي اتخذه مع أنّ ظواهر الأشياء لم تكن مشجعة، فيقول: "كنت أعرف أنّ عدد العرب أضعاف عددنا وقواهم أضعاف قوانا، ولكن كان عندنا الإرادة القوية، ليس لأننا محاربون أفضل من العرب، ولكن لأنّ الانكسار بالنسبة لنا دمار ونهاية لقوميتنا، أما بالنسبة للجيش العربية فإنّ الفشل لا يعني ضياع بلدانهم ولا نهاية وجودهم كقوميات"⁽¹⁾.

لقد كان لظروف الاحتلال المهيمنة على معظم مناطق الوطن العربي تأثيرها الكبير في الضغط على غالبية الحكام العرب الذين لم يقوموا بما يترتب عليهم من الاستعدادات السياسية والعسكرية لمواجهة العدو، بالرغم من إعلانهم الحرب عشية إعلان قيام الكيان الصهيوني المصطنع "الذي عرف بدولة إسرائيل" في 14/5/1948، ودخل العرب حرباً غير مستعدين لها؛ لأن حكوماتهم ما تزال محكومة بقيود التبعية للإستعمار؛ وهذا ما ذكره العميد طه الهاشمي بصراحة في حديث صحفي أدلى به سنة 1951 جاء فيه: "إن القوات العربية لم تحارب بالمعنى الصحيح حتى يقال إنّها خسرت المعركة، وإذا كانت النتيجة قد جاءت في صالح اليهود، فمردّ ذلك إلى أسباب سياسية لا عسكرية. وعلى الرغم من أنّ الجيوش العربية لم تدخل فلسطين بقوات كافية، إلّا أنّها كانت قادرة على منع قيام "الدولة اليهودية" لو استخدمت حقها في الأغراض العسكرية البحتة" وأضاف الهاشمي قائلاً: "الواقع أننا إذا استثنينا أعمال القوات المصرية، فإن الحركات التي سبقت الهدنة لم تكن تجري طبقاً لخطط وأغراض عسكرية؛ وإنما كانت تسير وفق أهواء السياسة النفعية وإرادتها فحسب"⁽²⁾.

(1) - هلسة، بنغوريون، ص 84 - 85.

(2) - بيسمو، إسرائيل خيانة، ص 121.

وبالرغم من ظروف القوى الشعبية القاهرة التي دخلت الحرب بعفويتها -المنظمة منها أوالمتطوعة- بما عرف "بجيش الإنقاذ"؛ فقد ضغطت على قوى الصهاينة لدرجة طلب الهدنة؛ لإيقاف المعارك. كانت الهدنة نقطة تحوّل مهمة لصالح "إسرائيل" مكنتها من استعادة قوتها ومتابعتها الحرب، وهذا ما أكده بنغوريون بقوله: "في 9 حزيران تجدد القتال، وفي أثناء الهدنة وصلتنا الأسلحة والطائرات التي كنا بانتظارها طويلاً، وبهذا تحسّن مركزنا عما كان عليه قبل الهدنة"⁽¹⁾؛ فضلاً عن تدعيم موقفهم العسكري خلال الهدنة فقد قاموا بتموين مستعمراتهم المنعزلة، وأنشؤوا طريقاً جديداً للتموين بين القدس ويافا، وظهروا جيوب المقاومة الكائنة ضمن مناطقهم، التي كانت تتمثل في القرى العربية المنعزلة، حيث قضاوا على مقاومة سكانها وطردهم، وضمنوا سلامة خطوط مواصلاتهم التي كان يهددها وجود هذه القرى بالقرب منها. وكان أبرز خرق للهدنة الهجمات المتكررة على القرى العربية المنعزلة: جبع، وأجازم، وعين غزال، واستمر الخرق طول مدة الهدنة الأولى وحتى بدء الهدنة الثانية⁽²⁾

مشروع الكونت فولك برنادوت*: خلال مدة الهدنة كلف الكونت برنادوت وسيط الأمم المتحدة، باختيار الأعضاء الدائمين لمعالجة مشكلة فلسطين بحدودها التي كانت قائمة في أثناء الانتداب في سنة 1922، بما فيها شرقي الأردن، وكذلك إشكالية قيام اتحاد عربي- يهودي يعمل على النهوض بالمصالح الاقتصادية المشتركة، وإدارة المنشآت المشتركة وصيانتها، وتنسيق السياسة الخارجية وتدابير الدفاع المشترك. ويؤدي الاتحاد وظيفته عن طريق مجلس مركزي ولكل عضو سلطة الإشراف على شؤونه

(1) - هلسه، بنغوريون، ص 190.

(2) - زعبيتر، القضية الفلسطينية، ص 167.

* - الكونت فولك برنادوت(1895-1945): دبلوماسي سويدي عين وسيطاً دولياً بين العرب و"اليهود" بعد قرار صدور قرار تقسيم فلسطين وإعلان قيام "دولة إسرائيل" 1948. كلف من قبل هيئة الأمم المتحدة للتوسط بين طرفي الصراع خلال حرب 1948، وكان مشروعه مرتكزاً على قيام دولتين -عربية ويهودية- والقدس عربية؛ مما دفع الصهاينة لاغتياله في العام ذاته 1948 في مدينة القدس.

الخاصة بما فيها السياسة الخارجية، وتحدد الهجرة ضمن حدود الاستيعاب، وحق العودة للمهاجرين العرب إلى ممتلكاتهم، وضم النقب إلى الأراضي العربية مقابل ضم الجليل إلى أراضي اليهود، وضم القدس إلى الأراضي العربية، ومنح الجالية اليهودية فيها بلدية مستقلة استقلالاً ذاتياً. لكن الصهاينة اغتالوه في 17 أيلول 1948 لمجرد محاولته الإنصاف؛ ولأنه كشف في تقاريره للأمم المتحدة عن جوانب من السياسة العدوانية الاستيطانية؛ فضلاً عن أن العرب "رفضوا اقتراحات برنادوت؛ لأنها كانت تقوم على أساس التقسيم وقيام دولة يهودية، ويعدّ شرقي الأردن جزءاً متماً لفلسطين، الأمر الذي يقوم على أساس كاذب، فمملكة شرقي الأردن دولة مستقلة ذات سيادة معترف بها دولياً وهي عضو في جامعة الدول العربية"⁽¹⁾.

أفسحت اقتراحات برنادوت المجال واسعاً للهجرة في أنحاء فلسطين المختلفة وشرقي الأردن، أما الحل الاقتصادي فكان يهدف إلى حماية مصالح الصهاينة واستغلال العرب، في وقت يستطيع فيه عرب فلسطين تحقيق حياة اقتصادية أفضل بالتعاون مع الأقطار العربية، كما رفض اليهود الاقتراحات أيضاً؛ لأنها تعطي النقب ومدينة القدس للعرب. لقد أدت هذه المواقف إلى اشتعال الأزمة من جديد، فطلب برنادوت مدّة فترة الهدنة فقبل اليهود التمديد، لكن العرب حينها أبقوا عملياً أن التمديد هو في صالح اليهود، فأعلنوا عن تصميمهم على استئناف القتال عند انتهاء مدة الهدنة في وقتها المحدد. وطلب برنادوت من مجلس الأمن التدخل لمنع القتال، ولكن النداءات لم تستجب، واستؤنف القتال في 9 تموز على كل الجبهات، وتفوقت "إسرائيل" واحتلت مناطق جديدة لم تكن واردة في قرار التقسيم، وعاد مجلس الأمن إلى قرار وقف إطلاق النار في 19 تموز 1948 إلى أجل غير مسمى.

ويعود ذلك الفشل -حين استئناف القتال بعد انتهاء الهدنة- إلى نشأت القيادة العربية؛ بسبب تناقضاتها السياسية، ثم خضوع بعض الحكومات العربية آنذاك للنفوذ البريطاني خضوعاً مباشراً؛ مما انعكس على تجميد حركة بعض الجيوش العربية ومنعها

(1) - زعينتر، القضية الفلسطينية، ص 225.

من القيام بواجبها، مثلاً الجيش العراقي الذي لم يتلق أي أوامر من سلطته القيادية، وكذلك الجيش الأردني الخاضع للقيادة البريطانية مباشرة التي منعت من القيام بدوره في الحرب العربية - "الإسرائيلية" 1948. ولم يكن الجيش المصري أحسن حالاً من سابقه، ولا السوري أيضاً، كما لم تكن البقية المتبقية من الدول العربية بعيدة الحدود عن فلسطين بأفضل حال من حيث جدية المشاركة ...

أما "إسرائيل" فكانت في وضع مختلف تماماً عن العرب، فقد تمكنت من نقض قرارات الأمم المتحدة لوقف إطلاق النار، وهاجمت القوات المصرية في 14 شباط 1948 بقصد الحصول على النقب بعد صدور مقترحات برنادوت، وبعد أن تم لها ذلك، أوقف القتال في 7 كانون الثاني 1949، وجرت اتفاقات هدنة في السنة نفسها بين لبنان و"إسرائيل" في 23 شباط، ومع مصر في 24 شباط، ومع الأردن في 3 نيسان، ومع سورية في 20 تموز.

وفي 11 أيار 1949 تم قبول "إسرائيل" عضواً في هيئة الأمم المتحدة، وكانت الدولة الوحيدة التي تم قبولها مشروطاً بموجب مقررات ميثاق لوزان في 12 أيار 1949 والذي تضمن:

- مساعدة الحكومات المعنية بالأمر على السير قدماً ببرامج التعمير، والإجراءات التي تتطلبها أوضاع أولئك الناس الذين تبدلت أوضاعهم الاقتصادية بسبب الأعمال العسكرية.
- تسهيل عودة اللاجئين إلى ديارهم، وإعادة إسكانهم وإنعاشهم الاقتصادي والاجتماعي، ودفع التعويضات لهم بموجب قرار الجمعية العمومية في 11 أيلول 1948؛ بغية دمج هؤلاء في حياة المنطقة الاقتصادية، وجعلهم جزءاً لا يتجزأ منها على أساس تمكينهم من إعالة أنفسهم بأنفسهم في أقصر وقت ممكن.
- تأسيس حالات اقتصادية تساعد على استتباب السلام والاستقرار في المنطقة وبهذا تكون قضية اللاجئين قد أصبحت قطب الرحى للقضية الفلسطينية⁽¹⁾.

(1) - زعینتر، القضية الفلسطينية، ص 246.

- ومن الجدير ذكره، أن "إسرائيل" قبلت ضمناً بقرار التقسيم عندما تقدمت بطلبها للانضمام إلى هيئة الأمم المتحدة؛ لأنّ العريضة التي أرفقتها بطلبها تضمنت الحدود التي ارتضتها وفق خارطة التقسيم. لكن "إسرائيل" بعد انتصارها في أول حرب لها مع العرب (1948) وتحقيق توسيع المساحات التي تقرر في قرار التقسيم، ضربت بقرارات الأمم المتحدة عرض الحائط، ولم تنفذها رغم أنها لم تكن تمثل الحد الأدنى من الإنصاف للطرف العربي، ولم تكتف بالاستمرار باحتلال الأراضي العربية خارج حدود التقسيم؛ بل وجهت ضربة علنية إلى هيئة الأمم المتحدة برفض تنفيذ تدويل القدس وإعلانها عاصمة "الدولة إسرائيل"، وها هي اليوم في العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين ترتب قضية القدس كما رسمتها في مخططاتها "عاصمة أبدية لإسرائيل" والعرب في أسوأ حالاتهم من التفرق وتردي أوضاعهم الشامل.

- ب نتائج الحرب العربية - "الإسرائيلية" سنة 1948:

1- مثلت أحداث سنة 1948 ذروة الصراع العربي- الصهيوني على فلسطين العربية آنذاك، والذي تميّز بقوة الطرف الصهيوني من جهة، وضعف ردود فعل الطرف العربي بحكم واقع التجزئة والسيطرة الاستعمارية والتخلف من جهة أخرى.

2- قيام "دولة إسرائيل" كمخفر أمامي للاستعمار، وقاعدة عسكرية واستراتيجية للإمبريالية في قلب الوطن العربي، وكابح للثورة العربية ومعوق للتطور في المجالات كافة وعلى مدى سنين بعيدة من الزمن. وما يجري اليوم (في العقد الثاني من الألفية الثالثة) في الوطن العربي حصيلة طبيعية للمخطط الصهيوني الذي يستهدف الأمة العربية، بغض النظر عن الأسباب الذاتية العربية لتفجر الأحداث.

3- سيطرت "إسرائيل" على 8000 ميل مربع من الأراضي؛ أي على 77,4% من أصل مجموع مساحة فلسطين البالغة 10453 ميلاً مربعاً، أي بزيادة 21% على القسم المخصص "للدولة اليهودية" في مشروع التقسيم. وخروج حوالي

750 ألف عربي فلسطيني من ديارهم وتحولهم إلى لاجئين في الأقطار العربية المجاورة وفي مناطق العالم الأخرى.

4- وقوع 170 ألف عربي ممن بقوا في فلسطين تحت حكم "إسرائيل" وقيودها، إضافة إلى التحكم بأموالهم ومصادرة معظمها، كما حددت لهم مناطق معينة للإقامة، عدا عن المذابح الجماعية الوحشية التي أوقعتها بسكان القرى بكاملها (كما حدث في دير ياسين).

5- تمهيد السبيل لضم الضفة الغربية إلى شرقي الأردن وتكوين المملكة الأردنية الهاشمية، وما ترتب على ذلك من محو اسم فلسطين تماماً من خارطة العالم، وهذا الإجراء خدّم الصهيونية سياسياً وإعلامياً، واليوم تسير خطط التسوية الفلسطينية - "الإسرائيلية" وفق هذا التوجه.

6- أسقطت هزيمة سنة 1948 الأقنعة عن الأنظمة العربية التابعة للاستعمار تبعية كاملة، (والتي ما تزال تتعمق أكثر) ووضعت الشعب العربي أمام ضرورات التغيير من الداخل.

7- مهدت الطريق لبروز الحركة الثورية العربية ونضالها المتواصل لتثبيت دعائم حكم وطني تقدمي من شأنه تعبئة الأمة العربية لخوض معركة التحرير والبناء في وقت واحد، وذلك بعد أن اتضح تماماً أن جذور الهزيمة تكمن في الوضع العربي آنئذ، في التفكك والانحلال وسيطرة القيادات الرجعية والخلافات المصلحية وروح المساومة.

الفصل الخامس
تطورات القضية الفلسطينية بين سنتي 1948 - 1956



أصبحت القضية الفلسطينية منذ قيام "دولة إسرائيل" سنة 1948، قضية عربية مباشرة، لما يشكله وجود "إسرائيل" من خطر على الأقطار العربية المجاورة لفلسطين، بذلك شهد الصراع العربي - "الإسرائيلي" في المراحل التالية أشكالاً ومحاوَر جديدة، فرضتها طبيعة التحولات التي شهدتها الجانبان العربي و"الإسرائيلي" سواء على الصعيد

الداخلي بجوانبه العسكرية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية، أو على الصعيد الخارجي بما يخص علاقات الجانبين بالقوى العالمية والدول الكبرى المتنفذة في المنطقة.

حيث تركزت مساعي الجانب "الإسرائيلي" في السنوات الأولى من تلك المرحلة، على تثبيت كيان الدولة، وتنظيم هيكلها وأسسها القانونية والتشريعية؛ لاستيعاب أكبر قدر من المهاجرين اليهود الجدد بعد أن تم الاستيلاء على أملاك اللاجئين العرب. ثم متابعة العمل السياسي والعسكري لتوسيع رقعة الكيان التي لم يضع له الدستور أي حدود. وهذا ما تطلب بذل الجهود المضنية لإنهاء الوجود العربي الفلسطيني من أرضه، ومسح فلسطين من خارطة العالم السياسية.

وبسبب سياسة الاحتلال والاستيطان برزت مشكلة اللاجئين الفلسطينيين في السنوات الأولى من تلك المرحلة، وشكلت جانباً أساسياً من اهتمامات الحكومات العربية وشعوب الأقطار العربية المحيطة بفلسطين التي أخذت تدرك تماماً مدى خطورة النكبة، وأن ما وصلت إليه فلسطين سنة 1948 كان نتيجة لتأمر الحكام العرب وتخاذلهم، وارتباط معظمهم بالاستعمار؛ فضلاً عن ظروف التخلف والتجزئة والسيطرة الاستعمارية التي أحاطت بالعرب، وأن تجاوز هذه الظروف هو الذي يقود إلى التحرر الكامل.

بذلك تكون الحركة الوطنية العربية قد دخلت مراحل جديدة من نضالها الذي تركز حول التصدي للمخططات الاستعمارية - الصهيونية التي تمثلت بسياسة المحاور والأحلاف العسكرية مع الغرب، كحلف بغداد، وسورية الكبرى، والهلل الخصب، ومشروع أيزنهاور، وغيرها... وكذلك التصدي لمشاريع التسوية والاستسلام التي هدفت إلى انتزاع الاعتراف العربي بـ "إسرائيل"، وضمان الهيمنة الإمبريالية في المنطقة أمام التأييد المتفق ومصالح المعسكر الاشتراكي ودعمه النسبي للنضال الوطني التحرري العربي والعالمي. ومن أهم توجهات السياسة "الإسرائيلية" لدعم الكيان الوليد:

أولاً- سياسة تثبيت أسس الكيان الصهيوني:

أدت الحرب العالمية الثانية إلى تغير موازين القوى العالمية، وكان من أهم المتغيرات، بروز الولايات المتحدة الأمريكية كأكثر قوة إمبريالية في العالم؛ مما دفع الحركة الصهيونية لأن تعمل على نقل ميزان ثقلها إلى الولايات المتحدة الأمريكية؛

متعهدة بخدمة المصالح الإمبريالية عامة، والأمريكية خاصة. وتم التنسيق بهذا الاتجاه خلال الحرب في مؤتمر بلتيمور سنة 1942، حيث وجدت أمريكا في الصهيونية أدواتها الأهم لتحقيق مخططاتها ومشاريعها الاستغلالية في الوطن العربي.

فما الدور الأمريكي تجاه الصهيونية ومشروعها الاستيطاني في فلسطين العربية؟

1- دور السياسة الإمبريالية في تثبيت الكيان الجديد "إسرائيل":

كان للدول الإمبريالية واحتكاراتها بجنسياتها المختلفة أكبر الأثر في تدعيم دولة "إسرائيل"؛ لاسيما المبالغ الضخمة من المساعدات الأجنبية التي هدفت إلى إيجاد قاعدة اقتصادية إمبريالية تتمكّن من السيطرة على "الشرق الأوسط" تحت إشراف "إسرائيل"، باعتبار المنطقة العربية (جزءاً من المشروع الصهيوني) تمتلك موارد أولية مهمة، وسوقاً لتصريف المنتجات الصناعية، وهذا ما صرح به الاقتصادي "الإسرائيلي" شارل مرزاحي في "مجلة اسبري الفرنسية" في أيلول سنة 1966 بقوله: "إنّ البلاد العربية تنتج البترول والقطن وغيرهما من المواد الأولية التي تحتاج إليها الصناعة "الإسرائيلية"، ونحن نملك من أسباب التقدم التكنولوجي ما يسمح لنا بتصنيع تلك المواد، وتزويد الأسواق العربية بما تحتاج إليه من منتجات صناعية"⁽¹⁾. وفي ذهن قادة الاقتصاد "الإسرائيلي" ذكريات فترة الحرب العالمية، حين نشأت الصناعات اليهودية الأولى في فلسطين، وأهمها الأدوية، وكان إنتاجها يباع في الأسواق العربية بفضل قرارات مركز تموين "الشرق الأوسط البريطاني". ووفقاً للمخططات الإمبريالية، فيمكن أن تصبح "إسرائيل" بمنزلة حصن للاحتكارات العالمية، تقيم فيها مصانع للتجميع والتركيب والتجهيز للكثير من منتجاتها التي يمكن بيعها في الأسواق العربية.

ولاشك في أنّ للبترول مكانة خاصة في خطط "إسرائيل"، فالصهيونية العالمية تسعى لأن تكون شريكاً في استغلال البترول العربي، وأن تكون قاعدة لتصديره، ومركزاً لتصنيعه، تستقر فيه صناعات بتروكيميائية ضخمة تغطي احتياجات المنطقة كلها، بل

(1) - صبري، إسماعيل، في مواجهة مواجهة إسرائيل، دار الوحدة للطباعة والنشر، بيروت،

إنّ الطموحات يمكن أن تصل إلى حد حصول شركات "إسرائيلية" على امتيازات بترولية في البلاد العربية؛ ولكي يستمر الكيان الصهيوني قوياً ومؤدياً دوره في خدمة المصالح الاستعمارية في الوطن العربي وبقية دول الشرق الأوسط وغيرها.. كان لا بد من دعمه بوسائل شتى، من أهمها:

أ- المعونات الأجنبية المالية متنوعة المصادر "إسرائيل":

استناداً إلى المخططات الاستعمارية الاستغلالية، تنوعت مصادر المعونات الأجنبية "إسرائيل"، تحت أسماء مختلفة ومن دون أي التزام بردها كلياً أو جزئياً، وبقدر ما حصلت عليه في الفترة الممتدة بين عامي 1950 - 1964، من تبرعات ضخمة بلغت 3000 مليون دولار، كان نصيب التعويضات الألمانية من كامل المبلغ 1,611 مليون دولار، وتلك التعويضات كانت فضيحة في تاريخ العلاقات الدولية، لأنّ التعويضات النازية لم تكن إلّا من نصيب "إسرائيل" من دون غيرها من شعوب العالم التي تعرضت للاضطهاد النازي، كالبولنديين أو التشيك أو اليوغسلاف أو الفرنسيين أو الروس وغيرهم. إن ألمانيا الغربية تعدّ "إسرائيل" منفذاً لها في الشرق؛ لتحقيق حلمها الاستعماري القديم، في الزحف نحو الشرق؛ فضلاً عن مشاركتها في عدد من الصناعات "الإسرائيلية" في مقدمتها الأبحاث الذرية⁽¹⁾.

كما بلغت هبات الحكومة الأمريكية خلال هذه الفترة 2.940 مليون دولار، فضلاً عن التبرعات اليهودية التي بلغت 1535 مليون دولار استنزفتها "إسرائيل" من يهود العالم بخاصة يهود أمريكا. وكان للقروض والاستثمارات التي بلغت منذ سنة 1950 وحتى سنة 1964 حوالي 1.226 مليون دولار، وكلها قروض طويلة الأجل، من هذا المبلغ 380 مليون دولار قدمتها الحكومة الأمريكية مباشرة أو عن طريق بنك الاستيراد والتصدير، ومنها 450 مليون دولار، جاءت على شكل ائتمان في سنوات تصدرها دولة

(1) - صبري، في مواجهة...، ص 37.

"إسرائيل"، وقدرت الاستثمارات بـ 779 مليون دولار، قامت بها أساساً احتكارات أمريكية كبرى، مثل: فورد، وكيزر، وفريزر، وكوكا كولا إلخ..⁽¹⁾.

ب- المعونات العسكرية وضمن تفوق "إسرائيل":

لم تكنف الدول الإمبريالية بالمساعدات المالية والعسكرية والسياسية لتثبيت دولة العدو؛ وإنما أخذت تعمل على ضمان تفوق "إسرائيل" على دول المنطقة لتستمر مركزاً أساسياً لمصالحها المختلفة، وكانت بداية المشروعات صدور البيان الثلاثي عن حكومات الدول الثلاث، بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، في 25 أيار سنة 1950 والذي تضمن:

- معارضة سباق التسلح بين العرب و"إسرائيل".
 - ضمان عدم اعتداء دولة على أخرى ممن سيسمح لها بالتزود بالسلح.
 - ضمان الحدود وخطوط الهدنة، واتخاذ الإجراءات اللازمة لوقف أي انتهاك لهما.
- رحبت "إسرائيل" بالبيان لأنها رأت فيه -وبخاصة بنده الثالث- ضماناً لحدودها الجديدة التي تجاوزت قرارات التقسيم وفرضتها بالقوة⁽²⁾.

2- الدور الأمريكي - الصهيوني تجاه المشروع الاستيطاني في فلسطين:

كان الدور الأمريكي -وما زال- أساسياً ومهماً في قيام "دولة إسرائيل" والإعلان عن وجودها، خاصة خلال الحرب العالمية الثانية وبعدها، وقدم لها الكثير من المساعدات العسكرية والسياسية لا سيما في الحرب العربية - "الإسرائيلية" الأولى سنة 1948، حيث خلق لها فرصاً مادية وعسكرية للانتصار على العرب وتجاوز الحدود والحقوق المرسومة لها في المنطقة وفقاً لقرار التقسيم الصادر عن هيئة الأمم المتحدة رقم 181 سنة 1947، وتبنت سياسة تثبيت وشرعنة الدولة منذ انتهاء حرب سنة 1948.

إذن؛ إن أمريكا ومنذ اللحظات الأولى لإعلان انتهاء الانتداب البريطاني عن فلسطين، وإعلان قيام "دولة إسرائيل"، سارعت للاعتراف بها، وأخذت تعمل على تدعيم

(1) - صبري، في مواجهة...، ص 34 - 35.

(2) - الموسوعة الفلسطينية، ج 1، هيئة الموسوعة الفلسطينية، دمشق 1984، ص 439.

طلبها بقوة لكسب عضويتها في الأمم المتحدة في أواخر سنة 1948. هذا الطلب الذي لم يحصل على موافقة الأغلبية المطلوبة من أعضاء مجلس الأمن، لأنّ "إسرائيل" استمرت في اعتداءاتها وخرقها للهدن التي أقرها مجلس الأمن مع الدول العربية المجاورة (سورية ومصر والأردن ولبنان) سنة 1949 واستيلائها على مزيد من الأراضي العربية، ورفضها لعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم، رغم تأزم مشاكلهم عربياً ودولياً.

وعندما عقدت لجنة التوفيق* اجتماعاتها في مؤتمر لوزان في نيسان سنة 1949، الذي دعي إليه أطراف النزاع لبحث المشاكل المعلقة، وعلى رأسها مشكلة اللاجئين وتدويل القدس، أبدى الوفد "الإسرائيلي" استعداداً للمساعدة في الحل بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة. لكن هذا الموقف لم يكن أكثر من مراوغة ومناورة سياسية هدفت "إسرائيل" من ورائها إلى كسب النسبة اللازمة من أصوات أعضاء مجلس الأمن والأمم المتحدة للموافقة على انضمامها. والتي نجحت في تحقيقه في " 12 آذار 1949؛ لتكون "إسرائيل" الدولة التاسعة والخمسين في الهيئة الدولية"⁽¹⁾، وبقبول "إسرائيل" عضواً في المنظمة الدولية، حينها تأكد وثبت إيجاد عدو رسمي معترف به دولياً أمام أي تحرك عربي للنهوض والتقدم والوحدة. وفي اليوم الذي تقرر فيه قبول "إسرائيل" في هيئة الأمم المتحدة دعم قبولها بتوقيع ميثاق عرف ببروتوكول لوزان وتضمن الآتي:

* - تألفت لجنة التوفيق بقرار صادر عن الجمعية العمومية لهيئة الأمم المتحدة في 19 أيلول 1948، ولم يكد يتم توقيع الهدنة مع مصر حتى دعت اللجنة الحكومات العربية إلى مؤتمر في بيروت في 21 آذار 1949، ودارت النقاشات حول قضية فلسطين، لاسيما مشكلة اللاجئين وتنفيذ قرار هيئة الأمم المتحدة بحقهم في العودة، وطالبت الوفود العربية بما قرره مجلس جامعة الدول العربية قبيل انعقاد هذا المؤتمر، والذي يقتضي، "وجوب التمسك بتنفيذ قرار هيئة الأمم المتحدة بحق اللاجئين في عودتهم إلى وطنهم، والمحافظة على حقوقهم وأموالهم، وزارت اللجنة نل أبيب، وكان موقف الصهاينة يتركز حول تعليق حل مشكلة اللاجئين وربطه بالتسوية النهائية لقضية فلسطين، وفي إصرارهم على رفض تنفيذ قرار هيئة الأمم المتحدة ما لم يسبق ذلك عقد صلح نهائي مع العرب.

(1) - زعيتز أكرم، القضية الفلسطينية، دار المعارف بمصر، عام 1955، ص 246.

- إقرار مشروع التقسيم وحدوده مع بعض التعديلات التي تقتضيها اعتبارات فنية.
- إعادة العرب المتواجدين في القسم اليهودي إلى ديارهم وتوطين بقية اللاجئين من القسم العربي.
- جعل منطقة القدس منطقة دولية وتقسيمها إلى ثلاث مناطق، عربية ويهودية ومسيحية، ووضع الأماكن المقدسة تحت الإشراف الدولي المباشر وإدارة المنطقتين العربية واليهودية من قبل سلطات محلية عربية ويهودية تحت إشراف الأمم المتحدة.
- تعديل حدود التقسيم؛ حيث تصبح يافا ضمن القسم اليهودي، وضم أقسام من مرج ابن عامر والجليل الشرقي إلى هذا القسم أيضاً، تضم المجدل إلى المنطقة العربية وإعادة منطقة الحمة إلى سورية.
- قيام حكومة عربية في القسم العربي المحدد في قرار التقسيم مع بعض التعديلات. وقّعت الوفود العربية مع اللجنة في التاريخ نفسه ميثاقاً مماثلاً⁽¹⁾. وعندما عقد مؤتمر لوزان ثانية، تتصلت "إسرائيل" من موافقتها السابقة بشأن اللاجئين بذريعة أن العرب طلبوا عودة اللاجئين جميعهم، وهذا فوق احتمالها. وفي 1949/12/25، ردّ بنغوريون على قرار هيئة الأمم المتحدة بشأن تدويل القدس، وأعلن أن القدس عاصمة "إسرائيل"⁽²⁾.

3- السياسة الداخلية لتثبيت الكيان الصهيوني:

منذ أن حققت الصهيونية هدفها في الوطن القومي القائم على الاعتراف الدولي، أخذت تتشدد في سياسة الاستيطان التقليدي، وأعطت لنفسها الحق في إصدار النص القانوني الذي يتناسب مع مصلحتها في تثبيت علاقتها بالأراضي التي تحكمها؛ لذا كان

(1) - زعير، القضية الفلسطينية، ص 246.

(2) - هلسة، وبنغوريون، ص 96.

النص القانوني هو الصلة الأساسية بالأرض التي تبحث عنها السلطة الصهيونية⁽¹⁾، وكان من أهم تلك القوانين:

- قانون العودة: الذي صدر في تموز سنة 1950، ونص على "أن لكل يهودي الحق بالمجيء إلى هذه البلاد كمهاجر، وحق العودة غير محدد بزمان، بعده حقاً فطرياً، ويمكنه استعماله في أي وقت يختاره"⁽²⁾. وهذا ما يجسد الدور الرئيس لدولة "إسرائيل" في جمع يهود العالم؛ إذ إن الدولة لا تمنع أي يهودي من حق الإقامة في "إسرائيل"، هذا الحق الذي ورثه عن يهوديته، على حد تعبير القانون. وسارت حركة الهجرة اليهودية بشكل غير منظم، إذ مرت فترات تكاثفت فيها موجات الهجرة، وفترات أخرى تضاعلت فيها هذه الموجات، ويعود ذلك إلى ارتباط حركة الهجرة بالآزمات الاقتصادية التي واجهت "إسرائيل"؛ فضلاً عن ارتباطها الوثيق بالاستراتيجية العسكرية الصهيونية.

ففي سنة 1948 دخل إلى فلسطين المحتلة خليط من المهاجرين اليهود من أنحاء العالم المختلفة، بلغ عددهم في السنوات الأربع الأولى لقيام الدولة، 676,000 نسمة، وقد أدى هذا العدد الكبير من المهاجرين إلى خلق آزمات اقتصادية واجتماعية معاً؛ مما جعل السلطة تقوم بوضع قوانين منسجمة مع مخططاتها الاقتصادية والاستراتيجية، ففي سنة 1952 وضعت قيوداً على الهجرة، ونهجت سياسة اختيار المهاجرين⁽³⁾؛ لتخلق نوعاً من التلازم بين أطماعها وأهدافها ونوعية المهاجرين اللازمين لتنفيذ سياستها، وبناء على ذلك وضعت القواعد الآتية:

- 1- أن يكون 80% من المهاجرين الشباب الذين يمكن تحويلهم إلى مزارعين في المستعمرات.
- 2- ألا يتعهد المهاجر خطياً (ممن يقع عليه الاختيار) بالعمل في الزراعة لمدة سنتين.

(1) - كمال الخالدي، في الفكر الاجتماعي الصهيوني 1948-1973، الاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين 1984، ص 51.

(2) - الخالدي، في الفكر الصهيوني، ص 78 - 79.

(3) - الخالدي، في الفكر الصهيوني، ص 78 - 79.

3- أن لا تتعدى نسبة من تزيد أعمارهم على 35 عاماً 30% من المهاجرين، شرط أن يكونوا من عائلات لها عائل قادر على العمل، أو أن يكون لهم أقارب في "إسرائيل" يتعهدون بالإنفاق عليهم.

4- يسمح بالهجرة من دون شروط للأغنياء القادرين على تحمل عبء تكاليف هجرتهم وإقامتهم في البلاد⁽¹⁾.

- قانون الجنسية: صدر سنة 1952، وارتبط تماماً بقانون العودة، وبموجبه تحددت الأسس القانونية لمنح اليهود الجنسية "الإسرائيلية"، وكذلك الشروط القاسية لمنح تلك الجنسية لغير اليهود، وتحددت شروط منح الجنسية للمهاجرين بالآتي:

- 1- يحق لكل مهاجر بموجب قانون الجنسية أن يكون مواطناً "إسرائيلياً".
- 2- تحق الإقامة لمن يتراوح عمره بين 30 - 40، سنة، ويحق التجنس أيضاً لحديثي الولادة.

- قانون التعليم: صدر سنة 1952، وحدد استراتيجية التعليم وفق الأسس الآتية:

- 1- التأكيد على الريادة وتصوير واضعي أسس دولة "إسرائيل"، كنموذج يجب الاقتداء به.
- 2- التعلق بالأرض؛ كونها مكان العمل، والجامع الموحد والحاضن لآلام اليهود وآمالهم. وتبدو أهمية هذه النقطة، أنها تذكر؛ بأنه لبعض اليهود الغربيين صلات مع البلدان التي قدموا منها على أساس التجارة والمهن الحرة، ولم يملكوا أراضي أو مزارع، أما في "إسرائيل" فلا بد لهم من التعلق بالأرض والعمل فيها واحتضانها ليتم توحيدهم والتصاقهم بها.
- 3- تنمية الروح العسكرية لدى الأجيال.

(1) - الخالدي، في الفكر الصهيوني.. ص 78.

4- اعتماد اللغة العبرية كأساس لديهم، كما أكد القانون ضرورة تلقين الطلاب القيم التربوية اليهودية بما فيها تعاليم التوراة والتلمود والفكر اليهودي الصهيوني والمعتقدات والشعائر والتقاليد الدينية اليهودية لتهويد الطالب⁽¹⁾.

- قانون أملاك الغائبين المتروكة: صدر سنة 1950، وهو من القوانين التي استهدفت إنهاء "الكيان الشرعي" الفلسطيني، ونص على وضع أملاك العرب تحت الحراسة، وبحق للحارس أو القيم على هذه الأملاك بيعها لقاء ثمن تحدده السلطات الرسمية.

- قانون استملاك الأراضي: صدر سنة 1953، ويخول سلطة الاحتلال الاستيلاء على الأراضي العربية بذريعة استخدامها في أغراض التعمير والتنمية، أو لأسباب تتعلق بأمن البلاد العام.

- قانون التصرف: صدر سنة 1953، واشترط على صاحب الملك أن يتصرف بأملكه تصرفاً فعلياً بشخصه مباشرة، ويمنح هذا القانون وزير مالية "إسرائيل" صلاحية إصدار قرار قاطع بما يخص الاستيلاء على الأملاك المستهدفة، وتسليمها للدولة باسم هيئة التعمير والتنمية في البلاد.

- قانون تقادم العهد أو مرور الزمن: صدر سنة 1957، وينص على أن المالك لأرض لا يحق له الاحتفاظ بها إلا حين تقديم إثباتات تؤكد تصرفه بها طوال 25 عاماً، وبذلك تسقط حقوق المالكين العرب تحت ستار مرور الزمن⁽²⁾.

وبذلك أصبحت جملة القوانين تلك وسيلة لتحقيق أهداف اقتصادية وعسكرية وسياسية؛ لأنها تمكّن من طرد السكان العرب من أراضيهم وإسكان المهاجرين المستوطنين مكانهم، وتفسح لهم المجال واسعاً لخلق موارد اقتصادية لبناء دولتهم. ويقدر الاقتصادي يوسف صايغ قيمة الممتلكات التي نهبتها "إسرائيل" بحوالي سبعمائة مليون جنيه استرليني، أي قرابة 1500 مليون دولار آنذاك. ويكفي دلالة على أهميتها أن 250 ألف "إسرائيلي"

(1) - الخالدي، في الفكر الصهيوني.. ص 53.

(2) - الخالدي، في الفكر الصهيوني.. ص 54.

كانوا في سنة 1954 يعيشون على العقارات التي تركها العرب، أي حوالي ثلث السكان اليهود في ذلك الوقت⁽¹⁾.

كذلك تمكنت "إسرائيل" تحت ستار تنفيذ قانون استملاك الأراضي للصالح العام، من اقتطاع مساحة 1200 دونم من الأراضي المجاورة لمدينة الناصرة وأنشأت عليها مستوطنة الناصرة العليا بقصد إنشاء مصانع يعمل فيها المستوطنون الجدد. وكنتيجة لتطبيق هذا القانون هاجر حوالي 20 ألف عربي من أراضيهم رغم أنهم يعيشون في البلاد المجاورة ولا يسمح لهم بالعودة إليها إلا كعمال أجراء، مع أنهم يقيمون على بعد بضعة كيلو مترات من أراضيهم، أما الأراضي الزراعية فقد ضمت إلى المستوطنات القديمة أو منحت لإنشاء مستوطنات جديدة.

وتبين إحصاءات المدن والقرى أيضاً في فلسطين المحتلة منذ سنة 1948، أن نسبة 45% من تلك القرى والبلدات قد أزيلت من الوجود حتى سنة 1967. كما تؤكد الإحصاءات الصادرة سنة 1948 أن كل ما كانت تملكه المؤسسات الصهيونية من أراض مسجلة أو غير مسجلة في السجل العقاري لم يتجاوز 6,5% أي 1592628 دونماً من مجموع مساحة أراضي فلسطين كاملة والبالغة 26.225.000 دونم، في حين أن ما كان يملكه المواطنون العرب قد تجاوز نسبة 47,77% أي 125.748.701 دونماً من مجموع أراضي فلسطين كاملة. وأن ما يقارب 46,02% من مساحة فلسطين مسجلة كأماكن للدولة، وللعرب عليها حقوق مكتسبة لاستثمارها منذ مئات السنين ويقم معظمها في منطقة النقب⁽²⁾. كما ركز الاقتصاد "الإسرائيلي" جلّ اهتمامه على الزراعة، وهذا ما أكدته بيان صادر عن السفارة "الإسرائيلية" في باريس سنة 1963 بعنوان "الزراعة

(1) - صبري عبد الله، إسماعيل، مواجهة إسرائيل، دار الوحدة للطباعة والنشر، بيروت، 1980، ص 31.

(2) - الخالدي، في الفكر الصهيوني.. ص 56. ولمزيد من التفاصيل عن الأرباح التي حصلت عليها "إسرائيل" من نزوح العرب والاستيلاء على أراضيهم، يمكن العودة إلى صفحات المرجع ذاته من ص 56 وحتى ص 63.

في إسرائيل"، يوضح أهمية الزراعة في ربط المستوطنين بالأرض، فيقول: إنه "عندما تصبح الأمة مرتبطة ارتباطاً عضوياً في الأرض، وتشكل الزراعة فيها دعامة أساسية في اقتصادها القومي، عندئذ يتحقق الأمل النهائي القديم قدم العصور لانبعاث الشعب لأن جذور الشعب ستكون وقتئذ عميقة في وطنه القديم - الجديد⁽¹⁾. ولا تزال الدراسات "الإسرائيلية" تركز على أهمية التغييرات الحاصلة في القطاع الزراعي بعد قيام "الدولة"، مؤكدة على الحجم العيني الذي تنتجه. وتؤكد الإحصاءات الزراعية على أن الناتج الزراعي قد تضاعف أربع مرات في الفترة الممتدة بين عامي 1948 - 1962، وقد أدخلت زراعة المحاصيل الصناعية، كالقطن والشمندر السكري والفول السوداني، في حين حافظت الحمضيات على مكانتها الأولى في الصادرات الزراعية؛ إذ بلغت ما يقارب من 90% من جملة الصادرات الزراعية "الإسرائيلية"⁽²⁾.

وكانت المشاريع الأخرى المهمة وثيقة الارتباط بنهوض الزراعة، إلى جانب الحصول على الموارد المائية، ومنذ سنة 1959 انتقلت الموارد المائية جميعها إلى ملكية الدولة، وأخذت دائرة المياه في الوكالة اليهودية على عاتقها تأمين المياه للمستوطنات الجديدة التي أنشئت بعد سنة 1948؛ لأنها هي المسؤولة المباشرة عن توطين المهاجرين اليهود الجدد في الأراضي الفلسطينية المحتلة من الناحية العملية. أما ما عرف "بالمشروع الوطني" للري ولتنمية الموارد المائية في الدولة، والذي تضمن مشروع ري طبريا - النقب، يعدّ العمود الفقري في مشاريع الري "الإسرائيلية"، سنأتي على دراستها فيما بعد.

4- النهوض الاقتصادي وأهميته في تثبيت الكيان الصهيوني:

والقطاع العمالي العام، والقطاع الخاص. ولعل الخصائص التي يتكون منها الاقتصاد "الإسرائيلي" لا يشابهها أي اقتصاد آخر في العالم؛ نظراً لاعتبارات عملية

(1) - الخالدي، في الفكر الصهيوني.. ص 57.

(2) - الخالدي، في الفكر الصهيوني.. ص 57.

الاستيطان الزراعي، وبناء المستعمرات التي تشكل قاعدة مذهبية في الفكر الصهيوني؛ فضلاً عن فرض مشروعية الممارسة العملية في تنفيذه.

كما يتصف الاقتصاد "الإسرائيلي" بالتركيز على المبادرات الفردية في المجالات جميعها، باستثناء المجال الزراعي، كما أنه يعتمد اعتماداً كبيراً على المعونات المالية الخارجية، وذلك بسبب الفجوة الحاصلة بين الإنتاجية والاستهلاك المتزايد، واختلال الميزان التجاري الذي أدى إلى فارق واضح بين الواردات والصادرات التي تتراوح بين 11,3% و 43,8% بين سنتي 1949 - 1964⁽¹⁾.

5- دور المؤسسة العسكرية في تثبيت الكيان الصهيوني:

تعدّ المؤسسة العسكرية عاملاً مهماً في تثبيت "دولة إسرائيل" وتقويتها، وقد سعى قادة الصهاينة بكل جهودهم لجعلوا منها جيشاً محترفاً قادراً على القيام بمهام علمية وصناعية وزراعية؛ إذ إنه يحقّ لوزير الدفاع اتخاذ قرارات مهمة من دون عرضها على مجلس الوزراء أو الكينست؛ أي إنّ هذه الميزة لدور وزارة الدفاع تستند إلى اعتبارات رئيسة في بناء "دولة إسرائيل". إذ تقوم وزارة الدفاع لديهم بالمساهمة في إعداد الهيكل الاقتصادي للدولة وتطويره لاستغلاله في صالح المجهود الحربي وبتجميع المعلومات والإحصاءات عن القوى البشرية والمادية جميعها في الدولة، وأكثر هذه المهام خطورة في مجال القوى البشرية التي تتضمن تأمين المجندين وتثقيفهم وتدريبهم زراعياً وتوجيه التعليم في البلاد، والاهتمام بحركة الشباب والاستيطان وإعداد المهاجرين⁽²⁾. هناك أيضاً اعتبارات لها دور في تحديد نظام التعبئة العامة، وفي تكوين الجيش "الإسرائيلي"، فالجيش المحترف يبلغ تعدادده من 50 - 60 ألف فرد، أي 18% من حجم الجيش عند تعبئة العناصر والقوى كافة. أما الـ 82% الباقية منه فتشكل من قوى الاحتياط والدفاع

(1) - الخالدي، في الفكر الصهيوني.. ص 70.

(2) - الخالدي، في الفكر الصهيوني.. ص 110.

الإقليمي، كما تبلغ نسبة التعبئة لعدد السكان 13% ويمكن رفعها إلى 15% ثم إلى 18% وهي نسبة مرتفعة بالمقارنة مع نظام التعبئة في جيوش العالم⁽¹⁾.

ثانياً- استكمال جوانب مؤامرة خلق الكيان الصهيوني ومساعي إنهاء الوجود

الفلسطيني:

تابعت "إسرائيل" منذ سنة 1948 مخططها في ضمان تثبيت دولتها وما غنمته غراماً من أراض عربية مجاورة، وأخذت تعمل على استكمال الجوانب الأخرى للمؤامرة التي كانت قد رسمتها مع بدء عمليات الاستيطان الصهيوني والتهجير الفلسطيني في بدايات القرن العشرين. وحين أنجزت بريطانيا وأمريكا مهمتهما من الهدف الصهيوني، أخذت تبرز بعد الحرب العربية - "الإسرائيلية" الأولى، على الساحة الدولية والعربية والفلسطينية جملة من القضايا المهمة والخطيرة (كنتاج للعدوان)؛ من أهمها مشكلة اللاجئين وحقوقهم في العودة، وقضية القدس، وضم الضفة الغربية، وحلّ وضع قطاع غزة.

1- اللاجئين وحقوق العودة:

تمكّن "الإسرائيليون" بين عامي 1948 - 1949 من احتلال 77% من مساحة فلسطين بدلاً من 56% المساحة المخصصة لهم بموجب قرار التقسيم، وفي الأراضي الجديدة لم يكن يزيد عدد المستوطنين اليهود على 7% من عدد السكان الأصليين، وبذلك فرض على ما يقارب من 750 ألفاً من السكان العرب مغادرة ديارهم، سواء بسبب الرعب أو الطرد القسري والإرهاب؛ بسبب هدم بيوتهم أو احتلالها، وارتكاب جرائم القتل والترويع، وفي بعض الأحيان التشجيع على الهجرة. وهذا ما وصفه الكاتب اليهودي ناتان فاينشتوك بقوله: "بينما دمرت مناطق كاملة تحتوي على مساكن عربية بسيطة في يافا وحيفا وغيرهما، سكن اليهود المباني الحديثة في القدس وعكا وصفد وطبريا والرملة ومدن أخرى. وتوجه مئات الآلاف من المهاجرين اليهود نحو البيوت العربية الخالية، وسرعان ما أخذت الإجراءات الارتجالية طابعها النهائي، في فرض النزوح العربي القسري، أمام حل مشكلة الهجرة اليهودية وتوطين القادمين الجدد .. وقد حث بنغوريون

(1) - الخالدي، في الفكر الصهيوني.. من ص 110 إلى ص 117.

منذ تشرين الثاني سنة 1948 السكان على إقامة شبكة كثيفة من المستعمرات في المناطق الاستراتيجية التي تمت حيازتها حديثاً مثل النقب والشريط الساحلي والممر إلى القدس وقطاع صفد وغيرها؛ بهدف ترسيخ هذه المكتسبات الأرضية الجديدة⁽¹⁾.

نزع اللاجئون إلى الأقطار العربية المجاورة، وأصبحوا في وضع اقتصادي واجتماعي مزر، مما فرض على الهيئات العربية والدولية الرسمية أن تتخذ إجراءاتها لإيجاد حل لتلك المشكلة المتفاقمة، فكان أن أخذت هيئة الأمم المتحدة، وهي المسؤول الأول عن تشريدهم حسب تقرير الكونت برنادوت الذي أشار فيه إلى الواجبات المترتبة عليها نحوهم، فقررت حقهم في العودة*.

وقررت الجمعية العمومية لهيئة الأمم المتحدة في 18/12/1949 تأليف وكالة غوث اللاجئين، وتخصيص مبلغ 54 مليون دولار للإغاثة والتشغيل المؤقت حتى منتصف سنة 1951. كما قررت اللجنة السياسية للجامعة العربية التعاون مع اللجنة الدولية التي أوكل إليها أمر إغاثة اللاجئين وتشغيلهم من دون أن يكون لذلك تأثير على مصيرهم في العودة رغبة في نيل اللاجئين بعض المال الإضافي الذي يسد بعض عوزهم.

اشتدّت "إسرائيل" لتنفيذ إعادة الأراضي العربية وأصحابها ودفع التعويضات، عقد صلح نهائي مع العرب، وإجراء مفاوضات مباشرة بينهم وبين كل دولة عربية على حدة؛ الأمر الذي رفضه العرب نهائياً؛ وبالتالي أصبحت الحلول؛ محصورة في نطاق قرارات الهيئة الدولية التي لم تتمكن من الوصول إلى حلول مناسبة، مما جعل اللجنة

(1) - لوغاس غرولينبرغ، فلسطين أولاً، دمشق، 1982، ص 96 و 97.

* - اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها رقم 194 في 11 كانون الأول عام 1948، ونص على: "الجمعية العامة.. تقرر السماح بالعودة في أقرب وقت ممكن للاجئين الراغبين في العودة إلى ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم ووجوب دفع تعويضات عن ممتلكات الذين يقررون عدم العودة إلى ديارهم، وعن كل مفقود أو مصاب بضرر، عندما يكون من الواجب وفقاً للقانون الدولي والإنصاف، أن يعرض عن ذلك الفقدان أو الضرر من قبل الحكومات أو السلطات المسؤولة.

السياسية العربية ترسل مذكرة في نيسان 1951 تستكر فيها الإجراءات التي تحول دون عودة اللاجئين إلى ديارهم، والتصرف بأموالهم وأموالهم، في حين تحرض السلطات "الإسرائيلية" يهود العالم على الهجرة إلى فلسطين من دون أي اعتبار للعواقب السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي لا يستطيع "الشرق الأوسط" أن يبقى في معزل عنها، ومنذ أن حلت هذه المأساة الإنسانية المروعة وقضية اللاجئين تدرج في جدول أعمال هيئة الأمم المتحدة، وكانت الهيئة كل سنة تدعو إلى احترام حقوق اللاجئين من دون أن تمضي في تنفيذ قراراتها، وتيسير إعادتهم إلى ديارهم، وتمكينهم من العيش في وطنهم⁽¹⁾.

وأشارت المذكرة إلى أن الحالة الدولية اقتضت بأخذ قضية اللاجئين بمنتهى الجدية، وذلك لأن البلاد العربية لا تستطيع أن تتفرغ تماماً لتحمل نصيبها في قرار السلم العالمي ما دامت هذه المأساة الإنسانية قائمة بين ظهرانيها، وما رصد من أموال لإغاثة اللاجئين وللقيام بمشاريع خاصة بهم لا يفي بالحاجة ولا يعين على تحسين أحوالهم المعيشية، والثلاثون مليون دولار المخصصة بالقرار الصادر في 1950/12/2 لتمويل صندوق التوطين لا تستطيع مواجهة مشاكل اللاجئين الكثيرة، أولئك الذين بلغ عددهم 900 ألف⁽²⁾. وهذا ما ساعد "إسرائيل" على التهرب من تنفيذ قرار الأمم المتحدة. تلك الهيئة التي أخذت تطرح مشاريع جديدة لتوطين اللاجئين في الأقطار العربية المجاورة، ليتحقق الهدف بأن "فلسطين أرض بلا شعب...". وعلى هذا كان مشروع كلاب الذي اقترح وضع مشروعات تكفل إسكان اللاجئين على شكل يمكنهم من الاعتماد على أنفسهم. والمقصود هنا توطينهم من جديد حيث نزحوا، ولكن الفلسطينيين حينها رفضوا وأصرروا على العودة إلى ديارهم، والحفاظ على هويتهم؛ ولكن حلول التسوية اليوم في العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين، تقود الفلسطينيين إلى ما تهدف إليه "إسرائيل" وداعميها.

(1) - زعير، القضية الفلسطينية، ص 261.

(2) - زعير، القضية الفلسطينية، ص 262.

كما طرح رئيس لجنة وكالة غوث اللاجئين مشروع بلانديفور سنة 1951، واقترح توطين اللاجئين في سورية، لكن المشروع رفض، واستمرت وكالة الغوث الدولية تقدم مقداراً من الإغاثة للاجئين، وقدمت في تشرين الثاني 1954 تقريرها إلى هيئة الأمم المتحدة؛ متضمناً عدم الإجحاف بحقهم في العودة أو التعويض، وتمديد مدتها خمس سنوات تنتهي في 30 حزيران 1960 وخصصت مائتي مليون دولار لإسكان اللاجئين 25.100.000 دولار لإغاثتهم في سنتي 1954 - 1955⁽¹⁾. ورغم تلك المساعي الشكلية كلها، لم يتوصل إلى حل المشكلة، بل اتجهت المؤامرة في طريق قلب قضية استرداد فلسطين المغتصبة إلى قضية فئة من اللاجئين وحصرها فيهم، ثم سعت إلى معالجة القضية من الناحية الإنسانية فقط، وهذا ما يمكن أن يؤدي إلى طمس مضمونها السياسي والقومي. كما استغلت مشكلة اللاجئين وعودتهم كعامل ضغط على العرب للسير في خط الصلح والتسوية مع "إسرائيل".* ومنذ ذلك الوقت وقفت المشكلة عند تلك المآهات، ولم تتقدم بل أضيف إليها مشكلات أعمق وأعقد في استمرار الصراع العربي - "الإسرائيلي".

2- قضية القدس:

3- قسمت مدينة القدس سنة 1948 إلى قسمين:

الأول القدس الجديدة، ويحتلها اليهود، ويعتونها عاصمتهم؛ علماً بأن معظم أحيائها عربية ومعظم القرى المحيطة بها والملحقة بها عربية، و98% من أملاكها وأراضيها عربية.

الثاني القدس القديمة، وتشكل جزءاً من المملكة الأردنية الهاشمية، وبرغم صغر مساحتها، فإنها تمتاز بوجود المقدسات الإسلامية والمسيحية فيها، (المسجد الأقصى، وكنيسة القيامة).

(1) - زعيتر، القضية الفلسطينية، ص 263.

* - لمزيد من التفاصيل حول قضية اللاجئين العودة إلى فايز صايغ، مشروع همرشولد وقضية اللاجئين، دار الفجر، بيروت، 1859 صفحات من 124 - 152.

أجمعت قرارات الأمم المتحدة على تدويل القدس، وحين تألفت لجنة التوفيق ورفعت تقريرها إلى هيئة الأمم المتحدة في أيلول عام 1949 اقترحت أن:

1- تقسم القدس إلى قسمين، أحدهما عربي والآخر يهودي، ويكون لكل منهما سلطات إدارية محلية واسعة.

2- تعيين مندوب دولي مهمته كفالة زيارة الأماكن المقدسة، والإشراف على تجريد المنطقة من السلاح، ويساعده مجلس مؤلف من ممثلين عن السلطات العربية واليهودية.

3- تشكيل محكمة دولية من قبل الجمعية العمومية لهيئة الأمم المتحدة.

4- تعضيد المندوب الدولي بقوة حرس دولية.

5- استعانة الإدارتين المحليتين العربية واليهودية بقوة بوليس وطنية⁽¹⁾.

واجهت "إسرائيل" القرار بالرفض، بينما قبله ممثلو الوفود العربية، (باستثناء العراق والأردن)، كون التدويل اختياراً لأهون الشرين، مع أن الحق والمنطق يقتضيان بوجوب السيادة العربية عليها. كما أيدت الجمعية العمومية التدويل بأكثرية الأصوات بتاريخ 9 أيلول 1949، وجاء في قرارها الآتي: "بالإشارة إلى القرارات الصادرة في 29 آب 1947 وأيلول 1948، وبعد دراسة تقارير لجنة التوفيق فإن الجمعية ترى تدويل القدس وحماية الأماكن المقدسة، وتولي هيئة الأمم إدارة الشؤون المدنية عن طريق مجلس الوصاية، وتكليف المجلس بإعداد دستور وتنفيذه في الحال، على أن تكون حدود المنطقة شاملة لبلدية القدس الحالية والقرى والمدن المجاورة التي تقع في حدود بيت لحم جنوباً، وعين كارم غرباً، وأبي ديس شرقاً، وشعفاط شمالاً، على أن يفرغ مجلس الوصاية من وضع النظام وإقراره وتنفيذه في دورته المقبلة، وأن يتمتع عن اتخاذ أي إجراء من شأنه أن يحول من دون تنفيذ الدستور، وأقرت الجمعية أيضاً ميزانية لإدارة المنطقة المدولة مقدارها ثمانية ملايين دولار، وكانت أمريكا وإنجلترا من المصوتين ضد القرار⁽²⁾.

(1) - صايغ، مشروع همرشولد، ص 263.

(2) - صايغ، مشروع همرشولد، ص 269.

واجهت "إسرائيل" القرار بالتحدي، وأعلنت في 13 أيلول 1949 القدس عاصمة "إسرائيل"، ثم نقلت مقر البرلمان والحكومة إليها، وفي سنة 1954 أمرت أمريكا وبريطانيا سفيريهما في "إسرائيل" بتقديم أوراق اعتمادهما إلى رئيس الدولة في القدس بعد أن تظاهرتا سابقاً بعدم الموافقة. وبذلك تؤكد "إسرائيل" وداعموها سياسة الأمر الواقع في تنفيذ أطماعها من دون أي اعتبار للهيئات الدولية والقرارات الرسمية.

4- إنشاء المملكة الأردنية الهاشمية وسياستها إزاء فلسطين المحتلة:

تم إنشاء المملكة الأردنية الهاشمية في إطار المخططات الاستعمارية التي رسمت خلال الحرب العالمية الأولى. وعلى ضوء نتائجها وانتصار بريطانيا واختيارها الأردن منطقة نفوذ لها، كان عليها تحديد القوة السياسية المحلية اللازمة لتنفيذ مخططاتها الصهيونية في المنطقة. وهذا ما أقره مؤتمر القاهرة في أوائل أيلول 1921، حيث تضمن في أحد بنوده أن "يؤلف شرقي الأردن مقاطعة عربية تابعة لفلسطين يحكمها حاكم عربي يستمد سلطته من المندوب السامي البريطاني"⁽¹⁾.

كان الأمير عبد الله بن الحسين هو الحاكم الذي وقع اختيار بريطانيا عليه، ليقوم بمهمة الحفاظ على المصالح البريطانية - الصهيونية في تلك المنطقة المهمة المجاورة لفلسطين العربية*.

(1) - طلاس، مصطفى، الثورة العربية الكبرى، منشورات مجلة الفكر العسكري، دمشق، 1978، ص 604.

• - تم الاتفاق بين الأمير عبد الله وتشرشل في القدس في 1921/5/30، وتمخضت المحادثات عن الاتفاق الآتي: 1- تؤسس في شرقي الأردن حكومة وطنية برئاسة الأمير عبد الله. 2- تكون هذه الحكومة مستقلة استقلالاً تاماً. 3- تساعد بريطانيا هذه الحكومة مادياً لسد نفقات قوة عسكرية غايتها توطيد الأمن. 4- تسترشد برأي مندوب بريطاني يقيم في عمان. 5- يتعهد الأمير عبد الله بمنع الاعتداءات بين الأمير عبد الله والسلطة الفرنسية في سورية. 8- يعد مشروع الاتفاق بمثابة تجربة مدتها ستة أشهر، فإن كان ملائماً للطرفين استمر العمل به وإلا أعيد النظر فيه.

وقامت السلطة الملكية بدورها الذي رسمته بريطانيا على أكمل وجه، وتأكد ذلك خلال مجريات مرحلة الحرب العربية - "الإسرائيلية" الأولى 1948، فحين طلبت الجامعة العربية من الملك عبد الله الاستغناء عن خدمات الضباط البريطانيين، اعتذر بقوله: "إنني لا أستطيع تغيير سرجي في المعركة"⁽¹⁾. ولم تسمح القيادة البريطانية للجيش الأردني بدخول المعركة عملياً؛ لأنّ التعليمات كانت بعدم الاشتباك مع القوات "الإسرائيلية" بأي حال.

وبعد انتهاء المعركة لصالح "إسرائيل"، أعلنت الحكومة الأردنية عن مزيد من التنازلات قبيل محادثات الهدنة سنة 1949 في رودس، فوافقت على سلخ ما يزيد على 400 ألف دونم من أرض فلسطين من منطقة المثلث، وذلك مقابل الحصول على اعتراف من "الإسرائيليين" بسيطرة الجيش العربي على المناطق العربية الباقية التي تقع تحت سيطرة العراقيين. وكان الوفد الأردني مستعداً للتفاوض مع "إسرائيل" حول الهدنة، وأبدى استعداداً أيضاً للتفاوض حول معاهدة للصلح في حال موافقة اليهود.

وفي الوقت الذي كان فيه اهتمام الملك منصرفاً إلى ضم الضفة الغربية، دخل مع "الإسرائيليين" في مفاوضات مباشرة في عمان والقدس ثم الشونة، حيث تمّ الاتفاق في 1949/3/30، ووقعه توفيق أبو الهدى رئيس الحكومة عن الجانب الأردني والدكتور إيتان وزير الخارجية عن الجانب "الإسرائيلي"، وعندما عاد رئيسا الوفدين الأردني و"الإسرائيلي" إلى رودس لم تستغرق المفاوضات هناك مدة طويلة بعد أن حقق اليهود مطالبهم كافة، ووقعت الاتفاقية مساء الأحد في 1949/4/3.

وبذلك اقتضت المؤامرة العمل على إنهاء التواجد الفلسطيني في أي جزء من أرضه العربية، ونفذ الاتفاق بتوحيد الضفة الغربية للأردن مع الضفة الشرقية، ثم تأليف المملكة الأردنية الهاشمية منهما. وتمّ ذلك التوحيد على خطوات بدأت بإلغاء الجمارك والجوازات بين الضفتين، ومنح الفلسطينيين جوازات أردنية، ثم حلّ البرلمان الأردني ودعيت

(1) - مراد، عباس، الدور السياسي للجيش الأردني 1921-1973، منظمة التحرير الفلسطينية مركز الأبحاث، بيروت 1973، ص57

الضفتان إلى انتخابات مشتركة، وتقرر أن يكون للضفتين مقاعد متساوية العدد في البرلمان، واجتمع البرلمان المنبثق عن الانتخابات في 24 نيسان سنة 1950 في عمان، واتخذ قراراً أعلن فيه تأييد الوحدة التامة بين ضفتي الأردن الشرقية والغربية، واجتماعهما في دولة واحدة في المملكة الأردنية الهاشمية، وذلك على أساس الحكم السياسي الدستوري، والتساوي في الحقوق والواجبات بين المواطنين جميعاً، واعترفت بريطانيا بهذا الاتحاد وعدت معاهدة التحالف بينها وبين الأردن المبرمة سنة 1928 سارية على أراضي الدولة جميعها⁽¹⁾، وبعد أن ضمت الضفة الغربية إلى الضفة الشرقية وتكونت المملكة الأردنية الهاشمية، أصبح الاحتفاظ بالضفة الغربية وإخضاع سكانها المحرك الأول للسياسة الأردنية. ولم يكن النظام الأردني يرى أي عائق في التعاون مع "إسرائيل" في سبيل ذلك، وبالمقابل كانت "إسرائيل" ترى في استمرار النظام الأردني الضعيف المتحالف مع الإمبريالية ضماناً لوجودها بحد ذاته. ومن هنا نشأ تحالف موضوعي بين "إسرائيل" والنظام الأردني. حيث أدى النظام الأردني دور حارس "إسرائيل" وصمام أمنها، كما أدت "إسرائيل" دور الخطر الخارجي الذي يمكن للنظام الأردني التلويح به لقمع الصراعات الداخلية. وافترض ذلك أن يقدم كل من الطرفين ضمانات للطرف الآخر، فكان أن عمد النظام الأردني إلى نزع سلاح سكان الضفة الغربية والقضاء على الحركات الوطنية في الأردن؛ تلك الحركات التي تشكل خطراً على النظام الأردني بقدر ما تشكل خطراً على "إسرائيل"، ومن جهة أخرى لم تترك "إسرائيل" مناسبة إلا وتعلق فيها بأنها لن تقف مكتوفة الأيدي إذا ما حدث تغيير في نظام الحكم الأردني؛ أي إنها تتعهد صراحة بحماية هذا النظام، وإحباط كل محاولة لإسقاطه، وبذلك تحقق الهدف المطلوب في ضمان أمنها في تلك المنطقة.

5- قطاع غزة:

يشكل قطاع غزة الشريط الساحلي من فلسطين الذي بقي بيد القوات المصرية حتى توقيع اتفاقية الهدنة بين العرب و"إسرائيل"، والتي عرفت "بانفاقية رودس"، وكان يطلق

(1) - زعینتر، القضية الفلسطينية، ص 273.

حينها على قطاع غزة اسم المناطق الفلسطينية الخاضعة لرقابة القوات المصرية، وقد عدل الاسم لاحقاً فأصبح الاسم قطاع غزة. حيث شهدت هذه المنطقة ما بين دخول القوات المصرية إلى فلسطين في 15/5/1948 وتوقيع اتفاقية رودس في 24/2/1949 تطورات سياسية وعسكرية كان لها أثرها الواضح في ولادة القطاع.

لم يكن مصير الضفة الغربية -الذي تحدد مسبقاً وأنت وقائع الحرب لتضعه موضع التنفيذ العملي- يختلف حتى في تفاصيله عما كان يجري على الجبهة المصرية من خطط عسكرية وسياسية، والحكومة الأردنية المتواطئة مع بريطانيا كان لها نظيرها في مصر، حيث قادت الحكومة المصرية الأمور السياسية والعسكرية بالطريقة نفسها، ولم تقم بأي استعداد جدي لتأمين متطلبات الجيش المصري الزاحف إلى الجنوب، وأسهمت الأوامر الملكية المصرية بإتاحة المجال "لإسرائيل" بأن تحتل مساحات واسعة من الأرض العربية، حينما أصدرت أمراً يقضي بسحب المتطوعين من المواقع التي يحتلونها وإرجاعهم إلى المعسكرات، وقد ترتب على سحب قوات المتطوعين أن احتل اليهود من دون قتال مواقع جديدة، وبذلك خسر العرب لصالح "إسرائيل" "بدون قتال منطقة تزيد مساحتها على سبعمائة كيلومتر مربع"⁽¹⁾.

كما حاولت الحكومات العربية الرجعية أن تحول دون ممارسة سياسة فلسطينية مستقلة تمثلت حينها بـ "الهيئة العربية العليا" التي حازت موافقة الشعب الفلسطيني في أيلول سنة 1948، واستمرت حلقات المؤامرة حتى بداية تنفيذ اتفاقية الهدنة الدائمة الموقعة بين مصر و"إسرائيل" في رودس بتاريخ 24/2/1949، التي نصت في أحد بنودها على أن "يحتفظ المصريون بالسيطرة على الممر الساحلي الممتد من قرية رفح على الحدود المصرية الفلسطينية إلى نقطة تبعد ثمانية أميال إلى الشمال من غزة"⁽²⁾. وكانت أعمال الحكومة المصرية قد تأثرت في القطاع منذ 27/5/1948، حينما وصل

(1) - أبو النمل، حسين، قطاع غزة 1948 - 1967، تطورات اقتصادية وسياسية واجتماعية وعسكرية، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت 1979، ص 20.

(2) - أبو النمل، قطاع غزة، ص 28 - 29.

نائب الحاكم الإداري العام ومعه عدد من ضباط سلاح الحدود الملكي، وعدد من الموظفين المنتدبين من الوزارات المختلفة، فقام الضباط بأعمال الإدارة والأمن وتلبية طلبات القوات المحاربة، وقام الموظفون المصريون المدنيون بالإشراف على إدارات الحكومة المختلفة، (كل في مجال اختصاصه)، وبعد قيام ثورة تموز سنة 1952 والإطاحة بالحكم الملكي، حاول الضباط الأحرار أن يعملوا على تحسين أحوال القطاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. واستمر القطاع تابعاً إدارياً إلى مصر حتى العدوان الثلاثي سنة 1956، واحتلال "إسرائيل" لغزة مدة استغرقت منذ 1956/11/2 وحتى 1957/3/14، تلك الفترة التي حاولت خلالها "إسرائيل" التمسك بالقطاع سواء عن طريق ضمه "لإسرائيل" أو عن طريق تدويله. وفي كلا الوضعين كانت "إسرائيل" تعمل على ألا يكون رأس جسر على الجانب الآخر من سيناء للهجوم العسكري على "إسرائيل" أو قاعدة لعمليات الإرهاب والعنف في زمن السلم⁽¹⁾.

ولم تتمكن "إسرائيل" من تنفيذ هدفها في ضم القطاع في تلك الفترة من سنة 1956، وذلك بسبب صدور قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة والذي دعا "إسرائيل" إلى سحب جميع قواتها فوراً إلى ما وراء خطوط الهدنة التي أقيمت بموجب الهدنة العامة بين مصر و"إسرائيل" في 1949/2/24؛ الأمر الذي دفع "إسرائيل" للعمل بجدية أكثر كي تمرر مشروع تدويل القطاع، وبذلك تضمن عدم عودة الإدارة المصرية إليه، وتم في ذلك الوقت صدور قرار الأمم المتحدة رقم 998 بتشكيل قوات الطوارئ الدولية في تشرين الثاني سنة 1956، ودخولها المنطقة. وكانت الغاية من ذلك -كما عبر عنها السكرتير العام للأمم المتحدة داغ همرشولد (1905-1962)- ضمان سلامة القناة، وهذا ما ترك المجال مفتوحاً للتحكم بمصير المناطق المحتلة سنة 1956، وقناة السويس، وشم الشيخ، وقطاع غزة. وكانت الفترة التي وصلت فيها قوات الطوارئ الدولية إلى المنطقة حافلة بالتطورات السياسية، ويصفها الجنرال بيرنز بقوله: "إن الفترة بين وصول قوات الطوارئ إلى الحدود في 1957/2/22، ودخولها قطاع غزة في 1957/3/6، كانت

(1) - أبو النمل، قطاع غزة، ص 146.

ملينة بالمفاوضات السياسية والمناورات في الجمعية العامة للأمم المتحدة وفي واشنطن. وقد صدر خلال هذه الفترة قرار الجمعية العامة رقم 1123 الذي دعا "إسرائيل" تحديداً إلى الانسحاب بعد مغادرة القوات الفرنسية والبريطانية، وفي القرار رقم 1124 أكدت الجمعية العامة قرارها السابق وطلبت من "إسرائيل" إتمام انسحابها إلى ما وراء خط الهدنة من دون مزيد من التأخير، واحتجت "إسرائيل" على القرار، وأوضحت موقفها بأنه "لا لانسحاب من قطاع غزة، ولا لانسحاب من شرم الشيخ قبل حصول "إسرائيل" على ضمانات لملاحظتها عبر المضائق، وأكدت "إسرائيل" أن انسحابها لن يكون إلا على أساس الاحتفاظ بالإدارة المدنية لقطاع غزة .. و ضمانات بشأن حرية الملاحة في المضائق، وقد حددت الولايات المتحدة الأمريكية كونها الجهة الصالحة لتقديم الضمانات المطلوبة"⁽¹⁾.

وخلال الأسبوع الذي نزلت فيه قوات الطوارئ إلى غزة، قامت اضطرابات واحتجاجات شعبية واسعة، رافضة وجود القوات الدولية، ومؤكدة أن الشعب على استعداد للتعاون مع قوات الطوارئ في الخدمات الضرورية للجمهور، لكن يجب أن يكون مفهوماً أن ولاءهم الأول هو للإدارة المصرية. وكانت الشوارع مليئة بالياфطات التي تحمل شعارات "مصر هي أمننا"، "لا نريد الانفصال عن مصر"⁽²⁾. وباشرت مصر فوراً لتعيين حاكم إداري للقطاع، وكذلك كان قبول الأمم المتحدة للوضع الذي فرضته مصر ضمن الشروط الآتية:

- أ- ألا ترسل مصر قواتها إلى القطاع.
- ب- ألا يسمح بنشاط الفدائيين.
- ت- اتخاذ الخطوات الضرورية لجمع الأسلحة والمتفجرات التي كانت بأيدي الناس.
- ث- السماح بمرور أغذية الأونروا عبر ميناء حيفا⁽³⁾.

(1) - أبو النمل، قطاع غزة، ص 160.

(2) - أبو النمل، قطاع غزة، ص 167.

(3) - أبو النمل، قطاع غزة، ص 169.

وبذلك تحدد مصير تلك المنطقة من فلسطين، في وقت كان يمكن إسكان الكثير من الفلسطينيين فيها، ومنحهم كياناً مستقلاً؛ مما يشكل قاعدة نضالية ثابتة في تحركاتهم ضد دولة "إسرائيل" الدخيلة لاسترداد الأرض العربية.

6- نقض اتفاقيات الهدنة 1949 والاعتداء على المناطق منزوعة السلاح

توقفت حرب سنة 1948 بجولتها الثانية في صالح "إسرائيل" (كما سبق إيضاحه)؛ مما جعلها تحقق هدفها في قيام "دولة إسرائيل"، وبذلك فرض على الدول العربية المجاورة عقد اتفاقيات هدنة مع "إسرائيل" بإشراف الأمم المتحدة؛ لوقف استمرار اعتداءاتها على الأراضي العربية. وقد حددت اتفاقيات الهدنة فيما حددته مناطق معينة على الجهات المختلفة؛ لتكون مناطق مجردة من السلاح، ونصت على ضرورة المحافظة على الوضع الراهن الذي كان قائماً في هذه المناطق عند التوقيع على الاتفاقيات العديدة، وجعلت لكل جهة "لجنة هدنة مشتركة" يمثل فيها الطرفان المعنيان، كما تمثل فيها "هيئة مراقبة الهدنة" على الجبهات المختلفة، وتمت على النحو التالي:

- الاتفاقية المصرية - الإسرائيلية، 24 شباط 1949.
- الاتفاقية اللبنانية - الإسرائيلية، 23 شباط 1949.
- الاتفاقية الأردنية - الإسرائيلية، 3 نيسان 1949.
- الاتفاقية السورية - الإسرائيلية، 20 تموز 1949.⁽¹⁾

لكن "إسرائيل" نهجت منذ البدء سياسة مدروسة لنسف الهدنة عن طريق الادعاء بسيادتها على المناطق المجردة من السلاح، وطرد السكان العرب منها، وإقامة المستعمرات العسكرية فيها، وشن الهجمات العربية عبر خطوط الهدنة تحت حجج وأسباب وأعداء شتى. واعتمدت "إسرائيل" منذ البدء استراتيجية استهدفت جهاز المراقبة الدولية بالذات مبتدئة برفض قرارات رؤساء لجان الهدنة المشتركة، ومقاطعة هذه اللجان تدريجياً للاستيلاء على مراكز المراقبة والتضييق على المراقبين الدوليين، وإخراجهم من

(1) - نصوص الأمم المتحدة وملحقاتها ساسلة الوثائق الأساسية (3)، اتفاقيات الهدنة العربية - الإسرائيلية في شباط وتموز 1949، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت 1968.

المناطق المقرر عملهم فيها، حتى يتم لها ما يمكن من التوسع الإقليمي على حساب الدول العربية.

بدأت "إسرائيل" بخرق الهدنة مع سوريا حينما بدأت بتجفيف مستنقعات الحولة في المنطقة المجردة من السلاح، وحينما رفض العرب مغادرة أراضيهم هدمت القوات "الإسرائيلية" بيوتهم وطردتهم من أراضيهم واعتقلت الكثيرين منهم. ولا شك في أن مثل هذه التجاوزات تكسب العدو ميزات عسكرية مهمة على الحدود السورية وتتيح لهم الانتفاع بمشاريع ري عظيمة في شمال فلسطين وجنوبها، واستمر الصهاينة في اعتداءاتهم حتى جاءت سرية عسكرية في أوائل نيسان سنة 1951 إلى منطقة الحمة فقابلها السوريون بإطلاق النار وقتلوا عدداً منها. ورفعت سورية شكواها إلى مجلس الأمن؛ فأصدر أمراً بوقف أعمال التجفيف حتى يتم الاتفاق بشأنها، وأكد أنه لا سلطة "إسرائيل" على المنطقة المجردة، وبأسف للتعديات اليهودية ويطلب عودة الساكنين العرب إلى قراهم⁽¹⁾. لكن "الإسرائيليين" لم يلتزموا بالقرار، واستمروا في تكرار محاولاتهم لتجفيف الأراضي واستثمارها.

كما دعي مجلس الجامعة العربية للانعقاد في دمشق في 18 أيار 1951، وأعلن تأييده المطلق لموقف سورية واستعداده لموازرتها في رد العدوان.

كان الخرق الثاني للهدنة الأردنية في 14/10/1953، حينما دهمت فرقة "إسرائيلية" عددها بين 250-300 جندي قرية قبية، وهي قرية حدودية قريبة من رام الله وأهلها نيام، ودمرت نصف بيوتها، فقتل سبعون شخصاً من سكانها، واكتفى مجلس الأمن بتوجيه اللوم إلى "إسرائيل" من دون أية إجراءات لإدانتها؛ بل أخذ يطالب الأردن بمفاوضة "إسرائيل" مباشرة بموجب المادة 12 من الهدنة الأردنية في منطقتي نحالين، و يدرس.

وفي إحصاء رسمي أذاعته لجنة الهدنة الأردنية، أن عدد اعتداءات اليهود على الحدود الأردنية وحدها خلال 26 شهراً، من أيلول 1948 إلى 31 تشرين الثاني

(1) - زعینتر، القضية الفلسطينية، ص 253.

1952، بلغ 624 مرة، وأن عدد الضحايا من العرب أكثر من مئة قتيل و85 جريحاً و83 مفقوداً وبينهم 130 امرأة و35 طفلاً بين قتيل وجريح، وبلغ عدد اعتداءاتهم سنة 1952 نحو 300 مرة وطرد اليهود الصهاينة منذ تم توقيع الهدنة في المناطق التي يحتلونها ما يزيد على 15 ألف عربي بينهم عدد كبير من النساء والأطفال مع الاستيلاء على أملاكهم وأموالهم عنوة.

وفي مصر تم خرق اتفاقية الهدنة في 20 آذار سنة 1950، حيث احتل "الإسرائيليون" بيرقطة داخل المنطقة المجردة من السلاح خلافاً لحكم لجنة الهدنة المشتركة، وأدان مجلس الأمن هذا التصرف، وطالب "إسرائيل" بالانسحاب منها، لكنهم عادوا واحتلوها في 1955، ثم استخدمت كنقطة انطلاق حين الاعتداء "الإسرائيلي" على سيناء سنة 1956. وفي 1955/2/28 شنت "إسرائيل" غارة واسعة على قطاع غزة؛ مما أدى إلى نقلة نوعية في العمل الفدائي للرد على اعتداءات "إسرائيل" داخل الأرض المحتلة وخارجها.

استمرت "إسرائيل" في نقض اتفاقات هدن سنة 1949 في مصر وغيرها، وقامت في 21 أيلول سنة 1955 بهجومين كبيرين على مدينتي خان يونس وغزة، وتقدمت حوالي ستة كيلو مترات داخل حدود قطاع غزة، ووصلت إلى مركز البوليس في خان يونس وهناك فتحوا ناراً كثيفة ثم قامت بتفجير البناء، كما هاجمت منطقة بيسان لتغطيه الهجوم الرئيس، وقد أفادت تقارير المصريين عن سقوط 36 قتيلاً و30 جريحاً من الجنود ورجال البوليس والمدنيين ... وواجهت قوات مراقبة الهدنة صعوبة في تحديد الرقم الدقيق لعدد الضحايا⁽¹⁾.

وبذلك نجد أن قيام "إسرائيل" قد تم على أساس الدعم الإمبريالي، وتحدي قرارات الهيئات الرسمية دولياً إن لم تكن في صالحها، واعتمدت على القوة في تحدي الدول المجاورة، وهذا ما أكده رئيس أركان حرب الجيش "الإسرائيلي" في تل أبيب في 17 تشرين الثاني 1951 بقوله: "إن دولة يحيط الأعداء بحدودها مضطرة إلى خلق شعب

(1) - أبو النمل، قطاع غزة...، ص 120.

محارب فيها وعدّ كل واحد قادر على حمل السلاح من ذكر وأنثى حتى سن الخمسين جندياً في الميدان⁽¹⁾.

كما نهجت "إسرائيل" سياسة القوة والحوار المباشر وغير المباشر؛ لتفرض حلولاً سلمية استسلامية من خلال دعوتها للمفاوضات مع العرب، وانتزاع الاعتراف العربي بدولة "إسرائيل". وقد أدرك العرب جميعاً هذه السياسة، فكان القرار بالإجماع تنفيذ معاهدة الدفاع المشترك*، والتعاون الاقتصادي لفرض حصار اقتصادي على "إسرائيل"، وفي آب 1950 قررت اللجنة السياسية لمجلس الجامعة العربية: "توصية مجلس الجامعة بتعيين مسؤول على الإشراف العملي على تنفيذ تدابير المقاطعة، على أن يعاونه مندوبون بصفة ضباط اتصال تعيينهم كل دولة"⁽²⁾.

(1) - زعيتر، القضية الفلسطينية، ص 291.

* - هدفت المعاهدة إلى تقوية الروابط وتوثيق التعاون بين الجامعة العربية، وأجمعت على حلّ منازعاتها الدولية بالطرق السلمية سواء فيما بينها أو في علاقاتها مع الدول الأخرى، ثم المساندة الجماعية للدولة التي تتعرض لاعتداء، وعليها بما في ذلك استخدام القوة المسلحة، ثم التعاون بين الدول لدعم مقاومتها العسكرية وتعزيزها ضمن الإمكانيات المتوفرة لكل قطر للرد على أي اعتداء مسلح عليها. كما تمّ تأليف لجنة عسكرية دائمة من ممثلي هيئة أركان حرب الجيوش العربية لتنظيم خط الدفاع المشترك، وتأليف مجلس للدفاع المشترك تحت إشراف مجلس الجامعة العربية، يتكون من وزراء الخارجية والدفاع أو من ينوب عنهم، وما يقرره المجلس بأكثرية ثلثي الدول يكون ملزماً للدول المتعاقدة جميعها، ويختص هذا المجلس بالشؤون جميعها المذكورة سابقاً، ثم تتعاون الدول العربية النهوض الاقتصادي في المجالات المختلفة، وإنشاء مجلس اقتصادي. وللمعاهدة ملحق عسكري يوضح اختصاصات اللجنة الدائمة لإعداد الخطط العسكرية. وأضيف للمعاهدة بروتوكول إضافي بتأليف هيئة استشارية عسكرية من رؤساء أركان حرب الجيوش العربية للإشراف على سير الأعمال العسكرية. تلك المقترحات عن زعيتر، القضية الفلسطينية، ص 274 - 277.

(2) - زعيتر، القضية الفلسطينية، ص 278.

وفي آذار 1951، تم إنشاء مكتب مركزي عام في دمشق مهمته الإشراف على تنفيذ تدابير المقاطعة، وضمان الاتصال بالمكاتب المختصة بشؤون المقاطعة في كل قطر لتنسيق تدابيرها وضمان استمرار تطور نشاطها، وإنشاء مكتب خاص في كل دولة يعنى بشؤون المقاطعة جميعها، وتوصية الحكومات العربية ببذل اهتمام خاص ببعض البلدان التي تتخذ واسطة لأعمال التهريب إلى "إسرائيل" لضمان منع التهريب عن طريق هذه البلدان، وتوصياتها باتخاذ ما يلزم من إجراءات إدارية وتشريعية لتنفيذ هذه التوصيات ولزجر من يتعامل مع "إسرائيل" أو يسهل التعامل معها من رعاياها أو المقيمين بأرضها⁽¹⁾. كان لهذه المقاطعة أثرها السيء على "إسرائيل"، وهذا ما ذكرته إحدى الصحف "الإسرائيلية": بأن الدول العربية القريبة من "إسرائيل" تستطيع أن تمدنا بكثير من المواد الخام التي كانت ذات أثر كبير في ارتفاع الصناعة اليهودية وتطورها، وتعد الصحيفة المواد الأولية واستعمالاتها في الأردن (كمثال) وتوضح مدى فائدتها. حبذا لو طبقت تلك الحكومات سياسة المقاطعة لأدرك الجميع مدى أهمية ذلك للاقتصاد المعادي، ولحال دون تحديدها واستغلالها واستمرارها في خرق الاتفاقات وقرارات الأمم المتحدة.

وبحث مجلس الجامعة العربية في نيسان 1950 أمر دعوات "إسرائيل" للصلح مع العرب، وكان القرار بالإجماع: أنه لا يجوز لأية دولة من دول الجامعة العربية أن تتفاوض مع "إسرائيل" في عقد صلح منفرد أو أي اتفاق سياسي أو عسكري أو اقتصادي منفرد مع "إسرائيل"، والدولة التي تقدم على عمل كهذا تعدّ مفصولة من الجامعة العربية، ويتم تكليف لجنة سياسية لتتخذ التدابير اللازمة بشأن الدولة التي ترتكب مثل هذه المخالفة؛ كما أكدت الدول العربية رفض الاشتراك في المؤتمرات الإقليمية التي تمثل فيها "إسرائيل"⁽²⁾.

ثالثاً- العدوان الثلاثي على مصر سنة 1956 ودوافعه:

(1) - زعبيتر، القضية الفلسطينية، ص 279..

(2) - زعبيتر، القضية الفلسطينية، ص 282 - 283.

كشفت حرب 1948 بين العرب و"إسرائيل" بوضوح وعبر مختلف مجرياتها، عن مدى العلاقة الوثيقة بين القوى الرجعية العربية الحاكمة والمصالح الاستعمارية والصهيونية، لا سيما مصر والأردن وسورية، الأقطار المجاورة مباشرة لدولة "إسرائيل" حديثة النشأة، وأتت الهزيمة بمنزلة سبب مباشر لاندفاع القوى الشعبية والثورية، خاصة في مصر إلى تصعيد نضالها الوطني التحرري، وإنجاز الثورة ضد الحكم الاستعماري البريطاني ممثلاً بالسلطة الملكية المصرية العميلة.

وكان تفجر ثورة 23 تموز 1952 التي أطاحت بالنفوذ البريطاني والحكم الملكي بداية مرحلة جديدة في تاريخ مصر التحرري؛ ولتصبح مصر حينها القوة الأكثر تأثيراً في مسيرة النضال الوطني التحرري العربي.

أخذت مصر تحدد استراتيجيتها الوطنية، من خلال تثبيت خطى الثورة، في العمل على متابعة التحرر الداخلي في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والفكرية المختلفة، ثم استكمال جوانب التحرر من بقايا الاستعمار البريطاني وجلاء القوات العسكرية البريطانية المرابطة عند قناة السويس، وإغلاق الملاحة في خليج العقبة أمام السفن "الإسرائيلية"، وهذا ما وضحه المصريون سنة 1951 ذلك بأنهم يقومون بواجبهم في الحرب، وأن القوات المسلحة لن تضع حداً للحرب، ولن يستطيع أحد منعها من ممارسة حق مصر في محاربة العدو، وصرحت غولدامانير بأن تلك الحقوق كانت تطبق بشكل واسع في سنتي 1955-1956⁽¹⁾. ورفضت مصر مشاريع الأحلاف الاستعمارية المختلفة التي تهدف إلى إبقائها في فلك التبعية، وجزها إلى عقد صلح مع "إسرائيل"، وهذا ما اتضح من جملة المقترحات التي طرحت بين سنتي 1950-1955، حيث ربطت مسألة الجلاء البريطاني عن قناة السويس، ونقل قواعدها إلى فلسطين المحتلة بعقد صلح بين مصر و"إسرائيل"، لكن مصر سارت خطوات حاسمة في قضية إجلاء القوات البريطانية حتى سنة 1954. وحددت موقفها الوطني في معركة "الأحلاف الاستعمارية" و"المحاور الرجعية"؛ بخاصة بعد أن توجهت حكومة نوري السعيد في

(1) - جولدامانير، الحقد، بيروت، 1979، ص 219.

العراق خطوات عملية في الموافقة على "حلف بغداد". وفي الوقت نفسه أبدت مصر عدم ارتياحها لفكرة عقد "المؤتمر الإسلامي" الذي تقدمت به باكستان الذي لم تكن فكرة عقده بعيدة عن أجواء الأحلاف. ثم صعد وفد مصر موقفه في اجتماع اللجنة السياسية التابعة لجامعة الدول العربية في دورتها العادية المنعقدة في نهاية سنة 1954؛ بخاصة حينما تكلم وزير خارجية لبنان في ذلك الاجتماع، وارتأى ضرورة التعاون مع الغرب الذي أفادت منه "إسرائيل" بسبب ابتعاد العرب عنه، وأكد أن الوقت قد حان للتفاهم مع الغرب من أجل تأمين المصالح العربية، كذلك كان موقف وزير خارجية العراق الذي دعا للتعاون مع الغرب لأن الذي كان يدعو إلى هذا التعاون هو أن مشاكلنا مع الغرب وقضية فلسطين هي أول هذه المشاكل، ولا يمكن حل هذه المشاكل إلا بالتعاون مع الغرب⁽¹⁾. وكان رد ممثل مصر الدكتور محمد فوزي مختلف عن سابقه بقوله: "سمعت أن العائق الذي كان يحول دون هذا التعاون هو مسألة القنال، وأن هذا العائق قد زال بعد عقد اتفاقية الجلاء، ولكن ما شأن فلسطين؟ هل حلت قضيتها؟ سمعت أن لاحت لها إلا بالتعاون مع الغرب، هل هذا صحيح؟ وهل يتعاون الغرب معنا على إزالة "إسرائيل"؟"⁽²⁾.

ودعت مصر في هذا الاجتماع إلى اتخاذ موقف موحد من الدول العربية بإدانة سياسة الأحلاف في الوقت الذي نشط فيه "حلف بغداد" وتبني نوري السعيد ترويجه في الوطن العربي، كما شكّل العراق أحد أطراف المحور الهاشمي. وعملت مصر على تشكيل محور من مصر وسورية والسعودية؛ بهدف مواجهة الحلف الهاشمي فقط، واتجهت نحو التعاون مع دول المنظومة الاشتراكية سنة 1955؛ مختربة لأول مرة في تاريخ العرب الحديث والمعاصر حصار الغرب؛ لتفتح آفاقاً دولية جديدة؛ ولتخرج من دائرة الدول الأجنبية الاستعمارية الساعية لضمها إلى الأحلاف الاستعمارية. وفي أيلول 1955 انتهت المفاوضات بين تشيكوسلوفاكيا ومصر حول بيع السلاح، وعلق حينها موشي

(1) - أبو النمل، قطاع غزة، ص 89.

(2) - أبو النمل، قطاع غزة، ص 89.

شاريت على موضوع التعاون مع المعسكر الاشتراكي وانعكاسه السلبي على "إسرائيل"، وبأن اتفاقية التسليح أثرت تأثيراً بالغاً في أمن "إسرائيل"، وبأنها غيرت ميزان القوى تغييراً حاسماً، ووضعت حداً لتفوق "إسرائيل" النوعي على مصر⁽¹⁾. وفي هذه الفترة عقد مؤتمر باندونغ لدول عدم الانحياز في نيسان 1955 بين الشعوب الآسيوية والإفريقية والأقطار العربية التقدمية (مصر وسورية) الذي أنهى أعماله بإصدار بيان ضد السياسة الصهيونية العدوانية.

وكان لنهوض النضال القومي الوحدوي العربي آنذاك بقيادة مصر وسورية أثره الكبير في تصعيد الأحداث السياسية في الوطن العربي -وهو ما عدته الدول الاستعمارية المتنفذة في المنطقة خطراً حقيقياً يهدد مصالحها- وكان لهذه التطورات أثرها الكبير في النهوض الثوري والتحرري في الجزائر والأردن ولبنان والعراق، وتوجه سورية ومصر نحو وحدة سنة 1958. وعملت مصر أيضاً على دعم العمل الفدائي وتنظيمه، وتأمين وسائل التدريب العسكري والتسليح، وهذا ما وضّحه عبد الناصر حين قال: "...استقر رأينا على أن أحسن وسيلة لمجابهة "إسرائيل" هي أن يكون لدينا فدائيون منظمون على أساس الوحدات الصغيرة⁽²⁾". وبالفعل كان للمتطوعين الفدائيين دورهم في حرب السويس سنة 1956، وفي مراحل لاحقة أيضاً، وبعد قيام منظمة التحرير الفلسطينية، كانوا عماد جيش التحرير الفلسطيني، وكان للعمل الفدائي تأثيره الكبير في دفع "إسرائيل" للقيام بعدوانها على مصر*. وبذلك يمكننا أن نحيط بأهم التطورات التي وصل إليها الوطن

(1) - أبو النمل، قطاع غزة، ص 113.

(2) - أبو النمل، قطاع غزة، ص 113.

* - على الرغم من التحفظ الشديد على الأرقام التي تعلنها إسرائيل لعدد لقتلها، يمكننا الاستدلال على أثر حوادث الحدود على رأسها غارات الفدائيين على "إسرائيل" من خلال مقارنة قتلى "إسرائيل" نتيجة لهذه الحوادث قياساً لقتلها في حروبها الثلاث والفترات الفاصلة بينها. فقد سقط "لإسرائيل" في حرب 1948 - 1949، (4487) قتيلاً، ومنذ توقيع معاهدات وقف إطلاق النار في آذار 1949 وحتى حرب السويس 1956 (1176) قتيلاً، وفي غزة وسيناء عام 1956 (191) قتيلاً ومن الاعتداء على سيناء حتى حرب حزيران 1967 (795) قتيلاً، هذا عدا

العربي خلال النصف الأول من الخمسينيات التي شكلت الأسباب الفعلية للاعتداء الثلاثي على مصر سنة 1956.

1- أهم أسباب العدوان:

- أ- النهوض الوطني التحرري العربي ضد الاستعمار والرجعية العربية:
- ب- نجاح ثورة تموز في مصر سنة 1952.
- ت- المجابهة الوطنية في الأردن والإطاحة بحكم الملك عبد الله.
- ث- نهوض الاتجاه الوطني التحرري في التصدي لمخططات التبعية الاستعمارية والصهيونية، فكان الموقف في مصر والأردن حاسماً إزاء القوات الأجنبية البريطانية التي ما زالت متواجدة في القطرين، وتصميمه على طردها.
- ج- الدور المهم في تصعيد العمل الفدائي ودعمه، وخاصة على الجبهتين المذكورتين، وكان الموقف حاسماً أيضاً تجاه سياسة الأحلاف.
- ح- تصاعد ثورات التحرر في شمال إفريقيا العربية وانطلاق ثورة الجزائر.
- خ- نهوض الحركة الجماهيرية في لبنان ضد سياسة التعاون والانفتاح على الغرب.
- هـ- نهوض الاتجاه القومي الوحدوي العربي، وخاصة في مصر وسورية.
- و- نهوض الاتجاه الوطني التقدمي في سياسة الاستقلال والتحرر الشامل اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وفكرياً (مصر وسورية)، ثم التوجه نحو التعاون مع دول المنظومة الاشتراكية ضمن إطار سياسة الحياد وعدم الانحياز.

2- خطة "إسرائيل" لشن العدوان وتنفيذه:

رداً على السياسة العربية، وفي إطار سياسة "إسرائيل" العسكرية، بدأ التنسيق من جديد بين "إسرائيل" وفرنسا وبريطانيا وأمريكا؛ مستهدفين حركة التحرر العربية الناهضة في مناطق الوطن العربي المختلفة، (كل من منظار مصالحه الخاصة)،

= عن الخسائر الاقتصادية الناتجة عن التخريب غير المباشر والذي هو نتاج طبيعي لتزايد الأعباء الأمنية، فـ"إسرائيل" كانت تستطيع الخروج إلى ميدان الاستقلال الاقتصادي لولا العبء الثقيل في نفقات الدفاع.

وهذا ما عبّر عنه بنغوريون بقوله: "إنّ الرد على العرب بقوة يستلزم الحصول على السلاح، ثم التحالف مع قوى غربية لحفظ سلامة إسرائيل"⁽¹⁾. وأخذت "إسرائيل" تعدّ لحرب هجومية لتسقط الثورة في مصر، ولتحتفظ مصالحها في خليج العقبة، وشرم الشيخ، وقطاع غزة. وفي كانون أول 1955 قدم بنغوريون شكوى إلى مراقبي الهدنة ضد مصر قال فيها: "إن الحكومة المصرية مسؤولة عن الفدائيين، وإنّ هذا العمل يخرق اتفاقية الهدنة، وفي هذه الفترة ازداد التوتر والقلق على الحدود، واتهم بنغوريون العرب بأنهم سبب التوتر، واتهم سكرتير الأمم المتحدة داغ همرشولد، بأنّه لا يسلم بحق "إسرائيل" بالدفاع عن نفسها"⁽²⁾.

وأخذت "إسرائيل" تسعى للحصول على أموال وأسلحة، وكلف شمعون بيريز بالسفر إلى فرنسا في 12/4/1956؛ لطلب المساعدة والسلاح مستغلاً؛ ردة الفعل الفرنسية بعد قيام ثورة الجزائر ودعم مصر لها حيث رأت وزارة الدفاع الفرنسية أنّها إذا ساعدت على إسقاط الحكم في مصر فربما أنهت القضية الجزائرية، وهذا ما قرّب بين فرنسا و"إسرائيل"، وكانت أمريكا على علم بتحركات "إسرائيل" ومؤيدة لخطة تسليحها من فرنسا، وإن لم تعلن ذلك.

كذلك استغل القادة الصهاينة رد الفعل البريطاني إزاء سياسة مصر، وتأميم شركة قناة السويس في 26/7/1956، وإدارتها لصالح الشعب المصري رداً على سحب الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا عرضهما الخاص بتمويل السد العالي، وذلك بعد فشل مفاوضات تموز 1956؛ تلك المفاوضات التي استمرت مع البنك الدولي للإنشاء والتعمير، والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وكذلك مع كونسرتيوم فرنسي - ألماني من أجل تمويل مشروع السد العالي⁽³⁾.

(1) - هلسة، ديفيد بنغوريون، ص 123.

(2) - هلسة، ديفيد بنغوريون، ص 125 - 295.

(3) - علوش، ناجي، المسيرة إلى فلسطين، دار الطليعة، بيروت، 1964، ص 158.

وقد أثار تأميم القناة ضجة كبيرة في الأوساط العالمية التي تدارست الموضوع باهتمام بالغ، وأعلنت بريطانيا عن عزمها على استخدام القوة المسلحة ضد مصر، لإلغاء قرارها بتأميم قناة السويس، ومما زاد في ردود الفعل عند القوى المعادية الثلاث توقيع مصر وسورية معاهدة دفاعية مشتركة في 23/10/1956؛ الأمر الذي أكد اقتراب نشوب حرب خاطفة ضد مصر بعد أن التفت المصالح الجوية البريطانية و"الإسرائيلية" والفرنسية؛ لمواجهة المد القومي العربي التقدمي المتصاعد في المنطقة.

وفي 14/10/1956، وبعد أن فشلت المباحثات البريطانية - المصرية حول قناة السويس تبلورت الخطة في أذهان الفرنسيين والبريطانيين بأن تبدأ "إسرائيل" بالهجوم ثم تتدخل فرنسا وبريطانيا، بذريعة الفصل بين "إسرائيل" ومصر، وبذلك يتم احتلال القناة.

وفي 16/10/1956 ذهب إيدن وسلويد لويد إلى فرنسا، واتفق الطرفان على أن التدخل بسبب العدوان "الإسرائيلي" هو السبب الوحيد المقبول. ورأى كريستيان بينو وزير خارجية فرنسا أنّ الاتحاد السوفييتي لن يتدخل بسبب انشغاله بمشاكل المجر، وأنّ أمريكا لن تتدخل لحلفاءها في النهاية.

وفي اجتماعات سيفر (إحدى ضواحي باريس) التي عقدت خلال الفترة 22/10/1956 وحتى 25/10/1956، وفي غاية السرية رسم الأطراف الثلاثة خططهم العامة، وكان باتريك دين ممثلاً عن بريطانيا وكريستيان بينو عن فرنسا، وبنغوريون عن "إسرائيل"، واشترط الجانب الصهيوني حينها الآتي:

أ- ضرورة توفر دفاع جوي كثيف لحماية المدن "الإسرائيلية" وسكانها.

ب- ضرب المطارات المصرية.

ت- ثم أضاف بنغوريون أنّه يريد أكثر من غارة وأقل من حرب⁽¹⁾.

(1) - هلسة، ديفيد بنغوريون، ص 231.

وانتقلت بريطانيا مع "إسرائيل" على أنها لن تساندها علناً في مجلس العموم والأمم المتحدة حتى لا تثير العرب، ويمكن لفرنسا أن تقوم بدورها في مساندة "إسرائيل" واستخدام حق الفيتو. وفي 26/10/1956، أعلنت "إسرائيل" التعبئة العامة بذريعة التطورات الجارية في الأردن وخشيتها من المعاهدة الدفاعية بين مصر وسورية والأردن في 23/10/1956. وفي 27/10/1956 عرضت اقتراح عملية سيناء على الوزراء ولم يعارضها إلا وزير المابام في 28/10/1956، واجتمع الوزراء باستثناء الشيوعيين وتم إعلامهم عن عملية الهجوم وأخذ موافقتهم. وتمكنت الادعاءات "الإسرائيلية" من سرية الخطة، على أن تجعل الشعور السائد حينها والرأي العام يعتقد أن التعبئة كانت لأجل الحرب مع الأردن وليست ضد مصر.

وفي مساء 29/10/1956 بدأ العدوان "الإسرائيلي" بهجوم شامل على سيناء طبقاً للخطة المرسومة وتم في ليل ذلك اليوم تنفيذ "مذبحة كفر قاسم"، وهي قرية على الحدود في المثلث؛ حيث دخلت القوات الصهيونية إلى القرية وفرضت منع التجول فيما كان القرويون من سكانها يعملون بقرار منع التجول، فقتل الصهاينة منهم 51 شخصاً، وجرحوا 13 آخرين.

وفي منتصف ليلة 30/10/1956 جاء إنذار من بريطانيا وفرنسا يطلبان فيه من الطرفين مصر و"إسرائيل" عدم الاقتراب من القناة في حدود عشرة أميال. وفي 31/10/1956 رفضت مصر الإنذار كما كان متوقعاً، وأما "إسرائيل" فقد وافقت عليه، إذ لم تكن في ذلك الحين قريبة من القناة. وفي عصر ذلك اليوم بدأ الإنجليز بضرب المطارات المصرية والأهداف العسكرية في القاهرة والإسكندرية وبور سعيد، كما ألقت بالمظليين في 4/11/1956 على بور سعيد لاحتلالها والتقدم نحو الإسماعيلية.

قاومت مصر بإمكاناتها العسكرية والشعبية كلها، وعرضت سورية الاشتراك في المعركة، حيث كانت تربطها بمصر آنذاك اتفاقية دفاع مشترك، وكانت تقديرات القيادة المصرية بالترتيب، وبلغت المشاركة الجماهيرية في سورية ذروتها، وضربت أنابيب نقل النفط البريطانية التي تمر من العراق إلى سواحل المتوسط عبر سورية، كشكل من أشكال التضامن مع مصر ضد البريطانيين.

3- هيئة الأمم المتحدة ودورها في الحل:

وفي 1956/10/30 اجتمع مجلس الأمن للنظر في الاعتداء "الإسرائيلي" على سيناء، واستخدمت فرنسا وبريطانيا حق الفيتو عطل قرار المجلس، وحاولت أمريكا أن تظهر نفسها صديقة للعرب، وطلبت من "إسرائيل" التراجع إلى حدودها بعد أن أنجز الهدف من القتال*. وفي الجلسة الطارئة للجمعية العامة للأمم المتحدة اتخذ قرار بوقف إطلاق النار، وطلب إلى القوى المعتدية سحب قواتها إلى الخطوط التي بدؤوا بها هجومهم*.

واضطرت القوى المعتدية أن تتخذ وقف إطلاق النار في 1956/11/7، بعد صدور قرارات الجمعية العامة المذكورة وتوجيه الاتحاد السوفيتي إنذاراً لدول العدوان باستخدام القوة في حال عدم تنفيذ قرار الجمعية العامة؛ وعلقت مائير على ذلك بقولها: "بأن الاتحاد السوفيتي كان أكبر مصدر ضغط علينا، وأن تهديد رئيس الوزراء السوفيتي السيد نيكولاي بولجانين بالتدخل في الشرق الأوسط سيسبب في نشوب حرب عالمية ثالثة"⁽¹⁾.

وقد ورد التهديد المشار إليه في رسائل بولجانين بالتدخل إلى فرنسا وبريطانيا في 1956/11/15 يطلب فيها الكف عن العدوان، وجاء في الرسالة، ماذا يكون وضع بريطانيا أو فرنسا لو اعتدي عليهما من قبل قوة أكبر منهما؟ وفي رسالته إلى "إسرائيل"

* - زعم بنغوريون أن هدف العدوان كان القضاء على مراكز الفدائيين في غزة وسيناء ومراكز الجيش المصري في خليج العقبة.

* - حاولت "إسرائيل" ألا تظهر بمفردها وكأنها المسؤولة عن العدوان أمام الرأي العام العالمي رغم الخلافات التي جرت بين الأطراف الثلاثة في أثناء تنفيذ الخطة، لكن التقرير الذي وصل إلى البرلمان في 1956/11/7 أثار ردود فعل دولية شديدة، وذلك لما تضمنه التقرير من تحذير سافر للهيئة الدولية؛ فقد ذكر التقرير أن الهدنة مع مصر انتهت، وأن "إسرائيل" ليست مختلفة مع الشعب المصري؛ إنما مع الرئيس جمال عبد الناصر الذي هو سبب الحرب، كما أن "إسرائيل" على استعداد للتفاوض مع مصر ومع العرب جميعاً منفردين أو مجتمعين، وسعت بأقصى جهدها لتحافظ على حرية الملاحة في خليج العقبة والسيطرة على قطاع غزة.

(1) - جولدا مائير، الحقد، ص 255.

اتهمها بالتظاهر بالسلام بينما هي تعتدي على جيرانها⁽¹⁾. واضطرت القوات البريطانية والفرنسية إلى الانسحاب من بور سعيد في الأيام العشرة الأخيرة من كانون أول 1956، كما انسحبت القوات "الإسرائيلية" من شبه جزيرة سيناء وقطاع غزة في نهاية شهر آذار 1956، ووصلت قوات الطوارئ الدولية التابعة للأمم المتحدة، بما يقدر بـ 3393 جندياً وضابطاً من دول متعددة لترابط في الجانب المصري على طول الحدود المصرية - "الإسرائيلية" وقطاع غزة آنذاك.

4- نتائج العدوان:

كان للعدوان الثلاثي على مصر نتائج بالغة الأهمية على المستوى الدولي والعربي والصهيوني:

أ- على الصعيد الدولي:

- أنهت هذه المغامرة العسكرية البريطانية - الفرنسية دور هاتين الدولتين كقوة استعمارية وعسكرية ضخمة لها تأثيرها في مجرى الأحداث في الشرق الأوسط.
- فتح العدوان المجال أمام العملاء الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي للقيام بدور أكبر في المنطقة، وسيوضح لاحقاً الدور الأمريكي في تسلمه مسؤولية حماية المصالح الإمبريالية في المنطقة؛ لأن ما عبّرت عنه السياسة الإمبريالية بوجود فراغ في المنطقة، ظهر سنة 1957 حين إعلان مبدأ أيزنهاور لملء هذا الفراغ الذي تبعه خطط تسلط أخرى. بينما بقي الاتحاد السوفييتي على موقفه في دعم حركات التحرر ومناصرة نضالها ضد الإمبريالية.

ب- على الصعيد العربي:

- فشل العدوان بالإطاحة بالقيادة القومية العربية التقدمية في المنطقة؛ ممثلة بمصر ورئيسها جمال عبد الناصر، وسورية وحزب البعث العربي الاشتراكي والتجمع القومي

(1) - هلسة، ديفيد بنغوريون، ص 136.

حولهما، وازداد التلاحم بين هذه القوى، وبلغ ذروته في قيام الوحدة بين مصر وسورية في شباط 1958.

- تزعزت مواقع بعض الحكومات العربية الرجعية المساعدة لبريطانيا كما في الأردن ولبنان، وأطيح ببعضها الآخر كما في العراق، حيث حكومة نوري السعيد والنظام الملكي في تموز 1958.

ث- على الصعيد "الإسرائيلي":

- فشل العدوان في تحقيق هدف التوسع مجدداً عبر سيناء؛ لكنه بالمقابل حصل على ميزتين مهمتين من جراء وجود قوات الطوارئ الدولية في منطقة "شرم الشيخ" هما:
أ- فتح خليج العقبة أمام السفن "الإسرائيلية" في البحر الأحمر.
ب- توقف نشاط الفدائيين، وهذا مكسب كبير "لإسرائيل" لما لذلك من انعكاسات سلبية على النضال الوطني الفلسطيني.
- فشلت "إسرائيل" بتحقيق هدفها السياسي من الحرب في فرض التفاوض والصلح مع العرب.
- ازدادت علاقات "إسرائيل" سوءاً بغالبية الدول الإفريقية والآسيوية التي ساندت مصر آنذاك بصفتها دولة لها دور مميز في حركة الدول الآسيوية - الإفريقية.
- ازدادت "إسرائيل" التصاقاً بمخططات الولايات المتحدة الأمريكية واستراتيجيتها في المنطقة.

إن أفضل تقديم "إسرائيلي" للعدوان، ما ذكره موشي دايان في مذكراته عن حرب 1956، والتي كتبها بعد سبع سنوات ونصف من مضي الحرب، بعد أن أصبح ممكناً الإعلان عن تقويم نتائج تلك الحرب وأهميتها وتأثيراتها بقوله: "ومن الممكن القول بثقة إن ثلاثة أهداف قد تحققت كانت: حرية الملاحة "الإسرائيلية" في خليج العقبة، وإنهاء إرهاب الفدائيين، وإضعاف مخاطر الهجوم على "إسرائيل" من القيادة المشتركة لمصر وسورية والأردن". لكن "إسرائيل" لم تريح "هدف الحرب" بإنجاز مفاوضات مباشرة مع الأردن أو مصر، إذ إن حملة سيناء لم تنته بجلوس الطرف المهزوم والمنصر على طاولة

المفاوضات لتوقيع اتفاقية مشتركة، فالترتيبات كانت ثلاثية مع السكرتير العام للأمم المتحدة الذي توسط بين الجانبين (المصري والإسرائيلي).





الفصل السادس

تطورات القضية الفلسطينية بين سنتي 1957 - 1967



أولاً - تطورات السياسة العربية إزاء القضية الفلسطينية بين سنتي 1957 - 1967:

تعرض الوطن العربي في خمسينيات القرن العشرين، لتطورات وتفاعلات سياسية على الصعيدين الرسمي العربي والنضال الوطني التحرري، وكانت تلك التطورات بمنزلة رد على تأمر القوى الاستعمارية، وحليفاتها الصهيونية، ومعهما الرجعية العربية. ومنذ بداية هذه المرحلة أخذت حركة التحرر العربية، وبخاصة في الأقطار العربية المجاورة لفلسطين المحتلة، تعمل على الإطاحة بالأنظمة الرجعية التي كانت ما تزال مغرقة بتبعيتها للاستعمار وخططه وأساليبه الجديدة المبتكرة، بحكم استمرار المصالح المشتركة بينهم. في وقت أدركت فيه معظم القوى الوطنية مدى أهمية التحرر العربي الكامل من الهيمنة الأجنبية، وضرورة إنهاء وصايتها على مقدرات البلاد الاقتصادية والسياسية والفكرية عن طريق أتباعها من الحكام العرب ويطاناتهم؛ الممثلة بالتحالف الإقطاعي والبرجوازي، وأنَّ التحرر العربي الشامل هو الطريق إلى الوحدة العربية وإلى تحرير فلسطين، وغيرهما من الأهداف الوطنية والقومية، ومن أهم التطورات العربية والدولية:

1- تصاعد النضال الوطني العربي (الدول المواجهة لإسرائيل):

اتبعت الحركة الوطنية العربية سياسة تحررية مستقلة قائمة على أساس التضامن العربي والدعم الشعبي، وبناء على ذلك كان المسار النضالي لكل قطر عربي وفقاً لظروفه الذاتية وطبيعة السيطرة الاستعمارية فيها:

ففي سورية، أخذت الحركة الوطنية موقفها في التصدي لسلسلة الانقلابات العسكرية التي حدثت بين عامي 1949 - 1954 التي قام بها بعض الطامحين للوصول إلى السلطة، لاسيما من العسكريين، وهذا ما أفسح المجال لاستمرار السيطرة الاستعمارية

غير المباشرة. لكن الحركة الوطنية أثبتت نجاحها في امتلاكها قاعدة جماهيرية واسعة مؤيدة لخطها القومي التحرري والتقدمي المستقل، وهذا ما أثبتته نتائج الانتخابات النيابية السورية في أيلول 1954 وبعدها*. وكان إعلان سورية رفضها القاطع لسياسة الأحلاف الاستعمارية والرجعية نقطة انطلاق للسير في خط التضامن مع قوى التحرر العربية الأخرى. فكان اللقاء مع مصر في مقاومة حلف بغداد البريطاني سنة 1955 الذي روج له، وتبناه، ودافع عنه في المنطقة نوري السعيد.

وفي الأردن: برزت سياسة التضامن بوضوح أكثر في اللقاء مع الحركة الوطنية الأردنية الناهضة في محاربة حلف بغداد، والقضاء على التسلط البريطاني على الجيش العربي الأردني؛ مما اضطر الملك حسين (مرغماً) إلى الوقوف بجانب الحركة الوطنية في رفضه قبول الانضمام إلى الحلف، ثم أصدر مرسوماً في آذار 1956 بالاستغناء عن خدمات الجنرال كلوب، ثم عن باقي الضباط البريطانيين*. وقد علقت صحيفة واشنطن بوست الأمريكية على طرد كلوب باشا بما كتبه: "إن ذلك يشكل ضربة للنفوذ البريطاني في الشرق الأوسط، كما علق النائب أنتوني ناتنج في البرلمان بقوله: "إن تلك التغييرات المفاجئة في قيادة الجيش الأردني، يجب النظر إليها بعين الجد، إذ زادت من

* - فاز في تلك الانتخابات حزب الشعب بالأكثرية النسبية من المقاعد، ثم تلاه الحزب الوطني، ثم حزب البعث العربي الاشتراكي، وكان عدد المستقلين الذين وصلوا إلى البرلمان حوالي النصف أو يزيد، موزعين على تكتلات. ولم يكن ممكناً حينها قيام حكم حزبي مستقل؛ وذلك بسبب وجود أكثرية رجعية موزعة على أحزاب وتكتلات ذات مصالح وارتباطات استعمارية، ثم تأثير حزب البعث العربي الاشتراكي وشعاراته في الوحدة والحرية والاشتراكية، والتفاف الجماهير حول هذه الشعارات لم يكن قد حقق المستوى اللازم من الوعي الوطني الكافي.

* - الضباط البريطانيون هم القوة الجوية المرابطة في مطار المفرق، وقوة أخرى عن المشاة تقدر بـ 1500 رجل في ميناء العقبة.

احتمالات الحرب بين العرب و"إسرائيل"، وزال الدور الضاغط الذي كانوا يمارسونه على الحياة السياسية في الأردن.⁽¹⁾

وأثبتت الحركة الوطنية الأردنية خطها الديمقراطي في الانتخابات النيابية الحرة التي حصلت فيها القوى الوطنية على غالبية المقاعد. وشكل تحالف أحزابها؛ -الحزب الوطني الاشتراكي وحزب البعث العربي الاشتراكي والقوميين العرب والشيوعيين- محور الحياة السياسية في تلك الفترة، وذلك بعد تكليف سليمان النابلسي بتشكيل الوزارة في 1956/10/29. وهذا ما مكن الحكومة الوطنية الجديدة من إلغاء المعاهدة البريطانية المنعقدة في 1957/3/13؛ وبالتالي إنهاء الوجود البريطاني من الأردن.

وأخذ العمل الجاد يسير باتجاه تنفيذ البرنامج الوطني بخطى حثيثة على الصعيد الداخلي والعربي والدولي؛ ففي الداخل، جرى العمل من أجل إشاعة جو من الحريات العامة وتطوير المفاهيم الديمقراطية في الحكم، وسعت الحكومة إلى تحسين الأوضاع الاقتصادية، وجرى لأول مرة تقدير ميزانية الأردن للعام 1957-1958 على أساس المساعدة العربية، وجاءت خلواً من المساعدات الأجنبية؛ فضلاً عن حدوث بعض التعديلات في القوات المسلحة؛ بقصد تحقيق التلاؤم مع الصورة السياسية الجديدة وتخليص الجيش من دوره السابق وربطه بالقضية الوطنية. وأخذ العمل على إشراك عناصر من أبناء الفلاحين في الضفتين، وكان الهدف من ذلك إدخال عامل جديد في التركيب البنيوي داخل الجيش لصالح القضية الوطنية⁽²⁾.

مصر، وصلت سياسة التضامن العربي التي قادتها سورية ومصر إلى أوجها، حين تم توقيع اتفاقيات عسكرية واقتصادية بين عامي 1955-1956، ضمت سوريا ومصر والمملكة الأردنية الهاشمية، والمملكة العربية السعودية واليمن، ثم التوقيع على اتفاقية التضامن العربي في 1957/12/19 وبمقتضاها تعهدت سورية ومصر والسعودية

(1) - مراد، الدور السياسي للجيش الأردني 1921-1973، مركز الأبحاث في منظمة التحرير

الفلسطينية، بيروت 2013، ص 83.

(2) - مراد، الدور السياسي، ص 85.

بدفع مبلغ 12,5 مليون جنيه مصري لدعم الجيش والحرس الوطني الأردني عوضاً عن المساعدات البريطانية⁽¹⁾.

2- سياسة أمريكا والغرب تجاه تصاعد النضال الوطني:

كان لابد لأمريكا من أن تعد نفسها لاستلام مواقع سابقها كفرنسا وبريطانيا اللتين فشلتا في إعادة نفوذهما في المشرق العربي، خاصة بعد عدوان 1956 على مصر-وتصاعد نضال حركة التحرر العربية- الذي استهدف السيطرة على المراكز الاقتصادية الأساسية، وإدارة السياسة الداخلية بما يخدم مصالحها، وهذا ما وضّحه نيلسون روكفلر، صاحب إمبراطورية "ستاندرداويل للبترول في الشرق"، في حديث مع الرئيس أيزنهاور بقوله: "علينا أن نطور علاقاتنا الاقتصادية بتلك البلدان، بما يسمح لنا بالسيطرة على المراكز الأساسية في الاقتصاد الوطني، وبهذه الوسائل يمكننا أن نأمل في تغيير السياسة الخارجية لهذه البلدان بالاتجاه المطلوب، وفي تشجيعنا إلى الاستثمار الخاص في هذه البلدان، فإنّ التأييد يجب أن يمنح لهذه الأقسام أو الأفراد ممن يعارضون الأنظمة الحالية، وبذلك نصنع أسس تغيير سياسة هذه البلدان في الاتجاه الملائم"⁽²⁾. وعلى هذا الأساس والتوجه غير المباشر لتدخل الغرب وأمريكا، أخذت تسير التغييرات السياسية العربية آنئذ، وإن كان التدخل الأجنبي نسبياً بين منطقة عربية وأخرى متفقاً ومصالح الأطراف المعنية.

وفي 1957/3/19 أصدر الكونغرس الأمريكي قراراً بشأن مبدأ أيزنهاور وفق قرار "دعم السلام وتوطيد الاستقرار في المنطقة الشرق أوسطية الذي خول أيزنهاور سلطة استخدام القوات المسلحة، وتقديم مساعدات للدول التي قبلت العمل بهذا المبدأ. وقام جيمس ريتشارد المبعوث الأمريكي في مهمة لشرح أهمية المشروع لبعض دول المنطقة. ورحبت "إسرائيل" بالمساعدات الأمريكية، وتعهدت بالعمل على مكافحة "الخطر الشيوعي والسوفييتي الذين يتهددان المنطقة، وعرضت نفسها كحليف رئيس في

(1) - جريدة البعث عدد 8، تاريخ 1956/6/8.

(2) - مراد، الدور السياسي، ص 83 و 84.

الاستراتيجية الغربية بهدف الحصول على مساعدات أكبر من الدول الغربية وأمريكا، وضمن مساعدتها أيضاً من قبل هذه الدول في التغلغل في الدول الإفريقية المستقلة حديثاً تحت شعار "تقديم المعونات الفنية، والمستشارين، والمنح الدراسية" وغيرها. وفي الوقت الذي كانت فيه "إسرائيل" تعمل على تجاوز الحصار العربي السياسي والاقتصادي، اتجهت الولايات المتحدة الأمريكية بعد رفض أغلبية الدول العربية لمشروعها إلى فرض سياسة تفتيت الجبهة العربية وإضعاف الأقطار العربية التي كانت قد استطاعت السير في طريق التحرر والتقدم.

وما إن انتهى الانسحاب "الإسرائيلي" من سيناء في آذار 1957، حتى ركزت أمريكا جهودها من أجل قلب الحكومة الوطنية الأردنية "حكومة النابلسي" ونجحت في ذلك. وفي بداية أيار 1957 قامت الولايات المتحدة بتزويد الأردن بمبلغ 10 ملايين دولار، من السلاح بموجب تفويض خاص من الرئيس أيزنهاور، وأعقب ذلك توقيع اتفاقية للتعاون الاقتصادي والفني في حزيران 1957⁽¹⁾. وبذلك نجحت أمريكا في تمرير مشروعها، لاسيما بعد أن خرجت الأردن والسعودية من اتفاقات التضامن العربي السابقة، وقد أدى هذا إلى انقسام الوطن العربي إلى معسكرين: الأول، تقدمي، متحرر ويتكوّن من مصر وسورية، والثاني رجعي تابع لسانسة الغرب وأمريكا ومثله حينها العراق والأردن والمملكة العربية السعودية وسائر الدول العربية السائرة في ركاب الاستعمار وسياسته، والمدافعة عن ادعاءاته التي كان يغطي بها مشروعات الأحلاف، كسد الفراغ، ومنع تسرب الخطر السوفييتي والشيوعي وغيرهما...

وقد كشف الرئيس جمال عبد الناصر في حديث له مع نوري السعيد عن خطر تلك السياسة مبيناً أهمية الاستقلال العربي والاستمرار في طريق الوحدة العربية، فقال: "لن يكون في المنطقة فراغ بعد رحيل الاستعمار؛ لأنّ المنطقة ليست فضاءً عارياً؛ وإنما المنطقة تسكنها أمة عربية قادرة على الأخذ بأسباب القوة، وأكد أهمية قيام نظام عربي مستقل على أن يكون هذا النظام موجهاً بالدرجة الأولى ضد "إسرائيل"، ثم ليكن بعد ذلك

(1) - مراد، الدور السياسي، ص 97.

موجهاً ضد أي خطر يجيء من أية ناحية نصده بقوانا، وليس هناك بأس في هذه الحالة من أن نطلب نجدة القادرين على نجدتنا ضده⁽¹⁾. وذلك لأن الحركة الوطنية العربية وعبد الناصر كانا متأكدين أن الغرب والولايات المتحدة الأمريكية بالذات، لن تسلحا العرب في أي حرب تخوضها ضد "إسرائيل".

استمرت سورية ومصر في سياستهما الوحدوية وبالرغم من التهديد الإمبريالي - الصهيوني للإطاحة بالتيار القومي الوحدوي العربي، كان قيام الوحدة بين البلدين في 22/2/1958 استجابة لأمل كبير للشعب العربي عامة والفلسطيني خاصة. والتي أدت قيامها إلى تفاعلات سياسية مهمة في الوطن العربي، لاسيما أن الظروف السياسية عامة، والشعبية خاصة، كانت مهيأة للحراك المباشر الرافض لسياسات الحكومات الرجعية، وتأييد الوحدة وتوسيع نطاقها العربي. كانت بداية تلك التحركات في لبنان، باندلاع ثورة شعبية ضد حكم كميل شمعون الموالي للأمريكيين لمنعه من تجديد رئاسته، ثم كان قيام ثورة 14 تموز في العراق سنة 1958، لتقضي على النظام الملكي وحكومة نوري السعيد الموالي للغرب، وهذا ما أخاف الملك الأردني خاصة بعد قيام تحركات شعبية تطالب بالانضمام إلى وحدة مصر وسورية. وسارع الملك حسين إلى طلب المساعدة الفورية من أمريكا وبريطانيا للحفاظ على عرشه، وكان نزول مشاة الأسطول الأمريكي في لبنان في صيف سنة 1958، ونزول وحدات المظليين البريطانيين في الأردن. ولم يغادر البريطانيون البلاد إلا بعد أن حصل الملك على ضمانات أمريكية جديدة بالمحافظة على النظام، وأصدر مجلس الأمن الدولي قراراً ينص على ضرورة احترام الدول العربية المجاورة للأردن والحفاظ على سيادته واستقلاله⁽²⁾.

ثانياً - تطورات السياسة الإمبريالية - الصهيونية بين سنتي 1957 -

1967:

(1) - هيكل، محمد حسنين، لمصر.. لا لعبد الناصر، شركة المطبوعات، بيروت 1982، ص

122 و 123.

(2) - مراد، الدور السياسي، ص 102.

تركزت الاستراتيجية الإمبريالية بزعامة أمريكا حول محورين أساسيين لسياستها في الوطن العربي، هما: دعم دولة "إسرائيل" عسكرياً واقتصادياً، وضمان تفوقها على الدول العربية، باعتبارها القاعدة الأساسية المضمونة لتنفيذ المخططات الاستراتيجية الإمبريالية في الشرق الأوسط، وإضعاف الجبهة العربية المعارضة للسياسة الاستعمارية الغربية، والعمل على تفكيكها وتصفيد التناقضات الثانوية فيما بينها.

1- استمرار دعم "إسرائيل" اقتصادياً وعسكرياً:

توطدت وتعمقت علاقات "إسرائيل" بشكل واسع مع الغرب والولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الدول الإمبريالية؛ بهدف ضمان تفوق "إسرائيل" على دول المنطقة، ومن أهمها:

أ- العلاقات الأمريكية - "الإسرائيلية":

أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية منذ بدء تنفيذ مشروع أيزنهاور عن مساندتها العلنية الصريحة "لإسرائيل"، وتقديم مختلف أنواع الدعم لضمان مستقبلها السياسي ونهوضها الاقتصادي وتفوقها العسكري، تأكيداً بأن وجود "إسرائيل" وازدهارها جزء لا يتجزأ من السياسة الخارجية الأمريكية. ومنذ سنة 1962 بدأت أمريكا بإرسال الأسلحة مباشرة إلى "إسرائيل"، فزودتها بصواريخ سكاي هوك، وفي سنة 1963 أوفد بنغوريون كلاً من شمعون بيريز نائب وزير الدفاع وعايزرا وايزمن قائد القوات الجوية "الإسرائيلية" إلى الولايات المتحدة لتأمين إمداد عسكري أمريكي مباشر لدولة "إسرائيل"، واستمر هذا الدعم حتى نهاية عهد كينيدي الذي اغتيل في أواخر سنة 1963. ومنذ بدء عهد نائبه جونسون، شهدت العلاقات العامة "الإسرائيلية" - الأمريكية مزيداً من التوطد والتأييد السياسي إثر اللقاءات العربية لمواجهة مخطط الاستيلاء الصهيوني على مياه نهر الأردن، الذي شكل آنذاك الحلقة المباشرة في الصراع العربي - "الإسرائيلي"، وتعهدت

* - كانت الولايات المتحدة الأمريكية تقدم الدعم "لإسرائيل" بشكل غير مباشر قبيل عام 1957، عن طريق فرنسا أو ألمانيا أو إنجلترا كي تضمن استمرار مصالحها في الوطن العربي بخاصة مع الدول المنتجة للنفط.

الحكومة الأمريكية باتخاذ الخطوات اللازمة لتنفيذ المشروع الأمريكي - "الإسرائيلي" المشترك المتعلق بتحلية المياه بالطاقة الذرية. كما حصلت "إسرائيل" على مبالغ طائلة من تبرعات أثرياء الصهاينة في العالم، ففي سنة 1962 وجه بنغوريون نداءً إلى 300 مليونير صهيوني للتبرع بالدولار في أنحاء العالم شتى، وكان منهم من قدم هدية مقدارها على الأقل 500 ألف دولار من أجل مساعدة الأطفال المحتاجين في "إسرائيل". لقد تمت أعمال المؤتمر وراء أبواب مغلقة، ولكن عرف تماماً أن الدولة العبرية طلبت من الرأسماليين الصهاينة أن يسهموا في تطوير الاقتصاد "الإسرائيلي" بروح من الربحية⁽¹⁾.

وتصاعدت مختلف أشكال الدعم في السنوات 1965، 1966، 1967، وتزايدت المعونات الاقتصادية "إسرائيلية" وتم إمدادها بالدبابات بعد إيقاف تنفيذ الجزء الأخير من صفقة الأسلحة الألمانية الغربية - "الإسرائيلية" سنة 1965، كما تم تزويد "إسرائيل" بطائرات سكاي هوك النفثة الأمريكية سنة 1966.

إلى جانب استمرار الدعم السياسي والدبلوماسي للدولة، والعمل على إضعاف جبهة المد القومي التقدمي العربي بالوسائل الممكنة كافة؛ مقابل دعم الرجعية العربية، واستغلال التناقضات والخلافات الجزئية بين فصائل حركات التحرر الوطني العربية، وقد بلغ هذا التلاحم الأمريكي مع "إسرائيل" ذروته إبان الأزمة السياسية الدولية التي بدأت في أيار سنة 1967، حين قامت مصر بممارسة حقها في طلب رحيل قوات الطوارئ الدولية المتواجدة على حدودها، والتي أدت في النهاية إلى تنفيذ المخطط العسكري التوسعي بشن العدوان الشامل على الحدود العربية في 5 حزيران سنة 1967. (وهذا ما ستم دراسته فيما بعد).

ب- العلاقات الفرنسية - "الإسرائيلية":

استمر الدعم الفرنسي "إسرائيلي" إلى ما بعد العدوان الثلاثي سنة 1956، ووافقت فرنسا في نهاية السنة ذاتها على عقد صفقة أسلحة جديدة لتدعيم القوات "الإسرائيلية" الجوية. وفي أوائل سنة 1957 أيدت فرنسا "إسرائيل" في رفض الانسحاب

(1) - غرولنبرغ، فلسطين أولاً، ص 152.

من سيناء، وفي سنة 1959 عقدت صفقة لشراء طائرات نفائفة جديدة من نوع ميراج، وتمت الصفقة في سنة 1960 واستمرت العلاقات الودية بين الطرفين حتى الفترة الأولى من حكم الجنرال ديغول، ثم ما لبث التعاون الفرنسي - "الإسرائيلي" أن دخل مرحلة الثبات، ثم الجمود حتى قبيل عدوان حزيران سنة 1967، ويعود ذلك إلى استقلال الجزائر واهتمام فرنسا بمصالحها الاقتصادية في الوطن العربي، ولم تبرز مظاهر هذا التحول التدريجي إلا بعد عدوان حزيران 1967.

ت- العلاقات الألمانية الغربية - "الإسرائيلية":

تابعت ألمانيا دعم "إسرائيل" بوسائل مختلفة منذ قيام "الدولة"، (كما سبق إيضاحه)، وفي سنة 1957 أوفد بن غوريون رئيس الوزراء، ومدير وزارة الدفاع شمعون بيريز لإجراء مباحثات مع وزير الدفاع الألماني الغربي شتراوس، اتفقا فيها على أن تدفع ألمانيا 20% من أقساط التعويضات الألمانية السنوية "لإسرائيل" على شكل معدات للتصنيع الثقيل اللازم للصناعات الحربية، ثم وقّع اتفاق آخر في 1959 بشأن بيع أسلحة ألمانية "لإسرائيل"، وتلاه اتفاق ثالث سنة 1961، وفي السنة التالية بدأت مفاوضات مطولة لعقد اتفاقية ضخمة لبرنامج المساعدات العسكرية من ألمانيا للحصول على موافقة الأحزاب الكبرى جميعها في البرلمان الألماني على عقدها، ونظراً لضخامة الصفقة حرصت الحكومة الألمانية على الحصول على موافقة الأحزاب الكبرى جميعها في البرلمان على عقدها، واشترطت بعض هذه الأحزاب الحصول على موافقة الولايات المتحدة الأمريكية، ووافقت حكومة كينيدي على دعم الصفقة والتي تضمنت دبابات متطورة من نوع باتون، وفي سنة 1964 عندما تزايد تدفق هذه الأسلحة على "إسرائيل"، وانتشرت أنبأؤها في الصحف، حدث أزمة كبيرة في العلاقات العربية - الألمانية؛ مما اضطر ألمانيا للإعلان عن إيقاف إرسال الأسلحة المتبقية، وعوضت عن ذلك بإقامة علاقات دبلوماسية كاملة مع "إسرائيل". وبعد فترة علّق شمعون بيريز على هذا الموضوع بقوله: "لقد تلقينا من ألمانيا الغربية أسلحة بمقدار 500 مليون دولار من دون أن ندفع ثمنها، لقد سدت هذه الأسلحة مجاًلاً مهماً في الدفاع عن البلاد، وفي حملاتها العسكرية التي تضمنت حرب الأيام الستة. وفي نهاية سنة 1965 دخلت ألمانيا مباحثات اقتصادية خاصة بمناسبة قرب انتهاء فترة اتفاقية لوكسمبورغ للتعويضات، وقد أسفرت

هذه المباحثات عن تقديم معونة "إسرائيل" على شكل قرض طويل الأجل بمبلغ 160 مليون دولار.

هكذا نرى أن إسهام ألمانيا الغربية في دعم "إسرائيل" قد تجلّى باتفاقية التعويضات عن الاضهاد النازي، واتفاقية المعونة الاقتصادية، كما تجلّى بصفقات الأسلحة الضخمة وبخاصة دبابات باتون، التي استخدمت في عدوان حزيران 1967؛ إلى جانب الدعم السياسي وإقامة علاقات دبلوماسية.

2- إضعاف الجبهة العربية المعارضة للسياسة الاستعمارية وتفتيتها:

استطاعت القوى الإمبريالية بخاصة أمريكا -بما لديها من إمكانات مادية ودعائية- أن تقطع خطوات لا بأس بها في المحور الثاني من استراتيجيتها لإضعاف الجبهة العربية وتفتيتها، وتحقيق بعض أهدافها في إحداث بعض الانتكاسات الوطنية التي تعرّض لها النضال الوطني التحرري في تلك المرحلة. ويوضح الدكتور إسماعيل صبري السياسي المصري الذي عاصر الأحداث، وعاشها على الساحة العربية في كتابه "في مواجهة إسرائيل"، برؤية واقعية للأوضاع العربية فيقول: "إن تحديد استراتيجية النضال العربي ضد الظاهرة الصهيونية والاستعمارية يجب أن تكون الواجب الأول للقوى الثورية العربية. لقد اختلفت تلك القوى فيما بينها خلال السنوات العشر التي سبقت العدوان كأشد ما يكون الخلاف، وتصارعت حتى بلغ الصراع حدّ الصدام الدموي، ولكن ذلك كله كان يدور حول قضايا السلطة وأشكال الحكم، وطرق التطور الاجتماعي، وسبل التوحيد القومي، واختلطت الأمور خلال هذا كله اختلاطاً شديداً، واستنزف الصراع الداخلي بين القوات الثورية طاقات ثورية هائلة، وحرّم النضال العربي من تحقيق مكاسب وطنية واجتماعية كانت ممكنة التحقيق، ولكن أخطر ما أسفر عنه هذا الصراع، هو أن بعض القوى الثورية العربية لم تضع النضال ضد الاستعمار والصهيونية في موضعه الصحيح؛ أي على رأس قائمة المهام الثورية. حقاً إن الجميع كانوا ينددون بالاستعمار و"إسرائيل" ويحذرون من الإمبريالية ومؤامراتها، ولكن الأمور كثيراً ما كانت تقف عند هذا الحد من التأكيد المجرد الذي لا يصاحبه تخطيط للأهداف الوسيطة وتحديد للوسائل، وأحياناً كانت الأمور تتدهور، فتطرح القضية الفلسطينية لتكون عنصر مزايده؛ لأنه كان من الميسور دائماً أن يقول هذا السياسي أو ذاك أعنف الكلام ضد "إسرائيل"؛ لأنه في

واقع الحال سيظل كلاماً، وإذا سئل قائله لماذا لم ينفذه، احتج بأن تقاعس حكومات عربية أخرى منعه من التنفيذ، في حين أن الوعود في قضايا داخلية حين تصدر عن هم في السلطة تحسبها الجماهير وتحاسب على عدم تنفيذها⁽¹⁾. ومما يؤكد هذا الواقع، خسارة القوى التقدمية معركة الأردن سنة 1957، ومعركة لبنان سنة 1958، كذلك خسارة معركة تحرير الجزيرة العربية في أواخر سنة 1962 عندما وقفت الجمهورية العربية المتحدة موقفاً دفاعياً ضد الرجعية العربية، ولم تحاول أن تدفع ثورة اليمن إلى تحقيق أقصى احتمالاتها⁽²⁾.

نضيف إلى ذلك انتكاس وحدة مصر وسورية سنة 1961، ثم فشل محاولات العودة إلى السياسة الوجودية بعد فشل محادثات نيسان سنة 1963 لتوحيد مصر وسورية والعراق. ولعل هذا الواقع يتكرر بشكل أشد خطورة، خلال معركتنا مع الصهيونية في أثناء تنفيذ مخططاتها في تحويل مجرى مياه نهر الأردن سنة 1964، وما زال التباين في المواقف العربية يزداد لمستويات كارثية، (ونحن في العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين)، لتحقيق "إسرائيل" وغيرها من أعداء الأمة العربية أهدافهم.

ثالثاً - التحدي الصهيوني وسرقة المياه العربية وردود الفعل العربية:

تعد المياه العنصر الحيوي الأهم للحياة، لا سيما ضمن المخططات "الإسرائيلية" لوجودها وحروبها التوسعية، ونهوضها؛ ومن هذا المنطلق ربطت حدودها المنشودة بشعارها "حدودك يا إسرائيل من الفرات إلى النيل"؛ لذا تركز جلّ اهتمامها حول سرقة المياه العربية المجاورة لفلسطين المحتلة منذ ما قبل إنشاء دولتها بسنين طويلة، (الأردن وسورية ولبنان ومصر)، وأتى مشروع تحويل مياه نهر الأردن على رأس مخططاتها، فكيف كان مسار المؤامرة والتنفيذ.

1- المخططات "الإسرائيلية" لسرقة المياه العربية:

(1) - صبري، في مواجهة، ص 82 و83.

(2) - علوش، المسيرة إلى فلسطين، ص 175.

كتب بنغوريون في مقدمة كتابه أسياذ الصحراء سنة 1960 يقول: "إنّ آمال "إسرائيل" معقودة على استصلاح النقب لاستيعاب المهاجرين الجدد، ثم يستطرد ليبين أهمية موقع النقب من النواحي الجغرافية والسياسية والاقتصادية، فيقول: "إنّ العرب بإمكانهم الاستغناء عن الصحارى، ولكن "إسرائيل" لا تستطيع أن تهمل ما يزيد على نصف مساحتها، وأنّ الدولة إذا لم تتغلب على الصحراء، فإنّ الصحراء ستتغلب على الدولة. وفي كتابه "سنوات التحدي" يصف بنغوريون ما تنتظره "إسرائيل" من صحراء النقب من ثروات معدنية وطبيعية، فيقول: "إنّ "إسرائيل" يجب أن تكون آخر دولة تخاف من الأحلام؛ لأنّ كل ما حصلت عليه هذه الدولة هو نتيجة الأحلام"⁽¹⁾. إذن تشكل صحراء النقب بالنسبة "لإسرائيل" أهمية استراتيجية لبناء المستوطنات واستيعاب المهاجرين الجدد، وهذا ما يتطلب الاهتمام باستصلاح الأراضي وتأمين الحياة الاقتصادية اللازمة للسكان، كما أنّ صحراء النقب هي الطريق الاستراتيجي إلى خليج العقبة، وموقع انطلاق "إسرائيل" إلى القارة الإفريقية والآسيوية، هذا عدا عما تحويه هذه الصحراء من موارد اقتصادية مهمة من أجل وجود ذلك الكيان الغريب واستمراره؛ لذا كان لابد "لإسرائيل" من أجل استيطان صحراء النقب واستثمارها من توفير المياه اللازمة؛ لذلك أصبحت مشكلة المياه مهمة واستراتيجية، وعدّت مشروعاتها المتعلقة بالمياه مشاريع قومية، ذلك لأنها ترى أن معركتها في البقاء والتوسع واستيعاب المهاجرين تستلزم السيطرة على مصادر المياه المتوفرة في المنطقة واستثمارها لصالحها*.

(1) - هلسة، ديفيد بنغوريون، ص 158 و 159.

* - ظهرت دراسات مختلفة كانت حسب تسلسلها الزمني: تقارير إويندز، عام 1939، لورد ميلك عام 1943، سافاج عام 1945، هايز أعوام 1945-1949، جوردون كلاب 1949، مكدونالد 1950، كما قدم المهندس تشالرزفاين بحثاً بعنوان التنمية الموحدة لموارد الماء في منطقة وادي الأردن، وكان هذا البحث كما هو مفهوم تحت إشراف هيئة وادي تنسي التي كان يرأسها حينذاك كلاب الذي ضمن هذا البحث في كتاب له، ثم ظهر مشروع ماين الذي هو نفسه مشروع جونسون فيما بعد، وتضمن دراسة شاملة عن طبيعة المنطقة والقدرة المائية فيها وكلفة مشاريعها. عن عفيف البزري، "إسرائيل" والمياه العربية، دار الحقائق، بيروت، 1984، ص 40.

وكان في مقدمة هذه المصادر مياه نهر الأردن وروافده التي ينبع معظمها من الأراضي العربية المجاورة في سورية ولبنان والأردن، وقد تبلور الهدف الأساسي لمشروعات الري الصهيونية في نقل مياه الأنهار من المناطق الشمالية إلى الأراضي الصحراوية في الجنوب. وكان لورد ميلك أول الخبراء الصهاينة الذين ربطوا بين مسألة المياه وحجم الاستيعاب البشري المحدد في المخطط الصهيوني في المشروع الذي وضعه سنة 1943 واقترح فيه تحويل مياه نهر الأردن إلى السهل الساحلي وأراضي النقب وتحدث لورد ميلك عن استيعاب فلسطين في هذه الحالة لأربعة ملايين مهاجر يهودي. وفي كانون الثاني 1962 نشرت صحيفة الهيرالد تريبيون تحقيقاً لمراسلها في تل أبيب حول تحويل مياه نهر الأردن إلى النقب تضمن: "إن هذا المشروع سييسر "لإسرائيل" إرواء 750 ألف هكتار جديد من أراضي النقب؛ أي إن زيادة الأراضي المروية "الإسرائيلية" بمقدار 50%، ومتوسط حاجة الهكتار الواحد هناك في الموسم هو عشرة آلاف متر مكعب، فيكون مجموع ما يجب توفيره لهذا الغرض مشروع تحويل مياه نهر الأردن هو 750 مليون متر مكعب سنوياً"⁽¹⁾.

كما سعت "إسرائيل" بعلاقاتها مع الدول الإمبريالية؛ بخاصة فرنسا وبريطانيا إلى تعديل الحدود الشمالية للبنان للاستفادة من مياه نهر الليطاني. ففي أوائل سنة 1951 بعد قيام الدولة بدأت السلطات "الإسرائيلية" بتنفيذ مشروعاتها الأولى باستغلال مياه نهر الأردن، وتحويلها إلى الأراضي المحتلة. وكانت بداية الخطوات في تجفيف بحيرة الحولة، ورغم الاشتباكات المتعددة على الحدود السورية، فقد تمكنت السلطات "الإسرائيلية" من إتمام هذه الخطوة بعد استيلائها على المناطق المجردة من السلاح. وفي سنة 1959 أعلنت الدولة عن مشروعها القومي للأعوام العشرة القادمة والذي تضمن مشروع تحويل مياه نهر الأردن، الذي يهدف إلى تحويل 300 مليون متر مكعب من المياه سنوياً إلى النقب عن طريق فتح قناة وإقامة محطات ضخ وخزانات مياه، مع إنشاء محطة للقوة

(1) - البزري، إسرائيل والمياه...، ص 53.

الكهربائية وجعل بحيرة طبريا خزاناً لنحو 700 مليون متر مكعب من المياه وخططاً لتنفيذ المشروع على مرحلتين

المرحلة الأولى: تستغرق أربع سنوات بين سنتي 1959 - 1963. يتم خلالها دفع مياه الأردن المتجمعة في طبريا إلى السهل الساحلي وتل أبيب، ويتم فيها نقل 200 مليون متر مكعب سنوياً.

المرحلة الثانية: تستغرق ثلاث سنوات بين سنتي 1963 - 1966، يتم خلالها ري النقب حتى طرفه الجنوبي، وإقامة شبكة قنوات حول المستعمرات والمنشآت العسكرية والاقتصادية الموزعة في النقب، على أن يصل حجم المياه إلى 300 مليون متر مكعب من المياه سنوياً في نهاية هذه المرحلة⁽¹⁾.

2- ردود الفعل العربية على عمليات التحويل:

رفض العرب مشروعات تحويل مياه الأردن؛ لأنها عدواناً حقيقياً على حقوقهم المشروعة في الاستفادة من المياه التي تتبع من أراضيهم، لاسيما أن تحويل مياه نهر الأردن إلى الأراضي التي اغتصبها "إسرائيل" من الأرض العربية، كان يعني الاستيلاء على نصف مياه هذا النهر، بما لا يترك للدول العربية المجاورة الثلاث مجتمعة، والتي ينبع منها نهر الأردن وروافده سوى نصف المياه، رغم أن نسبة المياه التي تتبع من الأراضي العربية المغتصبة لا تتجاوز 23% من إجمالي مياه نهر الأردن وروافده؛ هذا فضلاً عما سينتج عن تنفيذ المشروع من رفع نسبة ملوحة مياه النهر المخصصة لري أراضي الضفة الغربية.

ورغم المعارضة العربية، فقد استمرت دولة "إسرائيل" في تنفيذ مشروعاتها والاستعداد لجر مياه نهر الأردن لصالحها؛ كون تلك المشروعات تشكل أساساً ضرورياً لتوسعها والوصول بحجم سكانها إلى الهدف المرحلي "الإسرائيلي" المحدد حينها وللجيل اللاحق. وفي 1963/10/10 نشرت صحيفة لوموند الفرنسية خبراً لمراسلها في تل أبيب تقول فيه: "تستند 'إسرائيل' في مشاريعها للري على فرض 'الأمر الواقع' الذي لم يستطيع

(1) - البزري، إسرائيل والمياه...، صفحات 51، 52، 53.

أحد من جيرانها أن يغير فيه شيئاً⁽¹⁾. وبالفعل كان تنفيذ مشروعها مترافقاً مع الاستعداد للحرب، وكانت مجريات الأحداث تشير إلى أن مشروعات المياه يمكن أن تؤدي إلى صدام مسلح بينها وبين الدول العربية المجاورة، وبخاصة سورية، بل إن الصحافة الصهيونية راحت تحدد تاريخ هذا الصدام بموعد انتهاء المرحلة الأولى من المشروع في سنة 1963.

كما أن الصهاينة اتخذوا من سعيهم للوصول إلى مصادر المياه العربية عامل ضغط على العرب للاعتراف بكيانهم في الأرض العربية من خلال شركة مياه تقوم بينهم وبين كل من سورية والأردن ولبنان⁽²⁾، وكانت وسائلهم في هذا القيام بهجمات عدوانية. كما عمدت "إسرائيل" إلى الإسراع في عملية التنفيذ بعد أن حصلت على أكبر كمية من الأسلحة الغربية؛ مستغلة تراجع المد القومي العربي، (وهذا ما تمّ إيضاحه سابقاً)، وفي نهاية سنة 1963 أعلنت "إسرائيل" عن قرب استكمال المرحلة الأولى من مشروعها القومي للمياه، وعن نيتها في حجز مياه نهر الأردن من دون أي اعتبار لحق العرب في مياههم، ثم إعلانها عن القيام بالتجربة الأولى لضخ مياه نهر الأردن؛ مما أحدث ردود فعل شديدة في أوساط الرأي العام العربي، وعقد اجتماع لرؤساء أركان الجيوش العربية آنذاك لبحث الموضوع. كما عقد اجتماع قمة عربي في القاهرة في الفترة الممتدة بين 13 و17/1/1964، حضره رؤساء الأقطار العربية وملكها لمواجهة الموقف، ولبدء مرحلة جديدة من العمل العربي تجاه القضية الفلسطينية وتقرر فيه:

أ- تحويل مياه نهر بانياس إلى الأراضي السورية.

ب- تحويل مياه نهر الحاصباني في الأراضي اللبنانية.

(1) - البزري، إسرائيل والمياه...، ص 70.

(2) - البزري، إسرائيل والمياه...، ص 34.

ت- اقتسام مياه نهر اليرموك بين سورية والأردن، وتوليد الطاقة الكهربائية على هذا النهر. وكان الغرض من تنفيذ هذا المشروع حرمان "إسرائيل" من نصف مياه نهر الأردن الذي ما كان ليتلقى منه غير مياه نهر الداني⁽¹⁾.

ومن أجل حماية أعمال التحويل هذه، تم الاتفاق على وضع القوات العربية أو جزء منها تحت قيادة وهينة أركان حرب مشتركة، وأن تخصص لهذه القوات ميزانية سنوية مقدارها 15 مليون جنيه لدعمها، وهذا ما جعل "إسرائيل" تطلق تهديداتها على الدول العربية بإعلانها الحرب إن لم تتوقف مشاريع المياه العربية*. وأعلنت الولايات المتحدة الأمريكية أنها لن تقف مكتوفة الأيدي إزاء أي عدوان يقوم به أي بلد عربي في "الشرق الأوسط"، ورحبت "إسرائيل" بهذا الإعلان، وعدته دعماً لاستمرارها في مشروعاتها. وبالرغم من كل الجهود العربية التي بذلت للحول دون تنفيذ تحويل مياه نهر الأردن، فإن الخلافات العربية - العربية كانت مجالاً حيوياً مناسباً لتحقيق الأهداف الإمبريالية والصهيونية في الوطن العربي عامة والمشاريع الصهيونية الاستيطانية بخاصة.

رابعاً - الجامعة العربية وإنشاء منظمة التحرير الفلسطينية:

(1) - البزري، إسرائيل والمياه...، ص 71.

* - أطلقت "إسرائيل" تهديداتها، فقال ليفي أشكول: ليس للبنان شأن في مشاريع تحويل المياه، وإلا فإن هذا الموضوع سيكلفه استقلاله. وفي 1965/3/26 هدد موشي دايان باستعمال القوة العسكرية لمنع العرب من تحويل مجاري مياههم. وفي 1965/7/14، هدد إسحق رابين للبنان، وحمله مسؤولية ما سيقع في حالة استمراره في عمليات التحويل. لم تتوقف عمليات التهديد عند هذا الحد؛ بل بدأت "إسرائيل" بشن حملاتها على سورية، في 17 و18/2/1964، قامت "إسرائيل" بهجوم على الحدود السورية، وأعقبه عدوان في 13/5/1964، حيث وقع هجوم على مراكز تحويل المياه في سورية، وقامت إسرائيل ب 14 هجوماً على الحدود السورية خلال شهر واحد بين 10/7 و 11/12 / 1964، في 13/11/1964 ألقت الطائرات "الإسرائيلية" قنابل النابالم على ورشات العمل في مراكز التحويل. وفي 6 و 15 و 17 و 18 و 22/5/1965 هاجمت القوات "الإسرائيلية" مناطق التحويل في سورية والأردن.

رأينا في الفصول السابقة؛ كيف شهد النضال الوطني التحرري الفلسطيني تراجعاً وتشتتاً منذ النصف الثاني من ثلاثينيات القرن العشرين. ولم تستطع الحركة الوطنية الفلسطينية خلال مراحل التدويل وإقرار قرار التقسيم أن تنهض رغم محاولات المساندة العربية الشاملة، وذلك بحكم ظروف استمرار التسلط الاستعماري على معظم مناطق الوطن العربي، وطبيعة القيادات السياسية والعسكرية العربية والفلسطينية، ونتيجة لذلك استمر ضعف الحركة الوطنية الفلسطينية بعد قيام دولة "إسرائيل" سنة 1948، ولم يتغير طابع دور الكثير من عناصر قادتها ممن أعطوا لمصالحهم الأنية أولوية على قضية فلسطين العربية.

1- واقع الحراك الوطني العربي والفلسطيني قبيل نشوء منظمة التحرير الفلسطينية:

نشط العمل الفدائي بين بعض جماعات الفلسطينيين في غزة والضفة الغربية، إلى جانب النضال السياسي؛ كما تأثر الفلسطينيون وأثروا بمجمل التطورات السياسية النضالية العربية خاصة الأقطار العربية المواجهة "لإسرائيل"، حيث أماكن تجمع الفلسطينيين بعد هزيمة سنة 1948.

قام الفلسطينيون بدور بارز في الحركات الوطنية والقومية العربية الأخرى، وبخاصة حزب البعث العربي الاشتراكي، ووقفوا ضد سياسة الأحلاف الاستعمارية، ودعموا فكره وحدوي العروبي، لأن الوحدة العربية كانت تمثل أمل الفلسطينيين في العودة. كما ساندوا مصر في معركتها التحررية في قناة السويس، إلى جانب اشتراك الفلسطينيين في الحركات العربية النضالية العربية الأخرى في سائر مناطق الوطن العربي، وفي الوقت ذاته قاوموا محاولات إذابتهم في المجتمعات التي يعيشون فيها، بخاصة حين ظهور مشاريع إسكان اللاجئين وتوطينهم في الأماكن التي لجأوا إليها خلال سنتي 1953-1954، ورفضوا مشروع همرشولد الأمين العام للأمم المتحدة، الذي هدف إلى استيعاب اللاجئين في الحياة الإقتصادية في "الشرق الأوسط"، مما استدعى

عقد المؤتمر العربي الفلسطيني في بيروت ليعلنوا رفضهم، وهذا ما فرض على الحكومات العربية المعتدلة تأييدهم ورفض المشروع⁽¹⁾.

وفي ظل نهوض المدّ النضالي العربي والفلسطيني - في خمسينيات القرن العشرين - تشكلت هيئة مقاومة الصلح مع "إسرائيل"، وأصدرت نشرة باسم النّار، ولقيت رواجاً كبيراً في أوساط الفلسطينيين في المخيمات حتى سنة 1954، لأنها عملت على كشف المحاولات السرية للتسوية مع "إسرائيل". ثم ما لبثت أن تحولت هذه الهيئة إلى حركة عربية عرفت باسم الشباب القومي العربي، وأصبحت فيما بعد باسم الشباب القومي، ثم اتخذت بعدها إسم حركة القوميين العرب.

تابع النضال الوطني الفلسطيني أعمال المقاومة في تلك المرحلة، وأخذ العمل الفدائي يبرز على شكل خلايا مقاومة في قطاع غزة والضفة الغربية لنهر الأردن وسورية ولبنان ومصر وبقية الأقطار العربية؛ ومن ثم بدأت تظهر نواة تنظيمات سياسية كان من أهمها تكوين نواة للمقاومة من 12 شاباً فلسطينياً في قطاع غزة خلال شهر تشرين الثاني سنة 1956؛ كان من أهم شخصياتها: صلاح خلف، وخليل الوزير، وياسر عرفات، وفي سنة 1958 توجهت المجموعة إلى الكويت، وانضم إليها فاروق القدومي، وخليل الحسن، وكمال عدوان، ومحمد يوسف النجار، ليعلنوا عن تأسيس حركة فتح؛ ومن ثم انتقل مركزها إلى قطاع غزة.⁽²⁾

وفي سنة 1959 أعلنت منظمة فتح في المجلة الناطقة باسمها "فلسطيننا" أن الهدف الأساسي للمنظمة هو العمل على تحرير فلسطين عن طريق النضال المسلح الذي يفترض أن يعنى به الفلسطينيون أنفسهم، وهذا ما تطلب وجود حركة مقاومة

(1) - خليل هندواوي، وفؤاد بوارشي، وشحادة موسى، بإشراف نبيل شعث، المقاومة الفلسطينية والنظام الأردني، دراسة تحليلية لهجمة أيلول، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، أيلول 1971، ص 20 - 21.

(2) - بهلوان، صالح، حبيب، دراسات في تاريخ القضية الفلسطينية، جامعة دمشق، 2008، ص 385.

مسلحة مستقلة عن الحكومات العربية، ودعت فصائل المقاومة المتفرقة في أحزاب وتنظيمات عدة للانضمام إلى حركة فتح؛ حيث اعتقد زعماء فتح آنذاك أن العمل العسكري المعتمد على مجموعات مقاومة صغيرة سيؤدي إلى تحريض الشعب الفلسطيني في المخيمات على الالتحاق بالعمل الفدائي المسلح، وهذا ما سيدفع ببعض الحكومات العربية لهجوم عسكري ضد "إسرائيل"⁽¹⁾.

بعد سنة 1959 بدأت تظهر خلايا منظمة في الكويت وغزة والضفة الغربية لنهر الأردن وسورية ولبنان والأردن. وفي سنة 1962 بدأت تتشكل جماعات من الفدائيين المسلحة عرفت باسم "العاصفة". ومع مرور الوقت عرفت هذه القوى بمنظمة فتح، وكانت التنظيم الأوسع في الوسط النضالي الفلسطيني، شملت غالبية الفلسطينيين من كبار الصناعيين والتجار ورجال المال والأعمال ممن يعيشون في دول الخليج العربي؛ وبخاصة في الكويت -وهم الذين شكلوا التيار المعتدل في المنظمة-. وبحكم اتساع القاعد الشعبية التنظيمية لفتح، لاسيما بعد معركة الكرامة في الأردن سنة 1968، حصلت تغييرات جذرية في تركيبتها، وبخاصة تنظيمياً.

وبناء على ما سبق، كان تأسيس اللجنة المركزية التي أصبحت بدورها مسؤولة عن حلّ القضايا المطروحة للمنظمة. وتبني برامج سياسية عدة في آن واحد، ولكنها كانت تقتصر إلى إيديولوجية واضحة ومحددة. كانت اللجنة المركزية للمنظمة تجتمع مرة واحدة في العام وينتخب أعضاء اللجنة المركزية أعضاء المجلس الثوري المكون من 33 عضواً مسؤولين عن إعداد وتطبيق سياسة المنظمة إلى جانب القضايا السياسية والعسكرية⁽²⁾.

(1) - بهلوان، صالح، حبيب، دراسات في تاريخ القضية الفلسطينية، جامعة دمشق، 2008، ص 385.

(2) - بهلوان، صالح، حبيب، دراسات في تاريخ القضية الفلسطينية، جامعة دمشق، 2008، ص 385.

من الجدير بالاهتمام أن الحركة الوطنية الفلسطينية التي شكلت جزءاً مهماً من حركات التحرر العربية، وتأثرت بتحركاتها كافة، السلبية منها والإيجابية، كتأثير حدث انفصال الوحدة السورية - المصرية عليها سنة 1961، الذي خيب آمال الشعب العربي في الوحدة بحد ذاتها، وفي الوحدة كطريق لتحرير فلسطين، وتزايدت الخيبة أكثر عندما تراجعت مباحثات نيسان سنة 1963 بين مصر وسوريا لإعادة الوحدة.

منذ تلك المرحلة، لم تعد قضية فلسطين تطرح إلا ضمن الصراع العربي - العربي الداخلي، وأصبحت موضع خلاف بين الدول العربية (وفقاً لتوجهاتها وسياساتها الرجعية منها والتقدمية)، فبينما كانت الأولى تتهم الثانية بأنها تفتت الصف العربي مقدمة بذلك خدمة "إسرائيل"، كانت الثانية تتهم الأولى بأنها حليفة "إسرائيل"، وما تزال القضية تسير مع مسار التطورات والتغيرات العربية إلى اليوم، في العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين.

2- إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية:

مهدت التراجعات النضالية العربية بمجملها إلى بدء مرحلة نضالية جديدة على الصعيد الفلسطيني منذ سنة 1964 رداً على نشاط المشاريع الصهيونية - لا سيما تنفيذ المرحلة الأخيرة من تحويل مياه نهر الأردن - حيث كانت بدايات عقد مؤتمرات القمة العربية، وظهور منظمات فلسطينية متعددة وضعت نصب أعينها ضرورة تعبئة الشعب العربي الفلسطيني لمواجهة "إسرائيل"، وأخذت هذه المنظمات تنهض شيئاً فشيئاً لتصبح مؤثرة في سير الأحداث، لا سيما حركة فتح، التي يعود نشوءها إلى مرحلة سابقة*.

* - ظهرت فتح كحركة سرية في غزة في مطلع سنة 1956، وفي سنة 1959، بدأت تصدر مجلة شهرية كانت توزع بشكل محدود اسمها "فلسطيننا"، وصارت تدعو إلى القضية الفلسطينية، وتدعو الشعب الفلسطيني لأن يأخذ قضيته بيديه، وتطالب الدول العربية بالسماح للفلسطينيين بالعمل من أجل تحرير وطنهم. وأعلنت فتح عن عملياتها العسكرية الأولى في 1/1/1965، وهذا ما أثار ضدها الحركة القومية العربية التي كانت تقول إن معركة فلسطين هي في النهاية معركة الجيوش العربية؛ لذا لا يجوز لأي عمل فلسطيني أن ينفصل عن عمل القوى العربية المهيمنة

كان مؤتمر القمة العربي الأول المنعقد بين 13 و 16/1/1964 قد أقر إنشاء قيادة عربية موحدة بهدف تنظيم التعاون والتنسيق بين الجيوش العربية على أساس واحد، ووضع الأهداف وطرق المواجهة بالقوة والتسلح، ورسم الخطط لمواجهة المواقف الطارئة وما ينتج عنها، ووضع البرامج التي تساعد بعض الدول العربية على استكمال استعدادها الحربي لمواجهة أي عدوان⁽¹⁾. كما عقدت مؤتمرات عربية أخرى قبل سنة 1964، للبحث في مواضيع تحويل روافد الأنهار، ووضع الخطط العربية المضادة، ومعالجة قضية فلسطين بكاملها. كلف حينها أحمد الشقيري مندوب فلسطين الدائم لدى جامعة الدول العربية بمهمة التشاور مع ممثلي الشعب الفلسطيني والحكومات العربية لمناقشة أسس إقامة الكيان الفلسطيني.

استناداً لما سبق، كان انعقاد أول مؤتمر فلسطيني شارك فيه 422 مندوباً عن المنظمات السياسية والعسكرية والنقابية المختلفة، والاتحادات والهيئات والمنظمات الشعبية الفلسطينية الأخرى؛ فضلاً عن مشاركة 12 دولة عربية، بما فيها الأمانة العامة لجامعة الدول العربية؛ وأعلن عن تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية. وانتخب أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني من شخصيات مثلت شرائح المجتمع الفلسطيني كافة، من عمال وفلاحين ومتقنين وتجار وصناعيين ورجال أعمال. ثم بدأ المجلس بدراسة الميثاق الوطني الفلسطيني وإقراره الذي تمّ إعداده خلال الجلسات الأولى من المؤتمر، والذي أصبح الوثيقة السياسية التي تضمنت النهج والإيديولوجية اللاحقة لمنظمة التحرير الفلسطينية.

وكان من أهم مواد الميثاق الوطني المادة الرابعة التي نصت على: "عدّ الفلسطينيون جميعهم، أعضاء طبيعيين في منظمة التحرير الفلسطينية، ويعدّ الشعب الفلسطيني

لتحرير فلسطين. عن الشريف، ماهر، مقال عن النّت بعنوان: "حزيران وتطور حركة المقاومة الفلسطينية"، في 28/5/2017، موقع. www.alarabay.co.uk opinion

(1) - مذكرات الفريق أول فوزي، محمد حرب الثلاث سنوات 1967-1970، دار طلاس للنشر، دمشق 1984، ص 47.

أساس هذه المنظمة⁽¹⁾، وأن فلسطين عربية ويجب أن تقام عليها الدولة العربية الفلسطينية التي تشكل جزءاً من الوطن العربي الكبير، وامتلاك الشعب الفلسطيني كامل الحق في وطنه، وله الحق في تقرير مصيره بالطريقة التي يراها مناسبة. وكذلك المادة السادسة والعشرون التي نصت على أن منظمة التحرير الفلسطينية: "ستكون المسؤولة عن نضال الشعب الفلسطيني والمدافعة عن حقوقه الوطنية على المستويات الفلسطينية والعربية والدولية، وعن نقل القضية الفلسطينية إلى المحافل الدولية عندما يتطلب الأمر ذلك"، كما نص الميثاق على أن الكفاح المسلح هو الطريق الوحيد لتحرير فلسطين، وعدّ الوحدة العربية وتحرير فلسطين هدفين متلازمين وكل منهما يتم الآخر. والحركة الصهيونية هي حركة إمبريالية بطبيعتها، توسعية بأهدافها، ورفض وجود اليهود غير الشرعي والدولة اليهودية في فلسطين⁽²⁾.

ومن الجدير بالاهتمام أن قرارات هذه القمة لا يمكن فصلها عن إطار العلاقات العربية الثنائية آنذاك، وبخاصة النزاعات والمنافسات بين بعض الأقطار، سواء كانوا من القوى التقدمية، أو القوى الرجعية، والرغبة في التوصل إلى حلول لبعض القضايا المتعلقة بهذه المواضيع، خاصة الحرب في اليمن، وتمشياً مع ذلك فقد أجمع الملوك والرؤساء العرب على إنهاء الخلافات، وتصفية الأجواء العربية من الشوائب جميعها، وإيقاف الحملات الإعلامية، وتوثيق العلاقات بين الدول الشقيقة ضمناً للتعاون الجماعي البناء، ودوراً للأطماع التوسعية الصهيونية العدوانية التي تهدد العرب⁽³⁾. ويلاحظ أن استجابة الحكومات العربية لفكرة الكيان الفلسطيني، وقيام منظمة التحرير الفلسطينية في تلك الفترة من تاريخنا المعاصر، قد تمت ضمن إطار جامعة الدول العربية. وأن الموافقة

(1) - بهلوان، صالح، حبيب، دراسات في تاريخ القضية الفلسطينية، جامعة دمشق، 2008، ص386.

(2) - بهلوان، صالح، حبيب، دراسات في تاريخ القضية الفلسطينية، جامعة دمشق، 2008، ص387.

(3) - فوزي، محمد، مذكرات الفريق أول، حرب الثلاث...، ص49-50.

على التنفيذ كانت من خلال الالتزام بقاعدة "الإجماع العربي"، وتقديم الدعم اللازم للمنظمة من قبل أعضاء الجامعة العربية، وهذا يعني التدخل في اختيار قيادة للمنظمة، والتأثير في خطها النضالي؛ أي إنَّ تحرك هذه القيادة وعملها، سيتم أيضاً في إطار جامعة الدول العربية باتجاهات أعضائها وسياساتهم كلهم.

وبالفعل كان الطابع العام لقيادة المنظمة الوليدة، هو حصر الاختيار في الفئات الاجتماعية التي قدمت فيما مضى معظم قيادات العمل الوطني الفلسطيني قبل سنة 1948؛ مما فصح المجال لترويج فكرة أنَّ منظمة التحرير كانت صنيعة لتلك الحكومات؛ بل وتصديقها، ولم تكن تعبيراً عن حركة وطنية فلسطينية مستقلة⁽¹⁾.

وعقد مؤتمر القمة العربي الثاني في الإسكندرية بين 5 و11/9/1964 في جو من تصاعد التهديدات "الإسرائيلية"؛ رداً على مشروعات تحويل المياه العربية؛ حيث قرّر المؤتمر البدء في تنفيذ مشروعات التحويل، وتوحيد الجهد العسكري العربي، ومنحه حرية التحرك بين الأقطار العربية لتأمين الحماية العسكرية الكاملة للمشروع العربي، ولم يقبل الأردن ولبنان دخول قوات عسكرية مصرية أو سورية إلى أراضيها، كما لم يقبل التسليح السوفييتي لتحقيق توحيد العتاد والأسلحة بين القوات العربية في خط المواجهة*.

(1) - صبري، عبد الله، في مواجهة إسرائيل، ص 96.

* - في آذار عام 1964 تم تعيين الفريق أول علي علي عامر، قائداً عاماً للقيادة العربية الموحدة، التي أنشئت بقرار من مجلس الرؤساء والملوك العرب في العام نفسه، كما صودق على الهيكل التنظيمي لهذه القيادة الذي شكل من ضباط ذوي رتب كبيرة من الدول العربية كلها في مجلس الدفاع المشترك وعدت هذه القيادة (نظرياً) الجهاز التنفيذي لهذا المجلس الذي تكون من وزراء الخارجية والدفاع للدول العربية، لكن الفريق علي علي عامر كان مستقلاً بقيادته عن أجهزة الجامعة العربية، وصمم على عرض موضوعاته ومشاكله على مجلس الملوك والرؤساء العرب نفسه. قامت هذه القيادة بوضع مخطط عسكري دفاعي هدفه توحيد الجهود العسكرية للدول العربية كلها ضد "إسرائيل"، واستدعت هذه الخطة إنشاء جبهتين مستقلتين، هما: الجبهة الشرقية، وتضم سورية والأردن وما يدعمهما من قوات العراق والسعودية، ثم الجبهة الجنوبية، وتضم مصر وتدعمها قوات رمزية من الجزائر والسودان إلا أنَّ هذه القيادة لم تحقق أي إنجازات

كما وضعت خطة لتكوين جيش التحرير الفلسطيني، ليتألف من 15 ألف عنصر، على أن يخضع في العمليات الحربية وفي تسليحه للقيادة العربية الموحدة؛ بشرط أن تقوم القيادات العربية في سورية ومصر والعراق بإنشائه على أراضيها ثم استكمال عمليات تسليحه من خلال مساهمة الدول العربية بحصص معينة من ميزانياتها الخاصة. وقد رفضت حكومات الأردن ولبنان -كل من وجهة نظره- مرابطة هذا الجيش في أراضيها؛ كما خصص المؤتمر ميزانية لمنظمة التحرير قدرها مليون دولار سنوياً.

أما بالنسبة لمنظمة التحرير الفلسطينية، فقد بدأت انطلاقها العلنية الأولى للعمل الفدائي في بداية سنة 1965، كما استطاعت أن تستوعب بعض التنظيمات الصغيرة التي كانت تعمل مستقلة من قبل، لكن فتح ظلت مستقلة، ولم تكن هذه المنظمات جميعاً هي الوحيدة على الساحة؛ فقد اتضح منذ البداية أن العمل الفلسطيني يعاني من ظاهرة التعدد، فشهدت الفترة من سنة 1965 إلى سنة 1967 ولادة كثير من المنظمات وامتداد الحوار فيما بينها وفشل الجهود المبذولة لتوحيدها*.

على المستوى الواقعي العملي. وبناء على ذلك فإن اسم القيادة الموحدة كان رمزياً فقط، وغير مؤثر في وقت السلم أو في وقت الحرب فلم يكن هناك أي دور فاعل للفريق علي علي عامر ولقيادته الموحدة؛ بسبب عدم وجود سلطات حقيقية لهذه القيادة تستطيع من خلالها السيطرة وقيادة الجيوش العربية التي خطط لها فيما بعد قبل عام 1967. إذن فقد كانت مجرد قيادة موحدة من دون أن يكون لها جيوش موحدة. عن فوزي، محمد، مذكرات الفريق أول، حرب الثلاث...، ص 47-48.

* - في سنة 1966 بذلت جهود عربية لتوحيد المنظمات الفلسطينية، فعقدت اجتماعات اللجنة التحضيرية للعمل الفلسطيني الموحد بدعوة من منظمة التحرير وتحت إشرافها، وشاركت فيها القوى الآتية: التنظيم الفلسطيني لحركة القوميين العرب، والفرع الفلسطيني لحزب البعث العربي الاشتراكي، جبهة التحرير الفلسطينية (طريق العودة)، والمكتب السياسي للقوى الثورية الفلسطينية للعمل الموحد، والتنظيم الثوري الفلسطيني، وممثلون عن بعض العناصر اليسارية الفلسطينية، ورفضت فتح الاشتراك في هذه الاجتماعات كون التوحيد يجب أن يتم على أرض المعركة، وعلى أية حال لم تتمخض المحادثات عن أية نتيجة.

واستمرت التهديدات "الإسرائيلية"، وتزايد التوتر على الحدود العربية - "الإسرائيلية"، بخاصة سنة 1965 مما استدعى انعقاد مؤتمر القمة العربي الثالث في الدار البيضاء في المغرب بين يومي 13 و 17 أيلول سنة 1965؛ لكن هذا المؤتمر لم يتخذ أي قرار رغم بيانه الختامي البليغ الذي نص على ضرورة استمرار الاستعدادات لتنفيذ الخطط المرسومة على صعيد القضية الفلسطينية التي عالجها من جوانبها جميعها. ثم اتخذ قراره البارز بإعلان "ميثاق التضامن العربي" الذي هدف إلى تحقيق التضامن في معركة القضايا العربية، وبخاصة قضية تحرير فلسطين، واحترام سيادة الدول العربية كلها، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، ومراعاة قواعد اللجوء السياسي؛ وفقاً لمبادئ القانون والعرف الدولي. كما طالب الميثاق بوقف حملات التشكيك والمهاترة عن طريق وسائل الإعلام المختلفة ومراجعة قوانين الصحافة في كل بلد عربي بقصد وضع التشريعات اللازمة بين الدول العربية، كما طالب باستخدام وسائل الإعلام لخدمة القضية العربية.

وكان هذا المؤتمر آخر مؤتمر يعقد قبل عدوان حزيران سنة 1967، وفي إطار تقويم عمل هذه المؤتمرات لابد من الإشارة إلى أن مستوى تنفيذ قراراتها لم يشكل إلا جزءاً ضئيلاً مما أعلن في بياناتها الختامية، ورغم أنها قد قدمت للعمل العربي المشترك بعضاً من الفائدة، وخاصة في إطار إعادة التأكيد على مسؤولية العرب مجتمعين تجاه القضية الفلسطينية، وتقديم بعض المساعدات لقيام منظمة التحرير وإحياء الكيان الفلسطيني، وحل بعض الخلافات العربية الثنائية، إلا أنها أحياناً وببلاغات العلنية التي

- قدم المكتب السياسي للقوى الثورية الفلسطينية، مذكرة إلى المؤتمر الوطني الفلسطيني الثالث المنعقد في القاهرة في 1965/5/31، تضمنت بعض المقترحات والانتقادات، ووقع عليها ثمانى منظمات، منها: جبهة التحرير العربية الفلسطينية، وجبهة التحرير الفلسطينية، وجبهة التحرير الوطني الفلسطيني، والجبهة الثورية لتحرير فلسطين، وجبهة الفداء، وتكتل الفدائيين الفلسطينيين، وجبهة التحرير الفلسطيني. عن الشريف، حزيران وتطور المقاومة، الرابط نفسه، في 2017/5/28.

تحدثت بصيغ المبالغة، ولهجة غير واقعية عن اتخاذ بعض القرارات المتعلقة بالمواجهة مع "إسرائيل" وتحرير فلسطين، قد أفسحت المجال للدعو أن يستثمر هذه المبالغ في صالحه بغية خداع الرأي العام العالمي، وإظهار نفسه بمظهر الحمل الضعيف الذي تتركز به الذناب، في الوقت ذاته كان يستعد لحشد قواته وشن عدوانه التوسعي الذي بدأ صبيحة الخامس من حزيران سنة 1967.

خامساً - عدوان حزيران سنة 1967 (المقدمات والنتائج):

كانت مجمل الظروف الدولية والعربية و"الإسرائيلية" خلال النصف الثاني من سنة 1966 وبداية سنة 1967 ملائمة لقيام حرب شاملة ضد الأقطار العربية المجاورة، وبخاصة سورية، التي بدأت بالتعاون مع هيئة الروافد لمشروعات التحويل العربية، وقاومت محاولات "إسرائيل" واعتداءاتها لمنع هذه المشروعات.

كذلك كانت القوات "الإسرائيلية" تنتظر الفرصة المناسبة لضرب مصر وقيادتها السياسية التي قامت بدور رئيس في تجميع العرب لعقد مؤتمرات القمة العربية ضد الدولة العدو، ومشروعاتها التي كانت آنذ قد بدأت مرحلة من التقارب مع القيادة السياسية في سورية، في محاولة التغلب على الخلافات بين قيادتي القطرين التي اشتدت بعد فشل ميثاق 17 نيسان الثلاثي لسنة 1963 المتعلق بالوحدة. وقد تجسد هذا التقارب في توقيع اتفاق دفاع مشترك بين البلدين، وقيام رئيسا وزراء مصر وسورية بزيارتين وديتين متبادلتين لتقوية العلاقات بين البلدين، كما أن القطرين المذكورين أخذاً ينهجان نهجاً أكثر وطنية وتقدمية في معركة البناء الداخلي ضد قوى الرجعية والبرجوازية، وفي إطار علاقتهما الخارجية أيضاً، بمزيد من توطيد العلاقات مع الاتحاد السوفيتي ودول المنظومة الاشتراكية، والابتعاد عن المعسكر الإمبريالي، وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا الغربية، هذا المعسكر الذي أخذ يدعم بصورة أكبر وأوضح دولة "إسرائيل" في المجالات كافة، ويشجعها على توجيه ضربتها القوية ضد هذين القطرين وقيادتهما القومية.

1- ظروف عدوان حزيران سنة 1967:

أصبحت الظروف المحيطة بالمنطقة العربية عامة منذ بدء "إسرائيل" بتنفيذ مشروعات تحويل المياه العربية، والاعتداءات المتكررة على الحدود مهية لانفجار الحرب

بين الطرفين في أي وقت. وتزايد التوتر أكثر خلال سنتي 1966 و 1967، خاصة على حدود القطرين سورية ومصر. كما كسبت "إسرائيل" الدعم الإمبريالي السياسي والاقتصادي، واستغلت ظروف الاختلافات والنزاعات بين الدول العربية من جهة والظروف الداخلية للدولة الواحدة من جهة أخرى.

انطلاقاً من هذا الواقع والمعطيات يمكن تحديد أهم الأسباب التي أدت إلى قيام "إسرائيل" بعدوانها على الأقطار العربية في حزيران سنة 1967.

2- أهم الدوافع "الإسرائيلية" لعدوان حزيران 1967:

أ- استغلال دولة "إسرائيل" الوضع العربي المفكك، رغم مظهر الوحدة الشكلي للوضع العربي الذي كانت تعكسه بيانات مؤتمرات القمة العربية الثلاثة التي عقدت قبل سنة 1967، والتضامن المحدود بين الأقطار العربية ضد الخطر الصهيوني، حيث فرضت ظروف التوتر على الحدود العربية مع العدو توقيع اتفاقية ثنائية للدفاع المشترك ضد أي اعتداء "إسرائيلي" سنة 1966، ولكن الاتفاقية لم تتعد الحدود النظرية، كما أنه لم ينفذ أي من الخطط الدفاعية الأخرى، مثلاً مع الأردن، إلا حين وقع الاعتداء فعلاً⁽¹⁾.

ب- الأزمة الاقتصادية داخل دولة "إسرائيل" التي وصلت مع نهاية سنة 1966 إلى ذروتها، بخاصة بعد انتهاء اتفاقية التعويضات الألمانية؛ إذ بلغ العجز في الميزان التجاري آنذاك 500 مليون دولار، كما أدت سياسة النقشف إلى ارتفاع عدد العمال العاطلين عن العمل في نهاية سنة 1966 إلى 100 ألف عامل؛ أي أكثر من 13% من القوى العاملة في ذلك الوقت، كما ازدادت الهجرة المعاكسة (من الداخل إلى الخارج)⁽²⁾؛ الأمر الذي جعل الحرب هي الحل الأمثل للتخلص من هذه الأزمات مجتمعة.

(1) - فوزي، مذكرات، ص 48.

(2) - فوزي، مذكرات، ص 48.

ت- كانت القوات "الإسرائيلية" المسلحة، قد استكملت استعداداتها للحرب، وتشكلت قواها الضاربة بحيث أصبح المجال مفتوحاً أمامها لشن حرب خاطفة ضد أي دولة عربية أو أكثر، بعد أن تلقت الدعم اللازم لإنجاح الهجوم سواء من أمريكا أو ألمانيا الغربية التي كانت غالبية الدول العربية قد قطعت علاقاتها الدبلوماسية معها سنة 1965.

ث- بما أن سورية كانت الدولة العربية الوحيدة التي بدأت بتنفيذ مشروعات تحويل المياه العربية، كما أنها كانت تشجع وتدعم العمل الفدائي الذي بدأ انطلاقته العلنية منذ سنة 1965، فإن "إسرائيل" استهدفت ضرب سورية وأخذت تركز اعتداءاتها وتصريحاتها العدوانية ضدها، فشنت في تموز سنة 1966 هجوماً كبيراً على منشآت التحويل في سورية. كما قامت بعدوان واسع النطاق ضد قرية السموع قرب الخليل تحت ذريعة القضاء على الفدائيين الفلسطينيين أدى إلى قتل حوالي 200 مواطن من أهالي القرية⁽¹⁾.

وأخذ ليفي أشكول بوجه التهديدات إلى سورية، فأعلن في نهاية سنة 1966 أن قوة الجيش "الإسرائيلي" قد أصبحت ثلاثة أضعاف ما كانت عليه في السابق، وأن القوات

* - في الفترة من 15 أيار عام 1948 إلى نهاية عام 1953، كان قد أقيم 345 مستوطنة جديدة، استوطن فيها نحو 20 ألف عائلة على مساحة 1150000 دونم، وفي أعقاب تنفيذ المشاريع المائية الواسعة لجلب مياه نهر العوجا إلى النقب ازدادت معدلات الاستيطان في سنوات 1954 - 1955، خاصة في منطقة الفالوجة. أما خلال العامين 1956 - 1967 ف طرأ انخفاض على عدد المستوطنات المقامة، حيث بلغ عددها خلال عام 12 عاماً، 64 مستوطنة منهم 13 مستوطنة خلال عام 1956 و 9 مستوطنات عام 1957، و 11 مستوطنة عام 1958، ويعني ذلك أنه خلال السنوات التسع التي سبقت عدوان حزيران عاماً 1967، أنشأ 31 مستوطنة فقط، بمعدل 3.5 مستوطنة سنوياً وهو معدل يظهر انخفاضاً واضحاً لم يظهر سابقاً. عن أبي عرفة، عبد الرحمن، الاستيطان، التطبيق العملي للصهيونية، المؤسسة العربية للدراسات، دمشق، 1981، ص 20.

(1) - مراد، الدور السياسي للجيش الأردني 1921 - 1973، ص 118.

المسلحة تركز استعداداتها لصد العدو ونقل الحرب إلى أراضيها. ومع بداية شهر آذار تصاعد التوتر، وبدأت الحشود "الإسرائيلية" على الجبهة السورية، وتحدث رئيس أركان الجيش "الإسرائيلي" إسحق رابين في 12 آذار 1967، صراحة عن احتمال غزو سورية واحتلال دمشق وإسقاط النظام الحاكم فيها. وكان هدف تلك الاستفزازات على امتداد خطوط الهدنة استمرار السوريين بشن هجمات معاكسة تمكن العدو من الرد عليها، ووصلت ذروة هذه الاعتداءات الانتقامية على الأرض السورية في أوائل نيسان 1967 وحلقت الطائرات الحربية "الإسرائيلية" فوق ضواحي دمشق⁽¹⁾. لكن الهجوم لم يحقق أهدافه؛ مما استدعى تبادل عدد من الزيارات قام بها مسؤولون "إسرائيليون" وأمريكيون بهدف التنسيق الاستراتيجي والسياسي لتوجيه ضربة قوية لقيادتي مصر وسورية بعد شعور الولايات المتحدة وحلفائها بالتدهور الذي يشهده نفوذهم في هذين البلدين، وما يمكن أن ينتج عن ذلك مستقبلاً في المنطقة.

هـ - دفعت التهديدات والاعتداءات "الإسرائيلية" مصر إلى حشد قواتها، وطلب سحب قوات الطوارئ الدولية المتواجدة على الحدود المصرية وتجميعها في قطاع غزة وذلك بحكم التزاماتها الدفاعية مع سورية. وقد أوضح أوثانت الأمين العام للأمم المتحدة؛ أنه إذا كان لابد من انسحاب هذه القوات، فيجب أن يكون انسحابها كاملاً، ولم تجد مصر بديلاً عن الموافقة على سحب هذه القوات فعلاً في 19 آذار 1967، وتسارع تطور الأحداث آنذاك حينما تم إغلاق مضيق خليج العقبة في 23/5/1967 بوجه الملاحة "الإسرائيلية".

و - عمدت الحكومة "الإسرائيلية" وحليفاتها الولايات المتحدة الأمريكية إلى إثارة أزمة سياسية دولية نتيجة لإغلاق مصر خليج العقبة، وعدته خرقاً للتعهدات الدولية، وقامت الولايات المتحدة الأمريكية بدور دبلوماسي مخادع للطرف العربي؛ مما مهد "لإسرائيل" بدء الهجوم، حيث طلب سفير الولايات المتحدة لدى القاهرة في 26/5/1967 مقابلة عاجلة مع الرئيس عبد الناصر؛ ناقلاً إليه رسالة من الرئيس الأمريكي جونسون يطلب فيها

(1) - غروولنبرغ، فلسطين أولاً، ص 131.

عدم البدء بالهجوم على "إسرائيل" بحجة أن ذلك يضر بموقف مصر. وصرحت أمريكا عن دعوتها لنائب رئيس الجمهورية ذكريا محي الدين لزيارة أمريكا، والتفاوض والبحث لحل النزاع القائم في المنطقة دبلوماسياً. وبقيت الدعوة الأمريكية معلقة إلى أن وقع الهجوم "الإسرائيلي"⁽¹⁾. وفي 30 أيار تشكلت في "إسرائيل" حكومة ضمت أحزاب المعارضة كلها باستثناء الحزب الشيوعي "الإسرائيلي"، بينما كانت المؤسسة العسكرية الحاكمة تواصل ضغطها على حكومة اشكول للبدء بشن الحرب مستغلة عقد معاهدة دفاع مشترك بين الأردن ومصر في اليوم نفسه، وأصبح ديان أحد قادة المعارضة البارزين وزيراً للدفاع، كما دخل بيغن الحكومة أيضاً لتصبح الحكومة بأغلبية أعضائها مع العدوان على دول المواجهة مع "إسرائيل".

3- بعض من مجريات أحداث العدوان والمواقف منه:

في 5 حزيران 1967، كان مقرراً أن يسافر نائب الرئيس المصري زكريا محي الدين إلى الولايات المتحدة الأمريكية؛ للبحث في الحل السياسي للأزمة، (وفق دعوة سابقة من الولايات المتحدة)، وفي صباح اليوم ذاته بدأت "إسرائيل" هجومها الشامل على مصر وسورية والأردن، وبذلك أدت أمريكا دورها المطلوب إلى جانب حليفها "إسرائيل" لتنفيذ عدوان حزيران التوسعي سنة 1967.

واستمرت الحرب من 5 إلى 11 حزيران 1967، وبعيداً عن الدخول في التفاصيل العسكرية، كان العدو الصهيوني قد ضمن لنفسه تفوقاً جواً كبيراً، وتعبئة عسكرية مكثفة ومرنة، واستعداداً ضخماً للقتال، حينها لم يكن العرب على مقدرة لمواجهة أو موازاته أو مقارنته وإن كان في حدود معقولة. لتنتهي تلك الحرب المباغته بعد توجيه ضربة عسكرية قوية لجيوش دول عربية ثلاث مصر وسورية والأردن، وتم احتلال قطاع غزة وشبه جزيرة سيناء وكامل الضفة الغربية لنهر الأردن وجزء من هضبة الجولان السورية. وهذا ما زاد في مساحة الأراضي العربية المحتلة، وضمان حدود أكثر أمناً من ذي قبل تحتوي حقولاً للنفط وأماكن سياحية ومقدسة، (القدس القديمة وبيت لحم

(1) - فوزي، مذكرات، صفحات 73، 74، 79، 82.

وأريحا)؛ مما أوجد للعدو فرصاً جديدة للعمل، ودرت ملايين الدولارات التي تبرع بها الغربيون لمساعدة الدولة اليهودية المهددة⁽¹⁾ (بحسب ادعاءاتهم).

أ- موقف الأمم المتحدة:

توقف إطلاق النار تنفيذاً لقرارات عدة، أصدرها مجلس الأمن في جلساته المتكررة بين 5 و11 حزيران لمعالجة الموقف، وأدانت هيئة الأمم المتحدة العدوان "الإسرائيلي" خلال شهر حزيران حوالي 40 مرة، ولم يكن لأية من هذه الإدانات أقل تأثير فيها، بل سارعت "إسرائيل" إلى ضم القدس القديمة* والمنطقة المحيطة بها، وأقامت مستعمرات في مرتفعات الجولان والضفة الغربية وسيناء، وفق النموذج "الإسرائيلي" متبعة سياسة الأمر الواقع، واستثمرت قوة عاملة كبيرة في المستعمرات حتى لا تفسح المجال لعودة أصحابها الذين طردتهم منها⁽²⁾.

(1) - غرولينبرغ، فلسطين أولاً، ص 134.

* - تغير وضع "إسرائيل" بعد عدوان حزيران عام 1967، بسبب التدفق الهائل للأموال عليها من أصحاب المليارات من اليهود، وتضاعفت الاستثمارات الأجنبية عام 1968 عن السنة السابقة، واختفت البطالة وازداد الإنتاج الصناعي بمقدار الثلث بفضل صناعة الأسلحة، وارتفعت الصادرات بمقدار 12% والدخل القومي بمقدار 14%، ووصل إلى "إسرائيل" في عام 1967 نحو 35 ألف مهاجر. عن غرولينبرغ، فلسطين أولاً، ص 151.

* - بالنسبة للقدس القديمة، فقد عدّ الجيش "الإسرائيلي" وجوده قانونياً في المناطق التي أصبحت تخضع لسيطرته، ويديرها وفقاً للأسس التي يفترض أن تدار بها منطقة محتلة إلى حين ألْبَتَّ = بمصيرها؛ ولهذا يفترض أن يلتزم الاحتلال "الإسرائيلي" بالقوانين الدولية المعمول بها في مثل هذه الحالات، وفي 1967/6/7 أعلن قادة الجيش "الإسرائيلي" عن استيائهم من صلاحيات الحكم والتشريع والتعيين والإدارة فيما يتعلق بالمنطقة وسكانها. عن جريس، سمير، القدس المخططات الصهيونية الاحتلال والتهويد، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت 1981، ص 103-104.

(2) - غرولينبرغ، فلسطين أولاً، ص 134.

وأخذت الولايات المتحدة الأمريكية على عاتقها مهمة الدفاع عن العدوان "الإسرائيلي" واستمراره بهدف الاحتفاظ بما كسبته "إسرائيل"، عملاً بسياسة الأمر الواقع، وهذا ما يشكل ضغطاً على الدول العربية لفرض الاعتراف بـ"إسرائيل" وفتح الأبواب أمام المصالح الأمريكية. وتم التوصل إلى وقف إطلاق النار من دون مناقشة الانسحاب "الإسرائيلي" إلى المواقع التي بدأ منها القتال، كما اتخذ المجلس قراراً في 14 حزيران ينص على دعوة حكومة "إسرائيل" إلى تأمين سلامة سكان المناطق التي جرت فيها العمليات الحربية، وتسهيل عودة السكان الذين اضطروا إلى النزوح عن أراضيهم حين نشوب القتال، وأن تحترم الحكومات المعنية المبادئ الإنسانية الخاصة بمعاملة أسرى الحرب، وحماية الأشخاص المدنيين في زمن الحرب، وفقاً لاتفاقيات جنيف.

وكان الاتحاد السوفيتي الذي مثله حينها رئيس وزرائه الكسي كوسيجن، قد طلب قبل ذلك بيوم واحد عقد دورة طارئة خاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة؛ للنظر في العدوان "الإسرائيلي" على الدول العربية، وتصفية النتائج المترتبة عليه بعد أن تبين أن مجلس الأمن يمكن أن يخرج عن نطاق العمل ضمن إطار وقف إطلاق النار كما كان مفروضاً أن يفعل. وهذا يعني فسخ المجال لخرق قانون العلاقات الدولية؛ أي تمكين الدول المعتدية من الاحتفاظ بأراضٍ احتلتها بقوة السلاح. وعالج مجلس الأمن والجمعية العامة في المرحلة الأولى من جلساتها خلال شهري حزيران وتموز عدداً من المشكلات التي نجمت عن عدوان حزيران، كان من أهمها:

- النظر في القرار "الإسرائيلي" بشأن ضم القدس القديمة، بعد أن أصدرت قرارها بضم القدس الشرقية إلى ممتلكاتها في 28 حزيران 1967، وهدم الجدار الذي كان يفصل بين القدس الشرقية والقدس الغربية المحتلة منذ سنة 1948، وتدمير عدد من المنازل والأحياء فيها، وطرد سكانها العرب وأمين مجلسها البلدي بعد حل المجلس. وقد أدان معظم أعضاء الجمعية العامة هذا الإجراء، وامتنعت الولايات المتحدة الأمريكية عن التصويت دون معارضة. كما أكدت الجمعية العامة على قرارها هذا مرة ثانية في 14

تموز 1967، بعد الاعتراف بهذا الضم. لكن "إسرائيل" لم تبال بهذه القرارات، واستمرت في إجراءاتها لتهويد المدينة وإحاقها بالإدارة "الإسرائيلية"⁽¹⁾.

- كما بحث مجلس الأمن مشكلة الفلسطينيين النازحين الجدد الذين بلغ عددهم حسب الإحصاءات "الإسرائيلية" الصادرة في أيلول 1967 حوالي 228900 لاجيء، وبالطبع فإن هذا الرقم الذي أعلنه ليفي أشكول عن عدد السكان العرب في جلسة الكنيست المنعقدة في 8 تموز 1968 لم يتضمن عدد السكان الذين هاجروا نتيجة الاحتلال، والذين قدر عددهم في الضفة الغربية وحدها حوالي 294 ألف نازح، كما عدّ أشكول النازحين العرب من أراضيهم بنتيجة حرب حزيران 1967 ضمن سياق مهجري السكان العرب سنة 1948؛ ولذلك فهو يعدّ أنّ عملية تبادل قد حصلت بين يهود البلاد العربية وبين الفلسطينيين الذين هاجروا إلى الأقطار العربية، وبهذا كان تقدير أشكول لعدد نازحي سنة 1967؛ وفقاً لتلك العملية قد بلغ مليون نسمة، بل عدّ أنّ اليهود العرب قد خرجوا عراة ومعدمين بعد أن سلبت أملاكهم. ورغم النداءات والضغوط الدولية بقيت "إسرائيل" تضع العقبات والعراقيل أمام عودة النازحين، بحيث لم يتمكن سوى 1400 نازح من أصل 175000 من نازحي الضفة الشرقية لنهر الأردن من العودة، وانضم الباقي إلى اللاجئين العرب الفلسطينيين الذين هجّروا سنة 1948.⁽²⁾

استمرت الدورة الطارئة للجمعية العامة للأمم المتحدة، التي دعا إليها الاتحاد السوفييتي، تناقش موضوع العدوان أكثر من شهر. وكانت الدول العربية ودول المنظومة الاشتراكية وبعض الدول الصديقة تسعى لإصدار قرار يدين العدوان "الإسرائيلي"، ويضمن انسحاب القوات "الإسرائيلية" من أراضي الدول العربية الثلاث، مصر وسورية والأردن، التي تعرّضت للعدوان واحتلال مناطق من أراضيها. ولكن من دون تحقيق

(1) - جريس ، المخططات الصهيونية، صفحات، 270 و 271 و 272 و 273.

(2) - شديد، محمد، الولايات المتحدة الأمريكية والفلسطينيون بين الاستيعاب والتصفية، بيروت

1981، ص238.

نتيجة إيجابية؛ بسبب تعنت "إسرائيل"، ودعم الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت تتبنى التفسيرات والمواقف التي تخدم التثبيت "الإسرائيلي" بعدم الانسحاب والإدانة.

ب- صدور القرار 242

بعد مناورات دبلوماسية واسعة، أعيد نقل القضية الفلسطينية إلى مجلس الأمن الذي وافق في 1967/11/22 على المشروع البريطاني الذي وقعه لورد كارادون مندوب بريطانيا الدائم في مجلس الأمن بصياغته الغامضة والمرنة التي تجمع بين متطلبات وتناقضات الأطراف المتنازعة كافة، وبما يجعله عرضة للكثير من التفسيرات المتناقضة، والذي عرف بالقرار 242 الشهير. وعدّ منذئذ من قبل أطراف عديدة أساساً لبحث موضوع تسوية النزاع القائم بين "إسرائيل" والدول العربية ضحية العدوان.

نص القرار 242:

"إن مجلس الأمن إذ يعبر عن قلقه المستمر للموقف في الشرق الأوسط، ويؤكد عدم شرعية الاستيلاء على الأراضي عن طريق الحرب، والحاجة إلى سلام عادل دائم، تستطيع كل دولة في المنطقة أن تعيش فيه بأمان، وإذ يؤكد أيضاً أنّ الدول الأعضاء جميعها بقبولها ميثاق الأمم المتحدة، قد التزمت بالعمل وفقاً للمادة 2 من الميثاق التي تنص على الآتي: يؤكد أن تطبيق مبادئ الميثاق يتطلب إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط ويستوجب تطبيق كلا المبدأين الآتيين:

أ- انسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية من الأراضي التي احتلتها في النزاع الأخير.

ب- إنهاء ادعاءات أو حالات الحرب جميعها، واحترام والاعتراف بسيادة أراضي كل دولة ووحدتها في المنطقة، واستقلالها السياسي وحقوقها في العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومُعترف بها، حرة من التهديد بالقوة أو استعمارها.

يؤكد أيضاً على الآتي:

- ضمان حرية الملاحة في الممرات المائية في المنطقة.
- ضمان حرمة الأراضي والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة عن طريق إجراءات من بينها إقامة مناطق منزوعة من السلاح.

1- يطلب من الأمين العام تعيين ممثل خاص؛ ليتوجه إلى الشرق الأوسط كي يجري اتصالات بالدول المعنية، ويستمر فيها؛ بغية اتفاق، وبذل الجهود لتحقيق تسوية سلمية ومقبولة وفقاً لأحكام هذا القرار ومبادئه.

2- يطلب من الأمين العام أن يرفع تقريراً إلى مجلس الأمن بشأن تقدم جهود الممثل الخاص في أقرب وقت ممكن. "تبنى المجلس هذا القرار في جلسته رقم 1382 بإجماع الأصوات"⁽¹⁾. وقد رفض المندوب البريطاني لدى تقديمه القرار أي إيضاحات أو تعديلات علنية، وبخاصة حول عبارة "الانسحاب من الأراضي المحتلة"، وهل المقصود "الأراضي" أم "أراض"، وتجسد في هذا القرار كل دلائل الخبث والدهاء والحسابات الدقيقة من جانب بريطانيا التي صرحت بأنها تريد إلقاء أبعاد متساوية على طرفي النزاع.

ت- أهم المواقف الدولية من القرار:

- الاتحاد السوفييتي، الذي أدان العدوان، وأخذ يعمل على دعم العرب، وطالب بتاريخ 1967/11/15 في مجلس الأمن بانسحاب "إسرائيل" إلى حدود التقسيم، ثم أخذ يعمل على مساعدة مصر وسورية لإعادة بناء قدراتهما العسكرية؛ تعويضاً عما فقدها في الحرب*، كما عمل على دعم المقاومة الفلسطينية التي تصاعد دورها بعد الحرب؛ فضلاً عن استمرار دور السوفييت في دعم التسوية السلمية للصراع؛ مشيرين في هذا إلى القرار رقم 242 الذي أصدره مجلس الأمن في 1967/11/22 والذي قبلته مصر والأردن. وكان المفهوم السوفييتي لهذا القرار متفقاً مع المفهوم

(1) - مجلة شؤون عربية، عدد 28، تاريخ حزيران 1983، ص 234.

* - سارع الاتحاد السوفييتي إلى إمداد مصر بالأسلحة والمعدات منذ يوم 1967/6/9، وكانت بداية هذا الدعم إرسال 31 طائرة ميغ 21 و 93 طائرة ميغ 17، منقولة جواً عن طريق يوغسلافية، واستمر هذا الدعم عن طريق النقل الجوي بطائرات الأنثينوف 22، وعن طريق النقل البحري لتصل خلال الشهر الأول بعد الهزيمة إلى 544 رحلة جوية و 15 باخرة نقل بحري، شكلت مجموعها 48 ألف طن من أسلحة ومعدات عسكرية تعويضاً عن الخسائر، ولم يطالب الاتحاد السوفييتي ثمن هذه المعدات والأسلحة. عن فوزي، مذكرات، ص 194.

العربي له، الذي يعني الانسحاب "الإسرائيلي" الكامل من الأراضي العربية جميعها؛ التي احتلت في حزيران 1967، واحترام الحقوق المشروعة لشعب فلسطين⁽¹⁾. وهذا ما تأكد حين رفض الاتحاد السوفييتي الاقتراحات الأمريكية لمشاريع التسوية والحلول التي تقدمت بها إلى الأمم المتحدة، حيث قدم السوفييت اعتراضات دقيقة على المشروع الأمريكي (بحكم تحيزه "لإسرائيل")، والتي كانت بمنزلة مشروع مضاد في صالح الدول العربية المعنية. وقد تضمنت الاعتراضات التي نشرتها صحيفة النيويورك تايم في 12 / 1 / 1970 تحديد جدول زمني للانسحاب "الإسرائيلي" من الأراضي التي احتلتها سنة 1967 خلال 60 يوماً بدلاً من 70، وإنهاء حالة الحرب، وتحديد الحدود بشكل رسمي، وإقامة مناطق منزوعة من السلاح، والتزام "إسرائيل" بقرارات الأمم المتحدة، وحق مصر بالتصرف بموانئها⁽²⁾. وهذا يعني أن حدود الدولة المنشودة "إسرائيل" قد ترسمت وفق ما تحدد في القرار 242 وهذا ما سعت إلى تثبيته الدول المنتفعة في هيئة الأمم المتحدة؛ أي إن هذا القرار قد ألغى ما سبقه من قرارات أصدرتها المنظمة الدولية في 1948 و 1949 وكان لهذه الدولة المعتدية حقوقاً مفروضة على المجتمع الدولي.

- دول المنظومة الاشتراكية الأخرى، التي قطعت علاقاتها الدبلوماسية أيضاً مع "إسرائيل"؛ باستثناء جمهورية رومانيا الاشتراكية التي أدانت عدوان "إسرائيل"، وطالبت بانسحابها إلى حدود ما قبل اندلاع حرب حزيران، وأيدت حق الشعب العربي في أراضيه، وحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره.

- الولايات المتحدة الأمريكية، بقيت تلك الدولة العظمى الداعم الأساسي "لإسرائيل"؛ بل شكلت حرب حزيران 1967، مرحلة جديدة للتأكيد على تحالفها

(1) - مجلة شؤون عربية، عدد 1983/5/27، ص 62.

(2) - مجلة شؤون عربية، عدد 1983/5/27، ص 62. لمزيد من الشرح والتفصيل العودة إلى سلمان رشيد سلمان، إسرائيل والتسوية، دار ابن خلدون، بيروت 1975، صفحات 167 و 168 و 169.

الاستراتيجي مع "إسرائيل"، وأنها اليد الضاربة في "الشرق الأوسط" إلى جانب الأنظمة الحليفة لها إقليمياً آنذاك، مثل شاه إيران، واستغلت "إسرائيل" هذا الواقع بشكل جيد لضمان نهوضها العسكري والاقتصادي والسياسي اللامحدود*.

- مواقف الدول الأوروبية الأخرى، لم تتغير معظم المواقف الأوروبية المؤيدة "لإسرائيل"، بخاصة ألمانيا الغربية، واتخذ هذا التأييد الضمني الشامل والعلني أشكالاً وأساليب مختلفة، على الصعد السياسية والاقتصادية والعسكرية كافة.

- دول عدم الانحياز ومجموعة الدول الإفريقية - الآسيوية، أيدت تلك المجموعة الدولية العرب في حقوقهم المشروعة في أراضيهم المحتلة وأدانت الاعتداء "الإسرائيلي". بعد أن تكتشفت الادعاءات "الإسرائيلية" التي روجتها قبل العدوان؛ بما يخص تهديدها من قبل الدول العربية، وتراجعت الكثير من علاقاتها الدبلوماسية والاقتصادية مع "إسرائيل"، وفي الوقت ذاته كسب الشعب العربي الفلسطيني مزيداً من التأييد والدعم في نضاله الوطني التحرري، وحقه باسترداد حقوقه في أرضه المغتصبة.

4 - أهم ردود الفعل العربية على العدوان والمواقف منه:

أ - أهم ردود الفعل العربية:

أذهلت الهزيمة العرب، رغم توقعات نتيجة الصدام، بحكم اختلاف موازين القوى بين الطرفين؛ مما جعلهم يقررون رفض الهزيمة وامتصاص نتائجها العسكرية؛ بل والاستعداد لتجاوزها بأقصى سرعة ممكنة، وذلك من خلال الصمود والتركيز على إعادة بناء القوى العسكرية العربية التي تعرضت للعدوان وتدعيمها. وكان انعقاد مؤتمر القمة العربي في الخرطوم بين يومي 29 و 31 آب 1967 والذي تقرر فيه ضرورة تضافر الجهود العربية جميعها لتعويض الخسائر، واتفق الملوك والرؤساء العرب على توحيد جهودهم في العمل

* - لمزيد من التفاصيل عن الدعم الأمريكي العسكري والاقتصادي "لإسرائيل" واستراتيجياتها في الوطن العربي، العودة إلى مجلة شؤون عربية، عدد 36 تاريخ شباط عام 1984، ص 111 و 112 و 113، ثم العدد 27، تاريخ أيار عام 1983 ص 55.

السياسي على الصعيدين الدولي والدبلوماسي لإزالة آثار العدوان، وتأييد انسحاب القوات "الإسرائيلية" من الأراضي العربية التي احتلتها نتيجة الاعتداء، وذلك في نطاق المبادئ الأساسية التي يترتب على الدول العربية الالتزام بها، وهي: "عدم الصلح مع إسرائيل" أو الاعتراف بها وعدم التفاوض معها، والتمسك بحق الشعب الفلسطيني في وطنه⁽¹⁾. كما كان للمجتمع العربي والدولي رسمياً وشعبياً مواقف متباينة من تلك الحرب الغادرة والخاطفة والتوسعية.

ج- أهم المواقف العربية من القرار 242:

وافقت كل من مصر والأردن على القرار، وقبلته "إسرائيل" أيضاً، وهذا يعني بدء الخطوة الأولى والحاسمة على طريق التراجعات العربية الرسمية عن مقررات مؤتمر الخرطوم العلنية؛ أي (مؤتمر اللآت الثلاثة، لا صلح، لا تفاوض، لا تفريط بحقوق الشعب الفلسطيني)، بذريعة أنه خطوة تكتيكية هدفها كسب الوقت من أجل إعادة بناء القوات المسلحة العربية. ولم تمض فترة وجيزة إلا وتلا الخطوة السابقة تنازلات أخرى مهمة عن الموقف العربي الأساسي الراض تقليدياً للوجود "الإسرائيلي"، والقائم على مبدأ عدم التصرف بالقضية، وذلك من أجل الوصول إلى تسوية سياسية مع "إسرائيل". وقد سوّغت هذه التنازلات بإسنادها إلى القبول العربي الأصلي بقرار مجلس الأمن رقم 242. وبذلك أصبح هذا القرار المحور الأساسي الذي تدور حوله السياسة العربية في مواجهة "إسرائيل" التي تسعى بكل قواها لتنفيذه. وبما أن تنفيذ القرار يعني تصفية القضية الفلسطينية نهائياً، فإن القرار لم يذكر شيئاً عن الشعب الفلسطيني أو حقوقه أو مصيره؛ لذلك عارضته القوى الثورية الفلسطينية تماماً.

وفي 1967/11/23 عين الأمين العام لهيئة الأمم المتحدة الدكتور جوناثان يارنغ سفيراً خاصاً إلى "الشرق الأوسط"، عملاً بمضمون القرار 242، لتتوالى منذئذ التنازلات الرسمية لبعض الأقطار العربية لجعل الموقف العربي - وإن كان جزئياً - منسجماً مع متطلبات قرار مجلس الأمن.

(1) - محمد فوزي، مذكرات، ص 193.

كانت مصر في مقدمة الموافقين على القرار 242، حين أعلن وزير خارجيتها في 1968/5/11 عن موافقته على مرور السفن "الإسرائيلية" في قناة السويس، وإقامة مناطق منزوعة السلاح على طرفي الحدود بين البلدين، وعدم وضع أية شروط مسبقة على عملية تنفيذ قرار مجلس الأمن⁽¹⁾ وسيتبع مصر أقطار عربية أخرى معتدلة المواقف من حلول الصراع العربي - "الإسرائيلي". لكن "إسرائيل" ظلت متمسكة بموقفها المطالب بضرورة عقد معاهدة سلام رسمية مع مصر، يتم التوصل إليها على طاولة المفاوضات.

3- أهم النتائج المترتبة عن العدوان:

- أ- كشفت نكسة حزيران عن حقيقة وحدة المصير العربي، وأهمية الوحدة العربية، وأخذت تظهر في الأفق فكرة وحدة الصف العربي على أوسع نطاق؛ لاسيما فكرة وحدة الدول العربية التقدمية، وفكرة التنسيق العسكري بين الدول العربية التي اعتدت عليها "إسرائيل"، وضرورة دعم العمل الفدائي. وتؤكد للجميع أيضاً أن الوحدة حتمية تاريخية تملئها حقيقة القومية العربية ووحدة المصير العربي وإن كان الطريق صعباً.
- ب- دفعت الحرب بالحركة الوطنية الفلسطينية إلى تصعيد دورها داخل الأرض المحتلة، وأكدت أيضاً على ضرورة الكفاح المسلح وأهميته لاسترداد الأراضي المغتصبة.
- ت- أخذت فصائل الحركة الوطنية الفلسطينية خارج الأرض المحتلة؛ لاسيما المتواجدة في الأقطار العربية المجاورة لفلسطين تعمل بجد أكثر وفاعلية أعمق في دفع الشعب العربي عامة والفلسطيني بخاصة إلى نهج الكفاح المسلح والاستعداد العسكري المتناسب ومتطلبات العصر ونهوضه التكنولوجي والعلمي، للمواجهة مع العدو والقوى الرجعية كافة التي تحميه وتروج لمخططاته؛ الأمر الذي يتطلب نهجاً سياسياً حكيماً مركّزاً على أسس علمية تقود إلى توسيع قاعدة الثورة الجماهيرية وتكسيبها الدعم اللازم.
- ث- كشفت الحرب بأن بعض الأنظمة العربية الرجعية التي دفعت إلى هزيمة سنة 1948، ما زال معظمها حياً ويؤدي دوره بأسلوب جديد؛ بل بأسلوب أكثر خطراً من السابق مما يفرض على حركات التحرر العربية والفلسطينية التضامن والتلاحم للخلاص من تلك

(1) - سلمان رشيد سلمان، إسرائيل والتسوية، ص 160.

الأنظمة العفنة. ولا شك أن هذا الطريق يفترض إنجاز التحرر الاقتصادي والاجتماعي، والسير في طريق التقدم والنهوض.

ج- وضحت الحرب حقيقة موقف النظام الاشتراكي العالمي بزعامة الاتحاد السوفييتي الذي قدم حينها دعماً سياسياً واقتصادياً وعسكرياً؛ لمواجهة السيطرة الإمبريالية والصهيونية، (ضمن إطار الحرب الباردة)؛ إذ لم يعد التقدم الاقتصادي والعسكري والمواقف السياسية المهيمنة حكراً على الدول الاستعمارية، وهذا كفيل بأن يحد من قوة المعسكر الإمبريالي، وسيطرته على شعوب العالم الأضعف. وأصبح مفروضاً عليه قبل أية خطوة يخطوها أن يحسب حساب الرد السوفييتي.

ح- كشف عدوان حزيران وما تبعه من أحداث في الأرض المحتلة للرأي العام العالمي في الهيئات والمجالس الدولية عن الدور الخطير الذي تقوم به "إسرائيل" في خدمة الإمبريالية والصهيونية العالمية والذي كثيراً ما حاولت إخفاؤه؛ لذا يترتب على العرب فضح هذه الخفايا أمام العالم، بل تثبيت هذا الموقف بموضوعية، بعيداً عن التبجح بالقوة والقدرات الخفية والتهديد والوعيد الذي استغلته "إسرائيل" بذكاء ضد العرب قبل العدوان. وفي الوقت ذاته، كان لا بد من التأكيد على الموقف العربي بصلابة ضد السياسات الاستعمارية الجديدة، وأهمية النضال من أجل السلام العالمي، وأن يثبت العرب بالعمل والنضال جديتهم في تطوير البلاد بما يتفق ومقتضيات النضال.

خ- كسبت القضية الفلسطينية مزيداً من تأييد الرأي العام العالمي بعد أن تكشفت الكثير من الحقائق التي سعت الصهيونية العالمية لإخفائها طويلاً. والتي ستعكس على "إسرائيل". وهذا ما أكدته إسحق دوينشر في مقال ورد ضمن مجموعة مقالات عن حرب حزيران عنوانها "اليهودي" كتب فيها "إن هذا الانتصار كان أسوأ على "إسرائيل" من الهزيمة"، إن تسويق اعتداءات "إسرائيل" وحروبها مع العرب أو الصفح عنها لهُو تقديم أسوأ خدمة "لإسرائيل" والإضرار بمصالحها على المدى الطويل. دعني أكرر أن أمن "إسرائيل" لم تعززه حرباً

1956 و 1967 بل إنهما قوضتا وعرضتا للخطر، والواقع أن أصدقاء "إسرائيل" شجعوها على السير في طريق مدمر⁽¹⁾.

د- عكست حرب حزيران مدى خطورة ظاهرة سباق التسلح في الشرق الأوسط للثاني عشر عاماً الماضية. وأن المسؤولية هنا لا تقع على دول المنطقة فقط بل على الدول الكبرى خارج المنطقة، وهذا ما يفترض نهجاً سياسياً واقتصادياً أفضل للاستفادة من التطورات التكنولوجية؛ لتكون في خدمة الإنسانية عوضاً عن تدميرها.

إذن؛ حينها لم يتحقق الهدف السياسي "لإسرائيل" في دفع الدول العربية جميعها للإعتراف بـ"إسرائيل"، وفشل الكثير من الضغوط التي بذلها الطرفان قبل عدوان 1967 وفق صيغة تأييد الحدود الآمنة "لإسرائيل" من خلال:

- تأييد قرار مجلس الأمن والالتزام بالتفسير "الإسرائيلي" للحدود الآمنة.
- التأييد المطلق لمطلب "إسرائيل" في المفاوضات المباشرة التي تحرم الجانب العربي الرسمي من توازن القوى الدولي في المفاوضات الدولية، وجعلها تقوم على أساس الإخلال بمصالح "إسرائيل" لفرض شروطها.

(1) - غرولينبرغ، فلسطين أولاً، ص 142- 1943.



الفصل السابع
تطورات القضية الفلسطينية بين سنتي 1967 – 1973



كان لنكبة حزيران سنة 1967، أهمية خاصة في تاريخ الصراع العربي - الإسرائيلي، حيث تمكنت إسرائيل من تحقيق انتصارات عسكرية على الجيوش العربية، واحتلال مساحات مهمة من الأراضي العربية المجاورة لفلسطين؛ مما خلق مشكلات اقتصادية واجتماعية حادة ومعقدة فيها. وكشفت في الوقت نفسه عن استهانة العرب بالاستعداد لمواجهة العدو، وعدم دراسة واقعه وخططه بالجدية اللازمة، وبلورت النكسة بوضوح خطر التجزئة التي مازال العرب غارقين فيها؛ مما أبعدهم عن وضع خطط عملية موحدة لخدمة قضاياهم القومية المشتركة.

وبذلك تأكد على مستويات العمل العربي كافة، أن الموقف القومي الفعلي الموحد، والمتحرر من أشكال التبعية جميعها، هو السبيل الوحيد لتمكين الأقطار العربية

من مواجهة "إسرائيل" واسترداد الحق العربي المغتصب، والنهوض بالأمّة العربية. وبناء على ذلك أخذ العرب يعملون لمواجهة "إسرائيل"، وفق خطوات مدروسة ومتفق عليها وفق الآتي:

أولاً- الاستعداد العربي للرد على عدوان حزيران سنة 1967:

فرضت نتائج حرب حزيران 1967 على العرب ضرورة الاستعداد؛ لتجاوز الهزيمة وامتصاصها من خلال العمل على إعادة بناء القوى العسكرية العربية التي تعرضت للعدوان وتدعيمها؛ وهذا ما أكدّه الرئيس الراحل جمال عبد الناصر بعد الهزيمة مباشرة في البيان الذي أصدره في العاشر من حزيران 1967 بقوله: "إنّ الهزيمة لا بد وأنّ تضيف إلى تجربتنا عمقاً جديداً، وأنّ تدفعنا إلى نظرة شاملة وخاصة ووافية على كثير من جوانب عملنا"⁽¹⁾. كما فرضت الهزيمة نوعاً من الإجماع العربي، والاستعداد الشامل لمواجهة "إسرائيل"، وهذا ما أثبتته اللقاءات العربية المكثفة بعد الحرب مباشرة. ففي 1967/6/7، وصل وزير خارجية الجزائر عبد العزيز بوتفليقة إلى مصر حاملاً تأييد الرئيس هواري بومدين والشعب الجزائري لمواصلة القتال ضد "إسرائيل"، ومؤكداً أنّ الجزائر مستعدة لإدخال جيشها كله في المعركة. وبالفعل غادر الوزير الجزائري مصر ومعه 17 طياراً مصرية إلى الجزائر، وعادوا بطائرات ميج 17 إلى مصر في اليوم التالي، استمرت الجزائر بإرسال دفعات من الطائرات المقاتلة إلى أن وصلت إلى 40 طائرة ميج⁽²⁾.

كذلك أيد وزراء الخارجية العرب المجتمعون في الكويت في 1967/7/18 الدول المواجهة "لإسرائيل" في نضالهم التحرري، وأجمعوا على الاتفاق على توحيد كلمة العرب. وكان لقاء الصمود العربي في القاهرة في 1967/7/13، بمنزلة إجماع على ضرورة الصمود العربي، وإقرار بأهمية تحرير الأرض العربية، واتفقوا على استئناف ضخ البترول مع تخصيص 10% من موارد النفط لمعاونة دول المواجهة، وقدر ذلك بحوالي

(1) - فوزي، مذكرات، ص 165.

(2) - فوزي، مذكرات، ص 191.

135 مليون جنيه إسترليني، وأكدوا أيضاً على استمرار المعونات الاقتصادية لتعويض الأضرار التي أصابت هذه الدول من جراء احتلال الأراضي العربية⁽¹⁾. وفي لقاء القمة العربي في الخرطوم في 1967/8/28 الذي حضره رؤساء الدول العربية ووفد منظمة التحرير الفلسطينية برئاسة السيد أحمد الشقيري؛ باستثناء حضور سورية، توصل الرؤساء العرب إلى قرار جماعي في صراعهم مع العدو حددوا فيه إطار الحل السياسي الذي يهدف إليه العرب في عدم التفاوض مع "إسرائيل"، أو الاعتراف بها أو الصلح معها، كما تمسك القرار بالحقوق الكاملة للشعب العربي الفلسطيني، وتقديم الدعم المالي السنوي لمصر والأردن من دول البترول العربية (السعودية والكويت وليبيا).

وكان للموقف السوفييتي ودول المنظومة الاشتراكية أهميته الكبرى في الدفع للاستعداد العسكري والمواجهة، فمنذ يوم 1967/6/9، تم إرسال 31 طائرة ميج و93 طائرة ميج 17 منقولة جواً عن طريق يوغسلافيا، واستمر هذا الدعم عن طريق النقل الجوي والبحري، ووصل خلال الشهر الأول من أحداث حزيران إلى 544 رحلة جوية، و15 باخرة نقل، كونت مجموعها 48 ألف طن أسلحة ومعدات عسكرية تعويضاً عن الخسائر، ولم يطالب الاتحاد السوفييتي بثمن هذه المعدات⁽²⁾.

وفي لقاء القمة السوفيتية - المصرية في 1967/6/21 تمت مباحثات سياسية عسكرية مهمة جداً، اتفق فيها الطرفان على إزالة آثار العدوان "الإسرائيلي"؛ فضلاً عن أولوية تسليح مصر، وكان هذا كله حافزاً لأن تدعّم مصر جبهتها، وتدخل حرب الاستنزاف مع العدو. وبذلك فقد قلت تلك المواقف العربية الجماعية والاستعدادات العسكرية من أهمية النصر العسكري "الإسرائيلي"، وأضعفت من ثقله الاستراتيجي والسياسي، وتضاعف أمل العدو وحلفائه الأوروبيين بخاصة أمريكا في الوصول إلى نتائج

(1) - لينشوفسكي، جورج، مصالح الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، جامعة كاليفورنيا بركلي، مؤسسة المشروعات الأمريكية لأبحاث السياسة العامة، لا يوجد عام للنشر، ص 163.

(2) - فوزي، مذكرات، ص4.

سياسية سلبية، تنهي دور الأنظمة والقوى التقدمية العربية في مصر وسورية بخاصة، وتحول دون فتح المنطقة بأكملها أمام النفوذ الإمبريالي والصهيوني.

ثانياً - تطور المقاومة الفلسطينية والمواقف منها بين سنتي 1967 - 1970:

دفعت النكسة بالمقاومة الفلسطينية لأن تنهض وتعمل بفاعلية داخل الأراضي المحتلة وخارجها، لاسيما في الأردن ولبنان؛ فضلاً عن دور الأقطار العربية المجاورة في إتاحة المجال لنهج اتجاه شعبي ثوري مكنها إلى حد ما من استقطاب القوى العربية، فلسطينية وغير فلسطينية، وتحديد هدفها الأساسي في تحرير فلسطين بأكملها. وهذا ما أكدته بيان منظمة التحرير الفلسطينية في 14/10/1968 أن هدف النضال الفلسطيني هو تحرير الأرض الفلسطينية بأكملها، وأن الكفاح المسلح هو الأسلوب الوحيد لحماية القضية الفلسطينية ودفع الأخطار المحدقة بالأمّة العربية⁽¹⁾. وفي الوقت ذاته استطاعت المقاومة أن توضح خطها السياسي على الصعيد الجبهوي الوحدوي الداخلي لفصائل المقاومة، وأكدت ضرورة تعبئة الجماهير وتدريبها وتسليحها، ووضع قواها ضمن مخطط الثورة، وأنه يجب أن يجري التوسع إلى الصيغة الأوثق في الوحدة على أساس برنامج واضح ومحدد وتقدمي⁽²⁾.

وأدركت المقاومة أيضاً، أهمية قوتها فيما إذا أدت دورها النضالي العربي في خلق جبهات عربية مساندة حين مواجهة العدو أو حماية الثورة وتصعيدها. وهذا لن يكون إلا بخلق صيغة من صيغ التلاحم والعمل مع المنظمات الطلائعية في البلاد العربية ومع الجماهير الوطنية فيها⁽³⁾.

كما استطاعت المقاومة أن تفيد من الظروف العربية بعد حرب حزيران؛ لتدعم استعداداتها العسكرية والسياسية، إلى أن أصبحت تشكل عبئاً على "إسرائيل" داخل الأرض المحتلة وعلى الحدود؛ مما عرّض الأنظمة الرجعية - لا سيما الأردن ولبنان -

(1) - جريدة النهار، تاريخ 16/10/1968.

(2) - علوش، نحو ثورة، ص 34.

(3) - علوش، نحو ثورة، ص 34.

إلى ضغوط مختلفة، تمثلت بالهجمات "الإسرائيلية" على الحدود، ثم الضغط الأمريكي الذي أخذ يتزايد نتيجة لتطور عمليات الثورة الفلسطينية وانتصاراتها على محاولات بعض الأنظمة الرجعية لضربها أو إضعافها. ثم الضغط الشعبي الذي أخذ يتزايد ويتحول إلى شعور بضرورة الاستعداد للمواجهة، وإلى ازدياد الأنظمة المتهاوية واحتقار سادتها؛ ومما ساعد في ذلك إنجاز انتصارات جديدة في صالح حركة التحرر العربية، حيث كان استقلال اليمن الجنوبية الشعبية سنة 1968، ثم قيام ثورتَي السودان وليبيا سنة 1969. فمُنحت هذه الثورات أملاً بإضافة قوى عربية جديدة لمواجهة "إسرائيل"، خاصة مصر التي كانت تعمل مع سورية على استكمال بناء جيشهما وإعداده لحرب استنزاف طويلة مع العدو استغرقت ما يقرب من السنة والنصف، واستهدفت ضرب الاستحكامات الدفاعية في خطوط العدو، وأكسبت الجيش العربي القدرة والخبرة اللازمتين، فضلاً عن، ضغط المصالح الطبقيّة التي أصبحت مهددة للشعب صاحب المصلحة الحقيقية في الثورة الفلسطينية.

1 - أهم المواقف العربية من المقاومة:

بعد أن وصلت المقاومة الفلسطينية إلى تلك المرحلة من نهوضها الثوري، أخذت تبرز مواقف الأنظمة العربية من المقاومة الفلسطينية، لاسيما مواقف الدول المواجهة "إسرائيل" .. وفي الواقع فإن تحول حركة المقاومة الفلسطينية المسلحة إلى حركة تحرير شاملة يتطلب بروز الكيان الفلسطيني كحركة قومية تتطلع إلى التحرير وتوطيد التعاون بين سكان الضفة الغربية وقطاع غزة، والعرب الواقعين تحت الاحتلال "الإسرائيلي" منذ سنة 1948، واتساع الأبعاد الشعبية لمنظمات المقاومة. وقد أدركت "إسرائيل" هذه الأبعاد المحتملة لحركة المقاومة الفلسطينية، فبنت استراتيجيتها المضادة لمواجهة هذه الاحتمالات التي ارتكزت على معالجة أوضاع السكان داخل الأراضي العربية المحتلة وعلى عناصر المقاومة وقواعدها أينما وجدت، كذلك الاعتداء على الأقطار العربية التي تحمي المقاومة، وتوفر لها القواعد والمساعدات. وأمام هذا التصعيد العربي الفلسطيني فقد سعت "إسرائيل" إلى تكثيف الاستيطان في المناطق العربية المحتلة بالدرجة الأولى

كمقدمة للتهويد وضمها وتشجيع الهجرة إليها وإقامة المستوطنات فيها*. وفي الوقت ذاته عمدت إلى اتباع سياسة القمع الشديد بحق سكان هذه المناطق من العرب بقصد شل مقاومتهم، ودفعهم للهجرة إلى خارج فلسطين.

ورغم الضغوط المكثفة كلها، فقد ازداد تصعيد الأعمال النضالية والثورية لاسيما العمل الفدائي. وقد ثبت ذلك في شباط في الدورة الخامسة للمجلس الوطني الفلسطيني الذي تقرر فيه، تولية عناصر المقاومة الفلسطينية المسلحة قيادة منظمة التحرير منذ ذلك التاريخ؛ مما أكسب المقاومة الوطنية تأييداً شعبياً عربياً من جهة، وكشفت الأفضة عن بعض الأنظمة العربية التي ما زالت تابعة للغرب وأمريكا من جهة أخرى، وهذا ما عكسته المواقف العربية المتباينة من تصاعد النضال الوطني الفلسطيني؛ ممثلاً بمنظمة التحرير الفلسطينية.

أ- الموقف الأردني من المقاومة ومقدمات أحداث أيلول 1970:

برهنت مجمل الأحداث التاريخية المعاصرة في الوطن العربي منذ الثورة العربية الكبرى في بداية القرن العشرين على ماهية سياسة الأسرة الحاكمة التي نصبها بريطانيا في تلك المنطقة؛ الملك عبد الله وسلالته والتي لا يمكنها أن تكون خارجة عن نطاق التعاون الإمبريالي - "الإسرائيلي". وهذا ما أثبتته الدراسات التحليلية لمجريات الأحداث في المنطقة. "إذ إن النظام الأردني قد وجد أساساً ليشكل القاعدة التي يستند إليها الاستعمار في تنفيذ مخططاته ومخططات "إسرائيل" في فلسطين. ويدل تاريخ هذا النظام على الارتباط العضوي بالغرب عامة وبريطانيا وأمريكا بخاصة، فأصبح أداة طيعة لضرب

* - محمد كمال الخالدي، الأرض في الفكر الاجتماعي الصهيوني 1948-1973، لمزيد من الإطلاع على حركة الاستيطان والهجرة الصهيونية إلى فلسطين بين عامي 1967-1973، بهلوان سمر، القضية الفلسطينية، جامعة دمشق، المعهد العالي للعلوم السياسية، ط1، 1986 ص 367.

الشعب، "إذ إنه جزء لا يتجزأ من معسكر العدو بالنسبة للثورة"⁽¹⁾. إذن فالموقف الأردني السلطوي وأعدائه، باختصار، كان عدائياً إزاء المقاومة ونهوضها وتحركها الثوري ضد المعسكر الإمبريالي - الصهيوني.

بدأت سلسلة الأزمات بين النظام الأردني والمقاومة الوطنية الفلسطينية في شباط سنة 1968 وتبعتها المواجهة المسلحة في شباط 1970، ومن ثم سلسلة أخرى من الصدامات والأزمات السياسية قبيل انفجار أحداث أيلول 1970. حيث حاول النظام الأردني في هذه المرحلة احتواء المقاومة الفلسطينية عبر محاولات ربطها بنهجه السياسي ومساعي إلحاقها بالجيش الأردني وفرض شروطه السياسية عليها؛ بهدف منع قيام العمليات العسكرية الفدائية على الحدود. هذا عدا عن الدور الأمريكي في تغذية بعض التنظيمات المشبوهة وخلق جو من التشويش لقطع الطريق بين الرأي العام والعمل الفدائي، واستخدام عناصر معروفة بعلاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية؛ لخلق مثل تلك التنظيمات باستمرار. وهكذا ولدت جبهة الفداء القومي، والجبهة الثورية الشعبية الفلسطينية، والمارد العربي... والخ..⁽²⁾. وقوبلت الإجراءات الرجعية الأردنية والضغوط "الإسرائيلية" والأمريكية بردة فعل شعبية عنيفة؛ مما حال دون تنفيذ مخطط السلطة الأردنية وسط هذا الجو العاصف، وكان هذا سبباً في زيادة مخاوف القوى المعادية، ودفع "إسرائيل" للقيام باعتداءات على الأراضي العربية المجاورة، كوسيلة للضغط على النظام الأردني. وبنتيجة الاعتداء "الإسرائيلي" على الحدود الأردنية في 1968/12/15 حذر وزير الداخلية الأردني سورية من إدخال فدائيين عبر الأردن إلى الأراضي المحتلة وقال: "إن الحكومة الأردنية لن تسمح بأن تكون ممراً لتنفيذ مخططات هؤلاء الذين هم مثلاً لهم حدود مع "إسرائيل" ولكنهم لا يملكون الشجاعة الكافية لتحمل مسؤولية أعمالهم

(1) - مجلة دراسات عربية، عدد خاص بعنوان: "المقاومة الفلسطينية، الواقع والتوقعات"، دار الطليعة، بيروت 1971، ص 119.

(2) - مجموعة من المؤلفين، المقاومة الفلسطينية والنظام الأردني، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، أيلول 1970.

ومزاداتهم⁽¹⁾. وأعلن أيضاً أنّ السلطات الأردنية ستضرب بيد من حديد العناصر كافة التي تعطي بأعمالها "إسرائيل" مسوغاً لممارسة الضغط على الأردن، وأضاف أنّ الأشخاص الذين يعرضون الأردن لهجمات العدو سيمنعون بعد اليوم من اجتياز الأراضي الأردنية⁽²⁾. ولاقى الموقف الأردني قبولاً وترحيباً من السلطات "الإسرائيلية"، وقالت صحيفة هآرتس إنه كان بالإمكان تفادي سفك دماء كثيرة على جانبي نهر الأردن لو كان الملك قد تحدث أو تصرف بهذا الأسلوب قبل بضعة أشهر⁽³⁾.

ب- الموقف اللبناني من المقاومة:

لم يكن موقف السلطة اللبنانية أفضل من موقف جارتها الأردن، حيث قامت القوات "الإسرائيلية" في أيار 1970 بهجوم واسع على جنوب لبنان، استمر 30 ساعة دمرت فيها عدداً من القرى وقواعد المقاومة؛ فضلاً عن غارة سابقة على مطار بيروت المدني، دمرت فيه عدداً من الطائرات المدنية، وكان من أهداف هذه العمليات توسيع الهوة بين منظمات المقاومة والسلطات اللبنانية. وقد عكس التصعيد "الإسرائيلي" ضد أعمال المقاومة الفلسطينية ونشاطها رغم عدم أهمية عمليات المقاومة من الناحية العسكرية، الخوف الأساسي ذا الطابع السياسي والنوعي المختلف الذي يمكن أن يولده تطور المقاومة الفلسطينية للعودة إلى جذور المشكلة وأصولها التي كانت الدولة "الإسرائيلية" تسعى دائماً إلى إخفائها وعدّها في عالم الماضي المنسي. وهذا ما صرّحت به سلطات العدو عن لسان دايان بقوله سنة 1968: "إنّ الوزن الأساسي للمقاومة الفلسطينية ليس في العمليات الإرهابية التي تقوم بها، وليس أيضاً في مظهر حركة التحرر الذي أطلقته لدى قسم من الرأي العام فقط؛ بل في رفع العلم الفلسطيني وفي تضمين النضال بيننا وبين الدول العربية الموضوع الفلسطيني"، كما اعترف سنة 1969 بنجاح المقاومة

(1) - مجموعة من المؤلفين، المقاومة والنظام، ص 34.

(2) - مجموعة من المؤلفين، المقاومة والنظام، ص 35.

(3) - مجموعة من المؤلفين، المقاومة والنظام، ص 35.

الـفـلـسـطـيـنـيـة في اكتساب أبعاد دولية كحركة تحرر وطنية، وحركة ثورية تقاـلـت من أجل الحرية.

ح- الموقف المصري من المقاومة:

أوقفت مصر حرب الاستنزاف التي شكلت خطراً حقيقياً على "إسرائيل" بعد حرب حزيران 1967، وقبلت مشروع روجرز من أجل تحقيق خطوات سلمية، وهذا الهدف السلمي لا يمكن تنفيذه في وجود المقاومة وتحركاتها، وذلك لأن علاقة المقاومة مع الأنظمة العربية لم تكن قائمة على أساس رؤية علمية ثورية واضحة؛ سواء بمواقفها التكتيكية أو الاستراتيجية. مما جعل من هذه الأنظمة -بحكم تركيبتها المعادية للإمبريالية والصهيونية- حليفاً لحركة المقاومة (وإن كان تكتيكياً) في معركتها ضد "إسرائيل" والرجعية. ولكنها في الوقت ذاته الذي اتبعت فيه أسلوب حرب تحرير شعبية طويلة الأمد (رغم عجزها عن مواجهة الإمبريالية و"إسرائيل") كانت متناقضة مع حركة المقاومة استراتيجياً، لاسيما بالنسبة للمواقف السياسية المصرية التي تواجهها القضية الفلسطينية⁽¹⁾. مثلاً: خشيـت مصر -وهي نموذج عن تلك الأنظمة الوطنية، خاصة في نهاية سنة 1969، وبداية سنة 1970- من تطور المقاومة التي أصبحت تهدد بشكل عام إمكانية التسوية السياسية للصراع العربي- "الإسرائيلي"، وهذا يعني ضرورة إنهاء المقاومة أو تحجيمها على الأقل؛ لتتمكن من البدء في مسار التسوية السياسية مع "إسرائيل". أما الأنظمة الرجعية بحد ذاتها، فإنها متفقة وتحالفاتها في إنهاء المقاومة؛ أي إن مصلحة الغالبية العظمى من الأنظمة العربية متفقة على إنهاء دور المقاومة في صالح "إسرائيل" والتسويات المرسومة أوروبياً وأمريكياً.

د- الموقف السوري من المقاومة:

اتضح الموقف السوري إزاء المقاومة من خلال احتضانها وتأمين الكثير من متطلباتها، واهتمامها بنهوضها النضالي؛ فضلاً عن أن سورية حددت مواقفها وعلاقاتها

(1) - مجلة دراسات عربية، عدد خاص بعنوان: "المقاومة الفلسطينية، الواقع والتوقعات"، ص

السياسية العربية على ضوء مواقف التأيد أو المعارضة للمقاومة، لاسيما تجاه الأنظمة التي استهدفت وقف عمل المقاومة سياسياً أو عسكرياً سنة 1970؛ أي حين تصاعد الأزمة بين السلطة الأردنية والمقاومة، وسعي سورية لأن تقوم بمساندة المقاومة عسكرياً في أثناء الصدام مع السلطة الأردنية رغم معارضة السلطات الرجعية، وتهديد الولايات المتحدة الأمريكية*. وصدر في دمشق بيان رسمي عن الأحداث الجارية في الأردن في 1970/7/11، جاء فيه: "إنّ قطرنا ليعلن عن موقفه الرسمي والشعبي بعد أن تبادى هؤلاء في ضربهم العمل الفدائي والثورة الفلسطينية ليعلن أنّه سيكون مع الفدائيين حتى النهاية، ومع المقاومة الفلسطينية مهما كلفه ذلك من تضحيات وجهود"⁽¹⁾. وفي 1970/9/19 خرج معظم سكان دمشق في مظاهرة تقدمها رئيس الدولة الدكتور نور الدين الأتاسي وبعض الوزراء وكبار المسؤولين وممثلو المنظمات الشعبية، وأكد الرئيس حينها موقف سورية من أحداث الأردن، فقال: "إنّ المعركة الدائرة اليوم في الأردن معركة حاسمة هذه المرة، هي معركة الوجود العربي بأسره.. وقال إننا نرفض ولا نزال-ولو بقي منا فرداً واحداً- نرفض قرار مجلس الأمن لأننا في ذلك نرفض المؤامرة الكبرى؛ ولذلك وقفنا بكل صلابة أمام مشروع روجرز الذي هو تنمة للمؤامرة، وقال أيضاً: "فوق ربا عمان وفي كل شهر مذبحه كبيرة يقوم بها عملاء أمريكا وبريطانيا تنمة للمأساة الكبيرة.. ولنعلن ونؤكد أننا في هذا القطر حكومة وحزباً وثورةً وشعباً نعدّ أنّ المعركة معركتنا جميعاً، وأنها معركة الوجود العربي"⁽²⁾.

ذ- المواقف العربية الأخرى من المقاومة:

* - مقابلة شخصية شخصية مع الأستاذ ناجي علوش، في حديث دار حول أحداث أيلول عام 1970، حيث كان الأستاذ ناجي أحد أعضاء اللجنة المركزية في منظمة فتح، وعضو اللجنة المركزية في منطقة التحرير، فتح، ووضّح أنه على الرغم من قيام الكفاح المسلح ثم القيادة الموحدة ثم اللجنة المركزية، فإن كل ما تحقق كان شكلياً وسطحياً ولا يتعدى لن يكون جزءاً يسيراً مما يجب أن يتحقق.

(1) - مجموعة من المؤلفين، المقاومة الفلسطينية، ص 175.

(2) - مجموعة من المؤلفين، المقاومة الفلسطينية، ص 169.

تراوحت المواقف العربية الأخرى بين مؤيد للتحجيم أو للتخطيط النهائي للمقاومة الفلسطينية، وبناء على ذلك يمكن القول إن غالبية القوى العربية الحاكمة قد اتفقت على مجازر أيلول سنة 1970 لإنهاء المقاومة الفلسطينية، وقد انعكس هذا الموقف من خلال نداءات الملك حسين وجولاته. ففي 1970/6/21 ذكرت وكالات الأنباء الأردنية أن الملك حسين "طالب الزعماء العرب مجتمعين في ليبيا بممارسة الضغط على الفدائيين، واستخدام نفوذهم لإقناعهم بالعدول عن بعض مطالبهم الوطنية وإبداء تنازلات معينة. وأن الرؤساء العرب أجمعوا على أن تعزيز الجبهة الشرقية وتقويتها لا يتم إلا إذا كان هناك تعاون وثيق بين قوات الجيش الأردني والفدائيين من جهة، وإقامة تعاون وثيق بين القوات العراقية والسورية من جهة أخرى⁽¹⁾.

2- السياسة الإمبريالية-الصهيونية تجاه المقاومة الفلسطينية بين سنتي

1967-1970:

لاشك في أن التطورات السياسية والثورية التي وصلت إليها المقاومة الفلسطينية، قد دفعت بالقوى المعادية على الجبهات المختلفة في الداخل أو الخارج لأن تبدأ تحركها الفعلي لتصفية المقاومة الفلسطينية، وهذا ما يجعل أمريكا والغرب يسعون لسياسات ومشاريع تحد من النشاطات الفلسطينية، وكان مشروع روجرز من أهمها.

أ- مشروع روجرز ودور أمريكا والغرب:

قامت الولايات المتحدة الأمريكية بالإعلان عن اهتمامها بأوضاع "الشرق الأوسط"، وبدأت جولات جوزيف سيسكو، وتصريحات ولیم روجرز ومشروعه الخطير، (مشروع روجرز) ثم أخذت تطرح ضرورة الاهتمام برأي الفلسطينيين، وضرورة عدم عنصر في أية تسوية⁽²⁾؛ لتشعر الأنظمة العربية بأنها ترغب البدء في جولة حاسمة في المنطقة، وأن تشعر الفلسطينيين بأن لهم مكاناً على مائدة المفاوضات أو في أية تسوية مقبلة. وأخذت تعمل على دفع الدول العربية للصدام مع أبناء الثورة الفلسطينية.

(1) - وثائق اليوميات الفلسطينية، مجلد 11.

(2) - علوش، نحو ثورة فلسطينية، ص 30.

وكان مشروع وليام روجرز الذي أطلق في 1969/11/9 الورقة الراحبة التي لعبتها "إسرائيل" والولايات المتحدة الأمريكية لوقف حرب الاستنزاف التي أعلنتها سورية ومصر؛ تلك الحرب التي عكست نتائجها استنزافاً حقيقياً لقوة العدو، وتهديداً حقيقياً لأمنه؛ حيث استطاعت مصر خلال هذه الحرب أن تبني شبكة دفاع جوي وصواريخ متطورة بدعم من الاتحاد السوفييتي، حيث تتمكن مصر تدريجياً من مواجهة التفوق "الإسرائيلي" الجوي في مساعٍ لإلغاء سيطرة العدو في نهاية أيار سنة 1970، وقد ترك صمود القوات المصرية أثره المعنوي والسياسي في داخل "الدولة والمؤسسات العسكرية الإسرائيلية"، وخلق لديهم شعوراً بأن قوة الردع الجوي والعسكري الصهيوني قد فقدت جدواها؛ لذلك أعلنت أمريكا مبادرة روجرز في 1970/6/19 وأدخلتها حيز التنفيذ؛ خشية من خطورة التطورات والاستعدادات العربية العسكرية والدعم السوفييتي؛ مما قد يحول حرب الاستنزاف القائمة إلى حرب مواجهة شاملة. وبالفعل أعلن وزير خارجية أمريكا روجرز المبادرة التي اقتضت وقف إطلاق النار بموافقة الأطراف المتحاربة، مصر والأردن و"إسرائيل"، وهي الدول التي وافقت من قبل على القرار 242، ثم قبلت مهمة غونار يارنغ⁽¹⁾. وكان أهم ما تضمنه مشروع روجرز الذي جاء على شكل رسالة موجهة إلى محمود رياض وزير خارجية مصر آنئذ الآتي:

"- أن توافق كل من "إسرائيل" والجمهورية العربية المتحدة على العودة إلى وقف إطلاق النار ولفترة محددة (90) يوماً.

- أن توافق الأطراف المعنية على التصريح التالي على أساس أن يصدره المبعوث الدولي جونار يارنغ على شكل تقرير موجه للسكرتير العام للأمم المتحدة (ميانت يوثانت) ينص على أن الجمهورية العربية المتحدة والأردن و"إسرائيل" توافق على:

(1) - سلمان رشيد، إسرائيل والتسوية، ص 172.

1- في تنفيذ القرار 242 الصادر عن مجلس الأمن الدولي بكل أجزائه، فإنها ستعين ممثلين عنها في المناقشات التي تعقد تحت إشراف الدكتور يارنغ؛ طبقاً للإجراءات والمكان والزمان الذي يحدده مع الأخذ بالحسبان ما تفضله الأطراف.

3- الهدف من المناقشات المشار إليها آنفاً التوصل إلى اتفاق حول إقامة سلام عادل ودائم في المنطقة يقوم على:

- أ- الإقرار من جانب الأطراف بسيادة الأراضي وسلامتها والاستقلال السياسي لدول المنطقة وفق ما نص عليه قرار مجلس الأمن الدولي 242 لسنة 1967.
- ب- الانسحاب "الإسرائيلي" من أراضٍ احتلت سنة 1967، وذلك طبقاً لقرار مجلس الأمن الدولي 242.
- ت- موافقة الأطراف جميعها على هدنة على الجبهات كافة، تبدأ من أول تموز حتى أول تشرين الأول 1970.
- ث- تلتزم مصر بموجب الاتفاق بحرية الملاحة في قناة السويس بما في ذلك السماح للسفن "الإسرائيلية" بعبورها واستخدامها.
- ج- تخيير اللاجئين الفلسطينيين بين العودة أو التعويض لهم، وتوطينهم في بلدان أخرى.
- ح- أما بالنسبة للقدس، فقد حددت مقترحات روجرز بإجراء مفاوضات بين الأردن و"إسرائيل" حول وضعها النهائي على أساس المبادئ الآتية:
- أن تكون القدس مدينة موحدة.
 - أن يكون لكل من "إسرائيل" والأردن دوره في الحياة المدنية والاقتصادية والدينية للمدينة⁽¹⁾.

(1) - وثائق فلسطين (228 وثيقة) دار الثقافة، منظمة التحرير الفلسطينية، ص 191 - 192 -

ب- أهم مواقف أطراف الصراع من مشروع روجرز:

كان أهم ما تضمنه التصريح الذي أصدره جوناو يارنغ في تقرير السكرتير العام للأمم المتحدة المتضمن موافقة الجمهورية العربية المتحدة والأردن و"إسرائيل" على الآتي:

- أنه بعد أن قبلت وأبدت رغبتها (أي مصر والأردن و"إسرائيل") في تنفيذ القرار 242 بكل أجزائه، فإنها سوف تعين ممثلين لها في المناقشات التي تعقد تحت إشرافي (أي جوناو يارنغ) طبقاً للإجراءات والمكان والزمان الذين أوصى بهما. مع الأخذ بالحسبان، كلما كان مناسباً ما تفضله الأطراف بالنسبة لأسلوب الإجراءات وبالنسبة للتجارب السابقة بينهم. إن الهدف من المناقشات المشار إليها هو التوصل إلى اتفاق حول إقامة السلام العادل والدائم بينهم استناداً إلى:

- الإقرار المتبادل من الجمهورية العربية المتحدة و"إسرائيل" لسيادة الأراضي وسلامتها والاستقلال السياسي للطرف الآخر.

- الانسحاب "الإسرائيلي" من أراض (الأراضي) احتلت خلال حرب الخامس من حزيران 1967، وذلك طبقاً للقرار 242، (وفق تفسير الترجمة البريطانية للقرار).

- تسهيل مهمة العمل من أجل التوصل إلى اتفاق كما تضمن القرار 242 فإن الأطراف ستحترم بدقة ابتداءً من أول تموز إلى الأول تشرين أول 1970 قرارات مجلس الأمن بوقف إطلاق النار.

بعد بدء الوقف الفعلي لإطلاق النار في السابع من آب 1970، حسب الاتفاق بين يارنغ وممثلي مصر والأردن و"إسرائيل" في الرابع من والعشرين من آب 1970 في مقر الجمعية العامة للأمم المتحدة، فإن "إسرائيل" قدّمت منذ البداية إلى لجنة مراقبة الهدنة التابعة لهيئة الأمم المتحدة شكاوى عدة ادّعت فيها أن مصر تقوم بخرق اتفاقية وقف إطلاق النار، وإقامة بطاريات صواريخ سام المضادة للطائرات على الضفة الغربية لقناة السويس. وأيدت الولايات المتحدة الأمريكية الادعاءات "الإسرائيلية" في الثالث من أيلول 1970، وتعطلت المحادثات بعدها في السادس من أيلول عندما أعلنت "إسرائيل"

بدعم من وزارة الخارجية الأمريكية تعليق مشاركتها في المحادثات حتى تنفذ مصر اتفاقية وقف إطلاق النار. وبذلك وصل مشروع روجرز إلى طريق مسدود في وقت بدأت فيه الأحداث تأخذ اتجاهاً خطيراً على الساحة الأردنية وصلت فيه إلى درجة الحرب الأهلية كما رأينا سابقاً.

كانت حقيقة المبادرة من حيث الجوهر تعني إيقاف إطلاق النار لمدة تسعين يوماً بين الطرفين الرئيسيين المتحاربين آنذاك، مصر و"إسرائيل"؛ للبحث في إمكانية تنفيذ القرار 242، وقد توقف إطلاق النار فعلاً في 1970/8/7، بعد قبول الطرفين المبادرة، كل من وجهة نظره وأسبابه الخاصة. بينما رفضت المقاومة الفلسطينية وسورية المبادرة، مع أن الجميع كان يدرك تماماً بأن أي صدام جانبي وبخاصة مع الجمهورية العربية المتحدة سيحقق "لإسرائيل" جزءاً من مآربها، إلا أن قوى الثورة كانت مجبرة على خوض هذه المعركة لإحباط مشروع التصفية ودفاعاً عن النفس أمام مؤامرة التصفية الرهيبة. وكان نشوء اللجنة المركزية للمليشيا الشعبية* في أوائل سنة 1970 التي ضمت ممثلين عن فصائل المقاومة جميعها ممن قبل بقيام اللجنة المركزية للمليشيا الشعبية، كحلٍ للعمل. وهدفت اللجنة إلى توحيد قوى المقاومة، وإعداد الشعب للدفاع عن نفسه، سواء من الرجعية في الداخل أو من "إسرائيل" وحلفائها، والاستفادة من جموع المقاومة في الأردن، "إذ إنه بلغ عدد سكان عمان في ذلك الوقت 600 ألف مواطن كان منهم 520 ألف فلسطيني و80 ألف أردني"⁽¹⁾. ومن خلال مليشيا اللجنة كان الاحتكاك مع أجهزة السلطة وأعاونها، ثم تفجير القتال في أيلول 1970.

* - مقابلة شخصية شخصية مع الأستاذ ناجي علوش، في حديث دار حول أحداث أيلول عام 1970، حيث كان الأستاذ ناجي أحد أعضاء اللجنة المركزية في منظمة فتح، وعضو اللجنة المركزية في منطقة التحرير، فتح، ووضح أنه على الرغم من قيام الكفاح المسلح ثم القيادة الموحدة ثم اللجنة المركزية، فإن كل ما تحقق كان شكلياً وسطحياً ولا يتعدى لن يكون جزءاً يسيراً مما يجب أن يتحقق.

(1) - مقابلة مع الأستاذ علوش، في التاريخ ذاته.

ثالثاً- النظام الأردني وأحداث أيلول سنة 1970 (الأسباب والمجريات والنتائج):

من خلال دراسة نتائج حرب حزيران وانعكاساتها على دول المواجهة مع العدو، ونهوض المقاومة، وجملة التطورات والظروف التي أحاطت بها، يمكن التوصل إلى أهم الأسباب التي فجّرت أحداث أيلول سنة 1970 .

1- أهم الأسباب التي أدت إلى أحداث أيلول 1970:

كان انفجار أحداث أيلول في الأردن سنة 1970 نتيجة للظروف المحيطة بالمقاومة الفلسطينية، ومجمل الضغوط السياسية، الفلسطينية والعربية والغربية والأمريكية والصهيونية ويعود ذلك؛ إلى الأسباب الآتية، ومن أهمها:

أ- الضغوط الأوروبية الغربية والأمريكية و"إسرائيل" على حركة التحرر العربية عامة والفلسطينية خاصة؛ بهدف ضرب أي تحرك ثوري فلسطيني بهدف إنهاء الوجود الفلسطيني؛ فضلاً عن الخطط السياسية للضغط على الدول المواجهة "إسرائيل" لضمان مخططاتها، ثم طرح ضمانات دفاعية لحماية الأنظمة الرجعية، للحفاظ على وظيفتها الخفية والمعلنة لتنفيذ الأوامر المعادية.

ب- شكلت الأنظمة الرجعية أداة فاعلة بيد قوى الغرب وأمريكا و"إسرائيل"، وهذا ما يحتم تنفيذ المخطط الصهيوني في ضرب أية حركة ثورية عربية تنهض للنضال من أجل استعادة الأرض المغتصبة.

ت- خشية المقاومة الثورية من موقف مصر السياسي التي وافقت على مشروع روجرز الذي هدف إلى عزل مصر عن الوطن العربي والسير في طريق الحل الاستسلامي الذي يفترض ضرب المقاومة.

ث- خشية السلطة الأردنية من نهوض المقاومة الثورية الفلسطينية وشعبيتها، وهذا قد يساعد المقاومة على المشاركة في السلطة، وهو ما عرف بازواجية السلطة، أو قد يمكن المقاومة من تحقيق هدفها في إنهاء النظام الأردني والانطلاق الثوري من تلك المنطقة المهمة في الصراع مع العدو، وهذا ما أدركته السلطة الأردنية، مع أنه لم يكن بين فصائل المقاومة إجماع على موقف محدد إزاء النظام الأردني، حيث وجدت أطراف

تدعو للاستيلاء على السلطة بشكل كامل، وأطراف أخرى لم تكن مع الاستيلاء الكامل على السلطة^(*).

ج- وقعت المقاومة بأخطاء فادحة، أودت بها إلى التخبط والتراجع، وكان من أهم تلك الأخطاء؛ عدم القدرة على تحديد الهدف الاستراتيجي في وحدة فصائل المقاومة؛ مما جعلها عرضة لازدواجية الشعارات والممارسات، فقد كان الكل يدعو إلى الوحدة، ولكن لم يكن أحد منهم يعمل من أجلها عملياً، وكانت الممارسات دائماً تقوم على أساس مصالح هذه المنظمات أو تلك، وتتنبق من مطامح هذا أو ذاك من القادة⁽¹⁾.

ح- لم تستطع الثورة تطبيق استراتيجية سياسية للعمل والتعايش مع الأنظمة العربية، مع أنها منذ انطلاقتها في الأول من شهر كانون الثاني سنة 1965 رفعت شعاراً واضحاً هو عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية⁽²⁾.

2- بعض من مجريات الأحداث على الساحة الأردنية:

تضافرت أسباب وظروف فلسطينية وعربية مختلفة آنذاك؛ لتزيد من تأزم الصدامات الجارية على الساحة الأردنية بين فصائل المقاومة والسلطة. ففي ليل 16/9/1970 تلقت قيادة المقاومة في الزرقاء أنباء أكيدة تفيد أن السلطة ستهاجم المدينة في الصباح الباكر، وأنها حشدت لهذه الغاية 120 مدرعة وكتيبة مدفعية هاوزر وهي نوع من المدافع الثقيلة بعيدة المدى، وكتيبة الهندسة الخامسة ومجموعات من القوات الخاصة ما تقارب الـ 16 ألف جندي.

اتصلت قيادة الزرقاء بالقيادة العامة للمقاومة طالبة السماح لها ببداية الهجوم لإفقاد الخصم عنصر المبادرة، وضرب تجمعات آلياته ومدرعاته قبل أن تبدأ هي الهجوم وتنتشر، لكن رد القيادة العامة كان: "أن انضبطوا وكونوا على حذر". وفي الصباح الباكر من يوم 1970/9/17 بدأت قوات الجيش الأردني في الساعة الرابعة إلا خمس دقائق

* - من ضمن الحوار الذي أجري مع الأستاذ ناجي علوش، في التاريخ ذاته.

(1) - علوش، نحو ثورة فلسطينية، ص 54.

(2) - علوش، نحو ثورة فلسطينية، ص 41.

بقصف مدينة الزرقاء، ثم تبعها بقصف مدينة عمان في منطقة جبل الحسين إلى أن شملت مناطق واسعة من أماكن سكن الفلسطينيين. وشمل القتال في الأيام العشرة التالية مناطق الأردن المختلفة إلى أن صدرت في 1970/9/28 أوامر بوقف إطلاق النار⁽¹⁾. وقد استدعت هذه التطورات عقد مؤتمر قمة عربي طارئ دعا إليه الرئيس عبد الناصر في القاهرة بين يومي 22 و 27 أيلول، وكان الجو متوتراً جداً بسبب المذابح الجارية في الأردن، وتوصل المؤتمر في 27 أيلول إلى اتفاق وقعه الملك حسين وياسر عرفات رئيس منظمة التحرير، يقضي بوقف إطلاق النار وخروج المنظمات الفدائية المسلحة وقوات الجيش الأردني من المدن، وتكليف لجنة برئاسة رئيس وزراء تونس للإشراف على التنفيذ.

وفي اليوم التالي توفي الرئيس جمال عبد الناصر فجأة، وكان وقف إطلاق النار الذي تمّ بموجب المبادرة والمحدد بمدة تسعين يوماً قد انقضى منه واحد وخمسون يوماً وما زال ساري المفعول. وبالفعل أكد الملك حسين التزامه باتفاق وقف إطلاق النار، ونفى أن يكون قد فكر أو يفكر في تصفية المقاومة الفلسطينية التي قال عنها: "إنها منا ولنا ونمت وترعرعت برضانا وفي حمانا"⁽²⁾. وبذلك انتهت المعارك في صالح النظام الأردني الذي سيتابع مخططه في إنهاء المقاومة تنفيذاً لأوامر أسياده الأمريكيين و"إسرائيل".

3- نتائج الأحداث:

بعد توقف القتال عكست المعركة بوضوح جملة من الدروس كانت في معظمها حصيلة للأوضاع والظروف العربية العامة التي أحاطت بالمقاومة منذ نشأتها، وبعضها الآخر كان نتيجة لطبيعة تركيبة المقاومة الاجتماعية والسياسية، بمختلف فصائلها وقياداتها واختلافاتها الفكرية وأهدافها (الاستراتيجي منها أو الثانوي)، وبذلك يمكن التوصل إلى أهم ما نتج عن أحداث أيلول سنة 1970:

(1) - مجموعة من المؤلفين، المقاومة الفلسطينية، صفحات من 169 إلى 248.

(2) - صحيفة النهار، العدد 1970/10/27.

أ- حسمت معارك أيلول الموقف في صالح النظام الأردني؛ مما دفع السلطة الأردنية للاستمرار في افتعال اشتباكات ومعارك جزئية مع المقاومة، لتتمكن بنتيجة كل معركة من فرض شروط سياسية جديدة على المقاومة تتال من دورها النضالي ومواقعها الاستراتيجية، فضلاً عن توجيه ضربات سريعة لا تفسح المجال للتدخل العربي أو لتجعله تدخلاً عديم الفاعلية؛ لتجبر المقاومة على مزيد من التنازلات السياسية؛ ولتتصر المقاومة في مواقع لا تستطيع منها جغرافياً وسياسياً التصدي لأي تحرك سياسي يقوم به النظام.

ب- أبرزت الأحداث الحاسمة بوضوح مواقف الأنظمة العربية -باستثناء الموقف السوري- والتي تلتقي عملياً عند نقطة بقاء المقاومة تحت سقفاً وبقاء الملكية الرجعية في عمان، رغم أن هذا المسعى لم يكن جديداً على فصائل المقاومة؛

ت- عكست الأحداث الخلل في تركيب البنية الاجتماعية والفكرية لحركة المقاومة؛ مما دفع إلى حدوث سلسلة من الممارسات النظرية والسياسية والعسكرية، أدت بمجملها إلى تراجع المقاومة ووقوعها في الكثير من الأخطاء.

ث- برهنت الأحداث على مدى أهمية وحدة فصائل المقاومة، وضرورة اعتمادها على استراتيجية فكرية وسياسية ثورية؛ منطلقة من أسس علمية واضحة الرؤيا لكل ما يحيط بها داخلياً وعربياً ودولياً.

ج- أثبتت الدروس المستفادة من الأحداث بمجملها مدى أهمية تضامن فصائل المقاومة الفلسطينية وتلاحمها معاً وتضامنها مع حركة التحرر العربية؛ لأن قضية تحرير الأرض هدف استراتيجي للنضال الوطني التحرري العربي، وليس "فلسطيني المقاومة فقط".

ح- أكدت الأحداث أن الكفاح المسلح هو السبيل الوحيد للعمل الثوري التحرري ضد الإمبريالية والصهيونية والرجعية، وبذلك تأكيد على رفض خطط التسويات التي تقود إلى الحلول الاستسلامية، خاصة أن مشروع الدولة الفلسطينية أصبح جزءاً من صفقات التسوية المطروحة على الساحة الفلسطينية بعد أن كان محصوراً بين الأوساط الرجعية، وأصبحت المسألة الأكثر خطورة بعد أحداث أيلول خلق مناخ ملائم لتقبل التسويات بين صفوف الشعب العربي، (ولأول مرة منذ سنة 1948)، وبين صفوف المقاومة (لاسيما

قاداتها) القادرة على عقد صفقة تسوية شاملة تقرّ بدولة "إسرائيل" وتتنازل عن جزء من أرض فلسطين.

كانت أحداث أيلول كارثة كبيرة انعسكت سلبياتها على العمل الفدائي وعلى الأمة العربية ككل، استغلّتها "إسرائيل" جيداً في تثبيت وقف إطلاق النار واستمرار احتلال الأراضي العربية، وتشجيع مظاهر الاختلاف والانقسام كافة في الجانب العربي. كما اتخذت السلطات "الإسرائيلية" من موضوع تقديم مصر للصواريخ المصرية نحو منطقة القناة مسوّعاً لاتهام مصر بخرق وقف إطلاق النار، وذلك للتخلص من أية التزامات قد تفرضها عليها المبادرة بالانسحاب، وبهذا لا يبقى من المبادرة سوى وقف إطلاق النار الذي تمّ تحديده تلقائياً لمدة ثلاثة أشهر بعيد وفاة عبد الناصر، وتولي أنور السادات لرئاسة الجمهورية العربية المتحدة. لتشهد المنطقة حالة من الهدوء النسبي، انشغل خلالها السادات والإدارة المصرية الجديدة باستكمال هياكل الحكم والسلطة الجديدة.

تميّزت الفترة اللاحقة بما يقارب السنتين، بهدوء ملحوظ قياساً بسنتي 1969 - 1970، في المجال العسكري بعد وقف إطلاق النار، وتراجع نشاط العمل الفدائي وفاعليته بعد توجيه تلك الضربة الكبيرة إليه في أحداث أيلول في الأردن؛ الأمر الذي زاد في غطرسة "إسرائيل" وغرورها وتشبّثها بالحدود الجديدة التي وصلت إليها في عدوان الخامس من حزيران، وتأكيداها على ما عرف بـ الحدود الآمنة، ثم استخدامها لسياسة الردع تجاه أي عمل من أعمال المقاومة العربية والفلسطينية؛ فضلاً عن السعي المستمر لإفشال أية مبادرة للحل السياسي تستوجب الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة. كما كانت هاتان السنتان حافلتين بالعمل الدؤوب في المجالين السياسي والتعبوي العربي بالنسبة للقطرين السوري والمصري، بخاصة بعد وصول الرئيس حافظ الأسد للحكم في سورية سنة 1970.

أخذ الرئيس الأسد حينها يسعى إلى توفير المستلزمات الضرورية للمعركة مع العدو داخلياً وعربياً ودولياً، وإيلاء هذا الموضوع الأولوية في توجهات السياسة السورية داخلياً وعربياً ودولياً، في مساعٍ لتحقيق نوع من التوازن الاستراتيجي مع العدو "الإسرائيلي"؛ فضلاً عن التوجه لخطوات وحدوية عربية، فكان قيام الاتحاد الثلاثي مع

مصر وليبيا، وتزايد التعاون مع مصر، وانصب الاهتمام على التضامن العربي عملياً، وازداد التنسيق بدأب وصمت بعيداً عن الضجيج في مجالات خطط القوات المسلحة التي أعطى بناءها وتطويرها، ورفع مستوى أدائها؛ أهمية بارزة مع الجانب المصري، لتبدأ أول مواجهة عسكرية أمسك العرب بزمام إشغالها ضد "إسرائيل"، في ظهر السادس من تشرين الأول سنة 1973، التي سبقها إعداد وتخطيط عسكري مشترك بين مصر وسورية.

رابعاً - حرب تشرين الأول 1973 (الأسباب والنتائج):

تعدّ حرب السادس من تشرين الأول 1973، الحرب العربية - "الإسرائيلية" الرابعة في سلسلة المواجهات العسكرية الشاملة مع "إسرائيل"، وهي في الوقت ذاته أول حرب يستطيع العرب فيها تحديد الزمان والمكان؛ (من حيث التنسيق والتخطيط المصري - السوري) ثم الحفاظ على المبادرة والهجوم في عدد من مراحلها. وقبل كل هذا أدرك ساسة سورية مبكراً وبخاصة الرئيس الأسد كيفية إدارة الحصول على السلاح المناسب (نسبياً) لخوض الحرب، حيث فهم "أن تعامل الاتحاد السوفياتي مع العرب لا يمكن أن يرقى إلى التزام أمريكا" (مبسوط اليد، العاطفي، شديد الكرم) "بإسرائيل"؛ بل إن أي شيء يستطيع الحصول عليه من موسكو يجب دفع ثمنه، وإذا لم يكن يستطيع أن يجد هذا الثمن نقداً بصورة دائمة، فإن الدفع يجب أن يتم بعملة أخرى"⁽¹⁾. كما تميّزت هذه الحرب بأنّ الجانب العربي قد استخدم للمرة الأولى؛ وبقدر معقول من الكفاية والحنكة معظم أسلحته العسكرية والاقتصادية والسياسية مما عكس تحولاً سياسياً واستراتيجياً في مجرى

(1) - باتريك سيل، الأسد والصراع على الشرق الأوسط، شركة المطبوعات، بيروت، ط6، 1997، ص300-301. كان جوهر سياسته تجاه السوفييت، أنه لا يمكن تأمين الحصول على السلاح إلا في إطار المصالح السوفياتية في المنطقة.. الذين كانوا يريدون وجوداً مستقراً ومركزاً تنصت في قلب المنطقة، وإمكانية الوصول إلى تسهيلات بحرية وجوية صديقة، وتأثيراً في عملية السلام، وقبل كل شيء تقليصاً للنفوذ الأمريكي. وكان من الضروري فهم هذه المصالح السوفياتية واحترامها، ولم يكن بالإمكان كسب ثقة السوفييات وضمّان تدفق السلاح إلا بتقديم عربون على الثقة بهم وإعطائهم شيئاً ذا قيمة.

الصراع العربي-الإسرائيلي" بأبعاده النفسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية المختلفة، واستخلاص عدد من النتائج والدروس والعبر في هذه المجالات المختلفة بالنسبة لجانبى الصراع، (أي العرب و"إسرائيل"). وتجاوزت هذه المعطيات والنتائج الجانبين المتصارعين لتعكس في استراتيجيات القوى العظمى والدول الصناعية وغيرها من القوى بشأن مستقبل الصراع العربي - "الإسرائيلي"، وما يمكن أن ينتج عنه في حال استمرار المواجهة من تأثيرات على الوضع الدولي، واقتصاديات هذه الدول بحكم أهمية المنطقة استراتيجياً وأهمية ثرواتها النفطية.

إن إطار البحث في معالجة حرب تشرين 1973، سيقصر على الجوانب المتصلة بالقضية الفلسطينية، وبالمسار السياسي الذي ستهجه بعض الأنظمة العربية في الصراع مع العدو، بعيداً عن التطرق إلى مجريات الحرب عسكرياً، وتأثيراتها في الاقتصاد الدولي وغير ذلك.. خاصة وأنه كتب الكثير من الدراسات فيها؛ وفق اتجاهات فكرية وسياسية مختلفة.

1- أسباب اندلاع الحرب:

كانت حرب تشرين الأول 1973 ثمرة الاستعداد الدؤوب الجاد والصامت من قبل الطرفين العربيين المواجهين "إسرائيل" سورية ومصر، اللذين عملت قيادتهما السياسية والعسكرية منذ عدوان حزيران 1967 على إزالة آثار العدوان ضمن ظروف عربية سياسية معقدة، وإحباطات ومصاعب كثيرة ومتنوعة، على الصعيدين الداخلي العربي و"الإسرائيلي" الذي تمادى في غطرسته واعتداده بقوته العسكرية. وهذا ما صرح به قادة العدو في مناسبات مختلفة خلال مراقبتهم للجبهات العربية، مثلاً: صرّح إيغال آلون في نهاية سنة 1971، أنّ محاولة المصريين عبور القناة سوف تكلفهم خسارة 75% من قوتهم، في حين ستجبر باقي القوات على التراجع. وأضاف أيضاً: "أنه ليس باستطاعة الجيوش العربية الحصول على دونم واحد من الأرض بقوة السلاح، أما دايان فقد ذكر في منتصف سنة 1972: "أنّ الجيش المصري سيجد نفسه في حفرة كبيرة

تنتشر فيها معداته العسكرية عند محاولته عبور قناة السويس، وهذا أمر بعيد الاحتمال⁽¹⁾.

لقد دفعت مجمل هذه الظروف العرب لأن يعملوا على توفير المقومات العسكرية والاقتصادية والتعبوية اللازمة لخوض معركة مواجهة ينتقل فيها الجانب العربي من الدفاع إلى الهجوم؛ لمحو ذل هزيمة عدوان حزيران 1967، واسترداد الأرض العربية. وسعت القيادتان السورية والمصرية خلال السنتين اللتين سبقتا حرب تشرين إلى حشد الطاقات العربية الممكنة والمتاحة كلها في عدد من المجالات مع "إسرائيل"، وكشف تعنتها ورفضها لأي حل سلمي يتيح انسحابها من الأراضي العربية. كما أحكمت القيادتان وضع خطط المعركة المشتركة المقبلة في إطار من السرية والكتمان من خلال العمل الدؤوب والمكثف، وأكدتا أن "خطة القتال على الجبهتين تشكل حجر الزاوية في التخطيط للحرب الذي بدأه الأسد والسادات منذ مطلع سنة 1971"⁽²⁾، كما تجاوزت القيادتان السورية والمصرية الكثير من العثرات والخلافات في مسائل التسليح التي اعتقد الرئيس الأسد أن موسكو هي المصدر الأهم للتسليح رغم اختلاف وجهات النظر في التعامل مع هذا الجانب المهم من حيث العلاقة مع السوفييت⁽³⁾، وجرت الترتيبات للمواجهة العسكرية بمنتهى السرية بين مصر وسورية؛ لدرجة إخفاء الأمر عن السوفييت؛ لأن الرئيس الأسد اعتقد أن قرار الحرب لن يؤخذ في موسكو. وهذا ما كان له تأثيره الإيجابي عندما بدأت المواجهة المسلحة ظهر السادس من تشرين، وهذا ما أثبتته التحركات الأمريكية - "الإسرائيلية"، فعندما طلب هنري كيسنجر وزير خارجية أمريكا من

(1) - سلمان، إسرائيل والتسوية، ص 72.

(2) - باتريك، الأسد والصراع...، ص 304.

(3) - سيطر على عام 1972 النزاع بين القاهرة وموسكو، فبلغ أوجهه في تموز بطرد السادات للخبراء السوفييات فجأة (كان مجموعهم 7.725 شخصاً، ما بين مستشارين وخبراء ميدانيين مع عوائلهم. عن الفريق سعد الدين الشاذلي، عبور السويس، عن بيان فرنسيسكو 1980) ص 164-166. وسوّغ السادات تصرفه هذا بذريعة اختبار صدق السوفييت معه.

وكالة المخابرات المركزية الأمريكية C.I.A إعطاءه تقويماً دقيقاً للوضع يوم الجمعة في 1973/10/5، جاء رد هذه الأجهزة بالإجماع، أنها لا تتوقع اندلاع الحرب في "الشرق الأوسط" في الوقت الراهن، وقد تكررت استفساراته لهذه الأجهزة ثلاث مرات في الأسبوع الذي سبق الحرب، وكانت الإجابات كلها تشير إلى استبعاد اندلاع القتال في "الشرق الأوسط" في القريب العاجل.

ومن ناحية ثانية، قدرت القيادة العسكرية "الإسرائيلية" العليا الموقف، وخرجت بانطباعاتها الداعية إلى استبعاد فكرة الحرب على الرغم من التقارير والمعلومات التي كانت ترددها، والتي كانت تشير إلى الاستعدادات العسكرية العربية التي تجري في كل من مصر وسورية. وبعد الحرب اعترفت جولداماير رئيسة وزراء "إسرائيل" آنئذ للصحفيين في إحدى مقابلاتها قائلة: "إننا كنا على علم تام بالاستعدادات العربية"⁽¹⁾. ولاشك أنّ "الإسرائيليين" كانوا على علم بالاستعدادات العربية، لكنهم لم يحاولوا استيعاب التقديرات الجديدة للرد العربي على تماديهم في سياستهم العدوانية التوسعية التي تجاوزت حدود الممكن. وفي هذا المجال أكد الرئيس حافظ الأسد توقع "إسرائيل" للحرب إذ قال: "أريد أن أوضح نقطة مهمة لا يجوز أن تظل غامضة على الذين يريدون أن يؤرخوا لحرب تشرين بتجرد وموضوعية؛ وهي أنّ الهجوم العربي لم يكن مباغتاً تماماً للعدو، وهذا ما عرفناه من إفادات الأسرى الذين أجمعوا على أن قياداتهم عرفت بالهجوم قبل وقوعه"⁽²⁾. لكن العرب تمكنوا من تحديد زمان الهجوم ومكانه بسرية حقيقية؛ لتكون أول مبادرة من جانبهم بشن هجوم شامل على العدو.

2- بعض من وقائع حرب تشرين الأول سنة 1973 وأهم الأهداف:

بدأت الحرب يوم 1973/10/6 في تمام الساعة 14,05، بهجوم مشترك مفاجئ للقوات السورية والمصرية على الجبهتين، (وفق خطط واتفاقات سرية مصرية - سورية)،

(1) - مجموعة من المؤلفين، الحرب العربية- الإسرائيلية الرابعة، وقائع وتفاعلات، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، بيروت 1974، ص 20-21.

(2) - مجموعة من المؤلفين، الحرب العربية- الإسرائيلية الرابعة.. ص 24.

استطاعت فيه القوات السورية اجتياز خط ألون وتحصيناته في الجولان والتقدم على ثلاثة محاور، وفي الوقت ذاته استطاع الجيش المصري عبور قناة السويس وإقامة مراكز ونقاط استناد على الضفة الشرقية لقناة السويس وعبور قسم كبير من الجنود والضباط والمعدات، وذلك في اليوم الأول لبدء العمليات القتالية. وقد استمر زخم الهجوم المصري - السوري المشترك على الجبهتين والمعزز بمئات الدبابات والمدركات والمدافع الصاروخية والأسلحة ضد المدرعات، مع استخدام مكثف للسلاح الجوي على قواته. وفي الأيام الثلاثة الأولى للحرب أصيبت فيها القوات "الإسرائيلية" بخسائر جسيمة، واضطرت للتراجع، وشكلت هذه المعارك الجارية التي تآكلت وتبددت فيها القوات "الإسرائيلية" أسوأ هزيمة في تاريخ الجيش "الإسرائيلي"⁽¹⁾ حسب رأي المؤرخ العسكري الأمريكي العقيد تريفور دوبيو. ولكن في اليوم الرابع (في المرحلة الثانية)، عمدت القوات "الإسرائيلية" إلى تركيز ضغطها على الجبهة السورية، (أي الشمالية)؛ مستفيدة من توفر بعض العوامل المساعدة على إحداث خرق في قطاع الجبهة المصرية؛ أي الجبهة الجنوبية، حيث وجود خط الممرات الذي يمكن الوقوف عنده، وقلة عدد القوات المصرية في مواقع الدفاع، لكنها لم تستطع تحقيق هدفها على الجبهة السورية رغم تمكنها من إحداث الخرق في الجبهة المصرية.

خلال تلك المرحلة، وفي اليوم الخامس وإلى اليوم العاشر، كانت الحرب على الجبهات محققة مرحلة التوازن الاستراتيجي، حسب الرأي العسكري، حيث يغدو خط الجبهة متعرجاً متشابكاً، تصطدم فيه المدرعات وقوات المشاة الميكانيكية على محاور عدة متشابكة، ولا تسمح بقيام هجوم شامل يحقق نصراً استراتيجياً لإحدى قوات الطرفين المتحاربين. وخلال الفترة نفسها كان الجيش المصري يحاول تثبيت أقدامه على شرقي القناة، ويعمل ببطء وحذر لتطوير هجومه باتجاه الممرات في سيناء. ولو تابع الجيش المصري تحرير الممرات؛ بحسب رأي حنين هيكل وغيره لكثير من الخبراء العسكريين

(1) - تريفور دوبيو، النص المزاوغ الحروب العربية الإسرائيلية 1947 - 1974، لندن 1978، ص 417، وسيل، الصراع على الشرق الأوسط، ص 329.

لتغيير مسار المعارك عسكرياً، وكذلك مجرى التسويات السياسية، وهذا ما أكدته هيكل بقوله: "أعتقد أنه لو تمّ الوصول إلى الممرات لتحررت سيناء بكاملها، مع النتائج السياسية الهائلة بلا حساب والتي ستتجم عن مثل ذلك النصر"⁽¹⁾. بهذا يتأكد أن هدف السادات كان إحداث هزة تحرك "عملية السلام الجامدة وليس الشروع في عملية تحرير واسعة النطاق"⁽²⁾.

لذلك لم تحقق المرحلة الأخيرة من الحرب أي نتائج إيجابية على الجبهة المصرية، فقد تمكّن الجانب "الإسرائيلي" من إحداث ثغرة في خطوط الجبهة المصرية، (ثغرة الدفرسوار)، والاندفاع منها للقيام بهجوم معاكس عبرت فيه بعض قواته إلى غربي قناة السويس، ولكنها لم تحقق أهدافها في تركيز رأس الجسر في الضفة الغربية لقناة السويس، وفي تحقيق المكاسب الإقليمية التي كانت تسعى إليها "إسرائيل" في المراحل اللاحقة من مخططاتها.

سيطرت وحدات رئيسة للجيش "الإسرائيلي" على الجبهة المصرية، وعلى مواقع مواجهة للجيش المصري الثاني والثالث في سيناء إلى الغرب من الممرات سالفة الذكر، في حين نجحت المجموعة "الإسرائيلية" الخاصة بفتح الثغرة في منطقة الدفرسوار الواقعة شمال البحيرات الكبرى، وفي إقامة جسر واحد على الضفة الغربية للقناة، وتمتد الأراضي التي يسيطر عليها الجانب "الإسرائيلي" إلى الجنوب من مدينة الإسماعيلية، وإلى الشمال قليلاً من مدينة السويس في الطرف الجنوبي للقناة، وتمتد الأراضي غرباً مسافة 15 كيلومتراً، وتقدر مساحة الأرض التي سيطرت عليها الوحدات "الإسرائيلية" في الضفة الغربية للقناة بـ 1000 كيلومتر مربع.

وبهذا تمكّنت هذه القوات من المراقبة إلى الجنوب قليلاً من طريق القاهرة - الإسماعيلية الرئيس، ومن السيطرة على طريق القاهرة - السويس، وعلى الأراضي الواقعة إلى جنوبه وشماله واحتلال ميناء الأدبية الواقع في الطرف الشمالي لخليج

(1) - هيكل، محمد حسنين، آفاق الثمانينات، شركة المطبوعات للنشر، ط2 1982، ص 21.

(2) - سيل، الصراع على الشرق الأوسط، ص 336.

السويس وفرض الحصار على مدينة السويس ووحدات الجيش المصري المرابطة في الضفة الشرقية للقناة، والتي يقدر عدد أفرادها بـ 20 ألف جندي فضلاً عن ذلك تمكّنها من السيطرة على ممر في الضفة الشرقية للقناة بعرض 11 ألف كيلومتراً ما بين البحيرات المرة الكبرى وبحيرة التمساح، وقد قدّرت قوات الثغرة "الإسرائيلية" عند وقف القتال الفعلي في 1973/10/25، بـ 20 ألف جندي و 500 دبابة، و 6 ألوية بين مدرعة ومشاة ميكانيكية تعززها وحدات المدفعية والهندسة⁽¹⁾. أما الكولونيل دوبيو فقد قدر "طلعات" إسرائيل "ضد سورية بمعدل خمسمائة طلعة يومياً، ارتفعت إلى ستمائة في 1973/10/9، وقال إنه يعتقد أنّ التقديرات الأعلى قد يكون سببها مشاهدة أكثر من مصدر، وإرسال أكثر من تقرير عن الطائرات نفسها"⁽²⁾.

كان هذا التراجع على الجبهة المصرية؛ لأنّ السادات كان قد خطط لهدف لم يصرح عنه لأي من الأطراف المشاركة في الحرب، بما في ذلك للرئيس حافظ الأسد الشريك الأساسي، ألا وهو الاتفاق مع أمريكا على أن تكون تلك الحرب نوعاً من "صدمة لتحريك عملية السلام من السبات"⁽³⁾. لقد كان السادات بهذا لا يأمل بأكثر من إزالة العقبات أمام عملية دبلوماسية، خاصة وأنه كان قد أخبر ضباطه بعيداً عن القيادة العسكرية السورية، بأنّه يريد "شن حرب محدودة"⁽⁴⁾. وكرر التأكيد على هذه النقطة (كما سجلها محمد حسنين هيكل) قائلاً بأنّه: "إذا استطاع أن يكسب عشرة ملايين فقط من الأرض على الضفة القناة الشرقية، فإن ذلك سيقوي موقفه التفاوضي بشكل هائل لا يقاس"⁽⁵⁾. أما الأسد فعلى النقيض من ذلك كان يتصور استعادة الجيش السوري للجولان، والجيش المصري لسيناء، وإرغام "إسرائيل" بالمفاوضات على التخلي عن بقية مكاسبها من

(1) - مجلة نيوزويك، العدد 1973/11/15.

(2) - سيل، الصراع على الشرق الأوسط، ص 338.

(3) - سيل، الصراع على الشرق الأوسط، ص 315.

(4) - سيل، الصراع على الشرق الأوسط، ص 316.

(5) - هيكل، حسنين، آفاق الثمانينات، ص 180 سيل، الصراع على الشرق الأوسط، ص 318.

الاحتلال في سنة 1967، ولاسيما الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية من الأردن وقطاع غزة، هكذا فهم الأسد اتفاقهما، وكما صرح فيما بعد: "كان الهدف المصري هو استعادة الأرض التي احتلتها إسرائيل" سنة 1967، وكان كل قطر حراً في استعادة ما يرغب (سورية واستعادة الجولان) بينما الهدف المصري كان الوصول إلى ممرات سيناء في المرحلة الأولى قبل إعادة الاحتشاد لتحرير شبه الجزيرة كلها. هذا هو ما قرره أنا والسادات، ولقد خضنا الحرب على هذا الأساس⁽¹⁾. غير أن الحقيقة المفزعة بدأت تتكشف للسوريين تدريجياً، وهي "أن مصر لن تتقدم وأنهم يقاثلون وحدهم... ويذكر الأسد أن تلك كانت أسوأ خيبة أمل في الحرب"⁽²⁾

كذلك استطاعت القوات الإسرائيلية أن تتقدم على الجبهة السورية بنجاح؛ متجاوزة الحدود التي وصلت إليها سنة 1967*. وفي يوم 1973/10/22 تم وقف إطلاق النار بعد أن استطاعت إسرائيل أن تحقق توسعاً جديداً على الجبهتين السورية والمصرية. وتمكنت من إعادة فرض سيطرتها على أراضي الجولان كافة الواقعة غربي خط الهدنة سنة 1967؛ فضلاً عن نجاحها في فتح ثغرة في خطوط الدفاع السورية عند خان أرنية في القطاع الشمالي على الطريق الرئيس المؤدي إلى دمشق، كما نجحت في فرض سيطرتها على مسافة 22 كيلومتراً شرقاً حتى مشارف قرية سعسع الاستراتيجية وإلى مسافة 10 كيلومترات تقريباً عن الطريق العام جنوباً حتى تل المال، وتقدر مساحة هذه

(1) - سيل، الصراع على الشرق الأوسط، ص 316

(2) - سيل، الصراع على الشرق الأوسط، ص 337.

* - لمزيد من التفاصيل عن مجريات حرب تشرين على الجبهتين السورية والمصرية، منذ ظهر اليوم الأول لبدء الحرب وحتى مساء اليوم السابع عشر، حيث صدور قرار مجلس الأمن 338 بوقف إطلاق النار. العودة إلى مجموعة من المؤلفين، الحرب العربية- الإسرائيلية الرابعة، ص 107.

الأراضي بـ 600 كيلومتر مربع. وقد رابطت الوحدات السورية توازرها قوات عربية عراقية وسعودية وأردنية وكويتية ومغربية*.

كما كان للفلسطينيين دورهم في الحرب، حيث أصدر ياسر عرفات يوم 10/6/1973، تعليماته لقادة القطاعات والوحدات العسكرية؛ مؤكداً أهمية الواجب القتالي لقوات الثورة الفلسطينية. وتضمن النداء الذي وجهه إلى المقاتلين جميعهم داخل الأرض المحتلة وخارجها: بأنّ "المزيد من الضربات لخطوط مواصلات العدو ومراكز تجمعاته ومرافقه الحيوية داخل الأرض المحتلة وحدودها أمر مهم وحاسم"⁽¹⁾. إن خداع السادات للأسد عرض سورية إلى مخاطر أكبر بكثير مما كانت تتوقعه.

لقد تمّ الإعداد العسكري والبشري العربي، وأسهم في المعركة فصائل المقاومة كافة وينسب متفاوتة، ولم يقتصر الأمر على الوحدات العسكرية المتفرغة؛ بل جرى تعزيزها بمجموعات من الميليشيات العسكرية التابعة لفصائل المقاومة والمنطوعين القادمين من الأقطار العربية (العراق والكويت ودول الخليج)، كما أسهمت القوى الوطنية والتقدمية اللبنانية بإعلان حالة الاستنفار العام بين صفوفها، وإرسال مجموعات مسلحة إلى الجنوب، وقد قامت هذه المجموعات بتأدية خدمات مختلفة وصلت إلى حد الاشتراك الفعلي في القتال.

أما فصائل المقاومة بخاصة فتح والجهبة الشعبية، فقد قامت بتجهيزات عسكرية مناسبة، وجرى الاتفاق على اختيار قيادة ساحات مشتركة (في سورية، وفي لبنان وغيرهما...)، وكذلك تجهيز غرف عمليات عسكرية، ودوريات تموين، وتبادل معلومات

* - أرسل العراق إلى الجبهة الشمالية ما مجموعه فرقة مدرعة، وفرقة مشاة ميكانيكية مدعمة بـ 500 دبابة تقريباً، كما أرسل الأردن إلى الجبهة السورية اللواء الأربعين المعزز بوحدات أخرى مدرعة. وقوام هذه القوة حوالي 7000 رجل و 200 دبابة، وأرسلت كل من السعودية والكويت والمغرب قوات إلى الجبهة الشمالية قدرت بلواء لكل دولة، يضاف إلى ذلك وحدات الثورة الفلسطينية المتمركزة في سورية.

(1) - مجموعة من المؤلفين، الحرب العربية الرابعة، ص 138.

وتحديد دور الأسلحة الثقيلة، وما إلى ذلك.. واستطاعت هذه القوى أن تقوم بدورها اللازم خلال فترة الحرب على الجبهات المختلفة العربية السورية والمصرية والأردنية واللبنانية وداخل الأرض المحتلة.

بناء على المجريات السابقة (بعيداً عن التفاصيل العسكرية أو السياسية)؛ كان للحرب تداعيات مهمة على المستويات كافة، (عربياً، وإقليمياً، ودولياً)، ومن أهمها؛ طرح مؤشرات لإمكان إحداث تغييرات سياسية جوهرية في مجرى الصراع العربي - "الإسرائيلي"، ولصالح العرب في حال صحة مواقف الأنظمة العربية في إنهاء الصراع، وفي صدق بناء أوطانها بناء صحيحاً، وصحة سعيها للنهوض بشعبها، لا سيما وأنها تمتلك أهم الموارد الأولية اللازمة في المجالات الاقتصادية كافة، (أي الجيوستراتيجية) التي تتيح لها سبل الخلاص من أي تبعية للغرب وأمريكا؛ بل قد تقلب موازين القوى لصالحهم، (لكن الرياح لا تجري كما تشتهي السفن).

3- تداعيات حرب تشرين:

استناداً إلى ما أسفرت عنه الحرب عسكرياً وسياسياً؛ وانطلاقاً من الواقع العربي عامة ودول المواجهة مع العدو بخاصة، فقد كان للحرب تداعيات مهمة على المستويات كافة العربية والإقليمية والدولية، بما حملته من انعكاسات سياسية واقتصادية واجتماعية وفكرية وغيرها، أثرت جميعها في استراتيجية الصراع العربي - "الإسرائيلي"، وما زال تأثيرها مستمراً إلى اليوم؛ رغم الكثير من المتغيرات السياسية والاقتصادية التي شهدتها العالم منذ الحرب في الربع الأخير من القرن العشرين وإلى الآن في نهاية العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين، ومن أهم تلك النتائج:

أ- على المستوى العربي والفلسطيني

كانت الحرب العربية - "الإسرائيلية" الرابعة عصرية من حيث الأسلحة الحديثة والأجهزة التقنية الدقيقة التي أدت دوراً رئيساً وبارزاً، في خوض المعارك الضارية في البر والبحر والجو، وتطبيق التكتيكات والمناورات الهجومية والدفاعية الحديثة. ولقد أجادت الأطراف المتحاربة في استخدام هذه الأسلحة والتكتيكات بشكل لم يسبق فيه استخدامها من قبل في الصراع العربي - "الإسرائيلي". ومن المتوقع أن يترك ذلك أثره البارز في معارك المستقبل وحروبه، (أعلى مجريات المتغيرات السياسية التي يمكن أن تحصل). هذا وقد

بذلت الجيوش العربية جهوداً جباراً أتاحت لقواتها فرصة القيام بتحركات ومناورات مهمة؛ لتحقيق بعض المكتسبات الاستراتيجية والتكتيكية في المعارك التي دارت على جبهات القتال*.

ومن الجدير بالاهتمام؛ أن نشاط المقاومة الفلسطينية قد تراجع بعد أحداث أيلول في الأردن ومصر، واستمر العمل على الجبهات العربية الأخرى (لبنان وسورية) وفي داخل الأرض المحتلة. وعندما بدأت حرب تشرين، كان قرار الثورة واضحاً في إلقاء ثقلها الكلي في المعركة، بغض النظر عن أي اختلاف في التحليل حول طبيعة تلك الحرب وأبعادها السياسية؛ إذ إن هذه الحرب على حد قول هارولد جاكسون في مقابلة مع صحيفة اللوموند: "تشكل من الناحية الفنية على الأقل فرصة عظيمة أمام الفدائيين لتصعيد فاعليتهم القتالية بعد فترة من الركود"⁽¹⁾.

ب- على المستوى الدولي

سارعت الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد السوفييتي فور اندلاع حرب تشرين 1973 على الرغم من تبنيها سياسة الانفراج الدولي إلى اتخاذ التدابير الكفيلة بضمان استمرار تدفق السلاح والمعدات والتجهيزات الحربية إلى طرفي النزاع، والقيام في مراحل الحرب النهائية بتحركات عسكرية عدة من جانبهما، كان لها أثرها في تهديد العالم بحرب عالمية جديدة.

- الدور السوفييتي

كان تزويد الاتحاد السوفييتي لمصر وسورية بالأسلحة مؤشراً مهماً للخط السياسي السوفييتي الرسمي في المنطقة، المؤيد حينها للدول العربية، ولمبدأ ضم الأراضي بقوة السلاح بخاصة؛ هذا فضلاً عن العلاقات التاريخية التي تربط الاتحاد السوفييتي بكل من مصر وسوريا والعراق والجزائر وعدد آخر من الدول العربية التقدمية؛

* - لمزيد من الاطلاع على العمليات العسكرية، ارجع إلى مجموعة من المؤلفين، الحرب العربية الرابعة، ص 109 - 110.

(1) - مجموعة من المؤلفين، الحرب العربية الرابعة، ص 137.

إلى جانب الارتباطات الرسمية المتميزة مع مصر والعراق اللذان تظللها اتفاقية الصداقة الثنائية الموقعة بينهما.

التزم الاتحاد السوفييتي منذ بدء القتال في 1973/10/6 بتأييد الجانب العربي سياسياً وعسكرياً وضمان استمرار تدفق السلاح السوفييتي إلى الجبهتين السورية والمصرية منذ 1973/10/10، وحتى توقف القتال في 1973/10/24⁽¹⁾، وفي الوقت نفسه سعى السوفييت بصورة عملية وجدية لمدّ الدولتين العربيتين بالمساعدات والخبرات الفنية والعسكرية جميعها اللازمة؛ لتمكين جيشهما من المحافظة على المستوى القتالي المطلوب لمواجهة الجيش "الإسرائيلي"، وبالتالي منحهما القدرة لإجباره على التخلي عن الأراضي العربية المحتلة سنة 1967. وقد أشار الزعيم السوفييتي ليونيد بريجنيف إلى ذلك في كلمة ألقاها في موسكو في 1973/10/8 بقوله: "إنّ الحرب التي نشبت مجدداً تجري بين المعتدية "إسرائيل" وبين ضحايا عدوان حزيران (مصر وسورية) اللتين تسعيان لتحرير أراضييهما. إنّ تعاطفنا إلى جانبهما؛ لأنّ الاتحاد السوفييتي لا يزال يسعى لإحلال سلم عادل في المنطقة بحيث يضمن لبلدان الشرق الأوسط الأمن والسلام"⁽²⁾.

حافظ الاتحاد السوفييتي خلال فترات الحرب على الاتصال المستمر مع سورية ومصر وعدد من الأقطار العربية المعنية بالقتال، كما ظل يراقب الأحداث عن كثب بصورتها العملية، كما قدمت أجهزته النشطة في المنطقة معلومات مهمة زادت من قدرة السوفييت على تقدير الموقف بدقة ومكنته من التصرف بما تملّيه عليه مصالحه من جهة والتزاماته تجاه دول المنطقة الصديقة من جهة أخرى. وأقام أيضاً جسرين (جواً وبحرياً) لنقل التعزيزات والإمدادات العسكرية إلى مصر وسورية، عدا عن تحريك شملت أساطيله البحرية، وزيادة عدد سفنها العاملة في البحر الأبيض المتوسط، وبحر العرب والمحيط الأطلسي، وتحريك بعض وحداته المدرعة قريباً من البحر الأسود، ووضع 50

(1) - مجموعة من المؤلفين، الحرب العربية الرابعة، ص 183.

(2) - جريدة النهار، العدد 1973/10/9.

ألف جندي مظلي على أهبة الاستعداد للتدخل إذا اقتضت الضرورة ذلك⁽¹⁾. وكان للإنذار والتهديد السوفييتي الحازم تجاه "إسرائيل" والولايات المتحدة؛ بسبب الخرق المستمر لوقف إطلاق النار - أثره الكبير في ردع الخصم والتزامه بقرار مجلس الأمن لوقف إطلاق النار، ثم تم الاتفاق على السماح لمراقبين سوفييت (لأول مرة) وأمريكيين بالانضمام إلى قوة الطوارئ الدولية التي تم تشكيلها بقرار من مجلس الأمن بتاريخ 10/25/1973، وقد وصل هؤلاء فعلاً إلى المنطقة العربية، ورابطوا في الجهات المحددة لهم على جانبي خطوط وقف إطلاق النار بين مصر و"إسرائيل".

- الدور الأمريكي*:

حاولت الولايات المتحدة الأمريكية منذ بدء القتال أن تعمل على وقف القتال بأسرع وقت ممكن، والعودة إلى ما قبل 1973/10/6، ثم بدأت باتخاذ إجراءاتها العسكرية في مساعدة "إسرائيل" منذ 1973/10/7، في الجو والبر والبحر؛ خشية من

(1) - مجموعة من المؤلفين السوفييت، الحرب العربية - الإسرائيلية، ص 184.

* - من خلال دور كيسنجر كوزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية، فقد صور لهم أن إسرائيل تشكل رصيذاً استراتيجياً حيوياً لإخراج النفوذ السوفييتي من الشرق الأوسط، بهذا أنجز كيسنجر تزواج غير قابل للانقسام بين أطماع "إسرائيل" المحلية واهتمامات أمريكا العالمية. وانعكست تلك العلاقة الحميمة المتنامية في شحنات أسلحة أكبر فأكبر وقروض عسكرية متزايدة. ففي عام 1970 تلقت "إسرائيل" ثلاثين مليون دولار وفي العام 1971 بعد أزمة الأردن تلقت خمسمائة وخمسة وأربعين مليوناً، وخلال حرب تشرين طالب كيسنجر بقائمة معونات تصل إلى ثلاثة مليارات تم تخفيضها فيما بعد إلى 2.2 مليار لدفع ثمن طوفان الأسلحة التي شحنت جواً إلى "إسرائيل" والتي وصلت إلى 33 ألف طن من السلاح والمعدات العسكرية من منتصف تشرين الأول إلى منتصف تشرين الثاني، فضلاً عن شحنات بحرية بعد ذلك تزيد بكثير على شحنات الأسلحة السوفياتية لمصر وسورية. وفي سنة 1972 مولت الولايات المتحدة 28% من ميزانية الدفاع الإسرائيلية، أما في سنة 1973 فقد ارتفعت هذه النسبة لتصل إلى 42% ثم زادت على ذلك بكثير فيما بعد. عن ديفيد كوشاف المستشار الاقتصادي في وزارة الدفاع "الإسرائيلية"، ص 183، وعن باتريك سيل، الصراع على الشرق الأوسط، ص 349.

اختلال التوازن الاستراتيجي في المنطقة بسبب مساعدات السوفييت للعرب، وهذا ما صرح به السيناتور ميك مانسفيلد زعيم الأغلبية الديمقراطية في مجلس الشيوخ الأمريكي في 1973/10/10 بقوله: إن "إسرائيل" ستحصل على السلاح إذا ما شعرت الولايات المتحدة أنّ أمنها أصبح في خطر، وأضاف.. أنّ "إسرائيل" ستحصل على 48 طائرة فانتوم و36 سكاى هوك، كانت قد وعدت بها قبل الحرب. وفي 1973/10/11 صوتت لجنة مشتركة من الكونغرس ومجلس الشيوخ إثر جلسة مستعجلة عقدها بالموافقة على تزويد "إسرائيل" بـ 360 دبابة من 1 م - 60، كبديل عن تلك التي فقدتها في القتال⁽¹⁾. كما بدأت أمريكا في 1973/10/13، بمدّ جسرَيْها الجوي والبحري إلى "إسرائيل" من قواعد أمريكية في الولايات المتحدة وألمانيا الغربية لمواجهة احتمالات تطور الموقف في الشرق الأوسط*. واستمرت أمريكا بسياستها الداعمة "لإسرائيل"، والتي ما تزال إلى اليوم.

- الدور الأوروبي:

التزمت كل من فرنسا -وبريطانيا إلى حد ما- بسياستهما إزاء الصراع العربي - "الإسرائيلي" سنة 1967، وتأييدهما لقرار مجلس الأمن 242؛ وبالتالي لم يكن لهما تأثير فاعل في تطورات حرب تشرين الأول 1973، بينما قدمت كل من ألمانيا والبرتغال مساعدتهما الممكنة "لإسرائيل" والولايات المتحدة الأمريكية، لا سيما السماح باستخدام أراضيها قاعدة لانطلاق الطائرات الأمريكية المتجهة نحو ساحة الحرب في الشرق. كما

(1) - مجموعة من المؤلفين السوفييت، الحرب العربية - الإسرائيلية، ص 192. لمزيد من المعلومات أيضا العودة إلى صفحات 192، 193، 194، 195.

• - في واشنطن في 1973/10/24، في رسالة حملها كيسنجر إلى الرئيس نيكسون من بريجنيف تتضمن تحذيرا سوفييتيا، بأن موسكو ستتدخل إذا لم توقف "إسرائيل" خرقها لقرارات الأمم المتحدة، وإذا لم توقف القتال فوراً. وقد أعطت المذكرة للاتحاد السوفييتي الحق بالتدخل المنفرد لتنفيذ قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالشرق الأوسط. وفي "إسرائيل" قارنت جولدامائير الإنذار السوفييتي الأخير بالإنذار الذي تلقاه بنغوريون من بولجانين في العام 1956، وأضافت أنه في تلك الفترة قبل الإنذار فكيف لا يقبل الآن والمعطيات قد تبدلت والتصميم على تنفيذه يبدو أكثر احتمالاً، ثم تابعت قولها: إن السوفييت يتفرون بلا شفقة ولا رحمة.

تجنب دول حلف شمال الأطلسي التدخل في النزاع؛ بل كان الإجماع على موقف معارض للمشاريع الأمريكية، وهذا الموقف يعدّ نقطة تحول بارزة في علاقات الحلف بالولايات المتحدة، حيث أثبتت الدول الأعضاء في الحلف أن المصلحة الأوروبية هي التي تملي نفسها وليس المصلحة الأمريكية.

وبالمقابل وقفت كتلة دول أوروبا الشرقية الأعضاء في حلف وارسو موقفاً مؤيداً للعرب، حتى أنّ قسماً كبيراً من الأسلحة والتجهيزات الحربية التي نقلت جواً تمّ شحنها من مستودعات جيوش دول الحلف، وذلك لتقصير المسافة ولتوريد السلاح من دون تأخير، وقد دعا وزير الدفاع السوفييتي المارشال أندريه غروميكو في الأسبوع الأول للحرب دول الحلف لأن تضع قواتها على أهبة الاستعداد. كما أيدت يوغسلافيا والهند والباكستان وكوريا الشمالية العرب، وأبدوا استعدادهم للمساهمة في مساعدتهم. وبذلك عكست تلك الحرب مدى تزايد أهمية المنطقة العربية كساحة استراتيجية مهمة للصراع (الحرب الباردة المستعرة بين قوى الغرب والشرق) بين قوى العالم الإمبريالي - الصهيوني، والعالم الاشتراكي المساند للشعوب في نضالها الوطني التحرري من قوى الهيمنة والاستعمار، كنتيجة للتناقض الرئيس بين هاتين الكتلتين في العالم.

ت- حرب تشرين وهينة الأمم المتحدة:

صادق مجلس الأمن في تمام الساعة 6,52 من صباح يوم 1973/10/22 على مشروع القرار الأمريكي - السوفييتي المشترك رقم 338 الخاص بوقف إطلاق النار*. على جبهات القتال في سيناء والجولان خلال 12 ساعة؛ أي إنّ مفعول هذا القرار سيكون ساري المفعول في الساعة السابعة من مساء ذلك اليوم.

* - تضمن القرار 338 الآتي: 1- إن مجلس الأمن يدعو أطراف القتال الحالي جميعها إلى وقف إطلاق النار وإلى إلغاء كل نشاط عسكري فوراً على أن يتم ذلك في وقت لا يتجاوز 12 ساعة، بعد تبني هذا القرار وفي المواقع التي تحتلها هذه الأطراف. 2- تدعو الأطراف المعنية إلى البدء مباشرة بعد وقف إطلاق النار لتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 242 الصادر في 1967/11/23 بفقراته جميعها. 3- تقرر وجوب بدء مفاوضات فورية في الوقت الذي يتم فيه

وافقت "إسرائيل" على قبول قرار وقف إطلاق النار في زمانه ومكانه المحددين. أما ردود الفعل العربية، فقد كانت مقرونة بالحيطه والحذر التام، فلم تعلن القاهرة عن موافقتها المباشرة على القرار حتى بعد ظهر يوم 10/22 حيث صدرت أوامر إلى القوات المصرية المسلحة بتنفيذ قرار وقف إطلاق النار بدءاً من الساعة 6,59 مساءً يوم 10/22، وأعلنت الإذاعة أن مصر ستقوم بإجراء مشاوراتها مع الجهات ذات العلاقة المباشرة في القتال، والقصد من ذلك سورية والدول العربية التي يوجد لها قوات على الجبهة السورية، وهي العراق والأردن والسعودية والكويت والمغرب، وليبيا، والسودان وتونس. فضلاً عن دور الجمهورية العربية اليمنية، وجمهورية اليمن الجنوبية الشعبية اللتين تسيطر قواتهما على مضيق باب المندب بالتعاون مع قطع الأسطول البحري المصرية المراقبة في الطرف الجنوبي للبحر الأحمر. في حين أعلن العراق معارضته وعدم تبنيه للقرار، بينما أعلن الأردن قبوله لقرار مجلس الأمن، على أن يشمل ذلك قواته المراقبة على الجبهة الأردنية فقط، وقد أصدر الملك حسين تعليماته للقوات الأردنية العاملة على الجبهة السورية، بأن تلتزم بالقرارات التي تصدر عن الجانب السوري، وبما تقرره قيادة الجيش السوري.

ومع حلول موعد تنفيذ القرار في الساعة السابعة من مساء ذلك اليوم، أوقف الجانبان المصري و"الإسرائيلي" إطلاق النار، وظل الوضع متوتراً على الجبهة الشمالية، في أعقاب الصمت السوري وعدم إعلان سورية موقفها من القرار المذكور. واستمر القتال متقطعاً على الجبهة السورية، بينما تم خرق لإطلاق النار على الجبهة المصرية في 10/23 من قبل القوات "الإسرائيلية"؛ مما تطلب عقد مجلس الأمن بناءً على طلب مصر وإصدار قراره رقم 339؛ مؤكداً ضرورة تقييد القوات "الإسرائيلية" والقوات المصرية بوقف إطلاق النار، وانسحاب قوات الطرفين إلى الخطوط التي كانت تحتلها في الساعة السابعة من مساء 1973/10/22. وفي صباح يوم 1973/10/24، أبلغت سورية

وقف إطلاق النار، وتحت رعاية مناسبة بغية تحقيق سلام دائم وعادل في الشرق الأوسط. عن مجموعة من المؤلفين السوفييت، الحرب العربية - الإسرائيلية، صفحات 105، 106، 107.

السكرتير العام للأمم المتحدة موافقتها على قرار مجلس الأمن رقم 338، وربطت ذلك بضرورة انسحاب القوات "الإسرائيلية" من الأراضي العربية التي احتلت سنة 1967، وإعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني. وقد ألححت سورية في قبولها لوقف إطلاق النار إلى ضرورة تقيد "إسرائيل" أيضاً بقرار وقف إطلاق النار أما على الجبهة المصرية، فقد استمر خرق إطلاق النار حتى 1973/10/24، حيث طلبت مصر عقد مجلس الأمن للمرة الثالثة، ليصدر القرار رقم 340؛ داعياً فيه إلى الامتنثال لقراريه السابقين (242 و 338) والعودة إلى خطوط 1973/10/22. والمطالبة بعدد من المراقبين العسكريين التابعين للأمم المتحدة في المنطقة، وإنشاء قوة طوارئ من قوات الدول غير دائمة العضوية في مجلس الأمن، على أن يتم تنفيذ ذلك فوراً بمساعدة الأعضاء كافة في المنظمة الدولية.

4- نتائج حرب تشرين الأول 1973:

كان لحرب تشرين أول 1973 أهمية كبرى في تاريخنا المعاصر، وقد عكست هذه الحرب جملة من النتائج العسكرية والاقتصادية والسياسية، على صعيد الأطراف جميعها ممن أسهم في الإعداد للحرب أو مجرياتها العسكرية والسياسية، ولا بد من ملاحظة أن طابع الإجراءات التي اتخذتها واشنطن في المجالات العسكرية والسياسية والدبلوماسية، قد انعكست على النتائج العامة لحرب تشرين، وعلى مجمل السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط فيما بعد، والتي ستتركز حول نهج التسوية والحلول المنفردة بشأن قضية فلسطين، والتي اعتمدت سياسة الخطوة خطوة سعياً إلى الأهداف الإمبريالية - الصهيونية في الوطن العربي وفي الشرق الأوسط. ومن أهم النتائج التي أسفرت عنها حرب السادس من تشرين الأول وهي:

- انهيار المبدأ العسكري "الإسرائيلي"، الذي كان ينطلق من امتلاك "إسرائيل" الإمكانية والقدرة على توجيه ضربات للبلدان العربية من دون أن تتكبد خسائر ملموسة، كما أنها هي التي تختار زمان الأعمال العسكرية ومكانها، وهي من يحدد أبعاد الصدامات المسلحة ودرجتها. وكان المبدأ العسكري "الإسرائيلي" الذي أصبحت القيادة "الإسرائيلية" السياسية امتداداً له، ينطلق من عزز العرب عن المقاومة الفاعلة للآلة العسكرية "الإسرائيلية"؛ مما جعل الاستراتيجيين "الإسرائيليين" يستبعدون حدوث مبادرة عربية فاعلة

تواجه مخططاتهم التوسعية، وفي هذا يقول الضابط "الإسرائيلي" سابقاً والبروفيسور الأمريكي حالياً نذافسفران أحد كبار الباحثين في نزاع الشرق الأوسط: "في مدى فترة قصيرة منذ سنة 1967 ضيق العرب كثيراً الهوة التقنية والنوعية بينهم وبين "إسرائيل"، وتعلموا جيداً في الحرب الحديثة⁽¹⁾؛ فضلاً عن قدراتنا العربية على استخدام التقنيات العسكرية الحديثة، وهذا ما كان باعتراف الخبراء العسكريين أنفسهم، وبهذا الصدد يقول الخبير العسكري الأمريكي آ. غلاسيمان في كتابه حول النزاع في الشرق الأوسط؛ أنه على الرغم من معرفة القوات المسلحة "الإسرائيلية" بمثل هذه الأسلحة، فإن بعض قادة الدبابات "الإسرائيلية" قد ذهّلوا أمام فاعلية هذه الأسلحة، الأمر الذي أثر تأثيراً نفسياً كبيراً في أطقم هذه الآليات الحربية، مثلاً يصف أحد قادة الدبابات وضعه بالقول: "أنت تسيّر بدبابتك في ثقة وطمأنينة يظهر أمامك على بعد مئتي ياردة شخص بمفرده يحمل ما يشبه العصا ولا يمكنك أن تصدق بأنّ الدبابة تتحول إلى حطام في غضون ثوان معدودة"⁽²⁾.

- تحطيم عدد من المفاهيم الاستراتيجية لدى الأركان العامة "الإسرائيلية"، وهذا ما أثبتته الأعمال العسكرية خلال الحرب؛ إذ كانت خسائر الجيش "الإسرائيلي" كبيرة غير متوقعة من قبل القيادة، حيث بلغ عدد القتلى 3000 آلاف شخص، وعدد الأسرى حوالي خمسة آلاف جندي وضابط⁽³⁾. وبالطبع تكبد العرب خسائر كبيرة أيضاً، ولكن خسائر "إسرائيل" كانت محسوسة أكثر إذا ما أخذ بالحسبان الفارق الكبير في القوة البشرية بين "إسرائيل" والعرب، هذا عدا عن الخسائر الكبيرة في أنواع العتاد الحربي المختلفة.
- زوال أسطورة التفوق العسكري "الإسرائيلي" الجوي، وهذا ما ظهر في أثناء الحرب بوضوح، وفي هذا كتب آ. غلاسيمان سنة 1973، "على الرغم من أنه كان لدى

(1) - بريماكوف، يفيغيني، الولايات المتحدة الأمريكية والصراع العربي - "الإسرائيلي"، دار الفارابي، بيروت 1980، ص 111-112.

(2) - بريماكوف، الولايات المتحدة...، ص 112.

(3) - بريماكوف، الولايات المتحدة...، ص 111.

"الإسرائيليون" تصور عن أنواع السلاح الجوي التي يملكها العرب، فقد أدهشتهم فاعليتها وكثافة استخدامها على حد سواء⁽¹⁾.

- الانعكاسات النفسية السلبية على "إسرائيل"، رغم الانتصارات التي تمكن جيش العدو من إنجازها في مراحل الحرب الأخيرة، لكن انعكاساتها النفسية على الجيش والمجتمع كانت خطيرة، وهذا باعترافهم؛ إذ يقول أحد صحفيهم: "إن هذه الحرب خلافاً لحرب الأيام الستة وحرب سنة 1956، كانت أطول مدة، ولها تأثيرها من الناحية النفسية في الجبهة وفي الداخل، فلم يستطع الجنود تفسير ظاهرة التعب المضني التي رافقتهم، وعدم قدرتهم على النوم، وضاقوا بالحديث عن الكوابيس، لقد حاولوا إخفاء هلعهم، وبهذا زادوا من التوتر النفسي الذي لم يجدوا له متنفساً⁽²⁾. إن هذا التوتر النفسي ليس مبالغاً فيه؛ لأن الصدمة التي تلقتها "إسرائيل" كانت نتيجة حتمية لتحطيم المفاهيم التي ثبتتها القيادة السياسية والعسكرية، وهذا ما اعترف به موشيه دور في صحيفة معاريف فكتب: "لقد حطمت حرب يوم الغفران -مثل قبضة جبار- طمأنينة المغفلين التي دللنا أنفسنا بها، حتى صعقنا البرق، هل تعود حياتنا حقاً إلى ما كانت عليه قبل الحرب؟.. هل من الممكن أن تعود إلى ما كنا عليه؟.. هل ننسى؟⁽³⁾.

- الخسائر الاقتصادية الفادحة، التي تكبدتها "إسرائيل" في القطاعات، الصناعية والزراعية والعمرانية "المختلفة"، حيث أوقعت ميزانية الدولة بعجز كبير؛ لدرجة تهديد مستقبل الوجود "الإسرائيلي". إذ تعدّ سنة 1973 نقطة تحول في مسار تطور "إسرائيل"

(1) - بريماكوف، الولايات المتحدة...، ص 112.

(2) - سلمان، إسرائيل والتسوية.. ص 77.

(3) - سلمان، إسرائيل والتسوية.. ص 78.

* - ذكر بنحاس سابير وزير المالية الإسرائيلي في صحيفة معاريف، أن "إسرائيل" خسرت في الأيام الأولى، أربعة مليار ليرة، أي خمس ميزانية "إسرائيل" للسنة المالية 1972-1973، وأضاف، أن ثمن الحرب يقدر بثمانية مليارات \$ تقريباً. وقد صرح أفرام دويرت: بأن خسائر الناتج القومي بسبب تعبئة الاحتياط يقدر بـ 4 مليارات لير. كما أن خسائر الصادرات خلال =الربع الأخير من عام 1973 بلغت 200-250 مليون \$، كما أن الاستثمارات قد هبطت

الاقتصادي، وهذا ما أوضحه التدني الجوهري في نسبة النمو الاقتصادي، وعجز ميزان المدفوعات، وتصادد نسبة التضخم، والادخار السلبي، وزيادة مستوى البطالة، والهبوط الحاد في الهجرة⁽¹⁾. كما عانت الدولة من الاضطرابات السياسية، التي نفشت داخل الكيان السياسي للعدو، فقد استغرقت جولدماثير حوالي شهر ونصف الشهر بتأليف الحكومة؛ وذلك نتيجة لوجود خلافات عميقة بين كتلة المعراخ وبقية الأحزاب، ثم بسبب الصراعات المعارضة للحكومة "الإسرائيلية" وسياستها وأخطائها*. وقد أدت مجموعة هذه

بنتيجة الحرب بعكس ما كان متوقعاً. فقد أفاد المراسل الاقتصادي لصحيفة دافار، بأن المتوقع لسنة 1973 كان زيادة لنسبة الاستثمارات بمقدار 18%، في حين سجلت الاستثمارات انخفاضاً بنسبة تتراوح بين 2 و 3% من حجم الاستثمارات لسنة 1973، وستبلغ خسائر الاستثمارات لعام 1974 نحو 4,5 مليار ليرة. إن تعبئة الجيش الاحتياطي تؤثر في الطاقات الإنتاجية الصناعية، وكانت حرب تشرين طويلة نوعاً ما؛ مما أجبر إسرائيل على إبقاء 15 - 30% من احتياطياتها في حالة استنفار حتى بعد انتهاء الحرب. كما أن كثيراً من العرب تركوا أعمالهم بما يعادل 7 آلاف إلى 12 ألف. كما اضطرت إسرائيل لتعبئة وسائل المواصلات كافة لخدمة الحرب؛ مما عطل حركة النقل بصورة شبه كاملة؛ مما أثر في عملية نقل البضائع. وانخفض تصدير الحمضيات بنسبة 10% . وقد لاحظ أحد المسؤولين في مجال التجارة الخارجية الوضع قائلاً: "إننا خسرنا موسم التصدير في هذا العام والسنوات القادمة". لقد قدرت الخسائر بحسب سابير في صحيفة دافار: "إن كل يوم من القتال يكلف إسرائيل" نحو 250 مليون \$. في حين صرح مفوض داخل الدولة بأن كل ساعة من القتال تكلف إسرائيل 45 مليون ليرة "إسرائيلية". وقد قدرت خسائر الأسبوع الأول بـ 60 مليون ليرة "إسرائيلية". وتضررت صناعات قطاع البناء وصناعات استخراج الماس والصناعات الطبية وموسم السياحة وغيرها. لمزيد من المعلومات حول الاقتصاد الإسرائيلي منذ عام 1973، انظر إلى ، A.A.Kubursi, Zio- Israeli future economic challenges. Beirut, I.P.S, 1981.

(1) - عاطف قبرصلي، الصراع العربي- الإسرائيلي والتحديات الاقتصادية للدول العربية في الثمانينات، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت 1980، ص 16.

* - اتضح أن وزير الدفاع "الإسرائيلي" موشي دايان قد أعلن في بداية الحرب استقالته رداً على الانتقاد الشديد، وقد أشار في إعلانه إلى مسؤوليته عن عدم فاعلية نظام الدفاع، ولم تقبل

التفاعلات داخل دولة "إسرائيل" إلى انخفاض كبير في نسبة الهجرة. حيث ذكرت صحيفة هآرتس أن 30% من الشبان الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و 29 سنة يفكرون بالنزوح، ثم إن 4631 من الجنود الاحتياط قد حصلوا خلال الأشهر الثلاثة الماضية على تصريح بالخروج؛ بل إن ازدياد الهجرة المعاكسة دفع ديان للقول: "أخشى أن أسأل اليوم عما إذا كان النزوح عن البلد يفوق الهجرة إليها"⁽¹⁾.

- الاضطرابات والخسائر السياسية؛ حيث غُزِلت "إسرائيل" دولياً بعد حرب تشرين أول 1973، ولم تكن هذه العزلة نتيجة استخدام سلاح النفط العربي؛ وإنما نتاج السياسة العدوانية التوسعية التي تنتهجها "إسرائيل" منذ زرع دولتها. وهذا ما أكده الخبراء الأمريكيون، فقد قال البروفسور تشارلز بوسست المندوب السابق في هيئة الأمم المتحدة: "إن العزلة ليست سوى نتيجة جزئية لقوة البترول العربي، كما أن مرد العزلة هو الاقتتاع الأكيد بأن "إسرائيل" لا تملك حقاً معنوية في أن تحتل (كما تفعل منذ تسع سنوات) أراضي عربية واسعة اغتصبها خلال حرب الأيام الستة، أو أن تتجاهل حق الفلسطينيين في تقرير المصير. إن هذه المشاعر على درجة من القوة في بلدان العالم الثالث بحيث تجعلها تؤيد العرب في المحافل الدولية بالرغم من أن الارتفاع الكبير في أسعار النفط قد ألحق بها أضراراً بالغة"⁽²⁾.

استقالته؛ لأن القادة "الإسرائيليين" لم يرغبوا في ذلك الوقت إثارة التناقضات السياسية الداخلية، وحاولوا تعزيز وحدة القوى السياسية الداخلية المختلفة الممثلة بالحكومة. وفي نيسان عام 1974 نشر تقرير أولي للجنة الرسمية التي شكلت في "إسرائيل" برئاسة القاضي أغرانات للتحقيق في أسباب خسارة "إسرائيل" في حرب تشرين. وفي كانون الثاني عام 1975 قدمت لجنة أغرانات تقريرها النهائي للتدليل على سوء تقدير القيادة "الإسرائيلية" الإمكانيات العسكرية للبلدان العربية، وعلى عد استعداد الجيش "الإسرائيلي" وانعدام الانضباط في مراحل الحرب الأولى. واستناداً إلى الأدلة الأولية للجنة، عزل رئيس الأركان العامة وقيادة الاستخبارات العسكرية "الإسرائيلي".

(1) - سلمان، إسرائيل والتسوية، ص 79.

(2) - بريماكوف، الولايات المتحدة، ص 113.

- التلويح العربي جدياً باستخدام سلاح النفط، الذي استخدموه لأول مرة في صالحهم، وذلك بعد التنسيق مع الدول المنتجة للنفط، والإعلان عن تخفيض الإنتاج، والبدء بالتنفيذ. وقد بلغت نسبة تخفيض استخراج النفط عملياً 30% قياساً إلى مستوى ما أنتج في أيلول سنة 1973. وفي الوقت ذاته اتخذ قرار بفرض حظر تصدير النفط إلى عدد من الدول المؤيدة للعدوان "الإسرائيلي"، مثل: الولايات المتحدة الأمريكية وهولندا، حيث توقف العمل في مجمع نوتردام لتكرير البترول الذي يزود عدداً كبيراً من دول السوق الأوروبية بمشتقات النفط العربي.

- ازدياد أسعار البترول، حيث بلغ ارتفاع الأسعار حتى نهاية سنة 1973 أربعة أضعاف مقارنة بالأسعار التي كانت في مطلع تشرين الأول من السنة نفسها. كما أدى استخدام سلاح النفط العربي إلى تحولات مهمة في السياسة الدولية لصالح العرب في الصراع مع "إسرائيل" وكسب مزيد من المؤيدين للقضية الفلسطينية، وازدادت أهمية العامل النفطي، واشتد الامتناع من عدم مرونة سياسة القيادة "الإسرائيلية" وعدم تبصرها. فلأول مرة أصدرت دول السوق الأوروبية المشتركة في 6 تشرين الأول 1973 وثيقة سياسية مهمة مشتركة حول أحداث الشرق الأوسط، دعت إلى إيجاد تسوية سياسية للنزاع على أساس قرار مجلس الأمن رقم 242 سنة 1967. كما تزايدت حدة الخلافات بين عدد من دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة، بخاصة بعد أن أعلنت الولايات المتحدة حالة التأهب لقواتها المسلحة في العديد من القواعد بما فيها الكائنة في أوروبا من دون أن تتشاور مسبقاً مع حلفائها في حلف شمال الأطلسي.

- أهمية التضامن العربي، الذي بلغ قمته خلال حرب تشرين، لا سيما بين دول المواجهة للعدو مباشرة من جهة، وتضامن الأقطار العربية التي لم تشترك في المواجهة المباشرة من جهة أخرى، والتي أكدت عداؤها لسياسة "إسرائيل" العدوانية التوسعية بشكل صريح، وهذا يعد تحولاً جديداً معادياً للخطط الإمبريالية والصهيونية في وضع الشرق الأوسط.

- تصاعد أعمال حركة المقاومة الفلسطينية داخل الأرض المحتلة وخارجها، فأتت العمليات الفدائية (الخالصة وترشيحا ومعالوت ونهاريا وغيرها..) في الأرض المحتلة لتزيد الوضع "الإسرائيلي" اشتعالاً، وكان الرد بإقامة الحرس الوطني وتسليح سكان المستعمرات، والجدار العازل بين لبنان وفلسطين المحتلة، كما زاد عدد دوريات الحدود،

وتصاعدت عمليات ضرب جنوب لبنان للضغط على لبنان لتصفية المقاومة. كما هدد القادة "الإسرائيليون" بتنظيم عمليات قمع للمقاومة حيثما وجدت، والسعي لشق صفوف المقاومة الفلسطينية وتصفيتهما كي لا تكون عائقاً أمام حلول التسوية التي تخطط لها "إسرائيل". وفي هذا المجال يقول رؤوبين مروز في ملحق صحيفة عال همشمار: "إن المنظمات تستطيع أن تعرقل أية محاولة اتفاق بين الدول العربية، وأن تحبط أية محاولة للتفاوض المباشر مع شخصيات فلسطينية من المناطق المحتلة⁽¹⁾".

- بروز دور الاتحاد السوفييتي كحليف استراتيجي لشعوب العالم الثالث، وهذا ما أكدته مجريات الحرب العسكرية والسياسية المختلفة، وما ثبت للعرب والعالم من خلال مجريات الحرب، كما بددت أحداث حرب تشرين سلسلة الأكاذيب والادعاءات التي روجتها عناصر الإمبريالية والرجعية، ضد المنظومة الاشتراكية، بدءاً من تلفيق الأكاذيب عن نوعية الأسلحة السوفياتية التي تملكها مصر وسورية، وانتهاء بادعاءات تخلي الاتحاد السوفييتي عن موقفه المبدئي في دعم نضال الشعوب العربية العادل في سبيل إزالة آثار العدوان "الإسرائيلي".* كان هذا الموقف الداعم للعرب بغض النظر عن أن السوفييت لهم مصالحهم في المنطقة، لكن السياسة باتجاهاتها وتوجهاتها كافة، فيها الأخذ كما فيها العطاء إنما الخلاف في سبل التنفيذ.

(1) - سلمان، إسرائيل والتسوية، ص 76.

* - إن تصريحات السادات نفسه تستأثر باهتمام ثابت في هذا الصدد، ففي 7 تشرين الأول عام 1973 قال لسفير الاتحاد السوفييتي في القاهرة: "لن أستطيع إيجاد الكلمة التي أعبر فيها عن =شكري العميق للقيادة السوفيتية؛ أصدقاء مصر الحقيقيين، وسيظل هذا في قلبي وقلوب المصريين إلى الأبد" وبعد أربعة أيام قال للسفير السوفييتي ثانية: "إن موقفكم هو موقف الأصدقاء الحقيقيين الذين هبوا لمساعدتنا في أهم وأصعب الأيام بالنسبة لنا، وتعد أعمال القيادة السوفيتية تاريخية من حيث أهميتها، ولا شك في أنها ستؤثر تأثيراً كبيراً ليس على مجرى الأعمال العسكرية فحسب؛ بل على مستقبل علاقات الصداقة بين بلدينا. عن بريماكوف، الولايات المتحدة ص 116.



الفصل الثامن

التطورات السياسية للقضية الفلسطينية بين سنتي 1973 - 1982 والتسويات



شكلت حرب تشرين الأول 1973 بأحداثها ونتائجها، مفصلاً سياسياً محورياً على الساحتين الدولية والعربية إزاء القضية الفلسطينية. وعكست المواقف السياسية المختلفة التي فرضتها الحرب على مسار الصراع العربي - "الإسرائيلي" تطورات جديدة على المستويات كافة العربية والإقليمية والدولية.

أولاً- التطورات السياسية العربية والدولية بعد حرب تشرين الأول 1973:

1- أهم التطورات السياسية عربياً:

جسدت حرب السادس من تشرين أول سنة 1973 -كما سبق إيضاحه- أهمية التضامن العربي، لما يمتلكه الشعب العربي من قدرات بشرية، وإمكانات استراتيجية واقتصادية مهمة -البتزول تحديداً- مكنته من مواجهة "إسرائيل"؛ الأداة الأساسية للإمبريالية العالمية على المستويين العربي والشرق أوسطي، وذلك انطلاقاً من نهج سياسي موحد منبثق من المصالح الوطنية عامة، وعلى رأسها قضية الأمة العربية الجوهريّة والمحوريّة، قضية فلسطين.

مصر: عكست معارك تشرين الأول مدى تغير الاشتراطات المصرية المعلنة ما بين بدء المعارك وصولاً لتنفيذ وقف إطلاق النار؛ ففي الأيام الأولى للحرب أكدت المجريات إصرار مصر على استمرار القتال حتى تحرير كامل الأراضي العربية، ثم جاء خطاب السادات في 1973/10/16 ليضع أسس قبول وقف القتال، وسط أنباء تحدثت عن تسلل "إسرائيلي" إلى الضفة الغربية لقناة السويس. وبعد أن كانت مصر قد ذكرت (بعد زيارة ألكسي كوسيجين) أن البحث في أي وقف للقتال لا يزال سابقاً لأوانه، عادت لتبدي حماسها لوقف القتال حالاً، لاسيما بعد طلبها إفاد قوات سوفيتية وأمريكية إلى المنطقة والحاحها على استمرار انعقاد مجلس الأمن؛ ليتم التأكيد على وقف إطلاق النار. ويبدو أن التحركات المصرية بعد يوم 1973/10/22، لتثبيت وقف إطلاق النار، كانت بعيدة عن أي مشورة أو اتصال مع الدول العربية، بخاصة الدول المجاورة للعدو، حتى أن سورية فوجئت بقبول مصر لوقف إطلاق النار.

في 1973/11/11 تم التوقيع على نص اتفاق الكيلومتر 101 مع "إسرائيل"، نسبة للمكان الذي يقع على بعد 101 كم من طريق القاهرة - السويس. حيث مثل الجنرال بارليف "إسرائيل"، ومثل الجنرال عبد الغني الجمصي مصر*، الذي أخذ يسوغ تغير الاشتراطات المصرية مع "إسرائيل". وعدّ الساسة الأمريكيون أن فصل القوات المصرية - "الإسرائيلية" في سيناء خطوة أولى ومستقلة على طريق التسوية الشاملة، لاسيما أن الحرب كانت قد توقفت لتوها، وكانت القوات في سيناء والضفة الغربية لقناة السويس

* - نصت الاتفاقية على الآتي: 1- وافقت مصر وإسرائيل على مراقبة وقف إطلاق النار بواسطة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. 2- اتفق الجانبان على أن المحادثات بينهما ستبدأ مباشرة لتسوية مسألة الحدود ضمن غطاء فصل القوات تحت إشراف الأمم المتحدة. 3- تأمين الطعام والماء والدواء لبلدة السويس يوميا، كما يجب إبعاد الجرحى جميعهم، وإخلاء سبيلهم للعلاج.

4- لن يكون هناك عائق يحول دون وصول إمدادات غير العسكرية للضفة الشرقية.
5- ستحل نقاط للتفتيش تابعة لهيئة الأمم المتحدة بدلاً من نقاط التفتيش الإسرائيلية.
6- سيتم تبادل الأسرى فور إنشاء نقاط للتفتيش، عن مذكرات غولدا مائير، الحقد، ص 317.

تقف وجها لوجه في حالة التأهب، وهذا ما أيده الاتحاد السوفيتي وأمريكا. لكن السوفييت أكدوا في الوقت ذاته على أنهم لا يؤيدون إجراءً مستقلاً ومنفصلاً ومنعزلاً يتعارض والتسوية الشاملة، وأن أي إجراء في هذا المجال يجب أن يكون هدفه تسهيل التسوية الشاملة في الشرق الأوسط، وشارك المصريون في مؤتمر وزراء الخارجية العرب في الجزائر يوم 1973/10/24، الذي حدد أربع نقاط أساسية، هي:

1- مؤتمر السلام: هل يعطي مؤتمر القمة الضوء الأخضر لمصر وسورية والأردن

ولبنان كي يشتركوا في مؤتمر السلام، وبأية شروط؟

2- محاورت مناقشات القضية الفلسطينية حول نقطتين:

أ- تمثيل الشعب الفلسطيني في مؤتمر السلام.

ب- توضيح عبارة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني بشكل عملي وملمس.

3- مسألة القدس: من حيث مناقشة مستقبل القدس بالتفصيل في مؤتمر القمة، أمام

الإصرار العربي على تأكيد عروبة القدس ورفض الاحتلال "الإسرائيلي" لها.

4- سلاح النفط: إذ من المتوقع أن تحتل الاستراتيجية المقبلة لاستخدام سلاح النفط

مركزاً بارزاً في المؤتمر⁽¹⁾.

هدف مؤتمر قمة الجزائر في 1973/11/26، إلى معالجة متطورات القضية

الفلسطينية، وسياسة التضامن العربي، وقضايا الدفاع العربي الموحد، والاستمرار في

استخدام سلاح النفط في المعركة، وبعض القضايا الاقتصادية، لكنه تجنب التعرض

لموضوع مؤتمر السلام، ومن أهم قراراته المرحلية:

1- التحرير الكامل للأراضي العربية المحتلة في عدوان حزيران سنة 1967،

وعدم التنازل أو التفريط بأي جزء منها أو المساس بالسيادة الوطنية عليها.

2- تحرير مدينة القدس العربية، وعدم قبول أي وضع من شأنه المساس بسيادة

العرب الكاملة على المدينة المقدسة.

(1) - صحيفة النهار، في 1973/11/24.

3- الالتزام باستعادة الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني؛ وفق ما تقررته منظمة التحرير الفلسطينية بصفتها الممثل الوحيد للشعب العربي الفلسطيني (ولقد تحفظت الأردن على هذه الفقرة).

4- قضية فلسطين هي قضية العرب جميعاً، ولا يجوز لأي طرف عربي التنازل عن هذا الالتزام. وهذا ما أكدته مقررات مؤتمرات القمة العربية السابقة⁽¹⁾.

بهذه القرارات رسم مؤتمر القمة خطة تفصيلية للتحرك السياسي مع دول إفريقية وأوروبية الغربية، ومع الولايات المتحدة الأمريكية، ودول المنظومة الاشتراكية بزعامة الاتحاد السوفييتي، ومع الصين الشعبية وغيرها... كما بحث المؤتمر مسألة تنسيق الإعلام العربي، وتنقية الأجواء بين الحكومات العربية؛ تمهيداً لحشد الطاقات من أجل المعركة. كما اتجه التحرك السياسي المصري نحو الولايات المتحدة الأمريكية التي تميزت دبلوماسيتها بالمرونة، مما أفسح المجال لتسهيل مهمة أمريكا في أخذ زمام المبادرة بطرح الحلول السياسية الاستسلامية وإخراجها إلى حيز التنفيذ.

وكان لزيارات كيسنجر المكوكية في المنطقة العربية أثرها الكبير في التوصل إلى تسوية الأوضاع التي وصلت إليها تطورات الصراع العربي - "الإسرائيلي"، بعد توقف حرب تشرين. فكان السادات من أوائل دعاة عقد مؤتمر للسلام في الشرق الأوسط، وهذا ما ورد في خطابه يوم 1973/10/16، حيث أعلن أن مصر مستعدة فور إتمام الانسحاب "الإسرائيلي" من الأراضي المحتلة كلها أن تحضر مؤتمر السلام الدولي، وفيما بعد وافقت مصر على الذهاب إلى مؤتمر السلام الذي تقرر عقده في جنيف

(1) - صحيفة النهار، في 1973/12/4. حضر المؤتمر أيضاً الجنرال موبوتو رئيس جمهورية زائير؛ ممثلاً عن منظمة الوحدة الإفريقية، ثم مختار ولد دادا رئيس موريتانيا، حيث كانت الدول العربية قد اتخذت قراراً بقبول موريتانيا عضواً في جامعة الدول العربية في وقت سابق.

بتاريخ 1973/12/21 من دون أن يتم أي انسحاب "إسرائيلي" حتى إلى خطوط وقف إطلاق النار في 1973/10/22.

كما أكدت الدبلوماسية المصرية على أن الاتحاد السوفيتي ودول المنظومة الاشتراكية عامة تقوم بالتزاماتها نحو مصر، وتعمل معها بتعاون وثيق. كما نشطت الدبلوماسية المصرية أيضاً باتجاه أوروبا الغربية، روما، باريس، لندن، وغيرها؛ بهدف توضيح الموقف المصري من الصراع مع "إسرائيل"، والعمل على الوصول إلى حل عادل بشأن الأراضي العربية المحتلة، وحق تقرير مصير الشعب العربي الفلسطيني. وجرى كذلك اتصالات مع عدد من زعماء الدول الإفريقية، ومشاورات سياسية متعددة بين المسؤولين المصريين ومسؤولين آخرين في العديد من بلدان العالم.

ومن خلال هذا العرض السريع لتطورات الموقف المصري بعد حرب تشرين وتداعياته؛ يلاحظ مرونة التحركات السياسية المصرية ودخولها مرحلة التنازلات، لاسيما الموقف من مؤتمر السلام؛ مما يدل على أن مصر كانت تتجه نحو مخطط التسوية الذي رسمته أمريكا، وهذا ما سيكون في الخطوة القادمة من مسيرة التسوية الأمريكية - المصرية.

سورية: على الرغم من التنسيق السوري - المصري لشن حرب السادس من تشرين الأول ضد "إسرائيل"، فقد تميّز الموقف السوري عن المصري بقلة التصاريح الرسمية من جهة، وبصلابة الموقف فيما يتعلق بسياسة الانفتاح على الولايات المتحدة الأمريكية، أو بالنسبة لمؤتمر السلام الذي اقترحه الرئيس السادات من جهة أخرى. ويمكن القول إن انتهاء معارك تشرين الأول على النحو الذي وصلت إليه، أدت إلى خلاف في وجهات النظر بين المسؤولين في القاهرة ودمشق، وإن لم يؤد إلى انقطاع في الاتصالات المستمرة بينهما؛ ومن أهم جوانب الخلاف:

- أ- استمرار حرب الاستنزاف على الجبهة السورية وتوقفها في مصر.
- ب- قبول مصر قرار وقف إطلاق النار والتزامها به، بينما فوجئت سورية بقبول مصر له، وهذا ما وضعه الرئيس حافظ الأسد في خطابه يوم 1973/11/29 فقال: "إن صدور قرار مجلس الأمن بوقف القتال جاء مفاجأة لسورية؛ بل إننا لم نعلم بوجود القرار أو بدعوة مجلس الأمن للانعقاد، وأن قواتنا المسلحة على أتم استعداد لمواصلة

القتال إذا ما دعت الضرورة لذلك، وإن سورية قامت بالاتصالات مع الدول العربية والاتحاد السوفييتي، وأن الرئيس السادات أكد لي أنه تلقى من القادة السوفييت ضمانات بأن يتم انسحاب "إسرائيلي" كامل من الأراضي العربية المحتلة جميعها. كما أكد لنا الاتحاد السوفييتي أن موقفه ينسجم ويتجاوب مع موقفنا ومصالحنا وتطلعات شعبنا. وذكر الأسد أن سورية لم تحرر جميع الأراضي، وأنه لا يزال قسم في منطقة الخرق مع العدو "الإسرائيلي"؛ لأن وقف إطلاق النار جاء مغايراً لسير المعركة، وكانت سورية تتصور أن هذه المعركة مع العدو "الإسرائيلي" معركة طويلة الأمد". كما أكد الأسد أن سورية ستعود إلى القتال بكل قوتها إذا لم يثمر النضال السياسي⁽¹⁾. وفي حديث مع وكالة الأسوشيتدبرس، أكد وزير الإعلام السوري في 1973/10/31، أن سورية ليست مستعدة للمساومة على حقوقها في تحرير أراضيها والاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني، وأضاف: "إن قرار مجلس الأمن لا ينص على إجراء مفاوضات مباشرة مع "إسرائيل"، وأن القضية لا يمكن أن تحل إلا بالانسحاب الكامل للقوات "الإسرائيلية" من الأراضي العربية المحتلة والاعتراف بحقوق شعب فلسطين"⁽²⁾. وقامت سورية باتصالات دبلوماسية واسعة على نطاق الوطن العربي، وضحت فيها الموقف السوري من القضية الفلسطينية، والإجراءات المتوقعة بصدها. وأكدت خلال مؤتمر قمة الجزائر أن منظمة التحرير هي الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني، وضرورة الوصول إلى حل عادل لاسترجاع الأراضي العربية المغتصبة وحق تقرير مصير الشعب الفلسطيني، ولم تكن مهمة كينجر في سورية سهلة أبداً. وهذا ما ذكرته المصادر السورية؛ إذ إن المباحثات السورية - الأمريكية، أعطت نتائج إيجابية من جانب إمكانية تحسين العلاقات بين البلدين، إلا أن مهمة كينجر فشلت في الحصول على أسماء الأسرى، وتم إبلاغ المسؤولين الأمريكيين أنه على الولايات المتحدة اتخاذ خطوات إيجابية وفعالة لإثبات حسن نيتها تجاه الدول

(1) - مجموعة من المؤلفين السوفييت، الحرب العربية - الإسرائيلية، ص 230.

(2) - مجموعة من المؤلفين السوفييت، الحرب العربية - الإسرائيلية، ص 231.

العربية⁽¹⁾. لأنَّ سورية ربطت بحث مسألة تبادل الأسرى "الإسرائيليين" والسوريين بعملية الانسحاب "الإسرائيلي" من الأراضي العربية، وعدَّت الإفراج عن أسرى الحرب جزءاً من اتفاق وقف إطلاق النار.

ت- لم تتمكن الدبلوماسية الأمريكية والمصرية من إقناع السوريين بضرورة اشتراكهم في مؤتمر السلام؛ بسبب الاختلاف الكبير بين توجهات السياسة الأمريكية والسورية، وهذا ما أثبتته التصريحات التي أدلى بها وزير الخارجية الأمريكية كيسنجر، والرئيس حافظ الأسد في لقائهما في 1974/1/15، حين سأل الرئيس الأسد:

ب- "هل توافق الولايات المتحدة الأمريكية في حال التسوية، على أن سورية لا تستطيع التنازل عن الأرض.

ت- التسوية لا يمكن أن تتم من دون حل القضية الفلسطينية.

ث- إنَّ الهدف من مؤتمر السلام هو حل هاتين القضيتين، وإلا ستكون القضية مضيعة للوقت من دون التوصل إلى اتفاقية.

وكان رد كيسنجر رداً في منتهى الدقة: "إننا مستعدون لأن نناقش معكم سحب القوات "الإسرائيلية" في المرحلة الأولى، ونعترف بأنَّه يجب أن تتبعتها انسحابات لاحقة في المراحل التالية، "من أجل سحب القوات ولا أكثر، وليس ثمة اهتمام بالقضايا التي طرحها الرئيس السوري وهي التي من دونها لا يمكن تسوية النزاع أبداً، كذلك ليس ثمة رغبة في المناقشة الجادة للقضايا المتعلقة بمؤتمر جنيف⁽²⁾.

وفي ضوء مختلف المعطيات التي طرحتها الظروف الراهنة، والتي تشير إلى المناورات السياسية الهادفة إلى خدمة المصالح "الإسرائيلية"، وتحويل مؤتمر السلام إلى بحث أمور جزئية بهدف مضيعة القضية الأساسية والطريق إليها، وفي وضع برنامج الانسحاب الكامل من الأراضي التي احتلت سنة 1967، وفي وضع صورة محددة تؤمن حقوق الشعب الفلسطيني. وفي ضوء ذلك تقرر عدم اشتراك الجمهورية العربية السورية

(1) - صحيفة النهار، في 1973/12/19.

(2) - بريماكوف، الولايات المتحدة...، ص 124 - 125.

في مؤتمر جنيف الذي سيعقد في 1973/11/21. وبذلك يتضح موقف سورية من أي تسوية مع "إسرائيل" ممثلاً بموقف الرئيس الأسد - كما ذكر كيسنجر في كتابه سنوات التجديد- بأن الأسد كان يفضل تحقيق أي تقدم؛ لكن الطريق كان مسدوداً أمام الترتيب المصري منفرد.. فوجهات النظر لم تكن متوافقة؛ بل كانت جميعها كلاماً نظرياً صرفاً، لأن "الحكومة الإسرائيلية" أيضاً، لم تكن مستعدة بعد لفتح الباب أمام أي مفاوضات.⁽¹⁾ واستمرت العلاقات السورية - السوفييتية وثيقة ضمن توجهات السياسة السورية، ضمن مسعى السوفييت لحل قضية فصل القوات السورية - "الإسرائيلية" في مرتفعات الجولان، (خلال أعمال مؤتمر جنيف)، وذلك بسبب تزايد الخطر على الجبهة السورية بعد انتهاء فصل القوات الأولى في سيناء، واتخذت الدبلوماسية السوفييتية حينها عدداً من الإجراءات الفاعلة لاستبعاد الشروط غير المقبولة لدى فصل القوات في مرتفعات الجولان.

ونتيجة مناورات وتحضيرات استمرت وقتاً طويلاً، شملت زيارات أندريه غروميكو وزير خارجية الاتحاد السوفييتي إلى الشرق الأوسط، ولقاءاته مع وزير الخارجية الأمريكي، وقعت في جنيف في 5 حزيران سنة 1974 وثنائق ختامية حددت نظام فصل القوات السورية و"الإسرائيلية" وموعده، وكذلك سحب القوات "الإسرائيلية" من جزء من الأراضي السورية المحتلة، وقد لحظت تلك الوثائق تحرير 663 متراً مربعاً من الأراضي، بما فيها 112 متراً مربعاً من مدينة القنيطرة التي احتلتها "إسرائيل" سنة 1967. وقد أعرب الرئيس السوري في رسالة بعث بها إلى الأمين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي عن تقدير سورية الرفيع لتأييد الاتحاد السوفييتي والبلدان الصديقة كافة⁽²⁾.

الأردن: بعد تثبيت وقف إطلاق النار، واتساع التحرك الدبلوماسي العربي في كل الاتجاهات، وجد الأردن نفسه معزولاً عن أي من هذه التفاعلات وسط توقعات مؤداها أن

(1) - كيسنجر، هنري، سنوات التجديد، تعريب هشام الدجاني، ط2، 2010، هيئة أبي ظبي

للثقافة والتراث، ص 327.

(2) - بريماكوف، الولايات المتحدة...، ص 126.

الحل السياسي المقبل للمنطقة سوف يتمخض عن إنشاء دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، ولهذا بادر الأردن إلى الاتصال بالزعماء العرب في محاولة لإحباط أية مبادرة لانتزاع الضفة الغربية من الأردن. وجاءت التصريحات الأردنية المتكررة موضحة ووقوف الأردن بصلاية في وجه كل تحول باتجاه إقامة كيان فلسطيني منفصل. ففي مقابلة صحفية أجرتها صحيفة الأنوار اللبنانية مع الملك حسين نشرت في 1973/11/15 قال فيها: "إن خروج الأردن من مواقفه الدفاعية الحصينة قبل أن تتبلور الأمور على الجبهات بشكل مقبول يعدّ مجازفة تؤدي إلى وقوع أفدح الخسائر في الجيش الأردني". وحول مستقبل الأراضي الفلسطينية المحتلة أعلن الملك أنه بعد استعادة تلك الأراضي يمكن أن يترك لأبناء القضية أن يقرروا ما يريدون، وأضاف قائلاً: "إن مسؤولية غزة تقع ضمن اختصاص دول عربية أخرى، وإنه إذا ما استعيدت الأرض فإنه يجب أن تتصل كل أرض فلسطينية بعضها ببعض ويعيش شعبها كشعب واحد"⁽¹⁾.

وحول تمثيل الشعب الفلسطيني قال زيد الرفاعي رئيس الوزراء: "إن الذي يمثل ذلك الشعب هو الشعب نفسه، وأما بالنسبة لوجود ممثلين عنه في مؤتمر جنيف فنحن نعتقد أن هذا التمثيل يكمل التمثيل الأردني في المؤتمر تماماً مثلما يكمل التمثيل الأردني الفلسطيني"، وقد أتى تصريح الرفاعي هذا في وقت بدأت فيه الدوائر الدبلوماسية العربية والعالمية تشير إلى ضرورة تمثيل الشعب الفلسطيني في مؤتمر السلام في حال انعقاده، في وقت أظهرت فيه الدول العربية ميلاً واضحاً باتجاه أن تكون منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي للفلسطينيين.

ومن الجدير بالذكر أن الولايات المتحدة الأمريكية، حاولت إخراج الأردن من العزلة التي وجد نفسه فيها، ففي نطاق اتصالاته الدبلوماسية، استقبل الأردن هنري كيسنجر في 1973/11/8، وعقد مباحثات مع الملك حسين، وصرح قبل مغادرته عمان في اليوم ذاته: "إنه في الوقت الذي تقوم به الولايات المتحدة بتحسين علاقاتها الدبلوماسية مع كل دول المنطقة فلن تنسى أصدقاءها الذين وقفوا معها لسنوات عدة. وفي مؤتمري

(1) - مجموعة من المؤلفين السوفييت، الحرب العربية - الإسرائيلية، ص 237.

القمة العربية في الجزائر سنة 1973 الذي لم يحضره الملك حسين، وفي المغرب (مراكش) 1974، والذي تحفظ فيه الوفد الأردني على القرار الذي يعدّ منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني⁽¹⁾. لكن الأردن لم يكن مع تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد في محادثات السلام في جنيف، وذلك استناداً للتصريحات الأردنية الرسمية بأنّ الأردن هو الدولة المعنية بتأمين انسحاب "إسرائيل" من الضفة الغربية بمشاركة مصر وسورية في تحمل المسؤوليات كلها، ودعم الدول العربية الشقيقة مع إجراء استفتاء تحت إشراف دولي، أو أن ينقرّر تحميل هذه المسؤولية لمنظمة التحرير، أو لحكومة فلسطينية في المنفى، وعندها يصبح الأردن في حلّ من كل التزام ومسؤولية، ويقتصر الدور الأردني عندئذ على تقديم الدعم والمساندة للدول المعنية مباشرة مع معارضة فرض أي وضع على أبناء فلسطين لا يأتي نتيجة ممارستهم الحرة لحق تقرير مصيرهم.

وحيثما تأكّد للأردن أنّ منظمة التحرير لن تمثّل الشعب الفلسطيني في مؤتمر جنيف في الجولة الأولى من مباحثات المؤتمر وأنها ستهمّ بقضايا الانسحاب "الإسرائيلي" من الأراضي المحتلة سنة 1967، فقط، وبالعودة لسبب الموقف الأردني تجاه منظمة التحرير الفلسطينية كما ذكر كيسنجر في مذكراته بأنّ "سياسة جر الحسين من الضفة الغربية لم يكن سهلاً.. فاستحوّذ الحسين على أي أراضٍ في الضفة الغربية من شأنه أن يخلق ضغوطاً عربية شديدة من أجل إعادة الأراضي المكتسبة إلى المنظمة، فكان لا بد من حدوث أزمة كبرى وهذا هو السبب الأساسي الذي جعل السادات حريصاً على أن تكون مصر هي الأولى في المفاوضات"

لبنان: كان منطلق الدبلوماسية اللبنانية تجاه القضية الفلسطينية بعد وقف إطلاق النار مستنداً إلى مخاوف المسؤولين اللبنانيين من استمرار المقاومة الفلسطينية بالقيام بنشاطات عسكرية في الأراضي اللبنانية ضد "إسرائيل". وفي يوم 1973/11/2 دعا رئيس الجمهورية اللبنانية الفلسطينيين لتوضيح فهمهم لحقوق الشعب الفلسطيني، وجاء في

(1) - كيسنجر، سنوات التجديد، ص 327-328

دعوته هذه: "كلنا نطالب بحقوق الشعب الفلسطيني، لكن لم يوجد مسؤول عربي واحد يحدد لنا بصراحة ما هذه الحقوق، إن لبنان سيلتزم بما يقرره الفلسطينيون، وعلى إخواننا الفلسطينيين التخلي قليلاً عن حقوقهم والقبول بقرار التقسيم لعام 1947، وإذ ذاك يصبح في وسع الدول العربية خصوصاً متى استعملت سلاح البترول أن تفرض على العالم مفهومنا لحقوق الشعب الفلسطيني⁽¹⁾."

وكان لبنان مع التمثيل الفلسطيني المستقل من خلال منظمة التحرير، واتضح هذا الموقف خلال زيارة كيسنجر إلى لبنان في 1973/12/16، وتم تحديد موقفه من الصراع في المنطقة؛ وفقاً لتصريح وزير الخارجية اللبناني في 1973/12/17، بأن محادثات المسؤولين اللبنانيين مع كيسنجر، تناولت قضية الشرق الأوسط من كل جوانبها، وأن الجانب اللبناني ركز على أن السلام الدائم الذي ينشده العالم لا يمكن أن يكون سلباً حقيقياً إلا إذا كان قائماً على قرارات الأمم المتحدة، وهذا يقضي بانسحاب "إسرائيل" من الأراضي العربية المحتلة كلها وبممارسة الشعب الفلسطيني حقوقه الوطنية على وجه كامل. كما ذكر أن المحادثات تناولت بالتفصيل النواحي كلها المتفرعة عن قضية النزاع في الشرق الأوسط، وعن مخاوف لبنان من احتلال "إسرائيل" للجنوب، وذكرت صحيفة النهار البيروتية، "أن كيسنجر أكد للجانب اللبناني أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تسمح "لإسرائيل" باحتلال أي جزء من الأراضي اللبنانية؛ عملاً باتفاق الهدنة وأنها توافق على دعوة لبنان إلى مؤتمر السلام عندما تبلغ المفاوضات مرحلة معينة؛ لأن المؤتمر سيكون على مراحل ولكل مرحلة مضمونها⁽²⁾."

العراق: تحدد الموقف العراقي الرسمي من تطورات القضية الفلسطينية بعد توقف القتال في حرب 1973، ومجمل المحادثات والمشاورات حول الحلول المطروحة بنقاط عدة، من أهمها:

1- من حق كل دولة عربية استرداد أراضيها المحتلة بالطرق التي تراها مناسبة.

(1) - مجموعة من المؤلفين السوفييت، الحرب العربية - الإسرائيلية، ص 247.

(2) - صحيفة النهار، تاريخ 1973/12/18.

2- مطالبة الدول العربية التي احتلت أراضيها بعدم التنازل عن أي شبر منها، أو عدم استرداد إحداها لأراضيها المحتلة في حال ترك تلك الأراضي لدولة عربية أخرى ما تزال تحت سيطرة العدو.

3- عدم تجاوز هذه الدول حقوقها الوطنية إلى حقوق قومية، كالاعتراف بـ"إسرائيل"؛ مما يعني اعترافها باغتصاب "إسرائيل" لأراض عربية (فلسطين).

4- العودة إلى شعب فلسطين لاستشارته بما يجري، والأخذ برأيه، ولا يحبذ العراق إقامة دولة فلسطينية، وهو يرى أن منظمة التحرير الفلسطينية تمثل الشعب الفلسطيني؛ لأنها رفضت التفريط بأي جزء من فلسطين، وإنه إذا ما قبلت المنظمة رأي بعض الدول العربية بالتنازل عن جزء من الحق الفلسطيني، فإنها تفقد عندئذ شرعية تمثيلها للشعب الفلسطيني، وتفقد أيضاً قدرتها على الإمساك بزمام الأمور⁽¹⁾. ورفض العراق حضور مؤتمر قمة الجزائر في 1973/11/26؛ لأنه كما صرح ممثل عن وزارة الخارجية العراقية في 1973/11/19: بأن العراق... ملتزم بسياسة العمل العربي الموحد، ويترك أهمية التضامن العربي من أجل خدمة أهداف الأمة العربية وتطلعات الجماهير، ولا يرى أن مؤتمر القمة العربي المزمع عقده بالجزائر سيحقق طموح العرب وأهدافهم في التحرير؛ كما وضّح أن عدم رضا العراقيين وعدم موافقتهم على وقف القتال يعود لعدم تحقق الأهداف العربية في التحرير، وطالبوا بعسكرة الحلّ السلمي، ثم الضغط على الولايات المتحدة الأمريكية لتضغط على "إسرائيل" كي تتسحب من الأراضي المحتلة سنة 1967، واستعمال سلاح النفط في معركة تكتيكية لا استراتيجية كعامل ضغط مرحلي لا أكثر.

وجاء موقف العراق في الفترة الواقعة بين مؤتمر القمة العربي المنعقد بين 26 و 1973/11/28، ومؤتمر السلام المنعقد في 1973/12/21 منسجماً مع رفضه لقرار وقف إطلاق النار، فقد أنهى العراق نشاطاته الدبلوماسية مع الدول العربية والأجنبية

(1) - صحيفة النهار، تاريخ 1973/11/19.

حول موضوع أزمة الشرق الأوسط، وقصر اتصالاته على المقاومة الفلسطينية⁽¹⁾؛ لذا استمرت أجهزة الإعلام العراقية بالدعوة إلى استئناف القتال، ورحبت بالمقاطعة السورية لمؤتمر السلام.

ليبيا: أدى الموقف الليبي المعارض لقرار مجلس الأمن 338 إلى توتر العلاقات الليبية - المصرية، وأعلن الرئيس معمر القذافي في مقابلة صحفية مع اللوموند الفرنسية معارضته لهذا القرار. ووصف الحرب بأنها حرب تمثيلية، وأنه يعارض الأهداف التي أعلن عنها كل من مصر وسورية، وأضاف بالنسبة لي ليس المهم أن تستعيد مصر وسورية الأراضي التي احتلتها "إسرائيل" سنة 1967؛ بل إنه تحرير أراضي فلسطين جميعها من الاستيطان "الإسرائيلي"، ولن أشارك في أية حرب ما لم يكن هدفها طرد المغتصبين وإعادة اليهود الذين جاؤوا إلى فلسطين بعد سنة 1948 إلى أوطانهم في أوروبا⁽²⁾. واستناداً لهذا الموقف رفض القذافي حضور مؤتمر قمة الجزائر، لكنه كما صرح لصحيفة اللوموند الفرنسية في 17/11/1973 أنه لن يذهب إلى المؤتمر؛ لأن هدفه سيكون استسلام مصر وسورية⁽³⁾. كما هاجم العملاقين الكبيرين وقال إنه يرفض تدخلهما لأنهما يعتقدان أنهما يملكان حلّ المشاكل الدولية كافة. وأضاف أن هاتين الدولتين تتدخلان "لاحباً في العرب أو حباً في إسرائيل"، وإنما لإنقاذ مصالحهما الخاصة في المنطقة، والطريقة الوحيدة المناسبة هي شن حرب شاملة على "إسرائيل"⁽⁴⁾.

وحول مؤتمر السلام، أعلنت الحكومة الليبية رفضها لمشاريع التصفية، وأيدت موقف سورية لمقاطعتها مؤتمر السلام، وبهذا الصدد بعث الرئيس القذافي في 18/12/1973 برقية إلى الرئيس الأسد جاء فيها: "لقد علم مجلس قيادة الثورة بقرارك الخاص بعدم الذهاب إلى مؤتمر جنيف، وإننا نعرب لكم عن عظيم تقديرنا وارتياحنا لهذا

(1) - مجموعة من المؤلفين السوفييت، الحرب العربية - الإسرائيلية، ص 254.

(2) - صحيفة النهار، تاريخ 1973/10/23.

(3) - صحيفة النهار، تاريخ 1973/10/23.

(4) - مجموعة من المؤلفين السوفييت، الحرب العربية - الإسرائيلية، ص 256.

الموقف الشجاع الذي يعبر عن إرادة الأمة العربية في الصمود والتحرير الذي استمر نحو 25 سنة، وإننا يا سيادة الرئيس نؤيدكم من جديد ونقف معكم حتى النهاية⁽¹⁾.

الجزائر: أسهمت الجزائر مساهمة فاعلة في حرب تشرين الأول بالمجالات العسكرية والاقتصادية والدبلوماسية، واستضافت مؤتمر القمة العربي في 1973/11/26، بالرغم من عدم قناعة الرئيس الجزائري هواري بو مدين بوقف القتال واعتماد الحلول السلمية، ولذا دعا إلى متابعة القتال؛ وهذا ما صرح به في مقابلة أجرتها معه صحيفة النهار في 1973/12/1. أما عن مسألة تمثيل الفلسطينيين وفق رأي بومدين: بأنه ليس للأردن أراض محتلة يطالب بها، وأن الملك حسين قد حكم على نفسه مرتين: المرة الأولى عندما ابتعد عن المعركة، والمرة الثانية عندما تغيب عن مؤتمر القمة، وما ذكره أيضاً أن الضفة الغربية وقطاع غزة أراض فلسطينية وليست أردنية؛ أي أن الجزائر كانت تؤيد أن تكون منظمة التحرير ممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني.

وترك الرئيس الجزائري حرية القرار لمصر وسورية والفلسطينيين بحضور مؤتمر السلام لتقدير إمكانية إقرار حالة السلم؛ المهم هو تحقيق الأهداف الرئيسة التي قررها مؤتمر القمة الأخير وفي طليعتها الانسحاب "الإسرائيلي" الفوري من الأراضي العربية كلها والمحافظة على الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني. أما عن المحادثات مع كيسنجر، فقد صرح وزير الخارجية الجزائري، إننا نتفهم اهتمامات الولايات المتحدة، ونريد منها أن تتفهم اهتمامنا وأهدافنا، وبالنسبة لمعركة النفط فقد أسهمت الجزائر فيها بشكل إيجابي.

موقف منظمة التحرير الفلسطينية: منذ انعقاد مؤتمر القمة العربي في الجزائر في 1973/10/26، وإعلان منظمة التحرير ممثلاً شرعياً للشعب الفلسطيني، عَدَّ الفلسطينيون أنفسهم معنيين بكل ما يجري من تطورات سياسية على الساحتين العربية والدولية. وتركزت تصريحات فصائل المقاومة الرسمية المتعددة حول أهمية متابعة

(1) - صحيفة البعث السورية، تاريخ 1973/12/19.

النضال لتحرير كامل التراب العربي المغتصب. وما يخص مؤتمر السلام، وأهمية مشاركة منظمة التحرير أو عدم المشاركة، واتضح أن المواقف المتعددة تبلورت في اتجاهين رئيسين:

الأول، تمثل في موقف منظمي فتح والجبهة الشعبية الديمقراطية، اللتين تريان أن هدف الثورة الاستراتيجي يكمن تحقيقه في التحرير الكامل، وإقامة الدولة الديمقراطية؛ فضلاً عن الاستفادة من معطيات حرب 1973، كي لا تجري التسوية بمعزل عن فصائل المقاومة، أو كي لا تعود الضفة الغربية، وربما قطاع غزة أيضاً إلى الملك حسين؛ وهذا يعني حماية الثورة الفلسطينية من أي محاولة لمحاصرتها في الدول العربية المحيطة بالأرض المحتلة من "إسرائيل"، (بعد إنجاز التسوية)؛ مما يتطلب عدم الدخول في معارك جانبية مع كل من مصر وسورية، والدعوة لإقامة سلطة وطنية في الأراضي الفلسطينية التي يتم انسحاب "إسرائيل" منها، ولم تحدد أي من هاتين المنظميتين موقفها من مشاركة الفلسطينيين في مؤتمر السلام المرتقب.

الثاني، تمثل في مواقف الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وجبهة التحرير العربية، والجبهة الشعبية للقيادة العامة، والجبهة الشعبية الثورية، وجبهة النضال الشعبي الفلسطيني، حيث ترى هذه المنظمات أن إسهام المقاومة الفلسطينية في أية تسوية، أو في إقامة الدولة الفلسطينية ضمن ميزان القوى الراهن، أو في حضور مؤتمر السلام خيانة خطيرة سيكون لها آثارها السلبية على النضال الفلسطيني؛ إذ تعتقد هذه المنظمات أن القبول بدولة فلسطينية على جزء من التراب الفلسطيني يتطلب بالضرورة تنازلاً عن القسم الآخر؛ لذا فإنها تطالب فصائل المقاومة برفض الحلول المطروحة كلها، وأن تسعى للتعامل مع قوى التحرير العربية والعالمية من أجل إحباط أي تسوية غربية، وألاً تكون هذه المنظمات طرفاً فيها، وأن تستمر في نضالها حتى تحقيق الهدف الاستراتيجي للثورة الفلسطينية في التحرر الكامل.

أما منظمة الصاعقة، فقد أثرت التريث قبل تحديد موقفها من مؤتمر السلام في حين رفضت فكرة إنشاء دولة فلسطينية مستقلة أو إقامة حكومة فلسطينية في المنفى.

انسجماً مع هذه المواقف، فقد نشطت التحركات الدبلوماسية الفلسطينية على المستوى العربي، وصرحت وكالة الأنباء الفلسطينية وفا أن اجتماعات ياسر عرفات التي

بدأت من دمشق في 1973/12/27، وتتابع في العراق، قد تناولت العلاقات الفلسطينية - العراقية، والواقع العربي الراهن بهدف وضع برنامج عمل موحد لمواجهة التآمر على الثورة الفلسطينية والوقوف في وجه أمريكا ومخططاتها في المنطقة، وصرح ياسر عرفات في بغداد في 1973/12/9: "أنّ مشاريع تسوية جديدة قادمة، وعلينا أن نواجهها بقرار فلسطيني واحد؛ لأنّ القرار الفلسطيني هو الأهم؛ لأنّه قرار مصيري، وهو قرار سياسي وجغرافي يختلف عن قرارات سورية ومصر الجغرافية فقط. ومع اقتراب موعد مؤتمر السلام كثرت التصريحات الفلسطينية حول هذا المؤتمر، وقد صرّح ممثلو منظمة التحرير الفلسطينية والجبهة الشعبية الديمقراطية بأنّ الدوافع التي قد تجعل الفلسطينيين يشاركون في مؤتمر السلام هي: أنّ ميل المقاومة إلى الدخول طرفاً في التسوية السياسية يعود إلى ظروف المنطقة بعد حرب تشرين الأول 1973، واختلافها عن ظروف حرب حزيران 1967، وأنّ سورية كمرتكز أساسي للثورة الفلسطينية منذ قيام حركة فتح سنة 1965 ستكون طرفاً في التسوية إذا ما حدثت، وكذلك الفلسطينيون فيما إذا تمت دعوتهم إلى مؤتمر سلام وقبلوا الاشتراك فيه⁽¹⁾.

وفي يوم 1973/12/18 وهو اليوم الذي قررت فيه سورية عدم الاشتراك في مؤتمر السلام، اجتمع ياسر عرفات يرافقه عدد من أعضاء اللجنة التنفيذية بالرئيس حافظ الأسد، وأشارت مجلة فلسطين الثورة في وقت لاحق إلى "أنّ الموقف السوري من مؤتمر السلام قد لاقى ارتياحاً واسع النطاق في الأوساط الجماهيرية العربية المختلفة"⁽²⁾.
الدول العربية الأخرى: تناسبت مساهمات بقية الدول العربية في حرب تشرين، إلى حد ما مع سياسة التضامن العربي التي نشطت قبل الحرب وخلالها، وكانت مواقفهم السياسية من التطورات التي عكستها حرب تشرين متناسبة وجوهر سياسة كل قطر، وإنّ اختلافت التصريحات الظاهرية بشأن القضايا العربية المختلفة، مثل: قضية تمثيل الشعب الفلسطيني، ومؤتمر القمة العربي، ومؤتمر السلام وغيرها.

(1) - صحيفة النهار، العددان 1973/12/15 و 1973/12/19.

(2) - مجلة فلسطين الثورة، تاريخ 1973/12/26.

2- أهم التطورات السياسية دولياً:

كان للتحرك الدبلوماسي العربي، والتلويح باستخدام سلاح النفط العربي خلال حرب تشرين وبعدها، تأثير كبير في المواقف السياسية الدولية من القضية الفلسطينية، فقد نجحت الدبلوماسية العربية في كسب تأييد دول مؤتمر عدم الانحياز في أيلول 1973⁽¹⁾، حيث قطعت كوبا وعدد من الدول الإفريقية علاقاتها الدبلوماسية مع "إسرائيل"، وفي الوقت نفسه واجهت "إسرائيل" إخفاق دبلوماسيتها في عدد من دول العالم، فإلى جانب الإدانات المتعددة تجاه "إسرائيل" في مجلس الأمن وكثير من المؤتمرات الدولية، اكتملت حلقات الإخفاقات بعزلة الدبلوماسية "الإسرائيلية" خلال حرب تشرين الأول، وما تلاها من تفاعلات إيجابية على الصعيد السياسي الدولي، كما أثبتت الحرب عمق ارتباط "إسرائيل" سياسياً وعسكرياً واقتصادياً بالولايات المتحدة الأمريكية، وهذا ما فضح حقيقة "إسرائيل" العدوانية الاستعمارية أمام الدول الإفريقية، وبعض دول أمريكا اللاتينية والآسيوية.

ويمكن معرفة التحرك الدولي الذي رافق حرب تشرين الأول وبعدها مباشرة من خلال مجموعة الحلقات المكونة له، والتي كان لكل منها دور مختلف؛ وفقاً لموقعها على خارطة الصراع الدولي، وموقفها من قضايا العصر السياسية لا سيما قضية الصراع العربي - "الإسرائيلي".

أ- الدور السوفييتي والأمريكي إزاء الصراع العربي - "الإسرائيلي":

(1) - مؤتمر القمة الرابع لدول عدم الانحياز المنعقد في الجزائر من 5 - 9 أيلول 1973، حيث طرحت القضية حينها بزخم كبير، وتصدرت توصيات المؤتمر أعمال المؤتمر بمجملها، وأكد مواقف الحركة السابقة، وطالب بانسحاب "إسرائيل" الفوري وغير المشروط من الأراضي العربية المحتلة جميعها عام 1967، وقرر الدعم الإيجابي لمصر وسورية والأردن في نضالها لاستعادة الأراضي العربية المحتلة. ودعا المؤتمر البلدان غير المنحازة إلى مدّ يد العون للشعب الفلسطيني، وأعلن لأول مرة أن منظمة التحرير هي الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني؛ فضلاً عن إصدار الإدانات العديدة "لإسرائيل" تجاه سياستها العدوانية ضد الشعب الفلسطيني. عن

الموسوعة الفلسطينية. www.palestina.pedia.net

تميّز الموقف السوفييتي إزاء الصراع العربي - "الإسرائيلي"، وما نتج عن حرب تشرين الأول 1973 من تطورات بالتأييد السياسي والدعم المادي الكبير للجانب العربي. وبقدر ما كانت أمريكا مهتمة بإخراج "إسرائيل" من الحرب منتصرة؛ بحكم الأهداف والمصالح الاستراتيجية التي تقودها في المنطقة، كان الاتحاد السوفييتي مهتماً بحسم القتال في صالح العرب، بحكم مصالحه في المنطقة أيضاً والحرب الباردة المستعرة بين القطبين، وإعلاناته عن إيديولوجيته الأممية فيما يخص نصرته الشعوب المضطهدة في العالم، وهذا ما اتضح من خلال الإجراءات السياسية والعسكرية التي قام بها السوفييت خلال تلك المرحلة من الصدام المباشر مع العدو الصهيوني؛ حيث استمر خلال الحرب بتقديم الدعم العسكري من جهة والعمل على تحريك الدفة الدبلوماسية في صالح العرب من جهة أخرى، إلى أن صدر الإنذار السوفييتي في 1973/10/23؛ لوقف عمليات القتال والتزام "إسرائيل" بقرار مجلس الأمن 338، ثم بادر إلى المشاركة الفعلية في إرسال قوات سوفييتية إلى جانب القوات الأمريكية لمراقبة وقف إطلاق النار. وكانت هذه الخطوة محسوبة بدقة بالغة في مواجهة الإنذار النووي الأمريكي الذي هدف منه إلى منع التدخل العسكري السوفييتي المباشر في الشرق الأوسط.

وبعد توقف القتال استمر التأييد السوفييتي السياسي والمساعدة الاقتصادية للدول العربية، وهذا ما صرح به فلاديمير فينوغرادوف السفير السوفييتي السابق في القاهرة، فقال: "إنّ بلاده ستوالي انتهاج سياسة التأييد الشديد للمطالب العادلة للشعوب العربية. وبهذا صرح في 1973/11/18 أنّ الشعب العربي قدّر تماماً سياسة الاتحاد السوفييتي الذي انتهج على الدوام موقف التأييد الشامل لمصر والبلاد العربية الأخرى في نضالها من أجل استرجاع الأراضي التي احتلتها "إسرائيل" ومن أجل حلّ عادل للمشكلة في الشرق الأوسط⁽¹⁾. لكن تبدل الموقف المصري بعد قبوله وقف إطلاق النار، جعل التحرك السوفييتي ينحسر إلى الوراء على مسرح الأحداث المباشرة، فبعد أن قدم الاتحاد السوفييتي مع الولايات المتحدة مشاريع قرارات مجلس الأمن، أصبحت الولايات المتحدة

(1) - مجموعة من المؤلفين السوفييت، الحرب العربية - الإسرائيلية، ص 363.

في الفترة التي تلت الحرب مباشرة وحتى مؤتمر جنيف محور الاتصال الرئيس بين مصر و"إسرائيل" لتبقى الدبلوماسية السوفيتية في الظل حتى موعد انعقاد مؤتمر جنيف في 1973/12/21؛ لتصبح أمريكا سيدة الموقف في كل ما سيأتي من تطورات سياسية معنية بمسارات التسوية بين العرب و"إسرائيل".

ب- دور أهم الدول الأوروبية الاشتراكية والصين:

وقفت الدول الاشتراكية إلى جانب الدول العربية في صراعها مع "إسرائيل" قبل حرب تشرين الأول 1973 وفي أثنائها وبعدها، وكان تأييدهم للعرب متفقاً تماماً والموقف السوفيتي، ومؤيداً للبيان السوفيتي الرسمي الذي أصدرته الحكومة السوفيتية في 1973/10/7، الذي حملت فيه "إسرائيل" المسؤولية الكاملة عن انفجار الحرب في الشرق الأوسط، مؤكدة أن السلام غير ممكن من دون الانسحاب "الإسرائيلي" الكامل من الأراضي العربية المحتلة سنة 1967، وبعيداً عن تحقيق المطالب الشرعية للدول العربية. ورافق هذا البيان تصريح أدلى به فليشتوف رئيس مجلس الدولة في جمهورية ألمانيا الديمقراطية، أدان فيه بشدة الاعتداءات العسكرية "الإسرائيلية" التي ارتكبت ضد مصر وسورية، تبع ذلك بيان آخر أصدرته حكومة المجر في 1973/10/9، نددت فيه بأعمال "إسرائيل" منذ 1967 وسعيها لإثارة التوتر في الشرق الأوسط وإشعال حرب تشرين 1973. كما أصدرت وكالة الأنباء التشيكوسلوفاكية بياناً أدان السياسة "الإسرائيلية" القائمة على الاغتصاب، وأكد باسم الشعب التشيكي التضامن الكامل مع مصر وسورية والشعب العربي في نضاله العادل، وأكد البيان أنه لكي يتم التوصل إلى سلام دائم ينبغي أن تتسحب الوحدات "الإسرائيلية" انسحاباً كاملاً من الأراضي العربية التي احتلتها سنة 1967. وصدر مثل هذه البيانات في صوفيا العاصمة البلغارية وفي وارسو عاصمة بولندا.

أما رومانيا التي لم تقطع علاقاتها الدبلوماسية مع "إسرائيل" سنة 1967 كما قطعت بقية الدول الاشتراكية، فقد أصدرت بياناً أعربت فيه عن قلق الرأي العام في رومانيا لنشوب المعارك في الشرق الأوسط، وأضافت أن الأحداث الراهنة تبرهن على أن

استمرار "إسرائيل" في احتلالها للأراضي العربية واستيلائها عليها بالقوة يعد مصدراً دائماً للتوتر، وخطراً مستمراً يهدد باستئناف المصادمات العسكرية*.

يوغسلافيا: وهي الدولة الأوروبية الشرقية التي قادت مع غيرها من مجموعة دول عدم الانحياز تأييد العرب في حرب تشرين الأول 1973 وإدانة "إسرائيل". وصدر بيان رسمي حكومي في بلغراد يوم 1973/10/8، كان أهم ما ورد فيه؛ بأن سبب التصعيد الأخير للعمليات العسكرية في الشرق الأوسط هو نتيجة عدوان دائم ومفتعل من جانب "إسرائيل" ضد الدول العربية وشعب فلسطين، واستمرار احتلالها الذي لا نهاية له للأراضي العربية، ورفضها وزعزعتها الدائمة لكل الجهود الرامية إلى الوصول إلى حل سلمي مقبول، وأكد البيان على تأييد الحكومة لكفاح البلدان العربية لتحرير أراضيها المحتلة.

لصين، التزمت الصين بتأييد الكفاح العربي ضد "إسرائيل" والإمبريالية العالمية الداعمة لها، وفي 1973/10/8 صرحت بمسؤولية "إسرائيل" عن اندلاع القتال في البلدان العربية، وأعربت عن تضامنها الكامل وتأييدها المطلق لكفاح الشعب العربي، وأعلن عن الموقف الصيني ضمن رسالتين بعث بهما شون لاي رئيس وزراء الصين إلى كل من الرئيس حافظ الأسد وأنور السادات، كما قدمت الصين عشرة ملايين ومئة ألف طن من القمح إلى سورية ومصر مشاركة منها في أعباء المعركة. وفي اليوم ذاته أعلنت وكالة الأنباء الصينية الجديدة أن شي بنغ وزير خارجية الصين استنكر قوة العدوان "الإسرائيلي" ضد مصر وسورية والمقاومة الفلسطينية، وأكد مساندة الشعب الصيني للنضال الفلسطيني وحق الشعب في أراضيهم. كما بعث شوان لاي في 1973/10/13 برقية للرئيس حافظ الأسد كان أهم ما تضمنته، أن ارتكاب "إسرائيل" عدواناً جديداً مسلحاً بوقاحة على نطاق واسع ضد سورية ومصر يعد جريمة جديدة بحق الشعب العربي،

* - لمزيد عن تصريحات زعماء الدول الأوروبية الاشتراكية وبياناتها بصدد الموقف في الشرق الأوسط، العودة إلى مجموعة من المؤلفين السوفييت، الحرب العربية - الإسرائيلية، صفحات، 360، 364، 939، 365.

وأعرب شوان لاي عن إعجاب الصين بالإرادة القوية والعزيمة الصلبة لحكومة سورية وشعبها في مقاومة العدوان. وكانت الصين ترى ضرورة مواصلة القتال لتحقيق الأهداف العربية. وحملت صحيفة الشعب الصينية في 15/10/1973 المسؤولية على عدم محاولة كل من موسكو وواشنطن وقف القتال، واتهمت الصحيفة السوفييت والأمريكيين بالافتراء على العرب، ومجافاة العدالة، ووصفت الصحيفة ذاتها المصريين والسوريين والفلسطينيين بالشعوب البطلة، ودعتهم إلى مواصلة القتال بقوة. وبناء على موقفها هذا رفضت حكومة الصين في 25/10/1973 الموافقة على قرار مجلس الأمن رقم 340 الذي دعا إلى تشكيل قوة طوارئ دولية تابعة للأمم المتحدة، ورفضت بالتالي الإسهام في نفقات هذه القوات، وبهذا القرار اختتمت الصين جهودها السياسية تجاه الحرب في الشرق الأوسط.

ت- دور أهم الدول الأوروبية الغربية:

فوجئت دول أوروبا الغربية بحرب تشرين الأول 1973؛ بسبب انشغالها (آنئذ) عن أزمة الشرق الأوسط بمجموعة من مشاكلها الخاصة، كمسألة الأمن الأوروبي، والأسرة الاقتصادية، وأزمة النقد العالمية، ثم العلاقات السياسية والتجارية مع كل من اليابان وأمريكا، وسياسة الوفاق الدولي، وأثرها في مستقبل العلاقة بين حلفي وارسو والأطلسي. وحين اندلاع الحرب في تلك المنطقة المتوسطة من العالم، أدركت أوروبا مدى الخطر الحقيقي، لا سيما وأن احتمالات تورط الاتحاد السوفييتي وأمريكا في الصراع الشرق أوسطي قد يهدد سياسة الوفاق الدولي التي أفادت منها أوروبا كثيراً؛ فضلاً عن أن الوطن العربي مصدر مهم للطاقة التي تستهلكها أوروبا في حاجاتها الصناعية والاستهلاكية، والتي قد تحرم منها. ولكل هذه الاعتبارات سارعت الدول الأوروبية منفردة ومجموعة لتوجيه الدعوات من أجل وقف إطلاق النار، وتطبيق قرارات الأمم المتحدة المعنية بالصراع*. وبالفعل كانت الحرب وقرارات العرب بالتلويح بخفض إنتاج البترول

* - لوحظ أن الموقف السياسي والتحرك الدبلوماسي للدول الأوروبية، قد اتسم في تلك المرحلة بسمات عدة، من أهمها:-

قد أثرتا على أوروبا، وهذا ما زاد في مشاكلها الصناعية وتضخيم أزمات التضخم النقدي فيها. كما أدى استخدام سلاح النفط العربي (وإن كان جزئياً) إلى زيادة أسعار النفط، مما كان له آثار سلبية على ميزان مدفوعات الدول الأوروبية؛ بخاصة الصناعية منها. كما تضررت العلاقات الأوروبية - الأمريكية؛ نتيجة لموقف أوروبا الحيادي من الصراع العربي - "الإسرائيلي" وانعكاساته الشرق أوسطية، وعدم تمكين الولايات المتحدة من شحن الأسلحة والمعدات العسكرية إلى "إسرائيل" عبر أوروبا، ومما زاد في سوء العلاقات الأوروبية - الأمريكية الاحتجاج العلني والشديد من قبل معظم الدول الأوروبية على الإنذار النووي الأمريكي-الذي كان مصدره القواعد الأمريكية في الأراضي الأوروبية- من دون استشارة الحكومات المعنية والتنسيق معها. هذا وقد اتخذ التحرك الدبلوماسي الأوروبي حيال ما يجري في الشرق الأوسط شكلين: الموقف الجماعي لدول السوق الأوروبية المشتركة، ثم المواقف الفردية التي شملت فرنسا وبريطانيا وألمانيا الغربية وغيرها، والتي أتت على النحو الآتي:

- 1- على الرغم من الوحدة النسبية في الموقف الأوروبي حيال الأزمة كان لكل دولة فهمها الخاص للنزاع، وتحركها السياسي المتميز.
- 2- الدافع الرئيس لحركة الدبلوماسية الأوروبية، باعث مصالحية متمثل في حجم العلاقات الاقتصادية والنفطية التي تربط دول أوروبا بمنطقة الشرق الأوسط.
- 3- كانت ولا تزال رغبة الدول الأوروبية في تأدية دور سياسي على الصعيد العالمي متناسب مع حجمها الاقتصادي، رغبة عارمة وفيما يختص بمشكلة الشرق الأوسط، فقد عبرت هذه الأسرة عن اهتمامها بهذه الأزمة المتصلة بمصالحها في المنطقة أكثر من مرة في بيانات الاجتماعات الدورية السابقة لأعضاء الأسرة الاقتصادية، سواء على مستوى وزراء الخارجية أو رؤساء الحكومات، وكان يحدوها في كل ذلك رغبة ملحة في عدم ترك المنطقة حكراً على القوتين الكبيرتين بكل ما يترتب على ذلك من أخطار الصدام بينهما، وما يؤدي إليه من عزل للتأثيرات الأوروبية عن مسار الأحداث في المنطقة.
- 4- انسجام المواقف السياسية لسائر الدول الأوروبية مع الموقف السياسي لدول الأسرة الاقتصادية الأوروبية باستثناء البرتغال وهولندا.

فرنسا: التي أخذت تسير باتجاه تطوير علاقاتها الاقتصادية والسياسية مع الدول العربية منذ سنة 1967، وكانت مع قرار مجلس الأمن رقم 242 في الموافقة على انسحاب "إسرائيل" من الأراضي العربية التي احتلتها سنة 1967؛ فأتى موقفها خلال حرب 1973 وما نتج عنها من تطورات منسجماً مع خطها السياسي السابق. وبناء على ذلك صرح وزير خارجيتها ميشيل جوبير أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في 1973/10/10 عن استعداد فرنسا وأوروبا للمساهمة في الجهود المبذولة لوقف الحرب، والسعي لإيجاد تسوية سياسية دائمة في منطقة الشرق الأوسط. هذا فضلاً عن رغبتها ومحاولتها أن تكون طرفاً في حل الصراع الدائر في الشرق الأوسط، فرحبت بتلك الخطوة في اجتماع رؤساء دول السوق الأوروبية المشتركة الذي عقد في جنيف في 1973/12/15 وأكدت فيه على ضرورة الوصول إلى سلام دائم (كما معظم الدول الأوروبية) وهو ما ذكره جوبير بأن أوروبا لم تستطع القيام بأي دور في أزمة الشرق الأوسط، بالرغم من أن مصالحها الحيوية مهددة، وإن محادثات السلام يجب أن تضم الدول الأوروبية إلى جانب الدول العربية، لكن أمريكا و"إسرائيل" استبعدتا هذه الخطوة الأوروبية.

بريطانيا: كان تأثير السياسة الأمريكية والصهيونية كبيراً على بريطانيا؛ كونها متفقة ومصالحها مع الدول العربية. ورغم ذلك فإنها أكدت على أهمية تطبيق قرار مجلس الأمن 242، وضرورة العمل على تسوية الصراع. وهذا ما صرح به وزير الخارجية البريطاني إريك دوغلاس هيوم في 1973/10/12؛ حيث طالب بتسوية سياسية في الشرق الأوسط قائمة على ضمانات دولية، كما حاولت بريطانيا أن تخطو خطوة أخرى لإرساء سياسة الحياد التي اتبعتها إزاء الدول المتحاربة في الشرق الأوسط، فأعلن بيان حكومي بريطاني في اليوم ذاته عن حظر تزويد أي من دول الشرق الأوسط المتحاربة بأسلحة من صنع بريطاني. كما سعت لأن تكون الدول الأوروبية طرفاً في سياسة التسوية، وهذا ما أعلنه وزير خارجيتها في 1973/11/16، بقوله: "إنه على الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن الدولي أن يكونوا حاضرين للاشتراك في إقرار السلام في الشرق الأوسط إذا طلب منهم ذلك". ثم ركزت بريطانيا اهتمامها في محاولات

متعددة للاشتراك في مؤتمر جنيف المعني بأزمة الشرق الأوسط، لكنها لم تتمكن من ذلك.

ألمانيا الغربية: لم يختلف الموقف الألماني الغربي عن الشركاء الآخرين في السوق الأوروبية المشتركة، في التقرب من الدول العربية لما لها من مصالح اقتصادية ونفطية كبيرة فيها؛ ومن هنا دعت ألمانيا إلى تطبيق قرار مجلس الأمن الدولي رقم 242، وكانت بذلك مخالفةً سياستها التي اتبعتها تجاه أزمة الشرق الأوسط منذ سنة 1967، والتي قامت بشكل عام على الانحياز السافر لجانب "إسرائيل". وفي 1973/10/19 عقد وزير الخارجية الألماني اجتماعاً مع رؤساء البعثات الدبلوماسية العربية في بون في 1973/10/20، وأعلن عن التزام ألمانيا بسياستها التي تقتضي عدم إرسال أسلحة وذخيرة إلى مناطق التوتر في العالم، وتأكيداً لإعلانها هذا أصدرت بون في 1973/10/25 بياناً رسمياً أكدت فيه أنها لا توافق على إمداد "إسرائيل" بالأسلحة من القواعد الأمريكية الموجودة في أراضيها؛ مما أدى إلى استياء الحكومة الأمريكية. ولكن بتأثير السياسة الغربية على حكومة بون ومداخلات دول السوق الأوروبية المشتركة التي شاركت بون في سائر اجتماعاتها؛ فقد فضلت ألمانيا إبقاء تحركاتها السياسية إزاء أزمة الشرق الأوسط ضمن دائرة التوجه الأوروبي العام، وبناء عليه وقعت بياناتها وتوصياتها المتعلقة بأزمة الشرق الأوسط.

أما موقف دول السوق الأوروبية الأخرى، مثل: إيطاليا وبلجيكا والدانمارك وغيرها، والذي كان أقل تأثيراً في صنع السياسة الخارجية لدول المجموعة الاقتصادية، قياساً إلى فرنسا وبريطانيا وألمانيا الغربية، فإن هذه الدول بقيت بصفة عامة ملتزمة جانب الحياد إزاء أطراف النزاع، ولم يشذ عن هذه القاعدة سوى هولندا والبرتغال. أما اليونان وإسبانيا وتركيا، فقد اتخذت موقف الحياد مع الميل إلى تأييد الموقف العربي.

خ- دور أهم الدول الآسيوية وأمريكا اللاتينية:

تتدرج الغالبية العظمى من الدول الآسيوية والأمريكية اللاتينية ضمن مجموعة الدول غير المنحازة إلى أي من المعسكرين، ومع أن بعض دول هذه المجموعة يرتبط بأحد طرفي الصراع المباشر في الشرق الأوسط بأشكال مختلفة، إلا أن تحرك هذه الدول

جميعها استند إلى مبادئ أساسيين من مبادئ الأمم المتحدة، وهما: عدم إمكان حل المنازعات بين الدول بالقوة أو التهديد بالقوة، ثم حق تقرير المصير للشعوب كافة. استناداً إلى هذين المبدأين اللذين تبنّاهما العرب قبل حرب حزيران 1967، فإنهم ضمنوا خلال حرب تشرين الأول 1973 تأييداً واسعاً بين دول العالم، وعلى هذا يمكننا معرفة مواقف تلك الدول.

بعض من دول أمريكا اللاتينية: التي لم تسهم سياسياً أو مادياً في أزمة الشرق الأوسط، لأسباب عدة، منها: المسافة الأبعد جغرافياً التي تفصل هذه الدول عن المنطقة، وصغر الحجم السياسي لأمريكا الجنوبية على الصعيد العالمي؛ نظراً لهيمنة أمريكا الشمالية على مقدراتها الاقتصادية والسياسية. ثم ضالة حجم المصالح الاقتصادية بين دول أمريكا اللاتينية ودول منطقة الشرق الأوسط. فباستثناء مندوبوا دول أمريكا اللاتينية في مجلس الأمن اللذين كانا يصوتان دائماً مع مندوب الولايات المتحدة الأمريكية، لم تسهم هذه الدول بشكل مباشر وغير مباشر في الأزمة.

كوبا: فقد أصدرت حكومتها وحزبها الشيوعي إلى جانب غيرها من الحكومات والأحزاب الشيوعية بيانين رسميين أدانا العدوان "الإسرائيلي"، وأعلننا الوقوف إلى جانب مصر وسورية.

بعض من الدول الآسيوية: التي اتخذ معظمها مواقفهم إما بحكم تأثير الحرب في مصالحهم، (نسبياً) أو تعبيراً عن العلاقات التاريخية التي تربطهم مع الدول العربية في منطقة الشرق الأوسط، ومن أهمها:

اليابان: التي ارتبط موقفها بالمصالح الاقتصادية والنفطية مع الدول العربية من جهة، والضغط الأمريكي عليها لعدم الاستجابة لهذه المصالح من جهة ثانية. وعندما وصل كيسنجر إلى طوكيو في 15/10/1973، عقب زيارته للشرق الأوسط طلب كاكوي تاناكا رئيس الوزراء الياباني من وزير الخارجية الأمريكي بذل جهود أخرى من أجل إحلال السلام في الشرق الأوسط الذي تعتمد اليابان عليه بأكثر من 80% من وارداتها النفطية. ثم قال وزير التجارة والصناعة لدى اجتماعه بكيسنجر في اليوم نفسه، لقد تأكدت له ضرورة التنفيذ المبكر والكامل لقرار مجلس الأمن رقم 242 الداعي لانسحاب "إسرائيل" من الأراضي العربية المحتلة، ثم ليس "إسرائيل" أي حق في البقاء

في المناطق المحتلة، وأنه عليها الانسحاب في أسرع وقت، وخلال زيارة تاكيوميكي نائب رئيس وزراء اليابان القاهرة في 15/19/1973 كمبعوث شخصي للحكومة اليابانية؛ أعلن لدى وصوله إلى القاهرة؛ عن مطالبة بلاده بالتطبيق الفوري لقراري مجلس الأمن 338-339 بشأن وقف إطلاق النار.

وبحكم المصالح اليابانية في البلدان العربية صرح متحدث رسمي باسم الحكومة في 18/10/1973، بأن حكومته تأمل أن يتوقف القتال في الشرق الأوسط فوراً، وأضاف أن اليابان تأمل في إقامة سلام عادل ودائم، يركز على قرار مجلس الأمن رقم 242، وحينما اتخذ قرار تخفيض إنتاج النفط العربي، عدلت اليابان موقفها لصالح العرب، وأعلن مصدر في وزارة الخارجية في 25/10/1973 عن حرب الشرق الأوسط وأن النقص في الإيرادات قد يدفعنا إلى انتهاج سياسة تأييد أقوى للقضية العربية.

الهند، باكستان، بنغلادش، أندونيسيا: التي أعلنت تأييدها للدول العربية؛ انطلاقاً من العلاقات التاريخية والصداقة التي تربطها مع العرب؛ فضلاً عن النقائهم مع العرب حول مبادئ عدم الانحياز وحق تقرير المصير للشعوب المضطهدة، كما طالبت ماليزيا وأستراليا وكندا ومالطة بتطبيق قرار مجلس الأمن رقم 242 وانسحاب "إسرائيل" من الأراضي التي احتلتها سنة 1967.

الفاتيكان: الذي أعرب في 7/10/1973 عن تأثره العميق بالأنباء المريرة عن استئناف القتال في الشرق الأوسط، ودعا البابا بولس السادس في نداء له للبلدان المعنية إلى إظهار مرونة حين البحث عن حل الأزمة.

إيران: كان تأييدها للعرب عبارة عن تصريح شكلي؛ لأن إجراءاتها العملية كانت متناقضة مع تصريحاتها، ففي 9/10/1973 أعربت إيران في برقية رسمية بعثتها إلى الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة عن قلقها لتجدد القتال في الشرق الأوسط، وأيدت القضية العربية.. ودعت إلى ضمان انسحاب "إسرائيل" من الأراضي التي احتلتها سنة 1967.. ودعت لتنفيذ القرار 242. ولكن إيران رفضت أن تسهم مع الدول العربية بتخفيض حجم إنتاج البترول، أو قطعه عن "إسرائيل"؛ مما يدل على تأييدها الشكلي للعرب.

هـ - دور أهم الدول الإفريقية:

جاء الموقف الإفريقي التضامني مع العرب في حرب تشرين الأول 1973؛ نتيجة طبيعية للجهود السياسية التي بذلها العرب على الصعيد الإفريقي طول الفترة السابقة، وانعكس هذا التضامن من خلال التحرك الجماعي العام لسياسة الدول الإفريقية كالمؤتمرات والتحركات السياسية العامة*. أو المواقف الفردية لهذه الدول؛ فعلى صعيد المنظمة الإفريقية، بعث أمينها العام إنزو إيكينغاي في 12/10/1973 رسالة إلى وزارة خارجية الجزائر تضمنت: "أشعر بأن الدول الإفريقية ستعمل بشكل إيجابي في الإعراب عن تضامننا ودعمها في هذا المفترق الحرج لأشقائنا العرب، كما نقلت وكالات الأنباء من واشنطن في 13/10/1973، أن رؤساء البعثات الدبلوماسية الإفريقية في العاصمة الأمريكية، قد اجتمعوا لبحث الوضع في الشرق الأوسط، وحث الولايات المتحدة الأمريكية على وقف الإمدادات العسكرية التي تقدمها إلى "إسرائيل"، كما أصدر السفراء الأفارقة بياناً موضحاً الموقف الإفريقي بالآتي :

* - عقد في تلك المرحلة مؤتمر القمة الإفريقي في أديس أبابا في أيار 1973، ثم مؤتمر قمة دول عدم الانحياز في الجزائر في تموز 1973؛ فضلاً عن زيارات عدد من الزعماء العرب لعدد من الدول الإفريقية. كما تم في القاهرة اجتماع سفراء خمس وعشرين دولة إفريقية. مثلوا أغلبية دول منظمة الوحدة الإفريقية لمدة يومين، صدر بعدها بيان في 17/10/1973، سلم لوزير الخارجية المصري وكان أهم ما جاء في البيان: 1- يعبر سفراء الدول الإفريقية عن تضامنهم الكامل بحكومات وشعوباً مع شعب مصر وشعوب الدول العربية الأخرى في النضال البطولي الشرعي من أجل استرداد الأراضي العربية المحتلة. 2- يدين سفراء الدول الإفريقية المعتمدون لدى القاهرة بشدة السياسة الوحشية البربرية التي تتبعها السلطات الحاكمة في "إسرائيل". 3- يدين السفراء ضرب المدنيين والموظفين الدوليين في سورية بالطائرات "الإسرائيلية". 4- يعبر سفراء الدول الإفريقية عن قلقهم لهذا الموقف الذي خلقته "إسرائيل" والذي يهدد الأمن والسلام العالميين، مع تأكيد أن السلام الحقيقي لا يتحقق إلا بالجلء عن الأراضي العربية كلها، وإعادة الحقوق المشروعة لشعب فلسطين.

1- الإعراب عن التضامن الكامل مع مصر والدول العربية الأخرى في جهودها لاستعادة أراضيها المحتلة سنة 1967.

2- التشديد بشدة بقصف المدنيين العرب بسلاح الجو "الإسرائيلي".

3- الإعراب عن القلق العميق لخطر توسع الحرب في الشرق الأوسط، ومناشدة الحكومة الأمريكية فوراً لوقف الإمدادات العسكرية الإضافية كلها التي تزود بها "إسرائيل".

وكان للمواقف الإفريقية الفردية دور متميز، حيث تابعوا مجريات الحرب وما تلاها، ففي أوغندا أعلن رئيسها عيدي أمين في 9/10/1973 إن بلاده أرسلت قوات عسكرية لمساعدة العرب في حربهم ضد "إسرائيل"، وقال أيضاً أن ثلاثة ملايين أوغندي تطوعوا للسفر إلى الشرق الأوسط. وفي 9/10/1973 أعلن رئيس جمهورية النيجر في برقيتين بعث بهما إلى الرئيس السادات والرئيس الأسد تضمناً تأييد بلاده لنضال الشعوب العربية. وكذلك كان موقف جمهوريات بوروندي، وتشاد، والكونغو الشعبية، والصومال التي تطوعت بإرسال 25 طناً من اللحوم والأسماك المعلبة لسورية ومصر كجزء من مساهمتها في الحرب ضد "إسرائيل". كذلك كان موقف السنغال، وغانا، وإثيوبيا. ولم يقتصر الموقف الإفريقي على تأييد الجانب العربي؛ وإنما قامت تلك الدول بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع "إسرائيل" بعد أن تأكد لها أن "إسرائيل" تمثل نظام حكم عنصري استعماري يقف على قدم المساواة مع النظم العنصرية في القارة. ووصل عدد الدول الإفريقية التي قطعت علاقاتها مع "إسرائيل" منذ بدايات الحرب وحتى 6/11/1973 إلى ثمان وثلاثين دولة إفريقية، منها تسع دول لم تقم لها أية علاقات في السابق مع "إسرائيل" وهي: مصر، السودان، ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، موريتانيا، غينيا بيساو، وتسع دول قطعت علاقاتها بـ"إسرائيل" في أوقات متفاوتة قبل نشوب الحرب في الشرق الأوسط وهي: غينيا، أوغندا، تشاد، الكونغو الشعبية، النيجر، مالي، بوروندي، توجو، زائير.

أما الدول الإفريقية الأخرى فقد قطعت علاقاتها الدبلوماسية مع "إسرائيل" بعد نشوب حرب تشرين الأول 1973 باستثناء دولتين جمدتا علاقتهما فقط. وخمس دول لم تقطع علاقاتها الدبلوماسية مع "إسرائيل" حتى 21/12/1973. كما حاولت مجموعة

الدول الإفريقية أن تكون طرفاً في محادثات السلام في الشرق الأوسط، وهذا ما عبر عنه الأمين العام للمنظمة الإفريقية في المؤتمر الاستثنائي لوزراء الخارجية الأفارقة في الجزائر في 1973/11/20، أنه على الوزراء المجتمعين وجوب البحث في تحديد وسائل وطرق تمكن اشتراك إفريقية في مفاوضات السلام للشرق الأوسط ومجال عمل ممثليها، ووجه إمبراطور إثيوبيا في خطابه الافتتاحي دعوة لتطبيق عقوبات جماعية أشد على الأنظمة الاستعمارية والعنصرية في إفريقية الجنوبية؛ مشيراً إلى خطورة استمرار "إسرائيل" في انتهاك سيادة الدول الأعضاء المؤسسة لمنظمة الوحدة الإفريقية (مصر) وسلامتها الإقليمية، وأنه يشكل تهديداً متزايداً للسلام والأمن الدوليين.

ثانياً- تطورات القضية الفلسطينية السياسية والتسويات بين سنتي 1973-1982:

1- مقدمات التسوية:

إنّ الدراسة السابقة لحرب تشرين الأول 1973 والنتائج التي تمخّضت عنها، والمواقف العربية والدولية المتعددة والمختلفة التي فرضتها الحرب، ثم مجمل المصالح الدولية وخططها السياسية والاقتصادية والاستراتيجية المتجددة في الوطن العربي، قد جعلت مجريات الصراع العربي - "الإسرائيلي" أكثر تأثيراً في مسار السياسة الدولية؛ لاسيما وأنّ تلك التطورات التي جرت في أثناء الحرب وبعدها، مهدت أكثر للإعلان عن خطط الحلول المرسومة للقضية الفلسطينية والتي شكل فيها القطبان العالميان (الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الأمريكية) طرفين رئيسيين، إلى جانب طرفي الصراع الأساسيين (العرب و"إسرائيل")، منذ طرح مؤتمر جنيف للسلام مكاناً ملائماً للاتفاق على الحلّ السلمي. وبذلك فإن دراسة الحلول المطروحة للقضية الفلسطينية التي برزت في تلك المرحلة تستلزم دراسة شاملة للتطورات السياسية العربية التي مهدت لتلك الحلول وسارت في ركابها، أو استبعدتها وقاومتها. والوقوف عند أدوار القوى الدولية التي أسهمت بشكل أو بآخر في حلّ مسألة الصراع العربي - "الإسرائيلي". ثم موقف منظمة التحرير الفلسطينية وفصائل المقاومة الفلسطينية من مجمل التطورات السياسية والحلول المطروحة.

2- الواقع العربي وسياسة التسوية:

سجلت حرب تشرين بكل مجرياتها ونتائجها-كما سبق- انتصاراً مهماً لحركة التحرير العربية في الوطن العربي، (مصر وسورية وبخاصة فصائل المقاومة الفلسطينية)، حيث أخذت قوى التحرير العربية تتابع نضالها للحفاظ على النتائج الإيجابية للحرب، والسعي الحثيث لدعم منظمة التحرير الفلسطينية، وتعزيز دورها النضالي كمثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، رغم العثرات والصعوبات التي أخذت تواجهها، والتي كان في مقدمتها تراجع المسار القومي العربي في مواجهة "إسرائيل" تحت شعارات، "الحل السلمي للنزاع". وكان من أهمها حضور مصر مؤتمر جنيف للسلام، من دون تنسيق عربي مسبق، أو حتى دون التشاور مع سورية الشريك الأساسي لمصر في التهيئة والتخطيط والعمل في حرب تشرين الأول 1973، وفي الوقت ذاته نشطت مخططات حلول التسوية (المطروحة من قبل أمريكا و"إسرائيل") وفق خطوات تكتيكية مرحلية -وهي سياسة الخطوة خطوة التي رسمها ونفذها كيسنجر وزير خارجية أمريكا- تقود إلى تحقيق أهداف "إسرائيل" الاستراتيجية التوسعية في الوطن العربي؛ بل في الشرق الأوسط.

من الجدير بالاهتمام أن "إسرائيل" وداعميها كانوا على دراية بدقائق تفاصيل مجريات الواقع السياسي العربي؛ لذلك استُغلت قرارات مؤتمر الرباط (1974/10/26)؛ فيما يخص تعثر استئناف أعمال مؤتمر جنيف، وكان الشرط القاطع لذلك، رفض إشراك ممثلين عن منظمة التحرير الفلسطينية فيه، وأيدت الولايات المتحدة الأمريكية هذا الشرط تأييداً كاملاً.

بناء على ذلك؛ ارتكز جلّ اهتمام السياسة الأمريكية -"الإسرائيلية" على مصر لبدء عملية مشروع التسوية، وهذا ما نشرته صحيفة نيويورك تايمز في 1974/6/2 بالقول: إن استراتيجية كيسنجر بعيدة المدى تكمن -كما صرح موظفوه- في محاولات تحييد مصر؛ كونها عاملاً من عوامل نزاع الشرق الأوسط.

وعلى هذا الأساس اتجهت السياسات الرجعية العربية والإمبريالية في أواخر سنة 1974 وبدايات 1975 نحو إبعاد الاتحاد السوفييتي عن الاشتراك في تسوية نزاع

الشرق الوسط إلا في المرحلة الختامية منها، وهذا التوجه يشكل جوهر خطة كيسنجر في عمليات التسوية في الشرق الأوسط⁽¹⁾.

كما استهدفت هذه المناورة عزل الدول العربية، وإضعاف مقاومتها تجاه ضغط الأوساط الإمبريالية وإطالة أمد عملية التسوية السياسية في الشرق الأوسط؛ وبالتالي العودة إلى حالة اللاسلم واللاحرب المليئة بمخاطر متجدده، قد تتيح "إسرائيل" مجالات أوسع للوصول إلى مزيد من المكاسب. وفي ظل مثل هذه الظروف قام أندريه غروميكو وزير خارجية الاتحاد السوفييتي بزيارات عدة إلى الشرق الأوسط، وأصدر بيانات عدة توضح الموقف السوفييتي من تسوية الصراع العربي - "الإسرائيلي"، كان أهمها البيانان السوفييتي - السوري والمصري الصادران عن زيارة غروميكو لمصر وسورية في شباط سنة 1975 وللذين أكد فيهما ضرورة عقد مؤتمر جنيف في أسرع وقت ممكن، ولكن مؤتمر جنيف لم يُستأنف بسبب موقف "إسرائيل" المدعّم أمريكياً، وعوضاً عن هذا المؤتمر أخذت الدبلوماسية الأمريكية تسعى بنشاط نحو اتفاقية "إسرائيلية" - مصرية جزئية ثانية، بعد الاتفاقية الأولى (الكيلومتر 101) لفصل القوات العسكرية في سيناء.

أ - موقع الأردن في سياسة التسوية:

كانت البدايات الأولى في مخطط التسوية الاستسلامية كانت تستهدف الأردن قبل مصر، لكن المحاولة الأمريكية سنة 1974 بشأن عقد اتفاقية أردنية - "إسرائيلية" جزئية، فشلت بفعل جهود الساسة العرب في مؤتمر قمة الرباط المنعقدة في تشرين الأول سنة 1974 التي أحبطت المحاولة حينما فرضت الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني؛ مما جعل الأردن يقف مع القرار العربي المتخذ بالإجماع؛ (بذلك أصبح الحسين خارج الصورة)، ومن هنا فإن ترتيبات الضفة الغربية ستصبح موضع تفاوض مع المنظمة التي كانت "إسرائيل" ترفض التفاوض معها، وأعلن الحسين بشجاعة: "عندما ينجرّف قومي أنجرّف معهم"، ولكن نظراً لرفض المنظمة العنيد حق "إسرائيل" في الوجود (حسب رأي كيسنجر) لاستخدامها الشديد للإرهاب أداة

(1) - بريماكوف، الولايات المتحدة، ص 128.

للسياسة، فقد كان على قرارات الرباط أن تتجمد لمدة 19 عاماً حتى تبدأ المفاوضات في الضفة الغربية⁽¹⁾، وهذا ما حال دون إقدام النظام الأردني على الدخول في أية مفاوضات (كطرف) بشأن مصير الضفة الغربية التي يشكل الفلسطينيون أغلبية سكانها؛ فضلاً عن أهمية اقتطاع مصر من العقد العربي وما لذلك من انعكاسات سلبية؛ لذلك تم تأجيل المحاولة الأمريكية مع الأردن إلى مرحلة لاحقة، بخاصة أن الملك حسين لم يكن حينها قادراً على الدخول في أي إجراءات تسوية مع "إسرائيل"، خشية من اتهامه بالعمالة لها؛ مما جعله يصرُّ على طرح شروط للتفاوض يمكنه الدفاع عنها أمام العرب والفلسطينيين، (فهو رغم تقبله الصادق لحق "إسرائيل" في البقاء لم يكن في وضع يسمح له بقبول شروطها)؛ لأنه كان بحاجة لأن يثبت لشعبه وللعرب أنه كما الأسد والسادات يستطيع استعادة الأراضي العربية التي احتلتها "إسرائيل"، لكن قبل كل شيء لم يكن بإمكانه الموافقة على مطلب "إسرائيل" في إدارة المناطق المأهولة من الضفة الغربية، بينما هي تحتفظ بسيطرتها العسكرية على المنطقة⁽²⁾.

ب - الاتفاقية المصرية - "الإسرائيلية":

تم توقيع الاتفاقية المصرية - "الإسرائيلية الثانية" في 1975/9/4 التي نصت على انسحاب القوات "الإسرائيلية"، وتسلم المصريون بموجبها جزءاً كبيراً من ممرى (متلا وجدي)، واتسعت المنطقة الفاصلة الخاضعة لإشراف قوات هيئة الأمم المتحدة وإنشاء نظام إنذار مبكر على الممرين، بإشراف الاختصاصيين الأمريكيين. وبموجب هذه الاتفاقية تسلمت مصر حقول النفط في أبورديس التي استغلتها "إسرائيل" على حد قول خبراءها استغلالاً جشعاً خلال احتلالها؛ لدرجة لم تعد تشكل قيمة كبيرة نتيجة لانخفاض احتياطيها بشكل حاد. وفي الوقت نفسه تعهدت مصر بالسماح بمرور الشاحنات غير العسكرية إلى "إسرائيل" عبر قناة السويس، والحقيقة أن مصر لم تستعد بموجب هذه الاتفاقية إلا جزءاً ضئيلاً من الأرض، حيث بقي 90% منها تحت الاحتلال

(1) - كيسنجر، سنوات التجديد، ص 328

(2)-William B. Quant. The American policy towards arab-isreal conflict 1967-1976. P. 320t

"الإسرائيلي"، كما أدت تلك الاتفاقية إلى انفراد أمريكا بتواجد فنيها في سيناء؛ لتحصل عملياً على إمكانية مراقبة الأراضي المصرية كافة والتتصت عليها، وهذا ما أكدته "إسرائيل" على لسان أحد ساستها بأن "الاتفاقية الثانية كانت انتصاراً تكتيكياً رئيساً "إسرائيل". فقد تخلت عن الممرين اللذين لهما (حسب اعتراف بعض الجنرالات "الإسرائيليين") قيمة استراتيجية محدودة، فضلاً عن حصولها من الولايات المتحدة الأمريكية على دعم معنوي ومالي وعسكري لم تحظ به أية دولة أخرى⁽¹⁾.

كذلك حققت "إسرائيل" فوائد عسكرية وسياسية كبيرة جداً، وهذا ما اعترف به قادة أمريكا و"إسرائيل"؛ إذ إن اتفاقية سيناء الثانية كانت تعني في الواقع ضمان انتقال "إسرائيل" إلى صفحة جديدة من حالة الاحرب واللاسلم في علاقاتها مع مصر. وهذا ما ذكره وزير الخارجية الأمريكي في مخاطبته "للإسرائيليين" بقوله: "إنكم حصلتم على العناصر العسكرية كافة لإنهاء حالة الحرب، وحصلتم على حالة التخلي عن استخدام القوة"⁽²⁾. ولم تكن الفوائد التي حققتها "إسرائيل" مقتصرة على الإجراءات العلنية للاتفاقية وإنما ربحت الكثير من ملحق الاتفاقية السري، والذي سمي بـ "مذكرة اتفاق بين حكومتي "إسرائيل" والولايات المتحدة الأمريكية".

قوبلت الاتفاقية الثانية بين مصر و"إسرائيل" بمعارضة عربية قوية جداً، خاصة من جانب القوى الوطنية التقدمية وفي سورية بشكل خاص، وهذا ما أعلنه بيان حزب البعث العربي الاشتراكي في سورية الذي ورد فيه: "إن الاتفاقية المصرية - الإسرائيلية" أغفلت كل إشارة إلى الأراضي العربية الأخرى الواقعة تحت الاحتلال "الإسرائيلي"، وتجاهلت كلياً قضايا الشعب الفلسطيني، وأشار البيان أيضاً إلى أن هذه الاتفاقية تنكر جوهر القضية العربية، وتنشئ مواقع الانزلاق إلى إجراءات منفردة، كما جاء في البيان؛

(1) - بريماكوف، الولايات المتحدة، ص 131.

(2) - بريماكوف، الولايات المتحدة، ص 135.

* - للإطلاع على تفاصيل الملحق السري للاتفاقية الثانية العودة إلى بريماكوف، الولايات المتحدة، صفحات 133 و134 و135.

إن الاتفاقية المصرية - الإسرائيلية" قد تمخضت عن الوجود الأمريكي في المنطقة وإشراك أمريكا في الصراع كطرف مباشر، في حين أن الجهود العربية كانت ترمي إلى إبعادها عن هذا الصراع، ولم يختلف حينها موقف منظمة التحرير الفلسطينية عن ذلك الموقف أو غيره من المواقف العربية الوطنية الأخرى.

وبذلك نلاحظ أن أهداف السياسة الأمريكية - الصهيونية، وسياسة السلطة المصرية لم تكن خافية على أحد منذ البدايات، وكانت واضحة بكل دقائقها وخلفياتها رغم أشكال التستر المتعددة؛ مما يزيد في تعقيد الصراع وخطورته مع العدو، وفرض حال عدم التراجع واستمرار الجميع في التنفيذ، وهذا ما كان فعلاً على أرض الواقع.

ثالثاً- السياسات الدولية المؤثرة في تطورات القضية الفلسطينية بين سنتي

1982-1973:

1- الهيئات الدولية ومنظمة التحرير الفلسطينية:

تمكنت الحركة الوطنية الفلسطينية؛ ممثلة بمنظمة التحرير الفلسطينية بعد حرب تشرين الأول 1973 بمساندة القوى الوطنية العربية ودعمها -وفي مقدمتها السورية- من أن تثبت وجودها الحقيقي ومطالبها على الساحة السياسية العربية والعالمية، وهذا ما أكدته مجريات التطورات السياسية؛ فكان انعقاد مؤتمر القمة العربية السادس والسابع في الجزائر والرباط اللذين عالجا تطورات القضية الفلسطينية على أنها قضية الأمة العربية الأساسية والجوهرية، ثم صدور قرار جماعي بأن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.

كما صدر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في الدورتين التاسعة والعشرين لسنة 1974، والدورة الثلاثين لسنة 1975 قرارات مؤيدة للقضية الفلسطينية ولمنظمة التحرير الفلسطينية، وتقرر أن تدرج قضية فلسطين على جدول الأعمال المؤقت لدورتها الحادية والثلاثين لسنة 1975⁽¹⁾. وبعد أن تم كسب الاعتراف الدولي والعربي بمنظمة التحرير

(1) - وثائق قرارات الأمم المتحدة، بشأن فلسطين والصراع العربي - الإسرائيلي، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت 1975، ص8.

الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، انهارت الأسس التي ارتكز عليها الموقف الأمريكي - "الإسرائيلي" من القضية الفلسطينية. بذلك فرضت القضية الفلسطينية نفسها لتصبح جوهر الصراع العربي - "الإسرائيلي"، ولب مشكلة الشرق الأوسط، ولم يعد ممكناً تمرير أية حلول أو تسويات تتجاهل منظمة التحرير الفلسطينية أو تخرجها من المعادلة السياسية للشرق الأوسط، وهو ما يحصل اليوم، ونحن في نهايات العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين.

إزاء ما تقدم اضطرت أمريكا إلى تبديل تكتيكاتها تجاه القضية الفلسطينية، وتنفيذ مخططات التصفية؛ لأن جوهر الموقف الأمريكي لم يتغير ولن يتغير وكل ما حدث في هذا المجال هو بعض التغيير الشكلي اللفظي الذي أملتته التطورات والحقائق الجديدة في المنطقة وفي العالم، واقتضته ضرورات المناورة والتحرك الأمريكي.

2- دور الاتحاد السوفييتي في تطورات القضية:

تركزت استراتيجية دول المنظومة الاشتراكية وفي مقدمتها الاتحاد السوفييتي وحلفاؤه في العالم حول دعم الشعب العربي ومناصرته من أجل حقوقه المسلوبة من قبل "إسرائيل" والقوى الداعمة لها، وأكد الجميع أن للشعب العربي الفلسطيني حرية الخيار المستقل في تقرير مصيره وحل مشكلاته الداخلية، وإدارة سياسته وشؤونه الخارجية، وهذا ما جاء رسمياً على لسان وزير الخارجية السوفييتي أندريه غروميكو في اجتماع دورة الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة التاسعة والعشرين، فقال: "هناك من يحاول تصوير موقف الاتحاد السوفييتي على أنه موقف متحيز لطرف واحد ومتجاوب مع مصالح الدول العربية وحدها. أجل نحن نؤيد وسنظل نؤيد مطالب العرب المشروعة، ولكن من الخطأ رؤية هذا الجانب وحده في موقفنا، فحين نطالب بالألا تكون الأراضي المستولى عليها بالقوة مكافأة للمعتدي، فإن هذا المطلب يتجاوز بمغزاه نطاق الشرق الأوسط، إنه يجسد عدم التهاون مع العدوان عامة، إذن إنها قضية المبدأ الدولي الكبير، وقضية ثبات السياسة"⁽¹⁾.

(1) - بريماكوف، أمريكا والنزاع العربي، ص 165.

إن سعي الاتحاد السوفييتي لإيصال الأحداث في الشرق الأوسط إلى السلام الوطيد، يرتبط بمصالح السوفييت بهذه المنطقة التي تقع على حدوده الجنوبية مباشرة، وطبيعي أن عدم استقرار المنطقة، وخطر الانفجار العسكري المستمر يتعارضان مباشرة مع مصالح الاتحاد السوفياتي؛ فضلاً عن أن هذا الموقف من الصراع في الشرق الأوسط يوضح أن سياسة الانفراج الدولي واستبعاد الحروب التي ينتهجها الاتحاد السوفييتي كوسيلة لحل القضايا المتنازع عليها بين الدول مرتبطة ارتباطاً عضوياً (أنذ) مع الخط المبدئي لتأييد قوى التحرر الوطني التي تتعرض للهجمات الإمبريالية، عدا عن أن الرؤية السوفييتية السياسية تجد أن تحقيق السلام في الوطن العربي يستلزم إزالة آثار العدوان "الإسرائيلي" عن البلدان العربية لسنة 1967، وطالما ظل تطبيق سياسة الأمر الواقع في المنطقة مستمراً منذ سنة 1949 وإلى ما بعد سنة 1967، فإن الوضع في البلدان العربية قابل للانفجار في أي لحظة؛ مما يؤكد أهمية النهج السوفييتي؛ وهذا ما ثبت من خلال التأييد السوفييتي للعرب والرد على بعض الساسة الغربيين الذين انطلقوا؛ وينطلقون من أن هذا الموقف سيفقد حدته تدريجياً، وأن شدة خطر أزمة الشرق الأوسط على السلام العالمي ستتلاشى، لكن الاتحاد السوفييتي (حينها) رفض هذا المنطق تماماً، وأعلن رفضه قبل حرب تشرين الأول 1973 وعشيتها وبعدها.

وبذلك فإن الدبلوماسية السوفييتية اعتمدت في حل مسألة الصراع العربي - "الإسرائيلي" على إزالة أسباب الصراع؛ لأنه السبيل الوحيد الذي يقود إلى السلام العادل في الوطن العربي. وانطلاقاً من تلك المبدئية في الموقف السوفييتي كانت اقتراحات التسوية في الشرق الأوسط ومؤتمر جنيف للسلام التي نشرت في 2 تشرين الأول 1973:

- أ- سحب القوات "الإسرائيلية" من الأراضي العربية المحتلة في سنة 1967.
- ب- الإقرار بحقوق الشعب العربي الفلسطيني المشروعة بما فيها حقه في تقرير مصيره، وإنشاء دولته المستقلة.
- ت- ضمان حق الدول المعنية بالنزاع مباشرة في الوجود المستقل والأمن، والدول العربية المجاورة "لإسرائيل" من جهة و"إسرائيل" من جهة ثانية، وتقديم الضمانات الدولية المناسبة لها في هذا الصدد.

ث- إنهاء حالة الحرب بين البلدان العربية المعنية و"إسرائيل"⁽¹⁾.

قدم الاتحاد السوفييتي هذه النقاط للتسوية من أجل دراستها؛ وكانت بمنزلة جدول أعمال لمؤتمر جنيف للسلام؛ مؤكداً على أنه يراعي الحقوق المشروعة ومصالح الأطراف المعنية بالصراع كافة؛ أي الدول العربية بما فيها الفلسطينيين ودولة "إسرائيل"، وأكد باستمرار على أنه لا يمكن إيجاد أي حل للقضية الفلسطينية ما لم يحقق الفلسطيني تقرير مصيره بنفسه. وهذا ما صرح به بريجنيف في 18/1/1977 بقوله: "إن الشرق الأوسط بحاجة إلى تسوية وطيدة وعادلة، لا تنتقص من الحقوق الحيوية لأية دولة أو لأي شعب، وبالطبع "لإسرائيل" حق في استقلال دولتها ووجودها الآمن، وكذلك للشعب الفلسطيني أيضاً مثل هذا الحق"⁽²⁾. كما لم يرفض الاتحاد السوفييتي من حيث المبدأ الإجراءات المرحلية للتسوية، على أن تكون تلك الإجراءات المرحلية أجزاء لا تتجزأ من التسوية الشاملة.

لقد أدى الاتحاد السوفييتي خلال مراحل عديدة دوراً نشيطاً؛ لتحقيق تسوية سياسية سلمية وفق صياغة مقبولة معتمدة على تحقيق قرارات مجلس الأمن التابع لهيئة الأمم المتحدة، كما جرت في هذا الاتجاه حوارات ومحادثات مع قادة البلدان العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية ومشاورات مع الدول الكبرى الأعضاء في مجلس الأمن لدى هيئة الأمم المتحدة، أو مشاورات ثنائية مع ممثلي الحكومة الأمريكية.

وفي خضم الظروف العربية التي نتجت عن حرب تشرين الأول 1973، أكد الاتحاد السوفييتي على عقد مؤتمر جنيف الذي بدأت أعماله في كانون الأول سنة 1973، ثم توقف من دون الوصول إلى أية نتائج. وبذل الاتحاد السوفييتي جهوداً كبيرة لاستئناف أعمال المؤتمر عاداً أنه المجال الأنسب لحل قضايا تسوية الصراع العربي - "الإسرائيلي" تسوية شاملة. وقد تم التأكيد على هذه الفكرة مجدداً بكل مسوغاتها في تشرين أول 1976، كما وردت أصلاً لدى الاقتراح السوفييتي، وكما قدمها لحكومات

(1) - بريماكوف، أمريكا والنزاع العربي، ص 166-167.

(2) - بريماكوف، أمريكا والنزاع العربي، ص 167.

الولايات المتحدة الأمريكية ومصر وسورية والأردن و"إسرائيل" وقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، وتضمنت هذه الوثيقة إلى جانب اقتراح جدول الأعمال (المذكور سابقاً) قضايا تنظيم المؤتمر، وعقده على مرحلتين:

- المرحلة الأولى: يتم الاتفاق نهائياً على جدول أعمال المؤتمر، وتحديد جوانب التسوية التي يفترض مناقشتها.

- المرحلة الثانية: اقتراح التركيز على صياغة جوهر الاتفاق، وأشارت المقترحات إلى وجوب انتهاء المؤتمر باتخاذ وثيقة (أو وثائق) ذات طابع معاهدة.

إن الاتحاد السوفييتي لم ينظر قط إلى فكرة مؤتمر جنيف كهدف بحد ذاته؛ عازداً أن الأهم هو النتائج المثمرة العادلة لأعماله، وأكد في هذا الصدد على ضرورة الإعداد الدقيق للمؤتمر؛ إلى جانب ذلك وقف السوفييت ضد محاولات إرجاء المؤتمر والتسوية في إعداده إلى أجل غير مسمى؛ عازداً أن عقده ذو أهمية لتحسين الوضع في المنطقة⁽¹⁾.

كما رأى السوفييت ضرورة اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية في أعمال مؤتمر جنيف للسلام على قدم المساواة مع الدول الأخرى، وكان لهذا التأكيد أهمية مميزة؛ لأنه من دون اشتراك ممثلي الشعب الفلسطيني الحقيقيين المعترف بهم لا يمكن حل القضية الفلسطينية، ومن دون حل هذه القضية يستحيل إيجاد تسوية شاملة للصراع في الشرق الأوسط وفصلها عن عملية التسوية، واستبدال تمثيل الشعب الفلسطيني القادر على الدفاع عن حقوقه المشروعة بالتمثيل الزائف. واستناداً لهذه التصريحات يتأكد أن الاتحاد السوفييتي أعطى أهمية كبرى لقضية تسوية الصراع العربي - "الإسرائيلي"؛ انطلاقاً من قناعته الثابتة بضرورة إزالة أسباب الصراع، والاتفاق الشامل على إقرار سلام عادل في المنطقة.

3- دور الولايات المتحدة الأمريكية في تطورات القضية:

(1) - بريماكوف، أمريكا والنزاع العربي، ص 169.

سعت أمريكا منذ قيام حرب تشرين الأول 1973 إلى العمل على ضمان استراتيجيتها الشرق أوسطية من خلال حليفها "إسرائيل" والاستفادة من الظروف التي فرضتها الحرب العربية - "الإسرائيلية" الأخيرة للانفراد بنفسها في المنطقة من دون غيرها؛ ولذا تركزت خطتها نحو عزل الاتحاد السوفيتي عن دول المنطقة؛ لتتمكن من ضرب التوازن الذي يحفظ تفرداها في المنطقة، وبهذا تصبح دول المنطقة راضية أو كارهة تحت النفوذ الأمريكي، وإذا حدث ذلك فإنه يعني.. أن "إسرائيل" سيدة في المنطقة⁽¹⁾. كذلك إذا تحققت خطة السيطرة الأمريكية المنفردة، فإنها تؤكد أن عنصر استراتيجيتها والتزامها السياسي والعسكري والاقتصادي بصنيتها "إسرائيل" هو الأهم.

لقد أثبتت الأحداث مدى عدائية الموقف الأمريكي من قضية فلسطين ومنظمة التحرير الفلسطينية خاصة، (على عكس موقفها من "إسرائيل")، ففي الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 1974 سعت الولايات المتحدة الأمريكية حديثاً لتحول دون قبول منظمة التحرير كعضو مراقب في المنظمة الدولية، كما عارضت القرارات المؤيدة للقضية الفلسطينية الصادرة عن الأمم المتحدة سنة 1975 والدورات الأخرى التي تلتها. وفي اتفاقية التفاهم الأمريكية - "الإسرائيلية" الموقعة سنة 1975 في إطار اتفاقية سيناء الجزئية، التزمت الولايات المتحدة بعدم الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ما لم تعترف المنظمة بحق "إسرائيل" في الوجود، وبقرار مجلس الأمن رقم 242، كما التزمت الولايات المتحدة بعدم المشاركة في اتخاذ أية خطوات ترمي إلى تغيير قرار مجلس الأمن 242 و338، اللذين يتعاملان مع القضية الفلسطينية على أنها قضية لاجئين⁽²⁾، وعلى هذا الأساس هددت الولايات المتحدة باستخدام حق النقض "الفيتو" في مجلس الأمن الدولي ضد أي قرار يستهدف إحداث أي تغيير في صالح الفلسطينيين في القرار رقم 242.

(1) - حسن نافعة، مصر والصراع العربي - الإسرائيلي، من الصراع المحتوم إلى التسوية المستحيلة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1984، ص 53.

(2) - كيمنجر، سنوات التجديد، ص 327.

جسدت المشاريع والمقترحات الأمريكية الخاصة بالتسوية في المجال الفلسطيني حقيقة المناورة الأمريكية القائمة على محاولة تمرير مخططات تصفية القضية، وكانت وثيقة سوندرز (نسبة إلى هارولد سوندرز مساعد نائب وزير الخارجية الأمريكية لشؤون الشرق الأوسط)، التي نشرتها وزارة الخارجية الأمريكية في 12/11/1975 أول وثيقة رسمية تجسد هذا التوجه؛ وهي في الأصل بيان أدلى به سوندرز أمام لجنة شؤون الشرق الأوسط المتفرعة عن اللجنة الخارجية التابعة لمجلس النواب الأمريكي⁽¹⁾. إن الجانب العملي في الوثيقة الذي يكشف حقيقة التوجهات الأمريكية التصفوية هو الأهم والأخطر؛ فالولايات المتحدة الأمريكية ترشح نفسها من خلال وثيقة سوندرز للقيام بدور الوسيط لحل القضية الفلسطينية. وتلتمح إلى إمكانية الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية، وإشراكها في مفاوضات التسوية، ولكن وفق شروط، من أهمها:

أ- تحديد مسار سياسي يساعد في تقديم تعريف معقول للمصالح الفلسطينية يمكن الانطلاق منه في المفاوضات؛ لإيجاد حلّ وفق قاعدة مشتركة للمفاوضات يستطيع "الإسرائيليون" والفلسطينيون القبول بها.

ب- تشترط اعترافاً متبادلاً بين منظمة التحرير الفلسطينية و"إسرائيل"، مع تقديم ضمانات من جانب المنظمة لإيقاف أعمال الإرهاب التي تقوم بها بعض فصائل منظمة التحرير.

ت- تشترط قيام مفاوضات لحل القضية الفلسطينية وفق أسلوب الخطوة خطوة الكيسنجري، ولا تلتزم من جانبها بتقديم أية حلول معينة؛ بل تترك المهمة للأطراف المعنية⁽²⁾.

رابعاً- تنفيذ مشاريع التسوية:

بعد نجاح بواذر اتفاقية كامب ديفيد، وقبول السادات بالتسوية المطروحة؛ اتضح أن هذا يعني إخراج مصر من الصف العربي، وضرب مساعي القوى الوطنية

(1) - سلمان، الولايات المتحدة الأمريكية..، ص 46.

(2) - سلمان، الولايات المتحدة الأمريكية..، ص 47.

العربية وفي مقدمتها الرئيس حافظ الأسد حول التضامن العربي، واستمرار المساعي للحفاظ على ما تبقى من الإخلاص للقضايا الوطنية والصمود في مواجهة المخطط الصهيوني التوسعي الذي أفاد من مسارات مشاريع التسوية مع دول عربية عدة، ومن أهمها:

1- معاهدة كامب ديفيد:

اتجهت خطط الولايات المتحدة الأمريكية -بمطرحته من حلول تسوية على الساحة العربية- بعد حرب تشرين أول 1973 نحو نهج التسويات الاستسلامية التي تحقق مصالح "إسرائيل" كونها القاعدة الإمبريالية الأهم في الشرق الأوسط، (بكل متطلباتها العسكرية والاقتصادية والسياسية)، ورغم ذلك كان لابد من نهج أسلوب دبلوماسي مؤثر في السياسة الدولية يفسح المجال لأداء دور إيجابي فاعل في تطوير دبلوماسية الصراع العربي - "الإسرائيلي"؛ مما يتطلب محاولة تخفيف أو حتى تبديد الضغوط الدولية التي أوجدتها حرب تشرين، بما يخص استخدام سلاح النفط (كما رأينا سابقاً) الذي يفسح المجال لتحريك الدعم الأوروبي والياباني من ناحية، وكسب دعم دول العالم الثالث وتأييدها في تسوية مبنية على شروط عربية من ناحية ثانية، وهذا ما يساعد أيضاً في كسب دعم الأمم المتحدة لفلسطين وداعميها.

واستناداً لتلك المنطلقات السياسية، اتجهت الخطة الأمريكية التي تبناها كيسنجر نحو إقناع حلفاء أمريكا بإطلاق يدها في التحرك في المنطقة، ثم السعي إلى عزل السوفييت عن جوهر المفاوضات، والعمل على إنهاء خطر النفط لكسب المواقف العربية الرجعية ودعمها على حساب المواقف العربية التقدمية. ولم تنس أمريكا أهمية سير هذه الدبلوماسية بهدوء مع "إسرائيل"؛ لتجنب أي مخاطر داخلية سواء في الكونغرس الأمريكي أو في "إسرائيل" نفسها. واعتمد كيسنجر في تطبيق الخطة الأمريكية للحل الاستسلامي على سياسة الخطوة خطوة، بخاصة بعد نجاح خطواته الاستسلامية في إنجاز المرحلة الثانية من اتفاقية فصل القوات المصرية - "الإسرائيلية" التي ضمنت لأمريكا و"إسرائيل" إلزام السادات في خطهما، وهذا ما نشرته مجلة التايمز الأمريكية في

عددها الصادر في 14/8/1978، في مقال تحت عنوان: "اتصالات إسرائيل" السرية لقاءات وراء الكواليس" هيأت لمبادرة السادات جاء فيه: "إن مصر في اتصالاتها مع القيادة الإسرائيلية" في سنة 1974 أكدت للولايات المتحدة الأمريكية أن السادات سيرحب بكل شكل من أشكال التقرب من "إسرائيل"، وتابعت المجلة تقول نقلاً عن مصدر في القدس: إن وزير الخارجية الأمريكي هنري كيسنجر قال للقادة الإسرائيليين: "إن المصالح المصرية متجهة نحو الغرب وليس نحو الشرق". وثمة أشياء جاذبة بالنسبة لمصر في الصحراء الليبية، فهناك النفط ولا وجود للسكان تقريباً، وهناك الخط الساحلي⁽¹⁾.

إن هذه الفكرة الأمريكية تستهدف إبعاد مصر عن المواجهة مع "إسرائيل"، وتوجيهها نحو التوسع في ليبيا، وهذا ما كان مبعث تفاؤل لدى القادة الإسرائيليين، وهو ما صرحت به صحيفة التايمز الأمريكية سنة 1976 بالقول: "وصل إلى المغرب سراً وزير الخارجية الإسرائيلي" رابين الذي كان مسروراً لفكرة الاجتماع المباشر مع السادات، وفي الوقت ذاته أكدت المجلة الأمريكية أنه جرت محادثات عن طريق وسطاء بشأن اجتماع رابين مع الأمير السعودي فهد، غير أن السعوديين رفضوا الاجتماع في سنة 1977⁽²⁾. بهذا يتأكد أن أمريكا وجدت في النظام المصري مسار عجلة محور السياسة الأمريكية الجديدة في الوطن العربي مع أنه لم يرغب عنها في أي وقت إمكانية الاستفادة من أدوار الأنظمة العربية الرجعية الأخرى. وبالمقابل لم تنس مطلقاً الموقف السوري الراض لهذا الخط الاستراتيجي، (وهذا ما تمّ إيضاحه من خلال دراسة الموقف السوري

* - المقصود هنا؛ فضلاً عن موافقة السادات على الخطة السياسية الأمريكية، فقد كان منذ نهاية عام 1973 قد اتجه نحو الانفتاح الاقتصادي على الغرب، وأخذ تدريجياً بتنفيذ هذه السياسة الاقتصادية، وهذا ما جعل كيسنجر يضمن أكثر موافقة السادات على خططهم الاستراتيجية.

(1) - بريماكوف، أمريكا والنزاع العربي، ص 164.

(2) - بريماكوف، أمريكا والنزاع العربي، ص 164.

من اتفاقية فصل القوات المصرية - "الإسرائيلية" الثانية في سيناء). وبالفعل كانت أمريكا قد مهدت للمرحلة التالية من مخططاتها الاستسلامي منذ إنهاء اتفاقية سيناء الثانية، حيث استطاعت أن تحصل على تصريحات مصرية جديدة وردت على لسان السادات وتضمنت: "أن النزاع مع "إسرائيل" لا يُحل بالوسائل العسكرية، وأن مصر لن تلجأ لاستخدام السلاح، وأنه سيلتزم بقرار وقف إطلاق النار، ويمنع القوات العسكرية وشبه العسكرية كافة من العمل ضد "إسرائيل" من الأراضي المصرية، وأن الاتفاقية الجديدة ستبقى سارية المفعول إلى أن تُحل محلها اتفاقية أخرى، وأن الدعاية المعادية "لإسرائيل" في وسائل الإعلام المصرية ستخضع بصورة تدريجية⁽¹⁾.

وهنا يلاحظ بوضوح أن السياسات الأمريكية - الصهيونية تجاه القضية الفلسطينية، شكلت الأساس للأزمات المدمرة التي تشهدها البلدان العربية في العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين.

بناء على ذلك استمر الرئيس فورد في محاولات زيادة تحسين العلاقات الأمريكية - المصرية، خاصة بعد زيارة السادات لأمريكا في تشرين الأول 1975 - فكان أول رئيس مصري يقوم بزيارة رسمية للولايات المتحدة الأمريكية منذ ثورة تموز 1953 - التي طلب فيها مساعدة اقتصادية وعسكرية. كذلك أخذت مسألة النظر بتزويد مصر بالأسلحة دوراً جديداً في آذار 1976، حين أعلن السادات عن إلغاء معاهدة الصداقة والتعاون التي كانت مدتها خمسة عشر عاماً بين مصر والسوفييت⁽²⁾. وحصلت مصر من أمريكا على طائرات بقيمة 50 مليون دولار، لكن "إسرائيل" تلقت مساعدات إضافية قيمتها أكثر بكثير.

بذلك دخلت خطط التسوية الأمريكية مع مصر طوراً جديداً في عهد الرئيس الأمريكي الجديد جيمي كارتر، (بعد أن مهد كلا الرئيسين السابقين نيكسون وفورد) لكل خطوات

⁽¹⁾William B. Quant. The ame policy towards arab -esraeali conflict. Op.cit. p.347

⁽²⁾William B. Quant. The ame policy towards arab -esraeali conflict. Op.cit. p.347

الحل من قبل؛ إذ عدّ كارتر أن الاعتراف بـ"إسرائيل" وإقامة علاقات عادية معها يمثل الشرط الأول والجوهري للتسوية. ففي تصريح نشرته صحيفة هيرالد تريبيون في عددها الصادر بتاريخ 1977/3/21، قال كارتر: "إن أهم متطلبات السلام الدائم هو اعتراف جيران "إسرائيل" بها، وبحق "إسرائيل" في الوجود، والوجود الدائم، حقها بالوجود بسلام. وهذا يعني أنه خلال شهور عدة أو سنوات يجب أن تكون حدود "إسرائيل" مع سورية ولبنان والأردن ومصر مفتوحة للسفر والسياحة، والتبادل التجاري والثقافي حتى تستطيع الشعوب (بصرف النظر عن هوية قادة هذه الدول) تشكيل فهم متبادل وإدراك مشترك، وهو تجنب الحروب المتكررة والموت الذي أصاب هذه المنطقة لمدة طويلة، وهذه هي أولى متطلبات السلام⁽¹⁾. ويلاحظ أيضاً أن اللقاءات السرية المنظمة لم تنقطع بين شخصيات بارزة في جهاز المخابرات المصرية و"الإسرائيلية" التي لم تتوقف حتى تلك المرحلة من أزمات الوطن العربي.

أ- السادات وزيارة القدس:

في تموز سنة 1977 وصلت خطة التسوية الأمريكية - "الإسرائيلية" إلى مرحلة متقدمة جداً، حيث قام رئيس المخابرات "الإسرائيلية" إسحق هوفي بإعلام نظيره المصري الجنرال محمد شوكت أن ليبيا تحضر لمؤامرة تستهدف قلب أنظمة الحكم في كل من القاهرة والخرطوم والرياض، كما استلم السادات اقتراح العمل الذي قدمته أيضاً المخابرات "الإسرائيلية". وفي 1977/7/19 بدأت القوات المصرية الأعمال العسكرية ضد ليبيا، وكتبت التاييمز حينها تقول: "سرعان ما أعرب السادات عن ارتياحه بشأن تحذير القدس، وإذا كان السادات قد أعلن في 1977 / 7/14 بأن مصر لن تقيم علاقات دبلوماسية مع "إسرائيل" في غضون خمس سنوات على الأقل بعد توقيع معاهدة السلام، فإنه عاد بعد يومين فقط -بعد تقرير المخابرات "الإسرائيلية" عن نتائج الاجتماعات مع الزملاء الإسرائيليين- وأعلن: "أن مصر مستعدة لتوقيع معاهدة السلام مع "إسرائيل" التي تضمن

(1) - سلمان، الولايات المتحدة، ص 48.

"الإسرائيل" مكانها في المنطقة.. وتابعت التايمز.. كان ذلك تحولاً سريعاً، وربما أول خطوة في الطريق إلى القدس⁽¹⁾.

وبعد تصريح السادات هذا، أعرب "الإسرائيليون" عن شكرهم وقام موشي دايان وزير الخارجية الجديد بسلسلة زيارات سرية في الشرق الأوسط، تضمنت لقاءين بين موشي ديان وشاه إيران الذي قام بدور نشيط في محاولات تحريك التسوية في الشرق الأوسط⁽²⁾.

بناء على ما سبق، وافق السادات على الدعوة التي وجهت إليه لزيارة القدس في 17/11/1977 عن طريق سفير الولايات المتحدة الأمريكية في تل أبيب والقاهرة، وصدر بيان عن الناطق الرسمي المصري بقبول الدعوة، وأن الزيارة ستبدأ مساء السبت في 19/11/1977. وفي صباح يوم الأحد الموافق 20/11/1977، يؤدي السادات صلاة عيد الأضحى المبارك في المسجد الأقصى مع أبناء الشعب الفلسطيني⁽³⁾. وخطب السادات خطبته التاريخية في 20/11/1977 في الكنيست وكان مما ذكره في كلمته تلك الحق أقول لكم أيضاً: "إن أماننا اليوم الفرصة السانحة للسلام وهي فرصة لا يمكن أن يجود بمثلها الزمان إذا كنا جادين حقاً في النضال من أجل السلام، وهي فرصة لو أضعناها أو بددناها، فلسوف تحل بالتآمر عليها لعنة الإنسانية ولعنة التاريخ. ما هو السلام بالنسبة "الإسرائيل"؟..

- أن تعيش في المنطقة مع جيرانها العرب .. في أمن واطمئنان.. هذا منطق أقول له نعم.

- أن تعيش "إسرائيل" في حدودها آمنة من أي عدوان؟.. هذا منطق أقول له نعم.

بل إننا نعلن أننا نقبل كل الضمانات الدولية التي تؤمن لها هاتين الحقيقتين .. هذا مطلب أقول له نعم..

(1) - بريماكوف، أمريكا والنزاع العربي - الإسرائيلي، ص 146.

(2) - بريماكوف، أمريكا والنزاع العربي - الإسرائيلي، ص 146 - 147.

(3) - نافعة، مصر والصراع، ص 122.

بل إننا نعلن أننا نقبل كل الضمانات الدولية التي تتصورونها وممن ترضونها أنتم.. نعلن أننا نقبل كل الضمانات التي تريدونها من القوتين العظميين أو من إحداها أو من الخمس الكبار أو من بعضهم..

وأعود فأعلن بكل وضوح أننا قابلون بأي ضمانات ترتضونها؛ لأننا في المقابل سنأخذ الضمانات نفسها.... خلاصة القول إذن: عندما نسأل عن ماهية السلام مع "إسرائيل"، يكون الرد "أن تعيش في حدودها مع جيرانها العرب في أمن وسلام، وفي إطار كل ما ترتضيه من ضمانات يحصل عليها الطرف الآخر" (1).

لقد حقق السادات أمن "إسرائيل" في حدودها الآن، وقدم الاعتراف بها ضمن الشروط التي تفرضها هي، لا بل كان يخشى من أن تتراجع، وهذا ما لم تستطع أن تحققه "إسرائيل" منذ بداية مخططاتها لاستعمار فلسطين العربية. إن السادات لم ينس أيضاً القضية الفلسطينية، ولكنه رضى بمعالجتها من خلال منظور "إسرائيلي" وبالطريقة التي تختارها.

كذلك ألقى بيغن كلمة تاريخية، كان أهم ما ورد فيها: "إننا نحن اليهود نقدر في الرئيس السادات هذه الجرأة .. وتابع موجهاً كلامه إلى رئيس الكنيست مزوراً الحقائق بالقول: هذه الأمة الصغيرة من الشعب اليهودي التي عادت إلى وطنها التاريخي تريد دائماً السلام.. لقد قامت هذه الدولة في أيار سنة 1948 وحصلت على استقلالها، وطالب دافيد بن غوريون في الميثاق الأساسي لدولة "إسرائيل"، بأن هدف "إسرائيل" هو إقامة السلام مع الدول المجاورة جميعها حتى تكون شعباً مستقلاً في بلادنا.. منذ فترة العمل السرية خلال نضالنا لتحرير البلاد، نادينا ودعونا جيراننا بالآتي: في هذه البلاد نعيش معاً ونقدم معاً من أجل حياة حرة سعيدة .. يا جيراننا العرب لا ترفضوا اليد الممدودة لكم بالسلام، نحن على استعداد للجلوس مع مندوبي مصر والأردن وسورية ولبنان إذا أرادوا ذلك في مؤتمر السلام. ولقد اقترحنا على أساس قراري مجلس الأمن 242 و 338، وحتى نجتمع، هناك متسع من الوقت لنبحث ما تبقى من اختلاف في

(1) - نافعة، مصر والصراع، ص 128 - 129.

الرأي إذا أرادو في القاهرة أو في أي مكان آخر، لا مانع لدينا. وتابع.. هذا هو يوم فريد من نوعه ولاشك، منذ سنوات طويلة كنا ننتظر هذا اليوم.. يوم مشهود في تاريخنا وتاريخ الشعب المصري⁽¹⁾. لقد عبّر ببيغن عن رضاه الحقيقي ورضا اليهود في فلسطين المحتلة، وفي العالم عن هذا النجاح الذي وصلت إليه "إسرائيل"؛ لأن ما حصل كان يفوق الخطط الصهيونية العالمية.

ب- ملحقات معاهدة كامب دافيد:

تضمن نص المشروع المصري المقدم في مؤتمر كامب دافيد في 17/9/1978 تسع مواد، هي:

- تصميم الأطراف على التوصل إلى تسوية شاملة لمشكلة الشرق الأوسط بتوقيع معاهدات سلام على أساس التنفيذ الكامل لقراري مجلس الأمن 242 و 338 بأجزائهما جميعاً.
- موافقة الأطراف على إقامة سلام عادل ودائم بينهم، وهذا ما يوجب انسحاب "إسرائيل" من الأراضي المحتلة وإزالة المستوطنات "الإسرائيلية" من الأراضي المحتلة، وفقاً لجدول زمني يتفق عليه خلال الفترة المشار إليها في المادة السادسة، ثم ضمان الأمن والسيادة والسلام الإقليمي والاستقلال السياسي لكل دولة، كما يجب التعهد بعدم اللجوء إلى القوة، كما اشترطوا أنه بمجرد التوقيع على معاهدات السلام تلغى الحكومة العسكرية "الإسرائيلية" في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتنقل السلطة إلى الجانب العربي على نحو سلمي منظم. وتكون هناك فترة انتقالية لا تتجاوز الـ 5 أعوام. ومن تاريخ توقيع هذا الإطار يتولى الأردن خلالها الإشراف على الإدارة في الضفة الغربية، وتتولى مصر الإشراف على الإدارة في قطاع غزة، وتؤدي مصر والأردن مهمتهما بالتعاون مع ممثلي الشعب الفلسطيني. في الوقت نفسه الذي تلغى فيه الحكومة العسكرية "الإسرائيلية"، وقبل انقضاء الفترة الانتقالية بستة أشهر يمارس الشعب الفلسطيني حقه الأساسي في تقرير مصيره، ويتمكن من إقامة كيانه الوطني.

(1) - نافعة، مصر والصراع، ص 135.

- كما أكدوا على انسحاب "إسرائيل" من القدس إلى خط الهدنة المبين في اتفاقية الهدنة سنة 1949. ويتعهد الطرفان بضمان حرية العبادة، وحرية الوصول إلى الأماكن المقدسة وزيارتها، والمرور إليها من دون أي تفرقة أو تمييز، ثم إنهاء المقاطعة العربية، وتوفير الحماية القانونية لمواطني كل طرف من الأطراف الأخرى.
- بمجرد توقيع هذا الإطار الذي يشكل كلاً متوازياً ومتكاملاً يضمن حقوق الأطراف جميعها والتزاماتها، وتكون الأطراف الأخرى مدعوة للانضمام إليه في إطار مؤتمر جنيف للسلام في الشرق الأوسط.
 - سوف يشترك ممثلو الشعب الفلسطيني في محادثات السلام التي تجري بعد توقيع هذا الإطار.
 - سوف تشترك الولايات المتحدة في المحادثات المتعلقة بكيفية تنفيذ الاتفاقيات والتوصل إلى الجدول الزمني المحدد لتنفيذ التزامات الأطراف المعنية.
 - تبرم معاهدات السلام خلال ثلاثة أشهر من تاريخ توقيع الأطراف المعنية لهذا الإطار إيماناً ببدء عملية السلام، وانطلاق ديناميكية السلام والتعايش.
 - سوف يُطلب من مجلس الأمن أن يضمن معاهدات السلام ويتحقق من احترام أحكامها جميعها، وعليه أن يضمن الحدود بين الدول الأطراف.
 - سوف يطلب من الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن أن يضمنوا مراعاة أحكام معاهدات السلام بدقة، وتتعهد هذه الدول أيضاً بأن تكون سياستها ومعاملاتها متفقة مع التعهدات الواردة في هذا الإطار.
 - تضمن الولايات المتحدة الأمريكية تنفيذ إطار السلام ومعاهداته تنفيذاً كاملاً وبحسن نية⁽¹⁾.
- وبعد أن قدم السادات نص مشروعه في كامب دايفيد، تم عقد اجتماع ضم الأطراف الثلاثة، رئيس جمهورية مصر العربية محمد أنور السادات، ومناحيم بيغن رئيس وزراء "إسرائيل" وجيمي كارتر رئيس الولايات المتحدة الأمريكية في كامب دايفيد بين 5 و17

(1) - نافعة، مصر والصراع، ص 137.

أيلول سنة 1978، واتفقوا على نص الوثيقة الأولى لاتفاق كامب دايفيد في الشرق الأوسط. ودعوا أطراف الصراع العربي- "الإسرائيلي" الأخرى للانضمام إليه، وهو ما شكل إطار السلام في الشرق الأوسط المتفق عليه في كامب دايفيد.

وأعلن أيضاً في 17/11/1978 عن صدور نص الوثيقة الثانية لاتفاق كامب دايفيد التي هدفت إلى أن توافق "إسرائيل" ومصر من أجل تحقيق السلام بينهما على التفاوض بحسن نية بهدف توقيع معاهدة سلام بينهما في غضون ثلاثة أشهر من توقيع إطار لإبرام معاهدة سلام بين مصر و"إسرائيل"⁽¹⁾.

تبادلت الأطراف الثلاثة نصوص الرسائل المرفقة باتفاق كامب دايفيد، وعددها عشر رسائل تم تبادلها في 17 و 22/9/1978؛ بين بيغن و كارتر، ومن كارتر إلى السادات، ومن السادات إلى كارتر، أما الرسالة الأخيرة، فكانت موجهة من هارولد براون إلى وايزمن*. ومن اللافت أن تلك الرسائل اتفقت على ضم شخصيات معينة إلى وفد مصر أو الأردن، وذلك بالموافقة المتبادلة بين مصر و"إسرائيل"؛ وبالتالي أعطيت "إسرائيل" حق الفيتو لدى بحث مسألة اشتراك الفلسطينيين -حتى الاستشاري في المفاوضات- وبدا واضحاً جداً أن السادات استبعد عن وعي مسألة اشتراك ممثلي منظمة التحرير الفلسطينية وإدراكهم في المفاوضات؛ وبالتالي شكل هذا انتصاراً حقيقياً للسياسة "الإسرائيلية". أما الجانب الثاني والأخطر للانتصار "الإسرائيلي"، تمثل في تبني مشروع منحيم بيغن للحكم الذاتي في اتفاقات كامب دايفيد التي طرحه منذ بداية المفاوضات المصرية - "الإسرائيلية". ففي الجانب الفلسطيني انتصر المنطق الصهيوني انتصاراً كاملاً عندما تراجع السادات عن حقوق الشعب الفلسطيني إلى الإدارة المصرية - الأردنية ثم إلى التسليم بالهيمنة "الإسرائيلية" الكاملة، والاستيطان في الضفة الغربية، حيث أعلن بيغن بعد التوقيع على الاتفاقات الآتي: "بخصوص إضافة طاقة بشرية إلى

(1) - نافعة، مصر والصراع، ص 137.

* - لمزيد من الاطلاع على تفاصيل نص الوثيقة المتفق عليها العودة إلى، نافعة، مصر والصراع، صفحات 141، 142، 143، 144.

المستوطنات القائمة لا توجد مشكلة ونحن سنعزز المستوطنات القائمة في يهودا والسامرة وهضبة الجولان ونضيف لها عائلات جديدة⁽¹⁾.

وهكذا وافق السادات في أيلول 1978 في كامب دايفيد على توقيع المعاهدة المنفردة، وتمت تحت ضغط شركاء المفاوضات المباشر أو حسب مسرحية كانت معدة مسبقاً، ويكمن أساسها في أطر وثيقة معاهدة السلام بين مصر و"إسرائيل". وكانت الوثيقة الثانية ضمن أطر مفاوضات السلام في الشرق الأوسط ستاراً للصفقة المصرية - "الإسرائيلية" المنفردة؛ لكن هذه المعاهدة لم تكن أكثر من صفقة ربحتها "إسرائيل" وأمريكا؛ لأنها كانت بعيدة كل البعد عن قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة، (القراران 242 و 338 ومشروع الحكم الذاتي)⁽²⁾، وهذا ما أثبتته خطاب مناحيم بيغن أمام الكنيست بعد توقيع الاتفاقات بقوله: "لقد حصلت على ضمانات، أنه لن تكون هناك دولة فلسطينية تحت أي ذريعة"⁽³⁾، كما أعلن عن دعم الولايات المتحدة الأمريكية للمكاسب التي حصلت عليها "إسرائيل" بقوله: "وعدتنا الولايات المتحدة الأمريكية بأنها لن تسمح بخرق الاتفاقات السلمية وتعهدت باتخاذ الإجراءات الرادعة كافة إذا ما تأكدت من حقيقة خرقها"⁽⁴⁾، يتضح ذلك من خلال تحليل موادها، مثلاً: تقول المادة الأولى من المعاهدة، (الصفقة)، يتم إنهاء حالة الحرب بين الطرفين، مصر و"إسرائيل"، ويقام السلام بينهما بعد تبادل الوثائق بشأن التصديق على هذه المعاهدة؛ وهذا يعني أن المعاهدة تبعد الأقطار العربية عن مواجهة "إسرائيل"، في حين أن "إسرائيل" وخلفاً لقرارات الأمم

(1) - مسيرة السادات الاستسلامية، ص 306.

(2) - كامب ديفيد أعلى مراحل التأمر على الشعب الفلسطيني، قسم الدراسات الفلسطينية، فلسطين 1980، ص 194.

(3) - محمد شديد، الولايات المتحدة والفلسطينيون بين الاستيعاب والتصفية، ط1 بيروت 1981، ص 194.

(4) - بهلوان، صالح، حبيب، دراسات في تاريخ القضية الفلسطينية، جامعة دمشق، 2008، ص 491.

المتحدة ونداءات أوساط الرأي العام العالمي تواصل احتلال الأراضي العربية، وتحرم الشعب العربي الفلسطيني من حقوقه المشروعة.

وفي مادة أخرى تنص على أن "الطرفين المتفقين يتعهدان بعدم أخذ أية التزامات على عاتقها"، وهذا يعني تحييد مصر عملياً في حال اصطدام "إسرائيل" مع أحد البلدان العربية المجاورة، وهذا يتناقض ونص المعاهدة، ويعني أن مصر ستقف جانبا إذا شنَّ "الإسرائيليون" التوسعيون حرباً على سورية أو الأردن أو لبنان.

ووافق السادات على بنود هذه المعاهدة كافة، في الوقت الذي أعلن فيه قادة "إسرائيل" على الملأ استعدادهم لاستخدام القوة العسكرية في تهديد أمن لبنان واستقلاله، كما تستثني المعاهدة وجود الوطنيين الفلسطينيين في الأراضي المصرية؛ فضلاً عن إلزامها السادات بمحاكمة كل من يحاول الانطلاق من أرضها ليناضل ضد السلطات "الإسرائيلية" التي حرمت الشعب الفلسطيني من حقه في تقرير مصيره، وبموجب المعاهدة يعطي السادات عملياً "إسرائيل" قطاع غزة الذي كان قبل الاحتلال سنة 1967 يخضع للإدارة المصرية، وفي هذا تنص المادة "أن الحدود بين مصر و"إسرائيل" ليست حدود 5 حزيران 1967؛ بل الحدود بين مصر والأراضي الفلسطينية التي كانت تحت الانتداب سابقاً من دون تقرير قضية قطاع غزة"⁽¹⁾.

وتضمنت المعاهدة إقامة علاقات دبلوماسية واقتصادية بشكل كامل بين مصر و"إسرائيل"، وألغت المقاطعة الاقتصادية، وفسحت المجال لحرية تنقل الأفراد والبضائع وحرية مرور السفن "الإسرائيلية" بما فيها السفن الحربية؛ لأن نص المعاهدة لا يمنع ذلك، عبر قناة السويس ومضيق تيران، وبعبارة أخرى إن "إسرائيل" التي هي في حالة حرب مع الشعب العربي نالت حرية العمل كاملاً حتى نقل وحداتها وأفرادها عبر الأراضي المصرية؛ وهذا يعني أن مصر و"إسرائيل" أصبحتا شريكتين في الصراع ضد البلدان العربية الأخرى.

(1) - رعد، إنعام، ملاحق كامب ديفيد الأمريكية والأوروبية، بيروت 1981، ص 159.

لقد حققت "إسرائيل" هذه المصالح كلها، وهي أكثر إصراراً على رفضها القاطع لسحب قواتها من الأراضي العربية كافة؛ - باستثناء سيناء التي ستسحب منها وفق شروطها هي، وهذا ما صرح به بيغن بقوله: "عندما تمضي الأعوام الخمسة، ويعلم الرأي العام "الإسرائيلي" حقيقة ما تمّ الاتفاق عليه في كامب ديفيد سوف يعلم كل مواطن كيف أمّنا مستقبل "إسرائيل" إلى الأبد"⁽¹⁾. والاعتراف بحقوق الشعب العربي الفلسطيني، ومنظمة التحرير الفلسطينية كطرف في المحادثات لن تكون أكثر مرونة لدى تسوية القضايا المهمة كافة التي تركتها المعاهدة لحلها في المستقبل من دون أي ضمانات، وهذا ما أعلنه السادات صراحة عندما سأله مراسل بي بي سي: "هل تعدّ منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب العربي الفلسطيني؟ وهل تؤيدون وجهة النظر هذه؟ فأجاب السادات: إن "مصر والأردن، وكذلك ممثلي سكان الضفة الغربية وقطاع غزة هم الذين سيحددون هذه المسألة"⁽²⁾.

وكانت المعاهدة مجحفة حتى بحق الشعب المصري نفسه، بشكل مباشر أو غير مباشر إنّها تتفوق على مصر حتى في العلاقات الثنائية بينهما، لقد وافقت مصر على إقامة علاقاتها كاملة مع "إسرائيل" قبل مدة طويلة من انسحاب قواتها الكامل من سيناء، كما أنّها وافقت على منطقة منزوعة السلاح في الجبهة المصرية تشكل مساحة أكبر بكثير مما هي في الجبهة "الإسرائيلية". بينما "إسرائيل" لم توافق على استخدام القوات الجوية المصرية لمطارات سيناء، في حين يجري بناء قاعدتين جويتين بأموال أمريكية "إسرائيلية" في صحراء النقب، سوف تؤمنان المراقبة العسكرية الاستراتيجية "الإسرائيلية" على سيناء. وكشفت الصحافة الأمريكية عن بعض البنود السرية للمعاهدة، مثل: تعهد مصر بعدم الإصرار على دور منظمة التحرير، وتشجيع إنشاء قوة ثالثة من الفلسطينيين الذين يمكنهم الموافقة على اتفاقيات كامب ديفيد وتنسيق الجهود المصرية - "الإسرائيلية"

(1) - عبد الله ربيع، حامد، اتفاقات كامب ديفيد، قصة الحوار بين الذئب والثعلب، دمشق

1980، ص 130. قضية ص 531

(2) - أجاريشيف، أناتولي، التآمر ضد العرب، ص 5.

لإرغام سورية على سحب قواتها من لبنان خلال 12 شهراً، وتبادل الزيارات الطويلة للضباط المصريين و"الإسرائيليين" لتأمين أوامر الصداقة بين الجيشين.

هذه هي الأطر التي بدأت منها بعد توقيع المعاهدة المصرية - "الإسرائيلية" الاتصالات المنفردة؛ بغية تقرير مصير الأراضي الفلسطينية المحتلة التي تضمنت لقاءات على المستويات المختلفة بما فيها بين السادات وبيغن.

يلاحظ أن توقيع المعاهدة المصرية - "الإسرائيلية" لم تنجز قبل ضمان "إسرائيل" كل الأسس اللازمة لصياغة سياستها إزاء الأراضي العربية المحتلة في سنة 1967 بشكل توسعي مكشوف. إن خطة "إسرائيل" التوسعية اتضحت وضوحاً كافياً في خطة ألون وخطة دايان، إلا أن مخطط الحكومة "الإسرائيلية" لم يكن في أي وقت من الأوقات واضحاً وصريحاً في وضع النقاط على الحروف بشأن ضم الأراضي العربية المحتلة كما في خطة بيغن التي كانت في صلب المفاوضات مع مصر.

ث- أمريكا وضمات معاهدة كامب ديفيد:

رأينا أن قضية فلسطين وممثلها الشرعي منظمة التحرير الفلسطينية، قد حازت اهتماماً دولياً واسعاً على صعيد الرأي العام العالمي، أو على الصعيد الدولي الرسمي في هيئة الأمم المتحدة. وبذلك كان لابد لأمريكا التي ضمنت "إسرائيل" مسار التفوق على محيطها العربي منذ سنة 1947 وحتى سنة 1979، أخذت تسعى لتنفيذ مخططها الاستسلامي في مصر، من خلال ما أطلق عليه حل المشكلة الفلسطينية (وفق سياسة التسويات مع بعض المراعاة لمصالح الفلسطينيين؛ أي إن الحل سيكون ضمن الفهم الأمريكي لمصالح الفلسطينيين والحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني)، وهذا ما تجسد عملياً في سلسلة التصريحات التي أدلى بها الرئيس الأمريكي كارتر في مطلع سنة 1978 الذي صاغ فيه الموقف الأمريكي إزاء القضية الفلسطينية، وحلها على النحو الآتي:

- معارضة إقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، كي لا تتحول إلى قاعدة تنطلق منها المنظمات الفلسطينية للقيام بأعمال تخريبية ضد "إسرائيل".
- معارضة إعطاء أي دور لمنظمة التحرير الفلسطينية طالما أنها لا تعترف بحق "إسرائيل" في الوجود ويقرر مجلس الأمن رقم 242.

- إجراء تعديلات طفيفة على الحدود.
- يجب أن يتوفر حلّ للمشكلة الفلسطينية من جوانبها كافة، ويجب الاعتراف بالحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني، وتمكين الفلسطينيين من المشاركة في تحديد مستقبلهم⁽¹⁾.

بذلك يتضح أنّ الحلّ الذي سيتمكن من إنهاء المشكلة الفلسطينية (وفق الفهم الأمريكي) والاعتراف بالحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني وحقه في تقرير مصيره يقوم على أساس الاعتراف بـ"إسرائيل" وبحقها في فلسطين، وهو ما تمّ تحقيقه في معاهدة الاستسلام مع مصر في كامب ديفيد.

2- الحكم الذاتي في الضفة والقطاع وفق الرؤية الأمريكية - "الإسرائيلية":

كانت الصيغة الأمريكية الأكثر رواجاً لحل المسألة الفلسطينية قبل توقيع اتفاقيات كامب ديفيد؛ إقامة حكم ذاتي في الضفة الغربية وقطاع غزة مرتبطة سياسياً مع الأردن؛ لتجريد المنطقتين من السلاح ووضع ترتيبات أمنية "إسرائيلية" والإبقاء على الحدود المفتوحة والدمج الاقتصادي بينها وبين "إسرائيل" على أن يرتبط الحكم الذاتي المقترح بمعاهدات خاصة مع كل من الأردن و"إسرائيل" تحدّد قدر الإمكان من صلاحياته، وتحول دون التدخل لمنع الحكم الذاتي من نقض المعاهدات التي يركز عليها نظام الحكم الذاتي. وفي 1977/11/9 نشرت صحيفة هيرالد تريبيون مشروعاً للعمل، كان حينها بريجنسكي مستشار الرئيس كارتر لشؤون الأمن القومي قد اقترحه وفق الأسس المشار إليها، ويتضمن العناصر الآتية:

- إلحاق الضفة الغربية وقطاع غزة بالأردن بوصفهما منطقة مستقلة ذاتياً، وليس دولة مستقلة.
- سيكون للسكان العرب في هاتين المنطقتين حرية العمل والتحرك داخل "إسرائيل" وللإسرائيليين حرية التحرك في الضفة الغربية والقطاع، مع وجود حدود مفتوحة وتعاون حقيقي بين الطرفين.

(1) - رشيد سلمان، الولايات المتحدة، ص 48.

- يتخلى الفلسطينيون عن المطالبة باستقلال تام، وتتخلى "إسرائيل" عن المطالبة بالسيادة على الضفة والقطاع مع احتفاظهما بحق "إسرائيل" في الإبقاء على ضمانات عسكرية أمنية.
 - تجريد الضفة والقطاع من السلاح، والاعتراف بتعديلات طفيفة نسبياً على الحدود للضرورة.
 - السماح "لإسرائيل" بالمحافظة على وجود عسكري غير هجومي لفترة محددة⁽¹⁾.
- وقد أمكن بسهولة من خلال المزاجية بين المقترحات الأمريكية ومشروع بيغن للحكم الذاتي التوصل إلى اتفاقية كامب ديفيد بشأن الحكم الذاتي للفلسطينيين.
- **خطة بيغن للحكم الذاتي:**
 - وافقت الحكومة "الإسرائيلية" على خطة وضعها بيغن في 1979/5/21، كأساس للمفاوضات مع السادات، وتضمنت 18 نقطة، من أهمها:
 - أن الحكم الذاتي للضفة الغربية وقطاع غزة يعني السكان فقط وليس الأرض، وذلك بموافقة "الحكومة الإسرائيلية".
 - الإعلان على الملأ مجدداً عن النية في ضم الأراضي العربية التي احتلت سنة 1967، وأشارت الخطة إلى انتقال مناطق بكاملها في الضفة الغربية وقطاع غزة إلى "الإسرائيليين"، كما أعلنت عن سيادة "إسرائيل" على الأراضي الضرورية للجيش "الإسرائيلي" والمستوطنات، وكذلك على الأراضي الصخرية وأراضي الدولة، وبعبارة أخرى ضمت الخطة جزءاً كبيراً من الضفة الغربية وقطاع غزة إلى "إسرائيل" دون أي ستار قانوني.
 - ومن المعروف أن الإدارة العسكرية "الإسرائيلية" وضعت يدها في سنة 1967 على أراضي الدولة في الضفة الغربية العائدة للمملكة الأردنية الهاشمية التي تشكل حوالي 100 ألف هكتار، كما استلمت دائرة الاختصاص "الإسرائيلية" مساحات كبيرة من الأراضي الضرورية للجيش "الإسرائيلي" ليس من أجل تواجده الدائم فحسب؛ بل من أجل

(1) - رشيد سلمان، الولايات المتحدة، ص 50.

مشاريعها ومناوراتها، وهذا ما صرح به موشي دايان في صحيفة معاريف "الإسرائيلية" سنة 1978؛ بأنه "ينبغي الاستيلاء على مزيد من الأراضي بالتعاون مع السلطات العسكرية، وعلى رئيس الوزراء أن يصدر هذا الأمر إلى وزير الدفاع عايزر وايزمن الذي عليه بدوره أن يأمر بتسبيح الأراضي الضرورية، وعلى وزير العدل أن يصدر المراسيم اللازمة، أما وزير المالية أريخ فعليه أن يقدم الأموال التي ستحتاجها"⁽¹⁾.

- إعلان بيغن عن حق استعمار مناطق الحكم الذاتي حسب الوثيقة التي وافقت عليها الحكومة "الإسرائيلية"؛ بأن لكل مواطن "إسرائيلي" الحق في شراء الأرض داخل منطقة الحكم الذاتي، مع الأحقية في التوسع اللاحق المبرمج وغير المقيد، وهدف هذا التوسع واضح جداً كما كان في الأربعينيات، وهو طرد السكان الفلسطينيين من الضفة الغربية.

- تضمنت خطة بيغن أيضاً بنوداً تنتج الاستنتاج بأن طرد الفلسطينيين من أراضيهم، يتم الآن بوتائر مشددة من خلال صياغة مشاريع مستوطنات "إسرائيلية" جديدة في الأراضي المحتلة مصدق عليها، حيث يبلغ عددها في السنوات الخمس المقبلة بعد توقيع المعاهدة المصرية - "الإسرائيلية" 84 مستوطنة، وعدد سكانها 70 ألف شخص، وبهذا يتضاعف عدد المستوطنات ليقارب ثلاثة أضعاف عدد "الإسرائيليين" المقيمين وراء الخط الأخضر، وهو الخط الذي كان يفصل بين القوات قبل الهجوم "الإسرائيلي" على الضفة في حزيران 1967، وفي الوقت ذاته يجري توسيع الأحياء اليهودية في القدس وعدد من مدن الضفة الغربية، وتشكل هذه الإجراءات كلها ضغطاً على السكان الفلسطينيين ترغمهم على ترك أراضيهم⁽²⁾.

- إن "إسرائيل" تسعى بموجب خطة بيغن لترسيخ مواقعها في الضفة الغربية؛ ويتضح هذا ليس في محاولات إبقاء القوات "الإسرائيلية" في هذه الأراضي إلى الأبد وقيام "الإسرائيليين" بما يسمى وظائف الأمن فحسب؛ بل في فرض الرقابة التامة على

(1) - بريماكوف، أمريكا والنزاع العربي.. ص 158.

(2) - بريماكوف، أمريكا والنزاع العربي.. ص 158.

إنشاء هيئة الحكم الذاتي ونشاطها في المجلس الإداري. إن هذا المجلس لن يكون له أية سلطة في الميدان المالي؛ لأنه لا يحق له إصدار العملة، ولا إنشاء مصرف مركزي، ولا فرض الضرائب الجمركية أو منع تحويل الرساميل، وتنتقل الأيدي العاملة والبضائع، حسب تقرير رئيس إدارة الميزانية في "إسرائيل". إن السلطات العسكرية ستكون مصدر صلاحيات المجلس الإداري لمنطقة الحكم الذاتي.

- لقد أعلن بيغن أنه لن تقوم أية دولة فلسطينية، ومهمة الجيش "الإسرائيلي" هي منع ذلك، وهذا ما ورد في صحيفة معاريف في تشرين الأول 1978 عن لسان رئيس الوزراء "الإسرائيلي" بأن الإدارة ولا أكثر... إننا اقترحنا الحكم الذاتي وليس السيادة، والفرق بين هذا وذاك كبير⁽¹⁾.

- تهدف الحكومة "الإسرائيلية" بموجب خطة بيغن إلى فرض إشرافها الكامل على الحياة في الضفة الغربية بالوسائل الاقتصادية أيضاً، وهذا ما نص عليه بند (مسؤولية "إسرائيل" عن تخطيط الموارد المائية)، وفسر أفنون كابيلوك القصد من هذا البند في مجلة ليموند دبلوماسيك في كانون الثاني سنة 1979 بقوله: "من أجل تزويد المستعمرات اليهودية الجديدة بالمياه، سيواصل "الإسرائيليون" فرض سيطرتهم على مصادر المياه في الضفة الغربية بعد قيام الحكم الذاتي. إن القوانين "الإسرائيلية" الخاصة بمراقبة حفر الآبار شملت هذه المنطقة أيضاً بعد حرب الأيام الستة مباشرة، ومنذ ذلك الحين لم يسمح إلا ببناء عدد قليل من أبراج المياه، وفي ظل النظام الاحتلالي تنقلص مساحات الأراضي الزراعية باستمرار⁽²⁾. إن جوهر الضم في خطة بيغن يتركز أكثر في البيانين المرفقين بها، حيث يرفض أحد البيانين كلياً إمكانية إنشاء الدولة الفلسطينية، أما الثاني، فيلخص نية "إسرائيل" في بسط سيادتها على يهوذا (أي الضفة الغربية) والسامرة (أي قطاع غزة). ومن أجل تحقيق

(1) - بريماكوف، أمريكا والنزاع العربي.. ص 159.

(2) - بريماكوف، أمريكا والنزاع العربي، ص 160.

هذه الأهداف حاول الساسة الأمريكيون إيجاد صيغة لكامب دايفيد تتناسب الجميع بشأن القضية الفلسطينية، فلا يحسب حسابهم بشكل جاد.

- أما فيما يتعلق بمصر، فإن مثل هذه الصيغة تمكّن السادات من إيجاد مخرج أكيد لعزلته عن الوطن العربي؛ بسبب صفتة المنفردة مع "إسرائيل". وبالنسبة للسعودية، فينبغي لهذه الصيغة -حسب رأي واشنطن- أن تكون مسوغاً لتغيير موقفها السلبي من صفتة كامب دايفيد، وضمن هذا الاتجاه أخذت السياسة الأمريكية تعمل في إعداد الصيغة الفلسطينية بعد توقيع المعاهدة المصرية - "الإسرائيلية" المنفردة مباشرة. وفي البداية جرى الاعتماد على البحث في داخل الأراضي المحتلة عن قوى فلسطينية تتبنى موقف أمريكا، وتصبح شريكة في تحقيقه، فبعد اتفاقيات كامب دايفيد تلقت السفارة الأمريكية في تل أبيب والقنصلية الأمريكية في القدس أمراً من واشنطن ببدء الاتصالات مع الفلسطينيين المعتدلين في الضفة والقطاع. وعلى حدّ تقديرات وزارة الخارجية الأمريكية، لا بد من توفر فترة لا تزيد على ثلاثة أشهر من أجل إجراء حوار ناجح مع الطرف الفلسطيني، وذلك بعد فشل محاولة أئرتون نائب وزير الخارجية الأمريكية في زيارته للضفة الغربية في أثناء اجتماعه مع عدد قليل جداً من الشخصيات الفلسطينية البارزة، وحتى هؤلاء لم يقبلوا البرنامج الذي طرح عليهم. وعادت أمريكا إلى فكرة الاتصالات غير المباشرة مع منظمة التحرير الفلسطينية، بهدف شق صفها واستكشاف عناصر تقبل بالصيغة الفلسطينية على أساس وسطي. ورافق هذه الاتصالات غير المباشرة ضغط أمريكي لإرغام منظمة التحرير الفلسطينية على الاعتراف بـ "إسرائيل" بدءاً بقبول القرار 242 وانتهاء بإعلان مباشر عن قبولها الاعتراف بهذه الدولة⁽¹⁾. ورغم المحاولات كلها لم تكن أمريكا لتقرّ بأية صيغة لحقوق الفلسطينيين، وحقهم في إنشاء دولتهم الوطنية.

خامساً - أهم المواقف العربية والدولية من كامب دايفيد:

1- المواقف العربية وأهم المشاريع البديلة: (مشروع الأمير فهد نموذجاً)

(1) - بريماكوف، أمريكا والنزاع العربي، ص 161.

رفض رؤساء الدول العربية وملوكها بالإجماع صفقة التسوية المنفردة بين مصر و"إسرائيل"، وأعلنوا رفضهم في مؤتمر القمة العربي في بغداد المنعقد بين 2 إلى 5/11/1978، لكن الحقيقة أن المواقف من اتفاقيتي كامب ديفيد ونهج السادات الاستسلامي كانت متباينة؛ فإلى جانب بعض الدول العربية التي لم تخف تأييدها للسادات وسياسته الاستسلامية (وإن كانت قليلة العدد)، كانت هناك دول عربية أخرى تقف موقفاً متردداً، أو مؤيداً ضمناً للسادات، ولكنها لاعتبارات عديدة لم تكن قادرة على التصريح بذلك؛ فضلاً عن محاولات بعض القوى الإمبريالية والصهيونية إفشال المؤتمر خدمة لمخططاتها ومؤامراتها ضد الوطن العربي. ومما ساعد على تجاوز هذه الصعوبات، تشكل الجبهة القومية للصمود والتصدي، وموقف دولها الحازم من صفقة التسوية، بخاصة سورية التي اتسم موقفها بالوضوح والصراحة، واستيعاب أبعاد المؤامرة كلها وأخطارها على الأمة العربية.

ورغم الصعوبات، أقر الجميع بضرورة تنفيذ البند الذي يتعلق بالإجراءات العربية إزاء "إسرائيل"، والذي نص على أنه لايجوز لأية دولة من دول الجامعة العربية أن تتفاوض في عقد صلح منفرد أو أي اتفاق سياسي أو عسكري أو اقتصادي مع "إسرائيل"، أو تعقد فعلاً هذا الصلح أو الاتفاق، وأن الدولة التي تقدم على ذلك تعدّ منفصلة عن الجامعة العربية على الفور، طبقاً للمادة الثامنة عشرة من الميثاق^{*}، ثم تكليف اللجنة السياسية لاقتراح التدابير التي يجب أن تتخذ بشأن الدولة التي ترتكب هذه المخالفة⁽¹⁾.

وكان من أهم القرارات التي اتخذها المؤتمر:

* - المادة 18 من ميثاق جامعة الدول العربية تنص على: "إذا رأت إحدى دول الجامعة أن تنسحب منها أبلغت المجلس عزمها على الانسحاب قبل تنفيذه بسنة، ولمجلس الجامعة أن يعدّ أية دولة لا تقوم بواجبات هذا الميثاق منفصلة عن الجامعة، وذلك بقرار يصدره بإجماع الدول، عدا المشار إليها.

(1) - الجامعة العربية ومؤتمرات القمة، سلسلة دراسات، ص 182.

- رفض اتفاقية كامب ديفيد وما لحقها، حيث أعلن الجميع أنه "لما كانت اتفاقية كامب ديفيد والحكم الذاتي تسمان حقوق الشعب الفلسطيني والأمة العربية في فلسطين والأراضي العربية المحتلة، وعقدنا خارج إطار المسؤولية العربية الجماعية، وكاننا نتعارض مع مقررات مؤتمرات القمة العربية وقررات الأمم المتحدة المتعلقة بالقضية الفلسطينية ولا تؤديان إلى السلام العادل الذي نتشده الأمة العربية؛ لذلك فإن المؤتمر يقرر عدم موافقته على هاتين الاتفاقيتين وعدم التعامل مع ما يترتب عليهما من نتائج وأثار سياسية واقتصادية وقانونية"⁽¹⁾.
 - أكد المؤتمر ضرورة توحيد الجهود العربية وتنسيق استعداداتها العسكرية، ثم تقديم مساعدة سنوية للدول المواجهة للعدو (الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية والشعب الفلسطيني في الأرض المحتلة). وأكدوا تنفيذ المقاطعة السياسية والاقتصادية مع مصر في حال عدم تراجعها عن المعاهدة، وعودتها إلى الصف العربي.
 - اتفق الجميع على أن تكون مدينة تونس عاصمة الجمهورية التونسية مقراً مؤقتاً للجامعة ولأمانتها العامة، والمجالس الوزارية المختصة واللجان الفنية الدائمة، بدءاً من تاريخ التوقيع على المعاهدة المصرية - "الإسرائيلية".
- وبذلك استطاع مؤتمر القمة، بفضل الدور الذي أدته الأنظمة الوطنية التقدمية أن يحدّد مواقف دول الحلقة الأضعف في السلسلة العربية؛ كالعربية السعودية والأردن، (وفقاً لاعتبارات السياسة الغربية)، فجاء رفضهما مفاجأة لأمريكا و"إسرائيل". حيث أعلن الملك الأردني أنه لا يقبل بقرارات كامب ديفيد؛ لأنها تتناقض والتسوية الشاملة لصالح أطراف الصراع كافة؛ وبذلك فشلت خطة الأردن في مفاوضات جديدة منفردة. أما منظمة التحرير الفلسطينية، فقد قررت رص صفوفها في وجه المؤامرة الخطيرة، ووطدت علاقاتها أكثر مع سورية، واشتد نضالها المسلح في الأراضي المحتلة، وتزايد نشاطها السياسي بشكل كبير؛ مما أكسب منظمة التحرير الفلسطينية أهمية سياسية أكبر على الصعيدين الدولي والعربي. وهذا ما فسح المجال أمام الحكومات العربية لطرح مشاريع

(1) - www.moqatel.com حول مؤتمر قمة بغداد.

حلول للقضية الفلسطينية بعيدة عن الحلول الاستسلامية الأمريكية - "الإسرائيلية"، ومن أهمها:

مشروع الأمير فهد بن عبد العزيز:

طرحت المملكة العربية السعودية أحد مشاريع الحلول العربية، بعد الاستتكار العربي لكامب ديفيد، والذي جاء بصيغة تصريح للأمير ولي عهد المملكة، نشرته وكالة الأنباء السعودية في 1981/8/7، ضمّنه مشروعاً لتسوية الصراع العربي - "الإسرائيلي"، ركز فيه على النقاط الآتية:

أ- التسليم بعدم جدوى اتفاقيات كامب ديفيد كإطار للسلام العادل والشامل في الشرق الأوسط.

ب- الرغبة بأن تبادر الولايات المتحدة الأمريكية إلى إحداث تغيير جذري في سياستها يؤدي إلى انسحاب "إسرائيل" من الأراضي العربية المحتلة سنة 1967، وإلى قيام الدولة الفلسطينية المستقلة.

ت- على الولايات المتحدة الأمريكية الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية؛ لأنها حقيقة وواقع.

ث- حان الوقت لكي تكون الحكومة الأمريكية أقل انحيازاً "إسرائيل"، وأكثر إنصافاً للعرب.

كما تضمن المشروع ثمانية مبادئ، هي:

أ- انسحاب "إسرائيل" من الأراضي جميعها التي احتلتها سنة 1967، بما فيها القدس العربية.

ب- إزالة المستعمرات التي أقامتها "إسرائيل" في الأراضي العربية بعد سنة 1967.

ت- ضمان حرية العبادة، وممارسة الشعائر الدينية للأديان جميعها في الأماكن المقدسة.

ث- تأكيد حق الشعب الفلسطيني، وتعويض من لا يرغب في العودة.

ج- تخضع الضفة الغربية وقطاع غزة لفترة انتقالية تحت إشراف الأمم المتحدة ولمدة لا تزيد على بضعة أشهر.

ح- قيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس.

خ- تأكيد حق دول المنظمة بالعيش بسلام.

د- تقوم الأمم المتحدة أو بعض الدول الأعضاء فيها بضمان تنفيذ تلك المبادئ.

أشار الأمير فهد في تصريحه إلى أن هذه المبادئ موجودة في قرارات صادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة، ويمكن ضمها جميعاً في قرار واحد يصدر عن مجلس الأمن، ويشكل إطاراً للتسوية الشاملة والعادلة. وقال صاحب المشروع إن تنفيذ هذه التسوية يتوقف على ثلاثة شروط واقعية لا بد من تحقيقها، هي :

1- وقف الدعم الأمريكي اللامحدود "لإسرائيل".

2- وضع حدٍّ للغطرسة "الإسرائيلية" التي يمثل منحيم بيغن أبشع صورها، وهذا الشرط يمكن تحقيقه تلقائياً إذا تحقق الشرط الأول.

3- التسليم بأنَّ الرقم الفلسطيني هو الأساس في معادلة الشرق الأوسط⁽¹⁾.

لكن "إسرائيل" ومصر تمسكتا باتفاقية كامب ديفيد، ورفضتا المبادرة، وأصدرت وزارة الخارجية "الإسرائيلية" بياناً جاء فيه: "إن "إسرائيل" ترى في الاقتراح السعودي خطة لتدميرها على مراحل، وبموجب هذا الاقتراح، فإنَّ الاعتراف بـ "إسرائيل" ليس سوى وهم، وإنَّ هذه الخطة تتناقض واتفاقية كامب ديفيد"⁽²⁾. أما أمريكا ومجموعة الدول الأوروبية، فقد تجاهلوا المبادرة. لكن المواقف العربية فقد تباينت ما بين الموافقة؛ كما سورية والعراق، والرفض؛ كما ياسر عرفات الذي أعلن من داخل منظمة فتح وبعض فصائل منظمة التحرير الفلسطينية، وهذا ما صرح به فاروق القدومي بقوله: "إن الظروف غير مناسبة لحل سلمي، وإنَّ الفلسطينيين يرفضون النقطة السابعة في المشروع رفضاً قاطعاً"⁽³⁾.

(1) - الموسوعة الفلسطينية، ج3، ص477، 478. والوثائق الفلسطينية العربية، 1981، ص375.

(2) - شؤون فلسطينية العدد 119، تشرين الأول 1981، ص213-214.

(3) - آلان غريش، م.ت.ف. تاريخ واستراتيجيات، ص 245. لا يوجد أية معلومات أخرى لأنه مأخوذ عن النسخة ب د ف.

وكذلك كان موقف الأمين العام للحزب الشيوعي جورج حاوي، الذي نقل عنه: "استعدوا للضربة، لقد أديتم بضغطكم هذا إلى موقف سيؤدي إلى رفع الغطاء العربي عنا، واللهم أشهد أنني بلغت"⁽¹⁾.

2- سورية وموقفها من سياسات التسوية:

برز دور سورية الواضح منذ ما قبل حرب تشرين الأول 1973 في بذل الجهود والإمكانات العسكرية والاقتصادية والسياسية كلها من أجل الاستعداد لمواجهة العدو واسترداد الحق العربي، وكان هذا الدور أكثر ثباتاً ووضوحاً خلال مجريات أحداث الحرب. أما بعد الحرب فقد تجسد الموقف السوري الثابت أكثر في حرب الاستنزاف التي استمرت 82 يوماً من 1974/3/11 وحتى 1974/5/31، والتي أعلنتها سورية كرداً على وقف مصر لإطلاق النار المفاجيء، وتأكيداً على أن الحرب مع العدو لم تنته، وبالفعل تحققت من ورائها نتائج إيجابية غيرت من حسابات العدو "الإسرائيلي"، وأسقطت بعض المخططات التي رتبها "إسرائيل" مع الولايات المتحدة الأمريكية على حساب المصالح العربية. ورأينا أن اتفاقية فصل القوات على حدود الجولان لم تتم إلا بعد إجبار "إسرائيل" على الانسحاب من أجزاء من الأراضي السورية المحتلة، وتم أيضاً تحرير مدينة القنيطرة، الذي يحوز أهمية تاريخية ومعنوية وسياسية كبرى*.

وتميّز الدور السوري بنهج سياسة التضامن العربي، وتركيز الجهود بشكل أساسي للحفاظ على قومية المعركة، وذلك بضرب محاولات تمزيق الصف العربي كله التي خططت لها "إسرائيل" وأمريكا، (بما سمي بالتسويات)، وكان لسورية دورها في

(1) - غريش، م.ت.ف. تاريخ واستراتيجيات، ص 245.

* - في محادثات كيسنجر مع الرئيس الأسد في كانون الثاني 1974، حول اتفاقية فض الاشتباك، تمسك الرئيس الأسد حينها بنصف الأراضي التي استولت عليها "إسرائيل" سنة 1967، وبكل الأراضي التي كسبتها سنة 1973، وتثبيت الأسد بورقة الأسرى "الإسرائيليين"، وهي الورقة الوحيدة التي ساوم عليها بعناد. عن وليام كوانت، عملية السلام ودبلوماسية النزاع العربي الإسرائيلي، ط1 مركز الأهرام للترجمة، القاهرة 1994، ص 198.

إحباط محاولات التسوية الاستسلامية في الأردن ولبنان، وكذلك ضرب محاولات كسب تأييد الأقطار العربية الأخرى لحلول التسوية التي نفذت في مصر؛ بل أصبحت مصر معزولة عن باقي الأقطار العربية.

كما رفضت ليبيا الحلول الاستسلامية، واستقبلت مؤتمر الشعب العربي في مدينة طرابلس بين 5 و1977/1/8؛ أي في أعقاب قمة طرابلس، وشارك فيه ممثلون عن 72 حزباً وتنظيماً سياسياً و42 منظمة شعبية ونقابية من أرجاء الوطن العربي المختلفة، باستثناء مصر والأردن والسودان؛ لعدم قبول حكوماتهم بمغادرة وفود ممثلي القوى الوطنية لحضور المؤتمر. وأسهم القطر العربي السوري في إنجاح هذا المؤتمر، وإنجاز المهام المترتبة عليه، وقدم ورقة عمل تضمنت شرح أبعاد زيارة السادات للقدس المحتلة ومخاطرها، وأهمية التصدي لتناجها، وإحباط نهجه الاستسلامي. وأقر المؤتمر أيضاً تشكيل أمانة عامة مقرها طرابلس تضم ممثلين عن بعض الأحزاب والقوى السياسية العربية لمتابعة تنفيذ ما قرره المؤتمر، والتحضير لمؤتمرات شعبية قادمة، وقامت هذه الأمانة بنشاطات عديدة لمواجهة مخططات التسوية الأمريكية والغربية والصهيونية والرجعية وحلقاتها المتواصلة الرامية إلى فرض الاستسلام والهيمنة الكاملة على العرب.

وسعت سورية إلى تصعيد الموقف العربي التضامني في مؤتمر العراق المنعقد سنة 1978، الذي انبثق عن قيام الجبهة القومية للصمود والتصدي، وكانت بمنزلة قيادة سياسية وعسكرية مشتركة للأقطار المنضوية فيها، وشكلت أيضاً قيادة للقوى والأحزاب السياسية والمنظمات والهيئات الشعبية والاتحادات المهنية والطلابية والعمالية المنفقة معها على هذه الأهداف.

وتمكنت الجبهة القومية آنذاك من القيام بدور فاعل ومؤثر، لاسيما في المؤتمر الثاني لقمة الصمود والتصدي السياسي والعسكري لمواجهة التحرك المشترك "الإسرائيلي" - الإمبريالي - الساداتي. وتركزت مناقشات المؤتمر على موضوع تحقيق التوازن الاستراتيجي بين سورية و"إسرائيل" بعد أن اختل التوازن العربي بخروج مصر من أرض المعركة، وأكد البيان الصادر عن المؤتمر التمسك بقرارات مؤتمر طرابلس، وضرورة

استمرار النضال لإحياء المؤامرة ونتائجها، وأهمية الوقوف إلى جانب سورية، ودعم موقفها بالوسائل والسبل جميعها.

كما كان لمؤتمر قمة الصمود والتصدي الثالث المنعقد في دمشق بين 20 و 23/9/1978، أهمية كبرى؛ لأنَّ جلَّ المناقشات تركّزت حول الموقف الناتج عن توقيع اتفاقيات كامب دايفيد في تموز 1978، وعلى تطوير عمل جبهة الصمود والتصدي نوعياً، بما يساعد على ترسيخ عمل الجبهة ويزيد من قوة وفاعلية تأثير دولها. وقد صدر عن المؤتمر بيان سياسي ختامي تضمن جملة من القرارات والإجراءات التي اتخذها والتي من شأنها تدعيم الجبهة القومية للصمود والتصدي، ومن ضمنها إدانة اتفاقية معسكر داوود وعدّها غير شرعية وباطلة لتفريطها بالحقوق العربي الفلسطيني، ورفض كل ما يترتب عليها من نتائج، وكذلك دعم قوى الصمود التي تشكل سورية قاعدتها الأساسية، والعمل على توفير المستلزمات لإعادة التوازن الاستراتيجي مع "إسرائيل"، وإفشال نتائج معسكر داوود وقطع العلاقات السياسية والاقتصادية مع النظام المصري، والعمل على تحقيق دعم عالمي للنضال العادل للعرب وتأييده، لما لوحدة القطرين أو حتّى لقائهما واتفاقهما من أهمية في مواجهة مخططات "إسرائيل" وأمريكا والغرب في الوطن العربي. وكان ذلك بمبادرة من الرئيس السوري حافظ الأسد، حيث وجّه رسالة بهذا الخصوص إلى الرئيس العراقي أحمد حسن البكر في 30/11/1977 وأثمرت هذه المبادرة عن حصول تقارب بين القطرين، وتمّ التوقيع على ميثاق العمل القومي بينهما في 26/10/1978، الذي يرمي إلى وضع طاقات البلدين في مواجهة هذه المرحلة الصعبة والخطيرة.

غير أنّ هذا التقارب السوري - العراقي لم يدم طويلاً؛ نتيجة لانحراف سياسة صدام حسين والاجراءات التي اتخذها في تموز 1979؛ مما أدى إلى خلق حالة من العداء بين القطرين من خلال إثارة حملة من الافتراءات الكاذبة ضد سورية وقيادتها السياسية ونهجها القومي، علماً أنّ هذا التقارب - لو استمر لكان له دور كبير في إنجاح مؤتمر القمة التاسع والقرارات التي اتخذها، والتي وضعت آنذاك نهج كامب ديفيد في طريق مسدود.

سادساً - هيئة الأمم المتحدة وأهم مشاريع التسوية البديلة:

تجلى الموقف الدولي الرسمي من اتفاقيات كامب ديفيد المنفردة بوضوح خلال الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة، حيث أشارت محادثات هذه الدورة إلى أن الاتفاقيات الموقعة في كامب ديفيد بين "إسرائيل" ومصر غير ذات قوة لدى تقرير مستقبل للشعب الفلسطيني، وقد رفضت الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة بأغلبية الأصوات (لأول مرة) الصفقة المصرية - "الإسرائيلية" المعقودة برعاية الولايات المتحدة الأمريكية والقرار الذي اتخذ بـ 75 صوتاً بالرفض، مقابل 33 صوتاً بالموافقة، وامتناع 37 عن التصويت، يدين كل اتفاقية جزئية أو معاهدة منفردة تشكل خرقاً صريحاً لحقوق الشعب الفلسطيني⁽¹⁾.

كما استنكرت مجموعة الدول الإسلامية، ودول عدم الانحياز، والدول الإفريقية، ودول المنظومة الاشتراكية والدول الصديقة كافة المعاهدة الاستسلامية وأيدت الموقف العربي وقضيته الأساسية فلسطين.

ولاشك في أن موقف الاتحاد السوفييتي كان واضحاً تماماً - كما سبق إيضاحه - إزاء هذه الصفقة المنفردة المتحيزة "لإسرائيل". وكان الاتحاد السوفييتي قد حدد موقفه بطرح مشروع حل للنزاع في الشرق الأوسط، عرف بمشروع بريجنيف للسلام، بمنزلة بديل لمشروع الاستسلام الأمريكي - "الإسرائيلي"، لاسيما أن الموقف السوفييتي كان قد تبلور أكثر مع تصاعد الأحداث والتطورات السياسية العربية والدولية بعد مسيرة كامب ديفيد وملحقاتها وذيلها المستقبلية.

1- مشروع بريجنيف للسلام:

عرض ليونيد بريجنيف رئيس مجلس السوفييت الأعلى مشروعه في أثناء الخطاب الذي ألقاه في 15/9/1982، حينما كان العدوان "الإسرائيلي" ما يزال مستمراً على لبنان، وأمريكا ما تزال تصول وتجول باقتراحات ومشاريع جديدة لا تحيد في جوهرها عن كامب

(1) - بريماكوف، أمريكا والنزاع العربي - الإسرائيلي، ص 163.

دايفيد وأهدافها؛ حيث وضح مشروع بريجنيف أن السلام العادل والراسخ في الشرق الأوسط يجب أن يقوم على مبادئ ستة تتسجم مع القواعد العامة للقانون الدولي، ومع قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن قضية فلسطين والشرق الأوسط، وهذه المبادئ، هي:

أ- تطبيق مبدأ عدم جواز الاستيلاء على أراضي الآخرين عن طريق العدوان، ويعني أن تعاد إلى العرب الأراضي اللبنانية جميعها، كما يجب أن تعلن حدود بين "إسرائيل" وجيرانها العرب ثابتة وغير قابلة للتغيير.

ب- وجوب تأمين الحق الثابت للشعب العربي الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولة مستقلة خاصة به عملياً في الأراضي الفلسطينية التي سوف يتم تحريرها من الاحتلال "الإسرائيلي"؛ أي الضفة الغربية وقطاع غزة، كما يجب تمكين اللاجئين الفلسطينيين من العودة إلى ديارهم أو الحصول على تعويض مناسب لممتلكاتهم المتروكة وفقاً لقرارات الأمم المتحدة.

ت- إعادة الجزء الشرقي من القدس إلى العرب، وهو الجزء الذي احتلته "إسرائيل" سنة 1967 والذي ينبغي أن يصبح جزءاً لا يتجزأ من الدولة الفلسطينية ويجب أن تؤمن حرية ممارسة الشعائر الدينية للأديان الثلاثة في مدينة القدس.

ث- وجوب تأمين حق دول المنطقة جميعها في الوجود والتطور السلميين، وذلك بشرط مراعاة مبدأ التعامل بالمثل؛ لأنه لا يمكن ضمان أمن البعض بانتهاك أمن الآخرين.

ج- وجوب إنهاء حالة الحرب، وإحلال السلام بين الدول العربية و"إسرائيل"، وهذا يعني أنه على الأطراف جميعها المشاركة في الصراع ومنها "إسرائيل" والدولة الفلسطينية أن تلتزم بالاحترام المتبادل لسيادة ووحدة الأراضي واستقلالها، وبحل النزاعات الناشئة بينها بوسائل سلمية وعن طريق المفاوضات.

ح- وجوب إعداد وإقرار ضمانات دولية للتسوية، ويمكن أن يقوم بمهمة الضامين للتسوية الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن أو المجلس كله بصورة عامة.

2- مبادرة ريغان:

صاغ المبادرة وربّتها جورج شولتز وبعض مسؤولي البيت الأبيض الأمريكي، وشارك معهم بعض من الزعماء الصهاينة اليهود الأمريكيين؛ تحسباً لرد الفعل "الإسرائيلي"؛ ولذا حظيت المبادرة بموافقتهم.

إن نقطة البدء في فهم دوافع المبادرة الأمريكية وأهدافها تتضح من خلال تصريح ريغان بقوله: "إن الأهمية الاستراتيجية للشرق الأوسط بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية واضحة تماماً.. كما أنه ليس بوسع الولايات المتحدة أن تتجاهل الواقع المتمثل في أن ازدهار الجزء الأكبر من الاقتصاد العالمي مرتبط باستقرار منطقة الشرق الأوسط، وهذا يعني ضرورة السعي لخلق ظروف تتمكن فيها الولايات المتحدة الأمريكية من بسط نفوذها وسيطرتها على المنطقة اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً، وضمان تفوق "إسرائيل" على العرب مجتمعين والقضاء على الفصائل الثورية التقدمية⁽¹⁾. لقد حدد ريغان الإطار العام للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط بنقطتين رئيسيتين، هما: مواجهة التهديد الاستراتيجي للمنطقة والذي يمثلته الاتحاد السوفييتي والدول المرتبطة به، ثم عملية السلام بين "إسرائيل" والدول العربية المجاورة لها⁽²⁾.

وبناء على ما سبق، طرحت مبادرة ريغان في الفترة التي توافقت بانسحاب آخر مقاتلي منظمة التحرير الفلسطينية من بيروت للتغطية عما أسفر عنه الغزو "الإسرائيلي" للبنان والذي تمثل أساساً في وحشية آلة الحرب "الإسرائيلية" في لبنان، وما سببته من قتل لآلاف الأبرياء وتدمير شامل للمدن والمخيمات الفلسطينية والمنشآت المدنية كافة في المناطق التي تعرضت للعدوان "الإسرائيلي"؛ كما سعت المبادرة للتخفيف من حدة موقف الرأي العام العالمي الرسمي والشعبي من الغزو "الإسرائيلي" بعد أن اتسع نطاق الإدانة لعدوانية "إسرائيل" والتواطؤ الأمريكي. وبهذا يمكن الوقوف عند أهم دوافع المبادرة، وهي:

(1) - سلمان، الولايات المتحدة.. ص 68 - 69.

(2) - سلمان، الولايات المتحدة.. ص 70 - 71 - 72.

أ- أرادت المبادرة التخفيف من حدة الحرج الشديد الذي وقعت فيه الأنظمة العربية ذات الصداقة التقليدية مع الولايات المتحدة الأمريكية.

ب- إنَّ صدور المبادرة في تلك المرحلة بالذات يعكس رغبة أمريكا في منع تحول مؤتمر قمة المغرب إلى محاكمة الموقف الأمريكي الداعم لغزو "إسرائيل" للبنان. ت- إن مشروع ريغان أراد أن يأخذ زمام المبادرة لترتيب أوضاع المنطقة وتكريس النفوذ الأمريكي، وقطع السبيل عن أية محاولة جادة توظف التواطؤ الأمريكي الداعم للعدوان من أجل مواجهة حقيقية للإمبريالية الأمريكية ولصنيعتها "إسرائيل". لقد اقتصر تعريف ريغان للمشكلة الفلسطينية على الضفة الغربية وقطاع غزة، وبذلك تجاهل القسم الأكبر من الشعب العربي الفلسطيني الذي أجبر ويجبر على العيش خارج فلسطين، كما أنَّه تجاهل أي دور لمنظمة التحرير الفلسطينية في عملية صنع السلام في المنطقة.

وبهذا فإن أغلبية مواقف الحكومات العربية من مبادرة ريغان، لاسيما الأردن، قد أكدت قناعة واشنطن بأنَّ هذه الأرض بعد إجراء بعض التعديلات على حدودها، وبعض الترتيبات الضامنة لأمن "إسرائيل"، ستكون تحت إدارة سلطة حكم ذاتي مرتبط مع الأردن، أي إنها تعد الأردن لاستعادة جزء من هذه الأرض المحتلة، ويؤكد هذا عدم الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية وقيام دولة فلسطينية مستقلة؛ الأمر الذي يعني إنكار حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، كما تتجاهل مصير الفلسطينيين في الدول العربية، وإغفال الإشارة إلى حقهم في العودة أو التعويض، وعدم المطالبة بإزالة المستوطنات القائمة بالفعل في الضفة الغربية، وعدم اقتران الإصرار على توحيد القدس؛ نتيجة الرفض بأن تكون عاصمة "إسرائيل".

لقد انضوت المبادرة وبأقوى درجة من الوضوح على تجديد الالتزام الأمريكي بأمن "إسرائيل"، من خلال الإبقاء عليها كقوة عسكرية عدوانية مؤثرة، كما انضوت على تأييد حق "إسرائيل" في حدود آمنة يسهل الدفاع عنها؛ أي عدم العودة إلى حدود ما قبل حزيران سنة 1967، وهذا ما أعلنه ريغان في خطاب تلفزيوني قال فيه: "إنَّ "إسرائيل" موجودة، ولها حق في الوجود بسلام وراء حدود آمنة يمكن الدفاع عنها، ولها الحق في مطالبة جاراتها بهذه الحقائق. لقد تعقبت شخصياً وأيدت كفاح "إسرائيل" البطولي من

أجل البقاء منذ تأسيس دولة "إسرائيل" قبل 34 سنة. لقد كان عرض "إسرائيل" عند إحدى النقاط لا يتعدى العشرة أميال لحدود ما قبل سنة 1967، وكانت أغلبية سكانها يعيشون على مرمى مدفعية الجيوش العربية المعادية، إنني لن أطلب من "إسرائيل" أن تعيش كما كانت آنذاك مرة أخرى⁽¹⁾. وقد نصت المبادرة صراحة على أنْ ثمن عودة الأراضي العربية لأصحابها، وللتدقيق أكثر نقول بعض الأراضي العربية، هو إقرارهم بتطبيع العلاقات مع "إسرائيل"، وربطت المبادرة بين حجم الأراضي التي تعود إليهم وبين مدى استعدادهم لذلك التطبيع.. وأعلن ريغان بوضوح أنه لا يجوز أن يشك المرء في أن الولايات المتحدة الأمريكية ضد كل اقتراح -أيأ كان الجانب الذي يطرحه، وفي أية لحظة من عملية المفاوضات- يشكل خطراً على أمن "إسرائيل"؛ لأنْ تمسك أمريكا بضمان أمن "إسرائيل" ثابت لا يتزعزع⁽²⁾. وبذلك يتأكد تماماً أن الهدف النهائي من تلك الحلول المطروحة، يتمثل بالحكم الذاتي الإداري؛ أي إن مشروع ريغان امتداد للعقلية الاستعمارية التوسعية التي اعتمدتها واشنطن في الخمسينيات ضد الأمة العربية، لذلك فإن النضال ضد هذا المشروع يشكل جزءاً لا يتجزأ من النضال العربي التحرري لحماية الوطن العربي من المؤامرات الإمبريالية الصهيونية التصفوية.

لقد كان مشروع ريغان ماثلاً في قمة فاس؛* إذ يظهر البيان الصادر عن تلك القمة أن الحكام العرب قد ابتعدوا عن الخيار العسكري، واعتمدوا الخيار السياسي والدبلوماسي وحده، فالبيان الذي صدر عن المؤتمر لم يشير إلى إمكانية اللجوء للقوة ولا إلى ضرورة حشد الطاقات العربية وتأمين التوازن الاستراتيجي مع "إسرائيل"، ولم يشير إلى ضرورة دعم الثورة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية، كما لم يأت على ذكر مواقف

(1) - رشيد سلمان، الولايات المتحدة.. ص 72.

(2) - سلمان، الولايات المتحدة.. ص 72.

* - عقدت في 1981/12/25 في فاس في المغرب؛ بهدف مناقشة مبادرة الأمير فهد، ولكن القمة فشلت لعدم حضور "العراق وسورية وليبيا وتونس والجزائر وموريتانيا والسعودية وسلطنة عمان" وطالبوا بإلغاء البند السابع من مبادرة الأمير فهد الذي يقر بـ "التعايش بين دول المنطقة".

الولايات المتحدة الأمريكية المعادية للعرب والمؤيدة "لإسرائيل" ولا على ذكر اتفاقيات كامب ديفيد والأنظمة التي لم تلتزم بقرارات القمة بشأن مقاطعة النظام المصري، ولا على ذكر التحالف الاستراتيجي بين الولايات المتحدة و"إسرائيل"، ولا التلويح بسلاح النفط والودائع. وعلى الرغم من عدم الإشارة من قريب أو بعيد لمشروع ريغان في الخطة العربية، كما تبنتها القمة، فقد حرص معظم الحكام العرب على أن يكون ردهم على مشروع ريغان دبلوماسياً بالقدر الممكن من خلال طرح حلول للقضية الفلسطينية، وليس من خلال الرد على المشروع الأمريكي.

إن إقرار الخطة العربية كما جاءت في القمة لا تعني قطع الطريق على مشروع ريغان؛ لأنها كانت قابلة للمساومة، وبذلك يلاحظ أن ميزان القوى بين أطراف الصراع في المنطقة العربية يميل في ظروف تلك المرحلة لمصلحة "إسرائيل" والولايات المتحدة الأمريكية والأنظمة الرجعية؛ لأن أي حل تفرزه هذه الظروف سيكون استسلاماً كاملاً أمام الولايات المتحدة و"إسرائيل"، ومثال مصر أبلغ دليل على ذلك، إن ما يدعو إلى القلق الشديد حينها هو المحاولات المتنامية لإغراق منظمة التحرير الفلسطينية في شكل واحد من أشكال نضالها، ألا وهو العمل الدبلوماسي والتخلي بشكل خاص عن النضال الفلسطيني المسلح باسم الواقعية السياسية والظروف الجديدة⁽¹⁾؛ فتكون هذه الشعارات الكماشة التي تنتزع فاعلية منظمة التحرير الفلسطينية وتحولها إلى قوة هامشية لا حول لها ولا قوة، بعد أن تفقد الركيزة الأساسية التي بنت عليها إنجازاتها، فيصبح الطريق ممهداً أمام المشروع الأمريكي - "الإسرائيلي" الذي يحول دون قيام الثورة الفلسطينية.

من اللافت أنه رغم الفرق الجوهرى ظاهرياً بين مشروع فاس* ومشروع ريغان، فإن الغزل بقي مستمراً بين الأنظمة العربية الرجعية والإدارة الأمريكية، فتلك الأنظمة ترى في مشروع ريغان تقدماً إيجابياً وخطوة إلى الأمام في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه

(1) - سلمان، الولايات المتحدة.. ص 74.

* - هو مشروع الأمير فهد الذي أقر في مؤتمر فاس نيسان سنة 1981.

الشرق الأوسط يجب تطويرها ومسؤولو الإدارة الأمريكية يعدّون أنّ المشروع العربي يشكل تقدماً، ولكن المشروع الذي قدمه الرئيس ريغان أفضل⁽¹⁾.

إنّ المشكلة الحقيقية تكمن في أنّ الأنظمة العربية لن تلتزم بمقررات مؤتمر فاس، طالما أنّها ترى أنّ الولايات المتحدة الأمريكية هي الطرف الذي يجب اللجوء والاحتكام إليه؛ ليحل أزمة الشرق الأوسط، وطالما تعدّ أنّ الصيغة الدبلوماسية هي السبيل الوحيد دون باقي الأشكال والسبل الأخرى للوصول إلى التسوية، فإنّها ستقدم التنازل تلو التنازل إلى أن تتطابق مع مشروع ريغان ورؤيته للحل في المنطقة؛ لذا فإنّ العمل العربي الرسمي الذي تهيمن عليه أمريكا لن يؤدي إلّا إلى المزيد من التراجع والتنازل حتى عن مطالب الحد الأدنى لمؤتمرات القمة العربية. فلقد تراجعت تلك الأنظمة عن موقفها من النظام المصري الذي وقّع اتفاقيات كامب ديفيد وما هي تقيم أوثق العلاقات علناً مع ذلك النظام بعد أن كانت تقيمها وراء الكواليس في المرحلة السابقة؛ خوفاً من ردة فعل الشعب العربي، ويقصد التظاهر باتخاذ مواقف مؤيدة للحقوق العربية؛ بغية احتواء المواقف وقطع الطريق على أي إجراء تقدمي جدي يستهدف المواجهة الحقيقية لأبعاد المؤامرة والتصدي لها.

إنّ اللغة التي تتحدث بها "إسرائيل" والولايات المتحدة هي لغة، القوة وفرض الأمر الواقع لا لغة السلام، إنّها لغة الغطرسة، وتثبيت السيطرة الدائمة للحلف الإمبريالي - "الإسرائيلي" على المنطقة، وقد تأكد ذلك من خلال الاعتداءات "الإسرائيلية" على المنطقة؛ تنفيذاً لسياستها التوسعية.

سابعاً- الحرب الأهلية اللبنانية وانعكاساتها على القضية الفلسطينية بين سنتي

1975 - 1982:

1- التطورات السياسية العربية وتفجر الحرب اللبنانية سنة 1975:

(1) - سلمان، الولايات المتحدة.. ص 74.

لم يخرج لبنان عن دائرة الأطماع "الإسرائيلية" وخططها التوسعية (عبر المخطط الصهيوني في الوطن العربي)، بحكم أهميته الاستراتيجية؛ موقعاً وموارد أولية، وفي مقدمتها مصادر المياه كالليطاني وغيرها. وقد اتضحت فكرة التوسع نحو لبنان بعد عدوان حزيران 1967؛ إذ إنَّ "لبنان جغرافياً، دولة مواجهة مع "إسرائيل"، وسياسياً هو في موقعه الطبيعي حلقة سياسية في الجدار العربي المحيط بـ"إسرائيل"⁽¹⁾.

ومن الجدير بالاهتمام أن مسار الأحداث لتفجر الحرب الأهلية اللبنانية لم ينفصل عن مسار تطورات الحلول السياسية للقضية الفلسطينية؛ منذ بدايتها عند الكيلومتر 101 في مصر بعد حرب تشرين الأول 1973*، ثم اتفاقية سيناء الثانية؛

(1) - القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت 1973، ص 527.

* - اتفاقية (الكيلومتر 101) نسبة لمكان يبعد عن القاهرة 101 كيلومتر، وكانت الاتفاقية هي المرحلة الأولى من عملية التسوية التي نظمها ورتب خطواتها (خطوة خطوة) كيسنجر، وتضمنت الموافقة المصرية و"الإسرائيلية" على وقف إطلاق النار في 9 نوفمبر 1973، كما وافق السادات في أولى محادثاته مع كيسنجر على فكرة تحديد حجم القوات في ثلاث مناطق ووعده بالعمل على إنهاء حظر النفط فور التوصل إلى اتفاق حسب قوله إنه: "سيقبل بوجود قوات "إسرائيلية" غرب الممرات، ولكنه لا يوافق على الحجم المقترح للقوات"، وكان أن تحملت أمريكا المسؤولية؛ وفقاً لرسائل متبادلة بين السادات ونيكسون.. وتم قبول السادات لعبور الحملات "الإسرائيلية" للقناة في مذكرة تفهم سرية. ووافق السادات. وفي "إسرائيل" أسقطت مانير مطلب إنهاء الحرب كجزء من اتفاقية فض الاشتباك وأدخلت تعديلات طفيفة على مستوى القوات وخط فض الاشتباك ووضعت خريطة لذلك، ووافق السادات على تقليص الوجود المصري على الضفة الشرقية إلى ثماني كتائب وثلاثين دبابة. وفي 17 كانون الثاني وقع رئيسا الأركان المصري و"الإسرائيلي" الاتفاقية عند الكيلومتر 101. وتقرر أن يكون الجدول الزمني لتنفيذ الاتفاقية جزءاً من النص المعلن وتلقى السادات ضماناً خاصاً من نيكسون بأن أمريكا ستستخدم نفوذها من أجل التطبيق الكامل للقرار 242. عن وليام كوانت، عملية السلام ودبلوماسية النزاع العربي "الإسرائيلي"، صفحات 189-198.

وصولاً إلى تصفية المقاومة الفلسطينية في جنوب لبنان التي أصبحت تشكل خطراً حقيقياً على "إسرائيل" وعلى بعض الأنظمة العربية الرجعية التي سعت من قبل لتصفيتها في أيلول 1970؛ فضلاً عن الضغوط الأمريكية والغربية الصهيونية في إتاحة المجال "لإسرائيل" في تأجيج الصراعات اللبنانية - اللبنانية بأشكالها كافة، لا سيما الطائفية والإيديولوجية وبين الأحزاب السياسية وغيرها، وهذا ما صرح به مراسل صحيفة الغارديان في بيروت نقلاً عن صحيفة ليموند دبلوماسيك في تشرين الثاني سنة 1978، بأن "الحرب الأهلية في لبنان كانت نتيجة محتومة لسياسة كيسنجر الخطوة خطوة"⁽¹⁾. وتزايدت حدة الأزمة اللبنانية بعد زيارة السادات إلى القدس لدرجة تهديد وجود هذا البلد بحذ ذاته كدولة ذات سيادة، وهو ما صرح به السادات بقوله: "إن الدم سيسيل حتى الركب في لبنان"⁽²⁾. وبهذا حققت "إسرائيل" من جراء نجاح خطتها في مصر هدفين، هما:

- أ- كسب مصر في التغاضي عن نهج مفاوضات مماثلة في لبنان.
 - ب- ضمان "إسرائيل" عدم قدرة البلدان العربية على مقاومة سياستها بحزم بحكم استسلام السادات وخروج نظامه السياسي في مصر من حركة التحرر العربية.
- في ظل تلك المخططات الصهيونية، وتطورات السياسة العربية عامة واللبنانية خاصة على الصعيدين الداخلي والخارجي، وضعت "إسرائيل" ذرائع إشعال الحرب الأهلية اللبنانية في 13 نيسان 1975، (كأسباب مباشرة) عندما هاجم عناصر من حزب الكتائب حافلة نقل فدائيين فلسطينيين في منطقة عين الرمانة في العاصمة بيروت، وذهب ضحية الهجوم 27 شهيداً و19 جريحاً، أعقبها في المساء اشتباكات عنيفة في ضواحي بيروت بين قوات الكتائب والقوات الفلسطينية، ظهرت على أثرها الميليشيات المسلحة في شوارع بيروت، وانتشرت المتاريس في كل مكان⁽³⁾.

(1) - بريماكوف، الولايات المتحدة، ص 135.

(2) - مجموعة من الباحثين، الغزو الإسرائيلي للبنان، ص 10.

(3) - النجار محمد، جلال، لبنان حرب لا تنتهي، عمان 1981، ص 25.

بذلت سورية حينها جهوداً حثيثة لإيقاف الفتنة اللبنانية، لكن المؤامرة استمرت بتحريض "إسرائيلي"، وتوالى الأحداث وازدادت حدة الأزمة؛ مما استدعى عقد مؤتمر القمة العربي الثامن في القاهرة بين يومي 25 و26 تشرين الأول سنة 1976 لمناقشة التطورات السياسية العربية الجارية، والأزمة اللبنانية، والعمل على إيجاد حل لها*. لكن جهود القادة الوطنيين العرب (سورية بالذات) لم تثمر في الحفاظ على التضامن العربي، رغم أن القوى الوطنية العربية الأخرى كان لها تأثير كبير في عرقلة مؤامرات الاستسلام الجارية على الساحة العربية. واتخذ المؤتمر عدداً كبيراً من القرارات*، كان الأبرز منها يتعلق بمعالجة الأوضاع اللبنانية، وتشكيل قوات الردع العربية لحفظ الأمن في لبنان ولمساعدة السلطة الشرعية فيه، ومنع تقسيمه، كما أكد المؤتمر في البند الثاني من مقرراته وضع قرارات مؤتمر القمة العربي المصغر، ومجلس الجامعة، وميثاق التضامن العربي موضع التنفيذ التام والفوري. ورغم القرارات العديدة التي وضعت في ذلك المؤتمر، فإن التنفيذ كان محدوداً جداً، وكذلك التأثير في تغيير مجريات الأحداث في لبنان ومصر كان ضعيفاً؛ مما جعل الأزمة اللبنانية تستمر، ومعها استمرت مسيرة مصر الاستسلامية.

2- التطورات السياسية وتصعيد اللبنانية:

اتجهت خطة السياسة الأمريكية في المنطقة العربية إلى تقريب المواقف بين "إسرائيل" والأنظمة الرجعية فيها، وفي الوقت ذاته سعت لإيجاد المناخ المناسب لتصعيد الأزمة اللبنانية، (التي توازى مسارها مع مسارات التسوية الاستسلامية)؛ لاسيما سنة

-
- * - يلاحظ أنه رغم الاستنكار العربي لاتفاقية سيناء، فإن العلاقات العربية - المصرية استمرت وعقد مؤتمر القمة العربي الثامن في القاهرة، وتقرر أيضاً أن تعقد مؤتمرات القمة العربية سنوياً وبشكل دوري منذ مؤتمر القمة العربي السادس المنعقد في تشرين الثاني عام 1973.
 - * - لمزيد من المعلومات حول المقررات التي اتخذها مؤتمر القمة العربي الثامن. العودة إلى سلسلة دراسات رقم 8 حول الجامعة العربية ومؤتمرات القمة، مكتب الثقافة والإعداد الحزبي في القيادة القومية، صفحات 154، 155، 156.

1978 بعد كسب مصر إلى صفها ضمن الخط الاستراتيجي، وإفشال محاولات سورية الحثيثة لمنع تفاقم الأحداث بما فيها التوسع "الإسرائيلي" في عمق الأراضي اللبنانية، بدخول قوات عسكرية "إسرائيلية" بلغت 35 ألف جندي، اجتاحت ما يقارب أربعين كيلومتراً، بذريعة إبعاد منظمة التحرير الفلسطينية والفدائيين عن منطقة الشريط الحدودية وحماية المستوطنات "الإسرائيلية" في منطقة الجليل. انسحبت بعدها إلى الجنوب إثر صدور قرار مجلس الأمن الدولي رقم 425* الذي طالب بالانسحاب من الأراضي اللبنانية جميعها، لكن "إسرائيل" استمرت بالاحتلال، واحتفظت بشريط حدودي عمقه عشرة كيلومترات داخل الأراضي اللبنانية، ونصبت الرائد سعد حداد رئيساً لدولة مسيحية جنوبية مرتبطة بـ"إسرائيل" مباشرة⁽¹⁾. وفي الوقت ذاته تحالفت مع عناصر من حزب الكتائب، وشكلت قوة مكثفة في الأراضي اللبنانية وبلا قيود ضد حركة المقاومة الفلسطينية المتنامية؛ مما زاد في توتر العلاقات بين قوى الرجعية اللبنانية والمقاومة

* - صدر قرار مجلس الأمن الدولي رقم 425 تاريخ 19 آذار 1978، وكان أهم ما تضمنه:
1- العودة إلى الاحترام التام لوحدة أراضي لبنان وسيادته واستقلاله السياسي ضمن حدوده المعترف بها دولياً. 2- دعوة "إسرائيل" إلى وقف الأعمال العسكرية ضد سلامة الأراضي اللبنانية وأن تسحب فوراً قواتها من الأراضي اللبنانية كافة. 3- طلب إنشاء قوة دولية مؤقتة -وفقاً لطلب الحكومة اللبنانية- في جنوب لبنان تكون تحت إمرته، وذلك للتأكد من انسحاب القوات الإسرائيلية وإعادة السلام والأمن الدوليين إلى سابق عهدهما، ومساعدة حكومة لبنان في توفير عودة سلطتها الفاعلة في المنطقة على أن تولف القوة من عناصر تابعة لدول أعضاء الأمم المتحدة. عن قرارات الأمم المتحدة حول فلسطين والصراع العربي-الإسرائيلي 1875-1981، تقديم عصمت عبد المجيد، مراجعة وتدقيق جورج طعمة، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت 1994.

(1) - بريماكوف، أمريكا والنزاع العربي، ص 150.

الوطنية اللبنانية من جهة والمقاومة الفلسطينية والقوات السورية الداخلة في عداد قوات الردع العربية* في لبنان من جهة أخرى؛ مما دفع إلى تزايد الصدامات المسلحة. وبهذا اتضحت الأهداف السياسية "الإسرائيلية" وخلفية أعمالها العدوانية كافة، فـ"إسرائيل" التي لم يكن باستطاعتها تجاهل قرار الأمم المتحدة بشأن الانسحاب الكامل من جنوب لبنان، عملت بكل أساليبها لنقل السيطرة على جنوب البلاد إلى أيدي القوات الكتائبية المسلحة، وهذا ما جعلها تعارض تقدم قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام إلى المناطق الحدودية الرئيسية. إن اصطناع "إسرائيل" مخفر عسكري أمامي من خلال حزب الكتائب في جنوب لبنان، أوجد لها مجموعة عوامل ساعدتها في تحقيق أهداف عدة، من أهمها:

أ- تقوية حركة الانفصاليين الانعزاليين اللبنانيين.

ب- السير باتجاه تقسيم لبنان على أساس طائفي.

ت- ضرب حركة المقاومة الفلسطينية والمقاومة اللبنانية.

وأخذت "إسرائيل" تكثف من غاراتها المسلحة على الأراضي اللبنانية إلى جانب النشاط الكتائبي المضاد للقوى الوطنية والفلسطينية، ولم تكن مواقع المقاتلين الفلسطينيين واللبنانيين وحدها هدفاً لمثل هذه الهجمات؛ بل استهدفت أيضاً المدن والقرى اللبنانية الآمنة والمخيمات الفلسطينية، وأخذت "إسرائيل" تؤكد بسياستها العدوانية أن لبنان يشكل منطقة حرة للأعمال العسكرية من قبل الطغمة العسكرية "الإسرائيلية"⁽¹⁾.

3- الاجتياح الإسرائيلي للبنان 1982 والدور السوري:

استمرت سورية في مسارها القومي التحرري لمواجهة التحديات الإمبريالية، ولم يتغير موقفها الثابت رغم الضغوط الاقتصادية والسياسية المكثفة التي مورست عليها، (وما زالت) لتغيير نهجها القومي؛ بل تزايد الموقف ثباتاً وتحدياً، وهذا ما أثبتته النضالات التي

* - وصلت قوات الردع العربية إلى لبنان في 1976/6/21، بناء على قرار جامعة الدول العربية لوقف القتال في لبنان.

(1) - بريماكوف، أمريكا والنزاع العربي، ص 151.

بذلتها سورية في لبنان يوماً بعد يوم، والدعم الذي كانت تقدمه للحركة الوطنية اللبنانية في الجنوب، والتحركات السياسية المستمرة للتوصل إلى حلٍّ صحيح يعيد للبنان استقراره ووحدته الوطنية.

ففي تموز سنة 1976 وضع الرئيس حافظ الأسد القوات السورية (التي دخلت باسم قوات الردع العربية) تحت تصرف الحكومة الشرعية اللبنانية، بإمرة الرئيس اللبناني إلياس سركيس؛ بموجب قرار صادر عن مؤتمر القمة العربي السادس المنعقد في الرياض، وتمكّنت من وقف الأعمال القتالية على الساحة اللبنانية؛ مما جعل قادة العدو "الإسرائيلي" تقف ضد قوات الردع العربية، لاسيما الجيش السوري، وحذّرت من تجاوزه الخط الأحمر، وأنجزت القوات السورية مهامها على أكمل وجه ليعم لبنان الهدوء؛ لكن الوضع تفجّر مجدداً بعد رحلة السادات إلى القدس. وانطلقت الاشتباكات من ثكنة الفياضية بين التحالف "الإسرائيلي" - الكتائب والجيش السوري، وتصاعدت الأحداث أكثر بدخول القوات العسكرية "الإسرائيلية" (35 ألف جندي) في 15/3/1978 إلى عمق الأراضي اللبنانية بذريعة إبعاد منظمة التحرير الفلسطينية والفدائيين عن منطقة الشريط الحدودي، وحماية المستوطنات في منطقة الجليل، ووصلت هذه القوات إلى عمق أربعين كيلومتراً داخل الأراضي اللبنانية، انسحبت بعدها إلى الجنوب بعد صدور القرار 425 الذي طالب بالانسحاب من الأراضي اللبنانية جميعها، واحتفظت بشريط حدودي عمقه عشرة كيلومترات داخل الأراضي اللبنانية، ونصّبت الرائد سعد حداد رئيساً لدولة مسيحية جنوبية مرتبطة ومتعاملة معها بشكل تام. وتصاعدت الأحداث في صيف 1981 حينما استدعى أرييل شارون وزير دفاع "إسرائيل" الجديد كبار شخصيات وزارته، وقادة جهاز الاستخبارات (الموساد) إلى مكتبه في تل أبيب، وقدم شرحاً تفصيلياً لتصوراته عن الحدود الآمنة وقال: "إن نفوق إسرائيل العسكري في المنطقة غير محدود، فما هو السبب الذي لا يجعلها تعقد العزم على تصفية القضية الفلسطينية وإلى الأبد"⁽¹⁾. علماً أن شارون كان يعدّ العدة لحرب "إسرائيلية" على لبنان منذ كانون الأول 1980 حينما

(1) - كريستي أندراتش، الحرب الخاطفة الدولية، دمشق 1983، ص 33.

أطلع فيليب حبيب على خطة سرية لهذه الحرب سميت باسم "خطة أورانيم الكبرى" وكلفه بنقلها إلى الإدارة الأمريكية آنذاك⁽¹⁾.

وفي أيلول 1981 بحث رئيس وزراء "إسرائيل" مناحيم بيغن برفقة وزير الدفاع شارون في أثناء زيارتهما لواشنطن عملية الغزو الثانية، وأعلن شارون بعدها: "أن المعركة ضد الإرهاب الدولي هدف مشترك بين "إسرائيل" والولايات المتحدة الأمريكية إلى جانب أهداف كثيرة أخرى"⁽²⁾.

من جانب آخر كثفت القيادة العسكرية "الإسرائيلية" من اتصالاتها مع الكتائب في مطلع سنة 1982 وقام شارون بزيارة سرية لبيروت التقى خلالها مع بشير الجميل في 12 كانون الثاني 1982 الذي رافقه بجولات سرية شملت بيروت ومنطقة قصر بعبدا وجبل صنين تمكّن شارون خلالها من التخطيط على أرض الواقع ورسم الخرائط القتالية اللازمة لعملية الاجتياح. وفور عودته إلى تل أبيب اتصل شارون مع أحد أصدقائه قائلاً: "أحسّت خطتي مع الكتائب، نستطيع مباشرة العمل منذ الآن، فقد أوثقت أقدامهم... لقد علمتني هذه الجولة أن المنطقة الأكثر أهمية للسيطرة على المدينة هي منطقة قصر الرئاسة في بعبدا ووزارة الدفاع المتصلة بها، وتمكّنّا من السيطرة على طريق بيروت دمشق"⁽³⁾. في وقت حصلت "إسرائيل" من أمريكا على كميات كبيرة من الدبابات المتطورة والمصفحات وأسلحة أخرى مشجعة على عدوان واسع النطاق على لبنان. وتابعت "إسرائيل" استعداداتها العسكرية وتنسيقها مع أمريكا، وأقامت حشوداً على الجبهة اللبنانية بعد انتهاء انسحابها من سيناء (وفقاً لمعاهدة كامب ديفيد) بشكل نهائي سنة 1982. كان هدف الاجتياح إخراج السوريين من لبنان، وتصيب حكومة موالية لمصالحهم بعد إزاحة منظمة التحرير الفلسطينية.

(1) - إسرائيل 1985 أحداث ومواقف، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، القاهرة 1988، ص 290.

(2) - شيمون شيفر، كرة الثلج، بيروت 1984، ص 15.

(3) - شيفر، كرة الثلج، ص 25-31.

وفقاً لتلك الأهداف والتخطيط مع القوى الحليفة في الداخل اللبناني، تم ترتيب خطط الاجتياح، وهاجمت القوات "الإسرائيلية" الأراضي اللبنانية على محاور رئيسة ثلاثة، الأول: بمحاذاة الشاطئ باتجاه مدينة صور، والثاني: باتجاه مدينة النبطية، والثالث: بالاتجاه الشمالي الشرقي، حيث ترابطت القوات السورية العاملة في نطاق قوات الردع العربية في لبنان. وتمكنت القوات "الإسرائيلية" الغازية من التوغل في الأراضي اللبنانية حتى وصلت إلى مواقع قوات الطوارئ، الدولية التي أرغمتهم على التوقف. لكن التعتت "الإسرائيلي" تجاوز قوات الطوارئ وأقاموا جسراً متحركاً على بعد كيلومتر واحد من الجسر الذي تسيطر عليه القوات الدولية وتمكنت القوات "الإسرائيلية" من متابعة تقدمها باتجاه الشمال⁽¹⁾. وتوسعت الأعمال القتالية واقتربت من المواقع السورية في وادي البقاع، وجرت معارك عنيفة بدءاً من 7 حزيران 1982 واشتدت حدة الأعمال القتالية إلى التاسع من حزيران قامت خلالها 96 طائرة "إسرائيلية" قاذفة بمهاجمة مواقع الصواريخ السورية في لبنان، كانت نتيجة الضربة الجوية في لبنان خسارة الجيش السوري لغطاءه الجوي. ومع ذلك استمرت المعارك والضغط "الإسرائيلي" من الجهات كافة مستهدفين بيروت الغربية التي سعوا إلى محاصرتها. كما استمر التخطيط السياسي، وأطلقت الإدارة الأمريكية مبادرة للتوسط بذريعة إنقاذ السكان المدنيين عن طريق المبعوث الدولي فيليب حبيب والغاية كانت إخراج قوات منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان.

وافقت الأطراف المعنية على خطة فيليب حبيب، لوقف إطلاق النار يوم 12 آب، وأقرها مجلس الوزراء اللبناني في 18 آب 1982. والتي تضمنت وقف إطلاق النار وفقاً شاملاً ومغادرة القوات المدافعة عن المدينة (من الفلسطينيين) وفق برنامج زمني (15) يوماً على أن يرافق سير العملية دخول قوات متعددة الجنسيات مؤلفة من 800 جندي أمريكي، و 800 جندي فرنسي، و 400 جندي إيطالي، و 300 جندي لبناني. كما حددت طرق مغادرة بيروت وضمان أمريكي بسلامة المدنيين الفلسطينيين الباقين فيها. وسارت الخطة وفق البرنامج الزمني المحدد لتنفيذها، وبدأت في 21 آب 1982 عملية

(1) - أندراش، الحرب الخاطفة، ص 54.

انسحاب القوات الفلسطينية التي توجهت إلى سورية وغيرها من الأقطار العربية (اليمن، تونس، الجزائر)، كما خرجت القوات السورية براً إلى البقاع اللبناني وانتهت عملية الانسحاب من بيروت بشكل نهائي في 31 آب تبعها مغادرة القوات متعددة الجنسيات عن بيروت أيام 11 و12 و13 أيلول 1982⁽¹⁾.

ومن الجدير بالذكر، أن "إسرائيل" لم تتوان عن إقناع بشير الجميل بالتوقيع على معاهدة سلام بعد أن ضمنت فوزه في الانتخابات الرئاسية. لكن الجميل رفض التوقيع على المعاهدة وفق الشروط "الإسرائيلية"؛ مما أدى لاغتياله. وتمكين القوات "الإسرائيلية" بعدها من ارتكاب جريمة مجزرتي صبرا وشاتيلا في 15 أيلول 1982، محققة هدفها بالقضاء على الوجود الفلسطيني في لبنان.

بدأت المفاوضات مع أمين الجميل بعد أن تمّ انتخابه في ظل سلطة الاحتلال الإسرائيلي رئيساً للبنان في 21 أيلول 1982 خلفاً لشقيقه، واستمر الضغط السياسي الأمريكي "الإسرائيلي" باتجاه إجبار حكومة أمين الجميل على توقيع اتفاق 17 أيار 1983 الذي تنازل فيه أمين الجميل عن حق السيادة اللبنانية على أراضيها في الجنوب. أما بالنسبة للكيان إسرائيل وقيادتها فقد "أعطاهم الاتفاق من السيطرة على الجنوب مقداراً أقل مما كانوا يحلمون به"⁽²⁾. كما تضمنت الاتفاقات السرية التي حصل عليها بيغن أنه: "لاينبغي على جيش الدفاع "الإسرائيلي" الانسحاب من لبنان إلا إذا وافق السوريون على الانسحاب في الوقت نفسه، وعند التوقيع على الاتفاق كان باستطاعة بيغن أن يتوقع أن السوريين سيرفضون الانسحاب وكان بالتالي واثقاً من أنه لن يترتب على "إسرائيل" الالتزام بالاتفاق"⁽³⁾.

(1) - ستيفن، غرين، بالسيف أمريكا وإسرائيل في الشرق الأوسط 1968-1986، بيروت 1988، ص222.

(2) - جورج بال، خطأ وخيانة في لبنان، تحليل مضامين العلاقات الأمريكية الإسرائيلية، الدار العالمية، بيروت 1987، ص100.

(3) - بال جورج، خطأ وخيانته، ص104.

لكن سورية بفضل نهجها الوطني الصادق تمكّنت من أن تسقط عقد الإذعان الذي خطّطت له أمريكا و"إسرائيل" وأنجزته مع السلطة الكتائبية اللبنانية في 17/5/1983* حيث أعلن الرئيس اللبناني أمين الجميل إلغاء الاتفاق غداة زيارته لدمشق واجتماعه بالرئيس حافظ الأسد، وما جرى خلال هذا اللقاء المهم الذي تناول بحث السبل لوحدة الصف ومتابعة مسيرة الإنقاذ، واستكمال سيادة لبنان على أراضيه وتحقيق الإصلاحات المنشودة، وإعادة النظر في اتفاق 1/5/1983⁽¹⁾. وبعد اتخاذ الإجراءات الدستورية اللازمة في لبنان قرر مجلس الوزراء اللبناني المنعقد بتاريخ 5/3/1984 برئاسة رئيس الجمهورية الآتي:

أ- إلغاء قرار مجلس الوزراء المؤرخ في 14/5/1983، والقاضي بالموافقة على الاتفاق المشار إليه والموقع في 17/5/1983، بين ممثلي الحكومة اللبنانية و"إسرائيل"، وبمباركة أمريكية بصفتها شاهداً، كما قرر إلغاء هذا الاتفاق غير المبرم واعتبره باطلاً كأنه لم يكن والإلغاء كل ما يمكن أن يترتب عليه من آثار.

ب- إبلاغ هذا القرار للفرقاء الموقعين على الاتفاق.

ت- قيام الحكومة اللبنانية بالخطوات اللازمة التي تؤدي إلى وضع ترتيبات وتدابير أمنية تؤمن السيادة والأمن والاستقرار في جنوب لبنان، وتمنع التسلل عبر

* تم توقيع اتفاق 17 أيار 1983 بين لبنان (في عهد الرئيس أمين الجميل) و"إسرائيل" بعد الاجتياح "الإسرائيلي" للبنان عام 1982، وعلى أثر خروج منظمة التحرير الفلسطينية من بيروت إلى تونس كشرط أساسي لوقف الحرب، حيث أرادت "إسرائيل" فرض شروطها، وعقد معاهدة صلح مع لبنان وتحييده عن الصراع مع "إسرائيل"، وتفتيت النموذج اللبناني القائم على تعايش الطوائف، والقضاء على المقاومة الفلسطينية المتمركزة في لبنان، وإقامة حكومة لبنانية موالية "لإسرائيل". لكن الاتفاق أسقط حين تدخلت سورية في حل الأزمة اللبنانية، وتمكن الرئيس السوري حافظ الأسد من إسقاط الاتفاق في آذار 1984، عن المؤلف.

(1) - وثائق المحادثات السورية - اللبنانية، عن الوكالة العربية السورية للأنباء (سانا)، قسم الدراسات والبحوث.

الحدود الجنوبية، وتحقق انسحاب القوات "الإسرائيلية" من الأراضي اللبنانية جميعها (1).

4- النظام الأردني والحلول المطروحة مع منظمة التحرير الفلسطينية:

اتسمت العلاقات بين منظمة التحرير الفلسطينية والأردن -كما ورد في الدورة الخامسة عشر لمنظمة التحرير الفلسطينية- بأهمية التأكيد على العلاقات النضالية الراسخة بين الشعبين الشقيقين، ودعمه للحركة الوطنية الأردنية في المجالات كافة، وعدّ التزام النظام الأردني بقرارات القمة العربية والمواقف من كامب دافيد بما في ذلك تمكين المنظمة من ممارسة مسؤولياتها الشعبية والنضالية على الساحة الأردنية، هو القاعدة التي تحكم العلاقات الثنائية، وبعد اتخاذ القرار الواضح والمحدد بصدد العلاقات الثنائية، نجد أن النظام الأردني أخذ يتجه نحو كامب ديفيد والنظام المصري والقرار 242 ومشروع ريغان. وعاد للبحث عن بدائل لمنظمة التحرير، والسعي لانتزاع حق تمثيل الشعب الفلسطيني من المنظمة، وما رافق ذلك من عمليات قمع الوطنيين على الساحة الأردنية. ورغم أن ممارسات النظام الأردني كانت على نقض الشروط المعلنة في قرار المجلس الوطني بما يتصل بالعلاقات الثنائية، فإن هذه العلاقات تحولت إلى كونفدرالية بين الطرفين؛ إذن ما الأسس والضوابط التي تحكم القرارات الفلسطينية؟ والإجابة بالطبع لا أسس ولا ضوابط؛ لأنه اتضح أن القيادة اليمينية (المتخاذلة) للمنظمة وحدها هي التي تتخذ ما تشاء من المواقف، وتقيم ما تشاء من التحالفات وما على المجالس الوطنية إلا الموافقة على بعض التعديلات الشكلية لحماية ماء وجه المعارضة، أو لإعطائها مسوغ الاستمرار في مؤسسات المنظمة التي افتقدت باطراد لأبسط شروط العمل الجبهوي والقيادة الجماعية.

كانت بوادر الانشقاق قد بدأت تظهر منذ الموافقة على مقررات قمة فاس، إذا عدّ المجلس الوطني الفلسطيني أن قرارات قمة فاس هي الحد الأدنى للتحرك السياسي للدول العربية. وهذه الموافقة الفلسطينية تعني أن الثورة الفلسطينية موافقة على إسقاط الخيار

(1) - وثائق المحادثات السورية - اللبنانية.

العسكري، وعلى الاعتراف العربي الضمني بدولة "إسرائيل"؛ أي الموافقة على إنهاء الصراع العربي - "الإسرائيلي"، وتحقيق السلام والتعايش بين الطرفين، وهذا ما أعلنه ياسر عرفات في خطابه أمام مؤتمر جنيف في أيلول سنة 1983، حين قال: "إن شعبنا الفلسطيني قد وافق في قمة فاس على مشروع السلام العربي"⁽¹⁾.

إنَّ خطورة الموقف لا تقتصر على تجاوز الشعب الفلسطيني والمنظمة؛ بل تكمن الخطورة في الموافقة على النهج المتكامل الذي مثلته قرارات قمة فاس. وهي في هذا الفصل بين ما هو مقبول للتحرك العربي، وما هو غير مقبول للتحرك الفلسطيني، إنها الإقليمية الفلسطينية وبرنامجهما للتسوية التي يمكنها وحدها من أن تقرر مثل هذه المواقف المدمرة للنضال الفلسطيني ضد العدو.

إن الحلقة المركزية الحاسمة في النضال الوطني الفلسطيني والعربي تتمثل أساساً على الساحة الأردنية والدور المنوط بالنظام الهاشمي في التسوية الأمريكية القائمة. إن إعلان المجلس الوطني بأن تقوم العلاقة المستقبلية مع الأردن على أسس كونفدرالية بين دولتين مستقلتين⁽²⁾. هو بالنسبة لأصحاب نهج التسوية الغطاء اللازم للانتقال من برنامج الدولة المستقلة "المستحيل" إلى برنامج الحكم الذاتي الممكن مع الأردن، أي إلى الكونفدرالية. أما أن تقوم هذه الكونفدرالية بعد قيام الدولة المستقلة أو بالتزامن معها أو قبلها بالمعنى السياسي والتمثيلي، فهذه تفاصيل مرهونة بالتطورات ويمسار نهج التسوية نفسه.

إن الذين استطاعوا أن ينتقلوا بالبرنامج الفلسطيني من شعار الدولة الديمقراطية إلى الدولة المستقلة، ثم إلى الكونفدرالية بعد قيام الدولة قادرون على الانتقال بالبرنامج إلى الكونفدرالية بالتزامن، وإلى ممارستها سياسياً وتمثيلاً قبل ذلك، كما أنهم قادرون إذا ما استمرت سيادة نهجهم للانتقال بشعار الكونفدرالية نفسه إلى شعار المملكة العربية

(1) - مجلة الهدف، العدد 690، تاريخ 19/9/1983، ص 13.

(2) - نزيه أبو نضال وعبد الهادي النشاش، البرنامج الفلسطيني بين نهجي التحرير والتسوية، دار الحقائق، بيروت 1984، ص 117.

المتحدة ليكتمل التطابق النهائي مع مشروع ريغان وآلن، فيكون معنى الحكم الذاتي الفلسطيني كما قال أحد الزعماء الصهاينة هو أن يجمع الفلسطينيين بأنفسهم. وبذلك يتضح تماماً أنه إذا كان نهج التسوية هو الحصول على الممكن في ظل موازين اللحظة الراهنة ومعطياتها، فإن نهج الثورة هو الصراع لتغيير هذه الموازين للوصول إلى برنامج الثورة، وهو النهج الذي تحتضنه سورية. إن برنامج التسوية يتعامل مع موازين قوى راهنة، أما برنامج الثورة فيتعامل مع موازين قوى ثورية كامنة تتصل بإمكانات الأمة وقدراتها، وبمسارها التاريخي لتحقيق أهدافها. إن العلاقات مع الأردن على قاعدة الكونفدرالية تنسف البرنامج الوطني الفلسطيني، ذلك لأن شروط التسوية كما يطرحها المقررون لها في واشنطن وتل أبيب ترفض التعامل أو الاعتراف أو التفاوض مع منظمة التحرير، كما ترفض قيام دولة مستقلة، وحين تتم الموافقة على مشروع الكونفدرالية مع النظام الأردني فإن معنى ذلك سياسياً وعملياً إزالة العقبات الأساسية الثلاث التي تعترض طريق التسوية الأمريكية - "الإسرائيلية"، وهي :

- عقبة الاعتراف بالمنظمة.
- عقبة المفاوضات معها.
- عقبة إقامة الدولة المستقلة.
- لأن مشروع الكونفدرالية بالمقابل:
- لا يشترط الاعتراف بمنظمة التحرير؛ وإنما الاعتراف بالنظام الأردني.
- لأن الطرف المفاوضات رسمياً هو وفد أردني حتى ولو ضم عناصر فلسطينية، شرط أن تكون من خارج المنظمة.
- لأن هناك حكماً ذاتياً فلسطينياً تابعاً للأردن وليس دولة مستقلة، وبهذا يكون برنامج الكونفدرالية هو القرار القاتل للنضال الوطني الفلسطيني، وربما لسنوات طويلة قادمة. ونظراً للأهمية البالغة التي تحتلها مسألة العلاقات الفلسطينية الأردنية بخاصة مستجداتها، (إنه من المفيد الوقوف عند بيان نيسان 1983)، لأهميته في قضية العلاقات مع الأردن؛ كونه الطريق إلى التسوية التي ينهاجها النظام الأردني وقادة اليمين في منظمة التحرير الفلسطينية.

النص الحرفي لبیان نيسان:

- بيان عن النية لإقامة علاقة اتحادية أردنية - فلسطينية:
- "اتفق الجانبان الأردني؛ ممثلاً بالحكومة الأردنية، والفلسطيني؛ ممثلاً باللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية على إقامة دولة اتحادية (كونفدرالية بين القطرين الأردني والفلسطيني) تكفل لكل من الشعبين هويته الوطنية، وتُعبر عنها بصورة تخدم التحرك السياسي المشترك الهادف إلى تحقيق انسحاب "إسرائيل" من الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة".
- إعلان النية في المشاركة بعملية السلام.
- تأسيساً على إعلان الجانبين الأردني؛ ممثلاً بالحكومة الأردنية والفلسطيني ممثلاً بمنظمة التحرير الفلسطينية عن الاتفاق على إقامة دولة اتحادية (كونفدرالية بين القطرين الأردني والفلسطيني) من منطلق التزامهما بتوجههما القومي وفق ما تسمح به المرحلة التاريخية التي يجتاها الشعبان الأردني والفلسطيني؛ كونهما جزءاً من الأمة العربية. ومن منطلق خصوصية العلاقة التي ربطتهما وتربطهما لاعتبارات موضوعية معروفة أكدها ويؤكد مسار القضية الفلسطينية وتاريخها. وتأكيداً منهما على النهوض بمسؤولياتهما الوطنية والقومية ووعياً منهما لمعطيات الواقع الذي تمرّ فيه القضية الفلسطينية في ظل حالة اللاسلم واللاحرب التي تسيطر على المنطقة.
- وإدراكاً منهما لأبعاد ومضاعفات البرنامج الأسبوعي المعمول به وفق مخطط "إسرائيل" المعلن لضم الأراضي الفلسطينية ضمّاً واقعياً.
- ووفاءً منهما لمسؤولياتهما التاريخية في العمل من أجل تحقيق الهوية الوطنية للشعب الفلسطيني على ترابه الوطني.
- والتزاماً منهما بتوجيه الأمة العربية المعبر عنه بمقررات مؤتمرات القمة العربية، وبخاصة مقررات قمة فاس نحو الأرض الفلسطينية، وإنهاء الاحتلال "الإسرائيلي" الجاثم على صدور أبنائها.
- واستناداً إلى الدعم العربي والدولي للتوصل إلى سلام دائم وعادل لقضية الشرق الأوسط.

- وإيماناً بميثاق الأمم المتحدة وإعلان حقوق الإنسان اللذين يؤكدان على حقوق الشعوب للعيش بأمن وحرية في منأى عن التهديد، وعلى حل مشكلاتها بالطرق السلمية.

- واستناداً إلى قرارات مجلس الأمن الدولي رقم 242 و338.

- وعلى ضوء المشاورات والمباحثات المكثفة التي أجراها الجانبان فيما بينهما ومع أشقائهما العرب.

- يعلن الجانبان الأردني والفلسطيني عن استعدادهما للدخول في مفاوضات سلام تؤدي إلى انسحاب "إسرائيل" من الأراضي الفلسطينية المحتلة جميعها في حرب سنة 1967، وإقرار الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وفق المبادئ التي وردت في مشروع الرئيس الأمريكي رونالد ريغان للسلام في الشرق الأوسط الذي أعلن في الأول من أيلول سنة 1982.

إن النقاط التي تضمنها هذا البيان بالغة الخطورة، والمتعلقة بالموافقة على مشروع ريغان وقرار مجلس الأمن 242، وقرارات قمة فاس والكونفدرالية والتحرك السياسي المشترك إلخ... تظهر بوضوح سرّ إصرار اليمين الفلسطيني في دورة المجلس الوطني السادسة عشر؛ لتثبيت عدد من القرارات التي تشكل بالنسبة لهذا اليمين منافذ عبور إلى هذا البيان. وبذلك فإن هذه الخطوة تشكل خرقاً فاضحاً ومميّناً بين صفوف الثورة وجماهيرها، وبين صفوف حركة التحرر العربية؛ مما سيفتح المجال أكثر لخianات جديدة - كما حصل سابقاً في مصر - لذلك وقفت سورية موقفاً معارضاً؛ بل معادياً لخطوات اليمين تلك في مسار النظام الأردني الاستسلامي، وعملت جاهدة لإسقاط هذه الخطوة التخريبية من خلال دعم القوى الوطنية التقدمية الفلسطينية النظيفة التي ترفض الاستسلام.

كذلك عملت سورية بكل إمكانياتها على احتواء فصائل التقدم في الوطن العربي؛ لتدعم نضال الأمة العربية في وجه السلسلة الجديدة من المخططات الاستعمارية - "الإسرائيلية" في الوطن العربي. وشكلت سورية آنئذ، كما هي عبر مراحل التاريخ العربي المختلفة، ساحة نضالية رئيسة بين أبناء الشعب العربي، ضد أساليب السيطرة كافة على الأمة العربية. كما عملت على تعميق صداقتها وعلاقاتها مع

سائر قوى التقدم في العالم، وبخاصة مع دول المنظومة الاشتراكية بزعامة الاتحاد السوفييتي، الذي قدّم الكثير من المساعدات المادية والعسكرية، ووقف إلى الجانب العربي في المحافل الرسمية ضد المشاريع الاستعمارية.

إنّ الأحداث تثبت يوماً بعد يوم أنّ نضال القطر العربي السوري لن يتوقف لحظة إلى أن يصل إلى تحقيق أهداف الأمة العربية في تحررها ونهوضها ووحدها في ظل نظام تقدم





الفصل التاسع

تطورات القضية الفلسطينية بين سنتي 1982 - 2000 واستمرار التسويات



تركزت مساعي الولايات المتحدة الأمريكية والغرب و"إسرائيل"، ومعهم بعض القوى العربية المعتدلة (من الدول العربية التي لاتخرج عن المصالح المتبادلة مع القوى المهيمنة)، حول تصفية القضية الفلسطينية، لاسيما بعد خروج قوات منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان سنة 1982 وتوزيع المقاتلين الفلسطينيين في العديد من الدول العربية البعيدة عن خطوط المواجهة مع "إسرائيل"، مثل: تونس والجزائر واليمن، وفي الوقت ذاته بقيت جهود القوى الدولية المتنفذة المذكورة سابقاً مركزة الضغط على قادة منظمة التحرير الفلسطينية؛ للتخلي عن استراتيجية الكفاح المسلح، والتوجه نحو الخيارات السياسية، لاسيما التسوية كخيار أهم.

أولاً- الانتفاضة الفلسطينية 1987 (ثورة الحجارة):

1- الأسباب الفعلية للانتفاضة:

شهد أبناء الضفة الغربية لنهر الأردن وقطاع غزة الفلسطينيين تردياً شديداً للأوضاع العامة في المجالات، الاقتصادية والاجتماعية كافة، من حيث سوء الأحوال المعيشية والصحية، فضلاً عن تزايد الإجراءات الإرهابية الصهيونية القمعية؛ الأمر الذي ولد ردود أفعال كبيرة لدى شباب الداخل من أبناء الشعب العربي الفلسطيني الذين ولدوا وترعرعوا تحت سلطة الاحتلال. وكذلك تراجع الأوضاع الداخلية بين قادة منظمة التحرير الفلسطينية من جهة، وعلاقتها مع الدول العربية من جهة أخرى؛ مما أدى إلى تفجر الانتفاضة في الضفة الغربية وقطاع غزة في الثامن من كانون الأول سنة 1987.

أما السبب المباشر للانتفاضة، فكان إقدام سائق شاحنة صهيوني على دهس عمال فلسطينيين في أثناء عودتهم إلى منازلهم؛ الأمر الذي أدى إلى استشهاد أربعة منهم وجرح تسعة آخرين.⁽¹⁾

في صبيحة اليوم التالي لانطلاق الانتفاضة، تشكلت في الضفة الغربية وقطاع غزة قيادة عامة منبثقة عن فصائل فلسطينية مختلفة، اجتمعت في جبهة واحدة ضمت:

(1) - الحوب، خالد، حماس الفكر والممارسة السياسية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط1، بيروت 1996، ص 109.

الجبهة الشعبية، والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، والحزب الشيوعي الفلسطيني، وحركة حماس. واتسمت تلك الجبهة الموحدة بالتزامها بالثورة، والهدف الأسمى بالمطالبة بإقامة دولة فلسطينية مستقلة في الضفة والقطاع، وإعادة اللاجئين إلى ديارهم. ومن أجل الإشراف على أعمال الانتفاضة وصحة مسارها بشكل واع ومنظم عملت القيادة العامة للانتفاضة على تأسيس لجان شعبية محلية انتشرت في مناطق المدن الفلسطينية في الضفة والقطاع. وتطورت حوادث المواجهات والصدام بين أبناء الشعب الفلسطيني وقوات الاحتلال، وتحولت إلى ثورة شعبية واسعة الانتشار شاملة لمعظم أبناء الوطن العزل من أطفال ونساء وشباب وأداتها أحجار من أرض الوطن.

وشكلت الانتفاضة مرحلة جديدة من مراحل الكفاح الذي حمل رايته بكل عزم وثقة أطفال الانتفاضة وشبابها بعد مضي ثلاثين عاماً للاحتلال، وتمكّنوا من استنزاف قوى العدو "الإسرائيلي" عسكرياً واقتصادياً، مما اضطر العدو "لإستخدام أكثر من عشرين ألف جندي لقمع الانتفاضة التي بلغت خسائره فيها خلال الأشهر الأولى من بدء الكفاح (165) مليون دولار لتغطية محاولات القمع وحدها"⁽¹⁾. واستمرت الانتفاضة بزخم، وتصاعدت رغم الأساليب الوحشية التي اتبعتها سلطات الاحتلال تجاه أبناء فلسطين من تجويع وحصار وهدم للمنازل وهجوم على المخيمات، وقيام المستوطنين وجنود الاحتلال بتكسير عظام الأطفال. وكسبت الانتفاضة الرأي العام العالمي الذي أصبح أكثر تفهماً لواقع الشعب الفلسطيني، وحقه في تقرير مصيره.

2- التطورات السياسية للانتفاضة:

لم يقتصر النضال الفلسطيني على المواجهات القتالية؛ وإنما شهد تطورات سياسية، كان من أهمها ولادة (حركة حماس) منذ بدايات الانتفاضة، التي أدت دوراً مهماً في قيادة النضال وتوجيهه. فرسمت استراتيجية خاصة بها لمواجهة سلطات الاحتلال، وأوضحت أن عبء الكفاح يقع على عاتق أبناء الوطن المحتل في المقاومة؛ مما يستلزم الصمود على أرض الوطن، وكسب تأييد قوى النضال العربي إلى جانبهم، بخاصة على

(1) - الشهابي، إبراهيم، من التشرّد إلى الدولة، اتحاد الكتاب العرب، دمشق 1990، ص 109.

الصعيد الإعلامي. وأن مقاومة العدو في فلسطين شكل من أشكال النضال الفلسطيني حتى يتم النصر والتحرير، في الوقت نفسه الذي عدت فيه أن العمل السياسي يشكل أيضاً أحد وسائل المقاومة من خلال عرض قضية الشعب الفلسطيني أمام المجتمع الدولي⁽¹⁾.

استمر النضال الفلسطيني، كما استمرت حماس في عملها السياسي، وفي سنة 1992 أعلنت الحركة عن تأسيس كتائب عز الدين القسام، وقامت المجموعات التابعة لها بسلسلة عمليات عسكرية، منها: خطف عدد من جنود الاحتلال؛ مقابل المطالبة بإطلاق سراح المعتقلين الفلسطينيين (مثل اختطاف الرقيب توليدانو وقتله في كانون الأول 1992)، وتساعد النضال العسكري لكتائب القسام أكثر خلال عامي 1993 - 1994، وأخذ منحى أكثر عنفاً في سلسلة العمليات الانتحارية في قلب الأراضي المحتلة ضد حافلات المستوطنين وجنودهم سقط خلالها العشرات من القتلى. لكن كتائب القسام واجهت مأزقاً حقيقياً بعد اتفاق غزة - أريحا، الموقع في أوسلو في أيلول 1993، وبعد قيام سلطة الحكم الذاتي الفلسطينية، حيث أصبحت غزة من أهم ميادين نشاطها من حيث الإعداد والتنظيم، وقاعدة الانطلاق لتنفيذ العمليات ضد قوات الاحتلال. ثانياً- المبادرات الأمريكية لمتابعة سياسة التسوية:

حقق نهوض النضال الوطني الفلسطيني في الضفة والقطاع (الانتفاضة) انتصاراً فعلياً على الساحة الفلسطينية والعربية والدولية، وكثرت الدعوات المطالبة بإعطاء الشعب الفلسطيني الحق في تقرير مصيره، وإنهاء الاحتلال "الإسرائيلي" للأراضي العربية، كما اضطر بعض قادة العدو إلى طرح مسألة التخلي عن بعض الأراضي الفلسطينية المحتلة، وهذا ما صرح به أحد قادة الحركة الصهيونية إسحق أهارون بقوله بأنه: "لا يوجد احتلال إنساني، أو ليبرالي، ينبغي ألا ننتظر حتى يملي العرب علينا مصيرنا، علينا التخلص من المناطق"⁽²⁾. وقال دافيد لاندو أيضاً: "استطاعت الانتفاضة الفلسطينية أن

(1) - الحوب، حماس الفكر والممارسة السياسية، ص 53. قضية ص 539

(2) - الشهابي، من التشرذ إلى الدولة، ص 109. قضية ص 540

تقوض مكانة "إسرائيل" في العالم، ونجحت في تعميق الهوة داخل "المجتمع الإسرائيلي"، وهزت المعنويات القومية، وفضحت سلطة القانون، وزعزعت أساس الدولة ودرعها الواقعي⁽¹⁾.

1- مبادرة فيليب حبيب*:

أمام تصاعد نضال الانتفاضة واتساع قاعدتها الشعبية، والتأييد الإعلامي العربي والدولي، أخذت "إسرائيل" تسعى لدراسة الأوضاع مع حليفها الاستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية؛ للبحث عن وسائل لإنهاء الانتفاضة التي تبين أنها ما تزال تحمل سمات الديمومة والإصرار على متابعة الكفاح حتى إنهاء الاحتلال. وكانت بداية العمل الأمريكي - "الإسرائيلي" حين زيارة فيليب حبيب للأردن في الثلاثين من كانون الأول 1988، وطرح مبادرته التي تضمنت إجراء انتخابات لرؤساء البلديات على أن يدخل الفائزون منهم ضمن تشكيلة وفد أردني - فلسطيني مشترك، وذلك من أجل منح الفلسطينيين حكماً ذاتياً تسهم فيه المملكة الأردنية الهاشمية، وتحتفظ "إسرائيل" بموجبه بنقاط أمنية في الأراضي الفلسطينية التي ستخضع لهذا الحكم⁽²⁾. غير أن المبادرة جوبهت بالرفض؛ لأنها لم تتضمن أدنى الحقوق الوطنية الفلسطينية، وبعد أقل من ثلاثة أشهر على انطلاق الانتفاضة، وفي الرابع من آذار 1988 حاولت الدبلوماسية الأمريكية الالتفاف عليها عن طريق دعوة من قبل وزير خارجيتها جورج شولتز إلى الحكومة الأردنية وحكومة "إسرائيل" للبدء بمفاوضات ثنائية لحل القضية الفلسطينية على أساس القرار 242، وعن طريق عقد مؤتمر دولي يدعو إليه الأمين العام للأمم المتحدة تحضره

(1) - الشهابي، من التشرّد إلى الدولة، ص 112. قضية ص 540

* - فيليب حبيب (1920-1992)، دبلوماسي لبناني من الولايات المتحدة الأمريكية ومن أصول لبنانية، أدى دوراً مهماً في أحداث لبنان؛ حيث تمكن من إبرام اتفاق لوقف إطلاق النار بين "إسرائيل" ومنظمة التحرير الفلسطينية سنة 1981، وكذلك أبرم اتفاقاً آخر بين الطرفين سنة 1982.

(2) - الشهابي، من التشرّد إلى الدولة، ص 119. قضية ص 540

الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي؛ إلى جانب أطراف النزاع، وأن يكون التمثيل الفلسطيني في المؤتمر من خلال وفد أردني - فلسطيني مشترك يتفاوض مع الوفد "الإسرائيلي" في مسار مستقل عن المفاوضات الأخرى للتوصل إلى درجة من الحكم الذاتي⁽¹⁾. وفي نيسان 1988 تقدم شولتز بإيضاحات تضمنت رفض التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية والانسحاب الكامل من الأراضي العربية المحتلة جميعها⁽²⁾.

رفضت منظمة التحرير الفلسطينية المبادرة؛ لأنها لا تلبى الحق الفلسطيني، وكذلك كان موقف القيادة السورية خلال اللقاء الذي تم في 25 نيسان 1988، بعد اغتيال خليل الوزير على يد العصابات الصهيونية في تونس، ونقل جثمانه إلى دمشق، حينها أكدت دمشق ومنظمة التحرير الفلسطينية أن مبادرة شولتز تنتكر لأبسط الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، ولا بد من استمرار الانتفاضة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وبالفعل تزايدت فاعليات ونشاطات الانتفاضة، وأصبحت أكثر عمقاً وتوسعاً؛ لدرجة وضعت "إسرائيل" أمام حقائق جديدة لم تواجهها من قبل.

2- خطة شامير ومبادرة بيكر:

وافقت رئاسة مجلس الوزراء "الإسرائيلي" في 14 أيار 1989 - من خلال التنسيق مع الساسة الأمريكيين - على خطة طرحها إسحق شامير (1915- 2012) تتعلق بإجراء انتخابات في الأراضي الفلسطينية المحتلة، حيث قام السفير الأمريكي في تونس بيليترو وعضو اللجنة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية ياسر عبد ربه بتفحص فكرة الانتخابات المقترحة ودراساتها⁽³⁾. وبناء على ذلك أيدت الحكومة "الإسرائيلية" من جديد اهتمامها بحل مشاكلها مع الأردن لاعتقادها بأنها قادرة على أن

(1) - نوفل، ممدوح، قصة اتفاق أوسلو - الرواية الحقيقية الكاملة (طبعة أوسلو)، دار الجليل

للنشر ط 1، عمان 1995، ص 17. قضية ص 541

(2) - الشهابي، من النشرد إلى الدولة، ص 120. قضية ص 541

(3) - بهلوان، صالح، حبيب، دراسات في تاريخ القضية الفلسطينية، جامعة دمشق، 2008، ص

تأخذ على عاتقها جزءاً من المسؤولية في حل مشكلة الأراضي الفلسطينية المحتلة كبديل عن الفلسطينيين في بعض القضايا والمسائل العالقة. وقد عدّت تل أبيب أن الأردن يعد بديلاً عن الدولة الفلسطينية المطلوبة؛ معللة ذلك بأن أغلبية سكانها من الفلسطينيين؛ الأمر الذي أدى إلى تخوّف قيادة منظمة التحرير من اقتراح شامير، ورفضت الخطة بشكل قاطع، وأعلنت اللجنة المركزية في بيان لها في 15 أيار 1989 أن المشروع محاولة لخداع الرأي العام العالمي وتكريس الاحتلال "الإسرائيلي"⁽¹⁾.

بعد فشل خطة شامير حاولت إدارة الرئيس الأمريكي جورج بوش إعادة إحياء سياسة الحلول المرحلية (وزير الخارجية الأمريكية الأسبق في السبعينيات كيسنجر وسياسة الخطوة خطوة). وعلى هذا أطلق وزير الخارجية جيمس بيكر في 22 أيار 1989 مبادرة سلمية عرفت بـ (مبادرة بيكر)، تضمنت إقامة سلام عن طريق المفاوضات على أساس قراري مجلس الأمن الدولي رقم 242 و338، وإدخال مبدأ مبادلة الأرض بالسلام واعتراف الدول العربية بـ "إسرائيل" والسماح للأطراف المشاركة جميعها بالالتقاء وجهاً لوجه وموافقة مصر و "إسرائيل" على إجراء حوار فلسطيني- "إسرائيلي" في القاهرة على أساس مبادرة شامير الخاصة بالانتخابات في الضفة الغربية وقطاع غزة⁽²⁾. لكن المبادرة فشلت؛ بسبب رفض سورية لها، وخضوعها لبعض التعديلات والشروط "الإسرائيلية" الفلسطينية؛ فضلاً عن الخلافات الأخرى حولها ضمن عناصر النظام "الإسرائيلي".

ورغم ذلك سعت أمريكا لخلق نوع من الانفراج مع منظمة التحرير الفلسطينية، لكنه لم ينجح رغم المناقشات لحل القضايا العالقة التي استمرت ما يزيد على السنة

(1) - بهلوان، صالح، حبيب، دراسات في تاريخ القضية الفلسطينية، جامعة دمشق، 2008، ص 545.

(2) - بهلوان، صالح، حبيب، دراسات في تاريخ القضية الفلسطينية، جامعة دمشق، 2008، ص 545.

والنصف؛ لأن القيادة الأمريكية كانت تسعى إلى كسب مزيد من التنازلات التي تملئها على الفلسطينيين. وقد أدى اللوبي الصهيوني في أمريكا ضمن هذا التوجه دوراً كبيراً، إلى جانب تراجع قوة منظمة التحرير الفلسطينية، ومجمل الأزمات التي يمر بها الوطن العربي (أزمة الكويت 1990)، وما تركه من انقسامات بين الأنظمة العربية؛ مما أدى إلى تراجع كبير في سياسة التضامن العربي. كما قدم سقوط المنظومة الاشتراكية خدمة كبيرة "لإسرائيل" وأمريكا والغرب؛ لتنفرد الولايات المتحدة على الساحة الدولية في مجالات عديدة، وهذا ما شكل قوة كبيرة لمساندة التوجه الصهيوني على المستويات كافة.

3- مبادرة الرئيس بوش وانهقاد مؤتمر مدريد 1991:

أ- مبادرة الرئيس بوش:

صدرت هذه المبادرة عن الرئيس الأمريكي جورج بوش في السادس من آذار 1991؛ إثر خطاب ألقاه في الكونغرس كان أهم ما ورد فيه: "لا بد أن نفعل كل ما نستطيعه لسد الفجوة بين "إسرائيل" والدول العربية وبين "الإسرائيليين" والفلسطينيين .. إن السلام الشامل يجب أن يعتمد على قراري مجلس الأمن 242 و 338، وعلى مبدأ الأرض مقابل السلام، ويجب توسيع نطاق هذا المبدأ لكي يتضمن أمن "إسرائيل" والاعتراف بها. وينص في الوقت نفسه على الحقوق السياسية الفلسطينية المشروعة.. لقد حان الوقت لوضع حدٍّ للنزاع العربي - "الإسرائيلي"⁽¹⁾. كان بوش يرى ضرورة استئناف المفاوضات السلمية بين الدول العربية و"إسرائيل" (في ظل ظروف دولية وعربية ملائمة "لإسرائيل" وداعميها)، عرفت باسم "مبادرة بوش" حدّد فيها أمام الكونغرس الأمريكي رؤيته ورؤية الولايات المتحدة لأسس تسوية الصراع العربي - الصهيوني وقد تضمنت المبادرة النقاط الآتية:

- تطبيق قراري مجلس الأمن الدولي رقم 242 و 338 من خلال المفاوضات.
- تطبيق مبدأ مبادلة الأرض مقابل السلام.

(1) - وليام كوانت، عملية السلام ودبلوماسية النزاع العربي الإسرائيلي، ص 375.

- تحقيق الحقوق السياسية والمشروعة للشعب الفلسطيني.
 - ضمان الأمن والسلام لدول المنطقة جميعها بما فيها "إسرائيل"⁽¹⁾.
- لقيت المبادرة تأييداً تاماً من الاتحاد السوفييتي والدول الأوروبية، وبعد مرور أقل من شهر على إطلاقها كلف جورج بوش وزير خارجيته جيمس بيكر (1930- 2017) بالتوجه إلى المنطقة للالتقاء بالأطراف المعنية والاطلاع على وجهات نظرهم من المبادرة، والذين قبلوا المبادرة من حيث المبدأ، بما فيهم الزعماء الفلسطينيون الذين يمثلون الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة. وخلال ثماني جولات قام بها بيكر في 1991 إلى عواصم المنطقة (عواصم الدول المعنية)، تمكّن من الحصول على موافقات رسمية من الأطراف جميعها على الإعداد لعقد مؤتمر دولي للسلام في العاصمة الإسبانية مدريد تحت إشراف الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي⁽²⁾. وبعد ذلك بوقت قصير أصدر مبارك والأسد دعوة لعقد مؤتمر سلام دولي بشأن النزاع العربي - "الإسرائيلي"، واستجاب شامير لهذه الدعوة بقوله: "إن إسرائيل قد توافق على عقد مؤتمر إقليمي تحت رعاية الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي"⁽³⁾.

ب- مؤتمر مدريد 1991:

بدأ المؤتمر أعماله في 30 تشرين الأول 1991 بمشاركة وفود عربية عن الدول المواجهة (سورية ولبنان ووفد أردني - فلسطيني مشترك)، ووفد "إسرائيلي"، ووفود عن دول مجلس التعاون الخليجي الست، والاتحاد المغاربي، والأمير بندر بن سلطان السعودي (بزيه التقليدي الذي كان له أهمية رمزية كبيرة). والمجموعة الأوروبية، والاتحاد السوفييتي، والولايات المتحدة الأمريكية، كما حضر الأمين العام للأمم المتحدة. وأوضحت كلمات رؤساء الوفود مواقفهم من التسوية، وأكد الرئيس الأمريكي مبادرته التي طرحها في السادس من آذار 1991؛ فضلاً عن تعهد وزير خارجية بلاده جيمس بيكر

(1) - نوفل، قصة اتفاق أوسلو... ص 314.

(2) - كوانت، عملية السلام ودبلوماسية النزاع العربي الإسرائيلي، ص 376

(3) - كوانت، عملية السلام وبلوماسية النزاع العربي الإسرائيلي، ص 375

بالقيام بدور نشط للمساعدة في إنجاح عملية السلام، وتعهد بتقديم كل ما تتطلبه عملية السلام من الجانب الأمريكي⁽¹⁾. وتضمنت كلمة المجموعة الأوروبية التي ألقاها وزير خارجية هولندا إنصافهم للحق العربي وضرورة تطبيق القرارين 242 و 338، وتطبيق مبدأ مبادلة الأرض بالسلام وحق دول المنطقة العيش بسلام وضمن حدود آمنة ومعترف بها؛ فضلاً عن حق الشعب الفلسطيني في ممارسة حقه في تقرير المصير⁽²⁾.

كما أكد وزير خارجية مصر الوضع القانوني للشعب الفلسطيني، وأنه شعب له تاريخ وحضارة وشخصية قومية مميزة، وأكد عروبة الضفة الغربية وقطاع غزة وهضبة الجولان المحتلة. وأن المستوطنات المقامة فيها غير مشروعة، ولا بد من إيقافها لاستمرار عملية السلام. وهذا ما تأكد أيضاً في كلمة الوفد الفلسطيني بالتأكيد على الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وإيقاف الاستيطان.

كما أكد فارس بوزير وزير الخارجية اللبنانية ضرورة تنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي رقم 425، وانسحاب القوات "الإسرائيلية" من منطقة الشريط الحدودية المحتلة في الجنوب اللبناني وتطبيق قرار مجلس الأمن الدولي 242-338، وإيجاد حل عادل للمشكلة الفلسطينية التي هي لب النزاع وجوهره⁽³⁾.

وكانت كلمة الوفد السوري على درجة من الأهمية بين كلمات الوفود العربية؛ حيث عكست الالتزام بقرارات الشرعية الدولية ومبدأ الأرض مقابل السلام، ومما أشار إليه وزير خارجية سورية بأن قرار مجلس الأمن الدولي 242 و 338 اللذين ينعقد على أساسهما المؤتمر؛ إنما صدرتا كحل توافقي بين الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي وهي بأغلبيتها (كما هو معروف) متعاطفة مع "إسرائيل" منذ قيامها. ومن هنا فإن تنفيذ هذين القرارين يجب ألا يخضعا لمساومات جديدة خلال المحادثات الثنائية؛ بل يجب تنفيذهما بكامل أجزائهما على الجبهات جميعها. كما أكد ضرورة تطبيق القرار رقم 194

(1) - مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد (8) 1991، ص 186-189.

(2) - مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد (8) 1991، ص 191-194.

(3) - مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد (8) 1991، ص 213-219.

الصادر سنة 1948 والقاضي بإعادة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم والتعويض لمن لا يرغب بالعودة؛ فضلاً عن ضرورة إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وإحقاق الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني⁽¹⁾.

لكن رئيس وزراء "إسرائيل" إسحق شامير عمل على ربط المؤتمر باتفاقات كامب ديفيد وسعى للتوصل إلى اتفاق يعتمد على ترتيبات مرحلية للحكم الذاتي مع الفلسطينيين فيما يخص الأراضي العربية المحتلة. وقال شامير: "إن القضية ليست قضية أرض؛ بل هي قضية وجودنا ومن المؤسف أن تتركز المحادثات أولاً وقبل كل شيء على الأرض.. وإذا تمحورت المحادثات على الأرض فسنصل إلى طريق مسدود"⁽²⁾.

وعلى هذا الأساس شكل مؤتمر مدريد حدثاً تاريخياً مهماً في مسار الصراع العربي-الصهيوني، من حيث وجود ممثلين عن الشعب الفلسطيني لأول مرة في تاريخ هذا الصراع الذي استبعد فيه الفلسطينيون دائماً، ومصداقية الراعيين (الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي)، وقدرة الأداء العربي ومستواه اللذين عكسا الرغبة الصادقة في التوصل إلى حل فعلي شامل. لكن بوادر تفكك الموقف العربي سرعان ما ظهرت مباشرة عقب انتهاء المؤتمر؛ عندما تبين أن الوفد الأردني - الفلسطيني يرفض التنسيق مع الوفدين السوري واللبناني؛ وسار الوفد الأردني - الفلسطيني في اتجاه مخالف؛ مما أتاح المجال للصهاينة المناورة وفرصة الإفلات من المؤتمر بالشكل الذي يريدونه، حيث كان "الإسرائيليون" يسعون إلى مفاوضات ثنائية وإقليمية؛ للوصول إلى التطبيع بينهم وبين الأقطار العربية. وفي الوقت ذاته كان جهدهم منصّباً نحو عدم التقدم في المفاوضات متعددة الأطراف؛ لأنّ التقدم في المفاوضات الثنائية يعني الانسحاب "الإسرائيلي" من الأراضي العربية المحتلة وبدء عملية انتقال السلطة والسيادة إلى أصحابها الشرعيين؛ في حين إنّ التقدم في المفاوضات متعددة الأطراف يعني التطبيع السياسي والاقتصادي

(1) - مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد (8) 1991، ص 219-224.

(2) - مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد (8) 1991، ص 219-242.

والدبلوماسية بين الكيان الصهيوني والدول العربية، وهذا ما يهم الكيان الصهيوني من عملية السلام.

من هنا كانت محاولات "الإسرائيليين" متجهة نحو الإنفاف على قرارات الشرعية الدولية المتمثلة بقرارات مجلس الأمن الدولي والجمعية العامة للأمم المتحدة، والسعي إلى بعثرة المفاوضات الثنائية مع الأطراف العربية في المكان والزمان بحيث تصعب عملية التنسيق وبما يمكن من الانفراد بكل طرف عربي على حده، واستغلال الظروف القطرية لتحقيق أكبر قدر من التنازلات والمكاسب لصالح "إسرائيل".

ثالثاً- المفاوضات الفلسطينية - "الإسرائيلية" في واشنطن 1991-1993:

استمرت المفاوضات الفلسطينية - "الإسرائيلية" بعد مؤتمر مدريد على مدى ثلاث سنوات، لم يتمكن خلالها الفلسطينيون من تحقيق التقدم اللازم في الوصول إلى حلول مناسبة للسلام العادل والوصول إلى الحق الفلسطيني، لأن "إسرائيل" كانت دائماً هي الطرف الأقوى الذي يملئ شروطه ويتسبب في تعثر مسار المفاوضات. حيث ناقشت الجولات الأولى والثانية، "صفة المسار الفلسطيني- "الإسرائيلي"، وكان النشاط الاستيطاني مستمراً في الضفة الغربية وقطاع غزة مما شكل عائقاً فعلياً للعملية السلمية المنشودة، فضلاً عن سياسة إبعاد الفلسطينيين عن أرضهم وإصدار قرارات بعدم عودتهم كما حصل في كانون الثاني 1992 حينما أبعد اثنا عشر فلسطينياً وعلقت المحادثات، مما اضطر مجلس الأمن الدولي لإدانة (بموافقة أمريكية) الإجراء الصهيوني بشدة بموجب القرار رقم 726.

أما في الجولات اللاحقة فقد طرح الفلسطينيون صيغة خاصة متعلقة بالحكم الذاتي، إضافة إلى الموقف من القدس، وضرورة تطبيق القرار 242، والحق في تقرير المصير، ووقف الاستيطان في الأراضي العربية المحتلة وتطبيق أحكام اتفاقية جنيف الرابعة على الأراضي العربية المحتلة، لكن مسار المفاوضات بقي متعثراً.

في الجولة الرابعة قدم الوفد "الإسرائيلي" وثيقة بعنوان: "أفكار من أجل التعايش السلمي في الأراضي المحتلة خلال الفترة الانتقالية"⁽¹⁾. وشكلت تلك الوثيقة تراجعاً ملحوظاً في شروط الحكم الذاتي التي نصت عليها اتفاقات كامب ديفيد الموقعة بين مصر و"إسرائيل" سنة 1978، فهي خلافاً للاتفاقية لم تذكر سلطة منتخبة للحكومة الذاتية محل الحكم العسكري "الإسرائيلي"، ولا القرار 242 والمفاوضات بشأن الوضع النهائي. كما تضمنت الوثيقة القيود التي تقيد ترتيبات الحكومة الذاتية وعدّ "إسرائيل"، مصدر السلطة واستمرار القوانين الصهيونية على الضفة الغربية وقطاع غزة واقتصرت الصلاحيات المقدمة لسلطات الحكم الذاتي على إجراءات تتعلق بالسكان ولا تتعلق بوضع الأراضي العربية المحتلة، أي إعطائها صلاحيات إدارية وظيفية. أما صلاحياتها وسلطاتها فستكون موضع ترتيبات وتنسيق مع "إسرائيل" من أعلى مستويات التخطيط إلى أدنى درجات التنفيذ. أما الأمن فهو وسيلة "إسرائيلية" صرفة، والقدس خارج هذه المناطق وتعدّها "عاصمة إسرائيل".

في الجولة اللاحقة لسنة 1992، حين طرح موضوع الانتخابات البلدية الفلسطينية، أدرك الفلسطينيون مدى خطورة التكتيكات "الإسرائيلية" ورفضوا الفكرة، وأكدوا إنشاء سلطة مركزية من خلال الانتخابات الوطنية. كما لم تختلف الترتيبات اللاحقة في استمرار المفاوضات عما سبق، إلا أن الوثائق التي قدمتها "إسرائيل"؛ تضمنت ذكر مجلس إداري مؤلف من 15 عضواً ينتخبون لإدارة المجلس الكلية، وكانت تلك أول التلميحات إلى هيئة فلسطينية أو وحدة مركزية. غير أن النص تضمن القيود نفسها التي فرضت في الوثيقة السابقة، ونصت صراحة على أن مصدر السلطة سيظل في يد "إسرائيل"⁽²⁾. وقرر الفلسطينيون على موقفهم الإيجابي في المفاوضات، وكان من

(1) - مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، العدد 12، خريف 1992، ص 187-195.

(2) - مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، العدد 12، خريف 1992، ص 187-208.

أولوياتهم قبل أية مناقشة لمسألة الحكومة الذاتية وترتيباتها، الحصول من الجانب "الإسرائيلي" وأمريكا توضيح الأصول المرجعية لعملية السلام، بمعنى تطبيق القرار 242 دون أية معوقات، لكن "الإسرائيليين" وداعميهم الأمريكان أصروا على موقفهم. وتمسك كلا الطرفين المتفاوضين حول القدس بموقفه، وأعلن الوفد الفلسطيني أن الطروحات "الإسرائيلية" تتناقض تماماً أصول المؤتمر المرجعية، وترمي إلى الحفاظ على الحد الأقصى من السيطرة على الفلسطينيين والتمهيد لضم قسم كبير من الأراضي الفلسطينية، وإقامة نظام قضائي مزدوج شبيه بنظام التفرقة العنصرية⁽¹⁾.

رغم استمرار المفاوضات فإنه لم يحدث تقدم لدى الموقف "الإسرائيلي" الذي حرص على مزيد من الضغط والتنازلات على الوفد الفلسطيني. ولكن في ظل إدارة كلينتون (بعد نجاحه في الانتخابات الرئاسية)، التي أعلنت عن إجراء تغيير واضح في سياستها الشرق أوسطية عندما دعا رئيس وزراء "إسرائيل" إسحق رابين إلى رفع مستوى التعاون الاستراتيجي بين الولايات المتحدة و"إسرائيل" من أجل مواجهة ما أسماه بـ الأخطار المستقبلية التي تهدد الغرب. وفي العشرين من نيسان 1993 أعلن الرئيس الأمريكي كلينتون عن استعداده للدخول في المفاوضات العربية - "الإسرائيلية" كشريك تام، وبناء على ذلك فقد أعلن عن دعمه المطلق "إسرائيل"، (بعد لقائه مع إسحق رابين)، وعن تشكيل لجنة أمريكية - "إسرائيلية" موحدة في مجالات العلوم والتكنولوجيا العالية وبرنامج تعاون جديد في المجال الاقتصادي ومجالات أخرى. حينها وجدت منظمة التحرير الفلسطينية أن الفرصة مناسبة لها لتحديد الوفد الفلسطيني المتفاوض والدخول في مفاوضات مباشرة مع "إسرائيل" على الرغم من أن تشكيلة الوفد التي جاءت من الأراضي العربية المحتلة لم تكن تشكل بديلاً عن منظمة التحرير الفلسطينية، وظل الوفد متمسكاً بالحقوق الفلسطينية ولم يقدم أية تنازلات، وظلت المنظمة طيلة فترات التفاوض في موقع القيادة من المفاوضات.

(1) - بهلوان، صالح، حبيب، دراسات في تاريخ القضية الفلسطينية، جامعة دمشق، 2008، ص555.

1- المفاوضات السرية بين "إسرائيل" ومنظمة التحرير الفلسطينية (اتفاق أوسلو):

كان لإخراج قوات منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان سنة 1982 انعكاسات سلبية على قيادة المنظمة، لاسيما تبنيها النهج السياسي السلمي في الوصول إلى تسوية للصراع العربي- "الإسرائيلي"، ولم تعد تهتم على الإطلاق بالنتائج التي يمكن أن تترتب على القرارات المصيرية التي كان قاسمها المشترك تقديم التنازلات المجانية على حساب الثواب الوطنية، وهذا ما رفضه الشعب الفلسطيني الذي عبر عن موقفه باندلاع ثورة الحجارة سنة 1978 (كما سبق إيضاحه). وهذا ما جعل قيادة المنظمة تسعى إلى الاتصالات السرية مع عدد من الشخصيات اليهودية الأمريكية من الحزبين الجمهوري والديموقراطي. وفي سنة 1988 التقى وفد فلسطيني برئاسة خالد الحسن ووفد من اليهود الأمريكيين في استكهولم عاصمة السويد بإشراف وزير الخارجية السويدي أندرسون، وصدر عن اللقاء بيان مشترك تضمن موافقة قيادة منظمة التحرير الفلسطينية على الدخول في مفاوضات سلام في إطار مؤتمر دولي، وإعلان قيام دولة فلسطينية والموافقة على وجود "إسرائيل" كدولة في المنطقة، ورفض الإرهاب وإدانة أشكاله كافة⁽¹⁾. وفي العام ذاته وفي لقاء بين رئيس اللجنة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية مع أندرسون جرى البحث حول رسالة من جورج شولتز تطالب منظمة التحرير الفلسطينية بقبول قرار مجلس الأمن الدولي 242 و338 والاعتراف بحق "إسرائيل" في الوجود ونبذ استخدام العنف كشرط لبدء الحوار بين الإدارة الأمريكية وقيادة المنظمة، وقبل رئيس اللجنة المركزية للمنظمة الشروط، وأعلن عن ذلك صراحة في خطاب ألقاه في الجمعية العامة للأمم المتحدة خلال جلستها الخاصة المنعقدة في جنيف في 14 كانون أول 1988⁽²⁾.

(1) - محمود، عباس، طريق أوسلو، موقع الاتفاق يروي الأسرار الحقيقية للمفاوضات، ط5 بيروت 1995، ص 45.

(2) - هالتيير ماريك وإيريك لوران، مجانين السلام، القصة السرية لمفاوضات أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، ط1 بيروت 1994، ص 68.

وهكذا كانت بداية تنازلات قيادة المنظمة سراً وعلناً بعد نضال طويل وخسارات لا تقدر بثمن من أرواح الشعب العربي والفلسطيني.

أخذت المساعي الأمريكية تدور حول متابعة إجراء مباحثات مباشرة بين "إسرائيل" وقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، وكان اللقاء الأول في 3 كانون الأول 1992 في أثناء حضور أحمد قريع محادثات متعددة الأطراف في لندن مع يائير هيرشفيلد الأستاذ في جامعة تل أبيب وعضو حزب "العمل الإسرائيلي" الذي قدم نفسه مستشاراً لكل من شمعون بيريز ونائبه يوسي بيلين. وتم الاتفاق خلال هذا اللقاء على فتح قناة سرية مباشرة بين الحكومة "الإسرائيلية" وقيادة منظمة التحرير الفلسطينية على أن تكون النرويج مقراً لها. وفي 8 كانون الأول 1992 توجه لارسن إلى تونس، والتقى رئيس اللجنة المركزية للمنظمة بهدف التأكيد على دور القنوات السرية في المفاوضات، وطلب من لارسن القيام بدور الوسيط والمنظم للقاءات السرية بين المنظمة و"إسرائيل"⁽¹⁾. وفي 19 كانون الثاني ألغى الكنيست "الإسرائيلي" القانون الذي يحظر الاتصال بين "الإسرائيليين" ومنظمة التحرير الفلسطينية. وفي اليوم التالي بدأت المفاوضات السرية في النرويج في مزرعة بورغادو بالقرب من مدينة ساريسبورغ، بين وفد عن قيادة المنظمة الفلسطينية من أبي علاء وحسن عصفور وماهر الكرد، ووفد "إسرائيل" الذي ضم يائير هيرشفيلد ورون بونديك وحضور لارسن، ووزير الخارجية النرويجي هولست، وترأس بعدها الجلسة نائبه إيفلند. وفي تلك الجلسة ناقش الوفد الفلسطيني المسائل الأمنية، ونطاق السلطة الوطنية الفلسطينية والانتخابات، وطالب بالانسحاب من غزة، وجعلها منطقة حرة يمكن توسيعها حتى أشدود إذا وافق الوفد الفلسطيني، واقترح تقديم دراسات سرية "إسرائيلية" - فلسطينية مشتركة أيضاً مع جهات دولية؛ لجعلها مشروع تعاون اقتصادي، وطلب من الوفد "الإسرائيلي" دراسة هذه الفكرة مستقبلاً؛ لأنها حسب رأيه تمثل أحد جوانب التعاون المستقبلي⁽²⁾. وفي حقيقة الأمر

(1) - نوفل، قصة اتفاق أوسلو... ص 50-51.

(2) - محمود، طريق أوسلو، ص 189-

كانت "إسرائيل" تهدف من المباحثات حول غزة إلى التخلص من هذه الأرض الصغيرة التي لا موارد لها، ويقطنها ما يقارب السبعمئة ألف فلسطيني، وتشكل أحد أهم مراكز الانتفاضة، وهي جاهزة للانفجار في أي لحظة. ولكن حين نقلت نتائج تلك الجولة من مباحثات أوسلو السرية إلى رئيس اللجنة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية الذي حرص على سرّيتها، أصدر توجيهاته إلى الوفد الفلسطيني المفاوض في واشنطن، نقلها نبيل شعث ودعاهم فيها إلى تبني مواقف متشددة ورفض الاقتراحات جميعها التي يقدمها الوفد "الإسرائيلي" المفاوض⁽¹⁾.

استمرت مباحثات أوسلو السرية، وفي الجولة الثانية في 11 شباط 1993 تقدمت مواقف الطرفين في ورقة واحدة عرفت بـ "نقاط مسودة إعلان مبادئ مطروحة للنقاش"، أبدى فيها الوفد الفلسطيني استعداده للدخول مباشرة في موضوع الانسحاب من غزة شريطة أن يكون إطار الاتفاق أوسع، ويشكل نوعاً من إعلان المبادئ أو اتفاقية إطار⁽²⁾. كما رفض خلالها الوفد "الإسرائيلي" قطعياً مناقشة مسألة القدس، فطرح الجانب الفلسطيني مسألة نطاق السلطة الفلسطينية المقترحة؛ غير أن هيرشفيلد أكد أن موضوع الولاية الكاملة على الأرض مسألة غير ممكنة على الإطلاق خلال المرحلة الانتقالية بذريعة أنها تخص المرحلة النهائية؛ لأنها تعود إلى معالجة موضوع المستوطنات والقدس الشرقية⁽³⁾. بشكل عام تركزت المفاوضات في هذه الجولة على موضوع إعلان المبادئ، مثل: المرجعية والمجلس والانتخابات والولاية الجغرافية والتنمية الاقتصادية.

في الجولة الثالثة في 20 آذار 1993، نوقشت وثيقة إعلان المبادئ التي وضعها شمعون بيريز ليقدمها الوفد "الإسرائيلي". ووافق الوفد الفلسطيني على معظم نقاطها مقابل وعد من الوفد "الإسرائيلي" بتسهيل عودة عدد من قيادي منظمة التحرير من تونس إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة للمشاركة في الترشيح للانتخابات، والعمل

(1) - ماريك، ولوران، مجانيين السلام...، ص 92.

(2) - نوفل، قصة اتفاق أوسلو... ص 58.

(3) - محمود، طريق أوسلو، ص 203.

على رفع الحصار عن منظمة التحرير الفلسطينية، ووعد بتقديم وثيقة حول التصورات "الإسرائيلية" للانسحاب المبكر من غزة، واقتراحات "إسرائيل" لفترة ما بعد الانسحاب التي تشمل الأمن والإجراءات الاقتصادية وتنقل البضائع والأفراد، وبدأت عملية نسخ الاتفاق بمشاركة فاعلة من النرويجيين إيفلند ولارسن⁽¹⁾.

في أواخر آذار 1993، اتضح بعد لقاء عباس وأبي علاء في مصر مع شمعون بيريز، اللذين أطلعه على خطة فلسطينية تتضمن الانسحاب "الإسرائيلي" من المدن الفلسطينية الكبرى (نابلس ورام الله وبيت لحم وأريحا وسواها من المدن)، غير أن بيريز استبعد الفكرة، لكنه أدرك أن المطلوب حل يحقق للمنظمة مكسباً رمزياً وجغرافياً محدوداً⁽²⁾. في الجولات اللاحقة من مفاوضات أوسلو السرية في 30 نيسان 1993 ناقش الوفد مسألة الكونفيدرالية الأردنية الفلسطينية نموذج ثلاثي (البينولوكس). وفي 8 أيار من العام نفسه تمحورت المناقشات حول الانسحاب من غزة وأريحا، وأصر الوفد "الإسرائيلي" أن يكون للجيش حق السيطرة الكاملة على الجسور والمعابر، وانتهت الجلسة بوضع مسودة لإعلان المبادئ على ضوء المناقشات الجارية. وعلى أثر تلك الطروحات قررت "إسرائيل" رفع مستوى الوفد المفاوض، وكلفت يوري سافير المدير العام لوزارة الخارجية "الإسرائيلية" بالتوجه إلى أوسلو في 20 أيار من أجل تعديل الاتفاق مع الوفد الفلسطيني وتفصيل المطالب "الإسرائيلية" بشكل أفضل. وبعد جولة تفاوضية موسعة مع الوفد الفلسطيني طلب يوري سافير تعيين رجل قانون بارع في تشكيلة الوفد "الإسرائيلي" لصياغة الاتفاق النهائي ووقع الخيار على يونييل زينغر الاختصاصي بالقانون الدولي والذي سبق أن شارك في صياغة اتفاقات كامب ديفيد سنة 1978⁽³⁾. سعت منظمة التحرير الفلسطينية في الجولة التالية المنعقدة في واشنطن؛ لترفع سقف

(1) - محمود، طريق أوسلو، ص 208-209.

(2) - ماريك، ولوران، مجانيين السلام...، ص 124.

(3) - ماريك، ولوران، مجانيين السلام...، ص 124.

المطالب الفلسطينية من خلال التعليمات المتشددة الموجهة للوفد المفاوض على أمل تحقيق هدفين، هما:

أ- إظهار الوفد الفلسطيني المفاوض في واشنطن أمام راببن الولايات المتحدة الأمريكية بأنه وفد متصلب ومتطرف أكثر من قيادة منظمة التحرير الفلسطينية في الخارج.

ب- تعطيل أي تقدم يمكن أن يحصل على مسار واشنطن بانتظار نتائج ما يجري على مسار أوسلو.

أمام هذه التطورات وقوة الوفد "الإسرائيلي" أصبحت المفاوضات أكثر تعقيداً مما أثار منظمة التحرير ضد الوفد، فضلاً عن كثرة التصريحات حول المحاولات الأمريكية و"الإسرائيلية" لإفشال المفاوضات وشق وحدة الشعب الفلسطيني وفصل الداخل عن الخارج على التأكيد على أن المفاوضات لا يمكنهم تجاوز قيادة المنظمة. وبالفعل تلقت قيادة المنظمة رسالة شفوية من شمعون بيريز عبر قناة أوسلو بضرورة إفشال الجولة التي استمرت من 17 نيسان إلى 13 أيار 1993، ونفذ ما طلب، وفهم حينها قيادة المنظمة بأن الحكومة "الإسرائيلية" اقترعت بأن قناة أوسلو هي القناة التفاوضية الأسهل، وأصبحت البديل عن مفاوضات واشنطن⁽¹⁾. ومع استمرار انعقاد الجلسات التفاوضية بين الطرفين كانت سمة التفاوض الضغط على الوفد الفلسطيني للحصول على مزيد من التنازلات، لا سيما موضوع القدس الذي يكاد يكون الاقتراب منه محرماً؛ وهذا ما اتضح أكثر في الجولة السابعة والتاسعة وما تلاهما وصولاً إلى الجولة الثانية عشر التي انتهت بـ"بتلويح" إسرائيلي "بإمكان إغلاق قناة أوسلو التفاوضية بسبب الصعوبات والخلافات التي تواجهها"⁽²⁾.

وفي 17 آب 1993، في الاتصال الهاتفي الذي أجراه شمعون بيريز لمدة سبع ساعات، بعد التنسيق مع وزير الخارجية النرويجي هولست عراب تلك المفاوضات واسحق

(1) - نوفل، قصة اتفاق أوسلو... ص 66.

(2) - محمود، طريق أوسلو، ص 57.

رايين في تل أبيب*، وعرفات وأبو مازن في تونس⁽¹⁾، للحصول على مزيد من التنازلات وانتزاع ما تبقى في جعبة قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، وكان للطرف "الإسرائيلي" ما أراد مقابل الحصول على حكم ذاتي هزيل وممسوخ في غزة وأريحا، ولا يستبعد أن تكون مفاوضات الحل النهائي أكثر سوءاً من اتفاقات أوسلو فيما إذا استمرت.

في 18 آب 1993 أكد وزير الخارجية النرويجي ضرورة توجه أبي العلاء إلى أوسلو للتوقيع على الاتفاق بالأحرف الأولى، وأبلغ القيادة الفلسطينية قرار شمعون بيريز العودة إلى "إسرائيل" حاملاً اتفاقاً نهائياً؛ ليعرضه على مجلس الوزراء الذي سيعقد خصيصاً لذلك. وفي 19 آب التقى الوفدان الفلسطيني والإسرائيلي في أوسلو بحضور الطرف النرويجي؛ وبدأت المفاوضات حول الاعتراف المتبادل وترتيبات التوقيع بالأحرف الأولى على الاتفاق. وفي الساعات الأولى من فجر 20 آب 1993 نظم احتفال بحضور الوفدين "الإسرائيلي" والفلسطيني، وبإشراف الوزير النرويجي هولست الذي انتقل مع شمعون بيريز إلى أوسلو، وتمّ التوقيع على الاتفاق من قبل يوري سافير وزينغر عن الوفد "الإسرائيلي" وأبي علاء وحسن عصفور عن الوفد الفلسطيني، ثم وقع هولست بصفته شاهداً⁽²⁾.

خلال هذه الفترة تولى ياسر عبد ربه مسألة وضع مسودة لمشروع الاعتراف المتبادل بين المنظمة و"إسرائيل"، وقام بيريز بإجراء بعض التوقيقات القانونية عليها، وأضاف مطالبة "إسرائيل" بإلغاء ميثاق منظمة التحرير الفلسطينية، وإدانة المنظمة للإرهاب

* - كان رايين تحليلياً وعقلانياً عملياً، تدرب في فرنسا، فاتصف بمسحة الأكاديميين الفرنسيين الذين يؤمنون بأن تكوين الفكرة يعادل تحقيقها، وفي النهاية فإن هذه المثالية أعطته الدافع لعقد اتفاقات أوسلو مع منظمة التحرير الفلسطينية 1993. عن كيسنجر، سنوات التجديد، ص 322.

(1) - محمود، طريق أوسلو، ص 262.

(2) - محمود، طريق أوسلو، ص 27.

والعنف⁽¹⁾. وفي 28 آب أرسل شمعون بيريز نص الاتفاق إلى تونس، وقال إنه اتفق عليه مع هولست والولايات المتحدة الأمريكية، وخلاصته:

1- أن يعود طاقم أوسلو إلى اللقاء فوراً؛ لإنهاء وضع الصيغة النهائية لاتفاق الاعتراف المتبادل بين المنظمة و"إسرائيل".

2- أن يرسل أبو عمار رسالة إلى رابين، يؤكد فيها التزام المنظمة بما تمّ التوصل إليه في أوسلو، ويؤكد له الالتزام بما تمّ وضعه بشأن الاعتراف المتبادل؛ وبخاصة الحديث عن استعداد المنظمة لإلغاء بعض نصوص الميثاق التي تتعارض مع الاتفاق، وتدعو إلى تدمير "إسرائيل".

3- تعلن الولايات المتحدة الأمريكية أولاً أن الفلسطينيين توصلوا إلى اتفاق مع الحكومة "الإسرائيلية" بمساعدة الحكومة النرويجية، وأن الإدارة الأمريكية قد شجعت المفاوضات السرية التي تمت بين الفريقين في أوسلو⁽²⁾.

في 30 آب تمّ الإعلان عن اتفاق أوسلو، وفي 9 أيلول 1993 وقع رابين على الاتفاق في تل أبيب، وفي 13 أيلول 1993 تمّ التوقيع بصورة نهائية على اتفاقات أوسلو في حديقة البيت الأبيض بحضور الرئيس الأمريكي بيل كلينتون وياسر عرفات وإسحاق رابين حيث وقع شمعون بيريز عن الجانب "الإسرائيلي" ومحمود عباس عن الجانب الفلسطيني؛ واضعين بذلك نهاية للنضال الوطني الفلسطيني قبل أن يتحقق الحد الأدنى من المطالب الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني التي قدّم من أجلها إلى جانب الأحرار العرب الكثير من التضحيات.

2- مخاطر اتفاقات أوسلو:

(1) - نوفل، قصة اتفاق أوسلو... ص 59.

(2) - نوفل، قصة اتفاق أوسلو... ص 27.

كان لاتفاقات أوسلو نتائج خطيرة على حقوق الشعب الفلسطيني المشروعة؛ بسبب الضغوط التي مورست على منظمة التحرير الفلسطينية، وما قدمته من تنازلات لصالح "إسرائيل"، تركت آثاراً خطيرة في القضية الفلسطينية، ومن أهم تلك المخاطر:

أ- أُلغيت الاتفاقيات قضية اللاجئين الفلسطينيين إلى مفاوضات الوضع النهائي، وأسقطت مرجعيتها الشرعية الدولية؛ المتمثلة بالقرار رقم 194 الصادر سنة 1948 عن الأمم المتحدة الذي يتضمن حق العودة كأساس؛ إلى جانب التعويض كخيار؛ مما أفقد قضية اللاجئين مكانتها كأحد محاور الحل الفلسطيني، وكون عودة اللاجئين إلى ديارهم تشكل نقطة تحول نحو التحرير الشامل. وبعد تجريد قضية اللاجئين من مضمونها السياسي جردتها الاتفاقات من مرجعية قرارات الشرعية الدولية، وبهذا تطرح مستقبلاً مسألة التوطين والتأهيل الذي يقود إلى الوطن البديل (الأردن)، وهذا الأمر ينطوي على مخاطر تقسيم فلسطيني الداخل والخارج وتوجيه ضربة قوية لوحدة الشعب الفلسطيني، من خلال جعله في مجموعات سكانية يجري طمس هويتها وإلغاء حقوقها الوطنية.

ب- عملت "إسرائيل" خلال المفاوضات على ترسيخ احتلالها؛ ولتجعل من سلطة الحكم الذاتي أداة بيدها لقمع الحركة الوطنية الفلسطينية، ولم تكن المعارك التي تخوضها سلطة الحكم الذاتي إلا لتغطية التنازلات التي قدمتها "لإسرائيل" بعد أن كبالتها الاتفاقات، ونقلتها من برنامج إلى آخر، ومن تحالفات إلى أخرى داخلياً وخارجياً.

ت- مكن تأجيل بحث مسألة القدس إلى المرحلة النهائية "إسرائيل" من استكمال مشاريع الاستيطان فيها والوصول إلى إنجاز مشروع منطقة "القدس الكبرى"، التي ضمتها إليها سنة 1967؛ إلى جانب عشرات القرى على مخططات التهويد، واستكمال تنفيذ خطة الاستيطان. وبذلك تكون الاتفاقات قد جزأت وحدة الشعب الفلسطيني والأرض على حد سواء، ومنذ التوقيع على اتفاقات أوسلو بلغ مجمل المصادرات "الإسرائيلية" في منطقة القدس 37.61، وقد أدت هذه المصادرات إلى سيطرة "إسرائيل" على 79% من مساحة ما يسمى بـ "القدس الكبرى"، كما تصاعدت حركة الاستيطان في القدس مع وصول نتنياهو إلى السلطة؛ ففي 26 شباط 1997 قررت حكومته البدء بإقامة حي استيطاني جديد في "جبل أبي غنيم" جنوب شرق القدس بطاقة عشرة

آلاف وحدة سكنية على ألفي دونم. كما صادقت حكومته على خطة أعدتها بلدية القدس ووزارة الداخلية "الإسرائيلية" للإعلان عن قيام بلدية القدس العظمى التي تضم عدداً من المستوطنات المحيطة خارج الحدود الإدارية الحالية لما يسمى القدس الموحدة، مثل: مستوطنة (معالية أدونيم) في الشرق، ومستوطنتي جعفات زئيف وبيت إيل الواقعة قرب مدينة رام الله في الشمال⁽¹⁾.

ث- شكلت اتفاقات أوسلو بديلاً أمريكياً "إسرائيلياً" عن اتفاقات السلام مع الفلسطينيين، وهذا يعني تبديلاً في السياسة الأمريكية وموقفها من مرجعية السلام في مدريد؛ مما يهدد بنفس العملية السلمية، وفقاً لمنطق القوة، ومن زاوية الاعتبارات الأمنية "الإسرائيلية" القائمة على مصادرة الأراضي، وتوسيع الاستيطان، ووضع الضوابط اللازمة لضمان عدم خروج التسوية النهائية، ولذلك لجأت حكومة نتياهو إلى مصادرة آلاف الدونمات لتوسيع 15 مستوطنة صهيونية في الضفة والقطاع، وشق المزيد من الطرق الالتفافية الاستيطانية. وهذا ما أعلن في صحيفة أحرنوت في 9 حزيران 1997 عن خطة سرية لبناء مئة ألف وحدة سكنية في مستوطنات الضفة الغربية وقطاع غزة، وتتاست قيادة منظمة التحرير أن "إسرائيل" تعمل على ضم أجزاء واسعة من الضفة والقطاع، وستحاول السيطرة الكاملة على مصادر المياه كافة فيها⁽²⁾.

ج- فتحت اتفاقات أوسلو المجال لنشاط "إسرائيل" الاقتصادي في المنطقة العربية؛ مما يساعد على تسهيل عمليات التطبيع الاقتصادي الشامل من خلال ما تضمنته الملحق الثالث من تعاون "إسرائيلي" - فلسطيني اقتصادي، بما في ذلك إنشاء شركات فلسطينية - "إسرائيلية"؛ فضلاً عن التبعية للاقتصاد "الإسرائيلي" في المناطق المحتلة وريطه بإحكام بالاقتصاد "الإسرائيلي"؛ فضلاً عن فسح المجال لاستغلال اليد العاملة

(1) - العملة، أبو خالد، أوسلو محطة لتهويد فلسطين - وخطة للسيطرة على المنطقة، ط1،

بيروت 1997، ص 177-178.

(2) - العملة، أوسلو محطة لتهويد فلسطين، ص 179.

الفلسطينية ورخص أجورها بوسائل الاستغلال كافة وباستخدام القوة التي تعد سلاح "إسرائيل" الأهم في تنفيذ سياساتها ومخططاتها الاستيطانية.

ح- اعترفت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية بحق "إسرائيل" في العيش ضمن حدود آمنة ومعترف بها مقابل اعتراف "إسرائيل" بمنظمة التحرير الفلسطينية؛ ممثلاً للشعب الفلسطيني من دون الاعتراف بحق هذا الشعب في تقرير مصيره، وإقامة دولته المستقلة على أراضيه، واقتصرت الاتفاقات على منح قيادة المنظمة حكماً ذاتياً في جزء من الضفة والقطاع، وأبقت فيه مهمة أمن الحدود الخارجية من حق "إسرائيل"؛ فضلاً عن بقاء الطرق الرئيسية، وقسماً مهماً من أراضي الضفة والقطاع بيد القوات العسكرية "الإسرائيلية"، وحصرت السلطات الإدارية للحكم الذاتي بالسكان من دون الأرض ومواردها، وحرمت السلطة من حق إقامة العلاقات الخارجية.

خ- تخلّصت اتفاقات أوسلو من المقاومة الشعبية الفلسطينية (الانتفاضة) مقابل إقامة سلطة الحكم الذاتي الإداري، والتخلص من أعباء القطاع الأمنية والاقتصادية. وهذا يعني أن يتخذ من سلطة الحكم الذاتي أداة لقمع النضال الوطني الفلسطيني في الداخل بعد أن أرهقت الانتفاضة الفلسطينية سلطات الاحتلال، وهذا ما نصّت عليه الاتفاقات صراحة عندما أقرت قيادة منظمة التحرير فيها نذير الإرهاب والتخلي عن العنف وتأييد المخالفين⁽¹⁾.

د- قامت اتفاقات أوسلو على مبدأ التقاسم الوظيفي، والفصل بين الأرض؛ كونها جزءاً مما يسمى "أرض إسرائيل" وبين السكان الذين ليست لهم (بموجب هذا المبدأ) أي حقوق إقليمية أو سيادية. والتقاسم الوظيفي (وفق المفهوم "الإسرائيلي") لا ينطبق فقط على التسوية المرحلية؛ بل هو بالأساس الحل النهائي "لإسرائيل" الذي يقوم على ضم أجزاء واسعة من الضفة والقطاع؛ إلى جانب ما سلبته "إسرائيل" من أراض، وإقامة حكم إداري ذاتي للسكان في الأجزاء المتبقية التي ستبقى أيضاً تحت السيطرة "الإسرائيلية" أمنياً وسياسياً ومندمجة مع "إسرائيل" اقتصادياً.

(1) - محمود، طريق أوسلو، ص 340-341.

د- نصت اتفاقات أوسلو على تسوية تتم على مرحلتين، الأولى: انتقالية ومدتها خمس سنوات، والثانية: سميت الوضع الدائم. لكن المرحلة الأولى المؤقتة لم تضع حلاً مؤقتاً وتركت الأمور جميعها معلقة إلى حين التوصل إلى اتفاق بشأن المرحلة الثانية الدائمة، والوضع الدائم نفسه يترك من دون "جدول أعمال"، وقد تركت "إسرائيل" بموجب اتفاقات أوسلو قضايا الصراع الفلسطيني - "الإسرائيلي" جميعها معلقة بلا حل؛ لأن "إسرائيل" تأمل بأن المرحلة الثانية من المفاوضات ستكون تكراراً لما حدث في أوسلو أو ألا تكون هناك مرحلة نهائية، وتستطيع تمرير الحلول التي تريدها على الجانب الفلسطيني عن طريق الإحياء لقيادة منظمة التحرير الفلسطينية بأن المحافظة على ما بقي أفضل من خسارة كل شيء.

ر- علل بعض قادة منظمة التحرير الفلسطينية موقفهم بتردي الوضع العربي وبثيرة التعامل مع الأحداث بواقعية. علماً أن المنهج الواقعي يتطلب الصمود والتضامن مع بقية الدول العربية.

ز- أرجع بعض قادة منظمة التحرير تنازلاتهم (تسوية) في أوسلو إلى المتغيرات الدولية؛ بمعنى أن منظمة التحرير الفلسطينية وصلت إلى مأزق استراتيجي لا يمكنها الخروج منه إلا برضوخها وتعاملها مع ما يسمى بـ "الحقائق الجديدة"، وإعادة النظر في سياستها وتعاملها مع "إسرائيل" متناحية؛ أن ما أقدمت عليه يشكل تنازلاً مخيفاً من الناحية الاستراتيجية.

س- أرادت "إسرائيل" من توقيع اتفاق أوسلو أن تجعل منها خطوة على طريق إقامة ما يسميه الزعماء "الإسرائيليون" السوق الشرق أوسطية، وذلك بقصد إحكام السيطرة على المنطقة العربية وإخضاعها لعملية نهب منظم وتحويلها إلى مجرد سوق استهلاكية للبضائع "الإسرائيلية"؛ وهذا بحد ذاته يشكل تبديلاً في تكتيك السياسات "الإسرائيلية"، وتعاملها مع القضية الفلسطينية، وما يترتب عليه من عواقب وخيمة.

بهذا يتضح مدى خطورة اتفاقات أوسلو، وأنها بعيدة جداً عن مسارات التسوية التي تقوم على أساس الأرض مقابل السلام؛ وفقاً للشرعية الدولية. كما أن هدف الشعب الفلسطيني ليس بتطبيق الحكم الذاتي بعد نضال استمر سنين طويلة.

رابعاً- النظام الشرق أوسطي وانعكاساته على تطورات القضية الفلسطينية:

بعد انطلاق عملية السلام حين عُقد مؤتمر مدريد سنة 1991، وبدأت المفاوضات بين الدول العربية و"إسرائيل"، كثر الحديث في "إسرائيل" والولايات المتحدة الأمريكية عما عرف بـ "نظام إقليمي جديد" في المنطقة العربية في ظل المتغيرات الدولية وعملية السلام. وبدأت الدعاية الغربية تطرح فكرة "المنظومة الشرق أوسطية" بعد التوقيع مباشرة على اتفاقات أوسلو، وراحت الإدارة الأمريكية و"إسرائيل" تركز على ما سمي بـ "التعاون الاقتصادي" في المنطقة، أو السعي إلى التنافس الاقتصادي بين الدول العربية و"إسرائيل" ويترافق ذلك بحملة كبيرة لنشر الأوهام المضللة عن "الازدهار المرتقب" الذي سينتج عن ذلك وعن "عصر ذهبي" ستعيشه المنطقة العربية في ظل "النظام الشرق أوسطي".

تخفي هذه الطروحات أهدافاً وتطلعات خطيرة وغير نظيفة على الإطلاق على الأمة العربية من جانب الولايات المتحدة الأمريكية و"إسرائيل"، وتتزامن مع ازدياد الأهمية الاستراتيجية الاقتصادية والسياسية والجغرافية للوطن العربي عما كانت عليه في السابق، وفي وقت تزداد فيه محاولات الهيمنة الأمريكية على العالم. فالسيطرة الاستراتيجية الاقتصادية والسياسية والعسكرية على المنطقة العربية مسألة ذات أهمية كبرى بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية في ظل المتغيرات الدولية التي يشهدها العالم، وتتيح للولايات المتحدة الأمريكية القدرة على منافسة الاتحاد الأوروبي الذي يسعى إلى شغل مكانة تليق به في الساحة الدولية واليابان التي تتزعم جنوب شرق آسيا بعدما أصبحت النواة الجديدة التي تستقطب التمرکز الحضاري. وفي هذا السياق تحاول الولايات المتحدة الأمريكية عن طريق الاعتماد على حليفها الاستراتيجية في المنطقة من خلال فرض ما يسمونه "نظام الشرق أوسطي" واستغلال العملية السلمية، وذلك لقطع الطريق على القطبين الدوليين الجديدين ومنعهما من دخول حلبة المنافسة الدولية، ومنع قيام أي تعاون عربي- أوروبي، وعربي- شرق آسيوي فاعل اقتصادياً وسياسياً؛ لأنه سيقطع الطريق بالضرورة على محاولات الهيمنة الأمريكية على المنطقة، ويفسح المجال واسعاً لتطور الاقتصاد والصناعات العربية، ويحرر أوروبا ودول شرق آسيا من تحكم الولايات المتحدة الأمريكية بمصادر الطاقة التي تأتيها من المنطقة العربية. وما تخشاه الولايات المتحدة الأمريكية و"إسرائيل" في الوقت الراهن هو قيام نهوض قومي عربي

يستند إلى تراث حضاري عريق، وعلى توافر إمكانات اقتصادية هائلة، ويتناقض بالضرورة مع استراتيجية الهيمنة والإضعاف التي تمارسها الولايات المتحدة الأمريكية على المنطقة.

من ناحية أخرى يمكن النظام "الشرق أوسطي" "إسرائيل" من احتكار النمو الصناعي والاقتصادي والعسكري في المنطقة؛ فضلاً عن ذلك ستمكنها من توسيع مشروعها الاستيطاني، لكن بطرائق مختلفة عن تلك التي كان تتبعها في السابق، وتختلف هذه الطرائق عن سابقتها في أنه لا حاجة فيها إلى استخدام القوة العسكرية التي يجب أن تبقى كأداة متينة وراذعة لأي طارئ والاعتماد على الغزو الاقتصادي بأشكاله وطرائقه كافة، وتحت أي شعار كان، للسيطرة على المنطقة العربية ومقدراتها وتسخيرها؛ لخدمة الأهداف والتطلعات الأمريكية - "الإسرائيلية".

تعتمد "إسرائيل" في "النظام الشرق أوسطي" على خطة استراتيجية تقوم على أساس مقايضة السلع والمنتجات الصناعية والخدمات "الإسرائيلية" بأعلى الأسعار مع المياه والنفط واليد العاملة العربية الرخيصة، وهذا سيؤدي بالضرورة إلى إثارة الفوضى وعدم الاستقرار؛ بسبب ما سينتج عنه من تفاعلات سلبية داخل المجتمعات العربية تكون الباب الذي ستدخل منه "إسرائيل" لفرض سياساتها وهيمنتها على العرب.

تشكل "إسرائيل" أيضاً في "النظام الشرق أوسطي" القطب الرئيس فيه، تليه تركيا كقوة اقتصادية وعسكرية، من هنا جاءت مسألة الحفاظ النوعي على "إسرائيل"، وضرورة التحالف العسكري الاستراتيجي التركي- "الإسرائيلي" بتشجيع ومباركة الولايات المتحدة الأمريكية، إن لم نقل مشاركتها الخفية. أما الدول العربية فليس لها في "النظام الشرق أوسطي" مشروعاً أمريكياً- "إسرائيلياً" مشتركاً الهدف منه استكمال بقية جوانب الهيمنة الأمريكية وإضعاف الوطن العربي وضمان إحكام السيطرة عليه وإخضاعه لعملية نهب ثرواته، وتحويله إلى مجرد سوق استهلاكية، وتعزيز الوجود العسكري الأمريكي- "الإسرائيلي" لمواجهة أي تطورات عربية أو دولية تسعى إلى منافسة الولايات المتحدة وضمان أمن "إسرائيل" وجوداً ودوراً ووظيفة وضرب الهوية القومية العربية واستبدالها بهوية "شرق أوسطية" و"نظام شرق أوسطي" تكون "إسرائيل" مركزه وقائده تحت المظلة

الأمريكية. وطالما أنه الأداة الكفيلة بتفجير الصراعات الدموية الداخلية بين العرب فيما بعد كبديل عن الصراع مع "إسرائيل".

إن الحدود الجديدة "الإسرائيلية" حسب تصورات واضعي ما عرف بـ"النظام الشرق أوسطي"، ليست حدوداً جغرافية؛ إنما هي فرض علاقات اقتصادية وسياسية مهيمنة، و"الشرق أوسطية" هي في الواقع الخطة الاستراتيجية "الإسرائيلية" البديلة لإنشاء "إسرائيل الكبرى" بالوسائل الاقتصادية والسياسية والتفوق العسكري الاستراتيجي ضماناً لديمومتها. وعلى اعتبار أن "الشرق أوسطية" تشكل النقيض للهوية القومية العربية والروابط التاريخية الحضارية والسياسية والاجتماعية والنفسية العربية، فإنها تهدد بنسف فكرة أي وحدة عربية، وستعمل على استبدال القيم الإنسانية العربية بمعايير السوق والربح، وستعيد صياغة التاريخ العربي، ومستقبل اللغة العربية بالشكل الذي تريده "إسرائيل".

لكن على العالم أن يفهم والولايات المتحدة الأمريكية و"إسرائيل" بشكل خاص إن هذه الفكرة ولدت في ظروف الخلل الحاصل في موازين القوى في المنطقة لصالح "إسرائيل". وهذا الخلل ليس سرمدياً أو غير قابل للتبدل، فهو في الحقيقة ناجم عن الدعم الأمريكي، وأمريكا التي تهيمن على الصعيد الدولي لن تستمر طويلاً كقطب وحيد مسيطر على ما يسمى بـ"النظام العالمي". فقد بدأت مؤشرات ظهور أقطاب أخرى منافسة لها في الساحة الدولية، وإعادة انبعاث الحياة في أقطاب قديمة (روسيا)، ومن المتوقع أن تبدأ قريباً عملية انحسار موجة الطغيان الأمريكية على العالم وتقويض القطبية الأحادية. كما أن سورية أعلنت عن تمسكها بالسلام خياراً استراتيجياً، وتعمل بالتنسيق مع الدول العربية لم تشر ولن تسير في يوم من الأيام وفق الإيقاعات الأمريكية، وتسعى كعادتها إلى إنقاذ العرب في كل محنة يتعرضون لها، وتسعى اليوم بالتنسيق مع الدول العربية إلى إيجاد نظام إقليمي عربي وسوق عربية مشتركة تقطع الطريق من خلالها على "نظام الشرق أوسطي".

ولنا في صمود سورية في وجه الضغوط السياسية الهائلة التي مورست وتمارس ضدها الدليل الأهم على قدرة العرب على تحدي الظروف الصعبة، ورفض ما يملأ عليهم. من هنا نستطيع أن نؤكد أن "نظام الشرق أوسطي" مشروع مصيره الفشل المحتوم.

خامساً - المعاهدة الأردنية - "الإسرائيلية" 1993 (وادي عربة ومخاطرها):

حققت "إسرائيل" نتائج مهمة على مساري التسوية اللذين أنجزتهما مع مصر في كامب ديفيد ومع قيادة منظمة التحرير الفلسطينية في أوسلو؛ مما أكد لها ولداعميها من دول الغرب والولايات المتحدة الأمريكية أهمية متابعة هذا النهج في فصل بقية المسارات التسوية؛ لتتمكن من تحقيق أكبر قدر من المكاسب على حساب الحقوق العربية.

وبناء على هذا، فقد وجهت "إسرائيل" اهتمامها نحو الأردن لصلته المهمة جغرافياً وسياسياً بالحل الفلسطيني، والذي رأت فيه عاملاً إيجابياً مهماً للأمن "الإسرائيلي" على الجبهة الشرقية، وفي الوقت الذي كانت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية تفتح قنوات التفاوض السرية مع "إسرائيل" كان الأردن يسعى للسير في الخط ذاته وراء الفلسطينيين. وكانت البداية في خريف 1992 حين المصادقة على جدول أعمال للمفاوضات مع الجانب "الإسرائيلي"، ولم يتم التوقيع النهائي عليه إلا بعد انتهاء الاتفاق مع منظمة التحرير، وكان هذا في 14 أيلول 1993؛ أي في اليوم التالي لتوقيع اتفاق أوسلو.

انطلقت المفاوضات الأردنية-الإسرائيلية بقوة وبأهداف اقتصادية مشتركة وقضايا أمنية حدودية وغيرها.. في اللقاء المباشر والعلني بين الملك حسين وإسحاق رابين في واشنطن بحضور الرئيس الأمريكي بيل كلينتون، وإعلان الأردن إنهاء حالة الحرب مع "إسرائيل"، ونقل المفاوضات من واشنطن إلى المنطقة. وقد جاءت هذه التحولات العلنية والسريعة في الموقف الأردني؛ لتبرهن لإسحاق رابين على جدية توجه الأردن نحو التسوية، والموقف من "إسرائيل" الذي سبقه تهديد سري سابق من اللقاءات وتبادل المصالح. وفي السادس من حزيران 1994 توصل الطرفان إلى عقد اتفاق مشترك ضمن إطار محادثات أجرتها اللجنة الاقتصادية الأردنية-الإسرائيلية-الأمريكية كخطوة على طريق إبرام معاهدة سلام في نهاية المفاوضات حول الأمن والحدود والأراضي والمياه والطاقة والاقتصاد. كما ناقش الطرفان مشروعات تنمية في وادي الأردن والتنسيق؛ لإقامة مجمع ثقافي على جانبي الحدود في وادي الأردن⁽¹⁾. وفي 17

(1) - العملة، أوسلو محطة لتهويد فلسطين، ص 130.

تشرين الأول تم التوقيع بالأحرف الأولى من الطرفين على معاهدة "إسرائيلية"-أردنية، وفي السادس والعشرين من تشرين الأول 1994 تمت المصادقة النهائية عليها في وادي عربة خلال احتفال رسمي حضره الرئيس الأمريكي بيل كلينتون والملك حسين وإسحق رابين⁽¹⁾.

بناء على هذا المسار للتسوية الثنائية المنفردة التي أنجزت مع منظمة التحرير الفلسطينية والأردن، ومن قبل مع مصر، توقع "إسرائيل" أنها ستتمكن من تسريع عمليات التقارب مع الدول العربية "المعتدلة الأخرى"، كما توقع أن تضع نهاية للمقاطعة العربية لها، عن طريق إقامة علاقات اقتصادية كما العلاقات مع الأردن، لكن هذا لم يتحقق. وبعد البدء بتنفيذ المعاهدة أخذت "إسرائيل" تعمل من خلال شبكة العلاقات الجديدة التي أقامتها مع الأردن؛ لتجعل مسارات التنفيذ مع الفلسطينيين أكثر صعوبة؛ مستفيدة من توتر العلاقات بين الأردن ومنظمة التحرير الناتج عن التنافس والتسابق بين الأردن ومنظمة التحرير لتوقيع الاتفاقات مع "إسرائيل"؛ وذلك من أجل البدء بتعاون أردني-"إسرائيلي" على حساب الحقوق الفلسطينية، وضرب مصالح الشعب الفلسطيني بالمصالح الأردنية، وإثارة قضايا خلاف جوهرية بينهما. وكانت مسألة اعتراف رابين للملك حسين بحق الإشراف على الأماكن المقدسة في القدس الشرقية مثلاً حياً على ذلك، وتعبيراً عن نهج "إسرائيل" في سياسة فرق تسد لتحقيق أهدافها في السيطرة على الأماكن المقدسة؛ وبذلك فإن معاهدة وادي عربة تركت أثراً سلبية جداً ومخاطر عدة في القضية الفلسطينية ومسار تسويتها .

أهم مخاطر معاهدة وادي عربة:

أ- حالت المعاهدة دون قيام دولة فلسطينية مستقلة بين الأردن و"إسرائيل"، وذلك لإلتقاء المصلحة الأردنية و"الإسرائيلية" في إنهاء الوجود الفلسطيني، وذلك لأن القيادة الأردنية تخشى من أن يتحول الأردن إلى وطن بديل حسب الخطة "الإسرائيلية".

(1) - العملة، أوسلو محطة لتهويد فلسطين، ص 133.

ب- عدت المعاهدة الحدود بين الأردن والضفة الغربية الفلسطينية جزءاً من الحدود الدولية بين "إسرائيل" والأردن، وهذا يعني تنازل الأردن عن الضفة الغربية لصالح "إسرائيل" والتفريط بالأراضي الفلسطينية التي احتلت سنة 1967 التي يفترض أن تقام عليها الدولة الفلسطينية مستقبلاً.

ت- تناولت المعاهدة مسألة القدس من خلال إدراجها في فصل بعنوان "الأماكن التاريخية الأثرية"، تلك الأماكن التي أوكل للأردن مسؤولية الإشراف عليها، وهذا ما يسمح "لإسرائيل" بأن تؤكد قبول الأردن باقتصار الوجود العربي على القدس الشرقية فقط، وهذا توجه خطير يقود إلى حل مسألة القدس مع الأردنيين في وقت استبعدت حكومة "إسرائيل" أية مناقشة لهذه المسألة مع الفلسطينيين في مفاوضات أوسلو-كما سبق إيضاحه- وكيف تم تأجيل مناقشتها إلى نهاية المفاوضات.

ث- أكدت المعاهدة على مبدأ التخلي عن الأراضي الأردنية بصيغة الضم، والتبادل، والتأجير، وتعديل الحدود، والاستيلاء على مصادر المياه، والإبقاء على المستوطنات، ومبدأ الفصل بين السيادة والحقوق الأردنية ذاتها. وقد احتفظت "إسرائيل" بمساحة 800 كيلومتراً مربعاً من الأراضي الأردنية في منطقة وادي عربة، كانت قد احتلتها سنة 1970 عن طريق استئجارها من الأردن، وتعدّ من أخصب الأراضي الزراعية في غور الأردن؛ فضلاً عن أهميتها الاقتصادية بشكل عام؛ وبذلك تكون الاتفاقية قد فرطت بالسيادة الوطنية للأردن على أرضه.

سادساً- أسباب تعثر المفاوضات على المسار السوري:

حافظت سورية على نهج سياستها الوطنية القومية، وعلى مواقفها الثابتة من احتلال "إسرائيل" لأي مكان من الأراضي العربية، وهذا يعني استمرار النضال من أجل تحرير الأرض، وتمكين الفلسطينيين من تقرير مصيرهم على أراضيهم. وقد شكل هذا النهج أسساً ثابتة لأي تسوية عادلة وشاملة للقضية الفلسطينية.

كما تمكّنت سورية بعد حرب تشرين 1973، من كسب مكانة سياسية مهمة على المستويين العربي والدولي، كما تمكّنت من بناء قوة عسكرية متنامية؛ فضلاً عن ريادتها للنضال العربي تجاه "إسرائيل" أو أي معتدٍ على الحقوق الوطنية.

بما يخص مسار التسوية، فإنّ سورية تدرك تماماً أنّ الصراع مع "إسرائيل" طويل الأمد، ولإنجاح أية مبادرة سلمية لابدّ من توفير شروط وقواعد وأعراف دولية تضمن استعادة الحقوق العربية كاملة، وفي مقدمتها حقوق الشعب الفلسطيني، وبهذا أكدت سورية على الدور الفلسطيني؛ ممثلاً بمنظمة التحرير الفلسطينية؛ لأنها تشكّل المحور الأساسي في أية حلول أو تسوية يمكن طرحها. وهذا ما ذكره كينجر في مذكراته بالقول: "خلال جولته المكوكية سنة 1975 كان لدى الرئيس السوري هدفان: الأول تجنب حدوث اتفاق مصري-إسرائيلي منفصل، وفي حال حدوثه فالاشتراك في المحادثات طريقة تخلق وضعاً مساوياً للسادات، لكن "إسرائيل" لن تفاوض على مرتفعات الجولان، والسادات لن يدع سورية تقرر سير مفاوضاته"⁽¹⁾.

بعد التوقيع على اتفاقية كامب ديفيد، وضعت سورية أسساً استراتيجية جديدة لمواجهة ما ترتّب عنها من آثار سلبية على الوضع العربي بشكل عام، والقضية الفلسطينية بشكل خاص. وتطلب الأمر إحداث نوع من التوازن الدولي يكمل التوازن الإقليمي (وخاصة في المنطقة العربية)، بسبب خروج مصر آنئذ من ساحة الصراع، فوَقَّعت سورية على اتفاقية تعاون وصدّاقة مع الاتحاد السوفييتي سنة 1980، وأصرّت على إعادة التوازن الاستراتيجي والمقاربة العسكرية مع العدو، في وقت كانت فيه الحرب العراقية - الإيرانية قد دمّرت ما تبقى من التضامن العربي ضد "إسرائيل". وبذلك شكلت السياسة السورية القوة الضاغطة التي منعت انهيار الموقف العربي في تلك الفترة؛ الأمر الذي دفع بـ"إسرائيل" ومن معها إلى شنّ عدوان واسع النطاق على لبنان وتوجيه ضربة عسكرية للقوات السورية فيه، قدمت خلاله سورية تضحيات كبيرة، وتمكّنت من إحباط أهداف الاجتياح، وأسقطت فيما بعد اتفاق 17 أيار الموقع بين حكومة لبنانية غير

(1) - كينجر، سنوات التجديد، ص 349.

شرعية و"إسرائيل"، وبعدها تفرغت الدبلوماسية السورية لإعادة ترميم التضامن العربي خصوصاً بعدما أفلحت في أداء دور رئيس وفاعل في وقف الحرب العراقية-الإيرانية سنة 1988، في وقت كانت فيه الانتفاضة الفلسطينية في الأراضي العربية المحتلة تجري على أشدها؛ الأمر الذي دفع الولايات المتحدة الأمريكية إلى إعادة إحياء محادثات السلام؛ مستغلة التغيرات الدولية، لاسيما التغيرات الداخلية في الاتحاد السوفييتي (سابقاً)، وميل غورباتشوف إلى التعامل مع الغرب.

لقد أدركت سورية طبيعة التطورات في الساحة الدولية بدقة، وما يمكن أن تتركه من آثار على الوضع العربي؛ لذا كان لابد من استمرار العمل باتجاه التضامن العربي (وفق الحال الراهن) من خلال التنسيق مع مصر والسعودية الذي تمّ سنة 1989، للحدّ من النشاط "الإسرائيلي". وفي الوقت ذاته ورغم المتغيرات الدولية، فقد كان لسورية وجهة نظر مختلفة إزاء مبادرة السلام الأمريكية عن غيرها من الأقطار العربية، ولم يكن لدى القيادة السياسية السورية أي استعداد للتنازل عن الثوابت الوطنية؛ وبالتالي فقد عدّت أنّ للمفاوضات معارك أخرى، وفي صراع طويل الأمد لاحتواء التوسع "الإسرائيلي"، واستعادة الحقوق العربية.

لقد أوضحت الوثيقة التي تقدّمت بها سورية في أثناء الجولة السادسة من مفاوضات السلام الجارية في واشنطن سنة 1992 حقيقة الموقف السوري وأبعاده، وتضمنت الوثيقة أيضاً إيضاح الموقف السوري القائم على ضرورة وحتمية؛ التزام "إسرائيل" بالانسحاب الكامل طبقاً لجدول زمني محدد، والاعتراف بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني؛ مقابل توقيع سورية على اتفاق سلام ضمن نطاق السلام الشامل على الجبهات الأخرى يضع حداً لحالة الحرب.

وفيما يتعلق بتطبيع العلاقات؛ أي إقامة علاقات سياسية واقتصادية، فإنّ وجهة النظر السورية تؤكد على أنّ القرار 242 لا يتضمن مثل هذا الالتزام، وهذا الموقف يوضّح السبب في استخدام سورية مصطلح الاتفاق وليس المعاهدة. من ناحية أخرى تضمّنت تصريحات إسحاق رابين خلال المفاوضات التي جرت قبل مقتله بأنّ "إسرائيل" يمكن أن تنتظر في إمكان انسحاب كامل من هضبة الجولان في حال موافقة سورية على التوقيع على صلح، وفصل صلتها عن المسار الفلسطيني. لكن رابين فشل في ترتيب

أولوياته وأخطأ في تقدير الموقف السوري الثابت عندما جوبه بالمعارضة السورية الشديدة ورفضها القاطع للتوقيع على أي اتفاق منفصل عن أية جبهة انطلاقاً من التأكيد على موقفها الثابت من عملية السلام ورؤيتها الاستراتيجية لعملية السلام الشاملة.

بناء على ما سبق حول مجريات عمليات التسوية، يمكن إيضاح أسباب فشل المفاوضات السلمية على المسار السوري في تحقيق التقدم المطلوب، وهذا يعود إلى عوامل عدة، من أهمها:

أ- لم يكن السلام في أي وقت من الأوقات منذ اغتصاب الأرض الفلسطينية وقيام الدولة "إسرائيل" عليها سنة 1948 وإلى الآن من مصلحة السلطة "الإسرائيلية" أو المستوطنين القادمين من مجتمعات عديدة مختلفة الأعراق والمشارب، ولا يربط بينها إلا الإحساس بالخطر الخارجي؛ فضلاً عن عدوانية "إسرائيل" التوسعية القائمة على الحروب مما يجعل الدولة والشعب بعيدين كل البعد عن السلام الحقيقي.

ب- كشف مؤتمر مدريد للسلام عن الخلافات والتصدع بين التكتلات والأحزاب داخل "إسرائيل"؛ لذلك كان الجميع يسعى لإفشال المؤتمر، وعرقلة مساراته، وإلغاء مرجعيته (أمريكا)، وتحويله إلى غطاء لصفقات انفرادية هزيلة، وهذا الذي لا يمكن أن توافقه عليه سورية.

ت- تنحو "إسرائيل" نحو التثبيت بالوضع القائم في المنطقة، كون المتغيرات الإقليمية والدولية ليست في صالح العرب، وترى القوى الرئيسة داخل "إسرائيل" أن ذلك سيؤدي إلى وقف العملية السلمية طالما أن العرب يرفضون الشروط "الإسرائيلية"، وموقف الليكود والمعرّاخ من مسألة الانسحاب من هضبة الجولان السورية المحتلة، والقدس مثال حي على ذلك.

ث- سعي "إسرائيل" المستمر للدخول مباشرة في المفاوضات متعددة الأقطاب، لتطبيع العلاقات مع الدول العربية قبل تحقيق أي تقدم في محادثات المفاوضات الثنائية؛ تهرباً من مسألة الانسحاب من الأراضي المحتلة، وتطبيق قرارات الشرعية الدولية، ومبدأ الأرض مقابل السلام؛ الأمر الذي يجعل دول المواجهة العربية في وضع حرج للغاية، ويمكن "إسرائيل" من إجبارها على تقديم المزيد من التنازلات؛ وقد قوي هذا

الاتجاه بعد تورط قيادة منظمة التحرير الفلسطينية في اتفاقات أوسلو ومخاطرها، وتوقيع معاهدة وادي عربة مع المملكة الأردنية.

ج- سعي "إسرائيل" إلى فصل مسارات التفاوض العربية ونجاحه الجزئي في فصل المسارين الأردني والفلسطيني عن المسار السوري- اللبناني الموحد، ومحاولات تحقيق شرخ في المسار السوري- اللبناني عن طريق فصل هذين المسارين واقتياد المسار اللبناني إلى طريق التنازلات السياسية، وابتلاع الحقوق المشروعة للبنان في السيادة على جنوبه المحتل.

ح- سعي "إسرائيل" لتكون القوة الضاربة إقليمياً، وفي المنطقة العربية من منطلق الواقعية السياسية الجديدة التي تعدّ نهج سياسة "الأمر الواقع"؛ هي القيمة الإنسانية التي يجب أن يخضع الضعفاء بموجبها لسيطرة الأقوياء؛ وبالتالي سعي "إسرائيل" للسيطرة على المقدرات العربية الاقتصادية والأمنية والسياسية والمائية والعسكرية.

خ- رغبت الولايات المتحدة الإسراع في عقد مؤتمر مدريد باتجاه التسوية السلمية بهدف جمع الأطراف مع بعضها، لكن من الواضح أنه ليس من مصلحة أمريكا (بعد مؤتمر مدريد وما أنجز من تسويات ثنائية) الإسراع في استمرار العملية السلمية وفق خطط المصالح "الإسرائيلية"؛ كي تتمكن من ضبط إيقاع الحركة السلمية وتحديد أهدافها بما يتلاءم مع ما تكشفه دراساتها واستقراءاتها للوضع الأكثر ملاءمة لمصالحها العالمية، ولمصالحها في المنطقة العربية، ومصالح حليفها "إسرائيل" الاستراتيجية فيها.

د- تثبت مجريات السياسة الأمريكية، وتوجهها نحو التركيز على المسائل الاقتصادية، وما تسميه مقاومة الإرهاب، وكان موضوع الصراع العربي-الصهيوني هو موضوع اقتصادي، وليس تحويلاً في مسارات التسوية؛ خاصة حفاظها على المأزق الذي تمرّ به مفاوضات التسوية (بعد اتفاقات أوسلو ووادي عربة)؛ بل السعي لمزيد من الصعوبات والعثرات في هذا المسار؛ خصوصاً وأنّ الحلول المنفردة غير واردة على الإطلاق على المسارين السوري واللبناني؛ نظراً لموقف البلدين الثابت من عملية السلام التي تؤكد مبدأ الأرض مقابل السلام.

ذ- لم يكن لدى سورية عبر تاريخ الصراع العربي-الصهيوني أي دافع للتوقيع على اتفاق أو تسوية لا تخدم المصالح والتطلعات العربية المشروعة والمدمعة بقرارات الشرعية

الدولية (وفقاً لجوهر السياسة السورية)، بدليل مرور أكثر من عقدين على العملية التفاوضية رفضت خلالها سورية التوجه "الإسرائيلي" للسلام الذي يتجاهل الشرعية الدولية، وأسس مرجعية مؤتمر مدريد.

ومما لا بد من الإشارة إليه، أنّ سورية عبر هذه المسارات التسوية وتعثّرها، قد تمكنت من إدخال عنصر جديد على العملية التفاوضية، بفتح نافذة أوسع أمام دور أكبر يقوم به الاتحاد الأوروبي في عملية السلام على الرغم من المعارضة الأمريكية- "الإسرائيلية". وتمكّن الاتحاد الأوروبي من التعبير عن موقف سياسي متوازن ومتميز بوضوح عن الموقف الأمريكي تجاه عملية السلام على مسارها السوري (السلام الكامل مقابل الانسحاب الكامل)، واللبناني (التأكيد على ضرورة تطبيق القرار 425)؛ وبالتالي فإنه ولا اعتبارات تقليدية؛ ونظراً لأهمية المنطقة العربية الجيوستراتيجية والاقتصادية، لا بد لدول الاتحاد الأوروبي من أن تعطي اهتماماً أوسع بحوض المتوسط من خلال جعله أحد أولويات سياستها الخارجية ضمن توجه يقتضي وجود شراكة على قاعدة المصالح المشتركة وعلى خلفية أنّ أمن أوروبا وازدهارها ووزنها في شؤون العالم مرتبط بتقدم الشراكة التي تقيمها حول المتوسط. وهذه الوجهة المتوسطة النشطة في السياسة الأوروبية عنصر مفيد وداعم للمواقف العربية من خلال ما يمكن أن ينتج عنها في جعل الموقف الأمريكي أكثر توازناً وإنصافاً للحقوق العربية. ولا بد من الأخذ بالحسبان عودة الدور الروسي إلى المنطقة، وتوافق مصالحه القديمة مع المصالح العربية الذين تربطهم علاقات طيبة منذ قرون عدة. وهذا ما تثبته مجريات الأحداث على الساحة العربية، (سورية تحديداً) في العقدين الأوليين من القرن الواحد والعشرين، منذ تفجر الأزمة السورية- اللبنانية سنة 2005 والتي أثبتت أن سورية ولبنان أرض واحدة، وشعب واحد، ومسار مستقبلي لا يمكن فصله في المجالات كافة. وكما أثبتت الأحداث أيضاً الدور السوري في الحرب ضد الإرهاب. إنّ صمود الشعب السوري في مواجهة الإرهاب وصناعيه يسجل أسطورة تاريخية متفردة ونموذجاً حياً لنضال الشعوب في العالم.

الخاتمة

- هكذا بدأت الفكرة الصهيونية الهادفة لسرقة فلسطين..
- هكذا استمر التخطيط الدقيق لدى أصحاب المصالح لاستغلال بلادنا العربية..
- هكذا كان إصرارهم على التنفيذ عبر قرون من الزمن، مستفيدين ومستغلين الواقع الصعب الذي عاشه الوطن العربي تحت وطأة الاحتلال الأجنبية من القوى الطامعة سواء من شرق العالم أو غربه..
- هكذا ما زال المخطط الاستعماري المعاصر مستمر إلى الآن ونحن على مشارف نهاية العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين..
- هكذا لن نستطع إيقاف المدّ الاستعماري بطرقه وأساليبه المعاصرة .. ولن يتمكن شعبنا العربي من إنهاء هذا الواقع الصعب إلاّ بالوعي الصحيح والإدراك اللازم لحقوقه والصدق الصدوق في نضاله لاسترجاع ما ضاع ..
- الأمل كبير بالأجيال الشابة من أبناء الوطن ومخزونه الحضاري الغني



المصادر والمراجع

أولاً- وثائق:

- وثائق قرارات الأمم المتحدة بشأن القضية الفلسطينية والصراع العربي - الإسرائيلي، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت.
- وثائق اليوميات الفلسطينية، مجلد 11.
- وثائق فلسطين 228 وثيقة، دار الثقافة، منظمة التحرير الفلسطينية.

ثانياً- مصادر ذات صبغة وثائقية:

- الجامعة العربية ومؤتمرات القمة، سلسلة دراسات.
- القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت 1973.
- قرارات الأمم المتحدة حول فلسطين والصراع العربي - "الإسرائيلي" 1975 - 1981، تقديم عصمت عبد المجيد، مراجعة وتدقيق جورج طعمة، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت 1994.
- يوميات الحركة الوطنية الفلسطينية 1935 - 1939، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت 1980.
- "إسرائيل" أحداث ومواقف، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، القاهرة 1988.
- زعيتر أكرم، أوراق، وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية 1918 - 1939، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت 1979.
- سلسلة دراسات رقم 8 حول الجامعة العربية ومؤتمرات القمة، مكتب الثقافة والإعداد الحزبي، العقيدة القومية.

ثانياً- المصادر والمراجع:

- إيفانوف، يوري، احذروا الصهيونية، ترجمة أحمد داوود، ط1، وزارة الثقافة، دمشق 1969.
- أبو عرفة، عبد الرحمن، الاستيطان والتطبيق العملي للصهيونية، المؤسسة العربية للدراسات، دار الجليل، دمشق 1981.

- أبو النمل، حسين، قطاع غزة 1948 - 1967، تطورات اقتصادية وسياسية واجتماعية وعسكرية، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت 1979.
- أبو نضال، نزيه، والنشاش، عبد الهادي، البرنامج الفلسطيني بين نهجي التحرير والتسوية، دار الحقائق، بيروت 1984.
- أبو الحسن، علي، دور بريطانيا في تهويد فلسطين، دار الوحدة العربية، بيروت 1997.
- التل، عبد الله، خطر اليهودية العالمية على الإسلام والمسيحية، دار القلم، القاهرة 1964.
- أجارييف، أناتولي، التآمر ضد العرب، لا يوجد دار للنشر، ولا سنة نشر.
- اندراتش، كريستي، الحرب الخاطفة الدولية، دمشق 1983.
- إستيفن، غرين، بالسيف أمريكا وإسرائيل في الشرق الأوسط 1968-1986، بيروت 1988.
- البزري، عفيف، إسرائيل والمياه العربية، دار الحقائق، بيروت 1984.
- الحوب، خالد، حماس الفكر والممارسة السياسية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط1، بيروت 1966.
- العارف، عارف، المفصل في تاريخ القدس، ج1، مطبعة المعارف، ط5، القدس 1999.
- العظم، جلال صادق، الصهيونية والصراع الطبقي، دار العودة، بيروت 1975.
- العظم، جلال صادق، دراسات يسارية حول القضية الفلسطينية، دار الطليعة، بيروت.
- الخالدي، كمال، في الفكر الاجتماعي الصهيوني 1948-1973، الاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين، 1984.
- العاقل، نبيه، الامبراطورية البيزنطية، دراسة في التاريخ السياسي والثقافي والحضاري، جامعة دمشق 1969.
- الشهابي، ابراهيم، من التشرذ إلى الدولة، اتحاد الكتاب العرب، دمشق 1990.
- الشاذلي، سعد الدين، عبور السويس، عن بيان فرنسيسكو، 1980.
- الشريف، ريجينا، الصهيونية غير اليهودية، سلسلة عالم المعرفة، عدد96، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت كانون الأول 1986.

- النجار، حمد جلال، لبنان حرب لا تنتهي، عمان 1981.
- العملة، أبو خالد، أوسلو محطة لتهويد فلسطين وخطة للسيطرة على المنطقة، ط1، بيروت 1997.
- الحوب، خالد، حماس الفكر والممارسة السياسية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط1 بيروت 1996.
- الحوت، بيان نويهض، القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين 1917-1948، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت 1981.
- الصغير، زياد، ثورة فلسطين 1936-1939 وأثرها في لبنان، دار الحوار، دمشق.
- الخالدي، كمال، في الفكر الاجتماعي الصهيوني 1948-1973، الاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين 1984.
- المسيري عبد الوهاب، الإيديولوجية الصهيونية، ج 1، سلسلة عالم المعرفة، العدد 60، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت 1982.
- الموسوعة الفلسطينية، ج1، هيئة الموسوعة الفلسطينية، دمشق 1984.
- الموسوعة السوفيتية الكبرى، ج24. 1932.
- الصفدي، هشام، تاريخ الشرق القديم، ج1، جامعة دمشق 1983-1984.
- التل، عبد الله، خطر اليهودية العالمية على الإسلام والمسيحية، دار القلم، القاهرة، 1964.
- الكيالي، عبد الوهاب، تاريخ فلسطين الحديث.
- المحجوبي، علي، جذور الاستعمار الصهيوني بفلسطين، دار سراس، تونس 1990.
- بال، جورج، خطأ وخيانة في لبنان، تحليل مضامين العلاقات الأمريكية الإسرائيلية، الدار العالمية، بيروت 1987.
- بسيسو، سعدي، إسرائيل جناية وخيانة، سورية 1956.
- بريماكوف، يفغيني، الولايات المتحدة الأمريكية والصراع العربي الإسرائيلي، دار الفارابي، بيروت 1980.
- بهلوان، سمر، صالح، محمد حبيب، دراسات في تاريخ القضية الفلسطينية، جامعة دمشق، 2008.

- نويهض الحوت، بيان، القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين 1917-1948، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت 1981.
- توما إميل، جذور القضية الفلسطينية، م.ت. ف، دار الجليل، دمشق 1981.
- تشايلد، فير غولدن، الشرق القديم، الشركة العربية للطباعة، 1964.
- توماس. ل. تومبسون، التاريخ القديم للشعب الإسرائيلي، ترجمة صالح علي سوداح، دار بيسان، بيروت 1959.
- تاريخ الطبري، المعروف بتاريخ الأمم والملوك، ج1، منشورات مؤسسات الأعلمي، بيروت.
- صايغ، أنيس، يوميات هرتزل، م، ت، ف، مركز الأبحاث الفلسطينية، بيروت 1968.
- صبري، بهجت، فلسطين في التقارير البريطانية 1919-1947، ترجمة ابراهيم الزاملي، دار ابن رشد، دمشق.
- صبري، اسماعيل، مواجهة إسرائيل، دار الوحدة للطباعة، بيروت 1980.
- صايغ، فايز، مشروع همرشولد وقضية اللاجئين، دار الفجر، بيروت 1859.
- طرين، أحمد، القضية الفلسطينية 1897-1948، ج2، جامعة دمشق 1969.
- جريس، سمير، القدس المخططات الصهيونية الاحتلال والتهويد، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت 1981.
- حمد، جلال النجار، لبنان حرب لا تنتهي، عمان 1981.
- داوود، أحمد، العرب والساميون والعيرانيون وبنو إسرائيل واليهود، دار المستقبل، دمشق 1991.
- دروزة، محمد عزة، القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها، ج1، المكتبة العصرية، بيروت 1959.
- دروزة، محمد عزة، نشأة الحركة العربية الحديثة، المكتبة العصرية، بيروت 1949.
- ذا النون، عبد الحكيم، تاريخ فلسطين القديم، دار الكتاب العربي، دمشق 1984.
- ربيع، حامد عبد الله، اتفاقات كامب ديفيد، قصة الحوار بين الذئب والثعلب، دمشق 1980.
- رعد، إنعام، ملاحق كامب ديفيد الأمريكية والأوروبية، بيروت 1981.
- سوسة، أحمد، مفصل تاريخ العرب واليهود، دون تاريخ ومكان إصدار.

- سلمان، رشيد سلمان، إسرائيل والتسوية، دار ابن خلدون، بيروت 1975.
- سيل، باتريك، الأسد والصراع على الشرق الأوسط، ط 6، شركة المطبوعات، بيروت 1997.
- شيفر شيمون، كرة الثلج، أسرار التدخل الإسرائيلي في لبنان، بيروت 1984.
- شديد محمد، الولايات المتحدة الأمريكية والفلسطينيون بين الاستيعاب والتصفية، بيروت 1981.
- علي جواد، المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام، ج2، دار العلم للملايين، بيروت 1976.
- علوش ناجي، المسيرة إلى فلسطين، دار الطليعة، بيروت 1964.
- عباس مراد، الدور السياسي للجيش الأردني 1921-1973، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، بيروت 1973.
- عباس محمود، طريق أوسلو، موقع الاتفاق يروي الأسرار الحقيقية للمفاوضات، ط 5، بيروت 1995.
- غانم حافظ محمد، المشكلة الفلسطينية في أحكام القانون الدولي، جامعة الدول العربية، معهد الدراسات، القاهرة 1990.
- غريش آلان، م.ت.ف. تاريخ واستراتيجيات.
- غرين استيفن، بالسيف أمريكا وإسرائيل في الشرق الأوسط 1968-1986، بيروت 1988.
- قهوجي، حبيب، مسيرة السادات الاستسلامية، مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية، دمشق 1978.
- قهوجي، حبيب، استراتيجية الاستيطان الصهيوني في فلسطين المحتلة، مؤسسة الأرض للدراسات، دمشق 1948.
- فرويد، موسى والتوحيد، مترجم للعربية.
- فوزي، محمد، مذكرات الفريق أول، حرب الثلاث سنوات 1967-1970، دار الوحدة، القاهرة 1988.

- قبرصلي، عاطف، الصراع العربي الإسرائيلي والتحديات الاقتصادية للدول العربية في الثمانينيات، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت 1980.
- كوندراثوف، الطوفان العظيم بين الواقع والأساطير، ترجمة عاكف حمود، ط1، دار وهران، دمشق 1987.
- كينسجر، هنري، سنوات التجديد،
- كامب ديفيد، أعلى مراحل التآمر على الشعب الفلسطيني، قسم الدراسات الفلسطينية، فلسطين 1980.
- لينوشوفسكي، جورج، مصالح الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، جامعة كاليفورنيا بركلي، مؤسسة المشروعات الأمريكية لأبحاث السياسة العامة، لا يوجد عام للنشر.
- لوكاس، غرولنبرج، فلسطين أولترجمة محمود فلاح، وزارة الثقافة، دمشق 1982.
- ليلينثال، ألفريد، ثمن إسرائيل، ترجمة حبيب نحولي وياسر هوارى، ط3، دار الملايين، 1954.
- لينين، المؤلفات الكاملة، ج8.
- مجموعة من المؤلفين، القضية الفلسطينية والصراع العربي الصهيوني، ج1، الأمانة العامة لاتحاد الجامعات العربية، الرياض 1984.
- مجموعة من الباحثين، الغزو الإسرائيلي للبنان، مصطفى طلاس، دار طلاس، دمشق 1985.
- مرقص، الياس، الشيوعية الأممية والثورة العربية، دار الحقيقة، بيروت 1970.
- مائير، غولدا، الحقد، ترجمة منير بهجت حيدر وسمية أبو الهيجا، دار المسيرة، بيروت 1979.
- هاليتير، ماريك، وإيريك لوران، مجانيين السلام، حكاية سرية عن المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية 1994. منشورا فيارد 1995.
- هيكل، محمد حسنين، لمصر .. لا لعبد الناصر، شركة المطبوعات، بيروت 1982.
- هنداي، خليل، وبوشي فؤاد، إشراف نبيل شعث، المقاومة الفلسطينية والنظام الأردني، دراسة تحليلية لهجمة أيلول، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، 1970.
- هونكة، زنجريد، شمس العرب تسطع على الغرب، ط8، دار الجليل، بيروت 1963.

- هلسة، تهناني، ديفيد بن غورين، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، بيروت 1968.
 - هيويني 1948-1973، الاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين 1984.
 - نافعة حسن، مصر والصراع العربي الإسرائيلي، من الصراع المحتوم إلى التسوية المستحيلة، مركز دراسات الوجد العربية، بيروت 1984.
 - نوفل ممدوح، قصة اتفاق أوسلو - الرواية الحقيقية الكاملة، (طبعة أوسلو)، ط 1، دار الجليل عمان 1995.
 - نضال البعث في سبيل الوحدة والحرية والاشتراكية، ج 1، دار الطليعة، بيروت 1976.
 - مجموعة من المؤلفين السوفييت، الحرب العربية - الإسرائيلية.
 - مجموعة من المؤلفين، المقاومة الفلسطينية الواقع والتوقعات، دار الطليعة، بيروت 1970.
 - ولفنسون، تاريخ اليهود في بلاد العرب.
 - ياسين عبد القادر، كفاح الشعب الفلسطيني حتى عام 1948، دار الجليل، دمشق 1984.
- ثالثاً - الصحف والمجلات:**
- صحيفة النهار (أعداد للأعوام: 1970، 1973).
 - صحيفة البعث السورية للعام 1973.
 - مجلة الدراسات الفلسطينية، (العدد: 8 للعام 1991 و 12 للعام 1992)

رابعاً- المصادر والمراجع الأجنبية:

- Cf,Donald Harden, The phoenicianc,London 1963.P.19-20
- Cf,Didorus Seculus,V. 45, P3-5.
- T.H.Grant.Enc. brint 1965. Vol 4. P727.
- C F. Rossi,Op. cit. P. 17.
- The Combridge History, Vol. 11.P.650.
- Sacher Hm. The course of modern jewish history.Y. 1943.
- Ben Helpern.The idea of jewish state.Massanusetts. 1961.
- International Journal of Middle east. Le Vol. 14.1982.
- Stil. Zionism. London 1925.
- Lilienthal. What price Israel.U.S.A.
- Rooger Lockger and others. Ahistory of England Newyork 1934.
- The Comridge medieval history.Vol v11.
- A.Akubusi,Zio – Israeli future economic challenges.
Beirut.I.p.s,1981.
- William B.Quant. The American policy towards Arab Israel
conflict 1967- 1976.

الملاحق

مجموعة خرائط تم تسجيلها من النّت مواقع عديدة. وتمّ في اختيار مجموعة الخرائط مراعاة التسلسل بحسب التّغييرات السياسية البريطانيّة التي عاشتها فلسطين منذ وعد بلفور 1917، وحتى تنفيذ الانتداب البريطاني على فلسطين وإنشاء الكيان الصهيوني عام 1948.

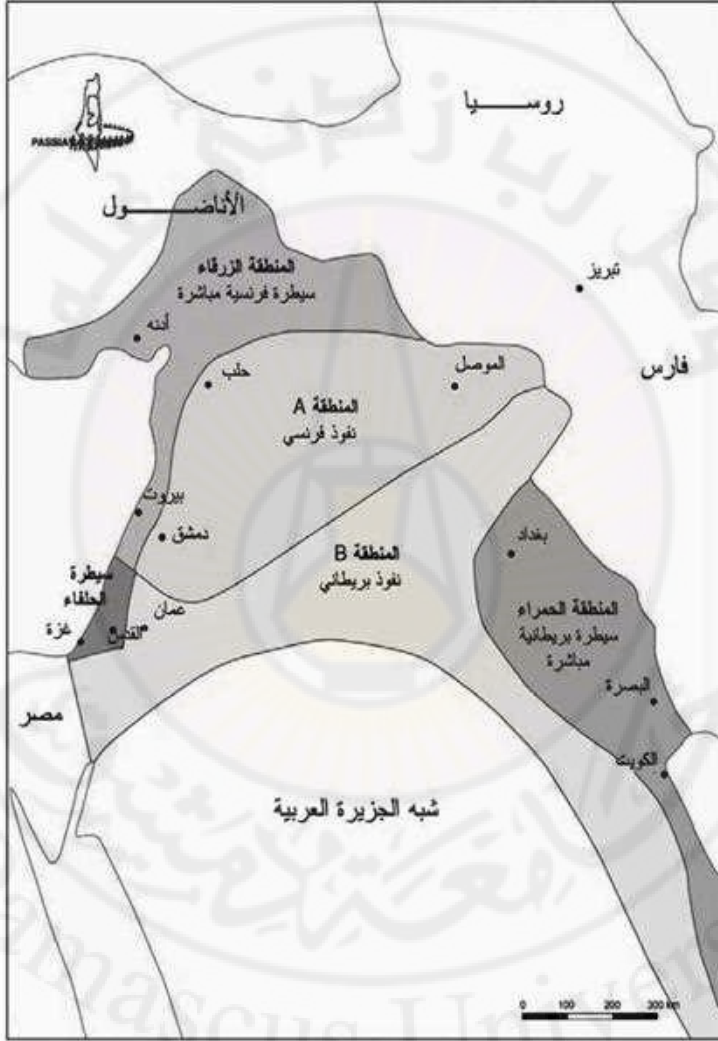
ثمّ عرض مجمل التطورات التوسعية التي فرضتها "إسرائيل" بدءاً عام 1949-2000 من خلال سياسة التوسع الاستيطاني لإجلاء أصحاب الأرض الحقيقيين وإحلال الصهاينة اليهود المهاجرين من أنحاء العالم شتى وتوطينهم في فلسطين؛ فضلاً عن الحروب التوسعية التي نفذتها "إسرائيل" في فلسطين والدول العربيّة المجاورة لفلسطين، سورية ولبنان والأردن ومصر.

الخرائط



خريطة توضح حدود فلسطين الطبيعية قبل الهجرة اليهودية (الصهيونية)

اتفاق سايكس - بيكو 1916

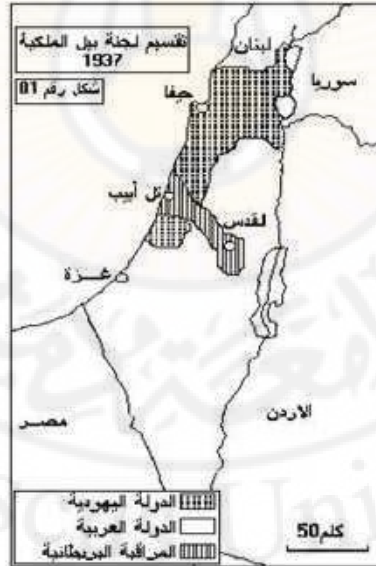


مترجمة عن الأصل الإنكليزي - الحقوق محفوظة للجمعية الأكاديمية الفلسطينية للشؤون الدولية PASSIA

خريطة توضح تقسيم المنطقة العربية وفق اتفاقية سايكس بيكو عام 1916



خريطة توضح بدء تأسيس تجمعات المهاجرين اليهود في فلسطين



خريطة توضح مشروع تقسيم فلسطين بموجب مقترحات لجنة بل عام 1937

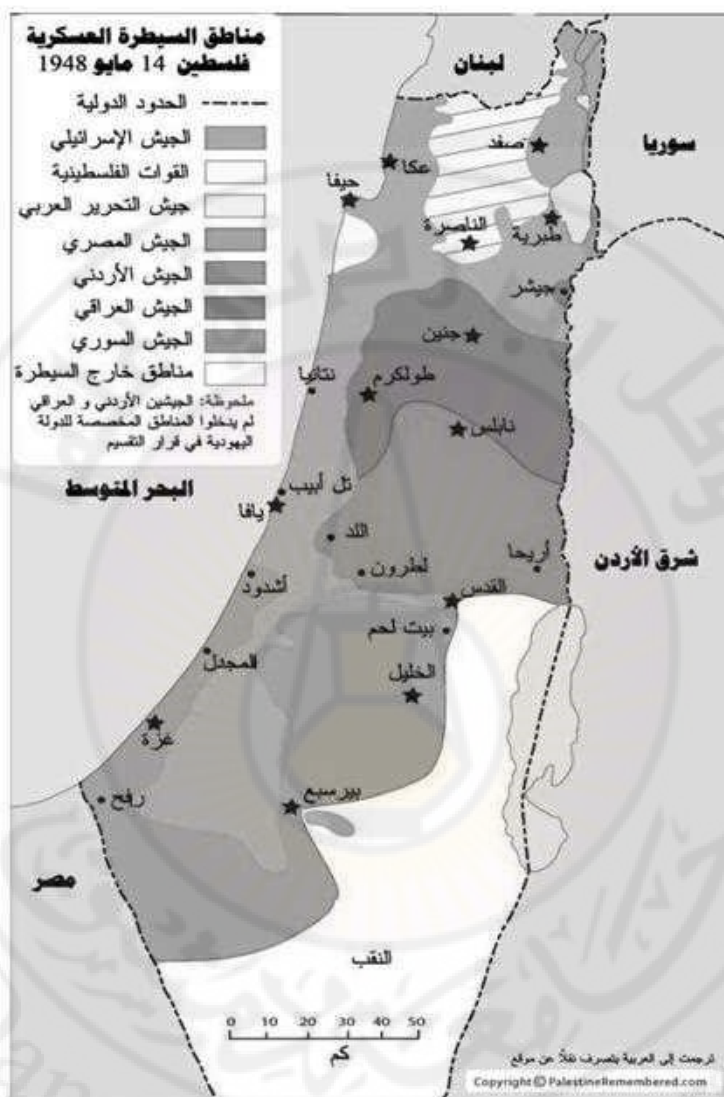


خريطة توضح مشروع تقسيم فلسطين عام 1947 بموجب القرار 181

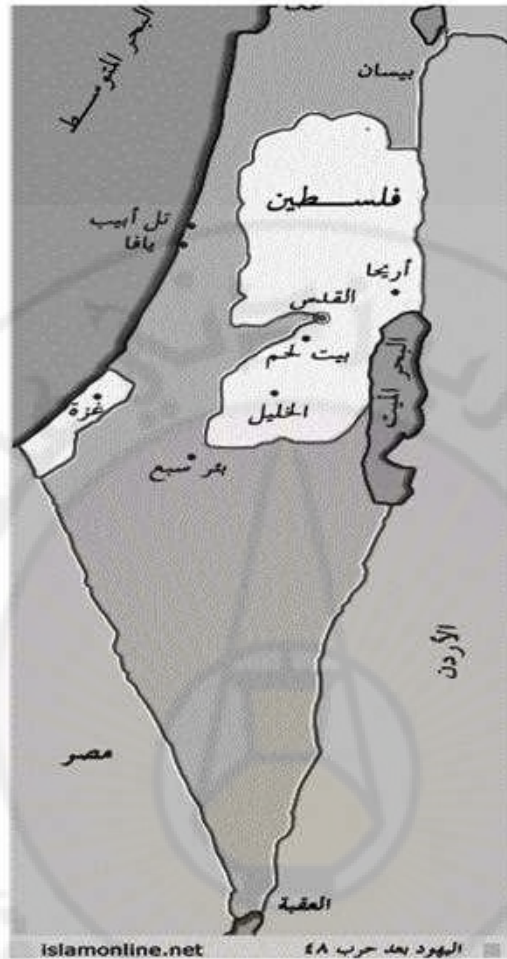
خريطة



مشروع الوسيط الدولي برنادوت لتقسيم فلسطين عام ١٩٤٨



خريطة توضح مناطق تواجد القوات العربية خلال حرب 1948



خريطة توضح ما تبقى من الأراضي الفلسطينية بعد حرب عام 1948

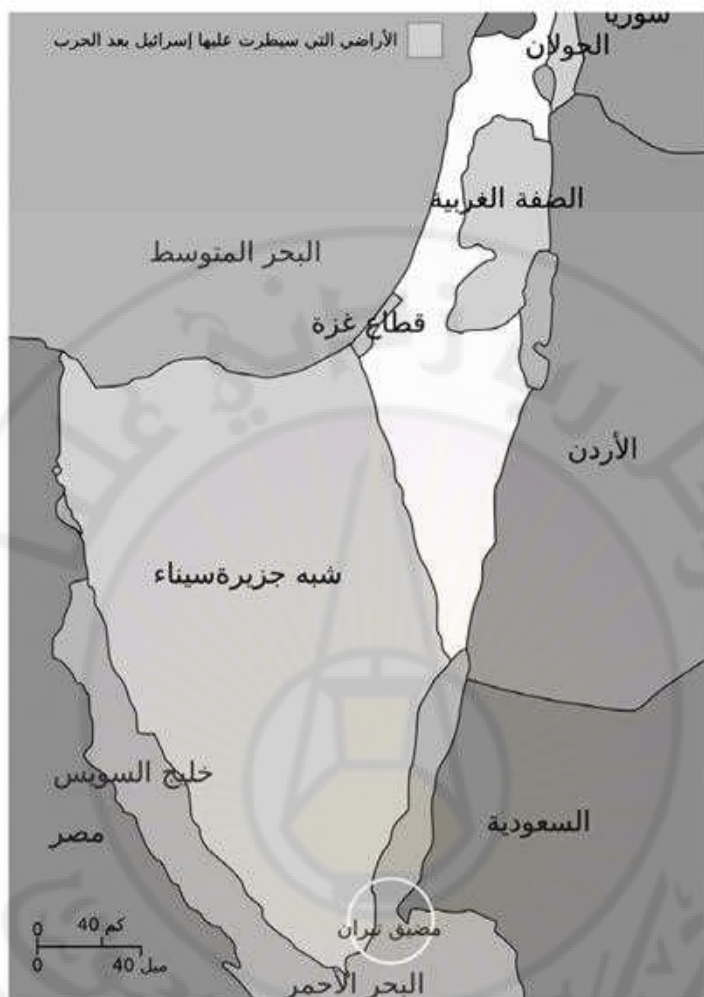


الشرق الأدنى ما بعد حرب يونيو 1967



مراجعة من الأصل الإنجليزي - مطبق مطبعة الجمعية الأكاديمية الفلسطينية للدراسات الفلسطينية PASSIA

فلسطين والجوار العربي بعد حرب 1967



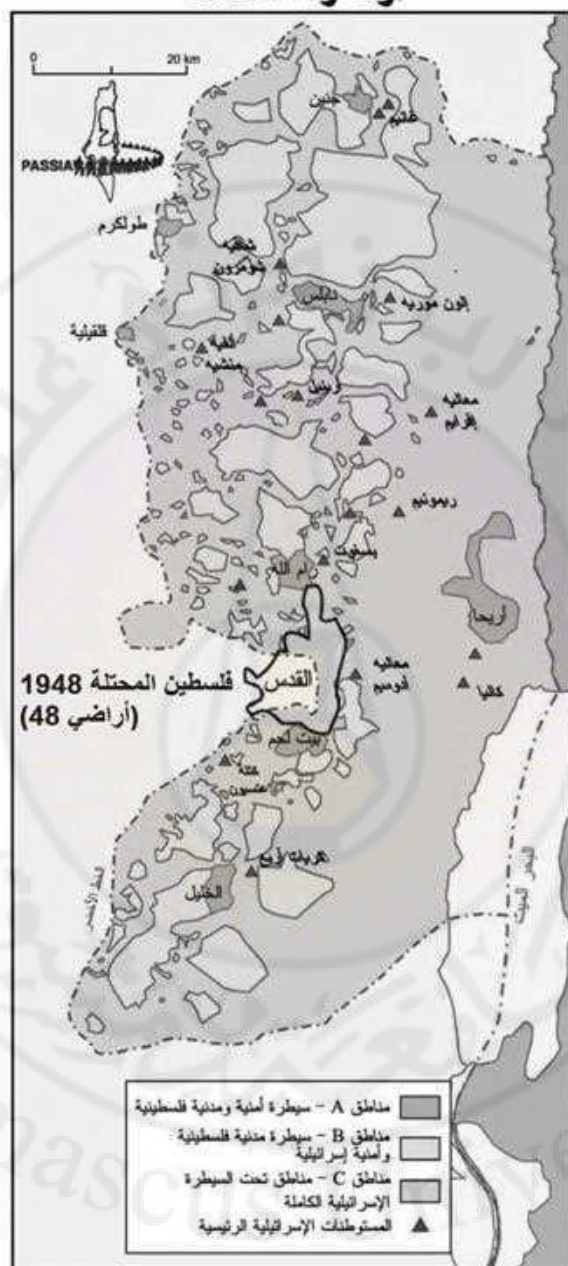
المناطق العربية بعد حرب 1973

اتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية 1979

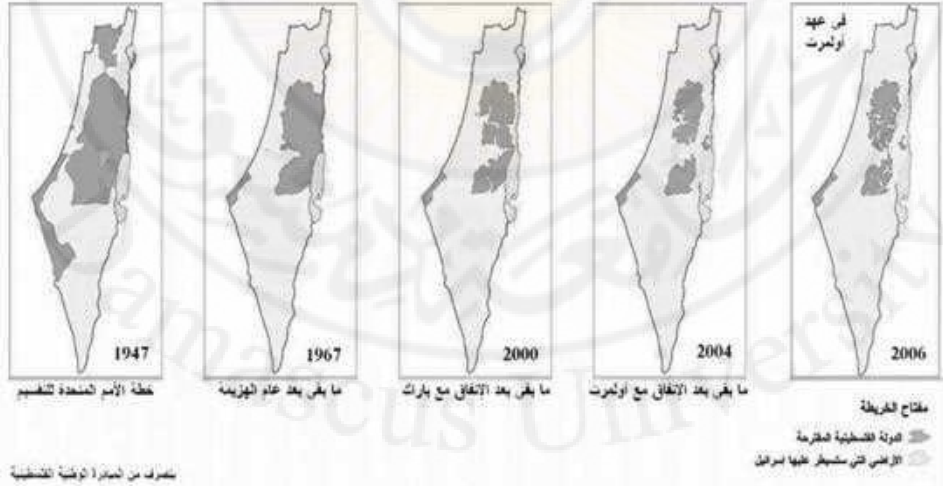
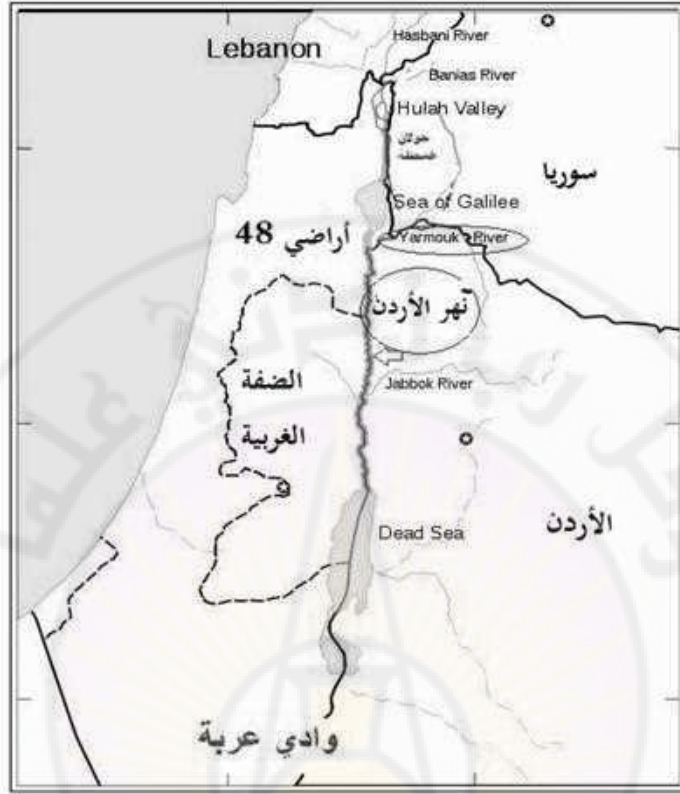




أوسلو 2 ، 1995



مترجمة عن الأصل الإنكليزي - المرفق معقولة الجمعية الأكاديمية الفلسطينية للشؤون الدولية PASSIA



خريطة توضح توسع الاحتلال الإسرائيلي على حساب الأرض الفلسطينية بين عامي 1947-2006

اللجنة العلمية

أ.د : محمود عامر أ.د : كاميليا أبو جبل أ.د : أحمد الخضر

المدقق اللغوي

أ . د : فخري البوش

حقوق التأليف و النشر و التوزيع محفوظة لمديرية المطبوعات و الكتب الجامعية